إرشاد السالك

إلى

حل ألفية ابن مالك

تأليف

الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب
ابن قيم الجوزية
المتوفى ٧٦٧ هـ

ومعه

تمرين الطلاب في صناعة الإعراب

تأليف

الشيخ زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري
المتوفى ٩٠٥ هـ

تحقيق
محمود نصار

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3816-2
90000>
9782745138163

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

إرشاد السالك

إلى

حل ألفية ابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله وسلَّم وبارك عليه وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ وبعد فإن علم العربية قديم منذ نزول الكتاب الكريم من رب العالمين. تناوله العلماء بالشرح والتفسير، والإعراب، ودراسة القراءات، واستخلاص بلاغته وأحكامه الشرعية، والقرآن حينما نزل وجد أرضًا خصبة من بلاغة وبيان وفصاحة وأشعار وعلم بالأنساب عند العرب.

وعندما تلقحت عقول العرب بالقرآن أثمرت العلوم النافعة التي كانت بدورها بذور وأعمدة النهضة الإسلامية.

ومن أشهر علوم العربية النحو العربي الذي يعد في الكلام كالملح في الطعام. ودراسته نابعة من فهم القرآن ودراسة كلام خير الأنام عليه الصلاة والسلام.

وألفية ابن مالك تعد درة من درر المؤلفات العربية والإسلامية التي عكف العلماء عليها بالشرح والتحليل والتمحيص والقراءة وها هو:

«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك»

أحد شروحها لشارح عالم جليل القدر ابن القيم الجوزية رحمه الله. نقدمها إلى طلاب دراسات النحو، وعلماء اللسان والنحو العربي.

المحقق

محمود نصار

دور مكتبة المصطفى ﷺ
في نهضة العلم بمصر

قامت مكتبة المصطفى ﷺ وتأسست على يد الأستاذ المهندس الشيخ/حامد إبراهيم أحمد الدروي -رحمه الله تعالى ... وهي للاطلاع العام لا بيع فيها ولا شراء ولا استعارة بها وعنوانها ٧ شارع وحدة الدمرداش- خلف مستشفى الدمرداش- بالعباسية- القاهرة.

لقد وفر للباحثين العديد من المراجع التي نيفت على عشرة آلاف كتاب، وكان نتيجة ذلك أن أثمرت العديد من الرسائل العلمية بين ماجستير ودكتوراه ما تقرب من ألف رسالة استفاد من المكتبة ليس طلاب العلم في مصر، بل وفي العالم الإسلامي، وهي تطلب يد العون ممن يوفرون لها مكاناً حتى يوسعوا عليها فيه ومن يمدها بالمراجع الحديثة.

ونسأل الله أن يوفق الأستاذ الفاضل المهندس/محمد حسام الدين حامد إبراهيم أحمد، وأخيه الأستاذ/محمد حمدي حامد إبراهيم أحمد؛ وأن يمكنهم من صيانتها ورعايتها فالله يشهد ونحن نقر بمدى حرصهم على هذا الصرح العظيم في مصر الأزهر شامخًا سامقًا. وهما بحق يصدق فيهم قول القائل: ذاك الشبل من هذا الأسد.

وإلى أخواي اللذين كان لهما الأثر في تعليمي وتربيتي، إسماعيل محمد محمود والمهندس طه محمد محمود جزاهما الله عني كل خير صنيع ما قدماه لي. فالأول: أعانني في تحصيل العلم، والثاني -غفر الله لهما- رعاني وآواني ووقف بجانبي. وأسكني منزله.

وإلى المسلمين جميعًا، والباحثين في النحو العربي هذا أحد الشروح لألفية ابن مالك عثرت على مخطوطته بمكتبة المصطفى ﷺ وقمت بتصويرها منها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

محمود نصار

الفصل الأول

ترجمة ابن مالك

الاسم والكنية واللقب

قال ابن السبكي في الطبقات (٨/٦٧): هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، الطائي، الجياني.

ثناء العلماء على ابن مالك:

١- جاء في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/١٣٠) للسيوطي «كان ابن مالك إمامًا في القراءات وعللها» .

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها.

وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى.

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها في اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها! وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة.

٢- وفي طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٨/٦٧:

«أخذ العربية عن غير واحد، وهو حبرها، السائر مصنفاته مسير الشمس ومُقدَّمها الذي تُصغي له الحواس الخمس، وكان إمامًا في اللغة، إمامًا في حفظ الشواهد وضبطها، إمامًا في القراءات وعللها، وله الدين المتين، والتقوى الراسخة».

مؤلفات ابن مالك في نظم

ذكر السيوطي في بغية الوعاة (١٣١/١): وأما تصانيفه فرأيت في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظمها في أبيات.

قال الشيخ تاج الدين: وقد أهمل أشياء أخرى من مؤلفاته، فذيلت عليها. وها أنا أورد نظمها مبينًا.

سقى الله رب العرش قبر ابن ... سحائب غفران تُفاديه هُطَّلا
فقد ضم شمل النحو من بعد شتاته ... وبيَّن أقوال النحاة وفصَّلاَ
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت ... خلاصة علم النحو والصّرف
وكافية مشروحة أصبحت تفي ... لعمري بالعلمين فيها تَسهلا
ومختصر سماه عمدة لافظ ... يضمّ أصول النحو لا غير مجملا
وبيّن معناه بشرحٍ منقَّح ... أفادَ به ما كان لولاه مُهْمَلاَ
وآخر سماه بإكمال عمدة ... فزاد عليها في البُحوث وعلّلا
وصنف للإكمال شرحًا مبينا ... معانيه حتى غدت ربة انْجِلا
ولاسيما التسهيل لو تم شرحه ... لكان كبحر ماج عذبًا وسلسلاَ
ونظم في الأفعال أيضًا قصيدة ... فسّهل منها كلَ وعْرٍ وذللا
وأرجوزة تحوي المثلث بَيّنا ... مربعة المصراع غرّاء تجتلى
وصنف في المقصور أيضًا قصيدة ... وضمّنها الممدود أيضًا فكمّلاَ
وأتبعها شرحًا لها متضمنًا ... بيان معانيها بها متكفلا
وأعرب توضيحًا أحاديث ضُمنت ... صحيح البخاري الإمام وسهَّلا
ويكفيه ذا بين الخلائق رفعة ... وعند النبي المصطفى متوسَّلا
فياربّ عَنّا جازه الآن خير ما ... جزيت وليًا لم يزل متفضلا
وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدة ... وأتبعها أخرى بوزنين أصّلا

وبين في شرحيهما كل ما غدا ... على الذهن معتاصًا فأصبح مجتلى
ونظم أخرى في الذي يهمزونه ... وما ليس مهموزًا بشرح لها تلا
وجاء بنظم للمفصل بارعٍ ... رفيع على المنظوم يدعى الموَصّلا
وعرف بالتعريف في الصرف أنّه ... إمام غدا في كلّ فصلٍ مفضّلا
وفي شرح ذا التعريف فصل كلّ ... أتى مجملاً فيه وبيّن مشكلا
وصنف فيما جا بأفعل مع فُعلْ ... كتابًا لطيفًا للمهم محصلا
وألف في الإبدال مختصرًا له ... دعاة الوفاق فاق تصنيف من خَلاَ
ونظم في علم القراءات موجزًا ... قصيدًا يسمى المالكي مبجلاَ
وأرجوزة في الظاء والضاد قد ... بهما لهما معنى لطيفًا وحصلا
وآخر لم أدر اسمه غير أنه ... على نحو نظم الحوز منظومة انجلا
فجملتها عشرون تتلو ثمانيا ... فدونكها نسخًا وحفظًا لتنبلا

مصادر ترجمة

الإمام العلامة

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني

١- البداية والنهاية ٢٦٧/١٣.

٢- طبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨ ت ١٠٧٨.

٣- بغية الوعاة ١٣٠/١٤- ١٣٧.

٤- ذيل مرآة الزمان ٧٦/٣- ٧٩.

٥- السلوك ٦١٣/١.

٦- شذرات الذهب ٣٩٩/٥.

٧- طبقات القراء ١٨٠/٢، ١٨١.

٨- العبر ٣٠/٥.

٩- فوات الوفيات ٤٥٢/٢، ٤٥٣.

١٠- المختصر لأبي الفدا ٨، ٩.

١١- مرآة الجنان ١٧٢/٤.

١٢- مفتاح السعادة ١١٢/١- ١١٧.

١٣- النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.

١٤- نفح الطيب ٤٢١/٢- ٤٣٣.

١٥- الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣- ٣٦٦.

ترجمة المؤلف

الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن القيم الجوزية

قال عنه الشيخ محمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي المتوفى سنة ١٢٩٢هـ في كتابه:

السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ص ٣٠ ترجمة رقم (٤٢٢).

إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية أبو إسحاق الزرعي، ثم الدمشقي الشهير بابن القيم قال في الدرر «ولد سنة ست عشرة وسبعمائة»، وأحضر على أيوب الكمال وغيره، وسمع من جماعة كابن الشحنة، ومن بعده، واشتهر وتقدم، وأفتى ودرَّس.

وذكره الذهبي في المعجم الخاص فقال: تفقه بأبيه، وشارك في العربية وسمع وأقرأ، واشتغل بالعلم، ومن نوادره أنه وقع بينه وبين عماد الدين بن كثير منازعة في تدريس فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأني أشعري؟ فقال: لو كان من رأسك إلى قدمك ما صدقك الناس في أنك أشعري، وشيخك ابن تيمية.

وقال ابن رافع: إنه شرح الألفية لابن مالك.

وقال ابن كثير: كان فاضلاً في النحو والفقه على طريقة أبيه، ودرس في أماكن، وكانت وفاته في صفر سنة سبع وستين وسبعمائة.

شواهد الكتاب

أولاً: القرآن:

اعتمد النحاة قديمًا وحديثًا في الاستدلال على قواعدهم التي وضعت للعربية على القرآن الكريم باعتباره المصدر الأول. فهو نص عربي فصيح موثوق به. وابن القيم الجوزية إذ ينتحي هذا النحو فإنه كان غرضه.

١- ضبط مخارج الحروف والكلمات.

٢- إثبات القراءات الواردة في الآية.

٣- الاستدلال على صحة القاعدة النحوية بالدليل القرآني.

٤- ذكر الأمثلة الكافية على صحة ما يقول.

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي لأن رسول الله ﷺ أبلغ من نطق بالضاد، وأفصح فصحاء العرب، وعلى الرغم من ذلك فإن الاستشهادات عنده بالحديث النبوي –في نظرنا- نراها قليلة جدًا، إذ أن الرواة الأوّل أحجموا عن الاستشهاد بالحديث لسببين:

١- أن التورع والخوف من وضع الحديث كان من الأسباب الرئيسية في موقف النحاة الأوائل [(١)].

٢- أن الدواعي متوفرةٌ على الكذب في الحديث للأسباب المعروفة الحاملة على وضع الحديث [(٢)].

ثالثًا: الأشعار والأرجاز

لقد اعتنى علماء اللغة والنحو بالشعر العربي فعملوا على جمعه وتدوينه وروايته وترديده، والاستشهاد به باعتبار أن الشعر ديوان العرب يحمل مآثرهم ومفاخرهم وهجائهم وعلومهم ومعارفهم وابن القيم أكثر من ذلك إكثارًا واضحًا.

---

(١) ابن يعيش في كتابه المفصل ٢٤٧- ٢٤٩.

(٢) المزهر للسيوطي ١/١١٩.

ترجمة الشيخ خالد الأزهري ٨٣٨-٩٠٥هـ

الاسم والكنية واللقب:

هو خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي النحوي.

يعرف: بالوقاد.

مولده:

ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة-تقريبا بجرجا- وهي من أعمال صعيد مصر.

دراسته:

تحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة . ثم حفظ القرآن الكريم ، وأدخل الأزهر.

شيوخه:

اختلف الشيخ الجليل إلى عدد من العلماء فقرأ على أعيان عصره منهم.

١- محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت ٨٨٩هـ).

٢- أحمد بن محمد السُمني (ت٨٩١هـ).

٣- عبد الرحيم بن إبراهيم الإنباسي (ت٨٩١هـ).

٤- علي بن عبد الله السنهوري (ت ٨٨٩هـ).

٥- يعيش المغربي (ت ٨٦٤هـ).

٦- يحيى بن محمد المناوي(ت٨٨٩هـ).

٧- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٨٨٩هـ).

تلاميذه:

كان للشيخ خالد مريدين في العلم. يرتادون إلى حلقته ويتعلمون من علمه، وينهلون من معينه وهو كان كالنهر المتدفق، المتلاطم الأمواج عطاء

بلا حدود، وعلم غزير من الله موفور تتلمذ على يديه طلاب صاروا أئمة من بعده منهم.

١- أحمد بن محمد العد القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ صاحب إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري.

٢- محمد بن هلال النحوي (ت٩٣٣هـ). قال عنه السخاوي في الضوء اللامع (١٧/٣) «برع في العربية، وأقرأ الطلبة، وشرح الأجرومية، وكتب على التوضيح لابن هشام، وهو إنسان خير وتوفي -رحمه الله- بعد تأديته فريضة الحج في التاسع عشر من المحرم سنة ٩٠٥هـ في قرية من قرى محافظة القليوبية ودفن في تربة (الدوادا-يثبك) جزاه الله خيرًا على ما قدم من مؤلفات نافعة تدل على تمكنه وإخلاصه للعلم.

مصنفاته:

برع الشيخ خالد في التصنيف فقد كان له باعٌ في هذه الفنون لاسيما في النحو العربي.

ومن مؤلفاته:

١- التصريح بمضمون التوضيح.

قال في منهجه بعد ديباجته:

«ووشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمة»

وهذه الأمور هي بمثابة المنهج الذي سار عليه في شرحه، ثم بينها بقوله:

أحدها: أني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما، إلا صاحب بصر، أو بصيرة، ومن فوائد ذلك: حل تراكيبه العسيرة.

ثانيها: أنني تتبعت أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت كلامه بكلامه، ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أني كملت بيت كل شاهد فما اقتصد على شطره، وعزوته إلى قائله إلا قليلاً لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك: معرفة كونه غريبًا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعي.

خامسها: أني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جميع معانيها. ومن فوائد ذلك: الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أني طبقت الشرح على النظم وقد كان أغفله ومن فوائد ذلك: معرفة شرح كل مسألة.

سابعها: أني ذكرت حجج المخالفين، وقوة الترجيح.

ومن فوائد ذلك: العلم بما يغني به على الصحيح.

ثامنها: أني ذكرت غالب علل الأحكام وأدلتها.

ومن فوائد ذلك: تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها، وما خالف فيه التسهيل.

ومن فوائد ذلك: معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه.

ومن فوائد ذلك: معرفة كونها من عندياته ثم ختم كتابه بقوله:

أقول قولي هذا، واستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة، وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذي يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، انتهى كلامه.

٢- مقدمة الأزهري: وشرحها، وهو مطبوع، وعليه حاشية نافعة للعطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

٣- شرح الأجرومية: والأجرومية من كتب النحو مشهورة، وصاحبها هو الشيخ العلامة محمد بن داود الصنهاجي المغربي، يقال له: ابن آجروم. بفتح الهمزة ممدودة، وضم الجيم المخففة، وضم الراء المشددة.

قيل: معناه البربر: الفقير المتصوف توفي سنة ٧٢٣هـ كذا ذكر السيوطي في [بغية الدعاة (٢٣٨/١)].

٤- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، وهو مطبوع.

والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني الإمام المشهور أبو بكر وكان إماما في البلاغة والنحو، صنف المقصد في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن وأسرار البلاغة، والعوامل المائة هذه، وغير ذلك توفي سنة ٤٧١هـ.

انظر: بغية الوعاة (١٠٦/٢).

٥- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وهو مطبوع، وهذا الكتاب شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام. وقد طبع الأصل، كما طبع شرحه مرارًا.

مصادر ترجمة الشيخ خالد الأزهري:

١- الضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٣

٢- بدائع الزهور لابن إياس ٣٦١/٢

٣- شذرات الذهب لابن العماد ٢٦/٨

٤- روضات الجنات للخوانساري ٤/١ ص ٣٦٨

٥- هدية العارفين للبغدادي ٣٤٣/١

٦- الكواكب السائرة ١٨٨/١

٧- الخطط الجديدة لعلي مبارك ٥٣/١٠

النهضة العلمية في زمن الشيخ خالد الأزهري

لاشك أن هذا العصر كان عصر تأليف الموسوعات مثل صبح الأعشى للقلقشندي، والضوء اللامع للسخاوي ناهيك عن مؤلفات السيوطي أبي عبد الرحمن جلال الدين المتوفى سنة ٩١١هـ.

ومؤلفات ابن حجر العسقلاني

ابن حجر يتحدث عن نفسه: كان سيدنا الإمام العلامة، فريد دهره، ووحيد عصره، شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني ٧٧٣-٨٥٢هـ ألف كتابه (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) قال في صدر كتابه المذكور (١/٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨) بتحقيق الدكتور يوسف ابن عبد الرحمن المرعشلي المطبوع في دار المعرفة بيروت بعد ذكر ديباجته.

أما بعد: فإن كثيرا من سلف المحدثين اعتنوا بجمع أسامي شيوخهم وتدوين أخبار كبارهم، فتغايرت مقاصدهم في الترتيب، فرأيت أن أحذوا حذوهم، وأسير تلوهم لأتذكر عهدهم وأجدد لهم الرحمة بعدهم، فجمعت أسامي شيوخهم على المعجم مرتبا، وقسمتهم إلى قسمين مهذبا:

فالأول: من حملت عنه علم طريق الرواية.

والثاني: من أخذت عنه شيئا على طريق الدراية.

وأضفت إلى الثاني من أخذت عنه شيئا في المذاكرة من الأقران ونحوهم. وقد قسمتهم من حيث العلو إلى خمس مراتب:

الأولى: من حدثنا عن مثل التقيِّ سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر المقدسي تقي الدين ت ٧١٥هـ الوافي ١٥/٣٧٠، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٤).

أبي الحسن الوافي وهو عليٌّ بن عمر بن أبي بكر الخلاطي الصوفي المعروف بابن الصلاح ت٧٢٧هـ (الدرر الكامنة ٣/٩٠). وأبي النون الدبوسي وهو يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني، المصري فتح الدين ت٧٢٩هـ [الدرر الكامنة (٤/٤٨٤)] وعيسى المطعم «وهو عيسى بن عبد الرحمن بن معالي أبو محمد المقدسي الصالحي السمسارات ٧١٩هـ (العبر ٤/٥٥) الدرر الكامنة (٤/٢٠٣) والقاسم بن عساكر، وهو القاسم بن مظفر بن محمود بن تاج الأمناء أحمد بن محمد بن الحسن بن هبةالله

ابن عساكر، بهاء الدين أبو محمد ت٧٢٣هـ (معجم الشيوخ ٢/١١٧، الدرر الكامنة ٣/٢٣٩) وأبي العباس بن الشحنة وهو أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن الحسن، شهاب الدين بن الشحنة الصالحي، أبو العباس الحجار ت ٧٣٠هـ «برنامج الوادي آشي ٨٨، الدرر الكامنة ١/١٤٢) ونحوهم، وعلامتهم (ط) اشارة إلى الطبقة الأولى.

الثانية: من حدثنا عن أصحاب السلفي وهو شيخ الإسلام أبو طاهر عماد الدين أحمد بن الأصبهاني ت ٥٧٦.

(تذكرة ٤/١٢٩٨، الطبقات الشافعية لابن السبكي ٦/٣٢).

وشهدة: وهي فخر النساء مسندة العراق شهدة بنت أحمد بن الفرج ابن عمر الإبري ت٥٧٤هـ

«المنتظم ١٠/٢٨٨، العبرة/٢٢٠، سفير أعلام التبراء ٢٠/٥٤٢» بالسماع أو بإجازة واحدة خاصة، وعلامتهم طس إشارة إلى أنهم بالطبقة الثانية.

الثالثة: من حدثنا عن أصحاب ابن عبد الدائم مسند الشام وفقيهها أحمد ابن الدائم بن نعمة المقدسي، أو العباس زين الدين ت ٦٦٨هـ (شذرات الذهب ٥/٣٢٥) والنجيب مسند الديار المصرية، أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل الحراني التاجر ت ٦٧٢هـ [شذرات الذهب (٥/٣٣٦) وابن علاق هو عبد الله بن الواحد بن محمد الأنصاري المصري الرزاز المعروف بابن الحجاج ت ٦٧٢هـ [شذرات الذهب ٥/ ٣٣٨)]. ونحوهم وعلامتهم طس إشارة إلى أنهم الطبقة الوسطى.

الرابعة: من حدثنا عن أصحاب الفخر بن البخاري ومن مسند الدنيا علي بن أحمد بن عبد الواحد، فخر الدين أبو الحسن المقدسي الصالحي ت ٦٩٠هـ.

[شذرات الذهب (٥/٤١٤)] وابن القواس مسند الوقت ناصر الدين أبو حفص عمر بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس

الطائي، الدمشقي ت ٦٩٨هـ

(معجم شيوخ الذهبي ٧٤/٢، النجوم الزاهرة ١٨٩/٨) والأبرقوهي وهو مسند الوقت أبو المعالي أحمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيد الأبرقوهي بفتح الهمزة والموحدة) وسكون الراء، وضم القاف والهاء. ت ٧٠١هـ.

[شذرات الذهب (٤/٦)].

ونحوهم ممن كان يمكننا الأخذ عنهم ولو بالأجازة، وقد حصلت لنا عن أكثرهم لكن بطريق العموم وعلامتهم (طص) إشارة إلى أنهم الطبقة الصغرى والخامسة من أشرت إليه ممن أخذت عنه في المذاكرة، أو شيئا ما لغرض، أو نوعًا من العلم، أو إنشادًا أو فائدة، أو من ليس عندي عنه إلا الإجازة أو الشيء اليسير بالسماع من أهل الطبقة الخامسة من غير استيعاب لهم، وهم جل أهل القسم الثاني الذي أفردته في هذا الكتاب، وترك العلامة لهم.

ومن يقرأ المجمع المؤسس يجد عددا كبيرا من العلماء الذين شاركوا في النهضة العلمية لاسيما في مصر

مظاهر النشاط العلمي.

يتمثل هذا النشاط في تكاثر الشروح والحواشي على مصنفات ابن هشام، وابن مالك ومن أصحاب هذه الشروح:

الشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ فقد شرح التوضيح لابن هشام في كتاب التصريح بمضمون التوضيح، وهو محل الدراسة.

الدماميني: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى الاسكندراني ابن الدماميني. ولد سنة ٧٠٣ وقيل ٧٠٥هـ ومات سنة ٧٩٤ هـ في ربيع الآخر انظر: الدرر الكامنة ٢٥١/٣، إنباء الغمر ١٢٩/٣ ذيل التقييد ٧٠/٢ط بيروت ترجمة رقم ١١٧١ المجمع المؤسس ٦١٧/٢ت ٣١٥

- وله شرح التسهيل لابن مالك

-تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب.

الكافيجي: محمد بن سليمان الرومي ت ٨٧٩هـ ومن أنفع مؤلفاته في النحو: شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام.

السيوطي:

أبو عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر ت٩١١هـ وهو من الصالحين الذين لهم باع طويل في العلم والتصنيف النحوي منها:

- الاقتراح في أصول النحو
- شرح شواهد العيني
- الأشباه والنظائر في النحو
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع.

شرح مغني اللبيب وفي مؤلفاته النحوية جمع آراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين.

مع ذكر الحجج والأدلة والاستشهادات القرآنية والحديثية والشعرية.

الأشموني:

وهو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى من أشمون بمحافظة المنوفية، كان عالما زاهدا متقشفا.

ومن أهم مصنفاته في النحو شرحه على الألفية الذي سماه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، لقد كانت النهضة العلمية في عصر المماليك في شتى نواحي المعرفة من علوم شرعية كالفقه والحديث والتفسير وأصول الفقه، وقراءات وعلوم لسانية كاللغة والبلاغة والأدب والنحو، والتاريخ.

وكان العمدة في هذه النهضة هو محاولة فهم التراث من آثار شعرية وأدبية وروايات حديثية وقراءات قرآنية.

مما دفع العلماء إلى أن أفرغوا هذه المعارف في الموسوعات الكبيرة.

منهج الشيخ خالد الأزهري في كتابه: تمرين الطلاب

سلك الشيخ خالد في إعرابه مسلكا مبسطا للطلاب فهو تمرين للتدريب جرى فيه على:

١-إعراب جميع الأبيات.

٢-شرح غريب لغات هذه الأبيات

٣-ضبط ما أشكل من ألفاظها ليسهل تناولها على حفاظها.

٤-إحالة معانيها على شراحها خوف الإطالة.

٥-خالف بعض الناس في مواضع قال فيها بالقياس.

الألفية في النحو

وشروحها

ألفية ابن مالك للشيخ العلامة جمال الدين بن أبي عبد الله محمد بن عبدالله الطائي الجياني المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجية و كذا في غيرها. جمع فيها مقاصد العربية، وسماها الخلاصة.

وإنما اشتهرت بالألفية لأنها الف بيت في الرجز أولها:

قَاَل مُحمدٌ هُوَ ابنُ مَالكٍ　　　أَحْمَدُ رَبي الله خَيْر مَالكٍ

١- له عليها شرح ذكره الذهبي.

وشروحها كثيرة منها.

٢- شرح ولده بدر الدين أبي عبد الله محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ وهو شرح منقّح اشتهر بشرح ابن المصنف.

خطّأ والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من الآيات القرآنية.

أوله: أما بعد حمد الله سبحانه... إلخ.

فرغ من تأليفه في محرم سنة ٦٧٦ هـ

٣- على الشرح السابق حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٨١٩ هـ.

وحاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩١٩هـ وسماها بالدرر السنية.

أولها: الحمد لله الذي منحنا علم اللسان... إلخ. علّقها سنة ٨٩٥هـ.

٤- وحاشية للقاضي تقي الدين بن عبد القادر التميمي المتوفى سنة ١٠٠٥هـ.

جمع فيه أقوال الشراح وحاكم فيما بينهم.

٥- وتعليقةٌ للشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ وصل فيها إلى باب الإضافة وسماها: المشنِّف على ابن المصنِّف.

٦- وحاشية للشيخ العلامة شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي جردها الشيخ محمد الشوبري في مجلد.

٧- وحاشية العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة.

٨- ومن الشروح المشهورة.

شرح الشيخ شمس الدين حسن بن القاسم المرادي. المعروف بابن أم قاسم النحوي. المتوفى سنة ٩٤٩ هـ.

أوله: الحمد لله، والشكر له.. إلخ.

٩- وشرح الشيخ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن. الشهير بابن عقيل النحوي. المتوفى سنة ٧٦٩ هـ.

١٠- وعليه حاشية لجلال الدين السيوطي سماه:

«السيف الصقيل على شرح ابن عقيل».

١١- وله شرح مختصر ممزوج مكث في تأليفه سنتين وسماه البهجة المرضية.

أوله: أحمدك اللهم على نعمك وآلائك... إلخ.

١٢- وله للشيخ جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ

مختصر الألفية في ستمائة بيت وثلاثين رقيقة.

وسماه: الوفية.

١٣- وللشيخ عبد الوهاب الشعراني مختصر الألفية أيضًا.

١٤- ومنها شرح الشيخ محمد بن محمد بن جابر الأعمى النحوي المتوفى سنة ٧٨٠ هـ وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ لاعتنائه بإعراب

الأبيات، وتفكيكها،وحل عبارتها.

قال السيوطي: لكنه وقع فيه وهم تتبعته في تاليفي المسمى بتحرير شرح الأعمى والبصير.

١٥- وشرح الشيخ العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي الفاسي.

المتوفى في حدود سنة ٨٠٧ هـ.

١٦- وشرحه الصغير وصل إلى الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

١٧- وعليه حاشيةٌ للشيخ عبد القادر بن أبي القاسم العبادي.

١٨- وشرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة ٨٧٢ هـ

وهو شرح بديع، مهذب المقاصد سماه «منهج السالك إلى ألفية بن مالك» أوله: حمدًا لله تعالى على ما منح من أسباب البيان.....إلخ.

١٩- وممن شرحها الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٧١١هـ.

٢٠- ومحمد بن أبي الفتح الحنبلي النحوي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ.

٢١- والعلامة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

ولم يكمله. وسماه «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك».

أوله: حمدًا لله من أوجب ما أفتح به على الإنسان.... إلخ ذكر أن غرضه في مقاصده ثلاثة:

أ- تبيين ما أطلقه.

ب- وتنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام.

ج- وحل ما أشكل.

٢٢- وأبو أمامة محمد بن علي بن النقاش الدكاكي المتوفى سنة ٧٦٣ هـ

٢٣- وزين الدين عمر بن المظفر بن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.

٢٤- وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. قيل: هو شرح حسن.

٢٥- القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبد الله الحكري المصري المتوفى سنة ٧٨٠ هـ.

٢٦- وجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ. قال السيوطي في «طبقات النحاة»: ولم يكمله.

٢٧- وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن اللبان المصري المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.

٢٨- وأبو زيد عبد الرحمن بن علي الكوفي المتوفى تقريبًا سنة ٨٠٠ هـ

٢٩- وبهرام بن عبد الله المالكي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ.

٣٠- ومحمد بن محمد الأندلسي الشهير بالمراعي النحوي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ

٣١- والقاضي جمال الدين يوسف بن الحسن الحموي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ.

٣٢- ونور الدين علي بن محمد الأشموني المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ.

٣٣- برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي المتوفى سنة ٨٢٢ هـ.

٣٤، ٣٥، ٣٦- وبدر الدين محمد بن محمد بن الرضي الغزي المتوفى في حدود سنة ١٠٠٠هـ له ثلاث شروح: منثور ومنظومان.

٣٧- والعلامة زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشهير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٩٣ هـ شرحها مزجًا.

٣٨- وعماد الدين بن محمد بن الحسين الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ ولم يكمله.

٣٩- والشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥ هـ. وسماه «إرشاد السالك» وهو كتابنا هذا وسوف

نفرد له دراسة مستوفية إن شاء الله تعالى.

٤٠- وبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة خمسين وثمانمائة.

٤١- وبرهان الدين إبراهيم بن... الفزاري المتوفى سنة ٧٢٩ هـ.

٤٢- والقاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسباني المتوفى في حدود سنة ٨١٥ هـ.

٤٣- وشمس الدين محمد بن زين الدين المتوفى سنة ٨٤٥هـ شرحها نظمًا.

٤٤- وجلال الدين بن محمد بن أحمد بن خطية داريا المتوفى سنة ٨١٠ هـ مزج فيه المتن.

٤٥- وسراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ.

٤٦- وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة ٨٤٢ هـ.

٤٧- ومن شروح الألفية : بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة لمحمد ابن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة ٨٠٨ هـ.

٤٨- وفتح الرب المالك لشرح ألفية ابن مالك لمحمد بن قاسم بن علي الغزي الشافعي. وهو شرح وسط حجمًا أوله: الحمد لله المانح من أراد لسانًا عربيًا. الخ.

٤٩- والشرح النبيل الحاوي لكلام ابن المصنف وابن عقيل لعماد الدين محمد بن أحمد الأفقهسي.

أوله: الحمد لله جامع أشتات العلوم.. إلخ

ذكر فيه أن ابن عقيل يستشهد غالبًا بأشعار العرب، وابن المصنف يستشهد بذلك، وبآيات القرآن فجمع بينهما وأضاف فوائد من كلام ابن هشام والزمخشري.

كتب إعراب الألفية

٥٠- وفي إعراب الألفية كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ.

٥١- وللشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ مجلد سماه تمرين الطلاب في صناعة الإعراب.

أوله: الحمد لله الذي رفع قدر من أعرب بالشهادتين.... الخ فرغ منه في رمضان سنة ٨٨٦ هـ.

قلت: أدرجت هذا الكتاب مع كتاب إرشاد السالك وفصلت بينهما بأن جعلت بعد أبيات الألفية مباشرة كلمة الإعراب. وسوف أكتب نبذة عنه إن شاء الله تعالى.

٥٢، ٥٣ وفي شرح شواهد شروح الألفية كتابان كبير وصغير للشيخ أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ سمى الكبير بالمقاصد النحوية في شروح شواهد شروح الألفية .

وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها من شروح التوضيح. وشرح ابن أم قاسم، وابن هشام، وابن عقيل، ورمز إليها الظاء والقاف، والهاء والعين.

وعدد الأبيات المستشهدة الف ومائتان وأربعة وتسعون. وفرغ من الشرح في شوال سنة ٨٠٦ هـ.

وممن نثر الألفية :

٥٤- الشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الإسنوي المتوفى سنة ٧٢١ هـ، وله شرحها أيضًا.

٥٥- وبرهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي المتوفى سنة ٨٠٣ هـ وله شرحها أيضًا.

٥٦- والعلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ في مجلد سماه أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك، ثم اشتهر بالتوضيح.

٥٧- لابن هشام عدة حواشٍ على الألفية منها:

رفع الخصاصة عن الخلاصة في أربع مجلدات.

٥٨- وعلى التوضيح تعليقات منها شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري النحوي، الذي فرغ منه سنة ٨٩٠ هـ، وهو شرح عظيم سماه: التصريح بمضمون التوضيح. أوله: الحمد لله الملهم لتوحيده... إلخ.

ذكر أنه رأى ابن هشام في منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

٥٩- وفي الحواشي على التوضيح حاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ سماها التوشيح.

٦٠- وحاشية عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ.

٦١- وحاشية جمال الدين أحمد بن عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٨٣٥ هـ.

٦٢- وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ.

٦٣- وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى في حدود سنة ٨٩٠ هـ.

٦٤- وحاشية محيي الدين عبد القادر ابن أبي القاسم السعدي المالكي المكي المتوفى سنة ٨٨٠ هـ سماها: رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك:

أولها: أما بعد حمد الله ذي الجلال.. الخ.

٦٥- وشرح الشيخ أبي بكر الوفائي.

٦٦- وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري المتوفى في حدود سنة ٨٧٠ هـ.

٦٧- وحاشية الشيخ محمد بن إبراهيم بن أبي الصفا من تلامذة ابن الهمام.

٦٨- ونظم التوضيح للقاضي شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخولي «الحوبي» المتوفى سنة ٦٩٣هـ [١].

---

(١) انتهى ما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/١٥١-١٥٥) عن ألفية ابن مالك.

منهج التحقيق

قمت بالآتي في تحقيق هذا الكتاب.

١- تخريج الآيات القرآنية من المصحف وذكر اسم السورة ورقمها.

٢- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مواضعها مع الحكم على درجة الحديث ما أمكن ذلك.

٣- تخريج الاشعار من مظانها، والتعريف بقائلها والبحر الذي منه هذه الأشعار والمصادر التي ذكرت هذا الشاهد.

٤- تخريج الأمثال والحكم من مصادرها.

٥- ترجمة الأعلام مع ذكر مصادر لهذه التراجم.

٦- توثيق النصوص المقتبسة من الكتب والمراجع التي نقل عنها المؤلف.

٦- عمل مقدمة تشمل ترجمة لابن مالك وابن القيم الجوزية.

٧- ميزت كتاب الشيخ خالد الأزهري بقولي «**الإعراب**» وكتاب ابن القيم الجوزية بقولي «**الشرح**».

٨- عولت في إعراب الشواهد غالبًا على إعراب الأستاذ-محمد محيي الدين عبد الحميد- في شرح قطر الندى وبل الصدى، وشرح شذور الذهب.

٩- وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير.

توثيق نسبة المخطوطة
إلى مؤلفها

١- قال إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١٦/٥): ابن القيم إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية الحنبلي شرف الدين الدمشقي توفي سنة ٧٦٥ هـــ. صنف إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو.

٢- وفي مقدمة المخطوطة في ترجمة المصنف وإثبات اسمها لابن القيم الجوزية.

٣- وفي السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ص ٣٦ قال ابن رافع بعد ذكر ترجمة ابن القيم الجوزية: إنه شرح الألفية لابن مالك.

من خلال هذا يتبين صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

لماذا ذكرت الإعراب هنا؟

يعد كتاب الشيخ خالد الأزهري [٨٣٨-٩٠٥] «**تمرين الطلاب في صناعة الإعراب**» من عيون الكتب التي أعربت الألفية إعرابًا دقيقًا. يتعلم منه طلاب الدراسات النحوية وعلماء النحو لذا عمدت على نقله بحروفه هنا للأسباب الآتية.

١- ما من كتاب من كتب شروح الألفية ألا واحتفل بالإعراب فيها سواء أكانت أبيات الألفية نفسها أو أبيات شواهدها.

٢- اعتمد الشاطبي أيضًا نفسه على الإعراب عند ذكر الشرح.

٣- ثم إن المكودي وهو من هو وكذلك الشاطبي قاما بإعراب الألفية في يسر أثناء شرح أبيات الألفية .

٤- ومن يقرأ كتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل يجد أنه احتفل بإعراب الألفية .

لهذه الأسباب الأربع وغيرها كان لزامًا ألا يخلو هذا الشرح من الإعراب.

الفصل الثاني

المتون والشروح والحواشي في التأليف النحوي(١)

لاشك أن هذا الشرح لكتاب سعد الدين التفتازاني إرشاد الهادي كان ضمن سلسلة من الشروح التي توجهت نحو كتاب التفتازاني بالشرح والتعليق فقد كانت كتب النحويين المتقدمين تؤلف لتضمن ما اهتدوا إليه من حقائق نحوية، وحرص أصحابها على استيفاء البحث في كل مسألة بذكر جميع ما يتصل بها، ولو كان ذلك على سبيل الاستطراد أو لأدنى ملابسة، حتى اكتمل وضع علم النحو، ونضجت أبحاثه، وتمت مسائله. وحينما جاء من يريد أن يضيف جديدا لم يجد زيادة لمستزيد اللهم إلا شرح كتب من سبقوه، وتوضيح ما عسى أن يكون فيها مما يصعب فهمه، وإضافة ما ظهر من خلاف طارئ بين النحاة، وما عرضوه من علل وتأويلات وشواهد، فازدادت التآليف اتساعا، وتشعبت الأبواب النحوية، وكثرت المسائل الخلافية، وتنوعت العلل والتأويلات الفعلية. وقد دفع هذا كله إلى ظهور فريق ثالث سعى إلى اختصار الأبواب، وتقريب المسائل من أذهان المتعلمين، فألف المتون المنظومة التي برزت في القرن السابع الهجري، حتى باتت تشكل ظاهرة متميزة في منظومة التأليف النحوي أدت إلى ظهور شروح لها أكثر اتساعا، ثم بروز حواش وتقريرات على هذه الشروح أوجبتها ظروف التوضيح والتبيين.

---

(١) مجلة الأحمدية العدد الرابع. جمادي الأولى سنة ١٤٢٠هـ/أغسطس سنة ١٩٩٩م ص ٢٤٥ والمقال بقلم الدكتور عبد الله بن عويقل السلمي وهو أستاذ مساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ولد بمكة سنة ١٩٦٣م ونال الدكتوراه من الجامعة المذكورة سنة ١٩٩٦م.

المقصود بالمتن والشرح والحاشية والتقرير:

المتن: مصطلح يطلق عند أهل العلم على مبادئ فن من الفنون جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد، والتفصيل والشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة.

والشرح:

عمل يتوخى فيه توضيح ما غمض من المتن، وتفصيل ما أجمل منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر والسهولة والعسر، وفيه الوجيز والوسيط والبسيط.

والحاشية:

إيضاحات مطولة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشروح، وقد قصد منها حل ما يستغلق من الشرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك ما يفوته، والتنبيه على الخطأ، والإضافة النافعة، وزيادة الأمثلة والشواهد.

أما التقرير: فهو بمثابة هوامش كان يسجلها العلماء والمصنفون على أطراف نسخهم مما يعن لهم من الخواطر والأفكار على نقطة معينة أو نقاط متعددة، وذلك أثناء قيامهم بالتدريس من الشروح والحواشي.

ظهور المتون والشروح والحواشي والتقريرات:

لعله من البديهي القول بأن المتون سابقة للشروح والحواشي والتقريرات، فهذه كلها آثار للمتون وعمل عليها، وإذا أردنا أن نضع تاريخا لبداية المتون، لابد أن ننبه على أنها نوعان: متن منظوم، ومتن منثور.

وكل واحد منها يشترك في طبيعته مع الآخر في الميل إلى الاختصار، والخلو من كل ما يؤدي إلى الاستطراد والتفصيل، وقلة ذكر المذاهب والخلافات، كما يندر فيهما وجود الشواهد والأمثلة التي لا تذكر عادة إلا في حدود الضرورة

أ) **المتن المنظوم:** ظهر المتن المنظوم عند العرب في القرن الثاني الهجري، ولكن العرب لم يكونوا أول من اخترعه، بل كانت له أصول عند اليونان، نرى ذلك عند هوميروس في ملحمته التاريخية الإليازة.

وقد بدأ ظهوره عند العرب، حين اتسعت معارفهم، وتنوعت لديهم الثقافات، وزاد إقبالهم على التعلم وقد أحسوا حينذاك بحاجتهم إلى نوع خاص من التصنيف يعينهم على حفظ المعلومات ونقلها، فاستعانوا على ذلك بالشعر الذي امتلكوا ناصيته، لأنه يشكل وسيلة مشوّقة، ويسهل على المتعلمين حفظه يقول أحد الباحثين: «لعل آخر الاتجاهات الجديدة التي نتناولها بالدراسة، والتي لاحظنا نشأ في شعر القرن الثاني، هو الفن التعليمي الذي يصطنعه الشعراء عادة لنظم أنواع شتى من العلوم والمعارف تسهيلا لحفظها وما لا شك فيه أن نشأة هذا الفن إنما تقترن باتساع أنواع المعارف والعلوم، وازدياد الإقبال على التعليم والتعلم في القرن الثاني، وما كان ممكنا أن ينشأ في الشعر العربي فن تعليمي قبل هذا القرن لهذا السبب نفسه»(1).

ويؤكد باحث آخر أن الأرجوزة الأموية تعد أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية وأن أراجيز العجاج وابنه رؤبة تعد شعرًا تعليميًا، لأنها متون لغوية منظومة في اللغة نفسها من حيث هي لغة، نظماها لتمد الرواة بالألفاظ الغريبة والأساليب الشاذة والنادرة وتزودهم بالشواهد والأمثال المأثورة والألفاظ المستعملة والمهملة(2).

ثم تتابعت المنظومات العلمية عبر العصور حتى جاء عصر المماليك الذي كثر فيه هذا اللون من النظم، واتسعت موضوعاته، فشمل كل العلوم ومنها النحو، وأقبل الناظمون على النظم ييسيروا على الطلاب سبل الإلمام بالمعارف

(1) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري لمحمد مصطفى هداره ص ٣٥٤
(2) اتجاهات التطور والتجديد في الشعر الأموي د/شوقي ضيف ص ٢٨٠-٢٨٢.

وحفظها، وسرعة استحضارها وقت الحاجة، فجاءت على سبيل المثال منظومتا ابن مالك الطويلتان «الكافية الشافية»، والخلاصة الألفية ومنظومة الشاطبي الجامعة في القراءات.

أول نظم في النحو:

وهنا يعن لنا تساؤل في ضوء ما هو معروف من أن عصر المماليك يعد العصر الذهبي في نظم العلوم المتعددة، وفي كثرة هذا النظم وتنوعه. وهو متى ظهر أول متن منظوم في النحو؟

وللإجابة على التساؤل نقول:

تعزى أقدم منظومة في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى ١٧٠هـ.

قال خلف الأحمر المتوفى سنة ١٨٠هـ: «وحروف النسق خمسة» وتسمى حروف العطف .وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النحو:

فانسق وصل بالواو قولك كله   وبلا وثم وأو فليست تصعب
الفاء ناسقة كذلك عندنا   وسبيلها رحب المذاهب مشعب[(١)]

ومهما يكن من شك في نسبة هذه القصيدة للخليل، وهو ما تطرق له المحقق[(٢)]، وبصرف النظر عن سمعة خلف الأحمر وأمانته العلمية، وبغض النظر عما لوحظ على الأبيات من ضعف يشك معه في صدورها من الخليل، نقول بصرف النظر عن كل ذلك فإن هذه المنظومة مازالت تعد أول منظومة في النحو في ذلك الوقت المبكر.

ثم تتابعت بعدها المتون المنظومة، فنظم أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ أرجوزة في النحو، عدد أبياتها ثلاثة آلاف إلا تسعين، تناول فيها -فيما تناول- الخلاف في وزن غزاة، ورماة، وقضاة ونحوها وهل

(١) مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٨٥، ٨٦.
(٢) المرجع السابق ص ٨٦.

هي على فعلة أو فعلة أو فعل؟ وقد قال في مطلعها:

والــوزن في الغــزاة والــرماة ... في الأصــل عــند جملة الرواة
فعلــة لــيس لهــا نظــير ... في ســالم مــن شأنه الظهور
وآخــرون فــيه قالــوا فعلة ... كما تقول في الصحيح جملة[1]

ثم صنف الحريري المتوفى سنة ٥١٦هـ أرجوزته النحوية (ملحة الإعراب وسخة الآداب) في ثلاثمائة وخمسة وسبعين بيتا[2] منها:

أقــول مــن بعد افتتاح القول ... بحمــد ذي الطول شديد الحول
يــا سائلي عن الكلام المنتظم ... حــدا أو نــوعا وإلى ينقســم
اسمــع هــديت الرشــد أقول ... وافهمــه فهــم من له معقول
حــد الكــلام ما أفاد المستمع ... نحــو: سعى زيد وعمرو متبع[3]

ومع أن ملحة الإعراب لم تنل حظا كبيرا عند الدارسين المعاصرين مثل ألفية ابن مالك فإن لها شروحًا كثيرة منها:

١- شرح الحريري نفسه.

٢- وشرح لابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ.

٣- وشرح محمد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٧٥٩هـ.

٤- وشرح الهواري الأندلسي الضرير المتوفى سنة ٧٨٠هـ.

٥- وشرح الشهاب الرملي المتوفى سنة ٨٤٢هـ.

٦- وشرح السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

وشروح أخرى لغيرهم[4].

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٢١.

(٢) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٨١٧.

(٣) انظر شرح الملحة للحريري ص ٣.

(٤) انظر كشف الظنون ١/١٨١٧.

وبعد الحريري نظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة (٦٠٠هـ)[١] متنًا في النحو. ثم تتابعت المتون النحوية المنظومة حتى وصلت ذروتها في القرن السابع الهجري أثناء عصر المماليك، واتسعت رقعتها وكثر الناظمون لها، وكان من أبرزهم ابن معطٍ، وابن الحاجب، وابن مالك.

ومن هذه المنظومات:

١- منظومة لنجم الدين الخضراوي المتوفى سنة ٦٦٣هـ نظم فيها المفصل للزمخشري[٢].

٢- أرجوزة لشهاب الدين أبي شامة المصري المتوفى سنة ٦٦٥هـ نظم فيها أيضا المفصل للزمخشري[٣].

٣- ومنظومة الخولي المتوفى سنة (٦٩٣هـ) نظم فيها توضيح ابن هشام الأنصاري[٤].

٤- وأرجوزة لأبي حيان الأندلسي المتوفى (٧٤٥هـ) لم يتمها وسماها. «نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»[٥].

٥- ومنظومة في تسعمائة بيت لعلاء الدين طيبرس المتوفى سنة (٧٤٩ هـ). وقد جمع فيها بين ألفية ابن مالك ومنظومة ابن الحاجب وسماها الطرفة[٦].

٦- ومنظومة ابن الوردي المتوفى سنة (٧٤٩هـ). في مائة وخمسين بيت وأسماها «التحفة الوردية»[٧].

---

(١) انظر: بغية الوعاة ١/٥٣١.

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٧٧٦.

(٣) المرجع السابق ٢/١٧٧٦.

(٤) كشف الظنون ١/١٥٥.

(٥) كشف الظنون ٢/١٩٨٦.

(٦) كشف الظنون ٢/١١١١.

(٧) كشف الظنون ١/٣٧٦.

٧- وأرجوزة في حكم «لو» لتقي الدين السبكي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)[١].

٨- وأرجوزة في المقصور والممدود لشمس الدين الهواري المتوفى سنة (٧٨٠هـ)[٢].

٩- ومنظومة لتقي الدين عبد الرحمن بن أحمد الواسطي البغدادي المتوفى سنة (٧٨١هـ). لمتن «غاية الإحسان في علم اللسان» لأبي حيان الأندلسي[٣].

١٠- ومنظومة الحلاوة السكرية «لشعبان بن محمد المصري الآثاري المتوفى (٨٢٨هـ)[٤].

١١- وألفية له أيضا سماها «كفاية الغلام في إعراب الكلام»[٥].

١٢- وأرجوزة لشهاب الدين بن عربشاه الدمشقي المتوفى سنة (٨٥٤هـ)[٦].

١٣- وألفية في النحو لعبد العزيز اللمطي المكناسي المتوفى سنة (٨٨٠هـ)[٧].

١٤- وألفية في النحو والتصريف والخط لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)[٨].

إن هذا الثبت الذي تضمن أهم المنظومات النحوية في عصر المماليك يدل على نجاح المنظومات ورواجها، وأنها أصبحت مناط الاهتمام تصنيفا وتعليما آنذاك، وتصاعد هذا النجاح في عصر العثمانيين، من حيث الكم،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٤٦/٦.
(٢) انظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٣٣٩/٣.
(٣) شذرات الذهب لابن العماد ٥٧١/٦.
(٤) انظر: إيضاح المكنون للبغدادي ٤١٥/١.
(٥) انظر: كشف الظنون ١٤٩٧/٢.
(٦) الضوء اللامع للسخاوي ١٢٦/٢، شذرات الذهب لابن العماد ٢٨٠/٧.
(٧) جذوة الاقتباس لابن القاضي ١٩٣/١.
(٨) كشف الظنون ١٥٧/١.

ولكن المنظومات العثمانية لم تلق الرواج الذي لاقته المنظومات في عصر المماليك، ومع ذلك فقد كان فيها الجيد المفيد والطريف المبتكر مما كان، ومازال محل اهتمام الدارسين آنذاك وحتى اليوم.

ومن أشهر المتون النحوية المنظومة في عصر العثمانيين.

١- أرجوزة لعصام الدين بن عربشاه الإسفراييني المتوفى سنة ٩٥١هـ باسم «الألغاز النحوية»[١].

٢- منظومة لشرف الدين العمريطي، فرغ منها سنة ٩٧٦هـ وسماها «الدرة البهية في نظم الأجرومية»[٢].

٣- منظومة إبراهيم الكرمياني المشهور بشريفي المتوفى سنة (١٠١٦هـ سماها: الفرائد الجميلة)[٣] وهي نظم لشافية ابن الحاجب.

٤- أرجوزة لعمر الفارسكوري المتوفى سنة (١٠١٨هـ) سماها «جوامع الإعراب وهوامع الآداب»[٤] وهي نظم لجمع الجوامع وشرحه همع الهوامع للحافظ جلال الدين السيوطي.

٥- ألفية في النحو لعلي بن محمد الأجهوري المالكي المتوفى سنة ١٠٦٦هـ[٥].

٦- منظومة نحوية لحسن العطار المتوفى (١٢٥٠هـ)[٦].

٧- منظومة في الإخبار بالظرف لمحمد الخضري الدمياطي المتوفى سنة ١٢٨٧هـ[٧].

٨- منظومتان لناصف اليازجي المتوفى سنة (١٢٨٨هـ)، الأولى اسمها

---

(١) كشف الظنون (١/١٥٧).
(٢) كشف الظنون (١/١٥٨)
(٣) كشف الظنون (٢/١٠٢١).
(٤) انظر خلاصة الأثر للمحي (٣/٢٢١).
(٥) خلاصة الأثر (٣/١٥٧).
(٦) تاريخ الأدب العربي جرجي زيدان (٤/٢٥٧).
(٧) الأعلام للزركلي (٧/١٠١).

«الخزانة» في علم الصرف، والثانية سماها وجوف الفرا في علم النحو[1].

ومن المنظومات النحوية التي ظهرت في أواخر العصر العثماني:

١- أرجوزة لأحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي المتوفى سنة (١٣٠٢هـ).

- واسمها: «نظم المقصود».

نظم فيها «المقصود» في الصرف المنسوب لأبي حنيفة.

٢- ومنظومة: «الدرة اليتيمة في علم النحو» لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي المتوفى سنة (١٣٢٢هـ).

٣- والنظم المشهور بـ «الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة».

المعروف «بألفية ابن بون»، للمختار بن بون الشنقيطي المتوفى سنة (١٣٠٠هـ).

خصائص هذه المتون :

ويجدر بنا بعد هذا السرد لأسماء المتون النحوية المنظومة، ولأسماء ناظميها أن نذكر أهم خصائص هذه المتون:

- فهي موجزة العبارة، تتصف بالاختصار الشديد.

- ويطغى فيها التلميح على التصريح.

- ويأتي فيها الإيجاز والرمز استجابة لما تقتضيه الأوزان الشعرية من تقديم أو تأخير أو حذف.

- وقد اختار أكثر الناظمين لها الرجز لأنه أوفى بحور الشعر نغمًا، وأكثرها مطاوعة في تفاعيله للحذف والزحافات والعلل.

- واختاروا المزدوج من الرجز لطول المنظومات العلمية التي لا يمكن الالتزام بقافية واحدة فيها، فما اضطرهم إلى مزاوجة القافية في شطري كل بيت.

---

(١) الأعلام للزركلي (٧/ ٣٥٠).

رأي بعض النقاد في هذه المنظومات:

١- ولقد رأى بعض النقاد أن هذه المتون خالية من القيمة الفنية، ووصفها أحدهم بأنها «مجرد متون علمية منظومة، وليست في الحقيقة أشعارا تصاغ، ويعبر بها أصحابها عن حاجاتهم الوجدانية أو العقلية»[١].

٢- ووصفها آخر بقوله: «إن الشعر التعليمي قد أصبح في العصور المتأخرة النوع الوحيد الذي لا يحمل من الشعر إلا اسمه»[٢].

ب- المتن المنثور:

صيغت المتون نثرا أيضا كما صيغت نظما، وقد اشتهرت هذه المتون النثرية في تاريخ العلوم العامة، وفي تاريخ النحو خاصة، وهي متون اعتمدها الدارسون جيل بعد جيل يشرحونها خاصة، ويعلمونها، وما زالت حتى اليوم عمدة في بابها ومرجعًا لأصحاب كل فن، وهي حتى الآن مجال للباحثين يخوضون فيها بالتفسير والتعليق والشرح والإيضاح والتحقيق.

أول متن نحوي منثور مختصر:

وعندما نحاول أن نضع تاريخا للبداية الفعلية التي ظهر فيها أول متن نحوي منثور مختصر، نجد أنها كانت في القرن الثاني الهجري أيضا، ولعل أول من كتب مقدمة أو متنًا منثورًا هو خلف بن حيان الأحمر البصري المتوفى سنة (١٨٠هـ)، حين ألف كتابه الوجيز «مقدمة في النحو»، .

وبهذا تكون البداية للمتن المنظوم والمنثور واحدة تقريبا، إذ لم يفصل

---

(١) التطور والتجديد في الشعر الأموي ص ٢٨٢ د/شوقي ضيف طبعة دار المعارف القاهرة طبعة سابعة. بدون تاريخ.

(٢) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٦٧ د/محمد مصطفى هدارة طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٢م.

الخليل بن أحمد الذي ينسب إليه أول متن منظوم عن خلف الأحمر هذا إلا عشر سنوات.

ويتجلي كون كتاب «الأحمر» متنا منثورا مختصرًا من قوله: «ولما رأيت النحويين، وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو المختصر.... والمأخذ الذي يخفى على المبتدئ حفظه، ويحيط به فهمه فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، فمن قرأها وحفظها، وناظر عليها، علم أصول النحو كله»(١).

- ثم ألف أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي المتوفى سنة (٢٢٥هـ) مختصرا في النحو سماه «المقدمة»(٢).

- وسماه بعضهم «مختصر نحو المتعلمين»(٣).

- ثم ألف أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٩هـ مختصرا سماه «المهذب» جرده من الاختلافات واكتفى فيه بمذهب البصريين(٤).

- ثم ألف أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة (٢٩٩هـ) متنًا نحويًا اسمه «الموفق في النحو»(٥).

- ثم ألف أبو جعفر النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) كتاب «التفاحة» وهو متن صغير الحجم كبير المائدة.

- كما كتب أبو الحسن أحمد بن فارس المتوفى (٣٩٥هـ) مقدمة في النحو.

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٦٣٠.
(٢) كشف الظنون ٢/١٩١٤.
(٣) كشف الظنون ٢/١٦٣٠.
(٤) كشف الظنون ٢/١٩١٤.
(٥) كشف الظنون٢ /١٩١٤.

- ثم جاء ابن بابشاذ أبو الحسن طاهر بن أحمد النحوي المتوفى سنة (٤٦٩هـ).

- ثم مقدمة أبي الحسن على بن فضل المجاشعي المتوفى سنة (٤٧٩هـ).

- ثم المقدمة الجزولية التي تسمي بالقانون لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى (٦٠٧هـ).

- بعدها ألف أبو الفتح المطرزي المتوفى سنة (٦١٠هـ) متنًا نحويًا، وأسماه أيضا «المقدمة».

- واستمر التأليف في المتون النحوية المختصرة في عصر المماليك وازدهر وكثر كما كثر شراح هذه المتون وحفاظها والمقبلون عليها.

ومن أشهر ما ألف في عصرهم من المتون النحوية:

- الكافية لابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ).

- والمقدمة الأجرومية في النحو لأبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي المعروف بـ «ابن آجروم» المتوفى سنة (٧٢٣هـ) وأقبل عليها المعلمون والمتعلمون، الأولون يشرحون والآخرون يحفظونه.

- ثم تلتها «المقدمة الأزهرية» للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥ هـ) وهي لا تقل في محتواها وقيمتها عن المقدمة الأجرومية، لكنها لم تحظ بما حظيت به المقدمة الأجرومية من الشهرة والانتشار.

-ويمكن أن يندرج تحت اسم المتون كل كتاب قديم اختصره مؤلفه وأخلاه من الخلاف، وكثرة التعليلات.

- ومن ذلك كتاب «الجمل في النحو» لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٩)هـ إلا أنه يؤخذ عليه إكثاره من الأمثلة، وهذا أمر غير مألوف في المتون بآخرة.

- ومن ذلك أيضا كتاب «الجمل في النحو» لابن خالويه حسين بن أحمد المتوفى سنة (٣٧٠هـ).

-وكتاب «الجمل في النحو» لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ.

خصائص المتون والشروح:

أجمع الباحثون على القول بأن للمتون طبيعة لا تفارقها وهي الاختصار، مع أنني أرى أن الحقيقة تخالف ذلك أحيانا، فالمتون كما تكون مختصرة، قد تكون عندي من أمهات الكتب.

يؤيد هذا ما نراه من الشروح الكثيرة، والتعليقات المفيدة والعديدة على هذه الأمهات.

وهي في الوقت نفسه دليل على أهميتها، وعظم منزلتها، فكتاب سيبويه مثلا يعد من هذه الناحية متنا نحويا، صحيح إنه كبير في حجمه الموسوعي في مسائله وأبوابه وأمثلته لكن إقبال العلماء والمتعلمين عليه عبر التاريخ، وكثرة شروحه، وتتابعها يسوغ عندي تسميته متنا.

- يقول الشيخ محمد عرفة:

«لم يخدم كتاب في العربية مثلما خدم الكتاب لسيبويه ولم يوضع على كتاب من الشروح والحواشي، وتفسير الشواهد مثل ما وضع على الكتاب»(١).

وقال الاستاذ علي النجدي ناصف في كتابه القيم سيبويه إمام النحاة:(٢) «... وما كاد الكتاب يخرج للناس، ويطلع العلماء عليه حتى فتنوا به، وخلوا إليه يتدارسون مسائله، ويستنسخون أصوله، ويديرون البحوث عليه، ما كان لها فيها مكان، فكان بحق مبعث نهضة علمية قوية، ومثار جهود فكرية متصلة، كان لها في خدمة العربية خاصة، والثقافة الإسلامية عامة ذكر باق، وأثر جليل. صنفوا في شرحه، والتعليق عليه، والتمهيد له،

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص١٥ مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م بقلم محمد أحمد عرفة.

(٢) ص ١٩١، ١٩٢ طبع عالم الكتب القاهرة.

وترتيب مسائله، فمن حل مشكلاته، وتوضيح غرائبه، وشرح شواهده، وتجريد أحكامه، واختصروه، واختلفوا فيه: ما بين متعصب عليه ينتقده، ومتعصب له يدافع عنه، وانتصر لهؤلاء وأولئك أعوان ومؤيدون، ومنهم من انقطع له حتى حفظه أو مهر فيه وأتقن فهمه، وما أعرف نحويا دارسا أو مؤلفا إلا تلميذ له، وأخذ عنه من طريق مباشرة أو غير مباشرة، بل لا أعرف متكلما بالعربية أو قارئا لها إلا وهو مدين له في علم ما علم من أسباب استقامة اللسان، وسلامة البيان على وجه من الوجوه» اهـ.

ومقتضب المبرد، وأصول ابن السراج كذلك، وهلم جرا. فهذه كلها يمكن أن تعد أيضا متونا لأنها ضبطت أصول العلم بدقة وإحكام من جهة، ولكثرة الشروح عليها من جهة أخرى.

أما الشروح فقد وضعت بقصد استيفاء كل مسألة من جميع النواحي، وذكر كل ما يتصل بها، ولو كان على سبيل الاستطراد أو لأدنى ملابسة، فحوت من أجل ذلك القواعد والقوانين النحوية والعلل والتأويلات والعوامل والشواهد وإعرابها وتوجيهها، واللهجات، وما يتصل منها بالنحو، وبحثت أحيانا في أصول بعض الكلمات.

- وقد دعا إلى هذه الشروح العجز عن الإتيان بعلم جديد في مصنف جديد مما جعل المصنفين يتجهون إلى شرح متون المتقدمين، وتجلية ما عسى أن يكون فيها مما يتعاصى على الفهم.

يقول محمد كامل حسين: «إن العلوم إذا تم تكوينها، ووضعت قواعدها، تمر على العلماء فترة بعد ذلك طويلة أو قصيرة لشرح هذه القواعد أو نقدها، ويكثرون من التأليف حول هذه القواعد، دون أن يحاولوا وضع قواعد جديدة»[1].

---

(١) في أدب مصر الفاطمية ص ٩٣، ٩٤ لمحمد حسين طبع دار الفكر العربي القاهرة سنة ١٩٥٠.

الظواهر التي صاحبت بعض المتون والشروح في العصور المتأخرة:

١- ظهور نوع خاص من المتون النحوية يبحث في موضوع واحد أو مسألة واحدة بإيجاز، مثال ذلك كتاب:

«الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان الأندلسي. المتوفى سنة (٧٤٥ هـ)(١)، وكتاب «أحكام كل وما تدل عليه» لتقي الدين السبكي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)(٢).

٢- تصنيف بعض الكتب على شكل أسئلة في النحو وإجابات عنها، مثال ذلك كتاب: الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، للراعي الأندلسي المتوفى سنة (٨٥٣هـ)(٣).

٣- قيام بعض المؤلفين من أصحاب المتون بشرح متوهم، بالإضافة إلى ما يقوم به غيرهم من ذلك.

ومن هؤلاء: ابن هشام الأنصاري في شرحيه على متنيه (قطر الندي)، «وشذور الذهب» وخالد الأزهري في شرحه لمقدمته «الأزهرية».

خصائص الحواشي والتقريرات:

- نتج عن هذه المختصرات النحوية فكرة وضع حواشي لها وتقريرات تعين على فهمها وكان ذلك منطقيًا بعد تصنيف المتون.فلزمت هذه المتون وشبهها بتلك الحواشي المفسرة لمعاني الألفاظ أو المعربة للمتن المختصر، أو مضيفة فكرة جديدة غابت عن المصنف وقت تصنيف المتن أو إضافة لمضمون المتن.

- وقد بدأت هذه الظاهرة من تصنيف الحواشي والتقريرات في أواخر عصر المماليك، وانتشرت في عصر العثمانيين، وأصبحت طابعًا شاملاً لتدريس العلوم، ومنهجا سائدا من مناهج التأليف فيها، لذلك يعد علماء

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٠٢٨.

(٢) كشف الظنون ١/٢١.

(٣) ايضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي ١/٢٨.

عصر المماليك أول من وصل المتون والشروح بالحواشي والتقريرات، فوصلوا بهذا بين السابق واللاحق، ثم تبعهم على ذلك علماء العصر العثماني.

ومن هنا يمكن القول بأن المتون والشروح كانت ظاهرة مميزة لعصر المماليك، أظهرت الحياة العلمية فيه، وحققت بالتأكيد كثيرا من النفع المتوخى منها.

- أما الحواشي والتقريرات التي بدأت في أواخر عصر المماليك، وعمت في العصر العثماني، حتى أصبحت ظاهرة راسخة فيها، فقد حققت أيضا مثل هذا النفع. وقد تعمق رسوخها في القرن العاشر حين ظهرت في صورة منهج تأليفي ذائع، ذلك أن الحواشي كانت إيضاحًا- كما ذكرنا سابقًا- لبعض عبارات الشروح ومسائلها، تجلى ما في عباراتها من غموض، أو تكمل ما فيها من نقص في الحقائق والشروط التي لم يستوفها الشرح.

- أما التقريرات فهي تعليقات على الحواشي لإبداء الملاحظات عليها، ومنشأ الحواشي والتقريرات -في نظري- هو نظام التعليم الذي كان سائدا، إذ كان أساسه تدريس كتاب. أو إقراءه، فكان المدرس يعالج المباحث التي يتضمنها المتن والشرح فإذا صادف مسألة غامضة أو قصورا أو نقصا كتب على حاشية الكتاب ما يسد ذلك أو يسدده.

ثم يأتي من ينشر الكتاب، فيطبعه كاملاً مع المتن والشرح، وهكذا كان أحد العلماء إذا تصدى لتدريس المجموعة المؤلفة من متن وشرح وحاشية، أضاف إليها ما يعن له من تقريرات.

ولو حاولنا أن نضع بداية زمنية محددة واضحة للحواشي النحوية والصرفية، نجد أن القرن الثامن كان هو البداية لهذا النمط التأليفي.

ويعد محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الصائغ المتوفى سنة ٧٧٦هـ من أوائل المحشين على المؤلفات النحوية في حاشيته على مغني اللبيب لابن

هشام الأنصاري[1]

ثم تتابع المحشون بعده، فكان لمحمد من أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة المتوفى سنة (٨١٩هـ) حواش كثيرة منها:

أ- حاشية على شرح التوضيح.

ب- وحاشية على مغني اللبيب.

ج- وأخرى على ألفية ابن مالك.

د- ورابعة على شرح الشافية للجار بردي[2].

- ثم جاء أحمد بن تقي الدين المعروف بالشمني المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وله حاشية مشهورة على المغني اسمها:

«المنصف من الكلام على مغني ابن هشام»[3]. ثم جاء جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ومن حواشيه.

أ- السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل[4].

ب- حاشيته على شرح شذور الذهب لابن هشام[5].

وبعد هؤلاء جاء شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة (٩٩٤هـ) وله حاشية في النحو على شرح ابن الناظم لألفية والده، وهو ممن اشتهر أيضا بكثرة حواشيه في الفقه وأصوله والمعاني والبيان[6].

ثم جاء الشنواني إسماعيل بن شهاب الدين الشافعي المتوفى سنة ١٠١٩هـ وهو نحوي تونسي الأصل، مصري المولد والدار، ويعد من أشهر

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ١٧٥٣/٢.

(٢) بغية الوعاة للسيوطي ٦٣/١، شذرات الذهب ١٤٠/٧.

(٣) بغية الوعاة ٣٧٥/١، شذرات الذهب ٣١٤/٧ مطبوعة رسالة دكتوراه.

(٤) الكواكب السائرة ٢٢٦/١، البدر الطالع ٣٢٨/١.

(٥) الكواكب السائرة ٢٢٦/١، البدر الطالع ٣٢٨/١.

(٦) كشف الظنون ١٥٢/١.

أصحاب الحواشي في العصر العثماني.

ولعلي لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنه يعد أحد المعالم الرئيسية بين مؤلفي الحواشي في العصور المتأخرة، فقد كثرت حواشيه عامة، وفي النحو على وجه الخصوص.

ومن أشهر حواشيه.

١- حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام[١].

٢- وحاشية على شذرات الذهب لابن هشام[٢].

٣- وحاشية على شرح التوضيح لابن هشام[٣].

٤- وحاشية على شرح الفاكهي لمتن القطر المسمى.

«مجيب الندا إلى شرح قطر الندى»[٤].

٥- هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»[٥].

وهو حاشية على الشرح المسمى: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ خالد الأزهري وهو شرح الكتاب: «الإعراب على قواعد الإعراب» لابن هشام.

٦- وحاشية على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري[٦].

٧- وحاشية على الأجرومية سماها.

«الدرة الشنوانية على شرح الأجرومية في علم العربية»[٧].

---

(١) إيضاح المكنون ٥٩٠/٢.
(٢) خلاصة الأثر ٧٩/١.
(٣) خلاصة الأثر ٧٩/١.
(٤) خلاصة الأثر ٧٩/١.
(٥) خلاصة الأثر ٧٩/١
(٦) كشف الظنون ١٧٩٨/٢.
(٧) كشف الظنون ١٧٩٨/٢.

بعد ذلك تتابع المحشون فجاء.

- الدنوشري المتوفى سنة ١٠٢٥هـ.

- ياسين الحمصي المتوفى سنة ١٠٦١هـ.

- ثم الحفني المتوفى سنة ١١٧٨هـ.

فالسجاعي المتوفى سنة ١١٩٧هـ.

فالكفراوي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ.

فالصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ.

فالدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ.

فالأمير المتوفى سنة ١٢٣٢هـ.

فالعطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

- فالخضري المتوفى سنة ١٢٨٧هـ.

وأكثر هؤلاء العلماء كانت لهم أيضا تقريرات نحوية على بعض الحواشي بسبب عملهم في التدريس.

ويعد الدنوشري خاصة من بين هؤلاء أشهر من كتب التقريرات النحوية.

الخلاصة:

يمكن التوصل إلى معرفة الأسباب العامة التي أدت إلى ظهور المتون والشروح والحواشي والتقريرات هي:

١- الرغبة الشديدة في التسهيل ليمكن تعلم القواعد، وتيسير حفظها، واستذكارها واستيعابها.

فوجود متن يتميز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامة، كان معينًا على حفظ أصول العلم وقواعده، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين في مراحلهم المختلفة ليسهل عليهم حفظها.

٢- ضبط أصول العلم بدقة وإحكام، ويكون ذلك بجمع مادته، و لم

شعثها بعبارات موجزة جامعة دقيقة يستطيع الدارس استيعابها بأقصر طريق وأقل زمان.

٣- شدة حرص علماء هذه العصور على سرعة تلافي ما ضاع من الكتب، ولا سيما بعد هجمة الهمج من التتار الذين أحرقوا المؤلفات في بغداد وألقوها في نهري دجلة والفرات للعبور عليها، وما ضاع وفقد وبدد في نكسات المسلمين في الأندلس، فرغبوا في جمع شتات هذه العلوم في صور مختلفة، وحرصوا على جمع أكبر قدر ممكن من العلوم وحفظها من الضياع بعد النكبات السياسية والعسكرية التي حلت بالمسلمين وأفقدهم جل تراثهم.

٤- الحرص على أن تحفظ المتون من العلم جوهره ولبابه، وأن تقوم بدورها الفعال في مسرح التعليم، وقد حدث هذا في ذلك العصر، وفي عصرنا الحاضر.

أما الشروح فقد كانت تطورا طبيعيا يناسب عصر التوسع والتخصص، ويقرب للطلاب العلم، ويسهل لهم تناول مسائله.

من هنا يمكن القول بأن هذه الألوان من التصانيف ظهرت ثم ازدهرت في العصور المتأخرة، لأن هذه العصور جاءت بعد عصور سابقة عاش فيها الأئمة المحققون يؤلفون ويجتهدون، وخلفوا تراثا ضخما متكاملا.

وحينما اطلع عليه المتأخرون أدركوا أن ليس لديهم زيادة علمية، كما أن طلاب زمانهم يصعب عليهم استيعاب هذا التراث.

يقول ابن خلدون:

«واعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته، وكثرة التآليف، واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها، ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، فيقع القصور، ولابد دون رتبة التحصيل».

وقد أدى هذا بالعلماء إلى الاتجاه إلى الاختصار، ثم شرح وتوضيح ما بأيديهم من المختصرات، بعد أن رأوا ساحة الاجتهاد قد ضاقت بهم، ولم يعد لهم أي مكان يحتلونه فيها.

هذه الأسباب التي ذكرناها هي الكامنة وراء ظهور المتون وبروزها في منظومة التأليف النحوي، التي أدت إلى ظهور الشروح، فصورتها المختصرة وعباراتها المضغوطة وبعدها عن استيفاء الشروط والجزئيات التي ترتبط بالقاعدة.

أو التي يتطلبها إتمام البحث، حتمت ظهور الشروح التي كان بعضها مستقلا عن المتن، كما في شرح ابن عقيل، أو ممزوجا بها كما في شرح الأشموني، ثم نشأت بعد هذا وذاك الحواشي والتقريرات بدافع تحسين نظام التعليم الذي كان أساسه تدريس الكتاب أو إقراءه، فأخذ المدرس يعالج المباحث التي يتضمنها المتن والشرح، ويحاول إزالة ما فيها من غموض أو قصور أو نقص، فيكتب ما يعن له على حاشية الشرح.

ثم أخذ المعلقون يأتون بتعليقاتهم على الحواشي، ويبدون ملاحظاتهم، ويحاولون بها إتمام النقص،وهو ما سُمِّي اصطلاحا بالتقريرات.

قيمة المتون والشروح والحواشي والتقريرات في ميزان النحو العربي:

لهذا النظام أو المنهج التأليفي عند بعض الباحثين والنقاد من المتقدمين والمحدثين نقائص، وفيه عيوب،وعليه مآخذ منها:

١- الإيجاز المخل، وهو كما يرون من أكبر عيوب هذه السلسلة التأليفية، ويظهر هذا بوضوح تام في المتون على وجه الخصوص، فهي أقرب إلى المعميات لأنها تكدس المعاني، وتختزل الألفاظ، وتوجز في العبارات، حتى تصبح ملتوية غامضة يصعب فكها.

أما الشروح والحواشي ومثلهما التقريرات،فهي كذلك تهتم بالمظهر دون الجوهر، وتتشاغل بالألفاظ بدلاً من الاشتغال بالمعاني، لذلك أصبحت تعد في نظر هؤلاء قشورًا لا لبابًا.

٢- في المتون تشتيت للمتعلم بين تحصيل الحقائق وتذليل ما في المتن من صعاب وتجلية ما فيه من غموض وإتمام ما فيه من نقص.

وقد يكون العناء الذي يبذل في ذلك مستنفذاً لزمن كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو استقى المعلومات بطريقة مباشرة من عبارات تامة وافية واضحة.

يقول ابن خلدون: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها ويدونون منها برنامجا مختصرا في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذلك الفن... وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد... ثم فيه شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها، لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذلك صعبة عويصة.. فهم قصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين، فأركبوهم صعبا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة وتمكنها»(١).

أما الشروح والحواشي والتقريرات، فتردد الجمل المعادة المبتذلة والأمثلة المكررة، وتكثر من حشد الآراء والمسائل بسبب أو بغير سبب وتكثر من الاستطراد مما يزيدها غموضا وإمعانا في التعقيد، بدلا من الإيضاح والتسهيل.

٣- المتون دليل واضح على أنها إفراز عصر أجدبت فيه العقول، وانعدم فيه الإبداع وكلت القرائح عن الإتيان بجديد.

أما الشراح والمحشون والمقررون فهم مولعون بتحكيك ألفاظ النصوص وعاجزون عن تذوق مضمون أي نص، ومؤلفاتهم تتسم بصعوبة الأسلوب ووعورة المضمون، وتهويش المنهج، يقول البهاء السبكي عن هذه المصنفات

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢، ٥٣٣ ط دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ

جميعا: «لا تنشرح ببعضها الصدور الضيقة، ولا تنفتح عندها عقول أو قلوب مغلقة، ولا ينقدح فيها زناد الفكر عن مسألة محققة، يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناولون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه. لا يخالف المتقدم منهم المتأخر إلا بتغيير العبارة، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره أو استشكال ما اتضح جسارة، ولا يطمع أن يذوق ما في الاستدراك من اللذة، بل يسري خلف من تقدمه في الكلمة الفذة، ويسير أثره حذو القذة بالقذة... كل همه أن يوسع الدائرة بما لا يقام له وزن ...»[1].

٤- المتون لا يستفاد منها كثيرًا في مجال التطبيقات النحوية، لأن ما فيها من قواعد لا يناسب قابليات الطلاب بصورة عملية، لخلوها من التمارين التي تساعد على ترسيخ القواعد، والتي تعين على التطبيق، ولأنها تراوح أحيانا بين الزيادة في بعض الأبواب والنقص في أبواب أخرى، فأساليبها ومحتوياتها ومناهج تصنيفها لا تتفق مع الحقائق التربوية الحديثة، والمناهج التعليمية العصرية.

أما الشروح والحواشي والتقريرات، فهي تكثر من التعرض لقضايا المنطق والكلام والتعليل الفلسفي، وفيها من الحدود والقيود والاحترازات ما لا يتلائم مع المستوى العقلي للطلاب المتلقين الذين صنفت في الأصل لهم.

٥- هذه المنظومة التأليفية لم تستطع أن تضيف إلى مباحث النحو جديدا يجعله مزدهرًا ناميًا، وإنما حوت قواعد متحجرة، وأصبح همُّ العلماء تلخيص هذه القواعد، ثم شرح التلخيص، ثم التحشية على الشرح، ثم التقرير على الحاشية، لذلك فإن الناظر لا يرى إلا كلامًا معادًا مكررًا في هذه المنظومة لا ينمي ذوقًا ولا يربي ملكة.

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ضمن شروح التلخيص مصر ط.٢ - سنة ١٣٤٢هـ

- هذه هي المآخذ المنسوبة أو التي يمكن أن تنسب إلى هذه الظاهرة التأليفية في النحو وغيره من العلوم، وهي الظاهرة التي ترسم صورة علمية وثقافية واضحة لعصر المماليك وعصر العثمانيين، وقد ركزت هذه المآخذ على جعل هذين العصرين عصري تخلف وانحطاط، وعلى أن هذا اللون من التصانيف دليل على ضعف الاهتمام العلمي عامة، وعلى الجهل لدى حكام هذه العصور جميعًا مما انعكس على المؤلفين، فجاءت تصانيفهم من أجل ذلك بصياغة توهم أنهم أتوا بجديد، وواقع الأمر غير ذلك، إذ كانت مؤلفاتهم قلّما تسلم من غموض العبارة أو خطأ الفكرة، أو مخالفة الاصطلاح السليم، أو غلط الرواية المعزوّة، وهي- في مجملها- كما يقول هؤلاء المنتقدون صرفت عن اللب إلى القشور كما أنها- في نهاية الأمر- سلبت من النحو بهجته ورواءه.

- أما مصنفوا هذه الكتب فقد قالوا فيهم أيضا إنهم متصفون بغلبة العجمة عليهم وقلة إلمام كثير منهم بالأساليب العربية القديمة مما جعل أقلامهم وأقلام من تشبه بهم تتبارى وتتنافس في إقامة الصيغ الخفية، وفي إقحام مصطلحات المنطق والألفاظ الفلسفية، وفي التلاعب بالألفاظ والإيغال في الإيجاز والحرص على الرمز والإلغاز، وفي الجنوح إلى الاستطراد أو الإيجاز بلا داع، حتى باتت مصنفاتهم ليست فقيرة في الأساليب الأدبية فحسب، بل تقع فيها أيضا أشياء من المخالفة للقواعد النحوية أو الصرفية وذهب المنتقدون كذلك إلى أن المأخذ على الحواشي بخاصة يكمن في أن أكثرها انصرف انصرافا كاملا إلى الصيغ والألفاظ، بدلا من فقه العلم، والغوص في أعماق المسائل، وبهذا أصبحت في الوقت ذاته تعاني من التواء مناحي البحث في أساليب مؤلفيها مما حمل القراء على كد الفكر لفهم مغازيهم ومراميهم، وجعلها ذات أثر في شحذ فكر الدارس وتوسيع مدارك عقله، بدون أن يكون لها الأثر نفسه في ترقيق شعوره وإرهاق خياله وتنمية عواطفه.

مناقشة هذه المآخذ والنقائص:

هذه هي خلاصة ما انتقد به بعضهم هذا النمط التأليفي، وما وسموه في العصور التي كثر فيها وشاع.

وبالنظر الموضوعي البعيد عن الحماس الذي اتسم به كلام مناهضي هذا اللون من التأليف، يمكننا أن نقول في الدفاع عنه، وفي بيان مزاياه مع الرد على ما سقناه ورويناه عنهم من المآخذ والنقائص.

أولاً: إن الغموض الذي رأوه مأخذاً في هذا النظام من التصنيف، ليس في رأيي مأخذا حقيقا، ذلك أن البون شاسع بين من يحصل العلم بيسر وسهولة، وذلك الذي يحصله بكدو عناء ومشقة.

إن هذا النظام في منهجه ومضمونه يرمي إلى غاية تعليمية متميزة، كتميز الأسلوب فيه.

يقول أحد الباحثين: «إن معالجة العبارات والنقاش في تأويل معناها ومبناها والدوران حولها لتفهمها بطرق مختلفة، وتعرف نقصها وتذليل صعابها وتجلية غموضها، كل هذا له فائدة في شحذ الفكر وتكوين ملكة الفهم، والمران على حل المعضلات اللفظية، وعلى الجدل العلمي»[١].

ثم إنه لو سلم بغموض عبارات هذه السلسة التأليفية فإن ذلك لم يكن من الظواهر التي انفردت بها المتون، وما بني عليها من مؤلفات وحدها حتى تعاب به دون غيرها، فإن أمهات الكتب القديمة لا تخلو من ذلك، وإلا لما كثرت الشروح على كتاب سيبويه مثلاً أو جمل الزجاجي أيضا وغيرهما الكثير، بل إن من العلماء السابقين من كان يسعى إلى الغموض والتعمية في تأليفه، ومع ذلك ظلت له ولكتبه مكانة عليا عند الدارسين، ولم يعب عليه

---

(١) القواعد النحوية مادتها وطريقتها ص ٢٧٥ عبد الحميد حسن مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٢م.

ذلك في زمانه، ولا بعد زمانه.

جاء في بعض الروايات أن الجاحظ اعترض على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط قائلا: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟

وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟

«قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجتهم إلى ما فيها، وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت»[1].

إنني أرى أن ما ذهب إليه المنتقدون لهذا النوع من التصنيف وزعموه غموضًا وتعقيدا ليس في حقيقة الأمر سوى عمق لم يستطيعوا فهمه أصلاً، أو لم يتمكنوا من فهمه على الوجه الصحيح في أحسن الأحوال. ولنا في قدامى العلماء الذين صبروا على ما في المتون من غموض، وعمدوا إلى إزالته، أو إيضاح أو إكمال ما فيها من نقص- بدون أن يلجئوا إلى القدح- أسوة حسنة أما الإيجاز فإنه لا يعد عيبا إذا كان القصد منه تسهيل الحفظ، وسرعة استحضار المعلومات، إنه في حقيقة الأمر:

«طور طبيعي في تاريخ التأليف، إذ لا بد من أن يعقب طور التوسع طور يقرب لطلاب العلم وناشئته تناول مسائل العلم، ويعاونهم على بلوغ إربتهم من العلم في وجازة وعجلة. وبخاصة صغار المثقفين، ويجمع لهم حقائق

---

(١) الحيوان للجاحظ (١/٩١، ٩٢) الطبقة الثانية لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ٢٥٥/١٥٠.. تحقيق عبد السلام محمد هارون طبعة مصطفى البابي الحلبي.

العلم في متون يسهل حفظها، فاستحضارها وقت الدرس لتكون موضع المناقشة والشرح...»[1].

ثانيا: أما ما زعم من تشتيت المتون ذهن المتعلم بين التحصيل وتذليل الصعاب، وما عيب من حشد الآراء، وتكدس المسائل في الشروح والحواشي فقد كفانا الشيخ محمد عرفة مهمة الرد على ذلك، «فهو يرى: أن العالم إنما يمتاز بفهم الغامض، وإدراك البعيد، وحل المستغلق، وذلك لا يكون إلا بتعويد المرء على شيء من الصعاب، ليمرن عقله على حل ما يماثلها، وكما أن الرجل الرياضي لايكون قويا أي قادرا على حمل الأثقال إلا بالتعود على أحمال ثقيلة متدرجا في ذلك، كذلك لا يكون عقله قادرا على حل الصعاب إلا إذا عود عقله على حل مسائل عويصة متدرجا في ذلك»[2].

ثالثا: إن القول بأن العصر الذي كثر فيه هذا النمط التأليفي هو عصر انحطاط، انشغل فيه العلماء بأمور الدنيا، وجهل فيه الحكام قيمة العلم، هو قول يدفعه الواقع التاريخي، وزعم يدحضه ما هو معروف مشاهد، فكتب التراجم حكت لنا ما كان للعلوم كلها في عصر المماليك على وجه الخصوص من ازدهار وانتشار، وما كان للعلماء فيه من منزلة رفيعة، وما كان للحكام أنذاك من اهتمام بالعلم والعلماء. والمطالع لفهارس المخطوطات يجد الكثير والكثير مما ينطق بما حفل به عصر المماليك خاصة من ألوان المعارف والفنون، مما يتعذر معه رمي عصرهم وعصر العثمانين الذي تلاهم بالتخلف والجمود والضحالة.

وإني لذلك لا أرى صحيحا ما ذهب إليه سعيد الأفغاني من انتقاد لأسلوب هذه المنظومة التأليفية عامة وللمتون منها خاصة حين قال: إنه

---

(١) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٧/٢٥٩- ٢٦٠ محمد رزق سليم المطبعة النموذجية بالقاهرة طبعة ثانية سنة ١٩٦٢.

(٢) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٧٠، ٧١ محمد أحمد عرفة.

«أسلوب جروا عليه في العصور التي جمدت فيها الملكات على ما فيه- أي المتن- من عناء على الماتن والطالب معًا»(١).

إن هذين العصرين اللذين يصفهما الأفغاني بالجمود هما اللذان أخرجا ابن الحاجب وابن مالك، وابن هشام والسيوطي... وغيرهم من أشهر النحويين الذين لا يستطيع أحد من المنصفين أن ينكر فضلهم العميم فضلا عن أثرهم العظيم في الدرس النحوي.

رابعا: إن القول بأن منهج التصنيف وأسلوبه ومضمونه في كتب هذه المنظومة التأليفية لا ينطبق مع الوسائل التربوية الحديثة غير دقيق لأنها-فيما أرى- تمتاز في هذه الأمور على غيرها من الكتب التي صنفت في العصر الحديث، فهي ترمي فيها جميعا إلى غاية تعليمية مميزة، وإن الناظر المنصف في ذلك النظام التأليفي يلمس بوضوح تميزه التربوي في معالجة العبارات والنقاش في تأويل معناها ومبناها والدوران حولها، لتفهمها بطرق مختلفة، وتعرف نقصها، وتذليل صعابها، وتجلية غموضها، وكل هذا له فائدة في شحذ الفكر، وتكوين ملكة الفهم والمران على حل المعضلات اللفظية، وعلى الجدل العلمي(٢).

كما أن هذا النمط التأليفي يحقق غرضا تربويا يتمثل في التدرج في التحصيل العلمي، فالمبتدئ يقنع بدراسة المتن، ويتفهم ما تضمنه من حقائق موجزة، ثم ينتقل إلى الشرح وهو أوسع وأوفى، ثم يرتقي إلى الحاشية، ثم إلى التقريرات ليستوفي ما فيهما من تمحيص وزيادات ليست في الشرح إلى جانب هذا كان حفظ المتن عن ظهر قلب عونا على الإلمام بالحقائق العلمية وحفظها، وسرعة استحضارها والإجابة بسرعة عن دقائقها.

ولقد تحققت هذه المزايا «يوم كان المتعلمون فارغين لها، منقطعين

---

(١) من تاريخ النحو ص ١٨ سعيد الأفغاني طبع دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

(٢) القواعد النحوية مادتها وطريقتها ص ٢٧٥ عبد الحميد حسن.

لحفظها ودرسها، وفك طلاسمها بملازمة أساتذتهم وعلمائهم، والرجوع إليهم وإلى الشرح والتقارير يوم كانت الحياة هادئة، ومطالب العيش محدودة، والقناعة غالية، وسن الطلاب كبيرة، وتقربهم إلى الله بإتقان هذه العلوم، واحتمال متاعبها قويا.

أما اليوم فلا شيء من ذلك كله، فالحاجة إلى النحو ليست في المرتبة الأولى لكثير من الناس وطلاب الدراسات العالية... وإنما هي حاجة المستكمل الذي تدفعه روح العصر إلى التجمل بألوان من الثقافة العامة لا يليق بالمتحضر أن يجهلها، ولا أن يجرد نفسه من قدر منها، فهو في تعلمها غير أصيل، وحفظه منها يسير[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذا اللون من التصنيف يربي- فيما أرى- فضيلة البحث والتمحيص، وينمي حلية الصبر، ويقوي الاعتماد على الذات، ويقود الطالب على دقة الملاحظة.

خامسا: إن الزعم بأن «هذه المؤلفات لم تضف جديدا، وإنما هي قواعد متحجرة كان هم العلماء شرحها فحسب» هو زعم لا يقره الواقع، ذلك أن تعدد المتون، وتنوع الشروح والحواشي والتقريرات قد كوّن في حقيقة الأمر ثروة علمية عظيمة خلدت مع الزمان، وحفلت بالمعارف المفيدة والآراء السديدة والنظرات المبتكرة، إضافة إلى ميزة أخرى هي أن هذه المنظومة التأليفية حفظت نصوصا من أصول ومصادر ضاعت من يد الزمن، ولم تصلنا غير أسمائها، وليت شعري كيف تكون كافية ابن الحاجب، وألفية ابن مالك وشروحهما قواعد متحجرة.

الشهادة لله:

على أن الإعجاب بما ورثناه من جمهرة متناسقة من هذه الكتب على

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٢٤-٢١٥ عباس حسن طبع دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٦٦م ١٣٨٦هـ.

هذا النمط التأليفي ، لا يمنعنا من أن نقر بأن القليل منها لم يكن على المستوى المرغوب.

ولكن وجود ما يقل عن المستوى ليس بدعة أو غريبا، لأن شأن التأليف والمؤلفين في كل زمان ومكان أن يكون فيهم الجيد وغيره، وإن تتفاوت مصنفاهم في الجودة وعدمها.

- كما أنه لا يمنعنا من أن نسجل بوضوح ما نعده من أبرز معالم الضعف في هذه المصنفات، وهو ضخامة بعض الشروح، وكثرة ما فيها من نقول ناقصة «مبسترة» أحيانا، ومضطربة أحيانا أخرى.

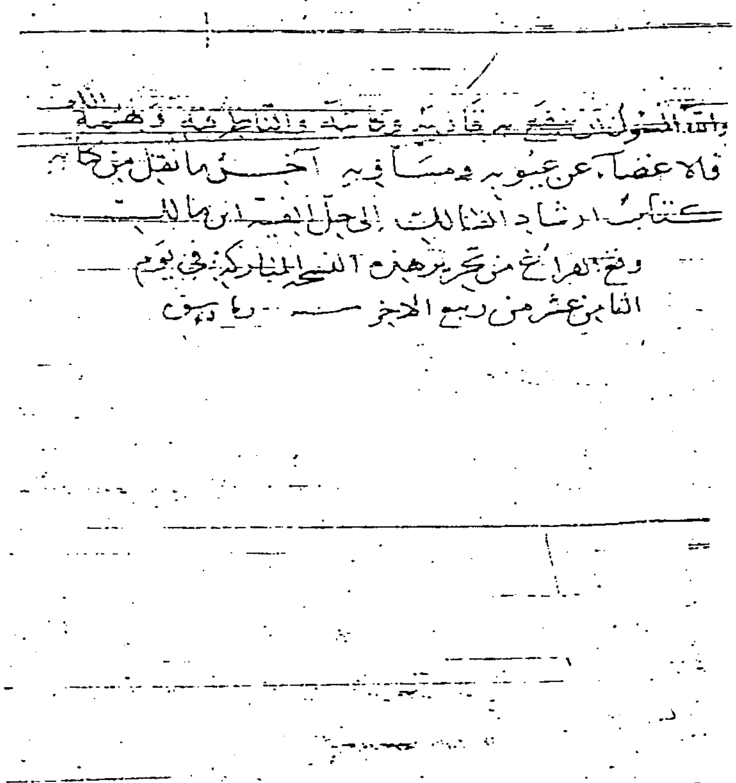
- كما أن بعضها محشو بمصطلحات الفنون المختلفة، وكان بعضها الآخر مفرطا في الاستطراد بمناسبة، وبغير مناسبة.

خلاصة القول:

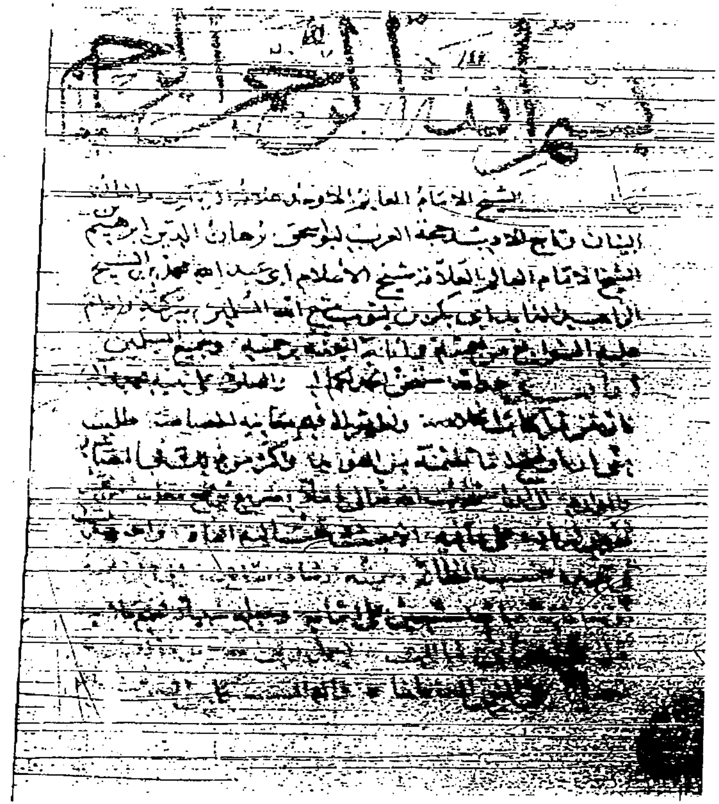
عندي أن جمهرة المتون والشروح والحواشي والتقريرات، وكذلك المنظومات،والنكت، وشروح الشواهد، قد انتظمت في إطار عام متنوع، وهو الإطار الذي لا يمكن معه أن ترمى بأنها جميعا صور متقاربة ليس بين أكثرها مقدار واسع من التفاوت في الموضوع والمنهج والأسلوب، أو في طريقة عرض المعلومات وحجمها.

هذا مع الإقرار بأن بعضها لم يكد يخرج عن غيره أو يزيد عليه أو يبتعد عنه، مما لا يجعل لشيء من هذه المصنفات القليلة مزية علمية ترفعه على ما سبقه أو عاصره أو لحقه من المصنفات المشابهة.

ومهما يكن من شيء فإن الذي ينبغي ألا يغيب عن ذهن الباحث المدقق والعالم المرشد والناصح الأمين الحامل لتراث أجدادنا هو أنه في كل الأحوال هو أن هذا الأسلوب التأليفي يشكل جزءا كبيرا من تراثنا الخالد الذي لا يستغنى عنه الدارس مهما علا كعبه أو نبا فهمه أو اشرأب عنقه في العلوم والمعارف.


فلا عصا عن عيوبه ومساويه آخر ما نقل من
كتاب ارشاد السالك الى حل الفية ابن مالك
ووقع الفراغ من تحرير هذه النسخة المباركة في يوم
الثامن عشر من ربيع الاخر سنة [illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوط


بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأولى من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم الأوحد، علامة الزمان، وتاج الأدب، وحجة العرب أبو إسحاق برهان الدين بن الشيخ الإمام العالم العلامة. شيخ الإسلام أبي عبد الله محمد بن الشيخ العابد أبي بكر بن أيوب متع الله المسلمين ببركته، وأدام عليه السوابغ من نعمته، وأثابه الجنة برحمته ولجميع المسلمين.

أما بعد حمد الله المستحق الحمد لكماله والصلاة على نبيه محمد وآله.

فإن من قرأ «كتاب الخلاصة». وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة طلب مني إلى أن أوضح ما تضمنه من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح مقاصده وييسر طريق الريادة على ما فيه إلا جئت ببحث إليه ألفاه.

واجتهدت في تحريره حسب الطاقة وسميته

«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك»

وكان مطلع الألفية.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك أَحْمَدُ رَبِّـي اللَّه خَيْرَ مَالِك

مُصَلِّيا عَلَىَ النّبيِّ الْمُصْطَفَى وآلِـه الْمُسْتَكْمِلينَ الشَّرَفَا

الناظم:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني في مدينة بالمرية، العلامة جمال الدين، إمام الأدب، في وقته، وحامل لوائه، ذو التصانيف المفيدة، ولد بجيان سنة ستمائة أو إحدى وستمائة، وأتقن النحو واللغة والقراءات، وسمع الحديث، وتردد في البلاد إلى أن سكن دمشق حتى توفي بها سنة اثنتين وسبعين وستمائة رحمه الله وقد نشر علمًا جمًّا.

وآخر من روى عنه شيخنا الإمام شهاب الدين أحمد بن سلمان الكاتب كتاب الخلاصة عرضًا، وعرضته عليه في سنة ست وثلاثين وسبعمائة وأجاز في ما أجازه المصنف من روايته بمجموعاته ومؤلفاته.

و«**محمد**» علم منقول من اسم مفعول بوزن علمية إذا أكثرت من صفات الحمد فيه.

«**ومصليًا**»، حال من استكن في أحمد.

و «**النبي**» : فعيل من النبوة، وهو المحل المرتفع، ويحتمل هو من البناء. وعلى هذا فهل هو من الفعل أو بمعنى مفعول...... [(١)].

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

«**قال**» : فعل ماضي أجوف عينه واو وأصله قول بفتح الواو، قلبت الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ومن حكم القول، والتصرف منه أنه لا ينصب إلا جملة، أو مفرد، يؤدي معنى الجملة كقلت قصيدة، وشعرًا، وكذا المفرد المراد به مجرد اللفظ على الصحيح كقلت كلمة.

و«**محمد**» فاعل قال، وهو علم منقول[(٢)] من اسم مفعول حمّد بتشديد الميم.

---

(١) طمسٌ بالأصل وكلمات غير واضحة في المقدمة بقدر سبعة أسطر في كل سطر سبع كلمات.

(٢) العلم المنقول هو الذي لم يستعمل لأول مرة علمًا، وإنما استعمل في غير العلمية أولاً، ثم نقل إليها مثل: حامد اسم فاعل من حمد ومحمود اسم مفعول من حمد أو هو العلم الذي لم يستعمل علمًا لمفرد في نوع آخر. مصدره: ينقل العلم من معنى مجرد أي: من المعاني العقلية التي تسمى الحدث المجرد مثل فضل ومجد أو من اسم عين أي: له ذات مجسدة محسوسة مثل غزال وقمحة أو من اسم مشتق، مثل صالح ونبيل أو من الفعل الماضي مثل شمر،وجاد وصفا، أو من الفعل المضارع، مثل يزيد، وتمس، علم لامرأة، ومثل تعز، اسم لمدينة في اليمن، وتغلب علم لقبيلة عربية، ويشكر، علم نوح عليه السلام، أو علم جبل أو علم لقبيلة هجاها شاعر بقوله:

ويشكر لا تستطيع الوفاء وتعجز يشكر أن تغدرا

وينقل العلم من فعل الأمر، مثل: سالم، صالح، سامح، أو من جملة فعلية مثل جاد الله، وزاد الخير، وأطرقا، أو من جملة اسمية، مثل ما شاء الله، وعلى أسد، ونحن هنا، أو من حرف معنى، مثل رُبّ، أو من حرفين مثل ربما، وإنما، أو من حرف واسم مثل بهناء أوه من حرف وفعل مثل اليزيد ومثل لن يأتي المعجم المفصل في

و «**هو**» مبتدأ.

و «**ابن**» : خبره. وكان حق ابن أن يتبع محمد على أنه نعت له، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبرًا لضميره، وإنما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادعاء، وحيث قطع(١) فإن كان لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز.

قال الشاطبي: وقول الناظم هو ابن مالك(٢) بالقطع، وإظهار المبتدأ أتى به كذلك، لأن الصفة التي هي ابن مالك صفة بيان، وذلك فيه جائز، وإن كان قليلاً. والأكثر الإتباع(٣) في نعوت البيان. انتهى.

=

النحو [٢/٦٩٤، ٦٩٥].

(١) النعت المقطوع: اصطلاحًا: الأصل في النعت أن يتبع موصوفه في كل حالات الإعراب رفعًا مثل جاء الذكي أونصبًا مثل صافحت التلميذة الناجحة أو جرًا مثل سلمت على الطالبة القادمة من السفر وسمي هذا النعت: النعت المتبوع إلا أنه لغرض بلاغي يجوز أن نقول جاء الطالب الذكي، الذكي: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو باعتبار أصله فهو مقطوع عن اتباع منعوته المرفوع، فيسمى نعتًا مقطوعًا على النصب، وقد يقطع على الرفع مثل: مررت بزيد التاجر، التاجر: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، فهو: نعت مقطوع على الرفع، ولا يصح قطع النعت على الجر.

(٢) قوله: هو ابن مالك جملة معترضة بين القول محكية.

(٣) الإتباع: أتبع الشيء: سار في طلبه، وفي إثره، ولحقه، اصطلاحًا: هي أن تتوارد لفظتان تكون الثانية منهما تابعة للأولى في الإعراب، إما لجهة النعت كقوله تعالى: ﴿**وتكونوا من بعده قومًا صالحين**﴾ [يوسف: ٩] صالحين: نعت قومًا، منصوب بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، أو لجهة التوكيد كقول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   يا ليت عدة حول كله رجب

وكله: توكيد حوّل توكيدًا معنويًا، وكقوله تعالى: ﴿**كلا إذا دكت الأرض دكًا دكًا وجاء ربك والملك صفًا صفًا**﴾ [الفجر: ٢١- ٢٢].

أو لجهة البدل كقول الشاعر:

=

«**مالك**» مضاف إليه، وهو علم منقول من اسم الفاعل [1].

و«**أحمد**» بفتح الميم، مضارع حمد بكسرها من باب علم يعلم، وفاعله، مستتر فيه وجوبًا، وكان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بباء الغيبة، ولكنه التفت من الغيبة إلى التكلم، واختار هو وغيره مادة الحاء الحلقية، والميم الشفوية، والدال اللسانية في استعمالها في الثناء على رب البرية، حتى لا يخلو مخرج من نصيبه من ذلك بالكلية.

و «**ربي**» منصوب على المفعولية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء الموحدة منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، وياء المتكلم في موضع جر، بإضافة رب إليها.

واجتمع في قوله «**أحمد ربي**» الإعراب اللفظي [2]، والتقديري [3] والمحلي [1].

=

كأني غداة البين إذ تحملوا　　　لدى سمرات الحي ناقف حنظل

أو لجهة عطف البيان كقول الشاعر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا　　　أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

«عبد شمس» عطف بيان من أخوينا.

أو لجهة عطف النسق كقوله تعالى ﴿قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى﴾ [النمل: ٥٩].ويسمى أيضًا: الإتباع، التبعية: [المعجم المفصل في النحو ١: ٥٠].

(١) حذفت ألف مالك الأول خطًا، لأنه علم مشتهر كثير الاستعمال، ويجوز إثبات ألفه أيضًا. قال بعضهم: وإثباتها جيد، وأما مالك آخر البيت فلا تحذف ألفه، لأنه صفة. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت سنة ٤٩هـ [١/٦، ٧].

(٢) الإعراب اللفظي: هو الذي تكون علامة الإعراب ظاهرة على الحرف الأخير من الكلمة مثل. كتب الولد رسالة. شرح الوافية [١/ ١١] [المعجم المفصل في النحو العربي ١/ ٢٠٢].

(٣) الإعراب التقديري: تقدر حركات الإعراب الأصلية في مواضع كثيرة تقدر الحركات الأصلية الثلاث أي: الضمة والفتحة، والكسرة على آخر الاسم المقصور،وعلى آخر الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، وعلى آخر الاسم =

فـ«**أحمد**»، إعرابه لفظي.

و «**رب**» إعرابه تقديري.

و «**ياء المتكلم**» إعرابه محلي.

قال الكافيجي [(٢)] رحمه الله تعالى:

والفرق بين التقديري والمحلى أن المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة كألف الفتى.

والمانع في الإعراب المحلي هو الكلمة بتمامها كأنا و أنت. ا. هـ

=

الصحيح الآخر عند الوقف. الفوائد الضيائية (٢/٩٤)، اللمع لابن جني ص ٩٩ المعجم المفصل (١/ ١٩٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٥) الإيضاح شرح المفصل (١/٧١) شرح الوافية للمصنف (١/ ٢٨).

(١) الإعراب المحلي: هو الأثر الذي يحدثه العامل في الكلمة والذي لا يكون ظاهرًا ولا مقدرًا بل محليًا في محل رفع أو نصب أو جر مثل قوله تعالى: ﴿قال أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا﴾ أنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «هذا» الهاء للتنبيه و «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ومثل: جاء ثلاثة عشر رجلاً ثلاثة عشرة فاعل مبني على الفتح في محل رفع [المعجم المفصل (١/٢٠٢)].

(٢) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود بن الرومي، الكافيجي، محيي الدين أبو عبد الله، محيي الدين، فقيه، أصولي، محدث نحوي، مفسر صوفي، صرفي، بياني، منطقي، حكيم، رياضي، ولد بككجة كي من بلاد صروخان، واشتهر بمصر، ولازمه السيوطي، وولي وظائف منها مشيخة الخانقاه بالشيخونية، وتوفي في إحدى الجمادين بمصر من تصانيفه الكثيرة: شرح قواعد الإعراب لابن هشام،وجيز النظام في إظهار موارد الأحكام، حل الإشكال في مباحث الأشكال في الهندسة، الأنوار في علم التوحيد الذي هو أشرف العلوم والأخبار، والتيسير في قواعد علم التفسير. معجم المؤلفين ١٠/ ٥١، البدر الطالع ٢/ ١٧١، شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦، مفتاح السعادة: ١/ ٤٥٤، حسن المحاضرة ١/ ٣١٧، الضوء اللامع ٧/ ٢٥٩، ٢٦١، الشقائق النعمانية ١/ ١٢٤، الأعلام للزركلي ٧/ ٢٢.

«الله» بالنصب، عطف بيان لرب، لكونه أوضح من المتبوع، أو بدل منه، لأن نعت المعرفة، إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، وجعلت المعرفة بدلاً كقوله تعالى: ﴿إلى صراط العزيز الحميد﴾ (١) في قراءة الجر (٢).

والأول هنا أولى، لأن المبدل منه إنما يؤتى به توطئة لذكر البدل، ولأنه في حكم الطرح غالبًا، ولا يخفى أن الناظم أشد اعتناء بالمتبوع حيث أعقبه بقوله: «**خير مالك**» لما كان – ربي- بمعنى مالكي.

«خير» بالنصب حال لازمة، أو بتقدير: أمدح، أو أعني، وليس بيانًا، ولا نعتًا، لأنه نكرة، والمتبوع معرفة.

والقول بأنه بدل مبني على غير الغالب، إذ الغالب في البدل الجمود. على أن ابن هشام(٣). الأنصاري قال في حد النعت في قطر الندى وشذور

---

(١) سورة إبراهيم آية (١).

(٢) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٤): الحميد: خفض من صفة العزيز ويجوز الرفع على معنى الحميد الله، ويرتفع الحميد بالابتداء وقولك الله خبر الابتداء ، ويجوز أن يرفع الله، ويخفض الحميد على ما وصفنا ويكون اسم الله يرتفع بالابتداء. وقال السمين الحلبي: «إلى صراط» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من قوله: «إلى النور»: بإعادة العامل، ولا يضر الفصل بالجار، لأنه من معمولات العامل في المبدل منه، والثاني: أنه متعلق. بمحذوف على أنه جواب سؤال مقدر كأنه قيل: إلى أي نور؟ فقيل:إلى صراط. الدر المصون (٧/ ٦٥، ٦٧). طبعة دار القلم. دمشق تحقيق د/أحمد محمد الخراط. الطبعة الأولى سنة١٤١١هـ ١٩٩١م.

(٣) ابن هشام هو الإمام الفاضل العلامة المشهور أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى. قال ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ٢٠٨): «قال لنا ابن خلدون: ما زلنا، ونحن بالمغرب: نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه» مقدمة ابن خلدون، الفصل الثالث. انظر ترجمته: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/٤١٥ بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٦٨، البدر الطالع ١/ ٤٠٠ حسن

الذهب[1] هو:

التابع المشتق أو المؤول به.

قال في «شرح قطر الندى: والمشتق المؤول به مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة، ولا مؤولة بالمشتق» ا. هـــ.

وحيث أمكن غير البدل فلا حاجة إليه على هذا، وأضعف من هذا القول من قال: «إنه بدل بعد بدل» غير مرضي عند، «الجمهور ومالك» مضاف إليه، وليس تكرار مالك هنا بإيطاء[2]. لاختلافهما بالتعريف والتنكير. فإن الأول علم، والثاني صفة. ولهذا يكتب الأول بغير ألف والثاني بالألف تفرقة بينهما، وإنما هو في محاسن البديع إذ هو من الجناس التام[3] لتوافقهما في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها، وترتيبها، ولكونهما من نوع واحد يسمى متماثلاً أيضًا.

مُصَلِّيًا عَلَى الرّسُول[4] الْمُصْطَفَى وآلِه الْمُسْتَكمِلينَ الشَّرَفَا

و «**مصليا**» : حال مقدرة إذا قلنا أنها من فاعل أحمد كما سيجيء والحال المقدرة هي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، أي مقدرًا ذلك. ومنه: ﴿**فادخلوها خالدين**﴾ [5]. قاله في المغني.

=

المحاضرة للسيوطي ١/ ٥٣٦ . شذرات الذهب لابن العماد ٦/ ١٩١.

(١) شذور الذهب لابن هشام ص ١٤٦ ط بولاق وهذا التعريف هو: «النعت، وهو تابع، مشتق أو مؤول، يقتضي تخصيص متبوعه، أو توضيحه أو مدحه أو ذمه، أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير».

(٢) الإيطاء في الشعر: إعادة القافية [الصحاح (١/ ٨٢)].

(٣) انظر المراجع الآتية: معترك الأقران ١/ ٣٩٩، شرح عقود الجمان ص ١٤٣، خزانة الأدب ص ٣٠، أنوار الربيع ١/ ١٤٨، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/ ٤١٤

(٤) في نسخة «النبي».

(٥) سورة الزمر آية ٧٣.

و«**على الرسول**» متعلق بمصليًا، والرسول معنى المرسل قليل.

و«**المصطفى**» نعت للرسول مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأصله «المصتفى»، قلبت تاء الافتعال فيه طاء لمجاورتها حرف الصفير.

و«**آله**» معطوف على الرسول، والهاء المتصلة به مضاف إليه (١).

و «**المستكملين**» بكسر الميم جمع مستكمل، اسم فاعل من استكمل بمعنى تكمل نعت لآله، وعلامة الجر الياء، واسم الفاعل، المقرون بأل وتثنيته وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط فيرفع الفاعل، وينصب المفعول، إن كان فعله متعديًا،ويقتصر على رفع الفاعل، إن كان فعله لازمًا، وأل في المستكملين اسم موصول على الأصح، ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف.

وفي المستكملين ضمير مستتر يعود على آل مرفوع على الفاعلية.

«**الشرفا**» بفتح الشين(٢) مفعول المستكلمين.

وقال ابن خطيب المنصورية(٣) في شرحه: وفي بعض النسخ الشُّرفا بضم

---

(١) قال الكسائي: آله: الآل أصله ((أول)) كجملة من آل يؤول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. وقد صغروه على أهيل،وهو يشهد للأول، وعلى أويل، وهو يشهد للثاني، ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل، فلا يقال: آل الإسكاف، ولا ينتقض آل فرعون فإن له شرفًا باعتبار الدنيا.

(٢) فتح رب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص (٣٩) لمحمد بن قاسم الغزوي توفي سنة ٩١٨هـ.

(٣) يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مسعود بن علي بن عبد الله الحموي الشافعي، ويعرف بابن خطيب المنصورية وجمال الدين أبو الحسن ، فقيه، أصولي، بياني، مفسر، فرضي، ناظم، نحوي، ولد في ذي الحجة ،وطلب العلم بحماة،وأخذ عن بهاء الدين الإخميمي المصري، وبدمشق، عن صدر الدين الخابوري، وتاج الدين السبكي،وجمال الدين الشريشي،ودرس وأفتى، ورحل الناس إليه، وتوفي

الشين، فيكون صفة أخرى، ويكون مفعول المستكملين محذوفًا تقديره المستكملين كل الشرف، أو كل المجد،ونحوه. انتهى.

والألف على الأول للإطلاق بخلاف الثاني.

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

و «**أستعين**»: فعل مضارع، والسين فيه للطلب،وأصله أستعون بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

«**الله**» لفظ الجلالة منصوب بأستعين.

«**في ألفيه**» سكون اللام نسبة إلى ألف [1] متعلق بأستعين على تضمين في الفعل، أو مجاز في الحرف، أو على لغة قليلة.

و«**مقاصد**» مبتدأ على تقدير مضاف.

و «**النحو**» [2] مضاف إليه.

=

بحماة، في ٩ شوال. من آثاره: شرح أحاديث الأحكام في نحو ست مجلدات، شرح ألفية ابن مالك، شرح فرائض المنهاج الفرعي، شرح ألفية ابن معطي، وله نظم، كان مولده سنة (٧٣٨هـ/١٣٢٨م) وتوفي سنة (٨٠٩هـ /١٤٠٧م). معجم المؤلفين: / ٢٩٢، كشف الظنون (١٥٣، ١٥٨). بهجة الناظرين: (١٥١)، شذرات الذهب: ٨٧/٧، البدر الطالع: (٣٥٢/٢، ٣٥٣)، هدية العارفين: (٢/ ٥٩)، إيضاح المكنون: (١٢٠/١).

(١) قال الغزي في فتح الرب المالك [ص ٤٠]: وما ذكره من كونها ألف بيت مبنيٌّ على ما قال ابن الحاجب، وجمع أن شطر الرجز ليس بيتًا كاملاً، بل نصف بيت، أما على القول بأن شطره بيت كامل فتكون ألفيتيه بالتثنية نسبة إلى ألفي بيت، وقد يعتذر عنه بأنه أراد على هذا القول ألف بيت مزدوج.

(٢) للنحو في اللغة أربعة معان: الأول: أن يكون مصدرًا . تقول: نحوت كذا نحوًا أي قصدت قصدًا. الثاني: أن يكون ظرفًا أنشد أبو الحسن:

يعدو بها كل فتى هيات وهن نحن البيت عاملات

=

«**بها**» جار ومجرور متعلق بمحويه، والباء بمعنى في.

«**محويه**» خبر [(١)] المبتدأ، وهي اسم مفعول من حوى يحوي، واصلها محووية. اجتمع فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو الثانية ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة، ونائب الفاعل مستتر فيها يعود إلى «**مقاصده**».

و«**التقدير**» : جل مقاصد النحو محوية فيها، وإنما قدرنا هذا المضاف ليلتئم مع قوله:

نظمًا على جل المهمات اشتمل [(٢)].

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّة َابْنِ مُعْطِي

الإعراب:

«**تقتضي**» : بمعنى تطلب فعل وفاعل.

«**رضا**» بكسر الراء، مفعول تقتضي، وهو مصدر رضي على غير قياس، والقياس بفتح الراء.

=

شرح الشواهد الكبرى (١/ ١٢٤). قال أبو الفتح بن جني: وأصله المصدر. والثالث: أن يكون بمعنى مثل، يقال: هذا نحو أي هذا مثله. الرابع: أن يكون بمعنى القسم. يقال: هذا على أربعة أنحاء أي أقسام. وإطلاق لفظ النحو على هذا العلم من إطلاق لفظ المصدر على المفعول به. فالنحو إذن بمعنى المنحو أي المقصود. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، [١/١٠، ١١] تعريف النحو في الاصطلاح: قال ابن عصفور في «المقرب»: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّل إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

(١) فتح رب المالك بشرح ألفية بن مالك للغزي (ص ٤٠).

(٢) عجز بيت صدره:

وما بجمعه عنيت ....

وهو البيت الرابع قبل آخر بيت في الألفية.

«**بغير**» متعلق بمحذوف نعت لرضىً لا متعلق بتقتضي.

و«**سُخط**» بضم السين، وسكون الخاء، مضاف إليه، والقياس فتحهما والتقدير: تقتضي رضًا كائنًا بغير سخط أي خالصًا.

و «**فائقة**» حال من ألفية، أو من ضمير، والضمائر المستترة في تقرب وتبسط وفائقة تعود إلى ألفية من قوله: **وأستعين الله في ألفيه**.

و«**فائقة**» اسم فاعل، والضمير المستتر فاعله.

و «**ألفية**» مفعول فائقة، وإنما عملت لاعتمادها على صاحب الحال،وكونها بمعنى الحال، أو الاستقبال.

«**ابن**» مضاف إليه بالنسبة إلى ألفية، ومضاف أيضًا بالنسبة إلى معطي.

و «**معطي**» مضاف إليه لا غير.

الشرح:

يقتضي: أي يطلب رضىً من الله، ومن قارئها.

والسُخط والسَخَط ضد الرضا.

وفائقة: حال من المستكن في تقتضي.

و «**ابن معطي**» هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطي، وقيل: ابن عبد المعطي.

وإنما قال: «**هو في ألفية ابن معطي**» لأجل النظم.

ابن عبد النور، صاحب الألفية.

«**الفضول**» مولده ببلاد المغرب.

وتوفي بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وستمائة [(١)].

---

(١) قال السيوطي في حسن المحاضرة (١/ ٥٣٣): عند ذكر من كان بمصر من أئمة النحو واللغة: يحيى بن معطي بن عبد النور، زين الدين الزواوي. كان إمامًا مبرزًا في العربية، شاعرًا محسنًا، قرأ على الجزولي،وتصدر بجامع عمرو لإقراء النحو. وحمل الناس عنه. وصنف الألفية المشهورة والفصول. ولد سنة أربع وستين

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا

الإعراب:

«**وهو**» مبتدأ يرجع إلى ابن معطٍ.

و«**بسبق**» متعلق بحائز، والباء للسببية.

و«**حائز**» بالحاء المهملة والزاي خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه.

و«**تفضيلا**» مفعوله على تقدير مضاف إليه.

و«**التقدير**» : وهو بسبق حائز تفضيلي من إقامة السبب مقام المسبب إذ الحائز للشيء هو الذي يضمه إلى نفسه

و «**مستوجب**» خبر بعد خبر، وفاعله مستتر فيه.

و«**ثنائي**» مفعول مستوجب، ومضاف إليه.

«**الجميلا**» نعت «**لثنائي**»، والألف فيه للإطلاق، وهل هو نعت كاشف أو مخصص مبني على قولين.

فمن قال: إن الثناء مختص بالخير، قال بالكشف، ومن قال إنه مشترك بين الخير والشر، قال بالتخصيص، والأكثرون على الأول.

الشرح:

الباء في «**بسبق**» باء السببية[1]، أي هو حائز للفضيلة بسبب سبقه،

=

وخمسمائة. ومات سنة ثمان وعشرين وستمائة.

انظر مصادر ترجمة: الأعلام للزركلي ٩/ ١٩٢، ١٩٣- روضات الجنات ٣/ ٧، اكتفاء القنوع ٤٦٣، معجم المطبوعات ٢٥، البداية والنهاية ١٣/ ١٢٩، ١٣٤، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤، شذرات الذهب ٦/ ١٢٩، تعريف الخلف ٢/ ٥٨٧، الفلاكة والمفلوكين ٩٣، مرآة الجنان ٤/ ٦٦، معجم الأدباء ٢/ ٣٥، ٣٦، مفتاح السعادة ١/ ١٥٧، النجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨، أنباء الرواة ٤/ ٤٤ ت٨٢٢ .

(١) باء السببية: اصطلاحًا: باء التعليل، كقوله تعالى: ﴿ولتجزى كل نفسٍ بما كسبت وهم لا يظلمون﴾ [الجاثية- ٢٢]. [المعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٢٩٢)].

والظاهر، إنما أراد السبق في الزمان لا السبق في القدم في العلم.

والسبق في الزمان مقتض للتفضيل بدليل قوله ﷺ : «**يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الأوّلُ فالأوّل**»(١).

وقوله: «**خَيْرُ النَّاس قرني، ثُمَّ الَّذين يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**»(٢).

على قول من جعله على الباء. التكرار دون التحضيض بالفروق الثلاثة.

والله يُقْضِي بِهِبَات وَافِرَهْ لِي وَلَهُ في دَرَجَاتِ الآخِرِه

الإعراب:

«**والله**» مبتدأ وجملة.

«**يقضي**» بمعنى يحكم خبره.

و«**هبات**» متعلق بيقضي.

«**وافرة**» نعت لهبات. ولم يقل وافرات المطابق لهبات؛ لأن جمع السلامة

---

(١) الحديث: صحيح أخرجه: البخاري (٦/٢٥١ فتح) ٨١- كتاب: الرقاق ٩- باب: ذهاب الصالحين (٦٤٣٤). وبقيته: «... ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لا يباليهم الله بالة» قال أبو عبد الله: يقال: حفالة وحثالة. والحفالة: وبالمثلثة الرديء من كل شيء، وقيل: آخر ما يبقى من الشعير والتمر وأردأه. والدارمي في سننه (٢/ ٢٧١٩)، وأحمد في مسنده (٤/١٩٣)، والبيهقي (١٠/ ١٢٢)، والطبراني (٢٠/ ٧١٨)، والطبراني في الأوسط (٢٦٩٨)، ومعجم الصحابة لابن قانع (١٤/ ٤٩٥١) رقم (١٩٣٦).

(٢) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري (٧/ ٣ فتح) ٦٢- كتاب: فضائل الصحابة. ١- باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ومن صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه (٣٦٥١). - مسلم (٤/ ١٩٣٦) ٤٤- كتاب: فضائل الصحابة. ٥٢- باب: فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم (٢٥٣٣). -الترمذي ٥٠-كتاب: المناقب. ٥٧-باب: ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه (٣٨٥٩). قال: وهذا حديث حسن صحيح ، أحمد في المسند (١/٣٧٨، ٤٣٤، ٤٤٢)، (٤/٢٦٧، ٢٧٧)، البيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٦٠،١٢٢)، ابن حبان (٢٢٨٥ موارد الظمآن)، ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/١٧٦، ١٧٧، ١٧٨).

من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه.

«**لي وله في درجات**» متعلقات بيقضي.

«**والآخرة**» مضاف إليه.

قاعدة: الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع[1]:

١- الاستئنافية [2].

٢- المعترضة [3].

---

(١) الجمل التي لا محل لها من الإعراب: هي الجمل التي لا تحل محل المفرد، وتكون كلامًا مستقلاً عن غيره، ولا علاقة لها بما قبلها، وقد تكون مقترنة بالواو أو الفاء، وقد لا تكون مقترنة بشيء مثل: ﴿ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعًا هو السميع العليم﴾[يونس: ٦٥] [المعجم المفصل (١/ ٤١٧، ٤٢١).

(٢) الجملة المستأنفة مثل قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ (الفاتحة- ٢) [المعجم المفصل (١/ ٤١٧)].

(٣) الجملة الاعتراضية: «هي التي لا يتغير معنى الجملة بعد حذفها» وتقع في أماكن عدة منها». ١- بين الفعل والفاعل. ٢- بين المبتدأ و الخبر. ٣- بين اسم إن وخبرها. كقول الشاعر:

إن الثمانين وبلغتها   قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

٤- بين فعل الشرط وجوابه؛ كقوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة﴾، [البقرة: ٢٤] فجملة: ﴿ولن تفعلوا﴾ اعتراضية.

٥- أو بين القسم وجوابه كقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا   شعيث بين سهم أم شعيث بن منقر

٦- أو بين الحرف وتوكيده كقول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئًا ليت   ليت شبابًا بوع فاشتريت

٧- بين الصفة وموصوفها كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم.

فجملة: إذا فعلت: جملة اعتراضية، واقعة بين الموصوف «عار» وصفته «عظيم». إلخ.

٨- بين المضاف والمضاف إليه مثل: كتاب زيد. تقول: هذا كتاب والله زيد. الجملة «القسمية»: «والله» لا محل لها من الإعراب لأنها وقعت بين المضاف «كتاب»، =

٣- والواقعة جواب قسم [١].

٤- الواقعة جواب شرط غير جازم مطلقًا، أو جازم، ولم يقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية [٢].

٥- والتفسيرية [٣].

٦- والواقعة صلة [٤].

٧- والتابعة لما لا محل له [٥].

=

والمضاف إليه «زيد». ٩- بين الموصول وصلته، مثل: هذا الذي والله علمني.
١٠- بين الفعل ومفعوله: كقول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك اللهُ أنني ... كريم على حين الكرامُ قليل

(١) الجملة القسمية: «هي في الحقيقة جملتان لأنها تتضمن القسم، وجملة الجواب. لذلك فهي تحتوي على جملة مؤكدة واسم مقسم به».

(٢) الجملة الواقعة جوابًا للقسم، ولا محل لها من الإعراب مثل: والله لأجتهدنَّ، جملة لاجتهدن، لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وتسمى أيضًا جملة جواب القسم، وتسمى أيضًا، جملة الجواب، الجملة الجوابية، جواب القسم [المعجم المفصل(١/ ٤٢٥)].

(٣) الجملة التفسيرية: هي الجملة التي تقع بعد أي أو أن، كقوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ (المؤمنون: ٢٧). فجملة: «اصنع الفلك» لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية، ومثل ما في الجملة: ترمينني بالطرف، أي أنت مذنب. وقد تكون غير مقترنة بشيء مثل: «هل أدلك على طريق النجاح تثابر على عملك». فجملة: «تثابر على عملك» جملة تفسيرية تفهم من السياق [المعجم المفصل (١/ ٤٢٤)].

(٤) التي تقع صلة الموصول كقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا...﴾.

(٥) الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب يكون لها إعراب الجملة الأولى نفسها، ويكون الإتباع بواسطة العطف أو البدل، كقول الشاعر:

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا ... أموتي ناء أم هو الآن واقعُ

والتقدير: ولست أبالي أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع، فجملة «أم هو الآن واقع» جملة اسمية مؤلفة من المبتدأ «هوٍ» وخبره «واقع» معطوفة بـ«أم» على جملة: «أموتي ناء» فهي تابعة لها من جهة الإعراب أي: مفعول به لفعل «أبالي» ومثل
=

والجمل التي لها محل من الإعراب [1] سبع أيضًا:

١- الواقعة خبرًا [2].

٢- والحالية [3].

٣- والواقعة مفعولاً [4].

٤- والمضاف إليه.

٥- والواقعة جوابًا لشرط جازم إذا كانت مقترنة بالفاء، أو إذا الفجائية.

=

قلت لرفيقي: «ارحل، اترك البلد سريعًا» فجملة، «اترك البلد» هي بدل من جملة ارحل، ولها حكمها الإعرابي، أي: مفعول به لفعل قلت أما الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب فتكون مثلها لا محل لها من الإعراب مثل: جاء الذي زرته وأكرمته. «زرته وأكرمته» جملتان لا محل لهما من الإعراب لأنهما صلة الموصول، والثانية معطوفة [المعجم المفصل (١/ ٤٢٣)].

(١) الجمل التي لها محل من الإعراب: هي الجمل التي تحل محل المفرد وهي التي تكون غير مستقلة عما قبلها، وإذا ذكر مكانها المفرد كان معربًا [المعجم المفصل (١/ ٤١٩)].

(٢) الجملة الواقعة خبرًا: «إما أن تكون خبرًا للمبتدأ» كقوله تعالى: ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[البقرة: (١، ٢)]. فكلمة : ﴿الم﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه. وجملة ﴿لا ريب فيه﴾ خبر المبتدأ ﴿ذلك﴾ وكقوله تعالى: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت﴾ [آل عمران: ١٤٣] فجملة ﴿تمنون الموت﴾ في محل نصب خبر كنتم، وكقوله تعالى ﴿إن المنافقين يخادعون الله﴾ [النساء: ١٤٠] فجملة ﴿يخادعون الله﴾ في محل رفع خبر إن.

(٣) الجملة الواقعة حالاً كقوله تعالى: ﴿ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [(النساء- ٤٢) فالجملة الاسمية: ﴿أنتم سكارى﴾ في محل نصب حال. ارجع إلى الجملة الحالية المعجم المفصل(١/ ٤١٩).

(٤) الجملة الواقعة مفعولاً إما بعد فعل القول مثل قوله تعالى: ﴿قال إني عبد الله﴾ [مريم-٣٠] أو بعد فعل، علم أو ظن مثل قوله تعالى:﴿وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين﴾ (النحل:٣٩). جملة: ﴿أنهم كانوا كاذبين﴾ سدت مسد المفعولين لـــ «يعلم» .

٦- والتابعة لمفرد.

٧- والتابعة لجملة لها محل.

قال في المغني:

«والحق أنها تسع، والذي أهملوه».

-الجملة المستثناة [١].

والجملة المسند إليها. ا. هـ ملخصًا.

إذا عرفت هذه القاعدة فيقال جملة. «قال محمدًا». وجملة «هو ابن مالك».

قال ابن خطيب المنصورية في شرحه: حالية من محمد محلها النصب.

ويجوز أن تكون اعتراضية بين فاعل.

قال: والمحكي به فلا موضع لها وجملة: أحمد ربي الله محكية [٢] بالقول.

---

(١) الجملة الاستثنائية كقوله تعالى: ﴿لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر﴾ (الغاشية- ٢٢، ٢٣) جملة: ﴿من تولى﴾ استثنائية. ومثلها جملة، «كفر» . المعجم المفصل (١/ ٤١٩).

(٢) الجملة المحكية. اصطلاحًا: «هي التي ترد نطقًا وكتابة من غير تغيير بعد فعل القول». مثل: قال: الصبر مفتاح الفرج، أو ترد بمعناها بشرط المحافظة على دقة المعنى، والأسلوب مثل: قال: «إن الصبر مفتاح الفرج». الجملة المحكية بالقول: «هي التي تكون بعد فعل القول»، وتسد مسد مفعوله، أو الملحق به في الأغلب. والجملة المحكية هي التي ترد بحالتها الأصلية نطقًا وكتابة من غير تغيير، مثل: «قال: العلم نور» أو بمعناها شرط المحافظة على المعنى أو بمعناها، وصحة التركيب مثل: قال: «إن العلم نور» فجملة: «العلم نور» مؤلفة من مبتدأ «العلم» وخبره نور هي جملة اسمية في محل نصب مقول القول، ومثلها جملة «إن العلم نور» . وقد تقع الجملة المحكية بالقول فاعلاً أو نائب فاعل. مثل وقيل: ((العلم نور)) فجملة: ((العلم نور)) نائب فاعل للفعل المجهول. قيل: ((أعجبني: العلم نور)) جملة: ((العلم نور)) فاعل أعجبني. ويشترط في الجملة المحكية أن تكون قد ذكرت قبل حكايتها بالقول، ويكون إعرابها محكيًا [المعجم المفصل (١/ ٤٢٨)].

ويجوز أن تكون حالاً، ومحكى القول الكلام، وما يتألف منه إلخ.

وعلى هذا يجوز أن يكون مصليًا حالاً من ضمير أحمد أو من محمد فاعل.

قال: وعلى الأول يكون حالاً من ضمير أحمد فيكون من جملة المحكي. اهـــ.

فعلى تقدير صحة هذه التجويزات تكون جملة: «**هو ابن مالك**» على تقدير الحالية حالاً لازمة.

وجملة: «**أحمد ربي الله**» على تقدير الحالية أيضًا حالاً مستقلة.

وعلى تقدير أن يكون «**مصليًا**» حالاً من محمد فهي حال ثالثة، وتكون من قبيل الأحوال المترادفة لترادفها أي تتابعها لواحد.

ومن النحويين من منع ذلك كالفارسي، وعلى تقدير أن يكون مصليًا، حالاً من فاعل أحمد، يكون من قبيل الأحوال المتداخلة، لأن الحال الأولى مشتملة على صاحب الحال الثانية فهي داخلة فيها لدخول صاحبها في ضمن الحال الأولى.

وقد اجتمع في النظم غالب أقسام الحال من اللازمة، المنتقلة، ومن المقارنة في الزمان، والمستقبلة، ومن وقوع الحال مفردًا، وجملة اسمية وفعلية، ومن المترادفة والمتداخلة، والمعطوفة، وهي جملة «**أستعين**» فإنها معطوفة على جملة «**أحمد**» باحتماليها.

وجملة «**مقاصد النحو**» بها محوية نعت لألفية فهي في موضع جر، والرابط بينهما الضمير من بها، وجملة تقرب ومتعلقها يحتمل أن تكون في موضع الحال من «**ألفية**» لوصفها بالجملة الاسمية بعدها.

ويحتمل أن تكون نعتًا ثانيًا لألفية، فعلى الأول محلها النصب.

وعلى الثانية محلها الجر، وجملة «تبسط»، «وتقتضي» معطوفتان على جملة تقرب بوجهيها، ويرشح الحالية نصب فائقة على الحال.

وعلى هذا تكون فائقة معطوفة على ما قبلها من الأحوال بإسقاط العاطف، وجملة وهو إلى قوله: «**الجميلا**» مستأنفة أو حال من ابن معطي مرتبطة بالواو، والضمير وجملة: «**والله يقضي**» ... إلخ. دعائية مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

الكلام وما يتألف منه

الإعراب:

«**الكلام**» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، والأصل هذا باب شرح الكلام، فحذف المبتدأ، وهو هذا ثم خبره، وهو باب، وأنيب عنه شرح، ثم شرح، وأنيب عنه الكلام، ونظيره في حذف المضافين قوله تعالى: ﴿**فقبضت قبضة من أثر الرسول**﴾[1] والأصل من أثر حافر فرس الرسول ففعل به ما ذكرنا على التدريج، وقيل دفعة واحدة.

«**وما**» موصول اسمي جارية على محذوف على تقدير مضاف معطوف على الكلام.

و«**يتألف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا يعود على الكلام.

و«**منه**» من حرف جر، والهاء ضمير. والجار والمجرور متعلق بـ«يتألف» وجملة «**يتألف منه**» صلة «**ما**»، فلا محل لها من الإعراب. والعائد إلى «**ما**» الضمير في «**منه**».

والتقدير: هذا باب شرح الكلام وشرح الكلم الذي يتألف منه الكلام.

وتذكير ضمير «**منه**» العائد إلى «**ما**» مراعاة للفظها مع أنها واقعة على الكلم.

وهو من أسماء الأجناس التي يجوز معها التذكير والتأنيث.

وفي التنزيل: ﴿**أعجاز نخل منقعر**﴾[2].

وفي موضع آخر ﴿**نخل خاوية**﴾[3].

---

(١) سورة طه آية (٩٦).

(٢) سورة القمر آية (٢٠).

(٣) سورة الحاقة آية (٧).

كلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
وَاحِدُهُ كلمةٌ وَالْقَولُ عَمْ وكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

الإعراب:

«**كلامنا**» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

«**كلام**» مضاف، و«**نا**» ضمير متصل مضاف إليه.

«**لفظ**» [1] خبره. وتوقف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبرًا كتوقف الخبر على بعض متعلقاته.

«**مُفيدٌ**» نعت مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. لا خبر بعد خبر.

«**كاستقم**» الكاف بمعنى مثل. فهي للتشبيه. حرف جر.

و «**كاستقم**» في موضع النعت لمفيد، على تقدير كونه. من تمام الحد[2] وخبر مبتدأ محذوف على تقدير كونه مثالاً، بعد تمام الحد [3]، وعلى التقديرين مجرور الكاف محذوف.

والتقدير على الأوّل: كفائدة استقم. وعلى الثاني، وذلك كقولك: استقم.

«**واسم**» خبر مقدم.

---

(١) «اللفظ» هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، تحقيقًا مثل: شمس- قمر- كتاب...، أو تقديرًا، كالضمير المستتر. النحو الوافي (١/ ١٥).

(٢) الحد: «قول دال على ماهية الشيء». وعند أهل الله: «الفصل بينك وبين مولاك كتعبدك وانحصارك في الزمان والمكان المحدودين». الحد في اللغة: المنع. وفي الاصطلاح: «قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز» [التعريفات للجرجاني (ص٧٣)].

(٣) الحد التام: «ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق». [التعريفات للجرجاني ص ٧٣].

«**وفعل ثم حرف**» معطوف على اسم، وثم نائبة عن الواو التقسيمية.
و«**الكلم**» هنا بمعنى الكلمات. مبتدأ مؤخر، ونعته محذوف.
والتقدير: والكلم الثلاث المؤلف منها الكلام: اسم، وفعل، وحرف.
وعلى هذا فلا حاجة إلى أنها بمعنى أسماء وحروف.
كما زعم المكودي [(١)].
وظاهر حل التوضيح أن الكلم مبتدأ أول، وواحده مبتدأ ثان.
و«**كلمة**» خبر المبتدأ الثاني.
والثاني وخبره. خبر الأوّل، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من واحده، وإن «اسم، وفعل» ثم حرف، خبر لمبتدأ محذوف، وأن في النظم تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا، والأصل والكلم واحده كلمة، وهي اسم، وفعل، ثم حرف.
فعلى الأول «**واحده كلمة**» مبتدأ، وخبره جملة مستأنفة لا محل لها، وعلى الثاني محلها الرفع على الخبرية.
ويشبه أن يقال: «**الكلم**» مبتدأ له خبر إن تقدم أحدهما عليه، وتأخر الآخر فاكتنفاه.

---

(١) عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، الفاسي، المالكي، أبوزيد، نحوي، صرفي، لغوي، توفي في ١١ شعبان بفاس ومات في سنة ٨٠٧هـ ـ ١٤٠٥م.
من مؤلفاته:
١- شرح ألفية ابن مالك.
٢- البسط والتعريف في التصريف.
٣- المقصورة في مدحه ﷺ .
٤- نظم المعرب والألفاظ.
٥- عمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.
مصادر ترجمته: الضوء اللامع ٤/٩٧، النور السافر للعيدروس ١٣، شذرات الذهب ٨/٤، هدية العارفين ١/ ٢٩، كشف الظنون ١٥٢، ١١٦٦، معجم المؤلفين ٥/ ١٥٦.

«**والقول**» مبتدأ.

و«**عم**» يحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا، وفاعله مستتر فيه.

والجملة خبر المبتدأ، وأن يكون اسم تفضيل، وأصله أعم حذفت منه الهمزة ضرورة كما حذفت سماعًا من خير وشر.

ويحتمل أن يكون اسم فاعل. والأصل: عام حذفت منه الألف كما في «بر»، والأصل بار.

وعلى كل حال لابد في الكلام من حذف **فعلى الأول** حذف المفعول، والأصل القول: عم الثلاثة أي شملها.

وعلى الثاني: حذف المفعول مع الجارة له، والأصل والقول أعم من الثلاثة.

وعلى الثالث: حذف المتعلق، والأصل عام في الثلاثة.

وعموم الثاني أشمل من جهة المعنى؛ لأنه يصدق في مادة لا يوجد فيها واحد من الثلاثة كغلام زيد، بخلاف الأول والثالث: إذ معناهما أنه عمّ الثلاثة، أو عام فيها، ولا يلزم منه الزيادة عليها، إذ يحتمل أنه وقف عندها، وأنه تعداها. والخبر على الأوّل من قبيل الجمل وعلى الثاني والثالث من قبيل المفردات، وعلى كل احتمال لا محل لجملة المبتدأ أو الخبر من الإعراب لأنها مستأنفة.

و«**كلمة**» بكسر الكاف وفتحها، وسكون اللام، مبتدأ أول وسوغه التنويع.

«**بها**» الباء حرف جر. والهاء ضمير. والجار والمجرور بها، متعلق بيؤم.

و «**كلام**» مبتدأ ثان. وسوغه كون المبتدأ نائب فاعل في المعنى.

و«**قد**» هنا للتقليل النسبي، أي قليل بالنسبة إلى استعمالها في الاسم، والفعل والحرف إن كان استعمالها في الكلام كثير الورود، فإن استعمالها في الأنواع الثلاثة أكثر.

«**يؤم**» بضم الياء، وفتح الهمزة بمعنى يقصد. فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلام.

وجملة «**قد يؤم**» خبر المبتدأ الثاني،وهو وخبره خبر الأول. والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المرفوع بيؤم. وبين المبتدأ الأول وخبره الهاء من«**بها**».

والأصل وكلمة كلام قد يؤم بها في اللغة. فحذف متعلق يؤم الثاني للعلم به. وقدم معمول الخبر على المبتدأ الثاني ، وفصل به بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة، ثم هذا التركيب يشتمل على جملة كبرى، وهي كلمة... إلخ، وجملة صغرى، وهي: «**قد يؤم**» ، وعلى جملة كبرى وصغرى باعتبارين وهي: «**كلام قد يؤم**» ، فباعتبار كونها خبرًا عما قبلها فهي صغرى.

وباعتبار وقوع الخبر فيها جملة فهي كبرى.

وضابط الكبرى: «هي التي يقع الخبر فيها جملة».

وضابط الصغرى: «ما وقعت خبرًا».

الشرح:

أي كلام النحاة الذي اصطلحوا على تسميته كلامًا: ما جمع اللفظ الإفادة.

والمرد باللفظ: «صوت اللافظ، المتضمن لحروف الهجاء» (١)، وبالإفادة الدلالة على معنى يحسن السكوت عليه (٢).

---

(١) وقال الرضي في شرحه (١/٣): «اللفظ» في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه، ا. هـ. انظر: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٤٤، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (١/ ٤) رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالأزهر، وشرح المفصل «الإيضاح» لابن الحاجب (٢/ ١٣). رسالة دكتوراه في كلية الآداب جامعة القاهرة.

(٢) وقد استدرك الرضيُّ-وتابعه الجامي-على المصنف في هذا الحد بقوله: «... وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: لمعنى لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسر «الوضع» بصوغ اللفظ مهملاً كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا، =

وبذلك استغني عن ذكر التركيب لأن لك إنما يكون في المركبات دون المفردات أو استغني عنه بالتمثيل فإن استقم كلام مركب من فعل ظاهر، وفاعل مستتر تقديره أنت.

ولا شك أن الكلام إنما يتألف من اسمين أو من اسم وفعل وأن جزئيه تارة تكون ملفوظًا بهما كقام زيد وتارة يكون أحدهما مقدرًا كاستقم.

فمثل بالاسم والفعل تنبيهًا على أن المركب من الاسمين بذلك أولى.

وبالملفوظ والمقدر تنبيهًا على أن المركب من ملفوظ بهما أولى بذلك.

«وانقسام الكلم» إلى: «اسم، وفعل، وحرف» مجمع عليه عند أهل الفن[1].

ولهم طرق في بيان الحصر في ذلك أشهرها أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها لا في نفسها، فهي الحرف [2]، وإن دلت على معنى في نفسها. وإن دلت على معنى في نفسها غير لازمة الإقران بأحد الأزمنة الثلاثة فهي

=

فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم. اهـ. وقال الجامي: «... ولما كان المعنى، مأخوذًا في الوضع فذكر «المعنى» بعده مبني على تجريده عنه» اهـ. ينظر: شرح الرضي (١/٣)، الفوائد الضيائية (٢/٥، ٦).

(١) انظر في هذا التقسيم المراجع الآتية: -الكتاب لسيبويه (١/ ٥) هذا باب: ما الكلم العربية، -المقتضب (١/ ١٤١)، الأصول لابن السراج (١/ ٣٨)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (ص٦)، إيضاح علل النحو للزجاجي ص ١٤ اللمع لابن جني ص ٩٠، المفصل للزمخشري (ص ٦)، التسهيل لابن مالك ص ٣، المقرب لابن عصفور (١/ ٥) جمل الزجاجي ص ١٧.

(٢) من الكلام ما لا يكون خبرًا، ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع حرفًا... وقال سيبويه: «حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» انظر: أسرار العربية (٣)، علل النحو للوراق (١) بتحقيقي، خزانة الأدب (١٢/٥٧٣)، الكتاب لسيبويه (١/١٢)، المقتصد (٨٤)، شرح جمل الزجاجي (١/١٥).

الاسم[1]. لازمة الإقران بالأزمنة الثلاثة: الماضي أو الحال أو المستقبل فهي الفعل[2].

والكلم: اسم جنس جمعي كلبن ونبق ولهذا صح أن يقال واحدة كلمة له بخلاف أسماء الأجناس غير الجمعية كماء ولبن فإنه لا واحد لها من الكلام. وباعتبار صرفة على المفيد وغيره هو أعم منه.

وفي الكلمة ثلاث لغات: ثنتان شملهما النظم.

والثالثة: كلمة كلفظة.

والقول: عام لجميع ما ذكر من الكلام [3].

والكلم [4]. والكلمة بل يزيد على ذلك بإطلاقه على ما ليس لفظًا.

---

(١) الاسم: «ما صَّح أن يكون خبرًا، ويخبر عنه». علل النحل للوراق (٢) بتحقيقي «وهو له من القوة ما ليس لغيره». الكتاب (١٨/٤)، ولم يعرفه سيبويه سوى أنه قال في (١٢/١) :«.. فالاسم: رجل وفرس، وحائط»، انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١)، الدر المصون ١٩/١ الأصول لابن السراج (٨٣/١)، المقتضب (٢٢٣/٣) المرتجل لابن الخشاب ص ٧، أسرار العربية ٩،١٠ شرح المفصل لابن يعيش (٢٢/١) التبيين عن مذهب النحو بين البصريين والكوفيين (ص ١٢١). الإنصاف (٦/١- ١٦)، الإيضاح في علل النحو ٤٦ خزانة الأدب (٥٥١/١٢). الأشباه والنظائر (١٣٧/٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٥/١، ٤٦).

(٢) لتعريف الفعل انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه ١٢/١، الأصول ٣٨/١، الإيضاح في علل النحو ٥٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، علل النحو للوراق (٢) بتحقيقي، النكت للأعلم ١١، ١٢، الانصاف ١/ ٢٣٧.

(٣) القول: «هو اللفظ الدال على معنى». فاللفظ جنس يشمل المستعمل، والمهمل لأنه الصوت المعتمد على مقطع، والدال على معنى [همع الهوامع (١٣/١)].

(٤) الكلم: «القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدًا. أفاد أم لا فهو أخص من الكلام؛ لأنه يكون بالتركيب من ثلاث، وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة، والكلام عكسه...»، وفي «شرح التسهيل» لناظر الجيش: اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى =

نحو: وقَالتْ لهُ الْعيْنانِ سَمْعًا وَطَاعَةً.

وتطلق «**الكلمة**» على الكلام المفيد [1]. كإطلاقها على ما قبلها في قوله: ﴿**كلا إنها كلمة هو قائلها**﴾[2]، وعلى ما بعدها في قوله: ﴿**تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم**﴾[3]. ونحوه كثير.

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَ الندا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ للاسْمِ تَمييزٌ حَصَلْ

الإعراب:

«**بالجر**» الجار والمجرور متعلق بحصل.

و«**التنوين والندا وأل ومسند**» كلهن معطوفات على الجر. ومسند بضم الميم، وفتح النون.

وقال الشارح: اسم مفعول أقامه مقام المصدر.

وقال الشاطبي: مصدر من أسند إسنادًا.

وقال المرادي: صالح لأن يكون مفعولاً به ومصدرًا انتهى وصلته محذوف.

والتقدير: ومسند إليه.

=

أنه اسم جنس لها: همع الهوامع (١٢/١).

(١) يقول أهل اللغة: «إن الكلمة واحد الكلم، ولكنها قد تستعمل أحيانًا بمعنى الكلام». فتقول: حضرت حفل تكريم الأوائل؛ فسمعت كلمة رائعة لرئيس الحفل، وكلمة أخرى لأحد الحاضرين، وكلمة ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين. ومثل: اسمع مني كلمة غالية وهي: فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو: الكلام، وهو استعمال فصيح يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم [النحو الوافي (١٧/١)].

(٢) سورة المؤمنون آية (١٠٠).

(٣) سورة آل عمران آية (٦٤). قال أبو البقاء في التبيان (٢٦٨/١) و«يقرأ: كلمة، بكسر الكاف وإسكان اللام على التخفيف والنقل مثل فخذ وكبد». وانظر معاني القرآن للفراء (٢٢٠/١).

و«**للاسم**» اللام حرف جر واسم مجرور، والجار والمجرور متعلق بمحذوف قال المكودي: خبر مقدم.

و«**تمييز**» مبتدأ مؤخر.

«**حصل**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه.

وجملة «**حصل**» في موضع رفع نعت لتمييز ثم قال: وهذا أظهر الأوجه. انتهى.

ويلزم عليه تقديم معمول الصفة أعني بالجر، وما عطف عليه على الموصوف،وهو تمييز، والصفة لا تتقدم على موصوفها فمعمولها أولى بالمنع.

وفي نسخة الشاطبي التي اعتمد عليها كما زعم، ومسند للاسم.

«**تمييز حصل**» قال: ميزه مبتدأ، «**وحصل**» خبره. و«**بالجر**» متعلق بحصل. انتهى.

ويلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكلاهما ممنوع.

وبهذا رد على من قال في قوله تعالى: ﴿**أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم**﴾[1]. أن راغب خبر مقدم. وأنت مبتدأ مؤخر[2] لما فيه بين العامل والمعمول بأجنبي، لأنت أجنبي من راغب، لأنه مبتدأ فليس لراغب فيه عمل

(١) سورة مريم آية (٤٦).

(٢) قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٨٧٦/٢) قوله تعالى: ﴿أراغب أنت﴾مبتدأ، وأنت: فاعله، وأغنى عن الخبر، وجاز الابتداء بالنكرة لاعتمادها على الهمزة. وقال أبو البركات ابن الأنباري في [البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٧/٢]. ﴿أراغب﴾ مرفوع بالابتداء، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنها اعتمدت على همزة الاستفهام و{أنت} مرفوع راغب، ارتفاع الفاعل بفعله، لأن اسم الفاعل، قد اعتمد على همزة الاستفهام. واسم الفاعل إذا اعتمد على همزة الاستفهام، جرى مجرى الفعل فارتفع ما بعده ارتفاع الفاعل بفعله، والفاعل ههنا يسد مسد خبر المبتدأ. ألا ترى أنك تقول: أقائم أخواك، وأذاهب الزيدان، فيكون قائم وذاهب، مرفوعين بالابتداء وأخواك والزيدان، قد سدّا مسد خبر المبتدأ.

لأنه خبر. والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح. قاله ابن عقيل[1] وغيره.

ويمكن أن يجاب عن الشارحين معًا بأن معمول ظرف فيتوسع فيه، أو بأن التقديم والتأخير في مثل ذلك من ضرورات الشعر كما صرح به ابن معطي في آخر الفصول. واستشهد عليه. بقول الفرزدق[2]:

وَمَا مِثْلَهُ في الّناسِ إلا مُملّكًا أَبُو أُمّهِ حَيٌّ أَبُوُهُ يُقَارِبُهُ

حيث فصل بين المبتدأ والخبر أعني: «**أبو أمه أبوه**» بالأجنبي الذي هو حي، وبين الصفة والموصوف أعني «**حي يقاربه**» بالأجنبي الذي هو «**أبوه**» وليس هذا بأولى مما نحن فيه.

الشرح:

قال: أي حصل للاسم تمييز عن قسميه بالجر، والمراد به الكسر الحادث عن عامل سواء كان حرفًا أو إضافةً أو إتباعًا. كبسم الله الرحمن الرحيم [3].

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية (٥/١) الطبعة الثانية ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.

(٢) قال أبو محمد بن الخشاب في كتابه الموضوع لجوابه «المسائل الست الإسكندرية»: إن أبا حاتم السجستاني قال: ليس الفرزدق أهلاً لأن يستشهد بشعره على كتاب الله، لما فيه من التعجرف. وقال ابن الخشاب أيضًا: لما يجر في سنن الفرزدق، من تعجرفه في شعره بالتقديم والتأخير المخل بمعانيه، والتقدير المشكل، إلا المتنبي، ولذلك مال إليه أبو علي وابن جني، لأنه مما يوافق صناعتهما. ولا ينفع المتنبي شهادة أبي عليّ بالشعر، لأن أبا عليّ معربٌ لا نقَّاد، وإنما تنفعه شهادة مثل العسكريين، وأبي القاسم الآمدي، فإنهم أئمة يُقتدى بهم في نقد الإعراب. انتهى ما أورده أبو حيان.
ذكر ذلك البغدادي في خزانة الأدب (١٤٦/٥) عند ذكر الشاهد رقم (٣٥٧) للفرزدق.

(٣) بسم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. والمبتدأ محذوف تقديره ابتدائي. والباء هنا للاستعانة أو للإلصاق. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة الجر الكسرة. الرحمن: نعت للفظ الجلالة تبعه في الجر. الرحيم: نعت ثان للفظ الجلالة تبعه في الجر. الجدول في إعراب القرآن وصرفه (١٧/١). تصنيف محمود صافي طبع دار الرشيد ببيروت. ودمشق، إعراب القرآن الكريم وبيانه (٩/١) محيي الدين

«**وبالتنوين**» وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق آخره لفظًا لا خطًا.

١- سواء كان **تنوين تمكين** (١): كزيدٍ، ورجلٍ.

٢- أو **تنوين تنكير** (٢): كصبرٍ، وكمٍ سيبويهٍ لقيته.

٣- أو **تنوين مقابلة** (٣): كمسلماتٍ (٤).

إذ التنوين فيه مقابل النون نحو «مُسلِمين» بدليل ثبوته مع قيام مانع الصرف. كعرفاتٍ.

٤- **أو تنوينُ عوضٍ**(٥):

الدرويش طبع اليمامة، ودار ابن كثير سنة ١٤٠٨هـ سنة ١٩٨٨م.

(١) قال سيبويه-رحمه الله- في الكتاب: (٢٢/١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية « ... فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامةٌ لما يستثقلون».

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١٩٩/٢): هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه. «... ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون، وينون إذا كان نكرة، ألا ترى أنهم قالوا: هذا عَمْرَوَيْهِ وعَمْرَويه آخَرُ. وقال الخليل –رحمه الله- إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصفه فهذه منصوبةً، لأن التنوين لحقها فطالتْ، فجُعلت بمنزلة المضاف لَمَّا طال نُصِبَ ورُدّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقبلُ وَبَعْدُ».

(٣) قال ابن مالك: وتنوين المقابلة: تنوين مُسلمات ونحوه في الجمع بالألف والتاء،فإنه جمع قصد به في المؤنث من سلامة نظم الواحد،واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في مسلمين» ونحوه فقوبلت الياء بالكسرة والنون بالتنوين.
انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٢٦/٣)، كشف المشكل (١٩٩/٢)، شفاء العليل و ٨٨٩/٢ .

(٤) زعم الربعي أن تنوين المقابلة هو تنوين الصرف. انظر: شرح الكافية للرضى ٤٦/١، الجني الداني ١٤٥، والأشموني ٣٦/١،والمساعد (٦٧٨/٢).

(٥) تنوين العوض قال ابن جني: وهو يلحق «إذْ» عوضًا من الجمل المحذوفة المضاف إليها «إذ» ولذلك لا يجتمعان.
انظر: سر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢، ارتشاف الضرب (٦٦٨/٢)، الكتاب (١٠/٣) وقال أبو حيان: ومثاله: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ [الواقعة: ٨٤] أي

أ- **إما من حرف:** كغواشٍ.

ب-**وإما من كلمة:** ككلٍ، وبعضٍ.

جـ- **وإما من جملة:** كيومئذٍ، وحينئذٍ.

٥ -**أما تنوين الروي** (١): فلا يخص الاسم.

=

حين. إذْ بلغت الحلقوم،ويلحق أيضًا الجمع المتناهي المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعًا وخفضًا نحو. قام جَوارٍ، ومررت بجوارٍ، ونحو: يرم علمًا، ويعتل تصغير يعلى،وهو عرضُ من الياء المحذوفةً لحركتها هذا مذهب سيبويه، خلافًا للمبرد، والزجاجي زعمًا أنه عوض من الحركة فقط، وزعم بعض النحاة أنه تنوين صرف.

انظر: ارتشاف الضرب ٦٦٨/٢، الجني الداني ١٤٥، كشف المشكل ٢٠٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/١، شفاء العليل ٨٨٨/١، المساعد ٦٧٨/٢، شرح الكافية ١٤٢٢/٣.

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٦٧١/٢)، تنوين يلحق الروي المقيد، وأنكره الزجاج، والسيرافي، وتأولا ما ورد من ذلك، وأثبته الأخفش،وسماه التنوين الغالي، وسمى الحركة قبلها بالغلو، وتدخل فيما دخل فيه التنوين، الذي قبله من الاسم الممكن ذي أل، وغيره، والمبنيُّ من الاسم والحرف، وفي الفعل، والمشهور أنه قسم برأسه مغاير لتنوين الترنم، وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من تنوين الترنم، واختار هذا القول أبو البقاء بن يعيش، وانقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف بن مغروز المتوفي سنة (٦٢٥هـ) إلى أن الأربعة الأول هو: تنوين التمكين، وهو تنوين الصرف قال: وهو مذهب سيبويه وقال: وظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه: تنوين الترنم أنه ليس بتنوين، إنما هو بدل من المدّة لا تنوين فعلى هذا لا يكون التنوين إلا قسمًا واحدًا، وهو تنوين التمكين، والمسمى تنوين الصرف. انظر:

١- رأي الزجاج في: خزنة الأدب ٧٩/١، المغني ٣٤٣/٢، الجني الداني ١٤٧.

٢- انظر رأي السيرافي في: المساعد ٦٨١/٢، الجني الداني ١٤٧.

٣- انظر رأي الأخفش في: المغني ٣٤٢/٢، الجني الداني١٤٧، الأشموني ٣٣/١، والمساعد ٦٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٢/٢ وانظر في تنوين الروي القوافي للتنوخي ٩٣- ١٠٦

٤- انظر رأي ابن يعيش في شرح المفصل ٤٣/٩.

=

و«بالنداء» وهو قصد دعائه، بأحد الحروف الصالحة لذلك، ولم يقل: بحرف النداء، لأن حرف النداء قد يباشر الفعل، كقراءة الكسائي [1]: ﴿ألا

=

٥- انظر رأي ابن عزوز الجني الداني ١٤٨ المغني لابن هشام ٣٤٣/٢.

٦- وقول سيبويه في الكتاب ٢٠٦/٣، ٢٠٧

(١) علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي. المعروف بالكسائي النحوي. أحد الائمة القراء من أهل الكوفة. استوطن بغداد، قال الشافعي ﷺ: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي. ومن شعره.

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع
فإذا ما أبصر النحو الفتى ... مرَّ في المنطق مر أفاسع
فاتقاه كُلٌّ من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يبصر النحو الْفتَى ... هاب أن ينطق جبنًا فانقطع
فتراه ينصُبُ الرفعَ وما ... كان من نصب ومن خفض
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صَرَّف الإعراب فيه وصنع
والذي يعرفه يقرؤه ... وإذا ما شك في حرفٍ رَجَعْ
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف اللحن صدع
فهما فيه سواء عندكم ... ليست السُّنَّةُ منا كالبدعْ
كم وضيع رفع النحو وكم ... شريفٍ قد رأيناه وضع

مات الكسائي في صحبة الرشيد ببلد الري في سنة ١٨٠ هـ وقيل في سنة ١٨٣هـ، وفيها مات محمد بن الحسن الشيباني.

مصادر ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢٥٦/٢) ت ٤٥٦ تاريخ بغداد ٤٠٣/١١، البداية والنهاية ٢٠١/١١، مرآة الجنان ٤٢١/١ شذرات الذهب ٣٢١/١، غاية النهاية ٥٣٥/١ المعارف لابن قتيبة (٢٣٧)، معجم الأدباء ١٦٧/١٣ معجم البلدان ٢٨/٢، ٢٩٣/٤، النجوم الزاهرة ١٣/٢ طبقات المفسرين للداودي ٣٤٩/١.

يسجدوا﴾[1].

(١) سورة النمل آية (٢٥)، قرأ الكسائي، بتخفيف «ألا» وإن وقف عليه وقف «ألايا»، ويبدئ بـ «اسجدوا»، وقال الفراء في معاني القرآن (٢/٢٩٠) وقوله: «ألاّ يسجدوا» تقرأ: ﴿ألا يسجدوا﴾، ويكون ﴿يسجدوا﴾ في موضع نصب. كذلك قرأها حمزة. وقرأها أبو عبد الرحمن السُّلَّميّ، والحسن وحُميد الأعرج مخففة ﴿ألا يَسْجُدُوا﴾ على معنى: ألا يا اسجدوا، فيضمر هؤلاء، ويكتفى منها بقوله «يا» قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا أرحمنا، ألا يا تصدَّقا علينا قال: يعنيني وزميلي.
وقال الشاعر وهو الأخطل:
ألا يا اسلمى يا هند هند بني بدر وإن كان حَيّانا عدي آخر الدهر
- حدثنا أبو العباس قال: حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدثني بعض المشيخة - وهو الكسائي- عن عيسى الهمداني قال: ما كنت أسمع المشيخة يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر. وهي في قراءة عبد الله «هلا تسجدون لله» بالتاء فهذه حُجّة لمن خفف.
وفي قراءة أبي «ألا تسجدون لله الذي يعلم سرَّكم وما تعلنون» وهو وجه الكلام لأنها سجدة، ومن قرأ: «ألا يَسْجُدُوا» فشدّو فلا ينبغي لها أن تكون سجدة، لأن المعنى زين لهم الشيطان ألا يسجدوا فشدّو والله أعلم بذلك، وقال الأسفراييني في لباب الأعراب، ص ٣١٠: ويحذف المنادى عند الدلالة نحو: «ألا يا اسجدوا» فيمن قرأ، وقال الزمخشري في الكشاف (٢/١٤٥). «.. ومن قرأ بالتخفيف فهو: «ألا يا اسجدوا»، ألا للتنبيه، ويا حرف نداء ومناداه محذوف كما حذفه من قال: «ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى». وفي حرف عبد الله، وهي قراءة الأعمش هلا، وهلا بقلب الهمزتين هاء، وعن عبد الله هلا تسجدون بمعنى ألا تسجدون على الخطاب.
وفي قراءة أبي: ﴿ألا تسجدون لله الذي يخرج الخبء من السماء والأرض ويعلم سركم وما تعلنون﴾.
- وقال أبو البركات بن الأنباري في [البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٢٢١)]: يقرأ «ألا يسجدوا لله» بالتشديد، و «ألا» بالتخفيف. فمن قرأ «ألاَّ» بالتشديد: كان أصل ألاَّ «أن لا» وأن، في موضع نصب لأنه يتعلق بـ يهتدون، =

والحرف كقوله: ﴿**يا ليت قومي يعلمون**﴾(1).

وبأل الداخلة في أوله سواء كانت معرفة كالرجل، أو زائدة كالآن.

- أما الموصولة هذه تدخل على الفعل المضارع، نحو:

ما أَنْتَ بِالْحكَم التُّرْضي حُكُومَتُهُ .... (2)

= ولا زائدة، وقيل: منصوب على البدل من «الأعمال»، ولا، غير زائدة، وقيل: هو في موضع جر على البدل من السبيل، ولا زائدة ويسجدوا. في موضع نصب بـ «أنْ». ومن قرأ ألا بالتخفيف جعل ألا، للتنبيه، وجعل «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير فيه: يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه. قال ذو الرمة «غيلان بن عقبة»

أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَّي عَلَى البلَى ... ولا زَالَ مُنهلاً بجَرعَائك القطر.

وقال أبو البقاء، العكبري في [التبيان في إعراب القرآن (١٠٠٧/٢)]: قوله تعالى: «ألا يسجدوا» «في لا» وجهان:

أحدهما: ليست زائدة، وموضع الكلام نصب بدلاً من أعمالهم، أو رفع على تقدير: هي ألا يَسْجُدوا، والثاني: هي زائدة وموضعه نصب بيهتدون. أي في الآية السابقة لها رقم ٤٤ وهي: ﴿وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون﴾ أي لا يهتدون لأن يسجدوا أو جر على إرادة الجار. ويجوز أن بدلاً من السبيل؛ أي وصدّهم عن أن يسجدوا، ويقرأ ألا اسجدوا، فألا يا تنبيه، وياء نداء، والمنادى محذوف، أي يا قوم، اسجدوا. وقال جماعة من المحققين: دّخل حَرْفُ التنبيه على الفعل من غير تقدير حذف كما دخل في هَلُمّ.

مراجع هذه القراءات: النشر في القراءات العشر (٣٣٧/٢)، التيسير (١٦٧، ١٦٨)، الفوائد الضيائية (٣٥١/١)، الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢/ ١٥٦)، البحر المحيط (٦٨/٧)، (٨/ ٢٢٩)، حجة القراءات لأبي زرعة (٥٥٦)، السبعة لابن مجاهد (٤٨٠)، غيث النفع (٢٠٠)، سراج القارئ (٣٤٢)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١١٥/٤)، الحجة لأبي علي الفارسي (٣٨٣/٥).

(١) سورة يس آية (٢٧).

(٢) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلاً من بني عذرة. هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان، والفرزدق شاعر إسلامي من الطبقة الأولى. =

- وبالإسناد إليه الذي عبّر عنه المصنف بمسند إقامة الاسم المفعول مقام المصدر إذ الكلمات الثلاث منها ما لا يسند، ولا يسند إليه وهو الحرف.

- ومنها ما يسند أبدًا وهو الفعل.

- ومنها ما يقع مسندًا، ومسندًا إليه، وهو الاسم فبتَّ بذلك اختصاص الاسم، بالإسناد إليه، وبهذه العلامة ثبتت اسمية التاء والواو من نحو: قمت وقاموا. ويختص ذلك بالإسناد إلى معناه.

أما الإسناد إلى اللفظ فلا يختص بالاسم.

بتَا فَعَلْتَ، وَأَتَتْ، وَيَا افْعَلِي وَنُونِ اقْبلنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

الإعراب:

«**بتا**» بالقصر جار ومجرور متعلق بينجلي.

=

وعجزه: ولا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجْدَلِ.

والبيت من بحر البسيط.

الشرح: بالحكم بفتح الحاء والكاف.، لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك ندخلك، ولست ذا رأي ناضج، ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا، وترفع غيرنا؟

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس. «أنت» ضمير مخاطب اسم ما. «بالحكم» الباء زائدة. الحكم: خبر ما النافية. «الترضى» أل موصول. وترضى: مضارع مبني للمجهول. «حكومته» نائب فاعل، والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية. «الأصيل» معطوف على الحكم «ذي» معطوف على الحكم أيضًا، وهو مضاف. و«الرأي» مضاف إليه. و «الجدل» معطوف على الرأي. «الاستشهاد فيه»: دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهًا له بالصفة، لأنه مثلها في المعنى. وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته؛ مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٣٧، ابن هشام ١/١١٧، ١١٨ الأشموني ١/٧٠، شرح الألفية لابن عقيل ١/٨٩، المكودي ص ١٣، الخصائص ٢ /٣٠٠.

و«**فعلت**» بتثليث التاء مضاف إليه وقد قصد لفظه؛

و«**أتت**» بالسكون معطوفًا على فعلت.

و«**يا**» بالقصر للضرورة معطوف على «**تا**» .

«**افعلي**» : مضاف إليه مقصود لفظه أيضًا.

و«**نون**» بالجر معطوف على «تا» .

و«**أقبلن**» بتشديد النون، مضاف إليه مقصود لفظه أيضًا.

«**فعل**» بكسر الفاء مبتدأ. وسوغ ذلك كونه قسيمًا للمعرفة.

«**ينجلي**» فعل مضارع. وفاعله مستتر فيه.

وجملة «**ينجلي**» بمعنى يتضح، وينكشف خبره هو مطاوع. جليت الخبر. بمعنى كشفته، فانجلى. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وفيه ما مر من تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وتقدم جوابه، والتقدير: فعل ينجلي بتاء فعلت، وبتاء أتت، وبياء افعلي، وبنون أقبلن.

الشرح:

أي يتجلى الفعل بما يذكر من علامات.

أما تاء الفاعل المعبّر عنها بفعلت[1] وتكون مضمومة للمتكلمة، ومفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة.

وبتاء التأنيث الساكنة[2] المدلول عليها باتت بخلاف المتحركة نحو:

---

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١٠٦/١) حرف التاء التاء المفردة محركة، في أواخر الأفعال ضمير نحو: قمت وقمت وقمت، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب: كنتي أي التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث، ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتك، وأرأيتك وأرأيتكن... إلخ.

(٢) قال ابن هشام رحمه الله. في مغني اللبيب (١٠٦/١، ١٠٧): والتاء الساكنة في =

مؤمنة، فإنها من علامات الاسم.

وبها ثبتت فعلية [1] نعم وبئس لقولهم نعمت وبئست.

وبالتائين علمت فعلية ليس وعسى لقولهم: لستُ وليستْ، وعسَيتُ، وعسَتْ.

وبياء المخاطبة نحو: ﴿ **فكلي واشربي وقري عينًا** ﴾[2]. وبها تبين فعلية

=

أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت.

وقال سيبويه في الكتابه (٣٨/٢): وإذا قلت: ذهبت جاياك، أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمار، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، و لم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم. وانظر: الكتاباً ٢٧٤/٥، خزانة الأدب ٥٦٤/١٢.

(١) يقول سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢٦٦/٣): «.... وأما نعم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تغيّران، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تُجر بهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنّهنَّ أفعال والأفعال على التذكير لانها تضارع فاعلاً...» فهو نص من سيبويه على فعلية نعم وبئس. وقال ابن الوراق في علل النحو [(١٨١). بتحقيقي)]: «الدليل على أنهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتها في الفعل نحو: نعمت وبئست، كما تقول: قامت وقعدت، فلو كان اسمين، لكان الوقف عليهما بالهاء، فلما وقف عليهما بالتاء، علم أنهما فعلان، وليسا باسمين».

والقول بفعليتهما هو رأي البصريين.

انظر: الإنصاف (٩٧/١)، الأصول لابن السراج (١١٤/١)، أسرار العربية ٤٢، شرح اللمع لابن الدهان (ق ٩٩/ب). وذهب الكوفيون إلى أن «نعم وبئس» اسمان مبتدآن،

انظر: الإنصاف (٩٧/١)، أسرار العربية (٤٢)، شرح اللمع لابن الدهان (ق ١٠٠/أ).

(٢) سورة مريم آية (٢٦). وفي «فكلي» و «قرِّي» فيهما الياء ضمير للمؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر [المغني

=

تعال، كقوله: ولكن تعالي فانظري بمن ابتلاني.

وبنون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة [(١)]، وقد اجتمعا في قوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[(٢)].

=

(٢/٤١)].

(١) قال سيبويه – رحمه الله– هذا باب النون الثقيلة والخفيفة «اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كلّ شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة. وزعم الخليل أنها توكيد كما التي تكون فصلا، فإن جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد تأكيدًا. ومواضعها في الفعل. فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي، وذلك كقولك، لا تَفْعَلَنَّ ذاك، واضْرِبَنَّ زيدًا، فهذه الثقيلة. وإذا خففت قلت: افْعلَنْ ذاك، ولا تضربَنْ زيدًا. ومن مواضعها الفعل الذي لم يَجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تُفارقُه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لَزمته اللام في القسم.

وقد بينا ذلك في باب الأفعال في القسم. فأما الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون، وإن شئت لم تدخل لأنه ليس فيهما ما في ذا. وذلك قولك: لَتَفْعَلَنَّ ذاك، ولَتَفْعَلانِّ ذاك، ولَتَفعَلُنَّ ذاك. فهذه الثقيلة، وإن خففت قلت: لَتَفعَلنْ ذاك، فمما جاء فيه النون في كتاب الله عز وجل. ﴿ولا تَتَّبعانّ سبيل الذين لا يعلمون﴾ [يونس: ٨٩]. ﴿ولا تَقُولَن لشَيء إنِّي فَاعِلٌ ذَلكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣].وقوله تعالى: ﴿ولآمرنهم فَلَيُبَتِّكُنَّ آذانَ الأنعام وَلآمُرَنَّهم فَليُغَيِّرنَّ خَلْق الله﴾ (النساء:-١١٩) ﴿ولَيُسْجَنَنّ وَلَيَكُونَنْ منَ الصَّاغرينَ﴾ (يوسف: ٣٢). وليكوَنَنْ خفيفة). [الكتاب لسيبويه (٥٠٨/٣، ٥٠٩)].

(٢) سورة يوسف آية (٣٢)

«قال ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف». يدل على أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة لأنها تتغير في الوقف، ويوقف عليها بالألف. قال تعالى: ﴿لنسفعًا بالناصية﴾ (العلق: ١٥). وقال تعالى: ﴿ليسجنن وليكونًا من الصاغرين﴾ (يوسف: ٣٢). أجمع القراء على أن الوقف فيهما بالألف لا غير [خزانة الأدب (٤١٠/١١)]. وقال ابن هشام في مغني اللبيب (٢٢/٢): نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ليسجنن وليكونًا﴾ وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد. قال الخليل: والتوكيد

=

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وفِي وَلَمْ فِعْلُ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

الإعراب:

«**سواهما**» خبر مقدم، الضمير مضاف إليه.

«**الحرف**» مبتدأ مؤخر. ويجوز العكس عند من يجعل «سوى» من الظروف المنصرفة كالناظم. والأول. أولى، لأن الحرف هو المخبر عنه في المعنى.

و«**كهل**» الكاف حرف جر. وهل أداة استفهام والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير. «وذلك كهل».

«**وفي ولم**» معطوف على هل.

و«**فعل**» مبتدأ.

و«**مضارع**» نعت فعل، وهو الذي سوغ الابتداء به.

و«**يلي**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى فعل.

«**و لم**» مفعول. «يلي».

وجملة «**يلي لم..**» في موضع رفع خبر.

وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة.

و«**كيشم**» بفتح الشين خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول والتقدير: وذلك كقولك يشم.

الشرح:

أي سواء الكلمة التي تقبل علامات الأسماء، والكلمة التي تقبل علامات الأفعال.

أقسام الحرف: ثم الحرف ينقسم ثلاثة أقسام:

١ – منه ما يدخل على الأسماء والأفعال فيهمل كـــ «هل».

=

بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل.

٢- ومنه ما يختص بالاسم فيعمل فيه كـ «في».

٣- ومنه ما يختص بالفعل فيعمل فيه **كـ** «لم».

وبدأ بذكر المضارع من أقسام الأفعال الثلاثة لانفراده بالإعراب المقصود من النظم بيان لحكاية.

ويتميز عن قسميه بصحة وقوعه بعد «لم» نحو: يأكل، ويلبس ويشم فإن لم يصالحه لمباشرة كل منها.

وفتح الشين أفصح من ضمها.

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ	**بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ**
وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ	**فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَ صَهْ وحَيَّهَلْ**

الإعراب:

«**وماضي**» مفعول مقدم بـ «مِزْ».

«**الأفعال**» مضاف إليه.

«**بالتا**» بالقصر للضرورة متعلق بـ «مز» وأل فيه للعهد.

و«**مز**» بكسر الميم، والزاي، فعل أمر من ماز يميز إذا بّين.

والتقدير: مز ماضي الأفعال بالتاء.

«**وسم**» بكسر السين فعل أمر من وسم يسم إذا علّم بتشديد اللام.

«**وبالنون**» متعلق بسم.

«**وفعل**» مفعول سم.

و«**الأمر**» مضاف إليه.

«**إنْ**» حرف شرط.

«**وأمر**» بمعنى طلب مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل مضمر، يفسره فهم على قوله تعالى: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾ .

إلا أن الفعل هنا مبني للفاعل، وفي النظم مبني للمفعول والفعل المضمر

فعل الشرط.

والجواب محذوف جوازًا لتقدم ما يدل عليه، ومضي الشرط، والتقدير: إن فهم أمر فسمه بالنون.

و« **فهم** » مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى أمر، وهو ومرفوعه لا محل له لأنه مفسر.

« **والأمر** » مبتدأ على حذف مضاف.

تقديره: ومفهم الأمر.

« **إن** » حرف شرط.

و « **لم** » حرف جزم.

و « **يك** » مجزوم بلم لا بإن.

« **للنون** » في موضع نصب خبر « **يك** » مقدم على اسمها.

و« **محل** » اسمها.

و« **فيه** » متعلق بمحل، ويجوز العكس.

و « **هو اسم** » مبتدأ، وخبر، في موضع جزم جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة.

وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو والأمر.

وقال الشاطبي: وهو اسم في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو والأمر لا جواب الشرط، لأن جملة المبتدأ والخبر دالة على جوابه. انتهى.

وهذا أيضًا ضرورة، لأن حذف الجواب مشروط بشرطين:

١- وجود الدليل.

٢- وكون الشرط فعلاً ماضيًا.

ومتى كان الشرط مضارعًا، لا يجوز حذف الجواب، إلا في الضرورة.

فليست إحدى الضرورتين بأولى من الأخرى إلا بكثرة الاستعمال.

و «**نحو**» بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو.

وبالنصب مفعول به، أو مطلق لعامل محذوف تقديره أعني، أو أنحو، وعليه يقاس أمثلة.

و«**صه**» بسكون الهاء مضاف إليه.

و«**حيهل**» معطوف على صه.

الشرح: أي ميز الفعل الماضي من قسميه بقبول التاء سواء كانت تاء الفاعل كلست. أو تاء التأنيث الساكنة كنعمت وبئست فإن كليهما من خصائصه. ويعرف فعل الأمر باتصاله بنون التوكيد مع فهم الأمر منه كقولك: في اذهب، اذهبن فخرج بالقيد الأول ما يفهم منه معنى الأمر من أسماء الأفعال التي لا تقبل نون التوكيد كصه بمعنى اسكت، وحيهل بمعنى اقبل. ونزال بمعنى انزل وما أشبهها.

كما أن ما يفهم منها معنى الماضي، ولا يقبل التاء كهيهات بمعنى بعد. وهو اسم، وكذلك ما يفهم منه معنى المضارع، ولا يقبل لم كان بمعنى ارجع. وهو اسم.

وبالقيد الثاني ما يقبل نون التوكيد من المضارع الذي لا يفهم منه معنى الأمر كقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [1].

- ما أكد بالنون من المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر. لأن معنى الأمر لم يفهم من الفعل، وإنما فهم من اللام.

---

(١) سورة الأنفال آية (٥٨). قال الفراء في معاني القرآن (١/٤١٤):
تخافن: في موضع جزم.ولا تكاد العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها بـــ «ما» فإذا وصلوها آثروا التنوين. وذلك أنهم وجدوا «لإما» وهي جزاء شبيّها بـــ «إمَّا» من التخيير، فأحدثوا النون ليعلم بها تفرقة بينهما، ثم جعلوا أكثر جوابها بالفاء كذلك جاء التنزيل؛ قال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الحربِ فَشرِّد﴾.

المُعْرَبُ وَالمَبْني

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْني لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْني

الإعراب:

«**الاسم**» مبتدأ أول.

«**منه**» من: حرف جر والهاء: ضمير مبني على الضم في محل جر والجار والمجرور متعلق بمحذوف. خبر مقدم.

«**معرب**» مبتدأ مؤخر، وهو على حذف الموصول، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأوّل والرابط بينهما الضمير في «منه».

و «**مبني**» مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر المتقدم عليه والذي سوغ الابتداء به كونه نعتًا لمحذوف معطوفة على جملة منه معرب، والأصل «والاسم منه ضرب معرب، ومنه ضرب مبني».

و« **لشبه**» متعلق بمبني لأنه اسم مفعول، وأصله مبنوي كمضروب، اجتمع فيه الواو والياء،وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة، والأولى أن يتعلق لشبه بخبر مبتدأ محذوفين أي وبناؤه ثابت لشبه، لأن المبني مقابل المعرب من غير تقييد.

«**من الحروف**» جار ومجرور متعلق بشبه، والأقرب من جهة المعنى أن يكون متعلقًا بمدني.

و« **مدني**» نعت لشبه.

والتقدير: مبني لشبه مدن من الحروف.

الشرح:

الإعراب لغة: البيان، يقال: أعرب عما في نفسه إذا أبان عنه [1].

---

(١) جاء في شرح المقدمة الكافية (لابن الحاجب (١/٢٣٧).
الإعراب ما اختلف آخره.

=

وهو في **اصطلاح النحاة**: اختلاف آخر الكلمة(١)، أو ما يجري مجرى

=

وهذا تصريح من المصنف بأن الإعراب عنده أمر لفظي كما هو مذهب بن درستويه. ذكره ابن يعيش،ونسبه السيوطي إلى جمهور النحويين المغاربة منهم ابن خروف الشلوبين وابن مالك. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٣/١)، التوطئة للشلوبيني ص ٨، شرح التسهيل (٣٤/١)، همع الهوامع ١/ ١٤.

وذهب ابن يعيش إلى أن الإعراب أمر معنوي، ونسبه السيوطي إلى الأعلم وبعض المغاربة نقلاً عن أبي حيان، وقد ارتضى ابن يعيش هذا القول الأخير ورجحه بقوله: «واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى. قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل. في أولها نحو: هذا زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، والاختلاف معنى لا محالة.

وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهذا رأي ابن درستويه فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه. والأظهر الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا: حركات الإعراب، ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع. ا. هـــ.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١.

ارتشاف الضرب ٢٦١/١، همع الهوامع ١٤/١.

(١) عرفه ابن جني في الخصائص (٣٥/١) فقال: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتوكيد، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم»، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٨٣٣/٢).

الإعراب في الاصطلاح: فذهب طائفة إلا أنه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف والأستاذ أبو على الفارسي في التوطئة ص ١٣٢،١٣١، همع الهوامع (١٤/١)، وابن مالك في التسهيل (٧)، والمساعد لابن عقيل (١٩/١)، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (١١٥/١).

إذ قال ابن مالك في «التسهيل»: الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من

=

آخرها لفظًا، أو تقديرًا بعامل مقتضي ذلك.

والمعرب: ما دخله الإعراب [1].

والمبني: عكسه [2].

=

حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

وذهب متأخرو أصحابنا، وطائفة إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب، ودلائل عليه.

وهو ظاهر قول سيبويه في [الكتاب (١/١٣، ١٤)] وانظر الإيضاح في شرح المفصل (١/١١٨)، وشرح الرضي للكافية (١/٧٧)، والمقتضب (٢/١٥١).

واختيار الأعلم «النكت على كتاب سيبويه» (١/١٢٠) وانظر همع الهوامع (١/ ١٤).

(١) قال ابن جني في الخصائص (١/٣٦) باب القول على الإعراب.

هو الإبانة من المعاني بالألفاظ.

وقال أبو القاسم الزجاجي في [الإيضاح في علل النحو ص ٩١]:

«الإعراب أصله البيان.. والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعرابًا،كما أنه ليس كل الكلام معربًا».

وقال في موضع آخر من كتابه «ص ٧٢»: الإعراب دال على المعاني، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه.

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/٨٣٣) باب الإعراب: الإعراب في اللغة الإبانة. يقال أعرب عن حاجته أبان عنها. وقال أبو حيان في الارتشاف (٢/٨٣٥).

والمعرب الاسم المتمكن، وهو ما خلا من سبب البناء.

وقال سيبويه في الكتاب (١/١٣) وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد.

(٢) المبني: ما كان حركته وسكونه ليست بعامل (التعريفات ص ١٧٣)

وقال ابن هشام: البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا. وذلك كلزوم هؤلاء للكسرة ومنذُ للضمة، وأين للفتحة. شرح شذور الذهب ص ٩٧.

كالشَّبَه الوضْعِي في اسْمي جئتنا والمَعْنويِّ في مَتَى وَفي هُنا
وكَنيابةٍ عَنِ الفعْلِ بلاَ تَأَثُّر، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا
ومُعْربُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِما منْ شَبَهِ الَحْرفِ كَأَرضٍ وَسُما

الإعراب:

«**كالشبه**» خبر لمبتدأ محذوف. تقديره: وذلك كالشبه... إلخ.

«**الوضعي**» نسبة إلى الوضع نعت يشبه على معنى المنسوب إلى الوضع.

«**في اسمى**» بالتثنية متعلق بمحذوف نعت للوضعي.

والتقدير: الوضعي النساء في «اسمي».

«**جئتنا**» مضاف إليه.

«**والمعنوي**» نسبة إلى المعنى معطوف على الوضعي.

وفي «**متى**»، وفي «**هنا**»: متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي. والتقدير: والمعنوي الثابت في متى، وفي هنا.

«**وكنيابة**» معطوف على كالشبه.

و «**عن الفعل**» متعلق بنيابة.

و« **بلا تأثر**» متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف،وتأثر مصدر حذف متعلقه.

والتقدير: وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل.

«**وكافتقار**» معطوف على كنيابة وجملة «**أُصِّلا**» بالبناء للمفعول. نعت لافتقار.

وفي «**أُصِّلا**» ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار. والألف فيه للإطلاق.

ولو جعلته ضميرًا عائدًا على «نيابة»، و«افتقار» لصحّ، واستغنى عن قوله: «**بلا تأثر**» المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عنه

عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معربًا.

و«**معرب**» مبتدأ.

و «**الأسماء**» مضاف إليه.

و «**ما**» موصول اسمي نعت لمحذوف في موضع رفع خبر المبتدأ.

وجملة «**قد سلما**» صلة «**ما**» ، والعائد ضمير مستتر في الفعل، والألف للإطلاق [١].

و «**من شبه**» متعلق سلم.

و «**الحرف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، وهو أحد المواضع الأربعة التي ينقاس فيها حذف الفاعل [٢].

و «**كأرض**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**وسُما**» بضم السين المهملة، والقصر[٣] أحد لغات الاسم معطوف على

---

(١) الإطلاق: أحد المصطلحات العروضية يقصد به: التحرر من القافية الساكنة أو المعربة ويكون بالألف أو الواو أو الياء.

(٢) مواضع حذف الفاعل وجوبًا أو جوازًا:

(أ) أن يكون عامله مبينًا للمجهول. نحو: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾. وأصل الكلام: كتب الله عليكم الصيام: ثم بني الفعل للمجهول، فحذف الفاعل وجوبًا، وحلّ مكانه نائب له.

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة، وفعله مؤكد بنون التوكيد كالذي في خطبة أحد القواد: « أيها الأبطال، لتهزمن أعداءكم، ولترفعن راية بلادكم خفاقة بين رايات الأمم». وأصل الكلام: تهزمونن- ترفعونن حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم حذفت وجوبًا واو الجماعة لالتقاء الساكنين.

(ج) أن يكون عامله مصدرًا. مثل: إكرام الوالد مطلوب. والحذف هنا جائز.

(د) أن يحذف جوازًا مع عامله لداع بلاغيٍّ بشرط وجود دليل يدل عليهما مثل : من قابلت؟ فتقول: صديقًا. أي قابلت صديقًا. [النحو الوافي (٢/٧٠/٧١)].

(٣) القصر : في اللغة الحبس يقال : قصرت اللقحة على فرسي إذا جعلت لبنها له لا لغيره.

=

أرض. وتقدير البيت: ومعرب الأسماء الذي قد سلم من شبه الحرف وذلك كأرض وسما.

الشرح:

كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى:

أ- معرب. ب- ومبني.

لكن يختلفان بالأصالة.

والأصل في الاسم الإعراب. وبناؤه عارض. والفعل عكسه. ولهذا بدأ المصنف عند ذكر انقسام الاسم بالإعراب.

وبدأ عند انقسام الفعل بالبناء تنبيهًا على الأصل، ثم بناء الاسم سببه شبه مقرب له نحو الحرف.

وينقسم الشبه إلى أنه انقسام **وضعي**.

ومعناه أن يوضع الاسم على وضع مختص بالحرف مثل أن يوضع على حرف أو حرفين كتاء الضمير. وتاء المشار إليهما باسمي جئتنا إذ الأوّل شبيه بواو العطف،وباء الجر، والثاني: شبيه بقد وبل،

ومعنوي:

والمراد به أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى فإنها إما شرطية، فإنها متضمنة لمعنى إنّ كسائر أسماء الشرط، وإما استفهامية فهي متضمنة لمعنى الهمزة كسائر أسماء الاستفهام.

=

وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول مقصورًا والثاني: مقصورًا عليه.

..... والقصر في العروض: حذف ساكن السبب الخفيف ثم إسكان متحركه مثل إسقاط نون فاعلاتن وإسكان تائه ليبقى فاعلاتْ ويسمى مقصورًا [التعريفات (ص ١٥٣)].

وسواء كان الحرف الذي تضمن الاسم معناه مستعملاً كما مثلنا، أو غير مستعمل. فإن أسماء الإشارة كهنا، وذا وتا، وفروعها بنيت لتضمنها معنى الإشارة.

والعرب تضع للإشارة حرفًا، لكن لما كانت الإشارة من جملة المعاني كان حقها أن يعبر عنها بالأسماء كانت تلك الأسماء شبيهة بذلك الحرف لتضمنها معناه، **واستعمالي**.

ومعناه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحرف.

وقد قسمه المصنف إلى قسمين.

الأول: أن تقع نائبًا عن الفعل في تأدية معناه غير متأثر بالعوامل. وهذا هو المقتضى لبناء أسماء الأفعال نحو: هيهات، وأف، وصه.

إذ هي نائبة عن: بَعُدَ، وأتضجر، واسكت فأشبهت في ذلك حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام مثلاً؛ فإنهما نائبان عن أنفي، وأستفهم، وقيد ذلك بعدم التأثر بالعوامل ليخرج المصدر النائب عن فعله في نحو: ضربًا زيدًا، فإنه وإن أدّى معنى اضرب فقد فارق نحو: صه في قبوله للعوامل وتأثره بها الا ترى أنك تقول: رأيت ضرب زيد فأعجبني ضربُه.

الثاني: وقوعه مفتقرًا إلى غيره افتقارًا أصليًا كبناء الموصولات كلها لافتقارها إلى صلاتها، وكبناء إذْ وَإِذَا، وحَيْثُ لافتقارهَا إلى جُمل تُضاف إليَها.

وإنما يؤثر الافتقارُ إلى الجمل كما مَثّلْنَاهُ.

أما الافتقار إلى المفرد كسبحان، وعند، ونحوهما مما يلزم إضافته إلى المفرد فلا يخرجه ذلك عن الإعراب.

وقيد الافتقار يكون أصليًا يخرج الافتقار العارض فيما أضيف من أسماء الزمان إلى الجمل نحو.

﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفعُ الصادْقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1].

(١) سورة المائدة- ١١٩.
قال السمين الحلبي في الدر المصون (٤/٥٢٠) ﴿يوم ينفع﴾: الجمهور على رفعه من غير تنوين، ونافع على نصبه من غير تنوين. انظر [السبعة ٢٥٠، الكشف ١/ ٤٢٣، البحر ٤/٦٣].
ونقل الزمخشري في الكشاف (١/٦٥٨) عن الأعمش «يومًا» بنصبه منونًا، وابن عطية في المحرر الوجيز (٥/٤٢)، وتصحيفات المحدثين للعسكري (٢/٨٦٥) عن الحسن بن عياش الشامي: «يوم» برفعه منونًا، فهذه أربع قراءات فأما قراءة الجمهور فواضحة على المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصبه بالقول.
أما قراءة نافع ففيها أوجه:
أحدها: أن «هذا» مبتدأ، و«يوم» خبره كالقراءة الأولى، وإنما بُني الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية، وإن كانت معربة، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا عليه بهذه القراءة.
وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدّرت الجملة المضاف إليها بفعل ماض.
وخرجوا هذه القراءة على أن «يوم» منصوب على الظروف، وهو متعلق في الحقيقة بخبر المبتدأ أي: هذا واقع أو يقع في يوم ينفع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضًا في المعنى. ومنهم من خرجه على أن «هذا» منصوب بـــ «قال» وأشير به إلى المصدر فنصبه على المصدر، وقيل: بل أشير به إلى الخبر والقصص المتقدمة فيجري في نصبه خلاف هل هو منصوب نصب المفعول به أو نصب المصادر، لأنه متى وقع بعد القول ما يُفهم كلامًا نحو: «قلت شعرًا وخطبة» جرى فيه هذا الخلاف، وعلى كل تقدير فـــ «يوم» منصوب على الظرف بـــ «قال» أي: قال الله هذا القول أو هذه الأخبار في وقت نفع الصادقين و«ينفع» في محل خفض بالإضافة. وقد تقدم ما يجوز إضافته إلى الجمل وأنه أحد ثلاثة أشياء. وأما قراءة. التنوين فرفعه على الخبرية كقراءة الجماعة، ونصبه على الظروف كقراءة نافع، إلا أن الجملة بعده في القراءتين في محل الوصف لما قبلها، والعائد محذوف، وهي نظيره.
قوله تعالى: ﴿يومًا لا تجزي نفس عن نفس شيئًا﴾، (البقرة: ٤٨) فيكون محل هذه الجملة إما رفعًا أو نصبًا.

فإن ذلك لا يمنع الإعراب.

لم يؤثر **الشبه الوضعي** (١) في يد ودمٍ وأن ونحوها لأنه ليس بطريق الأصالة، وإنما هو عارض إذ الأصل يدي ودمي وأبو بدليل رده في التثنية.

ولم يؤثر، ولا الاستعمالي في « **أيّ**» الشرطية والاستفهامية والموصولة لمعارضة لزوم الأصالة التي هي من خصائص الأسماء.

ولم يؤثر المعنوي (٢) في ذين وتين لمجيئهما على أصل التثنية، التي هي من خصائص الأسماء.

ولذلك لم يؤثر الاستعمالي (٣) في اللّذين وَاللتين.

وإذا علم أن المقتضي لبناء الاسم شبهة بالحرف فما سلم من شبيه الحرف فمعرب.

---

(١) الشبه الوضعي.
هو أن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، أو على حرفين اثنين بحيث يكون شبيهًا بواضعه لا بمعناه من الحروف، مثل علمتنا الصبر والاجتهاد، فالتاء في علمتنا. موضوعة على حرف واحد فهي شبيهة (بواو) العطف وتاء القسم، و «واو» رُبَّ.
و«نا» في علمتنا موضوعة على حرفين فهي شبيهة بالحرف.
«قد» الذي يفيد التحقيق أمام الفعل الماضي، والتقليل أمام الفعل المضارع كما هي شبيهة بالحرف، بل الذي يفيد الاستدراك [المعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٥٦٥].

(٢) الشبه المعنوي: يكون في الاسم الذي يتضمن معنى من معاني الحروف، مثل: كلمة «متى» فإنها في مثل: «متى تأتنا نكرمك» شبيهة بـــ «إن» الشرطية، وفي مثل: «متى جئت» ؟ شبيهة بهمزة الاستفهام (المعجم المفصل في النحو العربي ١/٥٦٥).

(٣) الشبه الاستعمالي:
مثل هيهات بمعنى بعد، فلا يدخل عليه عامل، ولا يؤثر فيه، ولا يتأثر به. ومثل «صه» فهو مبني على السكون بمعنى اسكت.
(المعجم المفصل في النحو العربي (١/٥٦٥).

وينقسم إلى قسمين:

١-صحيح: يظهر فيه الإعراب كأرض وسماء.

٢- ومعتل يقدر فيه الإعراب كسما [1] لغة من لغات الاسم بوزن هدى.

وفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بنيا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إن عريا

مِنْ نُونِ تْوكيد مُبَاشِرٍ ومِن ... نون إِناث كيرُعْنَ مَنْ فتِنْ

الإعراب:

«**وفعل**» مبتدأ.

و «**أمر**» مضاف إليه.

«**ومضي**» بالرفع معطوف على فعل بعد حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. والأصل: وفعل مضي بالجر على تقدير حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على حاله لدلالة ما تقدم عليه، وعليهما. فالألف في «**بنيا**» للتثنية كما قاله المكودي.

ويجوز في توجيه الجر أن يكون معطوفًا على أمر، والألف للإطلاق، وعلى كل حال فجملة «**بنيا**» بالبناء للمفعول في موضع رفع خبر المبتدأ.

«**وأعربوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**مضارعًا**» مفعول أعربوا.

و «**إنْ**» حرف شرط.

«**عريا**» فعل الشرط، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف.

«**من نون**» جار ومجرور متعلق بعريا.

«**توكيد**» مضاف إليه.

---

(١) وهو إحدى لغات الاسم الستة [توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك] (المرادي ١/٥٥).

و«**مباشر**» نعت لنون.

و«**من نون**» معطوف على من نون توكيد.

«**إناث**» مضاف إليه.

و كـ « **يرعن**» الكاف جارة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف،ويرعن، فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث التي هي في محل رفع على الفاعلية.

و«**من**» بفتح الميم اسم موصول في محل نصب على المفعولية بيرعن، وجملة «**فُتِنَ**» بالبناء للمفعول صلة من. والعائد إليها الضمير المستتر في فتن. النائب عن الفاعل، وجملة «**يرعن**» خبر مبتدأ محذوف.

وجملة المبتدأ وخبره مقولة لدخول الكاف المحذوف.

والتقدير: وذلك كقولك الإناث يرعن من فتن.

الشرح:

الأصل في الفعل البناء، وكذلك جاء الماضي، والأمر منه مبنيين.

فأما الماضي فمبني على الفتح إلا أنه يضم إذا اتصلت به واو الجماعة.

ويسكن إذا أُسند إلى التاء، أو النون أو نا وأما الأمر فمبني على ما يجزم به المضارع من سكون. كإضرب.

أو حذف حرف العلة كاغز، وارم، واخش، أو حذف النون كاضربا، واضربوا، واضربي.

وإنما أُعرب المضارعُ لشبهه بالاسم.

وشرط إعرابه أن: يعرى من نون التوكيد المباشرة، فإن باشرته بُني على الفتح [1].

---

(١) للمضارع حالتان: الأولى: الإعراب، بشرط ألا يتصل بآخره اتصالاً مباشرًا نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة. وإذا أعرب كان مرفوعًا إن لم يسبقه =

نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[1].

ومن نون الإناث.

- فإن اتصلت به بُني على السكون كيرعَن [2].

وكقوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3].

=

ناصب ينصبه، أو جازم يجزمه.

الثانية: البناء: إما على الفتح إذا اتصلت بآخره – مباشرة- نون التوكيد، وإما على السكون إذا اتصلت بآخره نون النسوة.

وإذا كان المضارع مبنيًا لاتصاله بإحدى النونات وسبقه ناصب أو جازم وجب أن يكون مبنيًا في محل نصب أو جزم أي أن يكون مبنيًا في اللفظ معربًا في المحل. [النحو الوافي (١/١٢، ٨٣)].

(١) سورة الهمزة آية «٤».

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/١٣٠٣) قوله تعالى: «لَيُنْبَذَنَّ»، أي الجامع، ويُنْبَذَانِّ؛ أي هو وماله؛ وينبذنّ – بضم الذال؛ أي هو وماله أيضًا، وعدده؛ ويجوز أن يكون المعنى هو وأمواله، لأنها مختلفة- وفي تفسير القرطبي (٢٠/١٨٤): قرأ الحسن، ومحمد بن كعب، ونصر بن عاصم «لينبذانّ» بالتثنية، أي هو وماله.

وعن الحسن أيضًا: «لينبذنه» بضم الذال، على أن المراد بالهمزة واللمزة والمال وجامعه. وقال الفراء في معاني القرآن (٣/٢٩٠) قرأها العوام: «لَيُنْبَذَنَّ» على التوحيد. وفيه: الحطمة: اسم من أسماء النار، كقوله: جهنم، وسقر، ولظى. فلو ألقيت منها الألف واللام إذ كانت اسمًا لم يجز.

(٢) مع مراعاة أنه من الممكن أن تجتمع في آخر المضارع نون النسوة، فنون التوكيد المشددة المكسورة –لا المخففة- بشرط أن تفصل بينهما الألف المزيدة للفصل هنا، نحو: أترغبنانٍّ في تقديم العون للبائسات فالنون الأولى للنسوة حتمًا، والمضارع معها مبني على السكون وجوبًا. والنون الأخيرة المشددة للتوكيد، ولا تاثير لها على المضارع من ناحية بنائه.

وبين النونين الألف الفاصلة. [النحو الوافي (١/٨٢)].

(٣) سورة البقرة آية (٢٢٨).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/١٨٠) قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن﴾

=

وقيد نون التوكيد بكونها مباشرة.
ليخرج ما فصل الفعل عنها بالضمير نحو. ﴿**لتبلون في أموالكم**﴾ (١).
و﴿**لا تتبعان**﴾ (٢). ﴿**وإما ترين**﴾(٣).

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقّ لِلْبِنَا ... وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسكَّنا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ، وذُو كَسْرٍ وَضَمْ ... كأيْنَ أَمْسِ حَيْثُ والساكِنُ كَمْ

الإعراب:

«**وكل**» مبتدأ.

و «**حرف**» مضاف إليه.

و «**مستحق**» بكسر الحاء خبر المبتدأ.

و« **للبنا**» بالقصر للضرورة متعلق بمستحق.

و«**الأصل**»، مبتدأ.

« **في المبني**» متعلق بالأصل.

و« **أن**» بفتح الهمزة، وسكون النون، حرف مصدري.

و« **يُسكّنا**» بضم، وفتح الكاف المشددة على البناء للمفعول منصوب بأن مؤول معها بمصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ والتقدير: والأصل في المبني تسكينه.

« **ومنه**» خبر مقدم، والضمير في « **منه**» راجع إلى المبني من حيث هو مبني.

=
قيل لفظه خبر، ومعناه الأمر، أي ليتربَّصن. وقيل: هو على بابه.
وذكر هذا الكلام أبو البركات بن الأنباري في البيان ص (١٥٦/١) وهو متوف سنة ٥٧٧هـ.

(١) سورة آل عمران ١٩٦.

(٢) قال تعالى: ﴿ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾ (يونس —٨٩).

(٣) سورة مريم آية (٢٦).

و«**ذو**» مبتدأ مؤخر.

و«**فتح**» مضاف إليه.

و«**ذو**» معطوف على ذو.

و«**كسر**» مضاف إليه.

و«**ضم**» معطوف على كسر على تقدير مضاف. والتقدير: وذو ضم.

و«**كأين**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأين.

و«**أمس حيث**»[1] معطوفان على أين بإسقاط حرف العطف.

و«**والساكن**» خبر مقدم.

و«**كم**» مبتدأ مؤخر، وهذا أولى من العكس.

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

الإعراب:

«**والرفع**» مفعول أول باجعل مقدم من تأخير.

«**والنصب**» معطوف على الرفع.

و«**اجعلن**» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وفاعله مستتر فيه.

و«**إعرابًا**» مفعول ثان لاجعلن.

و«**الاسم**» متعلق بإعرابًا.

«**وفعل**» معطوف على اسم. والأصل: اجعلن الرفع والنصب إعرابًا

---

(١) قال ابن هشام في المغني (١/١١٦).

حيث: وطيىء تقول: حوث، وفي الثاء فيهما الضم تشبيهًا بالغايات، لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين. والفتح للتخفيف، ومن العرب من يعرب حيث.

لاسم وفعل.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف كما مرّ.

و«**لن**» حرف نفي ونصب واستقبال.

و«**أهابا**» بفتح الهمزة، مضارع هاب، منصوب بلن، وألفه للإطلاق.

«**والاسم**» بالرفع مبتدأ.

«**قد**»: حرف تحقيق «**خصص**»: فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه، وجملة: «**قد خصص**» بالبناء للمفعول في محل رفع خبر المبتدأ.

و«**بالجر**» متعلق بـــ «**خصص**».

و«**كما**» الكاف حرف تشبيه وجر، وما مصدرية.

وجملة: «**قد خصص الفعل**» من الفعل المبني للمفعول، ونائب الفاعل.

صلة «**ما**» وما وصلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

«**بأن**» الباء حرف جر وأن حرف مصدري ونصب والجار والمجرور متعلق بالفعل «**ينجزما**».

و«**ينجزما**» فعل مضارع منصوب بأن. وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بالباء. أي بالانجزام. والألف: للإطلاق وتقدير البيت، والاسم قد خصص بالجر كتخصيص الفعل بالجزم.

الشرح:

باب الإعراب أربعة[1]:

(١) قال سيبويه –رحمه الله– في الكتاب (١/١٢): هذا باب مجاري أواخر الكلم العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف، ثم قال: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها =

[١- ٢] رفعٌ، ونصبٌ، ويشترك فيهما الاسم والفعل.

نحو، زيدٌ يقوم، وإنَّ عمراً لن يقوم.

٣- وجر:وهو مختص بالأسماء اختصاص عوامله بها.

٤- وجزم: وهو مختص بالأفعال لذلك.

فَارْفَعْ بِضَمٍ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وجُرْ كَسْرًا كَذِكْرِ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرِ

الإعراب:

«**فارفع**» فعل أمر، وفاعله، مستتر فيه.

و«**بضم**» متعلق بارفع.

و«**انصبن**» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو معطوف على ارفع.

و«**فتحًا**» منصوب بنزع الخافض وهو إسقاط الباء، والأصل بفتح.

و«**جر**» بضم الجيم فعل أمر معطوف على ما قبله «ارفع».

«**وكسرا**» منصوب بنزع الخافض وهو إسقاط الباء كما مر على وزان بضم الماضي، وبتسكين الآتي.

«**كذكر**» الكاف جارةٌ لقول مطروح أي مجرورها محذوف والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف.

و«**ذكرٌ**» مبتدأ مرفوع بالضمة.

و«**الله**» لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة من إضافة. المصدر إلى فاعله. وهو فاعل لذكر.

و«**عبده**» مفعول به لذكر منصوب بالفتحة. والضمير مضاف إليه.

«**يسر**» بضم السين فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على

=

الزوائد الأربع (أ، ت، ي، ن).

ذكر وجملة «**يسر**» خبر المبتدأ، والتقدير: وذلك كقولك ذكر الله عبده يسر.

«**واجزم**» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه. معطوف على ارفع.

و«**بتسكين**» متعلق باجزم.

«**وغير**» مبتدأ.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

«**ذُكر**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

«**ينوب**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على غير – وجملة «**ينوب**» من الفعل، والفاعل في محل رفع خبر.

و«**نحو**» خبر مبتدأ محذوف، ومضاف إلى قول محذوف، والتقدير: ونحو ذلك قولك.

و«**جا**» بالقصر على لغة قليلة أو ضرورة فعل ماض.

و«**أخو**» فاعل جاء مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة.

و«**بني**» جمع ابن، مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

و«**نمر**» بفتح النون، وكسر الميم، اسم لأبي قبيلة من قبائل العرب. مجرور بالكسر. بإضافته لبني والجملة: في محل جر مضافة إلى نحو.

الشرح:

للإعراب علامات أربعة: وهي التي أشار إليها المصنف.

١- الرفع بالضمة كجاء زيد [١].

٢- والنصب بالفتحة كرأيت زيدًا [٢].

---

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/٢٠) «.. فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم».

(٢) انظر الهامش السابق.

٣- والجر بالكسرة كمررت بزيد [١].

٤- والجزم بالسكون نحو: لم يقمْ [٢].

وينوب عن هذه العلامات غيرها:

١- فينوب عن الضمة ثلاثة أشياء:

أ- الواو. ب- والألف. ج- والنون.

وينوب عن الفتحة أربعة أشياء.

أ- الكسرة ب- الألف. جـ- الياء. د- وحذف النون.

٣- وينوب عن الكسرة شيئان:

أ- الفتحة.

ب- والياء

٣- وينوب عن السكون شيء واحد وهو: الحذف.

- إما للنون. -وإما لحرف العلة

وسترى ذلك مفصلاً.

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ ما من الأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ في هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

الإعراب:

و«**وارفع**» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.

«**بواو**» متعلق بـ «ارفع».

و«**انصبن**» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهو

---

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٢٠): وأما الجر فيختص بالأسماء. نحو بزيد.
(٢) يختص الجزم بالأفعال نحو: لم يضرِبْ [شرح الألفية لابن عقيل(١/ ٢٠)].

معطوف على «ارفع».

و«**بالألف**» متعلق بـــ «انصبن».

و«**اجرر**» فعل أمر معطوف على «ارفع».

و«**بياء**» متعلق بـــ «اجرر».

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـــ «اجرر».

وهو مطلوب أيضًا لــ «ارفع»، وانصب من جهة المعنى على سبيل التنازع إذ تنازعه الأفعال الثلاثة.

ومن «**الأسما**» متعلق بـــ «اصف».

«**أصف**» بفتح الهمزة، وكسر الصاد المهملة مضارع وصف بمعنى ذكر وفاعله مستتر فيه. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف. أي أصفه.

والتقدير: واجرر بياء الذي أصفه لك من الأسماء.

«**من ذاك**» خبر مقدم، وتابعه محذوف.

و«**ذو**» مبتدأ مؤخر، والأصل: ذو من ذاك الموصوف.

و«**إن**» بكسر الهمزة حرف شرط.

و«**صحبة**» مفعول مقدم بـــ «أبانا».

و«**أبانا**» فعل ماضي، والألف فيه للإطلاق، وفاعله مستتر فيه يعود إلى «ذو». والفعل وحده في موضع جزم بأن على أنه شرطها. وجوابها محذوف جوازًا لكون فعل الشرط ماضيًا، وتقدم ما يدل عليه.

والتقدير: ان أبان ذو صحبة، أي: أظهرها فارفعه بالواو.

وانصبه بالألف،واجرره بالياء.

و«**الفم**» معطوف على ذو.

و«**حيث**» هنا ظرف مكان، مضمن معنى الشرط كما هو في رأي بعض الكوفيين.

و«**الميم**» مبتدأ.

و«**منه**» متعلق ب «**بانا**».

وجملة «**بانا**» بمعنى انفصل خبر المبتدأ، وألفه للإطلاق.

«**أب**» مبتدأ، ولشهرته مع ما بعده لا يحتاج إلى مسوغ.

و«**أخ، حم**» معطوفان على «أب» بإسقاط العاطف.

و«**كذاك**» خبر المبتدأ، وما عطف عليه.

و«**هن**» مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه.

والتقدير: وهن كذاك، فهو من عطف الجمل.

«**والنقص**» مبتدأ.

«**وفي هذا**» متعلق بالنقص. وقال المرادي: متعلق بأحسن.

و«**الأخير**» عطف بيان لهذا أو نعت له، وعلى الأول ابن مالك وعلى الثاني ابن الحاجب.

و «**أحسن**» اسم تفضيل خبر النقص، متعلقه محذوف.

والتقدير: والنقص في هذا الأخير أحسن من الإتمام.

«**وفي أب**» متعلق بيندر.

«**وتالييه**» بالتثنية معطوف على أب، والضمير المضاف إليه يعود إلى أب.

و«**يندر**» فعل مضارع، بالدال المهملة بمعنى يقلُّ، وفاعله مستتر فيه. يعود إلى النقص.

والتقدير: ويندر النقص في أب وتالييه: الأخ والحم.

«**وقصرها**» مبتدأ، ومضاف إليه.

و«**من نقصهن**» متعلق بأشهر مقدم عليه وتقديم من ومجرورها على اسم التفضيل في غير الاستفهام لا يجوز عند الجمهور خلافًا للناظم

وأما قوله: «**فأسماء من تلك الظعينة أملح**» فضرورة. و«**أشهر**» اسم تفضيل خبر قصرها. والشهرة ضد الخفاء فتجامع الندرة، وضمير قصرها،

ونقصهن راجع إلى أب وأخ وحم وأفرد ضمير الجمع أولاً، وأتى به بصيغة الجمع ثانيًا، إشعار بجواز الأمرين، إلا أن الأكثر أن تعود على جمع الكثرة، وهن على جمع القلة.

الشرح:

أخذ في الكلام على محل نيابة فروع علامات الإعراب، وعن أصولها.

وبدأ بالأسماء الستة لوجود النيابة فيها ثلاثة أشياء عن الحركات الثلاث.

١- فإن الواو تنوب فيها عن الضمة. نحو: ﴿**إني أنا أخوك**﴾[1].

٢- والألف عن الفتحة: نحو: ﴿**وجاءوا أباهم**﴾ [2].

٣- والياء عن الكسرة: نحو: ﴿**ارجعوا إلى أبيكم**﴾ [3].

بخلاف غيرها من محال النيابة.

فإنها منقسمة إلى ما تقع النيابة فيه عن بعض الحركات دون بعض: كجمع المؤنث السالم. وما لا ينصرف وإلى ما تقع النيابة فيه عن الحركات الثلاث لكن لا يليه أشياء كالتثنية، وجمع المذكر السالم، والأمثلة الخمسة.

والأسماء الستة هي:

(١) **ذو**: بمعنى صاحب.

ولذلك قيده بقوله: إن صحبه أبانا: أي أظهر.

فأما **ذو الطائية**: فيلزم الواو على أفصح اللغتين كما يأتي:

٢- **فوه**: بغير ميم أما لو كان بالميم فإنه يعرب بالحركات.

ولهذا قيده بقوله: «**حيث الميم منه بانا**» أي: انفصل.

[٣-٤-٥] وأب، وأخ، وحم.

---

(١) سورة يوسف آية (٦٩).

(٢) سورة يوسف آية (١٦).

(٣) سورة يوسف آية (٨١).

وهو من كان من أقارب الزوج بالنسبة إلى المرأة.

٦- **وهَنٌ**: وهُو الفرجُ.

لكن الأفصح في الهن النقص، أي حذف حرف العلة منه، وهو لامه، وإعرابه بالحركات.كما ورد في الحديث: ((**مَنْ تعزّى بعَزاء الْجَاهلية فأعْضُوهُ بِهَنِ أَبيه** [1])، ويندر هذا الاستعمال في أبٍ، وتاليه وهما: أخ وحم.

وهو مسمع في الأب نحو:

بِأَبِه اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمِ [2].

---

(١) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٧/٤) باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ فيمن دعا بدعاء الجاهلية أو تعزى بعزاء الجاهلية. بزيادة: ولا تكنوه. وابن حبان (ص١٨٨موارد). ٦- كتاب: الجنائز. ١٧- باب فيمن تعزى بعزاء الجاهلية (٧٣٦). بدون ذكر الشاهد. ((هن أبيه)). وأخرجه الدارقطني في الأفراد والغرائب (٣٩٥/١ أطراف بتحقيقي) حديث رقم (٦١٠). البغوي في شرح السنة (١٢٠/١٣).

(٢) وعجزه: وَمَنْ يُشَابه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (٥٠/١). وهذه اللغة نادرة في ((أب)) وتاليه،ولهذا قال ابن مالك: وفي أب تاليه يندر أي يندر النقص. ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج من كلمة يزعمون أنه مدح عدي بن حاتم الطائي. وقبله قوله:

أَنْتَ الحليمُ وَالأميرُ الْمستقيمُ تَصَدعُ بِالْحقِّ وَتَنْفِي مَن ظَلَمْ

اللغة: ((عدي)) أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور. ((اقتدى)) يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته ((فما ظلم)) يريد أنه لم يظلم أمه أنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبة الناس إلى غير أبيه، فكان في ذلك ظلم لأمه وإتهام لها.

انظر: مجمع الأمثال (٣٠٠/٢) رقم (٤٠٣٠).

الإعراب: بأبه الجار ومجرور متعلق بـــ ((اقتدى))، وأب مضاف، والضمير مضاف إليه. ((اقتدى عدي)) فعل ماضي، وفاعله عدي ((في الكرم)) جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا وسكن المجرور للموقف. ((ومن)) اسم شرط مبتدأ. ((يشابه)) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى من. ((أبه)) مفعول به ليشابه،ومضاف إليه. ((فما))

وحكى الفراء، وأبوزيد هذا أخلت، وحكى الفراء، وهذا حُملت.

وفي هذه الثلاثة لغة ثالثة. وهي استعمال بمنزلة المقصور بالألف في الأحوال الثلاثة مقدرًا فيها الإعراب.

فتقول: هذا أباك، ورأيت أخاك، ومررت بحماها.

وهي أشهر عند المصنف من لغة النقص.

وعلى هذه اللغة جاء قولهم:

«مُكرَه أَخَاكَ لا بطل»[1].

=

الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية. «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها. وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله: «بأبه يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.

(١) قصة هذا المثل كما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤-٣٣٨م) في الأمثال (ص ٢٧١) رقم (٨٧٥).

يقال ان أصله كان أن بيهسًا الفزاري الذي يلقب نعامة حين قتل إخوته- وكان هو سابع سبعة – طلب بثأرهم، وكان له خال يكنى أبا حشر. فقال له نعامة: اخرج بنا إلى موضع كذا وكذا، وكتم ما يريد به، ثم مضى به إلى الذين يطلبهم بالزحل، فهجم به عليهم فُجاءةً، ثم قال: إيها أبا حشر، فلما رأى أبو حشر أنه قد نزلت به البلية جعل يذب عن نفسه، ويقاتلهم بجهده، فقال الناس: ما أشجعه حين أقدم على هؤلاء فعندها قال أبو حشر مُكرهُ أخاك لا بَطل» أي ليس هذا بشجاعة مني، ولكن حُملت عليه. وذكر هذه القصة الميداني في مجمع الأمثال (٣١٨/٢) مطولةً. ونقلَ هذه القصة أيضًا المجمع البغدادي في خزانة الأدب (٢٩٥/٧، ٢٩٦، ٢٩٧).

مصادر هذا المثل: «الفاخر ٦٣، جمهرة الأمثال للعسكري ٢٤٢/٢. المستقصي للزمخشري ٣٤٧/٢، لسان العرب: جرل».

وقوله:

«إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا» (١).

وقولهم: حماة المرأة.

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ، أَنْ يُضَفْنَ لا   لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلا

الإعراب:

«**وشرط**» مبتدأ.

---

(١) هذا الشطر الأول من البيت الشعري الذي عجزه:

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ذكره ابن عقيل في شرحه للألفية ص ٢٧ طبعة المعاهد الأزهرية (٥١/١).

نسب العيني والسيد المرتضى الزبيدي في شرح القاموس (تاج العروس) هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج،وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض أهل اليمن.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «أباها» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه. و «أبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف، وأبا من «أباها» مضاف إليه،وهو مضاف، والضمير مضاف إليه، قد: حرف تحقيق، «بلغا» فعل ماضى.وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن، «في المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله، وهو بلغ، «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف. أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. و«غايتا» مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه. وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثا، ومن حقه التذكير، لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب، ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله. «أباها» الثالثة لأن الأولى، والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي موضع في الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنه يبعد جدًا أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

و«**ذا**» اسم إشارة مضاف إليه في موضع جر.

«**الإعراب**» بالجر عطف بيان على ذا على رأي ابن مالك، ونعت على رأي ابن الحاجب.

و«**أن**» بفتح الهمزة موصول حرفي ينصب المضارع، ويخلصه للاستقبال.

و«**يضفن**» بالبناء للمفعول، فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون النائبة عن الفاعل، والفعل في موضع نصب بأن، وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لشرط، ومتعلق يضفن محذوف، يظهر في التقدير.

و«**لا**» عاطفة.

و«**لليا**» معطوف على متعلق يضفن المحذوف يظهر في التقدير، وشرط هذا الإعراب إضافتهن لسائر مظهرها، ومضمرها لا للياء.

و«**كجا**» الكاف جاره لقول محذوف، ومدخولها في اللفظ مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير،وذلك كقوله جاء إلى آخره.

وجا بالقصر على لغة قليلة أو للضرورة. فعل ماضٍ.

و«**أخو**» فاعل جاء وعلامة رفعه الواو.

و«**أبيك**» مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء.

و«**ذا**» بمعنى صاحب منصوب على الحال من فاعل جاء، وعلامة نصبه الألف.

و «**اعتلا**» بكسر التاء مضاف إليه، وهو مصدر اعتلى يعتلي اعتلاء قصر للضرورة.

الشرح

أي شرط إعراب هذه الستة بالحروف المذكورة، أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم فأما ذو فلا تستعمل إلا كذلك أما غيرها فإن أفرد عن الإضافة أعرب

بحركات ظاهرة نحو: ﴿وله أخ﴾(١)، ﴿إن له أبًا﴾ (٢)، ﴿وبنات الأخ﴾ (٣)، إلا أن فاء إذا أفرد لزمته الميم.

وإن أضيف شيء منها إلى المتكلم أعرب بحركات مقدرة على الأصح.

واستغني عن اشتراط الإفراد وعدم التصغير.

بالأَلفِ ارْفَع الْمُثَنَّي، وكِلا إذا بمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصلاً

كِلْتَا كَذَاك، اثْنَان واثْنَتَان كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يجريان

وتَخْلَفَ اليا في جَمِيعهَا الأَلفْ جَرّا وَنَصْبَاً بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أُلفْ

.الإعراب:

((**بالألف**)) متعلق بـــ ((ارفع)).

و((**ارفع**)) فعل أمر وفاعل.

و ((**المثنى**)) مفعول ارفع.

و((**كلا**)) معطوف على المثنى.

و ((**إذا**)) ظرف مضمن معنى الشرط وهل الناصب له فعل الشرط؟ أو فعل الجواب؟ قولان. أشهرهما الثاني عند الأكثرين قال ابن هشام في ((**شرح بانت سعاد**)): وأصحهما الأوّل.

إذ يلزم على قول الأكثرين أن يقع محمولاً لما بعد الفاء، وإذا الفجائية، وما النافية. وذكر أمثلتها.

ثم قال: فإن قلت كيف يعمل المضاف إليه في المضاف؟

قلت: القائل بهذا لا يدعي أنها مضافة. بل إنها بمنزلة متى في قولك: متى تقم أقم في أنها مرتبطة بما بعدها ارتباط أداة الشرط بجملة الشرط لارتباط

(١) سورة النساء آية (١٢).

(٢) سورة يوسف آية (٧٨).

(٣) سورة النساء آية (٢٣).

المضاف بالمضاف إليه. ا. هـ.، وفي المغني نحوه.

و«**بمضمر**» متعلق بوصلاً.

و«**مضافًا**» حال من الضمير المستتر في وصلا. وجاز تقديم الحال على عاملها لأنه فعل متصرف.

و«**وصلاً**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلا. وألف وصلاً للإطلاق، ومتعلقه محذوف، وهو ومتعلقه في موضع جر بإضافة إذا إليها. وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه.

والتقدير. وكلا إذا وصل بمضمر حال كون كلا مضافًا إلى ذلك فارفعه بالألف.

«**كلتا كذاك**» مبتدأ وخبر.

«**اثنان واثنتان**» مبتدأ ومعطوف عليه.

«**كابنين**» في موضع الحال من فاعل يجريان.

و«**ابنتين**» معطوف على ابنين.

وجملة: «**ويجريان**» في موضع رفع خبر اثنان، وما عطف عليه.

والتقدير: واثنان واثنتان يجريان حال كونهما مشابهي ابنين وابنتين.

«**وتخلف**» فعل مضارع.

و«**اليا**» بالقصر للضرورة فاعل تخلف.

في «**جميعها**» متعلق بتخلف.

و«**الألف**» مفعول تخلف.

و«**جرًا ونصبًا**» مفعول لأجله، ومعطوف عليه. وقيل: منصوبان بنزع الخافض، أو مصدران في موضع الحال، وكلاهما لا يقاس عليه إلا إذا كان الأوّل مع أن أوكي لا غير.

و«**بعد**» متعلق بـ «تخلف».

و«**فتح**» مضاف إليه.

و«**قد**» هنا للتحقيق.

و«**ألف**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، يعود إلى فتح.

وجملة: «**قد ألف**» في موضع جر نعت لفتح، ومتعلق ألف محذوف وتقدير الكلام: بعد فتح مألوف في حالة الرفع.

الشرح:

المثنى: ما أغنى عن المتعاطفين كالزيدين، والرجلين، ورفعه بالألف كقوله: ﴿**قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ**﴾[1].

---

(١) سورة المائدة آية (٢٣).

قال: الزمخشري في الكشاف (٦٠٤/١) قال رجلان هما كالب ويوشع، وقال السمين الحلبي (٢٣٢/٤): من الذين يخافون، هذا الجار والمجرور في محل رفع صفة لـــ «(رجلان)»، ومفعول «يخافون» محذوف، تقديره: يخافون الله أو يخافون العدو، ولكن ثبتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالة، ويؤيد التقدير الأوّل التصريح بالمفعول في قراءة ابن مسعود «يخافون الله» وهذان التأويلان بناء على ما هو المشهور عند الجمهور من كون الرجلين القائلين ذلك من قوم موسى وهما يوشع وكالب.

- وقال ابن الأنباري في البيان (٢٨٨/١): «من الذين» في موضع رفع لأنه صفة رجلان. وقال الزمخشري في الكشاف (٦٠٤/١): «من الذين يخافون» من الذين يخافون الله ويخشونه، كأنه قيل: رجلان من المتقين، ويجوز أن تكون الواو لبني إسرائيل، الراجع إلى الموصول محذوف تقديره: من الذين يخافهم بنو إسرائيل وهم الجبارون، وهما رجلان منهم. وقال السمين الحلبي الدر المصون (٢٢٢/٤). قوله تعالى: ﴿من الذين يخافون﴾ هذا الجار والمجرور في محل رفع صفة لـــ «(رجلان)»، ومفعول «يخافون» محذوف تقديره: «يخافون الله»، أو يخافون العدو، ولكنهما ثبتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالة، ويؤيد التقدير الأول: التصريح بالمفعول في قراءة أبن مسعود «يخافون الله»، وهذان التأويلان بناءً على ما هو المشهور عند الجمهور منْ كَوْنِ الرجلين القائلين ذلك من قوم وموسى وهما يُوشع وكالب، وقيل: الرجلَان من الجبارين، ولكن أنعم الله عليهما بالإيمان حتى قالا هذه المقالة يُحَرِّضوهم على قومهم لمعاداتهم لهم في الدين، وعلى هذا القول

وكذلك الأربعة الملحقة به وهي كلا وكلتا مضافين إلى مُضْمرٍ نحو: جاءني كلاهُمَا، وقام كلتاهما. أما لو أضيف إلى ظاهرٍ أُعربَا إعرابَ المقصُور بحركاتٍ مقدرة على الألف اللازمة.

واثنان واثنتان: لشبههما في اللفظ بابنين وابنتين.

فإذا جرد ذلك كلُه أو نُصبت جيء بالياء خلفًا من الألف فيكون علامة جره، ونصبه، نحو: ﴿**في فئتين**﴾ [1]، ﴿**واستشهدوا شهيدين**﴾ [2].

ويلزم مَا قيل بأن الفتح بخلاف ما قبل ياء الجمع فإن حكمه الكسرُ.

وارْفعْ بِوَاو وبِيا اجْرُرْ وانْصبِ ... سَالِم جَمْع «عامِر، ومُذنب»

وشبْه ذَين، وبه عِشْرُونَا ... وَبَابُه أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

أُولُوا، وَعَالَمُونَ، علِّيُونَا ... وأَرْضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا

وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِيْن قَدْ يَرِدْ ... ذَا البَابُ، وَهُوَ عِنْدَ قَومِ يَطَّرِدْ

الإعراب:

«**وارفع**» فعل أمر وفاعل.

و«**بواو**» متعلق بارفع.

«**وبيا**» مقصور للضرورة متعلق باجرر مقدم عليه.

و«**اجرر**» فعل أمر بفك الإدغام على أحد الأوجه الأربعة من الضم

=

فيحتمل أن يكون مفعول «يخافون» كما تقدم، أي: يخافون الله أو العدو، والمعنى كما تقدم، ويحتمل أن يكون المفعول ضميرًا عائدًا على الموصول، ويكون الضمير المرفوع في «يخافون» ضمير بني إسرائيل، والتقدير: من الذين يخافهم بنو إسرائيل، وأيد الزمخشري «الكشاف (١/٦٠٤)» هذا التأويل بقراءة من قرأ «يخافون» مبنيًا للمفعول، وبقوله أيضًا «أنعم الله عليهما» فإنه قال: «وقراءة من قرأ «يُخافون» بالضم شاهدة له. ولذلك أنعم الله عليهما».

(١) سورة آل عمران آية (١٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٢).

والفتح، والكسر، والفك الجارية في فعل الأمر المضعف المضموم العين.

«**وانصب**» بكسر الصاد المهملة أمر معطوف على ما قبله ومتعلقه محذوف لدلالة ما قبله عليه.

والتقدير: واجرر بياء وانصب بياء فهو من باب الحذف لا من باب التنازع في المتقدم خلافًا للمكودي، لأن الناظم لا يراه.

واستدل المجيز بقوله تعالى: ﴿**بالمؤمنين رءوف رحيم**﴾[1].

ورد بأن الثاني لم يجئ إلا بعد أن استوفاه الأوّل.

و«**سالم**» تنازع فيه ثلاثة وهي ارفع واجرر وانصب فأعمل الأخير منها فيه لقربه، وأعمل الأولين في ضميره ثم حذفه لأنه فضلة.

«**وجمع**» مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها.

«**وعامر**» مجرور بإضافة جمع إليه.

«**ومذنب**» معطوف على عامر.

والأصل جمع عامر، ومذنب السالم فقدم الصفة على الموصوف، وحذف «**أل**» ليتمكن من الإضافة ثم أضاف الصفة إلى موصوفها.

كجرد قطيفة[2]، وفاضل رجل للضرورة.

---

(١) سورة التوبة آية (١٢٨).

(٢) ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جرد قطيفة (بمعنى قطيفة مجردة)، وسحق عمامة (بمعنى عمامة مجردة) وتأويله: أن يقدر موصوف أيضًا، وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي شيءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشيء سَحْق من جنس العمامة... ا. هـ كلام الأشموني. نقلا عن النحو الوافي (٣/٥١). وانظر لباب الإعراب ص ٣٦٧. وقال نور الدين عبد الرحمن الجامي في الفوائد الضيائية (٢/٢١). «جرد قطيفة، وأخلاق ثياب» فإن أصلهما قطيفة جَرْدُ، وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه. وأجيب عنه بأنه «متأول» بأنهم حذفوا «قطيفة» من قولهم: قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه، لكونه صالحًا لأن يكون قطيفة وغيرها مكمل. وقال السيوطي في «همع الهوامع» جْرد قطيفة. الأصل: قطيفةٌ جردٌ. وقال ابن الحاجبِ كما ورد في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (٢/٦٠٤). ومثل: «جُرْدِ قَطِيفَةٍ». هذا =

«**وشبه**» مجرور بالعطف على عامر.

و«**ذين**» مضاف إليه، وهو إشارة إلى عامر ومذنب.

«**وبه**» متعلق بألحق، والهاء راجعة إلى الجمع السالم.

«**عشرونًا**»: مبتدأ.

«**وبابه**» معطوف على عشرون.

و«**ألحق**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وكان حقه أن يقول ألحقا بالتثنية، ولكنه أفرده على إرادة ما ذكر.

«**والأهلونا أولوا وعالمون عليونا وأرضون**» معطوفات على عشرون، وبإسقاط العطف في بعضها.

وجملة: «**شذ**» في موضع الحال منها كلها. وقيل: حال من أرضون خاصة.

وقال الشاطبي: قوله: «**شذّ**» خبر قوله والأهلونا، وما عطف عليه. اهـ. وقيل: خبر عن أرضون.

«**والسنونا وبابه**» معطوفان على عشرون، وقيل: على أرضون خاصة.

وقال الشاطبي: مبتدأ محذوف الخبر أي شذّ على حد قولك زيد قائم وعمر.

«**ومثل**» منصوب على الحال من فاعل يرد، ومتعلق مثل محذوف.

و«**حين**» مضاف إليه.

=

يرد شبهه في إضافة الصفة إلى موصوفها، لأنهم يقولون: قطيفة جرد. وثياب أخلاق، فإذا قالوا: «جرد قطيفة»، و «أخلاق ثياب» فإنما أضافوا الصفة إلى الموصوف. وتأويله: أنهم حذوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد. حتى صار كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحًا لأن يكون قطيفة وغيرها. وقال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (١/٢٥٥). «... ومما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: «سحق عمامة». و «جرد قطيفة» بإضافة الشيء إلى جنسه أي: سحق من عمامة». وقال الأشموني (٢/٣١١): «.. أي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة».

و«**قد**» هنا حرف تقليل.

و«**يرد**» فعل مضارع.

و«**ذا**» اسم إشارة في موضع رفع على أنه فاعل يرد.

و«**الباب**» بالرفع نعت لذا، أو عطف بيان له.

والتقدير: وقد يرد هذا الباب مثل حين في الإعراب.

و«**هو**» مبتدأ.

و«**عند**» متعلق بيطرد.

و«**قوم**» مضاف إليه.

وجملة«**يطرد**» في موضع رفع خبر المبتدأ.

والأصل: وهو يطرد عند قوم.

الشرح:

«**جمع المذكر السَالم**» ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ويرفع بالواو نحو: ﴿**سيقول المخلفون**﴾[1].

ويجر وينصب بالياء نحو: ﴿**قل للمؤمنين**﴾[2]، ﴿**وصدق المرسلين**﴾[3].

ولا يُجْمَعُ كذلكَ قِياسًا إلاّ ما كان كعامرٍ في كونه علمًا لمذكر عاقل، خالٍ من تاء التأنيث، ومن التركيب، أو كمذنبٍ في كونه صفة لمذكر عاقل خاليةً من تاء التأنيث بقلبها لو قصد به المؤنث، وإلى ذلك أشار بقوله: «**وشبه ذين**»[4]، وقد ألحق به أشياء منها أسماء الأعداد كعشرين، وبابه إلى

---

(١) سورة الفتح آية (١٥).

(٢) سورة النور آية (٣٠).

(٣) سورة الصافات آية (٣٧).

(٤) زاد في التسهيل ص ١٣. في شروط الاسم شرطين آخرين. أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج. والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين، فلم ترك ذكرهما؟ قال المرادي في توضيح المقاصد والمسالك (٩٣/١) مجيبًا عن هذا =

التسعين، ومثله أسماء الجموع[1] الَّتي لا واحِدَ لها من لفظها كألوا بمعنى أصحاب وَعَالَمُونَ لأهل التكليف، وليس جمع عالِم؛ لأن عَالمًا أعم منه، ومنها جُموع لم تسْتوفِ الشروطَ المذكورة كأهلين إذ واحده أهل. وليس بعلم، ولا صفة. ومثله وابلُونَ وأَرضون، ومنها ما يسمى به، ولم يقصد فيه معنى الجمعية كعليين فإنه اسم لأعلى الجنَّة، ومنها الماطرون [2]، ومنها ما لم

=

السؤال قائلاً: ((قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع، ولا خصوصية، لهما بهذا الجمع المذكور.

(١) اسم الجمع: هو ما دل على الواحد مثل: ((فُلْك)) بمعنى السفينة. أو على الكثرة. أو مما له مفرد من لفظه دون معناه. اصطلاحًا: هو الذي يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه بل له مفرد من معناه مثل ((شَعْب)) مفرده رجل أو امرأة. ويسمى أيضًا: المجموع. أقسامه: ١- ما له مفرد من معناه دون لفظه مثل شعب، قوم، قبيلة. ٢- ما يدل بصيغته على المفرد والجمع كقوله تعالى. ﴿والفلك التي تجري في البحر﴾ (سورة البقرة- ١٦٤). ٣- ما له مفرد من لفظه دون معناه. أي ما له مفرد من لفظه. (المعجم المفصل ١/١٠٦).

(٢) قال البغدادي في خزانة الأدب (٣٠٩/٧) الشاهد (٥٣٦)

ولها بالماطرُون إذا ... أَكَلَ النملُ الّذي جَمَعا

على أن أبا علي الَفارِسي قال: الماطرون مجرور بكسرة على النون قال البغدادي: قاله -أي الفارسي- في باب: ما جعلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء في الجمع حرف إعراب من كتاب: إيضاح الشعر وهذا نصُّه: ((اعلم أن هذه النون إذا جُعلت حرف الإعراب صارت ثابتة في الكلمة، فلم تحذف في الإضافة كما كانت تُحذف قبل، كما لا تحذف نون فرسن وضيفن ورعشن، ونحو ذلك من النونات التي تكون حرف إعراب، وإن كانت زائدة. ويكون حرف اللين قبلها الياء، ولا يكون الواو، لأن الواو تدلّ على إعراب بعينه فلم يجُز ثباهّا من حيث لم يجز ثبات إعرابين في الكلمة — ألا ترى أنهم إذا نسبوا إلى رجلين ونحوه من التثنية خدعوا فقالوا: رجلٌ، مع أن الألف قد لا تدل على إعراب بعينه، لأن قومًا يجعلون حرف الإعراب في الأحوال الثلاث ألفًا. فإذا حذفوا ذلك مع أنهم قد جعلوها بمنزلة الدالّ فيه، لا يكون لإعراب مخصوص، فأن لا تثبت الواو الدالة على إعراب مختص أولى. فأما من أجاز ثبات الواو في هذا الضرب من الجمع. وزعم أن ذلك يجوز فيه، قياسًا على قولهم زيتون، فقوله في ذلك يبعُد من جهة القياس، مع أنَّا لم نعلمه جاء في شيء عنهم. وذلك أنّ هذه

=

يسلم فيه نظم الواحد كسنين وبابه، وهو كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث، ولم يكسر كعضين في جمع عضة، وثبين جمعه ثبة، وعزين في عزة.

=

الواو لم تكن قط إعرابًا ولا دالاً عليه، كما كانت التي في مسلمون. فالواو في زيتون كالتي في منجنون، في أنه لم يكن قط إعرابًا كما أنَّ التي في منجنون كذلك وعلى ما ذهب إليه الناس جاء التنزيل، وهو في قوله تعالى: ﴿ولا طعام إلا من غسلين﴾ (الحاقة: ٣٦) ؛ لما صارت النون حرف إعراب صار حرف اللين قبله الياء. وقال تعالى: ﴿لفِي علّيّين وما أدراك ما عِلّيّونَ﴾ (المطففين ١٨- ١٩)، فأما قول الشاعر:

ولها بالماطرونِ إذا أكل النملُ الذي جمعا

فأعجمي، ليست الواو فيه إعرابًا كالتي في سنين، فأما ثبات الياء في سنين وفلسطين قنسرين فإنَّها لما لم تدل على إعراب بعينه، أشبهت الياء التي في شمليل وقنديل، ولذلك ثبتت في النسب، ولم تحذف كما حذف ما يكون في ثباته في الاسم اجتماع علامتين للإعراب. وقد كثر هذا الضرب من الجمع، حتى لو جُعل قياسًا مستمرًا كان مذهبًا. انتهى. ومثله قول ابن جني في سر صناعة الإعراب. فأما الماطرون فليست النون فيه بزائدة لأنها تعرب، قال: ولها بالماطرون إذا رباعية. انتهى. وفيه ردٌّ لمن جعل الكلمة ثلاثية، كصاحب القاموس، فإنه قال في مادة (مطر)، وماطرون: قرية بالشام. وقد خالف الجوهري. فرواه «الناطرون» بالنون، وقال: الناطرون موضع بناحية الشام، والقول في إعرابه كالقول في نصيبين، وينشد هذا البيت بكسر النون: ولها بالناطرون إذا... البيت. وردّ عليه الصاغاني في العباب. فقال: «الماطرون» موضع قرب دمشق. وقال بعض من صنف في اللغة: الناطرون موضع بناحية الشام. - وكذلك غلطه صاحب القاموس، ولم يذكره أبو عبيدة البكري في «معجم ما استعجم». وقال العيني كالشارح المحقق: «في شرح كتاب سيبويه» الماطرون بالميم وطاء مفتوحة، والمشهور الماطرون بالميم وكسر الطاء وقال أبو الحسن القفطي: الماطرون: بستان بظاهر دمشق. ثم قال: والبيت من أبيات ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان تغزَّل بها في نصرانية. وقد سها العيني هنا في قوله: «الاستشهاد بالماطرون حيث نزِّل منزلة الزيتون في إلزامه الواو، وإعرابه بالحروف وصوابه: إعرابه بالحركات».

قال تعالى: ﴿**عدد سنين**﴾[1]، ﴿**جعلوا القرآنَ عضينَ**﴾[2]، ﴿**عن اليمين وعن الشمال عزين**﴾[3]، وخرج بالتقييد بحذف اللام نحو: تمرة إذ لا حذف فيها، ونحو: عدة، وزنة، إذ المحذوف منهما الفاء دون اللام، وبعد تعويض الهاء نحو: يد، ودمٍ، لعدم التعويض فيهما، ونحو: بنت وأخت؛ لأن العوض فيهما تاء لا هاء، ومع شذوذه وخروجه عن القياس فشذّ عليه أشياء لم تستوف الشروط نحو: أوزون جمع أوزن، ورقون جمع رقةٍ، وأبون جمع أب، وضبين جمع ضبة.

مع أن **الأول** لم يحذف منه شيء.

والثاني: حذفت منه الفاء.

والثالث: لم يعوض فيه من المحذوف.

والرابع: قد كسر على ضبي.

- وبعض العرب يجري سنين، وبابه مجرى حين، في لزوم الياء، والنون، وإعرابه بالحركات نحو:

دَعانِي مِنْ نَجْد فَإِنَّ سنينَهُ[4]

---

(١) سورة المؤمنون آية (١٢٠).

(٢) سورة الحجر آية (٩١).

(٣) سورة المعارج آية (٣٧).

(٤) البيت من بحر الطويل.

وعجزه:

لعبن بنا شيبًا وشيبننا مُردًا

وهو للصمة بن عبد الله الطفيل. شاعر إسلامي بدوي من شعراء الدولة الأموية.

الشرح: دعاني: اتركاني.

يخاطب به خليله، ومن عادة العرب أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية، كما في قول: امرئ القيس: قفا نبك... وتفعل العرب ذلك للتعظيم، أو خطاب لاثنين

وقوله:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَليٌّ أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهَ بنينَ (١).

=

حقيقة. «نجد» اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق. «سنينه» جمع سنة، والمراد العام المجدب. «شيبًا» بكسر الشين جمع أشيب. وهو المبيض من الرأس. «شيبننا» من شيّب- بالتشديد، يشيب تشييبًا. «مردًا» جمع أمرد وهو الذي لم تنبت لحيته.

المعنى: اتركاني يا خليلي من ذكر هذه البلاد، فإن ما وقع فيها من مشاق الجدب جعلنا أضحوكة، ونحن شيوخ، وشيبتنا أهوالها، ونحن مرد.

الإعراب: «دعاني» فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به. «من نجد» متعلق بدعا «فإن» الفاء للتعليل. إن: حرف توكيد ونصب. «سنينه» : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء: مضاف إليه. «لعبن» فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن (بنا) جار ومجرور متعلق بلعبً. «شيبًا» حال من الضمير المجرور بالباء. «وشيبننا» الواو عاطفة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع معطوفة على الجملة الواقعة خبر إن. «مردًا» حال من المفعول الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره.

الشاهد فيه: على إجراء سنين مجرى حين في الإعراب بالحركات، والتزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون. وقال: فإن سنيه. واعلم أن هذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات في النون كما في غسلين، ويقولون: هذه سنين، ورأيت سنينًا، وأقمت بسنين، وعلى هذا ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف»، وتميم أيضًا ويجعلون الإعراب في النون، ولكن لا ينونونها فيقولون سنين وسنين وسنين جره بالكسر، ولا تسقط النون ههنا، ولو عند الإضافة لأنها نزلت منزلة نون مسكين.

مواضعه: من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٩، ابن هشام ١/ ٤١، ابن عقيل ١/ ٣١. المكودي ١/ ١٢، الأشموني ١/ ٣٧.

(١) قائله: أحد أبناء عليّ كرم الله وجهه. كذا نسبه العيني على هامش الخزانة (١/ ١٥٦).

البحر: الوافر.

=

وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم، وفيما ألحق به،وعليها حمل بعضهم [1].

=

ولكن البغدادي في الخزانة (٣/٤١٨) حقق أن البيت من أبيات لسعيد بن قيس الهمداني ورواية البيت فيها:

أَلمْ تَرَ أَنَّ وَالِينَا عليًّا أبٌ برٌّ ونحن له بنينُ

والشاعر يوجه كَلامه لمعاوية بن أبي سفيان. والبيت في الرضى (٢/١٨٥). ولكن الرواية فيه:

وأنّ لنا أبا حسن عليًّا أبٌ برٌّ...

وهي الرواية التي صدّر بها البغدادي كلامه. وابن عصفور يعتبر أن ((بنينُ)) في البيت من الضرورات الشعرية. فأورده في ((كتاب: الضرائر)) ص ٢١٩ برواية: وأنّ لنا.... وقال البغدادي في آخر الكلام على هذا البيت: ولما لم يقف العيني على ما قبل البيت الشاهد، ولا على ما بعده، ظن أن البيت لأحد أولاد عليّ ﷺ. وقوله: ((بَرًّا)) البَرُّ —بالفتح– قال صاحب المصباح: بَرّ الرجل يبر بَرًّا وزان علم يعلم علمًا فهو برٌّ بالفتح وبارٌّ أيضًا أي: صادق، أو نقيّ. وبَرَرْتُ والدي أحسنت الطاعة إليه وبَرَّ الله الحج: قبله. وقوله: ((لنا)) كان في الأصل نعتًا لقوله: ((أبا)) فلما قدم عيه صار حالاً منه و((عليٌّ)) بدل أو عطف بيان على ((أبو الحسن)) الواقع اسمًا لكان و ((أبا)) خبرها ((ونحن)) الواو للحال، ونحن: مبتدأ ((له)) جار ومجرور حال من ((بنين)) وبنين خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. وهو محل الشاهد، وذلك على لغة بعض العرب، ويلزم المعنى أن يكون التقدير: ونحن له بنين أبرار ثم حذفت الصفة بدلالة ما قبلها. [وانظر التصريح (١/٢٥٥)].

(١) قال ابن دريد: عاش سُحيم في الجاهلية أربعين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، فهو من الشعراء المخضرمين، وله أخبار مع زياد بن أبيه، وهو الذي افتخر مع غالب ابن صعصعة والد الفرزدق في نحر الإبل، فبلغ عليًا ﷺ فأفتى بحرمة ما نحره سحيم. وعده محمد بن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء. في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام.

وقال: سحيم بن وثيل، شاعر خنزيذ شريف، مشهور الذكر في الجاهلية والإسلام، جيد الموضع في قومه. خزانة الأدب (١/٢٦٦) عند ذكر الشاهد ٣٨.

.........................(1) وقد جاوزْتُ حدَّ الأربعين»

---

(1) وصدره:

وماذا يدَّري الشعراءُ منّي ....

(من بحر الوافر) توضيح المقاصد (1/99). وفي كتاب الله تعالى: ﴿إلا من غسلين﴾ (الحاقة- 36). فإن قال قائل: فإن غسلين واحد، فجوابه أنَّ كل ما كان على بناء الجمع فإعرابه إعراب الجمع. ألا ترى أن عشرين ليس له واحد من لفظها، فإعرابها كإعراب مسلمين وواحدهم مسلم.وكذلك جميع الإعراب. ويقولون: هذا فلسطون يا فتى، ورأيت فلسطين يا فتى، وهذا القول الأجود وكذلك يبرين، ويبرون يا فتى. وكلُّ ما أشبه هذا فهو بمنزلته تقول: هذه قِنَّسرين، ورأيت قِنَّسرين والأجود في هذا البيت:

وشاهدُنا الجُلُّ والياسمو نَ والمُسمعات بقصَّابها

[ديوان الأعشى 121، لسان العرب: قصب- جلل]. وفي القرآن ما يصدق ذلك، قول الله عز وجل:﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون﴾ (المطففين 18- 19). انتهى. وذهب ابن جني إلى أنَّ تلك الكسرة للضرورة، والإعراب إنما هو بالياء. قال في كتابه (سر صناعة الإعراب): فأما قول سُحيم بن وثيل: وقد جاوزت حدَّ الأربعين

فليست النون حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جرِّ الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياءُ والنون، وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين، ولم يفتح كما يفتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الروي في سائر الأبيات، ويدلك على أن الحركة التي هي الكسرة ليست جرا قول الشاعر: وابن أبيٍّ أبيٍّ من أُبَيِّين.

فأبيون جمع أبيّ، مثل ظريفون من ظريف، فكما لا شك أن كسر نون أبيِّين إنما هي لالتقاء الساكنين، لأنه جمع تصحيح، فكذلك ينبغي أن تكون كسرة نون الأربعين. وكذلك قول الفرزدق: إلا الخلائف من بعد النبيين. وهذا أيضًا جمع نبيّ على الصحة لا محالة. فكسرة نون الجمع في هذه الأشياء ضرورة، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية. انتهى. وكذلك قال في «إعراب الحماسة»، وأقوم بعون الله بتحقيقه ويصدر عن دار الكتب العلمية ببيروت. قال أبو العباس: يذهب في قول سُحيم: وقد جاوزت حدّ الأربعين

=

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وما به التحق فافْتَحْ وقَلَّ منْ بكسْرِه نَطَقْ
ونون ما ثُنِّي والمُلْحق بْه بعكسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فانْتبه

الإعراب

((**ونون**)) مفعول مقدم بافتح.

و((**مجموع**)) مضاف إليه.

و((**ما**)) اسم موصول معطوف على مجموع.

و((**به**)) متعلق بالتحق.

وجملة ((**التحق**)) صلة الموصول، والعائد إليها الضمير المستتر في التحق، وضمير به يعود إلى مجموع.

((**فافتح**)) فعل أمر.

((**وقل**)) فعل ماض.

و((**من**)) موصول اسمي مرفوع المحل على أنه فاعل قل.

و((**بكسره**)) متعلق بنطق، والضمير يعود إلى نون المجموع، والملحق به وأفرده على إرادة المذكور.

وجملة: ((**نطق**)) صلة من وتقدير البيت: فافتح نون مجموع، ونون الذي التحق به، وقل من نطق بكسره.

و((**نون**)) مبتدأ.

=

إلى أنه أخرجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسرة ضرورة.
يؤكد ذلك هنا أيضًا قوله بعده: ((من السنين)) فجاء بمن المرادة في جميعِ التفاسير من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ألا ترى أن أصل حركة ((عشرين درهمًا)) إنما هو عشرون من الدراهم، فمجيئه بالتميز على أصله يؤنسك بأن كسر نون السنين من قبلها أيضًا خروج فيها عن الأصلِ، غير أن النون في السنين الثانية مفتوحة على الاستعمال، و لم يضطر إلى كسرها كما يضطر في القافية قبلها. انتهى.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة نون إليه.

و«**ثني**» مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ما وهو ومرفوعه صلة ما.

و«**الملحق**» اسم مفعول مجرور بالعطف على محل ما.

و«**به**» متعلق بالملحق والهاء ترجع إلى ما ثني. وال في الملحق اسم موصول واسم المفعول صلتها، والعائد إليها ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل.

و«**بعكس**» متعلق باستعملوه.

و«**ذاك**» مضاف إليه، وهو إشارة إلى نون المجموع والملحق به.

والكاف من ذاك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

وجملة «**استعملوه**» من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر نون ما ثني.

و«**فانتبه**» فعل أمر وفاعل، ومتعلقه محذوف. وهذه الجملة مستأنفة، وتقدير البيت: ونون الذي ثني، ونون الملحق به استعملوه بعكس ذاك فانتبه لما استعملوه من الفرق بين النونين.

وإفراد الضمير لما مرّ.

الشرح

أي نون جمع المذكر السالم، ومَا حُمل عليه مفتوحة. وقل من يكسرها، ولم يسمع ذلك إلا في الشعر بعد الياء.

كقوله:

..................[1]   وأنْكرنا زعانِفَ آخرينِ

---

(١) وصدره:

عرفنا جعفرًا وبني أمية

=

- ونون المثنى وما ألحق به مكسورة، وفتحها لغة مشهورة نحو:

عَلَى أَحْوذَينِ ....[1]

=

قاله جرير، قوله: ((عرفنا جعفرًا)) فعل ماض، وفاعل ومفعوله، وبني معطوف على جعفرًا، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها تحقيقًا المفتوح ما بعدها تقديرًا من الفتحة، لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم إذ أصله بنيت لأبيه فحذفت اللام للتخفيف والنون لإضافته لأبيه فهو مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، لأنه من الأسماء الخمسة، والهاء مضاف إليه مبني على الكسرة في محل جر.

و ((أنكرنا)) الواو للعطف على عرفنا أنكرنا فعل ماضي وفاعله.

و ((زعاف)) مفعوله، وهو جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير.

وأراد بهم الأدعاء الذين ليس أصلهم واحد. وقيل: هم الفرق، وآخرين جمع آخر بفتح الخاء المعجمة بمعنى مغاير صفة لزعائف، وصفة المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، وما بعدها نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين المقدر في الاسم المفرد.

والمعنى: عرفنا جعفرًا وإخوته لعظمهم بسبب أن أصلهم واحد، ومن قومنا، وأنكرنا غيرهم أي ما عرفناه لخسته بسبب أن أصله ليس واحدًا، ومن قوم آخرين.

والشاهد: في قوله ((آخرين))، كسر نونه شذوذًا مع أنه جمع مذكر سالم وحق نونه وما ألحق به الفتح.

(١) قاله حميد، وهو بتمامه:

عَلَى أَحْوَذَيْنِ استقلتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةً وتَغيبُ

الإعراب: ((على أَحْوَذين)) جار ومجرور، وعلامة جره الياء المفتوح ما بعدهما نيابة عن الكسرة، لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، لأنه تثنية أحوذي، وهو في الأصل الخفيف في المشي، والمراد به هنا جناح القطاة يصفها بالسرعة، والخفة. والجار والمجرور متعلق باستقلت واستقلت ارتفعت في الهواء فعل ماض، والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على القطاة المذكورة في الأبيات قبل.

و ((عشية)) وهي ما بين الزوال إلى الغروب منصوب على أنه ظرف زمان متعلق

=

ولا يختص ذلك بما بعد التاء.

لقوله:

.... أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ والعينَانَا[1]

=

باستقلت أيضًا.

و ((فما)) الفاء للعطف ما نافية، وهي ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، والكلام على حذف مضافين أي فما مسافة رؤيتهما فحذفت مسافة، وأنيب عنها رؤية ثم رؤية، وأنيب عنها الضمير فارتفع وانفصل، و ((إلا)) أداة استثناء مفرغ. و ((لمحة)) خبر لمبتدأ مرفوع به، وهو على حذف مضاف أي مقدار لمحة. وهي نظر البصر إلى الشيء بسرعة، وتغيب الواو لعطف تغيب على قوله: ((هي لمحة)) فهي جملة فعلية عطفت على اسمية تغيب فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: ((هي)) يرجع إلى القطاة.

وهنا محذوف أي: وتغيب عن البصر بعد تلك اللمحة

المعنى: طارت وارتفعت في الهواء هذه القطاة عشية على جناحين خفيفين وما مسافة رؤيتها، والنظر إليها عند طيرانها إلا مقدار لمحة ثم تغيب عن البصر بعدها لسرعة طيرانها.

والشاهد: في قوله: ((أحوذيين)) حيث فتح نونه مع أن القياس كسرها على لغة بني أسد وليس بضرورة.

(١) البحر من الرجز، وعروضه وضروبه مقطوعان

وعجزه: ومنْخُرَيْنِ أشبها ظَبْيَانا

وفيه ((الجيد)) ((بدلاً من ((الأنف)).

قاله المفضل لرجل من بني ضبة.

الإعراب: قوله: ((أعرف)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. ومنها متعلق به.

الجيد أو الأنف:مفعول به لأعرف. والعينانا: معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. ومنخرين، معطوفه على الجيد أيضًا، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة، لأنه مثنى.

((أشبها)) أشبه: فعل ماضي، وألف الاثنين فاعل.

=

وما بتَا وألف قَد جُمعا يُكْسرُ في الجرِّ وفي النَّصب معا
كذا أولات والَّذي اسْمًا قد جعل كأَذرعات فيه ذَا أَيْضًا قُبلْ

الإعراب:

((**وما**)) موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و((**بتا**)) بالقصر للضرورة متعلق بجمعا.

((**وألف**)) معطوف على ((**تا**)) ونعتها محذوف.

=

((ظبيانًا)) مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو في الصحيح فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله: ((والعينانا)) السابق. وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف.

والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخزين.

الشاهد: فيه قوله: ((والعينانا)) حيث فتح نون المثنى.

وقال جماعة منهم الهروي.

الشاهد: فيه موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله: ((ظبيانًا)) ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه.

وزعم بعضهم أن نون ((منخرين)) مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيَضًا. فهو نظير قول حميد بن ثور: على ((أحوذيين))،

اللغة: ((الجيد)) العنق. ((منخرين)) مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير، وهي الصوت المنبعث من الأنف.

ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها.

((ظبيان)) اسم رجل. وقيل: مثنى ظبي، وليس بشيء.

قال أبو زيد: ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخري ظبيان فحذف كما قال الله عز وجل: ﴿واسأل القرية﴾ يريد أهل القرية ا. هـ.

وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

و«**قد**» للتحقيق.

و«**جمعًا**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما.

وجملة: «**قد جمعا**» صلة ما، وألف جمعا للإطلاق.

«**ويكسر**» فعل مضارع، مبني للمجهول ومرفوعه مستتر فيه يعود إلى ما عاد إليه مرفوع جمع.

و «**في الجر وفي النصب**» متعلقات بيكسر.

و«**معا**» منصوب على الحال.

وجملة «**كسر**» ومتعلقه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما.

والتقدير: والذي جمع بألف، و«**تاء**» مزيدتين يكسر في الجر، وفي النصب معًا.

«**كذا**» خبر مقدم.

و«**أولات**» مبتدأ مؤخر.

و«**الذي**» مبتدأ أول.

و«**اسمًا**» مفعول ثان لجعل.

و«**قد**» للتحقيق هنا.

و«**جعل**» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل مفعول جعل الأوّل مستتر فيه، وتقدم مفعوله الثاني عليه.

وجملة: «**قد جعل**» اسمًا صلة الذي.

و«**كأذرعات**» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كأذرعات.

و«**فيه**» متعلق بقبل.

و«**ذا**» اسم إشارة مبتدأ ثان، ونعته محذوف.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق، وهو مصدر آض بمعنى عاد.

و«**قبل**» بالباء الموحدة مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى

ذا وهو ومرفوعه خبر ذا الثانية، وذا وخبره خبر الذي.

وجملة «**كأذرعات**» مع مبتدئه معترضة بين المبتدأ الأوّل وخبره.

والتقدير: والذي قد جعل اسمًا هذا الإعراب قبل فيه أيضًا وذلك كأذرعات.

الشرح:

ما جمع بالألف والتاء المزيدتين كهندات ومُسلماتٍ.

﴿**وقدور راسيات**﴾[1].

ودريهمات وجَليّاتٍ وحمّاماتٍ فعَلامة جرّهِ ونصبه الكسرة نحو:

«**في جناتٍ**»[2].

و«**جعل الظُّلماتِ**»[3].

ولم يذكر رفعه لمجيئه على الأصل بالضمة. أما ما كانت الألف فيه أصلية كقضاة. أو التاء كأبيات فنصبه بالفتحة ليس إلاّ، وما حمل عليه مما لا واحد له كأولاتٍ بمعنى صاحبات.

أو سُمي به منَه كأذرعات جرى مجراه في الإعراب نحو:

«**وإن كن أولات حمل**»[4].

وسكنت أذرعات على أفصح لغاتها.

وجرَّ بالفَتْحة مالاَ ينصرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يكُ بعد «أل» ردف

.الإعراب:

«**وجُر**» بضم الجيم فعل أمر، ويحتمل أن يكون ماضيًا مبنيًا للمجهول

---

(١) سورة سبأ آية (١٣).

(٢) سورة القمر آية (٥٤) الذاريات آية ١٥، الطور (١٧).

(٣) سورة الأنعام آية (١).

(٤) سورة الطلاق آية ٦.

والأوّل أنسب بما بعده.

و«**بالفتحة**» متعلق بجر على الاحتمالين.

و«**ما**» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بجر على الاحتمال الأول، وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الاحتمال الثاني والمنعوت بها محذوف.

و«**لا**» نافية.

و«**ينصرف**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وجملة لا ينصرف صلة العائد إليها الضمير المستتر في ينصرف.

و«**ما**» مصدرية ظرفية.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يضف**» بالبناء للمفعول صلة «**ما**» المصدرية.

و«**أو يك**» عاطف ومعطوف على يضف وأصل «**يك**» يكون حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف.

و«**بعد**» متعلق خبر «**يك**»، واسمها مستتر فيها جوازًا.

و«**أل**» مضاف إليه.

«**ردف**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، وهو وضمير «**يضف**»، و«**يك**» راجعة إلى ما لا ينصرف. والأفصح في «**ردف**» كسر الدال لا فتحها. وهو فعل متعد إلى واحد بمعنى تبع، ومفعوله ضمير محذوف راجع إلى ال وجملة: «**ردف**» في موضع الحال من اسم يك على إضمار قد. وتقدير البيت وجر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته، أو مدة كونه مستقرًا بعد أل حال كونه قد ردفها أي تبعها.

الشرح:

«**ما لا ينصرف**»[1]. ما اجتمع فيه علتان من العلل التسعة.

---

(١) الصرف: التنوين. قال أبو سعيد الأنباري النحوي في بيان العلل التسع.

عَدْلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ وَمَعْرِفةٌ   وَعُجُمةٌ ثُمَّ جمْعٌ ثُمَّ تَركيبُ

=

أو واحدة تقوم مقامهما كما يأتي شرحه.

وعلامة جره: فتح آخره [1] نحو: ﴿**وفي ثمود**﴾ [2].

=

والنُّونُ زَائِدةٌ من قبلها أَلفُ   ووزنُ فِعلٍ وهذا القول تقريبُ

وقبلهما:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت   ثنتان منها للصرف تصويب

انظر: حل شواهد الفوائد الضيائية ص ٥٦٣ -شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٢٥٨/١. شرح الألفية لابن عقيل ٣٢١/٢. الأشموني على الألفية ٢٣٠/٣. وفي شرح الوافية لابن الحاجب (٣١/١).

ثنتان من تسع تزيل الصرفا   أو ما تجيء كاثنتين عرفا

عدل وتأنيث وجمع ومعرفة   وعجمة ووزن فعل وصفه

والنون إن زيدت عقيب الألف   والتاسع التركيب فافهم تعرف

- وقد عاب السهيلي في أماليه (ص ٢١) حصرهم العلل في هذه التسع بقوله ((.. ثم قد تقدم هذه العلل من الاسم، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف نحو: ((أبي قابوس))، فليس فيه إلا التعريف، وقد منع الصرف لأنه عربي مشتق من ((القبس)) والقابوس هو الحسن الوجه، فقد وجد الحكم مع عدم العلة)) ا. هـ.

(١) قال الزمخشري: ((التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين وذلك أنهما جميعًا لا يكونان في الأفعال، ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط، فالتنوين أصل فيه والجر تبع... وهذا معنى قول النحويين: سقط الجر بشفاعة التنوين)). الأحاجي النحوية للزمخشري ص ((٦١))، وانظر: الإيضاح في علل النحو ص ((٩٨))، شرح الوافية (٣١/١). وقال الأخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف – في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لأن مشابهته للمبني –أي الفعل– ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي التنوين وبني في حالة وأحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعريف من الجر. شرح الرضي (٣٨/١).

وانظر: المقتضب (٣٠٩/٣). ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ص ٢). شرح المفصل لابن يعيش (٥٨/١).

(٢) سورة الذاريات آية (٤٣).

﴿وإلى مدين﴾(١).

ورفعه ونصبه: على الأصل.

فإن أضيف رجع إلى أصله من الجر بالكسرة، نحو: **﴿في أحسن تقويم﴾**(٢).

وكذلك إن وقع بعد «**سواء**».

-كانت معرفة.

نحو: **﴿كالأعمى والأصم﴾** (٣).

أو زائدة كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد (٤) **مباركًا** .... (٥)

---

(١) سورة الأعراف آية (٨٥)، هود آية (٨٤)، العنكبوت آية (٦٣).

(٢) سورة التين الآية (٤).

(٣) سورة هود آية (٢٤).

(٤) الوليد بن يزيد بويع سنة ١٢٥ هـ بعد عمّه هشام بن عبد الملك، وقتل الوليد في سنة ١٢٦ هـ، لأنه رمي بالكفر، وغشيان أمّهات أولاد أبيه. وكان منهمكًا في اللهو، وشرب الخمر، وسماع الغناء. ومما اشتهر عنه: أنه استفتح المصحف الكريم فخرج له قوله تعالى: ﴿واسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيد﴾(إبراهيم-١٥) فألقاه ونصبه غرضًا ورماه بالسِّهام، وقال:

تهدِّدُني بجَّبار عنيدٍ ... فها أنا ذاك جبارُ عنيد

إذا ما جئت ربَّك يومَ حشْرٍ ... فقلْ يا ربِّ مزّقَني الوليد

فلم يلبث بعد ذلك إلا يسيرًا حتى قُتل كذا في تاريخ الدينوري وغيره. وقُطع رأسُ الوليد ونصب على رمح وطيفَ به دمَشْق، ثم رُفع إلى أخيه سليمان بن يزيد، فلما نظر إليه سليمان قال: بُعداً له! أشهد أنه كان شروبًا للخمر ماجنًا فاسقًا.... وكان سليمان هذا ممن سعى في خلعه، وكان عمرُ الوليد حينئذ اثنتين وأربعين سنة، وقيل: ثماني وثلاثين، وقيل: غير هذا، وكانت مدة «سلطنته» سنة وشهرين واثنين وعشرين يومًا.

انظر: خزانة الأدب (٢/٢٢٨)، أمالي المرتضي (١/١٣٠)، رسالة الغفران (٣٧٨ - ٣٨٠)، الأغاني (٦/٩٨).

(٥) وعجزه: شديدًا بأحنْاء الخلافَةِ كاهلُه

=

واجْعلْ لنَحوْ يفعلاَن النُّونا رَفْعًا، وتَدَعين وَتسْأُلونا
وحذْفُها لِلْحزْم والنَّصب سمهْ كلم تَكُوني لِتَرُومي مُظْلمهْ

الإعراب:

((**واجعل**)) فعل أمر وفاعل.

((**لنحو**)) متعلق بـــ ((اجعل)).

((**يفعلان**)) مضاف إليه.

و((**النونا**)) مفعول أول باجعل، والألف للإطلاق.

و((**رفعا**)) مفعول ثان باجعل على تقدير مضاف.

((**وتدعين وتسألونا**)) بالتاء الفوقية فيهما معطوفان على ((يفعلان وتدعين وتسألونا)) والألف للإطلاق.

=

وعلق عليه البغدادي في الخزانة (٢/٢٢٦) قائلاً: على أن العلم إذا وقع فيه اشترك اتفاقي جاز تعريفه باللام. يعني: ويزول تعريف العلمية بأن ينكر ثم يعرف باللام. قال ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب):- ومن خطه نقلت-واعلم أن قولك: جائني الزيدان، ليس تثنية زيد هذا العلم المعروف، وذلكْ أن المعرفة لا يصحّ تثنيتها فلا تصحّ إلا في النكرات، فلم تثنّ زيداً حتى ثلبته تعريفه فجرى مجرى رجل وفرس، وحينئذ لم يستنكر دخول لام المعرفة وقد جاء في الشعر منه. قال ابن ميادة: وجدنا الوليد بن اليزيد يريد يزيد وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموىّ. ثم قال: (واللام) في الوليد للمح الأصل، قال بعضهم: نكتة إدخالها في اليزيد الإتباع للوليد. واستشهد به ابن هشام في شرح الألفية على أن ما لا ينصرف إذا دخلته ألْ، ولو كانت زائدة صَرفَ كما في اليزيد. فجعلها زائدة لا معرفة. ورأيت هنا علْمّية. ومباركا هو المفعولَ الثاني.

وهذا البيت من قصيدة لامية لَابن ميّادة بمدح بما الوليد المذكور. وأول القصيدة.

ألا تسألُ الرَّبْعَ الذي ليس ناطقًا وإني على أن لا يُبينَ لسائِله

أيَ إني مع عدم إبانته لَسائُله. وبعده.

أضاءَ سِراجُ المُلْكِ فوقَ جبينه غداة تُناجي بالنجاحِ قوابِلُهْ

((**وحذفها**)) مبتدأ.

و((**للجزم**)) متعلق بـــ ((سمه)).

و((**النصب**)) معطوف على الجزم.

و((**سمه**)) بكسر السين، بمعنى علامة وهي خبر ((حذفها)).

والتقدير: وحذفها أي النون علامة للجزم والنصب.

و((**كلم**)) الكاف جارة لقول محذوف، و((**لم**)) حرف جزم.

و((**تكوني**)) مضارع كان الناقصة، وياء المخاطبة اسمها،وهو مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون.

و((**لترومي**)) فعل مضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون.

و((**مظلمة**)) بفتح اللام على القياس. والأكثر الكسر مفعول ترومي، وترومي ومفعوله في موضع نصب خبر تكوني، وتكوني وخبرها في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك لم تكوني... إلخ.

الشرح

يشير إلى حكم الأمثلة الخمسة، وهي:

كل مضارع أسند إلى:

١-**ألف اثنين:** سواء كانا

أ- مخاطبين. كـــ ((تقومان)). ب-أو غائبين كـــ ((يفعلان))

٢- أو إلى واو جماعة:

أ- مخاطبين: كـــ ((تسأَلُون)).

ب-أو غائبين: كـــ ((يؤمنون)).

٣-أو إلى ياء مخاطبة كـــ ((يد عين)).

-وعلامة رفعها. ثبوت النون، نحو: ﴿يؤمنون بالغيب﴾ [(١)]، ﴿ويقيمون الصلاة﴾ [(٢)]، وتجر وتنصب بحذفها نحو: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ [(٣)].

وكقوله: ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾[(٤)]، أصله تعفون. حذفت إحدى الواوين وهي لام الكلمة لالتقاء الساكنين، وحذفت النون لدخول الناصب.

بخلاف: ﴿إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾ [(٥)].

---

(١) سورة البقرة الآية (٣).

(٢) سورة البقرة آية (٣).

(٣) سورة البقرة آية (٢٤).

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٧). قال البغدادي في خزانة الأدب (١٩٠/٧) وقد قرئ في الشواذ: ﴿إلاَّ أن يَعفُون أو يَعْفُو الذي بيده عُقْدة النكاح﴾ بإسكان الواو من يعفو الذي. انتهى. قال الأستاذ عبد السلام هارون في فهارس الخزانة (٤٨/١٢). بإسكان الواو في الموضعين قراءة الحسن.

(٥) الآية بتمامها هي: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمسُّوهُنَّ وقد فَرَضْتُم لَهُنَّ فَرِيضة فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُم إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذي بِيَده عُقْدَةُ النِّكَاح وَأَنْ تَعْفُوا أَقْربُ لِلتقوى ولا تَنسُوا الفضلَ بَينكم إنَّ الله بِمَا تعمَلُونَ بَصير﴾(البقرة ٢٣٧). قال أبو البقاء العكبري في [التبيان (١٩٠/١)]. ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ أن والفعل في موضع نصب، والتقدير: فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو. والنون في ﴿يعفونَ﴾ ضمير جماعة النساء، والواو قبلها لام الكلمة. لأن الفعل هنا مبني، فهو مثل: يخرجْنَ ويَقْصُدنَ، فأمّا قولُك: الرجال يعفُون فهو مثل النساء يعفون في اللفظ،وهو مخالف له في التقدير. فالرجال يعفون أصله يعفوون مثل يخرجون، فحذفت الواو التي هي لام الفعل، وبقيت واو الضمير، والنون علامة الرفع. وفي قولك: النساء يعفون لم يُحذف منه شيء على ما بيَّنا. وقال الفراء في [معاني القرآن (١٥٥/١)]. إلا أن «يَعْفُونَ» بالنون، لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال يقال: هنّ يضربن، ولم يضربني، ولن يضربني، لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يَستَبنْ لهنّ تأنيث. وإنما قالت العرب: «لن يعفُوا» للقوم. و «لن يُعفوَا» للرجلين لأنهم زادوا للاثنين في الفعل ألفًا ونونًا. فإذا أسقطوا نون الاثنين للجزم أو للنصب دلَّت الألفُ على الاثنين. وكذلك واو =

فإن وزنه: يَفْعُلنَ. فاؤه لام الكلمة.

-ونون ضمير النسوة.

سمِّ مُعْتَلاً منَ الأسْمَاء مَا   كالمُصْطَفَى والمُرْتَقي مَكَارما
فالأَوَّلُ الإعْرَابُ فيه قُدِّرا   جميعُهُ، وَهُوَ الَّذي قَد قُصرَا
والثّان مَنْقُوصٌ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ   ورفْعُهُ يُنْوى، كَذا أَيْضًا يُجرّ

الإعراب:

((**وسم**)) فعل أمر من سمى المتعدي إلى اثنين.

و((**معتلا**)) مفعول سم الثاني.

و((**من الأسماء**)) متعلق بحال محذوفة من ((**ما**)).

و((**ما**)) موصول اسمي في موضع نصب على أنه المفعول الأول لـــ((سم)).

وكـــ ((**المصطفى**)) الجار والمجرور صلة ((**ما**)).

((**والمرتقي**)) بكسر القاف معطوف على المصطفى.

و((**مكارما**)) جمع مكرمة مفعول المرتقي، أو حال منه على تقدير مضاف فيهما، والتقدير على الأوّل: درج مكارم. وعلى الثاني: ذا مكارم أو تمييز حُول عن الفاعل، والأصل: المرتقيه مكارمه.

أو منصوب على الظرفية مجازًا كأنه ارتقى في نفس المكارم، أو مفعول لأجله أي لأجل المكارم.

وتقدير البيت: وسم الذي استقر كالمصطفى والمرتقى مكارمًا حال

=

يفعلون تدلّ على الجمع إذا أُسقطت النون جزمًا أو نصبًا. وقال ابن جني في المحتسب (١/١٢٥). عند قراءة الَحسن ((أو يعفو الذي)) ساكنة اللام. وسكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو الألف، لأنها لا تحرَّك أبدًا، ثم شبهت الياءُ بالألف لقربها منها. وانظر: خزانة الأدب (٨/٣٤٧).

كونه كائنًا من الأسماء معتلاً ففيه تقديم المفعول الثاني على الأوّل.

وتقديم الحال على صاحبها، وكلاهما جائز.

((**فالأول**)) مبتدأ أول.

((**الإعراب**)) مبتدأ ثان.

((**فيه**)) جار ومجرور متعلق بقدر.

وجملة: ((**قُدرا**)) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ الثاني.

والعائد إليه الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل بقدرا، والمبتدأ الثاني، وخبره خبر الأوّل، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي.

و((**جميعه**)) توكيد للإعراب. والأصل: فالأوّل الإعراب جميعه قدر فيه ففصل بين التوكيد والمؤكد بالمعمول على حد قوله تعالى:

﴿**ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن**﴾ [1].

ويجوز أن يكون جميعه توكيدًا للضمير المستتر في قدر، وعلى هذا فلا فصل.

((**وهو الذي**)) مبتدأ وخبر.

وجملة: ((**قد قُصرا**)) بالبناء للمفعول صلة الذي، والألف للإطلاق.

((**والثان منقوص**)) مبتدأ وخبر.

((**ونصبه ظهر**)) مبتدأ وخبر.

((**ورفعه ينوى**)) مبتدأ وخبر

((**وكذا**)) متعلق بـــ ((يجر)).

((**وأيضًا**)) مفعول مطلق.

((**ويجر**)) فعل مضارع مبني للمفعول.

الشرح:

المعتل من الأسماء: ماضمَّ آخره حرف علة.

---

(١) سورة الأحزاب الآية (٥١).

واعتلال المعرب منها:

أ- إما بالألف: بأن يكون في آخره ألف لازمة كالمصطفى والهدى.

ب-وإما بالياء: بأن يكون في آخره ياء لازمة ساكنة.

ما قبلها كسرة كالمرتقي، والقاضي .فالأوّل يُسمى مقصورًا:

لأنه قصر أي حبس عن الإعراب يقدر فيه جميع إعراب الاسم من الرفع والنصب والجر لتعذر ظهور واحد منها فيه نحو: ﴿**قَالَ يَا مُوسَى**﴾[1]، ﴿**وَزِدْنَاهُم هُدىً**﴾[2]، ﴿**والْعَاقِبَةُ للتَّقْوَى**﴾[3]، ويسمى الثاني منقوصًا: لأنه نقص عن ظهور بعض الإعراب فيه وتظهر الفتحة فيه لخفتها[4]، نحو: ﴿**أجيبوا داعي الله**﴾ [5].

- وتقدر الضمة والكسرة فيه لثقلهما، نحو: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوارِ**﴾[6]،

---

(١) سورة القصص آية (٢٠).

(٢) سورة الكهف آية (١٣).

(٣) سورة طه آية (١٣٢).

(٤) المنقوص: لغة: اسم مفعول من نقص الشيء: ذهب منه شيء بعد تمامه.
اصطلاحًا: ما حذف منه آخره لعلة صرفية مثل: يد.
أصلها: يدي ((دم)) الأصل: دمي.
٢-الاسم المقصور، كقوله تعالى: ﴿وزينا السماء الدنيا﴾(فصلت: ١٢).
والسماء اسم ممدود ومثل:
في ليلة من جُمادى ذات أندية ... لا يُبْصُر الكلبُ في ظلمائها الطُّنبا
جمادى اسم مقصور.
٣- الاسم المنقوص مثل: ((جاء قاض)) وقاض: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على((ياء)) المنقوص المحذوفة والمعوض عنها بتنوين الجر والأصل: قاضي: تقول: جاء القاضي [المعجم المفصل (٢/ ١٠٨٠)]

(٥) سورة الأحقاف آية (٣١).

(٦) سورة الشورى آية (٣٢).

﴿ما بين أيديهم﴾[1].

وأيُّ فعلٍ آخرٌ منه أَلف أَوْ وَاوٌ، أَوْيَاءٌ فَمُعْتَلاًّ عُرِف
فالأَلفُ انو فيه غيرْ الجَزْم وأبْد نَصْب ما كَيدْعُو يرْمي
والرَّفْع فِيهِمَا انْوَ واحْذِف جازما ثَلاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمَا

الإعراب

((**وأي فعل**)) قال المكودي: شرط، وهو مبتدأ، وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية.

((**وآخر منه ألف**)) جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكن في كان الثانية المقدرة، ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها،وألف خبرها، ووقف عليه بالسكون لغة ((ربيعة)).

((**أو واوٌ أو ياءٌ فمعتلا**)) الفاء جواب الشرط، ومعتلاً حال من الضمير في عرف مقدم على عامله.

وفي ((**عرف**)) ضمير مستتر عائد على فعل. انتهى.

وفيه أمور:

الأول: أنه لم يذكر خبر أي الواقعة مبتدأ ما هو؟

وفي خبر أسماء الشرط الواقعة مبتدأ خلاف، والأصح: أنه جملة الشرط، وقيل: هي وجملة الجواب. وقيل: جملة الجواب. فعلى الأصح جعل كان المقدرة شأنية، لأن خبرها يجب أن يكون جملة مشتملة على رابط يعود إلى اسمها، وضمير منه إن عاد على اسم كان، بقي المبتدأ بلا رابط، وإن عاد إلى المبتدأ، بقي اسم كان بلا عائد.

الثاني: أن قوله: ((**وجملة آخر منه ألف**)) مفسرة، ربما يفهم منه أنه لا

---

(١) سورة طه آية (١١٠).، سورة الأنبياء آية (٢٨)، سورة الحج آية ٧٦، سورة سبأ آية (٩)، سورة فصلت آية (١٤).

محل لها مع أن محلها النصب على أنها خبر لكان المقدرة، وكذا كل جملة وقعت خبرًا عن ضمير الشأن في الأصل، أو في الحال لها محل لأنها عمدة أما التفسيرية التي لا محل لها فهي الواقعة فضلة.

الثالث: أن قوله: «**ويحتمل أن تكون ناقصة**» ربما يشعر بأنها على الاحتمال الأول تامة.

ويؤيده أنه لم يتعرض لخبرها بل اقتصر على قوله: «**مفسرة**» للضمير مع أنهما لا يختلفان إلا في مجرد التسمية.

الرابع: أنه لم يتعرض لإعراب قوله: «**أو واو أو ياء**» لا يخلو أن يكونا مرفوعين في جميع النسخ أو منصوبين كذلك أو مرفوعين في بعض النسخ ومنصوبين في بعضها. فإن كان الأول نافي الاحتمال الثاني إذ لا يعطف مرفوع على منصوب، وإن كان الثاني نافي الاحتمال الأول إذ لا يعطف منصوب على مرفوع، وإن كان الثالث ففي نسخ الرفع يتعين الأول في نسخ النصب يتعين الثاني، لا يقال على تقدير نصبها يجيء الاحتمالان أيضًا لأن كان إذا كانت شأنية يتعذر العطف على جملة خبرها لأن خبرها خبر ضمير الشأن، وهو لا يكون إلا جملة فكذلك ما عطف عليه.

الخامس: أن قوله: «**وقف عليه بالسكون**» على لغة ربيعة ليس بمخلص، والأجود أن يقول وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف.

السادس: أن قوله: أن الفاء رابطة لجواب الشرط كما نبه عليه ابن هشام في قواعده.

وأفاد في «إعراب بانت سعاد» أن الفاء جيء بها لمجرد السببية والربط ليس للعطف إذ لو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطًا. واحتيج للجواب. انتهى.

السابع: أنه أجمل القول في دخول الفاء على معمول الجواب والجواب

ماض مثبت وتفصيله أن الجواب إن كان مستقبل المعنى والشرط مسببًا عن فعل الشرط نحو: إن جاء زيد أكرمته فلا تدخله الفاء، وإلا فإن كانت قد مقدرة قبله دخلت الفاء كقوله تعالى: ﴿**إن كان قميصه قُدّ من قُبل فصدقت**﴾ [1].

أي فقد صدقت. قاله الشاطبي.

ودليل كونه على تقدير قد: أنه ماض في المعنى، ولأن الصدق ليس مسببًا عن كون القميص قُدَّ من قبل. ا. هـ.

وقال ابن خروف: أن مثل ذلك على إضمار مبتدأ والجملة جواب الشرط لا الماضي وحده.

الثامن: أن قوله: «وكان بعده مقدرة» مخالف لما أصله من أنه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشرط. غير أن ولو إلا إذا كان مفسرًا بفعل بعده نص عليه ابن هشام في «شرح بانت سعاد».

التاسع: أنه أعرب معتلاً هنا حالاً، وخالف في جمع التكسير فأُعرب جمعًا. في قوله: «**جمعًا لفعله**» عرف مفعولاً ثانيًا لعرف.

العاشر: أن قوله «**وآخر منه ألف**» مبتدأ وخبر ولم يعين المبتدأ من الخبر، أهو على الترتيب أم لا؟

وقال الشاطبي: آخر مبتدأ خبره ألف، وصحَّ الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالمجرور بعدها.

وتقدير البيت: وأي فعل كان آخر منه ألف أو واو أو ياء فقد عرف أي فهو قد عرف حال كونه معتلاً، ويحتمل أن يكون عرف مضمنًا معنى سمي. فعلى هذا نائب الفاعل المستتر فيه مفعوله الأول ومعتلاً مفعوله الثاني مقدم عليه.

---

(١) سورة يوسف (٢٦).

والتقدير: فقد سمي معتلاً.

«**فالألف**» مفعول فيه بفعل مقدر، على معنى في على سبيل التوسع والاشتغال، والتقدير: أنو في الألف أنو فيه فحذف الجار فانتصب الاسم بعده. ولم يجزم ذكر الفعل استغناءًا عنه بمفسر.

و«**انو**» بكسر الواو أمر من نوى بمعنى قصدْ.

«**فيه**» متعلق بـــ «انو».

و«**غير**» مفعول به لـــ «انو».

و«**الجزم**» مضاف إليه.

و«**أبد**» بكسر الدال بمعنى أظهر فعل أمر وفاعله معطوف على أنو.

و«**نصب**» مفعول أبد.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة نصب إليه جارية على موصوف محذوف.

و«**كيدعو**» في موضع جر صلة ما فهو متعلق بمحذوف.

و«**يرمي**» معطوف على يدعو بإسقاط العاطف.

والتقدير: وأبد نصب الفعل الذي استقر كيدعو ويرمي.

«**والرفع**» مفعول مقدم بـــ «انو».

و «**فيهما**» متعلق بـــ «انو».

و«**انو**» فعل أمر من نوى.

و«**احذف**» فعل أمر وفاعل.

«**وجازمًا**» حال من فاعل احذف.

«**وثلاثهن**» يحتمل أن يكون منصوبًا بـــ «احذف»، والضمير المضاف إليه إما عائد على الأفعال الثلاثة على حذف مضاف. أي واحذف أواخر ثلاثهن أو إلى الأحرف الثلاثة الواو والألف والياء فلا حذف، ومعمول جاز

محذوف أي جازمًا الأفعال.

ويحتمل أن يكون ثلاثهن منصوبًا بجازمًا ومعمول احذف محذوف أي احذف أحرف العلة حال كونك جازمًا ثلاثهن، والضمير المضاف إليه يتعين على هذا أن يعود إلى الأفعال الثلاثة.

و«**تقض**» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ما بنفس الطلب أو على أنه جواب لشرط مقدر على اختلاف الرأيين.

و«**حكمًا**» يحتمل أن يكون مفعولاً به بناء على أن تقضي بمعنى تؤدي، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقًا بناء على أن تقضي بمعنى تحكم على قعدت جلوسًا.

و«**لازمًا**» نعت بـــ «حكمًا».

الشرح:

كل فعل في آخره ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو فهو معتل وحكمه في الإعراب أن يقدر في الألف غير الجزم، وهُوَ الرفعُ وَالنصب لتعذرهما نحو: ﴿**سيصلى نارًا**﴾[1]، ﴿**هل لك إلى أن تزكى**﴾[2].

والمعتل بالواو والياء يظهر فيهما النصب لخفته نحو: ﴿**أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح**﴾[3]، ﴿**ولكن ليقضي الله أمرًا**﴾[4].

ويقدرُ فيهما الرفع لثقله نحو: ﴿**والله يدعو إلى دار السلام**﴾[5]، ﴿**ويهدي من يشاءُ**﴾ [6].

---

(١) سورة المسد آية (٣).

(٢) سورة النازعات آية (١٨).

(٣) سورة البقرة آية (٢٣٧).

(٤) سورة الأنفال آية (٤٢).

(٥) سورة يونس آية (٢٥).

(٦) سورة إبراهيم آية (٤).

وتحذف أي الألف والواو والياء لدخول الجازم نحو: ﴿ألم تر﴾ [1].

﴿ولما يأتكم﴾[2] ﴿وإن تدع مثقلة﴾ [3].

فأما قراءة بعضهم: ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ [4].

قيل: إنه مراجعة للأصل من الجزم بالسكون نحو:

أَلَمْ يأتيكَ وَالأنْبَاءُ تَنمي[5]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٨. إلخ.

(٢) سورة البقرة آية (٢١٤).

(٣) سورة فاطر آية (١٨).

(٤) سورة يوسف آية (٩٠). جاء في الدر المصون (٦/ ٥٥٢) للسمين الحلبي طبع دار القلم. قوله: ((يتق)) بإثبات الياء، وصلاً ووقفًا. والباقون بحذفها فيهما. وأما قراءة الجماعة فواضحة لأنه مجزوم. وأما قراءة قنبل فاختلف فيها الناسُ على قولين، أجودهما: أن إثباتَ حرفِ العلة في الحركة لغةٌ لبعض العرب، وأنشدوا على ذلك قول زهير:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبون بن زياد

(٥) عجزه: بما لاقتْ لَبُون بن زِيادِ.

البحر: الوافر.

قائله: قيس بن زهير.

مصادره: الأغاني ١٧/ ١٣١، خزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، الدرر اللوامع ١/ ١٦٢، شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، شرح شواهد الشافية ص ٤٠٨، أوضح المسالك ١/ ٧٦، رصف المباني ص ١٤٩، سر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١ – أسرار العربية ص ١٠٣، الإنصاف ١/٣٠، خزانة الأدب ٥٢٤/٩، جواهر الأدب ص ٥٠.

– الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠، شرح شافيه ابن الحاجب ١٨٤/٣، شرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤، الكتاب ٣/ ٣١٦، لسان العرب ٥/ ٧٥ قدر، ١٤/ ٣٢٤ رض، لمحتسب ٦٧/١، ٢١٥، لمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥، همع الهوامع ١/ ٥٢.

الشاهد فيه: قوله: ألم يأتيك حيث أثبت الياء للضرورة الشعرية. ويروى: وهل أتاك، وألم يأتك وألم يبلغك ولا شاهد في هذه الروايات.

وقيل: من موصولة، والفعلُ بعدها مرفوع، وعلى هذا فسكون الراء من «**يصبر**».

قيل: إنه جُزم عطفًا على المعنى؛ لأن من الموصولة كالشرطية في العموم، والإبهام، والاختصاص بمن يعقل.

وقيل: بل سُكّن تخفيفًا لتوالي الحركات.

وقيل: أجري الوصل مجرى الوقف.

النكرة والمعرفة

الشرح:

هذا الانقسام مختصٌ بالاسم، وتنكيره هو الأصْلُ، ولهذا بدأ به.

نكِرةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤثّرا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِع مَا قَدْ ذُكِرَا

الإعراب:

«**نكرة**» مبتدأ، وسوغ ذلك كونها في معرض التقسيم، أو كونها جارية على موصوف محذوف تقديره: اسم نكرة.

«**قابل**» خبر المبتدأ،ولم يقل قابلة ليطابق المبتدأ في التأنيث؛ لأن وصفي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم، وهو مذكر كما تقول: العلامة حاضر، ويحتمل أن يكون «**قابل**» مبتدأً مؤخرًا ونكرة خبرًا مقدمًا.

«**أل**» في موضع جر بإضافة قابل إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

و«**مؤثرًا**» حال من أل.

«**أو واقع**» معطوف على قابل.

«موقع» مفعول فيه على حد قوله تعالى: ﴿وأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ (١).

قال الهواري: «ولا يصح أن يكون مفعولاً مطلقًا، لأن المعنى أن يقع

(١) وبقيتها: «فَمَنْ يَستمعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا» (سورة الجن آية ٩).

في محله لا أن يقع وقوعًا كوقوعه إذ لو كان كذلك لدخلت أل عليه نفسه». انتهى. فليتأمل.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة موقع إليه.

وجملة «**قد ذكرا**» بالبناء للمفعول صلة «**ما**» والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر القائم مقام الفاعل. والألف للإطلاق.

الشرح:

جعل النكرة نوعين أكثرها ما يقبلُ الألفَ واللامَ متأثرًا بهَا كرجلٍ وكتاب.

فخرج عن ذلك: ما لاَ يقبلُ «ال» كالمعَارف كُلِهَا، ومَا يقبلهاَ، لكن لا تؤثر فيهِ تعريفًا كفضل وحارث ونحوهما.

والثَّاني من نوعي النكرة:

ما وقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو:

«**ذُو مال**» فإنه واقع موقع صاحب، ومررت بمن معجب لكَ، فإنَّه واقع موقع إنسان، ورأيت ما معجبًا لك، فإنه واقع موقعَ شيءٍ.

وغَيْرُهُ معْرِفَةٌ كَهُم وذِي ... وهِنْد وابْنِي والغُلامِ الَّذِي

الإعراب:

«**وغيره**» مبتدأ، والمضاف إليه ضمير يعود إلى النكرة الواقعة على الاسم أو إلى النكرة المستفاد من نكرة أو إلى المذكور من حد النكرة، والأوّل أولى.

و«**معرفة**» خبر المبتدأ، وتأنيث معرفة لفظي، والمدلول مذكر كما مر.

«**كهم**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كهم.

«وذي هند وابني والغلام والذي» معطوفات على «هم».

الشرح: إذا عُرِفَ ضابط النكرة فغيرها المعرفة، وهي ما لا تقبل أل مؤثرة، ولا تقع مَوقع مَا يقبلها.

ثم أشار إلى أقسام المعارف الستة وهي:

١- المضمر: كهُم، وَأنت.

٢- واسم الإشارة: كذي، وذا.

٣-والعلم: كهند، وزيد.

٤- وما دخلت عليه أداة التعريف: كالغُلام، والدّار.

٥- والموصول: كالذي، والتي.

٦- وما أضيف إلى واحد من هذه: كابني، وغلام زيد.

٧- ومنها قسم سابع وهو: المنادى المقصود نحو: يا رجل.

فَمَا لذِي غَيْبَةٍ أَوْحُضُور كأنْتَ وَهْوَ سم بالضمِير

الإعراب

((**فما**)) اسم موصول في محل نصب على أنه مفعول أول بـــ ((سم)).

((**لذي**)) متعلق باستقر محذوفًا صلة ما. واللام مكسورة جارة.

((**ذي**)).بمعنى صاحب.

و((**غيبة**)) بفتح الغين المعجمة مضاف إليه.

((**أو حضور**)) معطوف على غيبة.

((**وكأنت**)) في موضع الحال من ((**ما**)).

((**وهو**)) معطوف على أنت.

و((**سم**)) فعل أمر من سمى المتعدي لاثنين إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء تارة، وبعدمها أخرى.

تقول: سميت ابني زيدًا، وبزيد.

و((**بالضمير**)) مفعول سم الثاني، جاء مقرونًا بالباء.

وتقدير البيت: سم الاسم الذي استقر لصاحب غيبة أو حضور بالضمير في حالة كونه مشابهًا أنت وهو.

الشرح:

أي الضمير [1]: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب إذ الحضور شمل المتكلم والمخاطب.

وذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لا يُبْتَدَا ... ولا يَلي إلاَّ اخْتِيَارًا أبدَا

كاليَاءِ والْكَافِ مِن ابْنِي أكْرَمَكْ ... والْيَاءِ وَالْهَا مِن سلِيهِ مَا مَلكْ

الإعراب:

«**وذو**» مبتدأ.

و«**اتصال**» مضاف إليه.

و«**منه**» في موضع النعت لاتصال، والهاء في منه للضمير.

و«**ما**» موصول اسمي في محل رفع على أنه خبر ذو اتصال، وهي جارية على موصوف محذوف.

«**لا**» نافية.

وجملة «**يبتدا**» بالبناء للمفعول صلة «**ما**»، والعائد إليها محذوف والضمير المرفوع بالنيابة عن الفاعل مستتر في يبتدا.

و«**لا يلي**» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على «**لا يبتدا**».

و«**إلا**» مفعول يلي.

و«**اختيارًا**» منصوب بنزع الخافض.

و«**أبدا**» منصوب على الظرفية الزمانية.

وتقدير البيت: وصاحب اتصال من الضمير الذي لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار أبدًا.

«**كالياء**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كالياء.

---

(١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء (١/ ٢٧٠) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت طبعة ثانية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م. وانظر: شرح الكافية الشافية [١/ ٢٢٧- ٢٣٣].

و«**الكاف**» معطوف على الياء.

«**من ابني**» حال من الياء.

و«**أكرمك**» بإسقاط العاطف حال من الكاف على طريق اللف والنشر(١) على الترتيب. والأصل كالياء حال كونها من ابني، والكاف حال كونها من أكرمك.

«**والياء والهاء**» معطوفان على الياء المجرورة بالكاف.

«**ومن سليه**» في موضع الحال من الياء والهاء، و«**سليه**»: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله. وهاء الغيبة مفعوله الأول.

و«**ما**» موصول اسمي مفعوله الثاني.

وجملة «**ملك**» صلة «**ما**»، والعائد محذوف، والتقدير: سليه ملكه.

الشرح:

فينقسم البارزُ من الضمير إلى متّصل ومُنفصل، والمتصلُ منهُ ما لا يُبتدأ بهِ الكلامُ، ولا يقعُ بَعد إلاّ في الاختيارِ، وذلكَ كالأمثلة المذكورة.

وقيّد عَدم وقُوعه بَعد إلا بالاختيارِ؛ لأنَّهُ قد يقعُ بعدَها في ضرورة الشعر نحو:

.... أنْ لا يُجاوِرنَا إلاّكِ دَيّارُ(٢)

---

(١) اللف والنشر: أن يلف شيئان مثلا أولاً ثم يردفا بتفسيرهما أو بما يناسبهما جملة اعتمادًا على أن السامع الفطن يرد إلى كل منهما ما هو له فإن كان على الترتيب وإلا فعلى غير الترتيب كقوله تعالى: ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾ فإنه تعالى ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل، وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب. [دستور العلماء (٣/ ١٧٥)].

(٢) هذا عجز بيت صدره: وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا

وهو الشاهد رقم (٣٨٤) من خزانة الأدب (٥/ ٢٧٨) وقال البغدادي: على أنّ وقوع الضمير المتصل بعد إلاّ شاذ، والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو: أن لا يجاورنا إلا إيّاك ديار، وإنما استحقَّ النصب لأنه استثناءٌ مقدَّم على المستثنى منه، وهو ديّار، وإنماَ استحَّق الفصل مع أنه معمول لا «إلاّ» على الصحيح؛ لأنه ما نحو

والمنفصل عليه فيقع في ابتداء الكلام نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [1].

=

ما لقيت إلا إياك، لأنه معمول للفعل بالاتفاق فلا يَصح اتصاله بغير عامله، ثم حمل عليه غير المفرّغ ليجريا على سَنَن واحد. وإنما سَهُل وَصله في الضّرورة لثلاثة أمور:
أحدها: أن الأصل في الضمير الاتصال.
الثاني: أن الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به، نحو إنك ولعلك.
الثالث: أجرى إلاّ مجرى أختها فأجريت مجراها في الوصف بها، وزعم ابنُ مالك في «شرح التسهيل» أن ما في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:
أن لا يكون لنا خلٌ ولا جارُ
وإذا فتح هذا البَاب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر. كذا قال ابن هشام في شرح شواهده. وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره، و لم يعزه إلى أحد قال شارح اللب: ورواية البصريين.
أن لا يجاورَنا حاشاكَ ديَّارُ
قال صاحب الكشافَ: «ديّار من الأسماء المستعملة في النفي العام، يقال ما في الدّيار ديّارُ، وديُّور، كقيَّام وقيُّوم، وهو فيعال من الدُّور، أو من الدار، أصله ديْوار، ففُعل به ما فعل بأصل سيِّد، ولو كان فعالاً لكان دوّار». وقال ابن الحاجب في «أمالي المفصل» معناه إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغتفرة غير مُبالي بها؛ لأن مجاورتك هي المقصودة دون جميع المجاورات، وأن لا يجاورنا في موضع مفعول، إمّا على تقدير حذف حرف جر، كقولك: ما باليت بزيد، أو على التعدي بنفسه كقولك: ما باليت زيدًا، وديّار فاعل ليجاورنا» انتهى. وقول العيني: «إلاّ هنا بمعنى غير» فاسد يظهر بالتأمل. وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي، والله أعلم بقائله.
الشاهد فيه: قوله: «إلاكَ»: حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذًا. وقال المبرد: «ليست الرواية كما أنشدها النحاة إلاك، وإنما صحة الرواية:
«ألاّ جَاورَنا سوَاكَ دَيَّارَ».
مصادر هَذا الشَاهد: الخصائص (١/٣٠٧)، (٢/١٩٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠١، ١٠٣)، التصريح على التوضيح (١/٩٨، ١٩٢)، شرح الأشموني على الألفية (١/١٠٩)، شرح شواهد المغني (٢٨٥)، شرح الألفية لابن عقيل (١/٩٠) رقم (١٤).

(١) سورة الإخلاص آية (١).

وبعد إلا نحو: ﴿**لا إِلَهَ إِلا هُوَ**﴾[1].

ثم المتصلُ مُنقسمٌ إلى:

أ- متكلم كالياء من ابني.

ب- وإلى المخاطب كالكاف من أكرمكَ.

ج- وإلى الغائب كالهاء من ((**سَلِيهِ مَا مَلَكَ**)).

وكل من الثلاثة ينقسم باعتبار محل إعرابه إلى: مرفوع كالياء من سَليه،وإلى منصوب كالهاء منها، وإلى مجرور كالياء من ابني.

وجميع ألفاظه تسعة: خمسة منها تختص بالرفع، وهي التاء مختلفة حركاتها باختلاف المتكلم، والمخاطب، والمخاطبة كما سبق، ومفرّعة في الخطابِ باعتبارِ التثنية، وجمع الذكور، وجَمعِ الإناثِ نحو: قمتمَا، وقمتُم، وقمتنَّ.

- والألف للاثنين كـ ((قاما)).
- والواو لجماعة الذكور كـ ((قاموا)).
- والنون لجماعة الإناث كـ ((قمن)).
- والياء للمخاطبة كـ ((قومِي)).

وثلاثة يشترك فيها النصب والجر وهي:

- ياء المتكلم كابني أكرمك.
- وكاف المخاطب مفرّعة باعتبار المذكر والمؤنث، والمثنى، وجمع الذكور، وجمع الإناث نحو:

ابنكَ أكرمكَ، وأبنكما أكرمكما، وغلامكم أكرمكم، وغلامكُنَّ أكرمكنّ.

- وهاء الغائب كذلك كابنه أكرمه، وبقيتها.

والتاسع منها: يصلح لمحال الإعراب الثلاثة، وهو كما يأتي:

---

(١) سورة البقرة آية (١٦٣، ٢٥٥)، آل عمران آية (٢).

وكَلٌّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبنَا يَجِبْ   ولَفْظُ مَا جُرَّ كلفظِ مَا نُصِبْ

الإعراب:

((**وكل مضمر**)) مبتدأ أول، ومضاف إليه.

و((**له**)) متعلق بـ ((**يجب**)).

و((**البنا**)) مبتدأ ثانٍ.

وجملة ((**يجب**)) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المستتر في ((**يجب**)) المرفوع على الفاعلية، والرابط بين المبتدأ الأوّل وخبره الضمير المجرور باللام.

والتقدير: وكل مضمر البناء يجب له.

((**ولفظ**)) مبتدأ.

و((**ما**)) موصول اسمي في موضع جر بإضافة لفظ إليه.

وجملة ((**جُر**)) بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في جر النائب عن الفاعل.

و((**كلفظ**)) في موضع رفع خبر المبتدأ.

و((**ما**)) اسم موصول مضاف إليه.

وجملة ((**نصب**)) بالبناء للمفعول صلة ((**ما**))، والعائد ضمير مستتر في نصب مرفوع على النيابة عن الفاعل. ومتعلق جر ونصب محذوف.

والتقدير: ولفظ الذي جر من المضمر يقع كلفظ الذي نصب منه.

الشرح

أي الضمائر كلّهَا مبنية، وسبب بنائها شبه أكثرها بالحرف في الوضع، حُمل باقيها عليه، ولفظ ((**ما**)) محله الجر منها كلفظ ما محلّهُ النصبُ في أحد عشرة صُورة، تقدم ذكرها، ولا يردُ كسر الهاء التي قبلها سكون أو كسر في لغة غير قريش نحو: به، وعليه، و((**واذهب بغلامهم إليهم**)).

لِلرَّفْع والنّصْبِ وجَرِّ نا صلح كاعْرِفْ بِنَا فَإنَّنَا نِلْنَا المَنَحْ

الإعراب:

((**للرفع**)) متعلق بصلح تقدم عليه لإفادة الاختصاص.

((**والنصب وجر**)) معطوفان على الرفع.

و((**نا**)) مبتدأ.

وجملة ((**صلح**)) خبره، والأصل ((**نا صلح**)) للرفع، والنصب وجر تقدم محمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة.

((**كاعرف**)) الكاف جارة لقول مطروح، وما بعده مقول له، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كقوله: ((**اعرف بنا**))....إلخ، و((**اعرف**)) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.

و((**بنا**)) متعلق بـــ ((اعرف)).

و((**فإننا**)) إنّ واسمها.

و((**نلنا**)) فعل وفاعل.

و((**المنح**)) جمع منحة، وهي العطية مفعول نلنا، ونلنا وما بعده خبر إنّ.

الشرح:

ينفردُ لفظُ ((**نا**)) مِنْ بين الضمائر بوقوعه في محال الإعراب الثلاثة، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿**ربنا إننا آمنا**﴾ [(١)].

وإلحاق الياء، بلفظة هُم به في هذا الحكم فاسد؛ إذ الياء التي تقع في محل الرفِع ياء المخاطبة لا ياء المتكلم، وهُم الواقع في محل الرفع منفصل لا متصل.

وَأَلِفٌ والْوَاو والنُّونُ لِما غَاب وغَيْرِه كَقاما واعْلَما

الإعراب:

((**وألف**)) مبتدأ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٦).

«**والواو والنون**» معطوفان عليه.

و«**لما**» في موضع رفع خبر المبتدأ، و«**ما**» موصول اسمي في موضع جر باللام.

وجملة «**غاب**» صلة ما.

و«**غيره**» مجرور بالعطف على محل ما على حذف الحال المدلول عليها بالمثال.

و«**كقاما**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**اعلما**» معطوف على قاما.

وتقدير البيت: وألف والواو والنون ثابتة للذي غاب وغيره، حال كونه مخاطبًا، وذلك كقاما واعلما على طريق اللف والنشر المرتب.

الشرح:

هذه الضمائر الثلاثة يُشتركُ فيهَا الغائبُ والمخاطبُ، وهو المراد بغير، فمن وقوعها للغائب ﴿**قالا ربنا ظلمنا أنفُسَنا**﴾ [1]، ﴿وقالوا الحمدُ لله﴾ [2]. ﴿وقلن حاش لله﴾ [3].

ومن وقوعها للمخاطب: ﴿ألقيا في جهنم﴾[4]،﴿وقولوا للناس حُسنًا﴾[5]، ﴿وأقيموا الصلاة﴾ [6].

وبقية الضمائر تختص كل منها بما وضع له من متكلم أو مخاطب أو غائب.

---

(١) سورة الأعراف آية (٢٣).

(٢) سورة الأعراف آية (٤٣)، فاطر (٣٤)، الزمر (٧٤).

(٣) سورة يوسف آية (٣١).

(٤) سورة ق آية (٢٤)

(٥) سورة البقرة آية (٨٣)

(٦) سورة البقرة آية (٨٣) النساء آية (٧٧) يونس آية (٨٧)، النور آية (٥٦)، الروم (٣١)، المزمل(٢٠).

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يسْتَتِرُ   كافْعلْ أُوافِق نَغْتَبِطْ إِذْ تُشكَرُ

الإعراب:

((ومن ضمير)) خبر مقدم.

و((**الرفع**)) مضاف إليه.

و((**ما**)) موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر.

وجملة ((**يستتر**)) من الفعل والفاعل صلة ((**ما**)) .

والتقدير: ومن ضمير الرفع قسم يستتر.

و((**كافعل**)) خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك كـــ ((افعل)).

و((**أوافق**)) مجزوم في جواب افعل على أنه جواب لشرط محذوف تقديره: إن تفعل أوافق.

((**نغتبط**)) يحتمل أن يكون بدلاً من أوافق، وعليه مشى الهواري ويحتمل أن يكون معطوفًا على أوافق بإسقاط العاطف وبه جزم المكودي، والتحرير معه.

و((**إذ**)) ظرف للماضي، ويستعمل في المستقبل مجازًا.

و((**تشكر**)) مضارع مبني للمفعول، وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل.

الشرح:

ينقسم ضميرُ الرفعِ إلى بارزٍ، ومستترٍ ثم المستتر منه إلى جائز الاستتارِ، وهو مَا يصحُ أن يقع في محلّه اسم ظاهرٍ، وبهذا يتبين فساد قول من قال الاستتار في نحو: زيد قَائمٌ واجب لعدم صحة إبرازه، فإن إسناده إلى الظاهر ممكن نحو: زيد قام غلامُه، ويسند إلى الضمير أيضًا نحو: زيد مَا قام إلا هُو وإلى واجب الاستتار، وإليه أشار المصنف بالأفعال الأربعة، وهي فعل الأمر نحو: ﴿**واسجد واقترب**﴾[1].

(١) سورة العلق آية (١٩).

وكل مضارع افتتح بهمزة المتكلم نحو: ﴿**فإني قريبٌ أُجيبُ دعوة الدَّاعِ**﴾[1].

أو بنون نحو: ﴿**نحن نحيي ونميت**﴾ [2].

أو بتاء المخاطب نحو: ﴿**لا تقم فيه أبدًا**﴾ [3].

فإن وجد بعده شيء من هذه ضمير بارز نحو: ﴿**اسكن أنت وزوجك**﴾[4].

فهو تأكيد للفاعل المستتر ووجوب الاستتار بعد فعل الأمر، والمضارع المفتتح بتاء الخطاب مشروط بما إذا أُسند إلى المفرد المذكر كما مُثِّلَ.

أما إذا أسند إلى مخاطبة أو مثنى أو جمع ذكور أوإناث برز الضمير نحو: ﴿فَكُلي واشْرَبي﴾[5]، ﴿ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[6]، ﴿وإَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَقُوا﴾[7]، ﴿وَأَطِعْنَ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾[8].

وَذُو ارتفاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ　　　وأنتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

الإعراب:

«وذو» مبتدأ.

«**ارتفاع**» مضاف إليه.

«**وانفصال**» معطوف على ارتفاع.

«**أنا**» وما عطف عليه خبر المبتدأ، ويجوز العكس، وهو أقعد.

و«**هو وأنت**» معطوفان على «**أنا**» بإسقاط العاطف من الأول.

و«**الفروع**» مبتدأ.

---

(١) سورة البقرة آية (١٨٦).

(٢) سورة ق آية (٤٣).

(٣) سورة التوبة آية (١٠٨).

(٤) سورة البقرة آية (٣٥)، وسورة الأعراف آية (١٩).

(٥) سورة مريم آية (٢٦).

(٦) سورة البقرة آية (٣٥)، وسورة الأعراف آية (١٩).

(٧) سورة آل عمران آية (١٨٦).

(٨) سورة الأحزاب آية (٣٣).

وجملة «**لا تشتبه**» خبره.

الشرح:

ينقسمُ الضمير المنفَصِلُ إلى: مرفوع المحل، وإلى منصوبه، وليس فيه مجرور.

فالمرفوع منه ألفاظ أربعة: أنا ونحن للمتكلم، وأنت للمخاطب وفروعه كأنت وأنتما وأنتم وأنتُنّ، وهو للغائب وفروعه: كهي، وهما، وهُم، وهنَّ.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

الإعراب:

«**وذو**» بالرفع مبتدأ.

و«**انتصاب**» مضاف إليه.

و«**في انفصال**» في موضع الحال من مرفوع جعل.

و«**جعلا**» فعل ماض مبني للمفعول يتعدى إلى اثنين، أولهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، والألف فيه للإطلاق.

و«**إياي**» مفعوله الثاني، وجملة جعلا ومعموليه في موضع رفع خبر المبتدأ.

والرابط بينهما الضمير المستتر في جعلا.

وفي بعض النسخ وذا بالألف، وتوجيهه: أن ذا انتصاب مفعول ثان لجعلا مقدم عليه، و«إياي» مفعوله الأول قائم مقام الفاعل. والألف للإطلاق أيضًا، والتقدير على هذا: وجعل إياي ذا انتصاب.

«والتفريع» مبتدأ.

و«**ليس**» فعل ماضٍ ملازم النقص. وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنه اسمه.

«**مشكلا**» خبره، وجملة ليس مع معموليها في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما اسم ليس المستتر فيها، وجملة: المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها.

الشرح:

ليس للمنصُوب المنفصل إلا لفظُ واحدٌ، وهو أيّا، واللواحق له حروف تكلم وخطاب، وغيبة نحو: إيّايَ، وإيّانا، وَإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكُما، وإيّاكنَّ، وإيّاهُ وإيّاهَا، وإيّاهُما، وإيّاهُم، وَإيَّاهُنَّ.

وَفي اِخْتيار لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إذَا تَأَتّىَ أَن يَجيءَ المُتَّصلْ

الإعراب:

«**وفي اختيار**» متعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل يجيء.

و«**لا**» نافية.

و«**يجيء**» فعل مضارع.

و«**المنفصل**» فاعل يجيء.

و«**إذا**» ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الجمهور وقيل بشرطه.

و«**تأتى**» فعل ماضٍ.

و«**أن**» بفتح الهمزة حرف مصدري.

و«**يجيء**» منصوب بأن.

و«**المتصل**» فاعل يجيء، وأن وصلتها فاعل تأتى، وتأتى وفاعله في موضع خفض بإضافة إذا إليها على القول الأول دون الثاني؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف. وجواب «**إذا**» محذوف لدلالة ما قبله عليه.

والتقدير: ولا يجيء المنفصل حال كونه ثابتًا في اختيار إذا تأتى مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

الشرح:

اتصال الضمير هو الأصلُ لكونه أخصر في اللفظ، وأدلّ على التعليق بالعامل فمتى تأتي الإتيانُ به متصلاً لم يُعدَل إلى انفصاله اختيارًا؛ فلا يُقَال: قامَ أنَا، وأكرمتُ إيّاكَ لإمكانِ قمتُ، وأكرمُتكَ، نحو: أما في الضرورة فقد

يجيء منفصلا مع إمكان اتصاله دونها.

بالباعث الوارثِ الأموات قد ضَمِنت   إيَّاهم الأرضُ في دَهْر الدَّهارير[1]

---

(١) هذا هو الشاهد رقم (٣٨٦) في خزانة الأدب (٥/ ٢٨٨). وقال عقبة: على أنّ فصل الضمير ضرورة، والقياس: ضَمِنتهم الأرض. كذا أنشده ابن الشجري في أماليه. (١/ ٤٠)، وقال: «ومثله في القُبح ضمير الرفع. مصادر الشاهد: الخصائص (١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥) الإنصاف (٦٩٨)، التصريح على التوضيح (١/ ١٠٥)، ديوان الفرزدق (٢٦٦). قال طرفة:

أصرمت حبل الوصل بل صرموا   يا صاح، بل قطع الوصال هم

وأنشده شراح الألفية، وابن هشام في شواهده أيضًا، بتقديم الباعث على الوارث والأنسب الرواية الأولى.

والباء في قوله «بالوارث» متعلق بحلفت في بيت متقدّم وهو:

إني حَلفتُ ولم أَحلِفْ على   فناء بيتٍ من السَّاعين معمور

وقوله: «ولَم أحلف علِى فند» الجملة حال من التاء في حلفت، والفَنَد: بفتح الفاء والنون: الكذب. وفناء البيت: ساحته، وهو بكسر الفاء بعدها نون، وهو ظرف لقوله حلفت. وأراد بالبيت بيت الله الحرام، زاده الله شرفًا، ومن متعلقة بمعمور، والسَّاعين: الذين يسعون إليه من جميع البلاد، ومعمور صفة لبيت. «والوارث والباعث» اسمان من أسماء الله الحسنى. أقسم بهما. والوارث: الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاك. والباعث: هو الذي يبعث الخلق، أي يُحييهم بعد الموت يوم القيامة. و«ضمنت» بكسر الميم بمعنى تضمنَّت عليهم، أي اشتملت عليهم، أو بمعنى كفلت، كأنها تكفّلت بأبدانهم، والأرض: فاعل ضمنت، والدهر: الزمان، ودهر الدهارير: الزمان السالف، وقيل: أو الأزمنة السالفة، وإذا قيل: دهر دهارير بالصفة فمعناه شديد، كما يقال ليلة ليلاء. قال ابن هشام: والأموات إمَّا منصوب بالوارث على أنّ الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني والأوّل لا ضمير فيه، وإما مخفوض بإضافة الأوّل أو الثاني، على حد قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد.

وأما قوله: قد ضمنت إياهم الأرض، فهو إما حالٌ من الأموات أو وصف، لأن ال فيها للجنس. والبيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن عبد الملك، ويهجو يزيد بن المهلب. وقبله:

يا خير حيٍ وقَتْ نعلٌ له قَدَمًا   وميتٍ بعدَ رُسْل الله مقبور

إني حلفتُ ولم أحلف على فندٍ   فناء بيتٍ من السّاعين معمور

=

فإن لم يتأت الاتصال لتعديه على عامله نحو: ﴿**إياك نعبد**﴾ [(١)].

أو لوقوعه بعد إلا نحو: ﴿**ألا تعبدوا إلا إياه**﴾ [(٢)]، عُدل إلى الانفصال.

وصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سلْنِيه وَمَا ... أَشْبَهَه في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتمى

كَـذَاكَ خِلْتَنِـيه واتِّصَـالاَ ... أَخْتَار غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصالا

الإعراب:

«وصل» فعل.

و«**أو**» هنا للتخيير.

و«**افصل**» معطوف على صل.

و«**هاء**» مفعول بافصل لقربه، وهي مطلوبة أيضًا من جهة المعنى لـ «صل».

و«**سلنيه**» مضاف إليه، وهو أمر من سال يسال بحذف الهمزة مخففي سأل يسأل بإثباتها، والنون للوقاية، والياء والهاء مفعولاه.

«**وما**» اسم موصول معطوف على سلنيه على تقدير حذف مضافين، والأصل: وثاني ضميري ما أشبهه هاء أو غيرها.

وجملة: «**أشبهه**» صلة ما.

=

في أكـبر الحـجِّ حافٍ غيرَ منتعلٍ ... مـن حالـفٍ مُحرم بالحجّ مصبور

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنَتْ ... إيـاهُم الأرضُ في دهـر الدهارير

إذ يـثورون أفـواجًا كـأنهُم ... جـرادُ ريـحٍ من الأجداث منشور

لـو لم يبشّـر بـه عيسـى وبيَّنَه ... كـنت الـنبي الذي يدعو إلى النور

فأنـت إن تكـن إيـاه صـاحبهُ ... مـع الشهيدين والصديق في السُّورِ

(١) سورة الفاتحة آية (٥).

(٢) سورة هود آية (٢).

و «**في كنته**» متعلق بانتمى بمعنى انتسب على تقدير مضاف تقديره: في هاء كنته.

و«**الخلف**» بمعنى الخلاف مبتدأ.

وجملة «**انتمى**» خبره.

«**كذاك**» خبر مقدم، والإشارة بكذاك إلى الخلاف المذكور في كنته.

«**خلتنيه**» مبتدأ مؤخر على حذف مضاف أيضًا.

والتقدير: وهاء خلتنيه كذاك في الخلاف.

و«**اتصالا**» مفعول مقدم بـــ «أختار».

و«**أختار**» بقطع الهمزة فعل مضارع مسند إلى المتكلم.

والتقدير: وأختار الاتصال، والألف للإطلاق.

و«**غيري**» مبتدأ، ومضاف إليه.

و«**اختار**» بوصل الهمزة فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى غيره.

و«**الانفصالا**» مفعول به لـــ «اختار»، وجملة أختار.. وما بعده خبر المبتدأ الذي هو غيري، والألف للإطلاق.

الشرح:

هاتان المسألتان جاءتا على خلاف الأصل لمجيء الضمير فيهما منُفصلاً مع تأتي اتصاله.

أما المسألة الأولى:

فالوجهان فيها جائزان على السواء، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين استحق أولهما التقديم عليه لكونه أخصر منه، والعامل فيهما ليس من نواسخ الابتداء نحو: سلنيه، وأعطيتكه.

يجوز فيهما الانفصال نحو: سلني إياه، وأعطيتك إيّاه.

وفي الحديث: «إن الله ملككم إيَّاهم»[1].

إلا أن ورُود الاتصال أكثر نحو: ﴿فسيكفيكهم﴾[2]، ﴿أنلزمكموها﴾[3]، ﴿إن يسألكموها﴾[4].

أما لو كان أحد الضميرين مرفوعًا تعين الاتصال نحو: أكرمته، ولو لم يكن الأول مستحق للتقديم تعين الانفصال نحو: أعطيتُه إيّاك أو إيّاه، ولو كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء فهي.

المسألة الثانية: وسواء كان الناسخ مما ينصُب الجزأين كخَلْتَنيه أو أحدهما ككنته. وهذا محلُ خلاف، فالمصنف اختار الاتصال موافقة للرباني؛ لكونه الأصل ولكثرة الوارد منهُ نحو: فكنه ترى منكَ مَا يعجُبك

وفي الحديث: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ يسلط عَلَيْهِ، وَإِلاَّ يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[5]، ونحو:

بلغت صنع امرئٍ بر أخالكُهْ

---

(١) ذكر الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/ ٣٢٣). كان آخر ما أوصى به رسول الله ﷺ أن قال: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فما أحببتم فأمسكوا، وما كرهتم فبيعوا، ولا تعذبوا خلق الله فإن الله تعالى ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم».
وانظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزبيدي طبع دار العاصمة للنشر بالرياض (٣/ ١٢٥٣) رقم (١٨٩٤).

(٢) سورة البقرة آية (١٣٧).

(٣) سورة هود آية (٢٨).

(٤) سورة محمد آية (٣٧).

(٥) أخرجه البخاري (١١/ ٥١٣، ٥١٤) فتح، ٨٢- كتاب القدر ١٤- باب: يحول بين المرء وقلبه (٦٦١٨)، مسلم (٤/ ٢٢٤٤) ٥٢- كتاب: الفتن وأشراط الساعة ١٩- باب: ذكر ابن صياد رقم ٩٥ (٢٩٣٠)، الترمذي ٣٤- كتاب الفتن، ٦٣- باب: ما جاء في ذكر ابن صائد ٢٢٤٩ تحفة الأشراف (٦٩٣٢).
كذا في المخطوطة، وفي المراجع تسلط.

وغير المصنف وهم الجمهور يختار الانفصال ومن وروده: وكونُك إياهُ عليكَ يسير، وقوله:

أُخي حسبتك إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئت أَرْجَاءُ صَدْرِك بالأْضغَانِ

* * *

وقَدِّم الأَخصَّ في اتّصال وقدمن ما شئْتَ في انْفصالِ
وَفِي اتحَادِ الرُّتْبة الْزم فَصْلاً وقَدْ يُبيُحُ الْغيْبُ فِيهِ وصْلا

الإعراب:

((**وقدم**)) فعل أمر وفاعل، وكسر لالتقاء الساكنين.

و((**الأخص**)) مفعول قدم.

و((**في اتصال**)) متعلق بقدم.

((**وقدمن**)) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و((**ما**)) موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بقدمن.

وجملة ((**شئت**)) بفتح التاء صلتها، والعائد محذوف.

((**وفي انفصال**)) متعلق بقدمن.

---

(١) هذا البيت من بحر البسيط.
ورد في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٥) ،ابن الناظم (٦٥)، وتعليق الفرائد (١/ ٩٩)، العيني (١/ ٢٧٦) على هامش الخزانة أخي: مفعول به بفعل محذوف يفسره ((حسبتك)) أو مبتدأ، وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال، لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والعيني هو الذي أعرب أخي: منادى حذف منه حرف النداء، ورده الصبان، والعلامة عبد القادر المكي. وقال الأخير على حاشيته في الأوضح: ((وأعرب العيني قول الشاعر ((أخي)) منادى بحذف حرف النداء، وليس بالصواب، ولا يستقيم عليه المعنى، وكيف يناديه بالأخُوّةِ وهو يُخبر أن نواحي صدره ملئت بالأضغان، الإحن، وإنما هو من باب الاشتغال.
ينظر حاشية الصبان على الأشموني (١١٩، ١٢٠)، ورفع الستور والأرائك ورقة (١٢) مخطوط، وشرح التصريح على التوضيح (١/٣٤١) رقم (٢٦). المقاصد النحوية (١/ ٢٨٦) أوضح المسالك (١/ ٩٩).

«**وفي اتحاد**» متعلق بالزم.

«**والرتبة**» مضاف إليه.

و«**الزم**» بفتح الزاي فعل أمر من لزم بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع.

و«**فصلا**» مفعول الزم.

و«**قد**» هنا للتقليل.

و«**يبيح الغيب**» فعل وفاعل.

و«**فيه**» متعلق بيبيح والهاء من فيه تعود إلى اتحاد الرتبة.

و«**وصلا**» مفعول يبيح، ومتعلق يبيح محذوف.

والتقدير: وقد يبيح الغيب في اتحاد الرتبة وصلا مع اختلاف الضميرين.

الشرح:

هذا من تمام الكلام في المسألتين السابقتين، ومعناه أنك حيثُ خيرت بَيْنَ وَصلِ الضمير وفصله، فإن وصلت تعين تقديم الأخص من الضميرين، وأخص الضمائر ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب. فإذا اجتمعا قدم المتكلم نحو: خلتنيك، وإن اجتمع أحدهما مع الغائب قدمته عليه نحو: سلنيه، وأعطيتكه.

أمَّا إنْ فصلت أحدهُمَا فلك أن تقدّمَ غير الأخصّ عليه نحو: أعطيُتكَ إيَّاهُ، وخلتك إيايَ.

فلو اتحدت رتبة الضميرين بأن كانا لمتكلم أو مخاطبٍ أو غائب تعين الفصل إذ لا أخص هناك سواء اتحد مفسرهما، نحو: ظننتني إياي، وملكتك إياك، أو اختلف نحو: أعطيته إياه.

وقد يجوز الوصل في الغائبين بشرط عدم اتحاد لفظيهما نحو: أَعطيتهماه.

وفي الحديث: ((**إلا أُعطيتهموها**))[1].

وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وَقَايَةٍ ولَيْسِي قد نُظم

الإعراب:

((**وقبل**)) منصوب بـــ ((التزم)).

و((**يا**)) بالقصر للضرورة مضاف إليه بالنسبة إلى قبل، ومضاف بالنسبة إلى النفس.

((**والنفس**)) مضاف إليه لا غير.

و((**مع الفعل**)) في موضع الحال من يا النفس.

و((**الْتُزم**)) بضم التاء فعل ماض مبني للمفعول؛ وبفتحها فعل أمر، والمشهور الأول ليوافق النظم.

و((**نون**)) نائب الفاعل المرفوع على الأوّل، ومفعول به منصوب على الثاني.

((**وقاية**)) بكسر الواو مضاف إليه.

والتقدير: والتزم نون وقاية قبل ياء النفس في حال كونها مجتمعة مع الفعل.

((**وليسي قد نظم**)) مبتدأ وخبر، ونظم مبني للمجهول، ومتعلقه محذوف. والتقدير: قد نظم في بيت.

الشرح:

سُميت النون الفاصلة بين الفعل، وبين ياء المتكلم نون الوقاية [2]، لأنها

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب (٢/ ٢٥): نون الوقاية، وتسمى نون العماد أيضًا، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة أحدهما: الفعل متصرفًا كان، نحو: أكرمني، أو جامدًا نحو: عساني، وقاموا ما خلاني، وما عداني، وحاشاني إن قدرت فعلاً. وأما قوله: ((إذا ذهب القوم الكرام ليسي)) فضرورة، نحو: ((تأمرونني)) يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة، وعلى الأخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح.

الثاني: اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعى أدركني واتركني والزمني. =

وقت محذورين من التباسها بياء المخاطبة في نحو: لن تكرمي، والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث في أكرمي، وهي لازمة مع الفعل العامل فيها ماضيًا كان أو مضارعًا، أو أمرًا نحو: ﴿**وجعلني نبيًا**﴾[1]، ﴿**والذي يُميتني**﴾[2]، ﴿**رب أدخلني**﴾[3]، وقد جاء في الشعر عدُم دخولها مع ليس كقوله:

إذا ذَهب القَوْمُ الكِرامُ ليسي[4] ....

=

الثالث: «الحرف نحو أنني، وهي جائزة الحذف مع إن وأن ولكن وكأن، وغالبة الحذف مع لعل، وقليلة مع ليت».

(١) سورة مريم آية (٣٠).

(٢) سورة الشعراء آية (٨١).

(٣) سورة الإسراء آية (٨٠)

(٤) صدره:

عددت قومي كعديد الطيس

هذا البيت نسبه جماعة من العلماء، ومنهم ابن منظور في «لسان العرب» «ط ي س» لرؤبة بن العجاج، وليس موجودًا في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» كالعدد، يقال: هم عديدوا الثرى ، أي عددهم مثل عددهم و«الطيس»–بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهملة– الرمل الكثيرة.

وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل ما على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو: النمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل». ا. هـ.

«ليسي» أراد غيري. استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا. ويروى صدر الشاهد: عَهْدِي بِقَومِي عَدِيدِ الطِّيسِ

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياه، فإنني بقيت بعدهم خلفًا عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل. «قومي» قوم مفعول به، وقوم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف

=

وأما: ﴿أفغير الله تأمروني﴾ [1].

فالتحقيق أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية.

وليْتَني فَشَا، وَلَيتْي ندرًا وَمَعْ لَعَّلَّ اعكسْ وكُنْ مخيَّرا
في البَاقَياتِ، واضْطرارًا خَفَّفا مِنّي وعنّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

الإعراب:

((وليتني فشا)) مبتدأ وخبر.

((**وليتي ندرا**)) بالدال المهملة وألف الإطلاق مبتدأ وخبر.

((**ومع**)) متعلق بـــ ((اعكس)).

و((**لعل**)) مضاف إليه.

و((**اعكس**)) فعل أمر ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل.

((**وكن**)) أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه.

((**ومخيرًا**)) بفتح الياء اسم مفعول منصوب على أنه خبر كن.

((**في الباقيات**)) متعلق بـــ ((مخيرا)) واتصال آخر كلمة من البيت الأوّل

=

محذوف، والتقدير: عددتهم عدًا مثل عديد، و((عديد)): مضاف، ((والطيس)): مضاف إليه. ((إذا)) ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت. ((ذهب)) فعل ماضٍ، و((القوم)) فاعله ((الكرام)) صفة للقوم، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها ((ليسي)) ليس، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ، ((ليسي)) أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا: يجب عليه على مذهبهم أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي.

والثاني: وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم. وذاك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن ((ليس)) فعل.

(١) سورة الزمر آية (٦٤).

بأول كلمة من البيت الذي بعده يسمى تضمينًا[1]، وهو قبيح في الشعر.

((**واضطرارًا**)) مفعول لأجله مقدم على عامله.

و((**خففا**)) فعل ماض وألفه للإطلاق.

و((**مني**)) مفعول خفف مقدم على فاعله على حذف مضاف.

((**وعني**)) معطوف على مني.

و((**بعض**)) فاعل خفف.

و((**من**)) بفتح الميم اسم موصول مجرور المحل بإضافة بعض إليه.

وجملة ((**قد سلفا**)) صلة من، والألف للإطلاق.

والتقدير: خفف بعض من قد سلف نون مني وعني اضطرارًا.

الشرح:

تدخل نون الوقاية أيضًا مع حروف، إما ناصبة لشبهها بالفعل كان وأخواته، وإما جارة كمن وعن، فأما إن وأخواتها فهي معها على ثلاثة أقسام منها: ما يتعين دخولها معه وهي: ليت، نحو: ﴿**يا ليتني كنت معهم**﴾[2].

أما قوله:

كمُنْيَة جَابر إِذْ قَاَل ليتي[3] ....

---

(١) التضمين: ما لم تتم معاني قوافيه إلا بالبيت الذي يليه. [لسان العرب (٤/٢٦١١ ضمن)].

(٢) سورة النساء آية (٧٣).

(٣) هذا صدر بيت عجزه:

.... أُصَادفُهُ وأُتْلفُ جُل مالي

هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل، لأنه كان فارسًا.

اللغة: ((المنية))- بضم فسكون- اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضًا اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر.

تمنى مزيد زيدًا فلاقى أخائفة إذا اختلف العوالي
كَمُنْيَةِ جَابر، إذْ قَالَ: ليتي أُصادِفهُ وأفقدِ جُلَّ مالي

=

﴿لَعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾[1].

=

تَلاَقَيْنَا، فَمَا كنا سوَاءٍ ولكنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لحالِ

وَلَوْلاَ قَوْلُهُ: يَا زَيْدُ قَدْنِي، لقد قامت نويرة بالمآلي

شككتُ ثِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنا بِمُطَّرِدِ المَهَزَّةِ كَالخِلاَلِ

«مزيد» -بفتح الميم وسكون الزاي- رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربًا. «أخائفة» أي صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب. «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح. واختلافها: ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن. «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه وأتلف يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف. والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف، و«جابر» مضاف إليه، «إذ» ظرف للماضي من الزمان. «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا. تقديره: هو يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها. «ليتي» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب «أصادفه» أصادف فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت. «وأفقد» الواو حالية، وأفقد فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال. «جل» مفعول به لأفقد، رجل مضاف، ومال من مالي: مضاف إليه، ومال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: -ليتي-: حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل.

وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى. وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: «وقد قالت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي» ا.هـ.

(١) سورة غافر آية (٣٦). قال الفراء في معاني القرآن (٣/٩): «وقوله: ﴿لَعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فأَطّلِعُ (٣٧)﴾ بالرفع. يردّه على قوله: ﴿أبلغ﴾، ومن جعله جوابًا للعلي نصبه،وقدَ قرأَ به بعض القراء». وبهامشه: قرأ حفص فأطلع بنصب العين بتقدير «أن» بعد الأمر في ﴿ابن لي﴾. وقيل: في جواب الترجي في لعلي حملاً على التمني على مذهب الكوفيين.

ونحو: أَريني جَوادًا ماتَ هزلا لعلني.

فنادر. والأربعة الباقية يستوي فيها دخول النون وعدمه نحو: ﴿**إنَّني أَنَا اللَّهُ**﴾[1]، و﴿**إِنّي أَنَا رَبُّكَ**﴾[2]، وكذلك البواقي.

وأما من وعن فيجب اتصالهما بنون الوقاية، نحو : ﴿**وألقيت عليك محبة مني**﴾[3]، ﴿**وإلا تصرف عني كيدهنَّ**﴾[4].

أما قوله:

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنّي   لستُ مِنْ قيسِ ولا قَيْسِ منّي[5]

---

(١) سورة طه آية (١٥).

(٢) سورة طه آية (١٢).

(٣) سورة طه آية (٣٩).

(٤) سورة يوسف آية (٣٣).

(٥) هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: ((إنه من وضع النحويين))، وقال ابن هشام عنه: ((وفي النفس من هذا البيت شيء)) ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان ((من))، ((عن)) وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: ((قيس)) هو قيس بن عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه اناس بهمزة وصل ونون – ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس بياء مثناة تحتية – وقيس هنا غير منصرف للعلمية، والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس بن غيلان.

الإعراب: ((أيها)) أي: منادى حذف منه حرف النداء، مبني على الضم في محل نصب. وها للتنبيه. ((السائل)) صفة لأي ((عنهم)) جار ومجرور متعلق بالسائل ((وعني)) معطوف على عنهم ((لست)) ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها ((من قيس)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ((ولا)) الواو عاطفة، ولا نافية ((قيس)) مبتدأ. ((مني)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: ((عني))، و((مني)) حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة. شرح ابن عقيل (١/١١٤) رقم (٢٠).

تحذفها ضرورة.

وفـــي لَدُنِّي لَدُنِي قَـــلَّ وَفِـــي قَدْنِي وقَطْنِي الحذْف أيْضًا قَدْ يَفِي

الإعراب:

((**وفي لدني**)) بتشديد النون متعلق بـــ ((**قَلَّ**)).

و((**لدني**)) بتخفيفها مبتدأ.

و((**قل**)) بفتح القاف. فعل ماض، وفاعله مستتر فيه.

وجملة ((**قل**)) خبر لدني بالتخفيف.

والتقدير: ولدني بالتخفيف قل في لدني بالتشديد.

((**وفي قدني**)) متعلق بيفي أو بالحذف فعلى الأول يلزم تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وعلى الثاني إعمال المصدر المحلى بأل، وتقديم معموله عليه، وكلاهما خاص بالشعر.

و((**قطني**)) معطوف على قدني.

((**والحذف**)) مبتدأ.

و((**أيضًا**)) مفعول مطلق.

وجملة: ((**قد يفي**)) من الوفاء خبر المبتدأ. وضبطه الهواري بالنون من النفي.

والتقدير: والحذف أيضًا قد يفي في قدني وقطني.

الشرح:

تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم كلدن، وقد، وقط[1] بمعنى حسب قال تعالى: ﴿**قد بلغت من لدني عذرا**﴾[1].

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢/٣٧٠):وسألته رحمه الله عن قولهم عَنّي وقدني، وقَطْني وَمِنّي ولَدنّي فقلت ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركًا مكسورًا.
وانظر الساعد (١/٩٥). وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/٩٢٤):
((.. والأعرف نون الوقاية فيهما — قدي وقطي فتقول قدني وقطني...)).

وفي الحديث: «**فتقول: قطني قطني**».

قال الشاعر:

«**قَدني من نَصْرِ الخُبَيْبين قَدِي**»[2].

=

(1) سورة الكهف آية (٧٦).

(2) هذا صدر بيت عجزه:

.... ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِد

وهو الشاهد رقم (٤٠٣) في خزانة الأدب (٣٨٢/٥) وفيه «قديَ» الثانية وعلق عليه: على أن هذا ضرورة والقياس قدني بالنون.

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٣٨٧/١)، نوادر أبي فريد الأنصاري (٢٠٥)، سمط اللآلئ (٦٤٩)، المحتسب (٢٢٣/٢)، أمالي ابن الشجري (١٤/١)، (١٤٢/٢)، الإنصاف لابن الأنباري (١٣١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٤/٣)، (١٤٣/٧)، شرح شواهد المغني (١٦٦)، العيني (٣٧٥/١)، التصريح على التوضيح (٦٤/١)، الأشموني على الألفية (١٢٥/١). لسان العرب: لحد . قال سيبويه: وسألته رحمه الله يعني الخليل بن أحمد عن قولهم: قطني، ومنِي، وعنَي، ولدُنّي، ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حروف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركًا مكسورًا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات، لأنها لاتذكر أبدًا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وإنما حملهم على أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نحو: يد وهن، وأما ما يحرك آخره فنحو مع لد، كتحريك أواخر هذه الأسماء، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر الأسماء، فمن ثمّ لم يجعلوها بمنزلتها، فمن ذلك: معي لدي في مع لدُ. وقد جاء في الشعر قدي. قال الشاعر: قدني من نصر الخبيبين قَدي لما اضطر شبهه بحسبي وهني، لأن ما بعد حسب هن مجرور كما أن ما بعد قطَ مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال: ليتي حيث اضطر. انتهى كلام سيبويه. وردّه صاحب الكشاف والبيضاوي عند قوله تعالى: ﴿قد بلغت من لَدُنِيْ عذرًا﴾ (الكهف- ٧٦) على قراءة نافع، بتحريك نون لدن، والاكتفاء بها عن نون الوقاية. كما في: قدني من =

والحذف بعد لدن قليل كقراءة نافع [1].

=

نصر الخُبيبين قدي. وعند ابن مالك: نون الوقاية في: قدني وقطني غير لازمة، بل يجوز ذكرها وحذفها. واستشهد لقط بما روي في الحديث من قوله: ((قطي قطي بعزتك)) يروى بسكون الطاء وكسرها مع الياء وبدونها. وقال في الألفية.

وفي لدُنّي لدُني قَلّ وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي

قال الشاطبي: قوله: ((قل)) دليلُ على أن هذا جائز عنده في الكلام لا مختص بالشعر. وهذا دأبه في النظم. إنما يعبِّر بلفظ القلة عما جاء في النثر، وهو ثابت بقراءة نافع وأبي بكر. ونبه بذلك على مخالفة ظاهر كلام سيبويه. قال في ((شرح التسهيل)) (٢/٢٢١): ((وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات. وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح كقراءة نافع. ﴿قد بلغت من لَدنُي عذرًا﴾ بالتخفيف. ثم قال الشاطبي: ((وقوله: ((وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي)) ويريد أنّ حذف نون الوقاية فيهما قد يأتي، وإتيانه بقد يفي، إشعارٌ بأنه مسموع من الكلام، بل قد يكثر كثرة ما، إذ معنى يفي يكثر، أي أنه يكثر في السماع، فلا يكون معدودًا في الشواذ ولا في الضرائر وهذا تنكيت منه على سيبويه. ومن قال بقوله: إنّ عدم اللحاق يختص بالشعر)).

وقد تبعه ابن هشام في ((شرح شواهده)) قال: ((إذا جرت الياء بلُدن أو قط أو قد، والغالب إثبات النون حفظًا للسكون، وقد يترك، ودليله في لدن قوله تعالى: ﴿قد بلغت من لدني عذرا﴾ قرئ مخففًا ومشددًا)). وأما قول سيبويه: ((إن ترك النون مع لدن ضرورة)) فمردود بالقراءة، ولا يقال: إنها جاءت على من يقول لدُ، وتكون النون للوقاية؛ لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون إذ لا سكون فيحفظ ودليله في قد قوله قدني من نصر الخبيبين قدي. وفي هذا نظر واضح. ثم قال البغدادي في الخزانة (٥/٣٨٧): ((والخبيبين: قيل مثنى خبيب، وقيل: جمع خبيب، فعلى الأوّل الباء الثانية مفتوحة، وعلى الثاني مكسورة، وخبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة: مصغر خب، وخُبيب هو ابن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب)). وقال ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل: ((أراد بالخبيبين: مثنى: عبد الله ومصعبًا ابني الزبير وخالف ما جاء للعرب من نحوه، مثل العمرين. يريدون أبا بكر وعمر للخفة، والقمرين للشمس والقمر لتغليب المذكر)).

(١) انظر هذه القراءة: السبعة لابن مجاهد (٣٩٦)، الإتحاف (٢/٢٢٢) البحر

=

﴿من لدني﴾ (١)، وكذلك قد يجيء الحذف بعد قد كما قد مثل، وبعد قط كرواية «قطي قطي»

العلم

الشرح:

قيل: إنه مشتق من العلم إما لأن غالب مسمياته أولى العلم، وإما لأنه يُعلم به مسماه (٢)، وقيل: من العلامة، لأنه علامة على مسماه.

اسْمُ يُعيّنُ المُسمَّى مُطْلَقَا عَلَمُه كجعْفَر وخَرْنِقَا
وقَرَن وعدن ولاحِق وشَذْقَم وهيلَه وواشِقِ

الإعراب:

«**اسم**» مبتدأ.

=

(١٥١/٦) التيسير (١٤٥) الحجة ٤٢٥، النشر (٣١٣/٢). وقال السمين الحلبي في الدُّر المصون (٥٣١/٧): نافع بتخفيف النون. والوجه فيه: أنه لم يُلحقْ نون الوقاية لـ: «لَدُن» إلا أنَّ سيبويه (٣٨٦/١، ٣٨٧) منع مِنْ ذلك وقال: «لا يجوز أن تأتي بـ «لَدُنْ»، مع ياء المتكلم دون نون وقاية». وهذه القراءة حُجة عليه. فإن قيل: لم لايقال: إن هذه النون نون الوقاية، وإنما اتصلت بـ «لَدُ» لغة في «لدُن» حتى يتوافق قول سيبويه مع هذه القراءة؟ قيل: لا يصح ذلك من وجهين، أحدهما: أن نون الوقاية إنما جيء بها لتقي الكلمة الكسر محافظة على سكونها. ودون النون لا يسكنون، لأن الدال مضمومة فلا حاجة إلى النون. والثاني: أن سيبويه يمنع أن يقال: «لدني» بالتخفيف.

(١) سورة الكهف آية (٧٦).

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٩٦١/٢) باب: العلم: «وهو الاسم الذي عُلّق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم» قاله ابن عصفور في المقرب (٢٤٣/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٠٣/١).
وقال ابن مالك كما جاء في التسهيل (٣٠)، وشفاء العليل (٢١١/١)، وشرح التسهيل (١٧٠/١)، والمساعد (١٢٥/١): هو المخصوص مطلقا، غلبته، أو تعليقه بمسمى غير مُقّدر الشارع، أو الشائع الجاري مجراه.

وجملة: «**يعين المسمى**» من الفعل والفاعل والمفعول نعته.

«**ومطلقا**» حال من فاعل يعين.

«**علمه**» خبر اسم، ويجوز العكس، والضمير في علمه قال المكودي: يرجع إلى المسمى» ، وقال الهواري: «يعود إلى اسم المتقدم عليه أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعض في «**ووضعوا لبعض الأجناس علم**» وهذا أحسن عندي.

و«**كجعفر**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**وخرنقا وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق**» معطوفات على جعفر.

الشرح:

خرج بالاسم قسماهُ إذ لا علمية في واحد منهما ويتعين مُسمّاهُ النكرات إِذ لا تعيَن فيها، وبقيد الإطلاق بقية المعارف؛ لأن تعيينها لمسماها إمّا بقيد التكلم، أو الخطابِ أو الغيبةِ كالضمير، وإما بقيد الحضور كاسم الإشارة، وإما بقيد الصلة كالموصول، وإمَّا بقيد الأداة، وإما بقيد الإضافة، وإما بقيد النداء ألا يُرىَ أنه إذا زال بالقيد، دال التعيين كغلام في الغلام أو غلام زيد، أو يا غلام، وأمَّا العَلمُ فيعين مسماهُ بغير قيدٍ ثم مسمَّى العَلم.

أما الآدميُّونَ كجَعفر ومُحمّد ونحوهما من أسماء الذكور، وخرنقُ وزينب، ونحوهما من أسماء الإناث.

وأما ما يلابسُونهُ من القبائل كقون ودَوس، وكعدن وأيلة.

أو الخيل كلاحقٍ واعوج، أو الإبل كشذقم.

أو الغنم كهيلة، أو الكلاب كواشق.

واسْمًا أَتى، وكنُيةً ولَقبا … وأخرنْ ذا إنْ سِواه صحبا

الإعراب:

«**واسما**» حال من فاعل أتى.

و«**أتى**» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى العلم.

«**وكنية ولقبا**» معطوفان على اسما.

والتقدير: وأتى العلم اسمًا وكنية ولقبا.

«**وأخرن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه.

و«**ذا**» اسم إشارة يعود إلى اللقب محله النصب على أنه مفعول أخرن.

و«**إن**» بكسر الهمزة حرف شرط.

«**سواه**» مفعول مقدم لصحب. واستعمال سوى غير ظرف مما لا يقول به الجمهور.

وخالفهم الناظم في ذلك، والضمير المضاف إليه من سواه يعود إلى الكنية باعتبار كونها علمًا.

«**صحبا**» بكسر الحاء فعل الشرط في محل جزم، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا الواقع على اللقب. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

والتقدير: إن صحب اللقب سوى الكنية فأخره.

الشرح

الاسمُ: منه ما كان كزيدٍ، وعبد الله [(1)]، والكنيةُ[(1)]: ما كان مبدوءًا

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (١/٢٢١).
الاسم: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ولم يحد سيبويه في الكتاب (١/٢)، الاسم، بحد فاصل فقال: فالاسم: رجل وفرس، وحائط.
ولمعرفة أسباب ترك سيبويه الحد للاسم ينظر المراجع الآتية:
الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ٤٩)، الأمالي الشجرية (١/٢٩٢، ٢٩٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٢). وحده المبرد كما ورد ذلك في المقتضب (١/١٤١)، واللمع ص (٩٠) وتبعه ابن جني فقال: ما كان واقفًا على معنى، ودخله حرف من حروف الجر. وانظر المراجع الآتية في حد الاسم: الأصول لابن السراج ١/٣٨، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٤٨، والجمل ص ١٧، الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص ٦)، والتسهيل لابن مالك (ص ٣٠).

بأبٍ أو أُمٍّ، كأبي بكر، وأُمِّ سَلمة.

واللقب: ما أشعر بمدح المسمى كعتيق وزينِ العابدين أو ذمّه كأنفِ النّاقةِ وكُرز(٢)، ثم اللقبُ إن صحب غيره مِن الاسم أو الكنية أخر عنهما نحو: قال زيد زين العَابدينَ، وقال أبو بكرَ عتيق فأما تقديمُ اللقب في قوله:

أنَا ابْـــنُ مُزَيقْيا عَمْرو جَدي أَبُـــوهُ عَــامِرٌ(٣)مَــاءَ السماء

فضرورة:

وإنْ يكُونَا مُفْـــردين فَأضِفْ حَتْـــمًا وإلا أَتْبعِ الَّذِي ردف

الإعراب:

((**وإن**)) حرف شرط.

=

(١) انظر: خزانة الأدب (٥٩٤/١٢). الكتاب لسيبويه ٩٣/٢، ١٠١، ٢٩٥/٣، ٢٩٦ همع الهوامع ٥/١ .

(٢) انظر المراجع الآتية: خزانة الأدب ٥٩٨/١٢)، الكتاب لسيبويه (٩٧/٢)

(٣) وفي رواية ((مُنذرٌ)).

قائله: أوس بن الصامت.

البحر: الوافر

مصادره: المقاصد النحوية ٣٩١/١، خزانة الأدب (٣٦٥/٤) المسالك (١٢٧/١) تخليص الشواهد (ص ١١٨) شرح الأشموني (٥٨/١) لسان لعرب (٣٤٣/١٠ مزق)، (٥٤٥/١٣ موه)، (٢٠٨قوا). قال ابن هشام في تخليص الشواهد ص ١١٨ مسألة (٢٤): ((يؤخر اللقب عن الاسم غالبًا، وقد يقدم، ذكره ابن الخباز في النهاية وأنشده)). الأصل فيه: أنا ابن عمرو مزيقيا، وعمرو هذا هو ابن عامر بن حارثة الأزدي، كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أصبح مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيًا، وأن يلبسهما غيره، فلقب بذلك، وأبوه عامر، وهو الذي خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم، وكان قومه إذا أجدبوا مارهم حتى يخصبوا، فلقب ماء السماء، لأنه ينوب عنه.

الشاهد فيه: ((مزيقيا عمرو)) حيث قدم اللقب ((مزيقيا)) على الاسم عمرو، والقياس أن يقدّم الاسم على اللقب كما في العجز ((منذر ماء السماء)).

و«**يكونا**» فعل الشرط مجزوم بـــ «إن»، وعلامة جزمه حذف النون.

والألف اسمها، وهو ضمير تثنية يرجع إلى الاسم واللقب.

و«**مفردين**» خبر يكونا.

«**فأضف**» الفاء رابطة لجواب الشرط، وأضف فعل أمر وفاعله، والجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط.

و«**حتما**» مفعول مطلق.

و«**إلا**» إن حرف شرط، و«**لا**» نافية، وأدغمت النون في اللام لتقارب المخرج، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، وكون الأداة إن مقرونة بلا النافية.

و«**أتبع**» فعل أمر متعد لاثنين حذف ثانيهما مع متعلقه وفاعله مستتر فيه.

والجملة: جواب الشرط، ومثل هذا يجب أن يكون مقرونًا بالفاء إلا أنه حذفها للضرورة كحذفها من قوله: «**من يفعل الحسنات الله يشكرها**».

و«**الذي**» في محل نصب على أنه مفعول أول بأتبع، وهو جار على موصوف محذوف.

وجملة «**ردف**» بكسر الدال على الأفصح مساوى تبع وزنًا، ومعنى صلة الذي والعائد فاعل ردف المستتر فيه ومفعوله محذوف، والتقدير: وإن لا يكونا مفردين فأتبع الثاني الذي ردف الأوّل ما قبله في إعرابه.

الشرح:

إذا كان الاسم واللقبُ مفردين كمعدي كرب تعينت إضافة الاسم إلى اللقب على تأويل مسمى هذا الإسم، وإن لم يكن المصطحب من الأعَلام مفردين فإن كانا مركبين أو أحدهما تعين إتباع الثاني للأوّل أما بدلاً، وإما عطف بيان، نحو: قال أبو بكر عتيق، ورأيت عبد الله هو أنف الناقة، ومررت بسعيد أنف الناقة.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ   وَذُو ارْتِجالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

الإعراب:

«**ومنه**» خبر مقدم، والضمير للعلم.

و«**منقول**» مبتدأ مؤخر، وسوّغ الابتداء به تقدم خبره المختص عليه.

و«**كفضل**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كفضل.

و«**أسد**» معطوف على فضل.

و«**ذو**» مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر المتقدم عليه.

و«**ارتجال**» مضاف إليه، والتقدير: ومنه ذو ارتجال.

و«**كسُعاد**» خبر لمبتدأ محذوف كما مرَّ.

و«**أدد**» معطوف على سعاد.

الشرح:

أي من الأعلام منقول، والمراد به ما استعمل قبل العلمية في غيرها من فعل ماض كشم أو مضارع كيزيد، أو أمر كأصمت (اسم مكان)[1]، أو مصدر كفضل، أو اسم فاعل كمالك، أو اسم مفعول كمسَعُودٍ، أو صفة مُشَبَّهةٍ كسعيد، وأسم عين كأسد، أو جملة كما يأتي.

ومنها **المرتجل**: وهو ما لم يُسبق استعماله في غير العلمية كسُعاد في أسماء النساء، وأدد في أسماء الرّجال.

وَجُمْلَة وَمَـا بِمَـزْج رُكِّـبَا   ذَا إِنْ بغَيْر وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبا

الإعراب:

«**وجملة**» مبتدأ خبره محذوف كما تقدم.

«**وما**» موصول اسمي مرفوع المحل بالعطف على الجملة.

و«**بمزج**» متعلق بركبا، والباء بمعنى مع.

---

(١) كذا بالأصل.

وجملة «**ركبا**» بالبناء للمفعول صلة ما، والألف للإطلاق.

والتقدير: ومنه جملة، والذي ركب مع مزج، والمزج: الخلط.

و«**ذا**» إشارة إلى المركب تركيب مزج في محل رفع على الابتداء.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**بغير**» متعلق بتم.

«**ويه**» بكسر الهاء مضاف إليه.

و«**تم**» بفتح التاء المثناة فوق فعل ماض من التمام بمعنى الكمال في موضع جزم على أنه فعل الشرط.

وجملة «**أعربا**» بالبناء للمفعول يحتمل أن تكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر ذا، ويحتمل أن تكون هي الخبر، وجواب الشرط محذوف على عادته في هذا النظم، وعلى التقديرين حذف مصدر، وأعرب النوعي.

والتقدير على الثاني: وهذا الذي ركب تركيب مزج أعرب إعراب ما لا ينصرف إن تم بغير ويه فأعرب، وعلى الأوّل: وهذا إن تم بغير ويه أعرب إعراب ما لا ينصرف.

الشرح:

من أنواع العَلم الجملة، وهو داخل في المنقول كما سبق، ولم يسمَع إلا في الفعلية كشاب قرناها وتأبط شرًّا، ومنه المركب تركيب مزج: وهو كل اسمين ينزل ثانيهما مع الأوّل منزلة تاء التأنيث مما قبلها ثم هو ينقسم إلى: ما ختم بغير «ويه» كبعلبك، وحضرموت.

وحكمة الإعرابُ في آخر الثاني غير منصرف مع فتح الأوّل إن كان غير ياء، وتركه على السكون إن كان ياء كمعدي كرب

وإلى ما يختم بـــ «ويه»، وحكمة البناء على الكسر كسيبويه وراهويه.

وشَــاعَ فِي الأعْلاَم ذُو الإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْــسٍ وَأبي قُحَافَهْ

الإعراب:

و«**شاع**» فعل ماض.

«**وفي الأعلام**» متعلق بشاع.

و«**ذو**» فاعل شاع.

«**الإضافة**» مضاف إليه.

و«**كعبد**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**شمس**» مضاف إليه مجرور بالكسرة.

قال الزركشي في «**شرح المنهاج**»:

فائدة: قيل: يقرأ عبد شمس بفتح آخره، فإنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث حكاه في «**العباب**» عن الفارسي، ويتحصل من جهة العربية في ضبطها ثلاثة أوجه: الأول: فتح دال «عبد» وسين «شمس» على التركيب، والثاني: كسر الدال، وفتح السين، والثالث: كسر دال «عبد»، وصرف «شمس» انتهى، وهذا الثالث هو المراد هنا.

«**وأبي**» معطوف على عبد.

و«**قحافة**» مضاف إليه، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث.

الشرح:

من أقسام العلم ما ركب تركيب إضافة سواء كان كنية كأبي قحافة، أو غير كنية كعبد شمس، وحكمه: إعراب الأول بما يقتضيه العامل، وجر الثاني بالإضافة.

وَوَضَعُوا لَبِعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعلم الأَشْخَاصِ لفْظًا وَهْوَ عَم

من ذَاكَ: أُمُ عِرْيطٍ لِلْعقْربِ وَهَكَذَا ثعَالَةٌ لِلثَّعلَبِ

ومِثْلَهُ بَـــرَّةُ لِلْمَبَـــرّه كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْره

الإعراب:

«**ووضعوا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**لبعض**» متعلق بوضعوا.

و «**الأجناس**» مضاف إليه.

و«**علم**» مفعول وضعوا، وقف عليه بحذف الألف، على لغة ربيعة.

و«**كعلم**» في موضع الحال من علم.

و«**الأشخاص**» مضاف إليه.

و«**لفظًا**» منصوب بنوع الخافض على حذف حال، والتقدير: في اللفظ خاصة.

«**وهو**» مبتدأ يرجع إلى علم.

وجملة «**عم**» خبر هو، ويجوز أن يكون عم اسم تفضيل. والأصل أعم حذفت الهمزة تخفيفًا للضرورة.

«**من ذاك**» خبر مقدم، والإشارة إلى موضوع من علم الجنس.

و«**أم**» مبتدأ مؤخر.

و«**عريط**» بكسر العين، وفتح الياء آخر الحروف مضاف إليه.

و«**للعقرب**» في موضع للحال من الضمير في الخبر المتقدم.

والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها علمًا للعقرب.

«**وهكذا ثعالة**» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير كما مرَّ قبله.

و«**للثعلب**» متعلق بحال محذوفة.

والتقدير: وثعالة هكذا استقر علمًا موضوعًا للثعلب.

«**ومثله برة**» مبتدأ، وخبر أيضًا على التقديم والتأخير وبرة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذا ثعالة إلا أنه نوَّن للضرورة.

«**للمبرة**» متعلق بحال محذوفة، والتاء للتأنيث الحقيقي.

والتقدير: وبرة مثله حال كونها علمًا موضوعًا للمبرة.

و«**كذا**» خبر مقدم.

و«**فجار**» مبتدأ مؤخر، وهو مبني على السكون تشبيهًا بنزال معدول عن فجرة.

و«**علم**» مبتدأ محذوف الخبر.

و«**للفجرة**» بسكون الجيم بمعنى الفجور، متعلق بالخبر المحذوف، والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة، ويُحتمل أن يكون فجار مبتدأ أول، وعلم مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به، تعلق الفجرة به، وكذا خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والرابط بينهما احتواء جملة الخبر على اسم بمعنى المبتدأ.

والتقدير على الأوّل: فجار كذا علم موضوع للفجرة، وعلى الثاني: فجار علم للفجرة كذا.

الشرح:

من أقسام العلم ما وضع بإزاء الجنس، ولم يقصد به شخص بعينه، وغالب ما يضعونه لأعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات.

فمن أسماء السباع أُسامة للأسد، ويكنى أبا الحارث، وثعالة للثعلب، ويكنى بأبي الحُصين، وذؤالة للذئب، ويكنى بأبي جعدة.

ومن أسماء الحشرات حبرة [1] للعقرب، ويكنى أم عريط، أو لمعان: نحو برّة وللبُّر، وفجار للفجور، وكيسان للغدر، وقد يُوضع لأجناسٍ مألوفة كأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.

وإنما أُعطي حكم الأعلام في اللفظ؛ لأنه يُمنع من الصرف إذا اجتمع معه التأنيث كما في برّة، وأسامة، ونَوَّن المصنف ثعالة ضرورة، أو وزن الفعل كنبات أو برًا، وزيادة الألف والنون كما في كيسان، ولا يدخل عليه الألف واللام، ولا يضاف، وينتصب الحال عنه ويصح الابتداء به من غير مسوغ.

---

(١) انظر الحيوان للجاحظ (٣/٦٥). شعر لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وهو صغير.

وأما من جهة المعنى فهو كالنكرة نشأ عنه في جنسه، وإنما تعريفه كتعريف ذي الأداة الجنسية، نحو: أسامة أجرأ من ذؤالةَ، أو الحضورية نحو: هذا أسامة مقبلاً إذ الأوّل بمترلة قولك: الأسد أجرأ من الذئب، والثاني بمترلة: هذا الأسد مقبلاً.

اسم الإشارة[1]

الشرح:

هو ما وضع لتعيين مسمّاه بقيد الإشارة إليه، والمراد بذلك حضوره وإلا فالإشارة ببعض الجوارح ليست لازمة.

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِر بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

الإعراب:

«**بذا لمفرد**» متعلقان بأشر.

و«**مذكر**» نعت لمفرد.

و«**أشر**» فعل أمر وفاعل.

و«**بذي**» متعلق باقتصر.

«**وذه تي تا**» معطوفات على ذي بإسقاط العاطف من الأخيرين.

و«**على الأنثى**» متعلق باقتصر، وحذف نعتها استغناء بنعت المذكر كما حذف متعلق اقتصر.

و«**اقتصر**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

وتقدير البيت: وأشر بذا للمفرد المذكر، واقتصر بذي وذه وتي وتا على الأنثى المفردة دون المفرد المذكر والمثنى والمجموع.

الشرح:

أي يشار إلى المفرد المذكر بذا نحو: كبيرهم هذا، وأما المفردة المؤنثة

---

(١) انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٥/٢٥١). لباب الإعراب للإسفراييني ص (١٧٤). خزانة الأدب (١٢/٥٥١). همع الهوامع (١/٧٤) .

فذكر أنها يشار إليها بأربعة ألفاظ ذي، وذه، وتي، وتا، ولا يقصر عليها كما ذكر المصنف بل له لفظان آخران: ته، وذات، وفي ذه، وته ستُ لغاتٍ، وسكون الهاء وكسرها باختلاس، وبإشباع.

وحكى الفراء [1] فتح التاء من تي فيقال: تَلكَ.

وذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَنَّىَ الْمُرتَفِعْ وفي سِواهُ ذَيْن تَيْنِ اذْكُر تُطِع

الإعراب

«**وذان**» مبتدأ.

و«**تان**» معطوف عليه بإسقاط العاطف.

و«**للمثنى**» متعلق خبر المبتدأ، وما عطف عليه على تقدير حال محذوف.

و«**المرتفع**» نعت للمثنى.

«**وفي سواه**» متعلق باذكر وجر سوى؛ لأنها عنده منصرفة وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه.

و«**ذين**» بفتح الذال مفعول اذكر مقدم عليه.

و«**تين**» معطوف على ذين بإسقاط العاطف.

و«**اذكر**» فعل أمر وفاعل.

و«**تطع**» مضارع أطاع مجزوم في جواب الطلب، ومفعوله محذوف.

وتقدير البيت: وذان وتان مشار بهما للمثنى المرتفع مطلقًا، وفي سواه اذكر ذين وتين تطع النحاة أو العرب.

الشرح:

إذا كان المشار إليه مثنى مذكر قلت فيه: قال ذان، وإن كان مؤنثًا

---

(١) في قوله تعالى: ﴿تلك من أنباء الغيب﴾[هود ٤٩]. قال في معاني القرآن (١٨/٢): وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ﴾ يصلح مكانها «ذلك» مثل قوله: ﴿ذلك من أنباء القرى نقصه عليك﴾ [هود: ١٠٠].

قلت: جاء تان إن كان مرفوعًا، وفي سوى المرفوع كالمجرور، والمنصوب تقول: ذين وتين.

قال تعالى: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ (١)، **﴿إن هذين لساحران﴾** (٢).

ومن قرأ: **﴿إنَّ هذان لساحران﴾**(٣) فقيل: على إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: رد اسم الإشارة إلى البناء وقيل على تقدير ضمير الشأن.

وَبأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطلَقَا ... والمدُّ أَوْلى، وَلَدى البُعد انطْقَا

بالْكَافِ حَرْفًا دوُنَ لاَمٍ أوْ معهْ ... واللاَّمُ إن قَدَّمْت ها مُمْتَنِعهْ

الإعراب:

«**وبأولى**» متعلق بأشر.

و«**أشر**» بفتح الهمزة أمر من أشار.

و«**لجمع**» متعلق بأشر أيضًا.

و«**مطلقًا**» حال من جمع.

---

(١) سورة القصص آية (٢٧).

(٢) سورة طه آية (٦٣).

(٣) القراءة بتشديد النون في «إنّ» وبالألف في «هذان» هي للسبعة عدا ابن كثير، وعاصم برواية حفص فإنهما خففا النون في «إن» وأبي عمر فإنه شدد النون في «إن»، وقرأ هذين بالياء «الكشف ٢/٩٩، التيسير ١٥١، النشر ٢/٣٢١».

ذكر في توجيه هذه القراءة وجوه:

أحدها: أن «إنّ» بمعنى: نعم، و«هذان» مبتدأ و «ساحران» خبر، ودخلت اللام على الخبر تشبيهًا لـ «إن» بمعنى نعم بـ «إنّ» المؤكدة، وقيل: إن «ساحران» خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: لهما ساحران، والجملة خبر «هذان».

الثاني: أن اسم «إن» ضمير الشأن، و«هذان» مبتدأ وساحران خبر، والجملة خبر «إنّ» ودخلت اللام على الخبر مثله في قوله: أم الجليس لعجوز شهربة.

الثالث: أن الهاء في «هذان» للقصة و«ذان» مبتدأ، وساحران خبر.

والاعتذار عن «دخول» اللام كما تقدم. انظر [لباب الإعراب للإسفرايني ١٧٤].

«**والمد أولى**» مبتدأ وخبر، ومتعلق اسم التفضيل محذوف تقديره: أولى من القصر.

«**ولدى**» بالدال المهملة، بمعنى عند متعلق بانطقا.

و«**البعد**» مضاف إليه.

و«**انطقا**» فعل أمر مسند إلى المفرد المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

«**بالكاف**» متعلق بانطقا قاله الهواري، وفي قول المكودي: ((انطق في البعد بالكاف ما يوافقه من غير تصريح عنه بذلك)).

وقال الشاطبي: ((متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطقا محذوف لدلالة الكلام عليه. والباء في بالكاف باء الملابسة)).

والتقدير: ولدى البعد انطق بما تقدم من الأدوات ملتبسة بالكاف فإن قلت: هل تقع الحال من المحذوف؟!

فالجواب: نعم إذا كان في حكم المنطوق به كهذا الموضع نحو قولك: الذي لقيت راكبًا زيد أي لقيته. فالحال من الضمير المحذوف. وهذا ظاهر فلو جعلت بالكاف متعلقًا بانطق لم يكن في الكلام ما يدل على المعنى المراد منزلاً على الأحكام اللفظية، وأوهم معنى غير صحيح كما مر ا. هـ.

والذي مرَّ قبل ذلك أنه قال: «وظاهر اللفظ هنا يقتضي أمرًا غير مقصود، وهو أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد اقتصرت على الكاف، وهذا غير صحيح». ا. هـ.

و«**حرفًا**» حال عارضة من الكاف، وهذا مذهب سيبويه والبصريين وأصلها عندهم الاسمية كما ذكره ابن جني إلا أنه جرد عنها معنى الاسمية، وأتى بها لمعنى الخطاب كما جردت الضمائر عن معنى الاسمية حين جعلت فصولاً قاله الشاطبي.

و«**دون لام أو معه**» حالان من الكاف أيضًا قاله المكودي.

و«**اللام**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**قدمت**» فعل شرط.

و«**ها**» بالقصر لا غير مفعول قدمت، والمضاف إليه محذوف تقديره: ها التنبيه.

و«**ممتنعة**» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير.

والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فهي ممتنعة قاله المكودي، ويحتمل أن يكون ممتنعة خبرًا لمبتدأ محذوف على تقدير الفاء تقديره: فهي ممتنعة، والجملة جواب الشرط على قوله تعالى: ﴿**وإنْ مسّه الشرُ فيئوس**﴾ [1] أي فهو يئوس. وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى لسلامته من فصل المبتدأ من خبره بجملة الشرط وجوابه.

الشرح:

أولى يشار به إلى جمع الذكور، وإلى جمع الإناث وهذا مراده بالإطلاق لكنه يختص بالعقلاء نحو: ﴿**هؤلاء قومنا**﴾ [2]، ﴿**هؤلاء بناتي**﴾ [3].

وأما:

.... والعيْشُ بَعْدُ أولئك الأيَّام [4]

---

(١) سورة فصلت آية (٤٩).

(٢) سورة الكهف آية (١٥).

(٣) سورة هود آية (٧٨).

(٤) عجز بيت صدره:

ذُمَّ المَنازِل بَعْد مَنْزلَةِ اللّوى ....

مصادر البيت: خزانة الأدب (٤٣٠/٥) رقم (٤٠٩) باب اسم الإشارة، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٣، ٣٣، ٣٦/٤، ٣٧، ١٢٧/٩، ١٥٩).

=

فنادر، ومدُّ ألفه أولى، وهي لغة أهل الحجاز، وبها نطق القرآن نحو: ﴿أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾[1]. والقصر لغة تميم، وما ذكر

=

المقتضب ١/١٨٥، شرح شواهد الشافية ١٦٧، العيني ١/٤٠٨، التصريح على التوضيح (١/١٢٨) الأشموني (١/١٣٩) ديوان جرير (٥٥١).

قال البغدادي في الخزانة على أن «أولاء» يشار به إلى جمع، عاقلاً كان أو غيره كما في البيت فإن أولاء أشير به إلى الأيام، وهو جمع لغير من يعقل، وكذا قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ (الإسراء- ٣٦)، وأورده صاحب الكشاف عند هذه الآية. قال ابن هشام في «شرح الشواهد» ويروى: «الأقوام» بدل الأيام فلا شاهد فيه، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن الطبري غلط إذ أنشده: «الأيام» وأنَّ الزجاج تبعه في هذا الغلط. انتهى. قلت: رواه محمد بن حبيب في «النقائض»، ومحمد ابن المبارك في «منتهى الطلب من أشعار العرب»: الأقوام كما قال ابن عطية. وهو من قصيدة لجرير بن الخطفي، هجا بها الفرزدق، وعدتها ستة وعشرون بيتًا، ومطلعها:

سرت الهموم فبتن غير نيام ... وأخو الهموم يروي كل مرام

ذم المنازل بعد مترلة اللوى ... .البيت

وقال بعد بيتين:

فإذا وقفت على المنازل باللوى ... فاضت دموعي غير ذات نظامِ

طرقتك صائدة القلوب وليس ذا ... حين الزيارة فارجعي بسلامِ

تجري السواك على أغرٍّ كأنّه ... بردُ تحدَّر من متمون غمامِ

لولا مراقبة العيون أريننا ... مقل المها وسوالف الآرامِ

وقوله: «ذُمَّ المنازل» إلخ قال ابن هشام: الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضمُّ ضعيف، ووجهه إرادة الاتباع. والمنازل: جمع مترل أو مترلة، فهو كالمساجد والمحامد. وهذا أولى لقوله: «مترلة اللوى» وبعد: إما حالٌ من المنازل، أو ظرف و«العيش» عطف على المنازل، و«الأيام» صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان.

(١) سورة البقرة آية (١٧٧).

من الألفاظ يختص بما إذا كان المشار إليه قريبًا. ودخول التنبيه في أول الاسم مؤكد لقربه نحو: ﴿**هذا كتابُنا ينطق**﴾[1]، ﴿**هذه جهنم التي**﴾[2] ﴿**عبادي هؤلاء**﴾[3]، وعند بعد المشار إليه تلحق الاسم كاف حرفية دالة على المخاطب تفرع كما تفرع كاف الضمير، فتكون مفتوحة في المفرد المذكر نحو: ﴿**ذلك الكتاب**﴾[4]، ومكسورة للمؤنثة نحو: ﴿**كذلك الله يخلق ما يشاء**﴾[5]، ومردفة بميم وألف للمثنى نحو: ﴿**عن تلكما الشجرة**﴾[6]، وبميم مُسكنة في جميع الذكور نحو: ﴿**ذلكم حُكم الله**﴾[7]، وبنون مشددة في جمع الإناث نحو: ﴿**فذلكن الذي لمتنني فيه**﴾[8]، ثم هذه الكاف تقع وحدها نحو: ﴿**أولئك أصحاب الجنَّة**﴾[9].

﴿**فذانك بُرهانان**﴾[10]، ومع هاء التنبيه نحو:

.... ولا أُهلُ هاذَاكَ الطَّرفِ المُمدَّدْ[11]

---

(١) سورة الجاثية آية (٢٩).

(٢) سورة يس آية (٦٣).

(٣) سورة الفرقان آية (١٧).

(٤) سورة البقرة آية (٢).

(٥) سورة آل عمران آية (٤٧).

(٦) سورة الأعراف آية (٢٢).

(٧) سورة الممتحنة آية (١٠).

(٨) سورة يوسف آية (٣٢).

(٩) سورة البقرة آية (٨٢).

(١٠) سورة القصص آية (٣٢).

(١١) هذا عجز بيت صدره:

رَأَيْتُ بني غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونني ....

قائله: طرفة بن العبد.

البحر: الطويل.

مصادره: ديوان طرفه (٣١). تخليص الشواهد ص(١٢٥)، جمهرة اللغة ص(٧٥٤)،

ومع اللام الدالة على زيادة البعد كما سبق، ومتى دخل اللام امتنعت هاء التنبيه فلا يقال: هذالك.

وَبِهُنَا أَوْ ههُنا أَشِرْ إلى داني المكان، وَبِه الكَافَ صِلاَ
في البُعْدِ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ، أَو هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ، أَو هِنَّا

الإعراب:

((**وبهنا**)) متعلق بأشر.

((**أو**)) هنا للتخيير.

و((**ههنا**)) معطوف على هنا.

و((**أشر**)) فعل أمر وفاعل.

و((**إلى داني**)) بالدال المهملة بمعنى القريب متعلق بأشر، وحذفت الياء من الخط تبعًا للفظ، واكتفي بالكسرة.

و((**المكان**)) مضاف إليه من باب ((**جرد قطيفة**))، والأصل إلى المكان الداني، فقدم الصفة على الموصوف، وحذف الألف واللام من الصفة ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها ضرورة.

((**وبه**)) متعلق بصلا.

و((**الكاف**)) مفعول صلا مقدم عليه.

و((**صلا**)) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا.

و((**في البعد**)): متعلق بصلا، والتقدير: وصل الكاف بهنا وههنا في البعد.

و((**أو**)) حرف تخيير هنا.

=

الجني الداني ص (٣٤٧)، الدرر اللوامع ١/ ٢٣٦، لسان العرب (٥/ ٥) غير، (١٤/ ٩٢) بني، همع الهوامع (١/ ٧٦)، شرح الأشموني (١/ ٦٥)، الاشتقاق (٢١٤).

الشاهد فيه: قوله: ((هاذاك)) حيث جاءت ((ها)) التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف.

و«**بثم**» بفتح الثاء المثلثة متعلق بفه.

و«**فُهْ**» بضم الفاء، وسكون الهاء أمر من فاه يفوه إذا نطق.

و«**أو**» هنا للتخيير.

و«**هنا**» بفتح الهاء، وتشديد النون معطوف على ثَمّ.

و«**أو بهنالك**» بضم الهاء، وتخفيف النون متعلق بانطقن.

و«**انطقن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**أو**» هنا للتخيير.

و«**هنا**» بكسر الهاء وتشديد النون معطوف على هنالك.

الشرح:

هنا في الإشارة إلى المكان كذا في الأعيان، ثم إن كان قريبًا اقتصرت على ذلك، أو ألحقته هاء التنبيه نحوها. فقلت: هاهُنا.

وفي البعد تصله بكاف الخطاب مفرعة كما سبق مع هاء التنبيه نحو هُناك، والأكثر دونها نحو: هُناك فإن دخلت اللامُ امتنعت الهاء نحو:﴿**هنالك الولاية لله**﴾[1]، ويُنطق في البُعدِ ثم أيضًا نحو: ﴿**وأزلفنا ثمَّ الآخرين**﴾[2].

وهُنا وهِنَّا.

(١) سورة الكهف آية (٦٤).

(٢) سورة الشعراء آية (٤٤).

الموصول[1]

الشرح:

ينقسم إلى اسمي وحرفي.

فالحرفي: ما أُوّل مع صلته بالمصدر، وهو إن، وأَنْ، وما، وكي، ولو. والذي على رأي.

موْصُولُ الأسماءِ الَّذي الأُنثى الَّتي وَاليا إِذا مَا ثَنّيَا لا تثْبُتِ

بلْ ما تَليه أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنَّونَ إِن تُشْدَدْ فَلا مَلامَه

والنُّونُ مِنْ ذينِ وتَيْنِ شُدِّدا أَيْضا وَتَعْويضٌ بذَاك قُصِدَا

الإعراب:

(موصول) مبتدأ أول

و «**الأسماء**» بنقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام قبلها للوزن مضاف إليه.

و«**الذي**» قال المكودي والشاطبي: مبتدأ ثان حذف خبره تقديره: منه. والجملة خبر الأول.

و«**الأنثى**»: قال الشاطبي: مبتدأ أيضا حذف خبره والجملة: معطوفة بحرف عطف محذوف للضرورة. أي- وصفة الأنثى-

و«**التي**» بدل من الأنثى، وجعل التي أنثى لما كانت دالة على الأنثى أويكون الانثى التي مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة على الأولى، والألف واللام في الأنثى مثلها في قوله تعالى: ﴿**فإن الجنة هي المأوى**﴾ كأنه قال: وأنثاه أي الذي التي انتهى. ووقع في شرح المكودي الذي وقفت عليه ما نصه، والأنثى مبتدأ، والتي خبرها، والتقدير: والأنثى منه، أي من الموصول، ويجوز أن تكون أل في الأنثى عوضًا عن الضمير، والتقدير: وانثاه أي أنثى الذي التي. انتهى،

---

(١) انظر المراجع الآتية : **الكتاب** ٢٥٣/٥ . **لباب الإعراب** ص ١٧٥ . **خزانة الأدب** ٥٥٢/١٢ .

والتحرير مع الأول، فليتأمل.

و«**واليا**» بالقصر للضرورة مفعول مقدم بتثبيت.

و «**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل بشرطه.

و «**ما**» زائدة.

و«**ثُنِّيَا**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل الألف فيه، وهي ضمير يرجع إلى الذي والتي والجملة عند الأكثرين في محل جر بإضافة إذا إليها وعند الباقين القائلين بأن إذا منصوبة بشرطها مستأنفة غير مضافة إذا لا يعمل المضاف إليه في المضاف.

و«**لا**» ناهية.

«**تُثْبتِ**» بضم التاء المثناه، من فوق، مضارع أثبت مجزوم بلا الناهية، وكسر آخره للوزن وهو دليل الجواب. وجواب إذا محذوف، والتقدير: والياء إذا ما ثنيتهما فلا تثبتها وإنما لم يجعل لا تثبت جواب الشرط على إسقاط الفاء للضرورة لتقدم معموله على أداة الشرط والجواب: لا يتقدم فمعموله أولى فيلزم اجتماع ضرورتين حذف الفاء وتقديم معمول الجواب، على أداة الشرط، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه.

«**بل**» للانتقال هنا لا للإضراب.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب بفعل محذوف على المختار من باب الاشتغال.

وجملة «**تليه**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة «**ما**» فلا محل لها.

وجملة «**أوله العلامه**» من فعل الأمر، وفاعله المستتر فيه، ومفعوله الأوّل، والثاني لا محل لها لأنها مفسرة.

«**والنون**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**تشدد**» بضم التاء الفوقانية، وسكون الشين المعجمة، وكسر الدال الأولى مبني للفاعل، وبفتحها مبني للمفعول مجزوم بإن على أنه فعل الشرط.

و«**فلا**» الفاء رابطة لجواب الشرط مجردة عن معنى العطف إذ لا يعطف الجواب على الشرط، ولا نافية للجنس.

«**ملامه**» اسم مبني معها على الفتح، وسكونه عارض لأجل الوقف، وخبرها محذوف تقديره فلا ملامة علي وجملة لا مع اسمها وخبرها في موضع جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما على تقدير البناء للفاعل محذوف تقديره: والنون تشددها فلا ملامة، وعلى تقدير البناء للمفعول ضمير مستتر في «تشدد» مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى النون، والأول أنسب بما قبله، والثاني أنسب بما بعده.

«**والنون**» مبتدأ.

و«**من ذين وتين**» في موضع الحال من مرفوع شددا.

و«**شددا**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى النون، والألف للإطلاق.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذا عاد.

وجملة «**شددا**» ومعمولاه في موضع رفع خبر المبتدأ.

و«**تعويض**» مبتدأ، وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذاك إلا تعويض فهو من باب: شيء جاء بك، أي ما جاء بك إلا شيء.

و«**بذاك**» متعلق بقصدا ونعته محذوف.

وجملة «**قصدا**» بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل المستتر فيه العائد على التعويض في موضع رفع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق.

وتقدير البيت: والنون شدد أيضًا حال كونه كائن من ذين وتين، وتعويض قصد بذاك التشديد.

الشرح:

فائدة الإتيان بالموصول الاسمي: التوصل إلى وصف المعارف بالجمل، وهو الذي للمفرد المذكر عاقلاً كان نحو: ﴿**وقال الذي آمن**﴾ [1].

وغير عاقل نحو:﴿**هذا يومكم الذي كنتم توعدون**﴾[2]، والتي للمؤنثة كذلك نحو: ﴿**والتي أحصنت فرجها**﴾[3]، و﴿**عن قبلتهم التي كانوا عليها**﴾[4].

فإذا ثنيا حذفت فاؤهما للفرق بين تثنية المعرب والمبني كما حذفتا من ذواتا، وتتصل علامة التثنية بما قبل الياء، والألف، وهو الذال والتاء.

فيقال في الرفع: اللذان، وذان.

وفي الجر وفي النصب: اللتين وتين نحو: ﴿**واللذان يأتيانها منكم**﴾[5].

و ﴿**إحدى ابنتي هاتين**﴾[6]، ثم بنو تميم يشددون نون التثنية في الأربعة كقراءة ﴿**واللَّذانِّ يأتيانها**﴾[7]، وقراءة الجمهور: ﴿**فذانك برهانان**﴾[8].

وكقراءة: ﴿**ربنا أرنا اللَّذين أضلانا**﴾[9]. يرد مذهب البصريين في أنه

---

(١) سورة غافر آية ٣٠.

(٢) سورة الأنبياء آية (١٠٣).

(٣) سورة الأنبياء آية (٩١).

(٤) سورة البقرة آية ١٤٢.

(٥) سورة النساء آية (١٦).

(٦) سورة القصص آية (٢٧).

(٧) انظر الكتاب لسيبويه (١٤٣/١). وقال أبو البقاء في التبيان (٣٣٨، ٣٣٩): «من أجاز النصب يصحُّ أن يقدر فعلا من جنس المذكور، تقديره: آذوا اللذين... وبتشديد النون من اللذان على أن إحدى النونين عوض من اللام المحذوفة، لأن الأصل اللذيان مثل العَميان والشجيان، فحذفت الياء، لأن الاسم مبهم، والمبهمات لا تُثنَّى التثنية الصناعية، والحذف مؤذن بأن التثنية هنا مخالفة للقياس»... وقيل: «حذفت لطول الكلام بالصلة».

(٨) سورة القصص آية (٣٢) وفي النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣٤١/٢) «فذانك» لابن كثير وأبي عمرو ورويس في النساء.

(٩) سورة فصلت آية (٢٩) قال الفراء في معاني القرآن (١٨/٣): يقال: إن الذي أضلهم من الجن إبليس، ومن الإنس قابيل الذي قتل أخاه يقول: هو أول من سنَّ الضلالة من =

يفيد التشديد بما بعد الألف، وخصت هذه الأربعة بتشديد النون فيها عوضًا عما حذف من آخر مفرداتها.

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذينَ مُطْلَقَا وبعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

الإعراب:

«**جمع**» مبتدأ.

و«**الذي**» مضاف إليه.

و«**الألى**» بضم الهمزة، وفتح اللام بعدها خبره.

و«**الذين**» معطوف على الألى بإسقاط العاطف وهو يكتب بلام واحدة فرقًا بينه وبين اللذين في التثنية، ولم يعكس لأن المثنى سابق على الجمع فبقي على أصله من اجتماع اللامين.

«**مطلقًا**» حال من الذين.

و«**بعضهم**» مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى العرب.

و«**بالواو**» متعلق بنطقا.

و«**رَفْعًا**» مفعول لأجله، وقيل: منصوب بترع الخافض، أو على الحال، وكلاهما مما لا ينقاس.

وجملة «**نطقا**» خبر بعضهم، والألف فيه للإطلاق.

الشرح:

يجيء الأُلى مقُصورًا، وقد يُمَدّ في مَوضع جمعِ الذي وأكثر ما يطلق على العاقل نحو:

=

الإنس. وقال الزمخشري في الكشاف (٤٥٢/٣): وقرئ «أرنا» بسكون لثقل الكسرة كما قالوا في فَخَذ فَخْذ. وقيل معناه: أعطنا اللذين أضلانا وحكوا عن الخليل أنك إذا قلت: أرني ثوبك بالكسر فالمعنى بصرنيه، وإذا قلته بالسكون فهو استعطاء معناه: أعطني ثوبك. ونظيره اشتهار الإتياء في معنى الإعطاء وأصله الإحضار.

رأيت بني عَمِي الأُلى يَخْذُلونني[1] ....

واستعمال الذين جمع الذي أشهر إلا أنه يختص للعاقل، ويكون بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة.

وإلى هذا أشار بقوله: «**مطلقًا**»، نحو: ﴿**قال الذين أوتوا العلم**﴾[2].

﴿**وأنجينا الذين ينهون عن السوء**﴾[3]، ﴿**ويستبشرون بالذين**﴾[4].

وهُذيل: وبني أسد ينطقون به في حال الرفع بالواو.

نحو: **اللَّذُون صبّحوا الصَّبَاحَا**[5] ....

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... على حدثان الدهر إذ يتقلبُ

البحر الطويل.

قائله: مرة بن عداء الفقعسي.

المصادر: التصريح على التوضيح(١/١٣٢)، همع الهوامع (١/٨٣)، الدر اللوامع (١/٥٧) الحماسة البصرية (١/٧٥). «الأُلى» على وزن العُلى، ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورًا على الأشهر [التصريح ١/١٣٢].

(٢) سورة الروم آية (٥٦).

(٣) سورة الأعراف آية (١٦٥).

(٤) سورة آل عمران آية (١٧٠).

(٥) البيت بتمامه هو:

نحن اللّذون صَبّحوا الصباحا يوم النّخْيل غارةً ملحاحًا

قال البغدادي في خزانة الأدب (٦/٢٣): الشاهدَ المشهور فَيما بين النحويين لقولهم: «اللَّذون».... وذكره، ثم قال: قطعة من أرجوزة أوردها أبو زيد في نوارده (ص ٤٧)، شرح شواهد المغني (٢٨١)، والعيني (١/٤٢٦)، التصريح على التوضيح (١/٢٣)، وهمع الهوامع (١/٦١)، والأشموني (١/١٤٩). ثم قال أبو زيد: هي لأبي حرب الأعلم من بنِي عُقيل بالتصغير، وهو شاعر جاهلي وبعدهما:

نحن قتلنا الملك الجحْجَاحَا ولم ندع لسارحٍ مِراحا

ولا ديارًا أو دمًا مُفاحا نحن بنو خويلد صِراحا

لا كذب اليوم ولا مِراحا

=

باللاّتِ واللاَّءِ التَّي قد جُمِعَا وَاللاَّءِ كالَّذينَ نَزْرًا وَقَعا

الإعراب:

((**باللات**)) بكسر التاء، متعلق بجمع، والباء فيه بمعنى على.

و((**اللاء**)) بكسر الهمزة معطوف على اللات، والياء محذوفة فيهما.

و((**التي**)) مبتدأ.

=

قوله: ((أو دمًا مُفاحا)) أو في معنى واو العطف. والمُفاح: المُهراق. يقال: فاح دمه، وأفاح جميعًا، يفيح فَيْحًا، ويُفيح إفاحة، لم يعرف الرِّياشي ولا أبو حاتم: أفاح. ((لا كذب اليوم ولا مراحا)) قال أبو حاتم: مراحًا بكسر الميم وبالراء المهملة، وهو النشاط. قال أبو زيد: أفحت دمه ففاح يفيح فَيحانًا، الجحجاح: السيد هذا ما في النوادر. و((النخيل))، بالتصغير: عين ماء قرب المدينة على مشرِّفها الصلاة والسلام وموضع من نواحي الشام. ولم يذكر أبو عبيد: في ((معجم ما استعجم)) هذا اللفظ، ولا ذا النَّخيل وهو موضع قرب مكة، وموضع قرب حضرموت. قال الصغاني في ((العباب)). والغارة: اسم من الإغارة على العدو. وملحاحًا: صفة غارة، ولم يؤنثه لعدم اعتبار تأنيث المصدر، لأنه في تأويل أن والفعل، وهذا لا يتصف بتأنيث، أو لأنه بمعنى النسبة أي ذات إلحاح، كقوله تعالى: ﴿السماء منفطر به﴾ (المزمل-١٨). أي ذات انفطار. وهو من ألحَّ المطرُ، إذا دام. والسّارح: المال السائم، والمراح بالضم: اسم مكان من أراح إبله، إذا ردّها إلى المراح، وهو حيث تأوي إليه الإبل والغنم بالليل، ولا يكون ذلك إلا بعد الزوال. وصِراح بالكسر: جمع صريح، وهو الخالص في النسب، ككرام جمع كريم. وروى العينى عن الصاغاني في ((العباب)) أن الرجز لليلى الأخيلية في قتلٍ دهر الجعفي، وأن الرواية كذا:

نحن قتلنا الجَحْجَاحا دَهرًا فيهجنا به أنواحًا

لا كذب اليوم ولا مِراحًا قومي الذين صبحوا الصَّباحا

يوم النخيل غارة ملحاحًا مَذْحِجَ فاجتحناهم اجتياحا

فلم ندع لسارحٍ مُراحا

إلى آخر الأبيات، وعليها لا شاهد فيه. وأنواح: جمع نوح. ومَذْحِج، بكسر الحاء المهملة بعد الذال المعجمة الساكنة: قبيلة كبيرة... إلخ.

وجملة «**قد جمعا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في جمعا النائب عن الفاعل، والألف فيه للإطلاق.

«**واللاء**» مبتدأ.

و«**كالذين**» متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع.

و«**نزرًا**» حال أخرى من فاعل وقع.

وجملة «**وقعا**» خبر اللاء، والألف فيه للإطلاق.

وتقدير البيت: التي قد جمع على اللات، واللاء، واللاء وقع نزرًا مشابهًا للذين.

الشرح:

من جموع التي اللات واللاء مبنيان على الكسر، وإثبات الياء فيهما أشهر نحو:﴿**وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم**﴾[1]، ﴿**واللائي يئسن من المحيض**﴾[2].

وقد تقعُ اللاءِ موضع الذين قليلاً كقوله:

فَمـا آبـاؤُنا بِأَمَـنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مهدُوا الحُجُورَا[3]

---

(١) سورة النساء آية (٢٣).

(٢) سورة الطلاق آية (٤).

(٣) قائله: رجل من بني سليم.

البحر: الوافر.

مصادره: تخليص الشواهد ص (١٣٧)، شرح ابن عقيل (١/١٣٨)، الدرر اللوامع (١/٢١٣)، ابن الناظم (٨٤) التصريح على التوضيح (١/١٣٣) المقاصد النحوية (١/٣٢٩) الأزهية ص ٣٠١ أوضح المسالك ١/١٤٦، همع الهوامع (١/٨٣).

الشاهد فيه: قوله: «واللاء» حيث جاء به بمعنى «الذين» وهو قليل. وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٤٢٨) شاهد رقم (٤٧): «فأوقع «اللاء» مكان الألى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها، واللائي بمعنى: الذين، والذين أشهر منها.

المعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح.

اللغة: «أَمَنَّ» أفعل تفضيل من منّ عليه، إذا أنعم عليه. «مهدوا» من قولك مهَّدت الفراشَ إذا بسطته ووطأته. «الحجور» جمع حجر بتثليث الحاء وهو حضن الإنسان =

وَمَنْ وَمَا وأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وهكذا «ذو» عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ
وَكَالّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... ومَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

الإعراب:

«**ومن**» بفتح الميم مبتدأ.

«**وما وأل**» معطوفان على من.

و«**تساوي**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـــ «تساوي».

و«**ذكر**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى «**ما**»، والفعل ومرفوعه صلة«**ما**».

وجملة «**تساوي وما بعدها**» في موضع رفع خبر المبتدأ، وما عطف عليه.

و«**هكذا**» في محل نصب على الحالية من مرفوع شهر.

و«**ذو**» مبتدأ.

و«**عند**» متعلق بشهر.

و«**طيئ**» مضاف إليه.

وجملة «**شهر**» بالبناء للمفعول في موضع رفع خبر «ذو».

والتقدير: وذو شهر عند طيئ هكذا أي مشابها لمن وما وأل.

و«**كالتي**» خبر مقدم.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق.

و«**لديهم**» متعلق بما تعلق به الخبر السابق يَظهر عند التقدير.

و«**ذات**» بالبناء على الضم مبتدأ مؤخر.

«**وموضع**» منصوب على الظرفية بـــ «أتى».

و«**أتى**» فعل ماض.

=

ولذا يقال: نشأ فلان في حجر فلان أي: في حفظه ورعايته.

و«**ذوات**» بالبناء على الضم فاعل «أتى»، ومتعلق «أتى» محذوف لدلالة ما قبله عليه.

وتقدير البيت: وذات أيضًا مستعملة لديهم كـ «التي» وأتى «ذوات» موضع «اللاتي» لديهم.

الشرح:

مَنْ: الموصولة تختص بمن يعقل نحو: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾(١). ﴿**لمنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ**﴾(٢)، ولا تستعمل لغيره إلا مترلاً مترلته نحو: ﴿**يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعه**﴾(٣)، أو مختلطًا معهُ نحو: ﴿**ولله يَسْجدُ مَنْ في السموات وَمَنْ فِي الأرض**﴾(٤).

أو مقترنًا به في تفصيل عموم شملهما نحو: ﴿**فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين وَمنهُم مَنْ يَمْشي عَلَى أَرْبَع**﴾(٥).

و«**ما**» لما لا يعقل نحو: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأرضِ جَميعًا**﴾(٦).

أوله مع من يعقل نحو: ﴿**سبّح لله ما في السموات وما في الأرض**﴾(٧).

ولصفات من يعقل نحو: ﴿**ما طاب لكم من النساء**﴾(٨).

ولما أُبهم أمرُه كقولك لمن رأى شيئًا شاخصًا: «رأيت ما رأيت».

و«أل» تستعمل للعاقل نحو: ﴿**ليسأل الصادقين**﴾(٩).

---

(١) سورة الرعد آية (٤٣).

(٢) سورة يس آية (٣٧).

(٣) سورة الحج آية (١٣).

(٤) سورة الرعد آية (١٥).

(٥) سورة النور آية (٤٥).

(٦) سورة البقرة آية (٢٩).

(٧) سورة الحشر آية (١)، والصف آية(١).

(٨) سورة النساء آية (٣).

(٩) سورة الأحزاب آية (٨).

ولغيره نحو: ﴿والعاديات ضبحًا﴾[1]، ثم لكل منهما مساوٍ.

ولما تقدم من الموصولات مذكرها ومؤنثها، وتثنية كل منهما وجمعه، ومثلها «ذو» الطائية في الإطلاق على ذلك كله في المشهور من لغتهم نحو:

.... بِئْرِي ذُو حَفَرتُ[2] وذو طَوَيْتُ[3]

أي التي، وبعضهم يقول: موضع «التي» «ذات».

حكى الفراءُ:

الفضلُ ذُو فَضلَكُم الله بهِ والكرامة ذات أكرمكم الله بهِ

وموضع «اللاتي» «ذات» كقوله:

جمعُتها مِنْ أَيْنقِ سَوَابق ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغيرِ سَائقِ[4]

---

(١) سورة العاديات آية (١).

(٢) قال البغدادي في خزانة الأدب (٢/٢٩١) ذو حُفار: أي حفر البئر.

(٣) هذا عجز بيت صدره:

فإن الماء ماء أبي وجدي ....

قائله: سنان بن الفحل الطائي.

البحر: الوافر.

المصادر: الإنصاف لابن الأنباري ٧٧٣، شرح المفصل لابن يعيش٣/١٤٧، ٨/٤٥، خزانة الأدب ٢/٥١١ بولاق، ٦/٣٤، التصريح على التوضيح ١/١٣٧، همع الهوامع ١/٨٤، الدرر اللوامع ١/٥٩، منهج السالك ١/١٥٨، الحماسة بشرح المرزوقي (٥٩١) لسان العرب «ذأ»، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦.

الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٦/٣٤): على أن «ذو» اسم موصول، وهو هنا بمعنى التى، لأن البئر مؤنثة». قال ابن هشام في «شرح الشواهد»: «وزعم ابنُ عصفور: أن ذو خاصةُ بالمذكر، وأن المؤنث يختصُّ بـــ «ذات»، وأن البئر في البيت ذُكرت على القليب».

(٤) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج.

المصادر: التصريح على التوضيح (١/١٣٨) منهج السالك (١/١٥٨) ملحقات =

ثم الأشهر بناؤها على الضم، وبَعضهم يُعربها بَما يعربُ به ذات بمعنى صاحبة، وجمعها فيقول: «**رمَى ذُو عِزٍّ فاعتدى بِذي أخْرى**».

وما لا يختص العامل به.

وَمِثْلُ ما ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ... أَوْ مَن إذا لَمْ تُلْغَ في الكْلامِ

الإعراب:

«**ومثل**» خبر مقدم.

و«**ما**» مضاف إليه، والمبهم المضاف لمبني يجوز فيه الإعراب، والبناء على الفتح.

و«**ذا**» مبتدأ مؤخر.

و«**بعد**» متعلق بحال محذوفة.

و«**ما**» مضاف إليه.

و«**استفهام**» مجرور بإضافة ما إليه إضافة بيان على حد شجر أراك.

«**أو من**» بفتح الميم معطوف على «ما» وحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و«**لم تلغ**» جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفعل مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى «ذا».

والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف.

و «**في الكلام**» متعلق بـــ «تلغ».

=

ديوانه (١٨٠) المقرب (٦). قال الشيخ خالد في التصريح (١٣٨/١) فبنى ذوات على الضم، والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله، الأينُق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة. والموارق: جمع مارقة من «مرق السهم». شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها، وسائق من السوق بفتح السين.

وتقدير البيت: وذا مثل ما حالة كونها واقعة بعد ما استفهام، أو من استفهام إذا لم تلغ في الكلام فهي مثل «**ما**».

الشرح:

تستعمل «**ذا**» بعد ما أو مَن الاستفهاميتين مثل ما في الوقوع موقع الذي، والتي وفروعهما، نحو: ﴿**مَاذا يُنفقُونَ**﴾[1]، **وقوله:**

.... **فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا**[2]

وإنما تقدر موصولية إذا لم يلغ؛ فلو أُلغي، وأعمل مَا بَعْدَهُ في الاستفهام فأبدل منه أو أجيب بالنصب كقولك : «**مَاذَا صَنَعْتَ أَخْيرًا**».

أو كقراءة من نصب: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾[3] بعد ﴿**مَاذا يُنْفِقُونَ**﴾.

لم يكن موصولاً.

وكُلُّها يَلْزَمُ بعْدهُ صِلَهْ عَلىَ ضَمِيرِ لائقِ مُشْتَمِلَهْ

الإعراب:

«**وكلها**» مبتدأ، والمضاف إليه ضمير يعود إلى الموصولات الاسمية.

---

(١) سورة البقرة آية (٢١٥)، (٢١٩).

(٢) قائله: أمية بن أبي عائذ الهذلي، كما قال ابن مالك، أو أمية بن أبي الصلت كما قال العيني، كذا قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/١٣٩):

والبيت بتمامه:

أَلاَ إِنَّ قَلْبي لَدَى الظَّاعِنينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعزِّي الْحَزِينَا

البحر: المتقارب.

مصادره: التصريح: على التوضيح (١/١٣٩)، ديوانه (٦٣). «قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح أنشده ابن مالك، فمن» مبتدأ، و«ذا»: اسم موصول خبره، وجملة يعزي الحزينا: صلته، «والظاعنين» جمع ظاعن من ظعن إذا سار.

(٣) سورة البقرة آية (٢١٩).

قال الفراء في معاني القرآن (١/١٤١): «وجه الكلام فيه النصب، يريد: قل ينفقون العفو. وهو فضل المال».

و«**يلزم**» فعل مضارع.

و«**بعده**» متعلق بيلزم.

و«**صلة**» فاعل يلزم، وجملة يلزم وما بعدها خبر كلها والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من بعده.

و«**على ضمير**» متعلق بمشتملة.

و«**لائق**» نعت لضمير، ومتعلقه محذوف.

و«**مشتملة**» نعت صلة.

وتقدير الكلام: وكل الموصولات الاسمية يلزم بعدها صلة مشتملة على ضمير لائق بالموصول.

الشرح:

أي جميع الموصولات لابدَّ أن يُؤتى لها بصلة متأخرة عنها لما سبق من أن تعريفَها بصلاتها وهُو لازم لها فأنتج ذلك لزوم صلاتها، ولابد أن تشتمل الصلة على ضمير يسمى العائد لائق بالموصول أي مُطابق له في الإفراد وضدّيه، وفي التذكير وضدّه نحو: ﴿**والَّذي جَاءَ بالْصّدق**﴾[1]، ﴿**والتي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا**﴾[2]، ﴿**أَرنَا اللَّذينِ أَضَلاَّنَا**﴾[3]، ﴿**إنَّ الَّذين قَالُوا**﴾[4]، ﴿**وَاللاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشة**﴾[5].

العائد مضمر في: جاء أو أحصنت، والألف من ﴿**أضلا**﴾ والواو من ﴿**قالوا**﴾.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بهِ كمنْ عِنْدِي الَّذي ابنُهُ كُفِلْ

---

(١) سورة الزمر آية (٣٣).

(٢) سورة الأنبياء آية (٩١).

(٣) سورة فصلت آية (٢٩).

(٤) سورة فصلت آية (٣٠).

(٥) سورة النساء آية (١٥).

الإعراب:

«**وجملة**» خبر مقدم.

و«**أو شبهها**» معطوف على جملة.

و«**الذي**» مبتدأ مؤخر.

و«**وصل**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلها، والجملة صلة الذي، والعائد إليها الهاء من به.

و«**به**» متعلق بوصل، والتقدير: والذي وصل به كل الموصولات جملة أو شبهها.

وقيل: جملة مبتدأ وسوغ ذلك عطف أو شبهها عليه، والذي خبر ووصل لا ضمير فيه بل نائب الفاعل الضمير المجرور بالباء، والجملة صلة الذي.

و«**كمن**» مجرور الكاف محذوف كما مر، ومن بفتح الميم اسم موصول في موضع رفع بالابتداء.

و«**عندي**» صلة من.

و«**الذي**» خبر من.

و«**ابنه**» مبتدأ.

و«**كفل**» بالبناء للمفعول خبره، والجملة صلة الذي وعائدها الهاء من ابنه. والتقدير: وذلك كقولك: الذي عندي الذي ابنه كفل.

الشرح:

صلة الموصول، **إما جملة** وشرطها أن تكون خبرية: **اسمية** كانت نحو: «**الّذي ابنه كُفل**»، **وقوله: ﴿إن الذين هم من خشية ربهم مشفقون﴾**[1].

أو فعلية وهو الأكثر نحو: **﴿والذين يمسكون بالكتاب﴾**[2].

أو شبيهة بالجملة وهو الظرف: كمن عندي. **﴿إِنّ الَّذِين عِنْد ربّكَ﴾** [3].

(١) سورة المؤمنون آية (٥٧).

(٢) سورة الأعراف آية (١٧٠).

(٣) سورة الأعراف آية ٢٠٦.

و جار ومجرور نحو: ﴿وله من في السموات ومن في الأرض﴾[1].

وكل منهما تعلق بفعل تقديره: استقرَّ، أو نحوه.

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفعَالِ قل

الإعراب:

«**وصفة**» خبر مقدم.

و«**صريحة**» نعت صفة.

و«**صلة**» مبتدأ مؤخر.

و«**أل**» مضاف إليه، والتقدير: وصلة أل صفة صريحة.

و«**كونها**» مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة، والضمير المضاف إليه اسمه عائد إلى أل، وخبره محذوف.

«**بمعرب**» متعلق بخبر الكون المحذوف.

و«**الأفعال**» مضاف إليه.

وجملة «**قل**» بفتح القاف في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: وكون «أل» توصل بمعرب الأفعال قليل.

وقال المكودي: «وكونها مبتدأ، وبمعرب الأفعال متعلق به، وقل خبر المبتدأ، والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة».

وتقدير البيت: وصلة أل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل. انتهى.

الشرح:

اختصت أل من بين الموصولات بلزوم كون صلتها صفة صريحة أو خالصة للوصفية كضارب ومقتول وسعيد، أما ما غلبت استعماله في الاسمية من الصفات كأبطح وأجرع وصَاحبٍ فلا يكون صلة لها ووصلها بمعرب الأفعال، وهو المضارع قليل نحو:

(١) سورة الأنبياء آية (١٩).

مَا أَنْتَ بالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومتهُ ....[1]

ولا يختص بالضرورة.

أَيُّ كَما وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدرُ وَصْلها ضَميرٌ انْحَذَفْ
وبَعْضُهُمْ أَعرَبَ مُطْلَقًا وَفي ذَا الحَذْفِ أيا غَيْرُ أيِّ يَقْتَفي
إنْ يُسْتَطَلْ وصْلٌ وإنْ لم يُسْتطَلْ فَالحذْفُ نَزْرٌ وأَبوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إنْ صَلُحَ البَاقي لوِصْلٍ مُكْمِلِ والحذْفُ عِنْدهُم كَثِيرٌ مُنْجَلي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

الإعراب:

«**أي**» مبتدأ.

و«**كما**» خبره.

و«**أعربت**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أي.

و«**ما**» ظرفية مصدرية.

و«**لم تضف**» بالبناء للمفعول جازم ومجزوم.

---

(١) قائله: الفرزدق.
البحر: البسيط.
عجزه:
.... والأَصيل ولا ذي الرأي والجَدَل
مصادره: شرح شذور الذهب ص٢٠ رقم٢ والتصريح ٣٨/١، والخزانة: (٣٢/١) والدرر اللوامع ٦١/١، والإنصاف ٥٢١، والجنى الداني (٢٠٢) والنهاية لابن الخباز (٤٧)، والكافية الشافية ١٦٣/١، وشرح ابن عقيل ١٥١/١، ورصف المباني ٧٥، المقرب ٦٣، التوطئة (١٧٢) الأشموني (١٥٦/١)، أوضح المسالك ٢٠/١، جواهر الأدب ٤٠٠، المطالع السعيدة ٦٦، النكت الحسان (١٧٧) المقرب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٢/١، ١٧٩، عمدة الحافظ وعدة اللافظ (٦).
الشاهد: دخول «أل» على الفعل المضارع المبني للمجهول.

«**وصدر**» مبتدأ.

و«**وصلها**» مضاف إليه.

و«**ضمير**» خبر المبتدأ.

وجملة «**انحذف**» نعت ضمير، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال من ضمير تُضَفْ، والواو الداخلة عليها تسمى واو الحال، وواو الابتداء.

«**وبعضهم**» مبتدأ ومضاف إليه.

وجملة «**أعرب**» خبره، ومفعول أعرب محذوف تقديره: وبعض العرب أعرب أيّا.

و«**مطلقًا**» حال من المفعول المحذوف؛ لأنه في قوة المذكور نحو قولك: الفرس ركبت مسرجًا أصله ركبته.

«**وفي ذا**» متعلق بـــ «يقتفي». وذا اشارة إلى حذف صور الصلة.

و«الحذف» عطف بيان على ذا، وقيل: نعت له.

و«أيا» مفعول مقدم بيقتفي.

و«**غير**» مبتدأ.

و«**أي**» مضاف إليه.

وجملة «**يقتفي**» في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتقدير: وغير أي من الموصولات يقتفي أيًا في ذا الحذف فقدم معمول الخبر على المبتدأ مع أن الخبر نفسه في هذا التركيب لا يجوز تقديمه على المبتدأ لكونه فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ، وإذا لم يتقدم العامل فلا يتقدم معموله، ومثل هذا مخصوص بالضرورة.

و «**إن**» حرف شرط.

و«**يستطل**» بالبناء للمفعول فعل الشرط مجزوم بإن.

و«**وصل**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بيستطل، وجواب الشرط محذوف

للضرورة أيضًا لأن شرط حذف الجواب أن يكون الشرط ماضيًا، وهو هنا مضارع، ودعوى حذف الجواب أولى من قول الشاطبي أتى بالمضارع مصاحبًا لأداة الشرط. والجواب مقدم، وهو غير جائز إلا في الشعر كقوله:

«**فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا**» [1]. ا. هـ

لأنه ربما يوهم أن الشرط إذا كان ماضيًا، جاز تقديم الجواب في الشعر، وهو لا يجوز مطلقًا ثم فيه مع هذا ارتكاب ضرورة أخرى، وهي حذف الفاء من الجواب فارتكاب ضرورة أولى من ارتكاب ضرورتين.

«**وإن لم يستطل**» شرط.

وجملة «**فالحذف نزر**» من المبتدأ والخبر جواب الشرط في محل جزم.

«**وأَبَوا**» فعل ماض وفاعله ضمير يرجع إلى العرب.

و«**أن**» بفتح الهمزة حرف مصدري.

و«**يختزل**» مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وفيه ضمير مرفوع على النيابة عن الفاعل، ويختزل صلة أن تسبك معه بمصدر منصوب على المفعولية بأبوا، والتقدير: وأبوا اختزاله أي اقتطاعه كما في الصحاح [2]، أو حذفه كما في المحكم.

---

(١) قائله: نسبه أبو زيد في نوادره ص (٧٠) إلى زهير بن مسعود.
البحر: الطويل.
عجزه:

.... فَطَعْنَهُ لا غُسٌّ ولا بُمغَمَّرِ

اللغة: الغُس: الضعيف. والمغمّر: الغُمْر المجهول، ويروى: «أزقَه» مكان: «أرقه». و«نكْس»: مكان غُسٌّ، والنكس: الضعيف. قبله:

عشيةً غادرت الحليس كأنّما على النحرِ مِنْهُ لَوْنُ بُرْدٍ مُحَبَّرِ

مصادره: التصريح على التوضيح (٣٩٥/٤)، الإنصاف ٦٢٦/٢، جمهرة اللغة ص ١٣٣، نوادر أبي زيد ص٧٠، لسان العرب ١٥٤/٦ غسس، الخصائص ٥٨٨/٢.

(٢) الصحاح للجوهري (١٦٨٤/٤) قال: «انخَزَل الشيء: أي اقتطع، والاختزال: الاقتطاع».

«**إنْ**» بكسر الهمزة حرف شرط.

و«**صلح**» بضم اللام وفتحها فعل الشرط في محل جزم.

و«**الباقي**» فاعل صلح.

«**لوصل**» متعلق بصلح.

و«**مكمل**» اسم فاعل من أكمل نعت لوصل، وجواب الشرط محذوف جوازًا لوجود وهما دلالة ما تقدم عليه.

((**ومضي**)) فعل الشرط.

و«**الحذف**» مبتدأ.

و«**عندهم**» متعلق بكثير أو بالحذف أو بمنجلي قاله المكودي.

و« **كثير**» خبر المبتدأ.

و«**منجلي**» نعت كثير، وقيل: خبر بعد خبر.

و«**في عائد**» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي قاله المكودي أيضًا، وفيه بحث لأنه على تقدير أن يكون في عائد متعلقًا بالحذف، وعندهم متعلقًا بغيره يلزم الفصل بين المصدر ومعموله وهو لا يعمل مفصولاً من معموله. وعلى تقدير أن يكون في عائد متعلقًا بغيره يلزم الفصل بين المصدر ومعموله، وهو لا يعمل مفصولاً من معموله وعلى تقدير أن يكون في عائد متعلقًا بكثير يلزم الفصل بينه وبين بمنجلي، وهو أجنبي من كثير.

و«**متصل**» نعت لعائد.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**انتصب**» فعل الشرط.

و«**بفعل**» متعلق بانتصب.

«**أو وصف**» معطوف على فعل وجواب الشرط محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه ومضي الشرط.

و«**كمن**» مجرور الكاف قول محذوف، وبقي مقوله، ودخلت الكاف على مقول القول، ومَنْ بفتح الميم اسم موصول في محل رفع على الابتداء.

وجملة «**نرجو**» صلة من والعائد إليها ضمير منصوب محذوف.

وجملة «**يهب**» خبر من ومن وخبرها مقول القول، والتقدير: كقولك الذي نرجوه يهب.

الشرح:

أيّ من الموصُولاتِ إلا عند ثعلب، وهي بمنزلة ما في الإطلاق على المفرد المذكر وأضداده نحو:

أكرم أيُّهم يأتيك أو يأتيانك أو يأتونك أو يأتينك.

لا في الاختصاص. بما لا يعقل.

وبعض العرب يفرعها باعتبار التأنيث والتثنية والجمع فتقول:

أيتهم يأتيك وأيهم يأتونك، وهي مُعربة من بين الموصولات لما اختصت به من لزوم الإضافة إلى المفرد لفظًا أو تقديرًا، وشرط إعرابها عند سيبويه[1] أن تقطع عن الإضافة أو تضاف غير محذوفٍ صدر صلتها، فلو أضيفت لفظًا أو حُذف صدر صلتها بُنيت على الضم نحو:

﴿**ثم لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلّ شِيعَةٍ أَيُّهمْ أَشَدُّ على الرَّحمنِ عِتيًا**﴾[2].

---

(١) يقول سيبويه في كتابه (٣٩٧/١، ٣٩٨): زعم الخليل أن أيُّهم وقع في: اضرب أيهم أفضل، على أنه حكاية، وكأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل، وأما يونس فزعم أنه بمنزلة قولك: «أشهد إنك لرسول الله» «واضرب» علقه.
وانظر: إعراب القرآن للنحاس(٣٢٢، ٣٢٤) النكت الحسان لأبي حيان ص٤١٦.

(٢) سورة مريم آية (٦٩). قال الشيخ خالد الازهري في التصريح (٤٣٧/١، ٤٣٨، ٤٣٩): أي الموصولة لا يعمل فيها إلا عامل مستقل متقدم عليها نحو. وذكر الآية خلافًا للبصريين في الاستقبال والتقديم.. وزعم المانعون أن أيّا في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشدَّ خبره ثم اختلفوا في مفعول «نَنْزِع» فقال الخليل: محذوف، والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيُّهم أشدُّ. وقال يونس: المفعول هو الجملة، وعُلّقت به بـــ نَنْزِع عن العمل فيها وقال الكسائي والأخفش: المفعول كل شيعة، =

وبعضهم يعربها مطلقًا في الأحوال كلها كما قرأ بعضهم: «**أيُّهم**» ثم حذف العائد الواقع صدر الصلة جائز في صلة أيّ مطلقًا.

وغير «**أيّ**» من المَوصولات يتبع أيّا في حذف عائده الواقع صدر الصلة لكن بشرطين:

أحدهما: طول الصلة نحو: جاءني الذي ضاربٌ عمرًا أي هُو. فإن لم تطل الصلة فالحذفُ نزرٌ، أي قليلٌ، ومنهم قرأ بعضهم: ﴿**تمامًا على الذين أحسن**﴾[1]، وقوله: **ومن يحسن بالحمد لا ينطق بِمَا سَفَهُ**[2].

الثاني: أن يكون خبر العائد مفردًا كما مثّل له فلو كان جملة أو شبيهًا بالجملة نحو: جاء الذي يضربُ أخاه، والتي هي عندك، لم يجز الحذف بصلاحية خبر العائد لأن يكون صلة كاملة فلا يكون هناك تدليل على الحذف، ولا يحذف من المرفوعات غير المبتدأ وأما المنصوبُ فيكثر حذفهُ إذا كان متصلاً بفعل نحو:

=

زائدة انظر المراجع الآتية: الأصول لابن السراج (٣٢٦/٢) شرح الجمل لابن عصفور (٤٦٠/٢) حاشية الصبان (٢٦٧/١) وقال الشيخ خالد: أَيُّهُم أَشُّد بالنصب، وهي قراءة هارون، ومعاذ، ويعقوب.

(١) سورة الأنعام آية (١٥٤).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

.... وَلَمْ يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ اَلْمجدِ والكَرَمِ

البحر: البسيط.

قائله: مجهول.

المصادر: الدرر اللوامع (٣٠/١)، شرح التصريح (١٤٤/١)، همع الهوامع ٩٠/١، المقصاد النحوية (٤٤٦/١) شرح الأشموني (٧٨/١) تخليص الشواهد: (ص ١٦٠)، الشاهد فيه: قوله: «بما سفه» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعًا بالابتداء، و لم تطل الصلة، إذ لم تشتمل إلا على المبتدأ والخبر والتقدير: بما هو سفه.

((**من ترجو هَب**)).

وكقوله تعالى: ﴿**والله يعلم ما تبدون وما تكتمون**﴾[1].

أو وصف عاملٍ عمل الفعل نحو: ما اللهُ مُوليك فضل فأحْمدنْهُ به [2].

أي مُوليكه، أما لو كان منفصلاً نحو: ((**قام الذي إياه أردت**)).

أو متصلا بحرف نحو: جَاءَ الَّذي إنه عالِمٌ.

لم يجز حذفه.

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خفِضَا كأَنْتَ قاضٍ بعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

الإعراب:

و((**كذاك**)) خبر مقدم، وهو إشارة إلى حذف الضمير المنصوب.

و((حذف)): مبتدأ مؤخر.

و((**ما**)) موصول اسمي، مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف.

((**بوصف**)) متعلق بخفضا، ونعته محذوف للعلم به. من شرط نصبه.

وجملة ((**خفضا**)) بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في خفضا النائب عن الفاعل، والألف فيه للإطلاق.

والتقدير: حذف العائد الذي خفض بوصف كائن بمعنى الحال، أو الاستقبال كذلك...

---

(١) سورة النور آية (٢٩)..

(٢) هذا صدر البيت، عجزه: فَمَا لَدى غيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

البحر: البسيط.

المصادر: أوضح المسالك (١٦٩/١)، تخليص الشواهد: ص ١٦١، شرح الأشموني ٧٩/١، التصريح على التوضيح ١٤٥/١، شرح ابن عقيل ص ٩٠، المقاصد النحوية ٤٤٧/١.

الشاهد فيه: قوله: ((موليك)) حيث حذف عائد الصلة.

والتقدير: ((ما الله موليكه)).

((**كأنت**)) الكاف جارة لقول محذوف، وأنت مبتدأ.

و((**قاض**)) خبره، والجملة مقول القول المحذوف.

و((**بعد**)) متعلق بمحذوف نعت لما قبله.

و((**أمر**)) مضاف إليه على تقدير مضاف بينهما.

و((**من قضى**)) متعلق بمحذوف، ويحتمل أن يكون قضى مصدرًا مقصورًا للضرورة.

ويحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والتقدير: كقولك أنت قاض الواقع بعد فعل أمر مشتق من قضاء على تقدير المصدرية أو من مادة قضى على تقدير الفعلية.

الشرح:

أي كذلك يكثر حذف العائد المخفوض بإضافة وصف صالح للعمل إليه كالآية التي أشار إليها المصنف وهي قوله تعالى: ﴿**فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ**﴾[1]، أي قاضيه.

فلو خفض بإضافة اسم نحو: جاء الذي غلامُه حسنٌ أو بإضافة وصف غير صالح للعمل لكونه ماضيًا نحو: جاء الذي أنا أمس مكرمه، لم يجز حذفه.

كَذَا الَّذِي جُرّ بما الموْصُول جرّْ كمر بالذِّي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرّْ

الإعراب:

((**كذا**)) خبر مقدم.

و((**الذي**)) مبتدأ مؤخر على حذف مضاف، وهو جار على منعوت مقدر.

---

(١) سورة طه آية (٧٢).

و«**جُر**» بضم الجيم فعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل، وهو ومرفوعه صلة الذي، والعائد إلى الموصول مرفوعه المستتر فيه.

و«**بما**» متعلق بجر قبله، وما موصول اسمي جارية على موصوف محذوف.

و«**الموصول**» بالنصب مفعول مقدم بجر.

و«**جر**» بفتح الجيم مبني للفاعل،وفاعله مستتر فيه.

والتقدير:حذف العائد الذي جر بالحرف الذي جر الموصول كذلك في الجواز قال المكودي: وفي بعض النسخ كذا الذي جر بما الموصول جر برفع الموصول،وضم الجيم من جر بعده. فالموصول على هذا مبتدأ وجر في موضع رفع خبره. والضمير المستتر في جر عائد على الموصول. والضمير العائد على ما محذوف.

والتقدير: كذا الذي جر بما جر الموصول به ا. هـــ.

و«**كمر**» خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها.

والتقدير: وذلك كقولك: مر ومُر بضم الميم أمر من مر بمعنى جاوز.

ويجوز في رائه الحركات الثلاث.

و«**بالذي**» متعلق بمر.

وجملة «**مررت**» بفتح التاء وضمها صلة الذي والعائد محذوف تقديره به. وجملة «**فهو بر**» مبتدأ، وخبره جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء يقال رجل بر أي صادق وقوم بررة، وبار أيضًا وقوم أبرار.

الشرح:

كذا يكثر حذف العائد المجرور بحرفٍ قد جرّ الموصول بمثله نحو: مررت بالذي مررت: أي به.

وكقوله: ﴿**يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون**﴾[1].

فلو لم يكن الموصول مجرورًا نحو: جاء الذي مررتُ به، أو كان مجرورًا بغير ماجرَّ به العائد نحو: مررت بالذي ملت إليه، لم يجز الحذف.

وقوله: «**وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي**»[2].

فنادرٌ إذا لتقدير فيه.

---

(١) سورة المؤمنون آية (٣٣)..

(٢) قائله: حاتم بن عدي الطائي.

البحر: الوافر.

المصادر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩٩، ٢٠٦) تخليص الشواهد (١٦٤، العيني (١/٤٥١) الأشموني (١/١٧٣) تعليق الفرائد ٢/٢٢٤، التصريح (١/٤٧٩).

«أي» استفهامية مبتدأ. «ذو» خبره، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة «لم يحسدوني» صلتها، والعائد محذوف، أي: فيه، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانًا وقد عاد عليه الضمير المجرور بـــ «في» كما تقول: أعجبني اليوم الذي جئت، تريد فيه وجعله بعضهم منقاسًا. وجه الشذوذ: أن الموصول أو الموصوف بالموصول لم يقع مجرورًا بحرف مثل الحرف الذي جرَّ العائد المحذوف.

المعرف بأداة التعريف

أَلْ حُرف تَعْرِيفٍ، أَوِاللامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عرَّفْت قُلْ فيه النَّمطْ

الإعراب:

«**أل**» مبتدأ.

و«**حرف**» خبره.

و«**تعريف**» مضاف إليه.

«**أو**» حرف عطف.

و«**اللام**» معطوف على أل.

و«**فقط**» الفاء لتزيين اللفظ. وقيل لدلالة على شرط مقدر، وقط على الأوّل اسم بمعنى حسب. وعلى الثاني بمعنى: انته.

والتقدير: عليه إذا عرفت ذلك فانته.

«**فنمط**» مبتدأ، وسوغ ذلك إعادته بلفظ المعرفة.

و«**عرّفت**» شرط حذفت أداته ضرورة ومفعوله محذوف.

و«**قل**» فعل أمر جواب الشرط حذفت الفاء منه للضرورة، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

والتقدير: فنمط إذا عرفته فقل فيه النمط على معنى اذكر.

إذا أردت تعريفه فقل على حد قوله تعالى: ﴿**فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله**﴾[1].

أي إذا أردت قراءته فاستعذ هذا حاصل كلام الشاطبي.

وقال ابن خطيب المنصورية: «**نمطًا**» منصوب بفعل محذوف يفسره قل فيه على تضمينه معنى اذكر. والتقدير: اذكر نمطًا قل فيه النمط؛ والرفع مرجوح إذا كان المفسر أمرًا، ولا يصح أن يكون ناصبه عرفت لأنه في محل

---

(١) سورة النحل آية (٩٨).

الصفة. والصفة لا تعمل في الموصوف. ا. هـــ.

وفي جعل عرفت صفة لنمط إشكال.

وقال الشاطبي: لأنه في معنى فنمط معرف قل فيه النمط، ونمط المعرف لا تدخل عليه ال لأن تعريفه إن كان معرفًا بالإضافة، فلا تدخل عليه ال، وكذلك إن كان علمًا، وإن كان معرفًا بها فلا تدخل عليه مرة أخرى، وأطال فيه فليراجع منه.

وقال المكودي: نمط مبتدأ، وعرفت في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير، والتقدير: عرفته، وقل فيه النمط خبرا لمبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة.

والتقدير: فنمط إن أراد تعريفه قل فيه النمط.

و«**فيه النمط**» مفعول لقل على تضمينه معنى اذكر. انتهى.

وإنما ضمنه معنى اذكر لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان فيه معنى الجملة كقلت قصيدة وشعرًا، وليس النمط كذلك، والنمط ضرب من البسط، والنمط أيضًا الجماعة من الناس أمرهم واحد وفي الحديث: «**خير هذه الأمة النمط الأوسط**»[1].

وقال أبو عبيدة: هو الطريق. يقال لزم هذا النمط. قال: والنمط أيضًا الضرب من الضروب، والنوع من الأنواع في المتاع والعلم وغير ذلك. قاله الشاطبي.

الشرح:

الذي ذهب إليه المحققون أن مجموع أل هو المقيد للتعريف، وهو

---

(١) غريب الحديث للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت سنة ٢٢٤ هـ (٤/٣٧٥). وبقيته: «.. يلحق بهم التالي، ويرجع إليهم الغالي».
أخرجه أحمد في المسند (٢/١٣٢)، الفائق للزمخشري (٤/٢٧ نمط)، النهاية (٥/٢١٩ نمط)، تهذيب اللغة (١٣/٣٧٦نمط)، لسان العرب،وتاج العروس (نمط).

مذهب الخليل وسيبويه إلا أن الهمزة عند سيبويه زائدة، وأكثر المتأخرين على أن التعريف باللام وحدها. ثم هي في دلالتها على التعريف ثلاثة أقسام.

عهدية: وهو ما علم مصحوبها يسبقه في الذكر نحو:

﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسُولا فعصى فرعون الرُسول﴾(١).

أو بحضوره نحو: **﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي﴾**(٢).

أو باستحضار الذهن له نحو: **﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾**(٣).

وجنسية للعموم. وهو ما يصح أن يخلفها كلّ دون تّجوّز نحو: **﴿إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا﴾**(٤).

أو جنسية لبيان الحقيقة: وهي ما لا يصحُ أن يخلفها كل نحو: **﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾**(٥).

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا كاللات والآن والَّـذين ثُـمَّ اللات

ولاضْطرار كبَنَـات الأَوْبر كذا وطِبْت النَّفس يَا قَيْسُ السَّري

الإعراب:

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و«**تزاد**» مضارع زاد مبني للمفعول. والأصل: تُزاد بضم أوله، وفتح ما قبل آخره. فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد على مطلق أل خالية عن معنى التعريف.

و«**لازمًا**» نعت لمصدر محذوف أي زيدًا لازمًا، وزيدًا مصدر زاد الشيء

---

(١) سورة المزمل آية (١٦)..

(٢) سورة المائدة آية (٣).

(٣) سورة الفرقان آية (٣٥).

(٤) سورة العصر آيتان (٢، ٣)..

(٥) سورة الأنبياء آية (٣٠).

زيدًا وزيادة، وفي شرح القطر لابن هشام: وليس مما ينوب عن المصدر صفته ونحو: ﴿**وكلا منها حيث شئتما رغدًا**﴾[1].

خلافًا للمعربين، زعموا أن الأصل: أكلاً رغدًا، وأنه حذف الموصوف ونابت عنه صفته، فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه: أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه.

والتقدير: فكلا حال كون الأكل رغدًا. انتهى.

فعلى هذا يكون لازمًا حالاً من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير: وقد تزاد حال كون الزيد لازمًا أي الزيادة لازمة.

و«**كاللات**» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كاللات.

«**والآن والذين ثم اللاتي**» معطوفات على اللات.

و«**لاضطرار**» متعلق بتزاد على أنه مفعول على إضمار القول كما مرَّ.

و«**الأوبر**» مضاف إليه.

و«**كذا**» خبر مقدم، ومبتدؤه قول محذوف وبقي مقوله.

و«**طبت**» فعل وفاعل.

و«**النفس**» تمييز.

و«**يا**» حرف نداء.

و«**قيس**» علم مفرد مبني على الضم.

و«**السري**» نعت قيس، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقرونًا بأل يجوز فيه الرفع نظرًا للفظ المنادى والنصب مراعاة لمحله، وجملة: وطبت مع ما بعدها محكية بالقول المحذوف الذي ذكرنا أنه مبتدأ تقدم خبره، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بإسقاط العاطف على ما قبلها، والتقدير: وذلك كقولك: بنات الأوبرا.

---

(١) سورة البقرة آية (٣٠).

وكذا قول الشاعر: وطبت النفس يا قيس عن عمرو.

فأتى بالواو في طبت لقصد الحكاية، وحذف عن عمرو وعوض مكانه السري ليتم له الوزن والسري الشريف.

يقال رجل سرى من قوم سراة –بفتح السين المهملة.

الشرح:

تجيء الألف واللام زائدة غير مقصود بها التعريف لكون ما هي فيه معرفة بُدونها كالأعلام والموصُلات أو لكونه غيرها بل للتعريف كالتمييز والحال ثم إذا زيدت انقسمت إلى:

– **لازمة:** وذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: ما قارنتْ نقله من الأعلام كاللات والعُزى.

أو ارتجاله كالسمؤل، واليسع.

الثاني: ما دخلتْ عليه منْ الموصولات كالذي والَّذينَ والتي واللاتي .

الثالث: ما دخلتْ عليه من أسماء الإشارة كالآن وإلى عارضة «**كَبَنَاتِ الأوْبر**»[1]، علم لنوع من الكمأة رديء.

---

(١) ورد ذلك في قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكْمُؤا وعساقلا   ولَقَدْ نَهَيْتُك عن بَناتِ الأَوْبر

مصادره: الاشتقاق ص ٤٠٢- المقاصد النحوية ٤٩٨/١، الإنصاف ٣١٩/١، أوضح المسالك ١٨٠/١، المقتضب ٤٨/٤، تخليص الشواهد ص ١٦٧، جمهرة اللغة ص ٣٢١ المنصف ٣٤/٣، سر صناعة الإعراب ص ٣٦٦- الخصائص ٣/ ٥٨، شرح شواهد المغني ١٦٦/١- ابن الناظم ١٠١، لسان العرب ٢١/٢ جوت مجالس ثعلب ٦٢٤، ١٧٠/٤ حجر ، ٣٨٥/٤ نور، المحتسب ٢٢٤/٢، مغني اللبيب ٥٢/١ .

الشاهد فيه: «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطرًا، لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء والعلم لا تدخله «أل» فرارًا من اجتماع معرفين العلمية وال فزادها هنا ضرورة. وهذا قول سيبويه – الكتاب (٩٥/٢).

ومثله: ((يا عدام لعمرو عن أسيرها)).

وكدخولها على التمييز في قوله:

((صدرْتَ وطِبْتَ النَّفْس يا قَيْسُ عن عمْرو)) [1].

=

والأصمعي (المنصف (٣/٣٤)، وابني الناظم والشارع (شرح ألفية ابن مالك) وزعم المبرد في المقتضب (٤/٤٤، ٤٥) أنه اسم جنس. بمنزلة ابن لبون ص ٣٩ فهو مصروف، وأل فيه للتعريف. قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٤٩٣): وأصل ((جنيتك)) جنيت لك، من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعًا. ((وأكمؤا)) بفتح الهمزة، وسكون الكاف، وضم الميم، وفي آخره همزة. جمع كمء كفلس، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهة. قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥/٧١): حديث عن تمرة وتمرة الواحدة بالتاء واسم الجنس الجمحي بدون التاء، وعكسه ((كمأ وكمأة)) حيث جاء اسم الجمع بالتاء والمفرد بدونها، واستشهد ابن يعيش بصدر البيت على أنهم ربما كسَّروا ((كمأ)) على القياس فقالوا: ((أكمُؤ)) مثل كلب وأكلب. ثم قال الشيخ خالد: ((وعساقلا)) جمع عُسقُول –بضم العين وسكون السين المهملتين – وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، وأصله عساقيلا، فحذف المدة ضرورة، وبنات الأوبر جمع ((ابن أوبر)) كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس، ولا يقال: بنو أوبر، ولا بنو عرس، لأنها لا تعقل، وبنات أوبر: كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم، وهي أول الكمأة، وقيل: مثل الكمأة، وليست كمأة.

(١) هذا عجز بيت صدره:- رأيْتُكَ لَمَّا عرفْت وُجُوهنا.

قائله: رشيد اليشكري. البحر: الطويل.

مصادره: المفضليات ٣١٠/٦١٥ – شرح الكافية الشافية (١/٣٢٤)، الدرر اللوامع ١/٥٣، ٢٠٩- الجني الداني ١٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٠- المطالع السعيدة ١٦٠، ابن الناظم ١٠٢- جواهر الأدب ٣٩٩، توضيح المقاصد ١/٢٦٤- اللمحة البدرية ١/١٨٦، ارتشاف الضرب ١/٥١٧(٢/٩٨٩ط الخانجي)، شرح ابن عقيل (١/١٧١) – عمدة الحافظ وعدة اللافظ٦٢، تخليص الشواهد ١٦٨، همع الهوامع ١/٨٠، ٢٥٢، الأشموني ١/١٨٢.

- قال الشيخ خالد الأزهري: أراد بالوجوه: أعيان القوم.

وبَعْض الأعْلام عَلَيْه دَخَلا لِلَمْحِ ما قَدْ كَانَ عَنْهُ نقِلا
كالفضْلِ والحَارِثِ والنَّعْمَانِ فَذِكْرُ ذا وحَذْفُهُ سِيَّان

الإعراب:

«**وبعض**» مبتدأ.

و«**الأعلام**» بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها مضاف إليه.

و«**عليه**» متعلق بـــ «دخلا».

وجملة: «**دخلا**» من الفعل والفاعل العائد على أل خبر المبتدأ، والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من عليه، والألف للإطلاق. وذكر ضمير أل هنا نظرًا إلى اللفظ، وأنثه في تَزاد نظرًا إلى الكلمة ويقاس عليه أمثاله.

و«**للمح**» متعلق بـــ «دخلا».

و«**ما**» مضاف إليه، وهي موصول اسمي جارية على موصوف مقدر.

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى بعض.

و«**عنه**» متعلق بـــ «نقلا».

و«**نقلا**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى بعض أيضًا. والألف فيه للإطلاق.

والجملة من الفعل ومرفوعه خبر كان. وكان ومعمولاها صلة. «**ما**»، وعائدها ضمير عنه.

وتقدير البيت: وبعض الأعلام دخل عليه أل للمح الأصل الذي قد كان ذلك البعض نقل عنه.

«**كالفضل**» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالفضل.

و«**الحارث والنعمان**» معطوفان على حذف موصوف.

و«**حذفه**» معطوف على ذكر.

و«**سيان**» تثنية سي بكسر السين، وتشديد الياء بمعنى مثل. استغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، وهو خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وحذف المستوى فيه للعلم به.

والتقدير: فذكر أل هنا. وحذفه سيان في التعريف وعدمه.

الشرح:

هذا أيضًا من أقسام الزائدة، وهي التي يعبر عنها بأنها دخلت **للمح الصفة** [1].

فإن **العلم المنقول** مما يقبل أل، يكثر دخول أل عليه إن كان صفة كحارث وضحاك وعباس وحسن وحسين. ويقل إن كان مصدرًا كالفضل.

وأقل منهُ ما كان اسمُ عينٍ كالنعمان والليث.

وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة. ثم حذف هذه الألف واللام وذكرها جائزان على السواء.

فتقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلاً والفضل، وحدثني الليث وليث.

وقد يَصِيُر علَمَا بالغَلبه مضافُ أَوْ مَصْحُوب أل كالَعقَبَهْ

الإعراب:

«**وقد**» للتقليل هنا.

و«**يصير**» مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى الاسم والخبر.

و«**علمًا**» خبرها مقدم على اسمها.

و«**بالغلبة**» متعلق بـــ «يصير».

و«**مضاف**» بالرفع اسم يصير.

«**أو مصحوب**» معطوف على مضاف.

---

(١) في تخليص الشواهد لابن هشام (ص ١٧٠) قال: زعم ابن خروف أن أل في «بنات الأوبر» وهو شاهد سبق للمح الصفة مثلها في الحسن، لأن أوبر صفة في الأصل.

و«**أل**» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه.

و«**كالعقبة**» خبر لمبتدأ محذوف.

تقديره: وذلك كالعقبة.

الشرح:

ما عُرّف بالإضافة أو بالألف واللام. قد يغلب على بعض ما يصحُّ إطلاقه عليه فيصيرُ علمًا كابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير. فإن كلا منها خاص بعبدِ الله مِن أخوته، وكذلك المدينة،والبيت،والعقبة والنجم خاصة بطيبة والكعبة، وعَقَبة مِنى إذا قبلتَ في أحكام الحج والثُرَيّا

وحذْف أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ وفي غيْرِهما قدْ تَنْحذِفْ

الإعراب:

«**وحذف**» مفعول مقدم بـ «أوجب».

و «**أل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل.

و «**ذي**» اسم إشارة في محل نعت لأل التي للغلبة.

و «**إن**» حرف شرط.

«**تناد**» فعل مضارع. فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزه حذف الياء.

«**أو تضف**» مجزوم بالعطف على تناد ومفعولها مجزوم.

و «**أوجب**» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.

والجملة: جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة.

والتقدير: لم تناد مصحوب أل أو تضفه فأوجب حذف أل فقدم معمول الجواب على الشرط للضرورة.

«**وفي غيرها**» متعلق بتنحذف، والمضاف إليه ضمير يعود إلى النداء أو الإضافة المفهومين من تناد أو تضف على حد قوله تعالى: ﴿**وإن تشكروا يرضه لكم**﴾[1]. أي يرض الشكر لكم.

(١) سورة الزمر آية (٧).

و«**قد**» حرف تقليل هنا.

و«**تنحذف**» مضارع انحذف مضارع حذف المتعدي إلى واحد وفاعله: ضمير مستتر فيه يعود إلى أل. والتقدير: وفي غير النداء والإضافة قد تنحذف أل.

الشرح:

ال التي صار ما دخلت عليه علمًا بالغلبة يجب حذفها إذا نودي؟، نحو: يا أعشى، أو أضيف: كبيت الله، وفي غير النداء والإضافة لا تحذف إلا قليلاً. نحو: «هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا»(١). وقوله: «سرينا ونجمٌ قَد أضَاء».

الابتداء

الشرح:

الابتداء: تجريد مَا يصحُّ الإسناد إليه عن العَوامِل اللفظية غير الزائدة للإسناد إليه.

والمبتدأ: هو ذلك المجرد.

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ   إن قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ من اعْتَذَرْ

الإعراب:

«**مبتدأ**» خبر مقدم.

«**زيد**» مبتدأ مؤخر.

و«**عاذر**» مبتدأ.

---

(١) قال الشيخ خالد في التصريح (٥٠١/١) وسمع من كلامهم ... وذكره، حكاه ابن الأعرابي. و«عيوق» فيعول بمعنى فاعل كـ «قيوم» بمعنى قائم اشتقاقه من: عَاقَ يعُوق، كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة، ويجوز أن يكونوا سموه بذلك، لأنهم يقولون: الدبران يخطب الثريا، والعيوق يعوقه عنها، لكونه بينهما. قاله الرازي.
وانظر: تخليص الشواهد ١٧٨، كتاب سيبويه ١٠٢/٢.

و«**خبر**» خبره.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**قلت**» بفتح التاء فعل الشرط.

و«**زيد عاذر**» مبتدأ، وخبر مقول قلت.

و«**من**» بفتح الميم اسم موصول في محل نصب على المفعولية بعاذر.

وجملة «**اعتذر**» صلة من، وجواب الشرط محذوف جوازًا لكون الشرط فعلاً ماضيًا.

ودلالة ما تقدم عليه، ولو قدم الجملة الشرطية على الجملة الاسمية، وقرن مبتدأ بأل والفاء وقال:

إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرُ مَنْ اعتَذَر، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر لكان أولى.

الشرح

المبتدأ: ما كان كزيد من قولك زيد عَاذر، في كونه اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية، مسند إليه خبره ومثله ﴿**والله عليم**﴾(١).

ويقع غير الاسم مبتدأ لتأوله بالاسم. نحو: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾(٢).

وكذلك دخول العامل الزائد عليه، ولا يخرجه عن كونه مبتدأ، نحو: ﴿**هل من خالق غيرُ الله**﴾(٣)، وبحسبك زيد.

وأوَّلٌ مُبْتَدأ، والثَّاني فاعلٌ أغْنى في أسارِ ذَان
وقِسْ، وكاستِفْهَام النَّفْيُ وَقَدْ يجُوزَ نَحْوُ: فائز أُولو الرَّشد
والثَّان مُبتدأ وذَا الْوَصْفُ خبر إن في سِوى الإفْرادِ طِبْقًا اسْتقر

الإعراب:

«**وأول**» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه قريبًا للثاني المعرف بأل ومبتدأ خبره.

---

(١) سورة التوبة آية (١١٠).

(٢) سورة البقرة آية (١٨٤).

(٣) سورة فاطر آية (٣).

والثاني فاعل مبتدأ وخبر أيضًا.

وجملة: ((**أغنى**)) موضع النعت لفاعل ومعمول أغنى محذوف تقديره أغنى عن الخبر.

و((**في**)) حرف جر مجروره قول محذوف.

و((**أسار**)) الهمزة للاستفهام. وسار مبتدأ أصله ساري حذفت الضمة لاستثقالها ثم الياء لالتقاء الساكنين.

وقدر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال.

و((**ذان**)) اسم إشارة لمذكرين فاعل سار استغنى به عن الخبر. وجملة: المبتدأ وفاعله مقوله لذلك القول المحذوف المجرور بفي.

والتقدير: في قولك: أسار هذان.

و((**قس**)) فعل أمر وفاعل ومتعلقه محذوف، والتقدير: وقس على المبتدأ الذي له خبر، والذي له فاعل، أغنى عن الخبر ما أشبههما.

((**كاستفهام**)) خبر مقدم،

و((**النفي**)) مبتدأ مؤخر.

و((**قد**)) حرف تقليل هنا.

و((**يجوز**)) فعل مضارع.

و((**نحو**)) فاعله مضاف إلى قولٍ محذوف.

و((**فائز**)) مبتدأ.

و((**أولو**)) ملحق بجمع المذكر فاعل فائز. أغنى عن الخبر.

و((**الرَّشَد**)) بفتح الراء والشين مضافًا إليه، والجملة: محكية بالقول المحذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك: فائز أولو الرشد.

((**والثّانِ**)) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة مبتدأ.

و((**مبتدا**)) خبر.

((**وذا**)) اسم إشارة في موضع رفع على الابتداء.

و«**الوصف**» بالرفع، عطف بيان لذا. وقيل: نعت له وخبر ذا.

و«**إن**» حرف شرط.

«**في سوى**» بكسر السين متعلق باستقروا.

«**الإفراد**» بكسر الهمزة مضاف إليه.

و«**طبقًا**» بالنصب حال من فاعل استقر. قاله المكودي والشاطبي أيضًا. وتقدم أن مثله لا ينقاس والأولى أن يعرب تمييزًا محولاً عن الفاعل. مقدمًا على عامله المتصرف وبالرفع كما في بعض النسخ فاعل بفعل مقدّر يفسره استقروا على التقديرين متعلقه محذوف.

«**استقر**» فعل الشرط وفاعله مستتر؟ يعود إلى الوصف وجواب الشرط محذوف جوازًا لوجود شرطين معًا وهما: مضي الشرط، ودلالة ما تقدم عليه.

والتقدير، على النصب على الحال إن استقر الوصف في سوى الإفراد طبقًا أي مطابقًا لمرفوعه.

وعلى التميز إن استقر طبقه. أي مطابقته لمرفوعه في سوى الإفراد والتقدير على الرفع إن استقر طبق أي تطابق بين الوصف ومرفوعه.

الشرح:

من نوع يستغنى بإسناد إلى الفاعل عن إسناد الخبر إليه وهو كل وصفٍ رافع لظاهر اكتفى به معتمد على استفهام نحو: «**أسار ذان**».

ويقاس عليه نحو هل مضروبٌ غلمانك، وما طِاعمٌ أهلكَ أو نفي نحو: «**خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا**»(1).

---

(1) هذا صدر بيت عجزه:

.... إِذَا لَمْ تَكُونا لِي عَلَى مَنْ أُقاطعُ

القائل: لم أقف على قائل معين.

البحر: الطويل.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ٢٣٠ رقم ٨٤، أوضح المسالك رقم ٦٤، قطر =

فلو كان غير وصفٍ نحو: نزالِ، أو وضعتا رفعًا لضمير نحو: أقائمون إخوتكَ.

أو لظاهر غير مكتفي به نحو: أقائم أبواه زيدًا.

ولم يعتمد على ما ذكر لم يدخل في هذا الحكم.

وقد تعامل بذلكَ ما لم يعتمد كقولكَ: ((فائزٌ أُولو الرَّشد)).

ومثله:

خَبِيرٌ بنُو لِهْب فَلا تَكُ مُلْغيًا ... مقالة لِهْبيٍّ إذا الطَّيْرُ مرَّتِ[1]

=

الندى رقم ٣١، همع الهوامع ١/٩٤، الأشموني ٦٤، التصريح على التوضيح ١/١٥٧، الدرر اللوامع ١/٧١، المقاصد النحوية ١/٥١٦، منهج السالك ١٠/١٥٧، مغني اللبيب ٥٥٧(٣٠٣).

الشاهد فيه: قوله ((ما واف أنتما)) حيث رفع الوصف الذي هو واف ضميرًا منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمدًا على حرف النفي، وهو ما. ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ، والوصف خبرًا عنه لئلا يلزم الإخبار بالمفرد، وهو واف عن المثنى، وهو أنتما، وذلك لا يجوز عند أحد من العلماء، لأن العرب لا يتكلمون بنظيره.

(١) قائله: رجل من طيء.

البحر: الوافر.

مصادره: أوضح المسالك رقم ٦٦، الأشموني رقم ١٣٩(٢/٤٠٨)، شرح ابن عقيل رقم ٤٢، التصريح ١/٢٥٧، شذور الذهب (٣٦٨).

اللغة: ((خبير)) هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفته. ((بنو لهب)) جماعة من بني نصر بن الأزد. يقال: إنهم أزجر قوم، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد وفيهم يقول كثير عزة.

تَيمَّمْتُ لِهبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدهَا ... وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائفينَ إلى لِهْبِ

((ملغيًا)) اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلامًا فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

=

ثم هذا الوصف له ثلاثة أحوال.

أحدها: أن لا يطابق ما بعده نحو:

((أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمى أَمْ نَوَوْا ظَعنًا)) (١).

=

الإعراب: ((خبير)) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ((بنو)) فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وبنو مضاف، و((لهب)) مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه ((فلا)) الفاء حرف دال على التفريع ((لا)) ناهية. ((تك)) فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. ((ملغيًا)) خبر ((تك)) منصوب بالفتحة الظاهرة. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. ((مقالة)) مفعول به لقول ملغيا ومقالة مضاف. و((لهبي)) مضاف إليه. ((إذا)) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، ((الطير)) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ((مرت)) مر فعل ماضي، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير.. والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام. والتقدير: إذا مرت الطير فلا تكُ ملغيًا مقالة لهبي.

الشاهد فيه: قوله: ((خبير بنو لهب)) فإن الأخفش زعم أن قوله ((خبير)) مبتدأ وأن قوله ((بنو لهب)) فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل، وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله: ((خبير)) خبر مقدم، وقوله ((بنو لهب)) مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله: ((بنو لهب)) جمع، و((خبير)) مفرد، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فأخبر بها عن كل واحد منها. وقد ورد ذلك صريحًا في نحو قوله تعالى: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾.

(١) هذا صدر بيت عجزه: إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

المصادر: شرح قطر الندى ص ١٦٩ رقم ٣٩، أوضح المسالك رقم ٦٥، شذور

=

فيتعين جعله مبتدأ، وما بعده فاعل مغنٍ.

الثاني: أن يطابقه في غير الإفراد نحو: قائمان أخوك، وما منطلقُون غلمانك.

=

الذهب رقم ٨٥، شرح التصريح ١٥٧/١.

اللغة: قاطن: اسم فاعل فعله قطن- من باب قعد – إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان، إذا لم يفارقه، ظعنًا هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال، ومفارقة الديار.

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أم نووا أن يرتحلوا عنه؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: ((أقاطن)) الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ((قوم)) فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقوم مضاف، و((سلمى)) مضاف إليه ((أم)) حرف عطف ((نووا)) فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخر المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر، واو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع ((ظعنًا)) مفعول به لنووا منصوب بالفتحة الظاهرة ((إن)) حرف شرط، جازم مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، ((يظعنوا)) فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، واو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع. ((فعجيب)) الفاء واقعة في جواب الشرط. ((عجيب)) خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضمة الظاهرة، ((عيش)) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و((من)) اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر ((قطنا)) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن.

الشاهد فيه: قوله: ((أقاطن قوم سلمى)) حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: ((قوم سلمى)) عن خبر المبتدأ الذي هو قوله ((قاطن)) لكون ذلك المبتدأ وصفًا لأنه اسم فاعل، وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو همزة.

وقوله ﷺ «**أومُخرجيَّ هم**»[1].

فيتعين جعلُ الوصف خبرًا مقدمًا، والذي بعده مبتدأ كما ذكر المصنف ويجوز جعله كالأول على لغة:

«أكلوني البراغيث»[2].

الثالث: أن يتطابقا في الإفراد نحو: أقائم زيد.

فيجوز فيه الوجهان.

ورفعُوا مُبْتدأ بالابْتدا كذاك رفع خبر بالمُبْتَدا

الإعراب:

«**ورفعوا**» فعل وفاعل. والضمير للنحاة.

و«**مبتدأ**» مفعول رفعوا.

و«**بالابتدا**» متعلق برفعوا، والباء للاستعانة، أو الضمير للعرب.

و«**كذاك**» قال المكودي: متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدا.

«**ورفع خبر**» مبتدأ، ومضاف إليه.

و«**بالمبتدا**» خبره. اهـ.

وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ والأولى أن يكون كذاك خبرًا مقدمًا، ورفع مبتدأ مؤخرًا، وخبره مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله

---

(١) انظر: مسند أحمد (١/٤١١).

(٢) هذه لغة بعض العرب، وقيل: إنهم طيئ، وقيل هم أزد شنوءة، وقيل هم بنو الحارث بن كعب. وللنحاة في هذه اللغة قولان:

الأول: إنها حروف دالة على حال الفاعل من كونه مثنى أو مجموعًا.

الثاني: إنها لغة لقوم من العرب. وقد وردت بكثرة.

انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٢٠٩)، همع الهوامع (٢/٤، ٢٥٦، ٢٥٧)(٥/١٠١).

علل النحو لابن الوراق رقم (١٥٥) مكرر.

بعد حذف الفاعل. وبالمبتدأ متعلق برفع. والتقدير رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء.

الشرح:

الرافع للمبتدأ معنى، وهو الابتداء إلا الخبر، والرافع للخبر لفظ، وهو المبتدأ لا الابتداء، ولا مما عند المحققين.

والْخبر الْجُزءُ اَلْمتمُّ الْفَائِدهْ كاللهُ بَرٌّ والأَيادي شَاهِدهْ

الإعراب:

«**والخبر**» مبتدأ.

«**والجزء**» خبره، وتوقف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبرًا كتوقف الخبر على بعض متعلقه.

و«**المتم**» نعت الجزء.

و«**الفائدة**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ومتعلقه محذوف تقديره: المتم الفائدة مع مبتدأ غير وصف.

«**كالله بر**» مبتدأ وخبر مقولان لقول محذوف مجرور بالكاف.

«**والأيادي شاهده**» مبتدأ وخبر جملة معطوفة على الجملة الأولى والبر: المحسن، والأيادي: النعم، وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع قاله المكودي.

الشرح:

الخبر: ما تمّت به الفائدة مع مبتدأ غير وصف مستغن فنحو: زيدٌ أبُوه قائمٌ.

ولا يصح جعل الثاني فيه خبرًا لعدم تمام الفائدة به.

وإنما هو مبتدأ آخر، وما بعده خبره، ومجموعهما خبر الأوّل.

ومُفْردًا يأْتي، ويأْتِي جُمْله حاوِية معْنَى الَّذي سِيقتْ لَهْ

وإِنْ تَكنْ إيَّاه معْنَى اكْتَفَى بها: كنُطْقِي اللهُ حسبي وكفى

الإعراب:

«**ومفردًا**» حال من فاعل يأتي الأوّل.

و«**يأتي**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر.

و«**يأتي**» معطوف على يأتي السابق.

و«**جملة**» حال من فاعل يأتي الثاني.

و«**حاوية**» نعت جملة.

و«**معنى**» مفعول حاوية.

و«**الذي**» مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف.

«**سيقت**» بالبناء للمفعول، صلة الذي، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الجملة.

«**له**» متعلق بسيقت، والعائد إلى الموصول الهاء من له.

وتقدير البيت: ويأتي الخبر مفردًا، ويأتي جملة حاوية معنى المبتدأ الذي سيقت له.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**تكن**» فعل الشرط مجزوم بإن، واسم تكن مستتر فيها يعود إلى الجملة الواقعة خبرًا.

و«**إياه**» خبر تكن، والإتيان بالضمير منفصلاً لا يخالف مختاره المتقدم في قوله: واتصالاً أختار.

و«**معنى**» منصوب بنزع الخافض.

و«**اكتفى**» بفتح الفاء في محل جزم على أنه جواب الشرط، وفاعل اكتفى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ.

و«**بها**» متعلق باكتفى، والضمير للجملة.

والتقدير: وإن تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى اكتفى المبتدأ بها، ولا يحتاج إلى رابط.

و«**كنطقي**» الكاف جارة لقول محذوف.

ونطقي: مبتدأ أول.

و((**الله**)) لفظ الجلالة مبتدأ ثان.

و((**حسبي**)) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأوّل.

وحسبي بمعنى كافي، ولا اسم فعل بمعنى يكفيني لتأثره بالمبتدأ وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية، بالاتفاق قاله في ((**التوضيح**)) في باب: الإضافة.

((**وكفى**)) فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه، والأكثر في فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿**كفى بالله شهيدًا**﴾[1].

فعلى هذا حذفت كحذفها في قوله:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا [2].

---

(١) سورة النساء آية (١٦٦)، سورة الرعد آية (٤٣)، سورة الإسراء آية (٩٦).

(٢) هذا عجز بيت صدره: عُمَيرة وَدِّعْ إن تجهَّزْتَ غازيًا

قائله: سحيم عبد بن الحسحاس من المخضرمين قد أدرك الجاهلية والإسلام، ولا تُعرف له صحبة. وكان أسود شديد السواد، وبنو الحسحاس: قال ابن هشام في السيرة هم من بني أسد بن خزيمة، والحسحاس بمهملات هو ابن نفاثة بن سعد بن عمرو بن مالك ابن ثعلبة بن دُودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس، ومن شعر سحيم:

إن كنتُ عبدًا فنفسي حُرّة كرمًا أو أسود اللون إني أبيض الخُلقِ

وهذا البيت من شواهد المغني. قال المبرد في الكامل: وكان عبد بني الحسحاس يرتضخ لُكنةً حبشية، فلما أنشد عمر ابن الخطاب ﷺ هذا المطلع قال له عمر: لو كنتَ قدَّمت الإسلامَ على الشيب لأجزتك. فقال سُحيم: ما سعرت يريد ماشعرت وفي الأغاني (٢/٢٠) لأبي الفرج الأصبهاني: من طريق أبي عبيدة قال: كان سحيم أسود أعجميًا أدرك النبي ﷺ، وقد تَمثّل النبي ﷺ من شعره.

-روى المرزباني في ترجمته، والدينوري في المجالسة، من طريق علي بن زيد، عن الحسن ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهيًا)). فقال له أبو بكر ﷺ: إنما قال الشاعر: كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا.

فأعادها النبي ﷺ كالأول. فقال أبو بكر: أشهد أنك لرسول الله.﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾ وقال عمر بن شبّة: قدم سحيم بعد ذلك على عمر بن

فاتصل الضمير، واستتر في الفعل، وحذف التمييز للعلم به كحذفه في قوله تعالى: ﴿**إن يكن منكم عشرون صابرون**﴾ [1].

وجملة نطقي إلى آخر البيت مقولة لدخول الكاف المقدر، وذلك المقدر خبر لمبتدأ محذوف.

والأصل: وذلك كقولك نطقي حسبي وكفى به حسيبًا.

الشرح:

ينقسم الخبر إلى: **مفرد:** نحو: زيد قائم و ﴿**ربنا الله**﴾[2].

وجملة اسمية نحو: زيد أبوه قائم.

أو فعلية نحو: ﴿**وربك يخلق ما يشاء ويختار**﴾[3].

ثم الجملة لابد أن تشتمل على معنى المبتدأ الذي سيقت للإخبار عنه،

=

الخطاب فأنشده هذه القصيدة: فقال له عمر: لو قدّمت الإسلام لأجزتك.

وقال اللخمي في شرح شواهد الجُمل: ((اسم)) بني الحسحاس سُحيم، وقيل: اسمه حية، ومولاه جندل بن معبد من بني الحسحاس، وكان سحيم حبشيًّا أعجمي اللسان، ينشد الشعر...)).

وقال ابن السيد في شرح شواهد الجُمل، وتبعه ابن خلفون: إن سحيمًا مصغر أسحم، وهو الأسود تصغير ترخيم، ويجوز أن يكون مصغر سحم، وهو ضرب من النبات، والأوّل أجود؛ لأنه كان عبدًا أسود.

وأما الحسحاس: فالأشبه أن يكون اسمًا مرتجلاً مشتقًا من قولهم: حسحستُ الشِّواء: إذا أزلت عنه الجمر، والرماد، وقد يمكن أن يكون منقولاً. لأنهم قالوا: ذو الحسحاس لموضع بعينه. انتهى. قال في الصحاح: والحسحاس: الرجل الجواد، وقال الراجز. محبَّة الأبْرام للحَسْحاس. فهو قطعاً منقول منه..

انظر كل ما سبق في خزانة الأدب للبغدادي (٢/١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) عند ذكر الشاهد رقم (٩٤).

(١) سورة الأنفال آية (٦٥).

(٢) سورة فصلت آية (٣٠) الأحقاف (١٣).

(٣) سورة القصص آية (٦٨).

وأكثر ما يكون ضميرًا مطابقًا للمبتدأ إما بارزًا أو مستترًا كما سبق يمثلهما.

وإما مقدرًا نحو: ويوم نسى وأي فيه.

ويستغنى عنه بإعادة المبتدأ بلفظه نحو: ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾[1].

وبمعناه نحو: ﴿**والذين يُمسكونَ بالكتابِ وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين**﴾[2].

أو بالإشارة إليه نحو: ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾[3].

وإن كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى ضمير كقولك: نطقي الله حسبي

وكقوله تعالى ﴿**وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**﴾[4].

لذلك استغنت الجُملةُ الواقعة خبرًا لضمير الشأن عين عائدٍ نحو: ﴿**قل هو الله أحد**﴾[5].

والمُفْرَدُ الجَامدُ فارغٌ وإنْ ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذو ضَمير مُسْتَكِنْ

وأبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ ... مَا لَيسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحصَّلاَ

الإعراب:

«**والمفرد**» مبتدأ.

و«**الجامد**» نعت له.

و«**فارغ**» خبر المبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يشتق**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر فيه عائد

---

(١) سورة الحاقة آيتان (١، ٢).

(٢) سورة الأعراف آية (١٧٠).

(٣) سورة الأعراف آية (٢٦).

(٤) سورة يونس آية (١٠).

(٥) سورة الإخلاص آية (١).

إلى المفرد من حيث هو مفرد لا بقيد الجمود قاله المكودي تبعًا للمرادي، وقال الشاطبي: وهذا لا يصح لأن سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد.

ثم قال: فقول من يقول من المتأخرين: إن الضمير يجوز عوده إلى الموصوف دون صفته خطأ.

وإنما يسأل عن كل علم أربابه. قال بعد أوراق: يمكن إزالة الإشكال بأن يجعل الجامد مبتدأ ثانيًا، وفارغ خبره.

والجملة خبر المفرد.

والمراد به الجنس، والعائد عليه محذوف تقديره: والمفرد الجامد منه فارغ، والمشتق منه ذو ضمير مستكن. ا. هـــ.

((**فهو**)) مبتدأ.

و((**ذو**)) بمعنى صاحب خبره.

و((**ضمير**)) مضاف إليه.

و((**مستكن**)) بمعنى مستتر نعت ضمير، وجملة المبتدأ، والخبر في موضع جزم جواب الشرط، ولذلك قرنت بالفاء.

((**وأبرزنه**)) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و((**مطلقًا**)) حال من الهاء في أبرزنه العائدة إلى الضمير.

و((**حيث**)) ظرف مكان متعلق بأبرزنه.

و((**تلا**)) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الخبر.

و((**ما**)) موصول اسمي جار على موصوف محذوف، ومحلها نصب على المفعولية بتلا.

و((**ليس**)) فعل ماض.

و((**معناه**)) اسم ليس، والمضاف إليه ضمير يعود إلى ما عاد إليه فاعل تلا.

و«**له**» متعلق بمحصلا، وضمير له يعود إلى المبتدأ الموصوف بالموصول.

و«**محصلا**» خبر ليس، ومرفوعه ضمير مستتر فيه.

وجملة: ليس ومعموليها صلة «ما».

والرابط بينهما الضمير في «له».

وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر مطلقًا حيث تلا الخبر المبتدأ الذي ليس معنى الخبر محصلا له أي لذلك المبتدأ.

وقال المكودي: الضمير في معناه عائد على «**ما**».

وتقدم أنها واقعة على المبتدأ، وهو رابط بين الصلة والموصول ثم قال في التقدير: إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ. ا. هـ. وبين الكلامين ما ترى.

الشرح:

الخبر المفرد: ينقسم إلى جامدٍ ومَشتق.

فالجامدُ: لا يتحمل ضميرًا نحو: هذا زيدٌ. وقد يتحمله إذا أوّلَ بالمشتق نحو زيدٌ أسد، إذا أرُيد الإخبار عنه بالقوة والشجاعة. وكذلكَ يرفعُ الظاهرُ فتقولُ: أسد أبوه.

والمشتق: هو ما تضمن معنى الفعل، وحروفه، ويتحمل ضميرًا عائدًا على المبتدأ ما لم يرفع ظاهرًا نحو: زيد قائم أبوه فلا ضمير فيه حينئذٍ، ثم إن جرى المشتق على من هو لَهُ وجب استكنان الضمير نحو: زيدٌ قائم، وإن جرى على غير من هو له وجبَ إبراز الضمير مطلقًا سواء ألبس نحو: غلام زيد ضاربه، هُو إذا جعَلتَ الهاء في الوصف للغلام، أو لم يلبس نحو: «زوج هند مغاضبته هي وامرأة زيد مغاضبها هو»، والكوفيون لا يلتزمون الإبراز إلا مع اللبس.

وأَخْبَروا بظَرْفٍ أَوْ بحرف جرْ   ناوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَر

الإعراب:

«**وأخبروا**» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«**بظرف**» متعلق بأخبروا.

و«**أو بحرف جر**» معطوف على بظرف على تقدير حذف الواو مع معطوفها.

والتقدير: واخبروا بحرف جر ومجروره.

و«**ناوين**» منصوب على الحال من فاعل أخبروا وفاعله مستتر فيه.

و«**معنى**» مفعول ناوين.

و«**كائن**» مضاف إليه.

«**أو استقر**» معطوف على كائن.

الشرح:

يقع الخبر ظرفًا نحو: ﴿**والركبُ أسفل منكم**﴾، أو جارّاً ومجرورًا نحو: الحمد لله، ولك أن تقدّر العامل فيهما بكائن أو مُستقرٍ فيكون الخبر من قسم **المفرد المشتق**، ولك أن تقدرهُ باستقر فيكون من قسم **الجملة** أو كلاهما عند المحققين في موضع نصب، والخبر المرفوع إما عاملهما المقدر عند من قدره بكائن وإما بمجموع الجملة عند من قدرهْ باستقرَّ [(١)].

(١) وفي شرح ابن عقيل على الألفية (ص ٦٧) علق على ذلك قائلاً: وذهب أبو بكر ابن السّراج إلى أن كُلا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي الشيرازيات. والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذًا كقوله:

لَكَ العِزُ إِنْ مَوْلاَكَ عزَّ وَإِنْ يهُنْ   فَأَنت لَدى بحبوحة الهُونِ كائِنُ

ولا يكون اسْمُ زمانٍ خَبَرًا   عَنْ جثَّةٍ وإنْ يُفدْ فأَخْبِرا

الإعراب:

و«**لا**» نافية.

«**يكون**» مضارع كان الناقصة.

و«**اسم**» اسمها.

و«**زمان**» مضاف إليه.

و«**خبرا**» خبرها.

و«**عن جثة**» متعلق بخبرا.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يفد**» فعل الشرط، وهو مضارع أفاد واصله يفيد حذفت الضمة للجازم، والياء لالتقاء الساكنين.

«**فأخبرا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا وفاعله مستتر فيه، والجملة: جواب الشرط.

الشرح:

لا يخبر بأسماء الزمان عن الذّوات فلا يقالُ زيد اليوم لعدم الفائدة.

فأما نحو: الرطب في تموز[1]، واليوم خمر[2]، والَّلَيْلَةَ الهلاَلُ[3] يُقبل هو على تقدير مضاف أي حصول الرطب، وشربُ خمر، ورؤية الهلال.

وقيل: سوغ ذلك شبهَها بالمعاني في الحُدوث وقتًا دون وقتٍ.

أما إن أفاد الإخبار باسم الزمان عن الذوات لكونها عامة، واسم الزمان خاص نحو: نحن في شهر كذا، فإنه يجوز. ولذلك اطرد الإخبار به عن المعاني نحو: «الصوم يوم الخميس»، و«السفر غدًا».

---

(١) أي الرطب يثمر في شهر تموز.

(٢) أي اليوم نشرب فيه الخمر.

(٣) أي الليلة سطوع الهلال وبزوغه.

ولاَ يَجُوز الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ما لَمْ تُفِدْ كعِنْد زَيدٍ نمِرَهْ
وهلْ فَتىً فِيْكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خيْرٌ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيقَسْ مَا لَمْ يُقلْ

الإعراب:

((ولا)) نافية.

و((**يجوز**)) فعل مضارع.

و((**الابتدا**)) فاعل يجوز مقصور للضرورة.

و((**بالنكرة**)) متعلق بالابتدا.

و((**ما**)) ظرفية مصدرية.

و((**لم**)) حرف نفي وجزم.

و((**تُفدْ**)) فعل مضارع مجزوم بلم والتقدير مدة عدم إفادتها.

و((**كعند**)) الكاف جارة لقول محذوف، وعند خبر مقدم.

و((**زيد**)) مضاف إليه.

و((**نَمِره**)) بفتح النون، وكسر الميم اسم كساء مبتدأ مؤخر، والمبتدأ والخبر مقولان لذلك القول المحذوف، وذلك القول ومفعوله خبر لمبتدأ محذوف كما تقدم، والتقدير وذلك كقولك عند زيد نمرة.

((**وهل**)) حرف استفهام لطلب التصديق.

و((**فتى**)) مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه.

و((**فيكم**)) خبر المبتدأ.

و ((**فما**)) الفاء عاطفة، وما نافية.

و ((**خِل**)) بكسر الخاء مبتدأ.

و ((**لنا**)) خبره.

و ((**ورجلُ**)) مبتدأ.

و ((**من الكرام**)) نعته.

و «**عندنا**» خبر المبتدأ.

«**ورغبة**» مبتدأ، وهو مصدر رغب، وسوغ الابتداء به عمله في المجرور بعده.

و«**في الخير**» متعلق به.

و«**خير**» خبر المبتدأ.

و«**وعمل**» مبتدأ.

و«**بر**» بكسر الباء مضاف إليه.

وجملة: «**يزين**» بفتح الياء من الفعل، والفاعل خبر المبتدأ.

و«**ليقس**» فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر وحقها الكسر، إذا خلت عن العطف بالواو، والفاء، وثم، ومعه يجوز تسكينها كما هنا.

و«**ما**» موصول اسمي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يقل**» فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه صلة «**ما**».

الشرح

الأصلُ: تعريف المبتدأ، وتنكير الخبر، لأن المبتدأ مَعلوم عند المخاطَب والخبر مجهول، ولذلك لم يسغ الابتداء بالنكرة إلا عند حصول الفائدة فأما **أن يتقدّم الخبر عليها، وهُو ظرفٌ مختص** كعند زيد نمره. ﴿**ولدينا مزيد**﴾[1].

والجار والمجرور كذلك نحو: ﴿**لكًم فيها فاكهة**﴾ [2].

وأما أن يقع بعد استفهام نحو: «هَلْ فَتًى فِيكُمْ»[3]، ومثله: ﴿**أءله مع الله**﴾[4].

---

(١) سورة ق آية (٣٥).

(٢) سورة الزخرف آية (٧٣).

(٣) مثل في نظم ابن مالك.

(٤) سورة النمل آية (٦٠).

أو بعد نفي نحو: «فما خِل لنا»[1]، ومثله: ﴿**فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج**﴾[2]، **وأما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو**: رجلُ من الكرام عندنا ﴿**ولعبد مؤمن خير من مشرك**﴾[3]، **والمقدر مثله نحو**: ﴿**وطائفة قد أهمتهم أنفسهم**﴾[4]، التقدير: وطائفة من غيركم، **أو بإضافة** نحو: «عمل بِرٍّ يزين»[5]، وفي الحديث: «**خَمْسُ صَلَوَات كَتَبَهُنَّ اللهُ**»[6].

وإما أن يكون عامله فيما بعدها نحو: «رَغْبَةٌ في الخير»[7].

وفي الحديث: «.. **وأمر بمعروفٍ صدقة، ونهي عن المنكر صدقة**».

---

(١) مثلُ في نظم ابن مالك.

(٢) سورة البقرة آية (١٩٧).

(٣) سورة البقرة آية (٢٢١).

(٤) سورة آل عمران آية (١٥٤).

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٦٨.

(٦) أخرجه أبو داود (٢/١٣٠، ١٣١). ٢- كتاب: الصلاة. ٣٣٧- باب: فيمن لم يُوترْ (١٤٢٠). مالك في الموطأ (١/١٢٣). ٧- كتاب: صلاة الليل. ٣- باب: الأمر بالوتر (١٤). النسائي (١/١٨٦) ابن ماجه (٢/١٨٢). ٥- كتاب: الصلاة. كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. ١٩٤- باب: ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها (١-١٤). ٦- باب: المحافظة على الصلوات الخمس (٢/٤). وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/٢٤٢): لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث، وهو حديث صحيح ثابت، أحمد في المسند (٥/٣١٥، ٣١٩) البيهقي. (١/٣٦١)، (٢/٨، ٤٦٧)، (١٠/٢١٧) الطحاوي في مشكل الآثار ٤/١٠٤. الحميدي في مسنده (٣٨٩)، عبد الرزاق في مصنفه (٤٥٧٥). البخاري في التاريخ الكبير (١/٣٨٧). ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٩٦)، (١٤/٢٣٥)، أبو نعيم في حلية الأولياء (٥/١٣١) ٣٠٣- ترجمة أبو عبد الله الصنابحي وقال: غريب من حديث الصنابحي عن عبادة، ومشهوره رواية ابن محيريز عن المخدجي عن عبادة.

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية ص ٦٨، شرح التصريح (١/١٦٩) ومن أمثلة ابن مالك في الألفية.

ويقاس على ذلك كل ما حَصُلتْ به فائدة مثل كون المبتدأ وصفًا لموصوف محذوف كقولهم: ضيوف عاد بفرملة

- **وكالموصُوف** نحو: رُجيل في الدار، **أو معطوفًا عليه ما فيه مسوغ** نحو: عندي اصطبار، وشكوى عند قابلتي. **معطوفًا عليه ما فيه مسوّغ** نحو: ﴿**طاعةٌ وقولٌ معْروفٌ**﴾ [1].

أو واقفًا بعد لولا نحو: ((**لَوْلا اصطبارٌ لاوْدى كُلُّ ذِي مِقَةٍ**)) [2].

أو متضمنًا للعموم نحو: تمرةٌ خيرٌ من جرادة.

أو للدعاء نحو: ((**ويل لكل همزة**)) [3].

والأصْلُ في الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا	**وجوَّزوا التَّقْديمَ إِذ لا ضَررا**
فامنعه حين يسْتَوِي الْجُزْإنِ	**عُرْفًا، ونُكْرًا، عَادِمَيْ بَيَانِ**
كذا إذا ما الْفِعْلُ كان الْخَبَرَا	**أَوْقُصد اسْتِعْمالُهُ مُنْحَصِرا**
أَوْ كان مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدَا	**أَوْ لاَزِم الصَّدْر كَمَنْ لي مُنْجِدَا**

الإعراب:

((والأصل)) مبتدأ.

و((**في الأخبار**)) متعلق بالأصل.

و((**أن**)) بفتح الهمزة حرف مصدري.

و((**تؤخرا**)) فعل مضارع منصوب بأن والألف للإطلاق، وأن ومنصوبها في محل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ والتقدير: والأصل في الأخبار تأخيرها.

---

(١) سورة محمد آية (٢١).

(٢) هذا صدر بيت عجزه: لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُن للظَّعَنِ.

البحر: البسيط.

المصادر: التصريح ١/١٧٠، الدرد اللوامع: ١/٧٦، المقاصد النحوية: ١/٣٥٢، همع الهوامع ١٠١/١٠.

(٣) سورة الهمزة آية (١).

«**وجوزوا**» فعل ماض، وفاعله ضمير يعود إلى العرب.

و«**التقديم**» مفعول جوزوا.

و«**إذ**» هنا للتعليل. وهل هي حرف أو ظرف؟ قولان.

و«**ضررا**» اسم مبني معها على الفتح، والألف للإطلاق، وخبرها محذوف تقديره إذ لا ضرر فيه.

«**فامنعه**» فعل أمر، وفاعل ومفعول، والضمير البارز يرجع إلى تقديم الخبر على المبتدأ.

و«**حين**» متعلق بامنعه.

و«**يستوي الجزءان**» جملة من فعل وفاعل في موضع خفض بإضافة حين إليها.

و«**عرفًا ونكرا**» تمييزان محولان عن الفاعل، والأصل حين يستوي عرف الجزأين ونكرهما، منصوبان بإسقاط الخافض خلافًا مع المكودي، ولا مصدران في موضع الحال خلافًا للهواري والشاطبي لما تقدم من أن حذف الجار، ووقوع المصدر حالاً موقوفان على النقل.

و«**عادمي**» حال من فاعل يستوي.

و«**بيان**» مضاف إليه.

«**كذا**» متعلق بامنعه. وقال المكودي: والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع.

و«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط.

و«**ما**» زائدة.

و«**الفعل**» مرفوع بفعل محذوف على شريطة التفسير يفسره ما بعده على حد ﴿**إذا السماء انشقت**﴾؛ لأن الأصح في إذا اختصاصها بالجمل الفعلية، وليس من باب الاشتغال، خلافًا للمكودي؛ لأن كان لا تعمل في اسم لها متقدم عليها، وما لا يعمل فيما قبله كما في باب الاشتغال لا يفسر عاملاً.

و«**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى الفعل.

و«**الخبرا**» خبر كان والألف للإطلاق. وفي هذا التركيب حذف لدليل، وحذف لغير دليل، وقلب.

أما الأوّل فهو: حذف جواب إذا لدلالة الكلام عليه.

وأما الثاني: فحذف نعت الفعل.

وأما الثالث: فلأن المحدث عنه الخبر فكان حقه أن يقول: كذا إذا ما الخبر كان الفعلا، وهو خاص بالشعر.

وأصل التركيب: كذا إذا ما كان الخبر الفعل المسند إلى ضمير المبتدأ المفرد، فامنع تقديمه على المبتدأ.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**قُصد**» فعل ماض، مبني للمفعول.

و«**استعماله**» نائب الفاعل بقصد، والمضاف إليه ضمير يعود إلى الخبر.

والجملة: معطوفة على مدخول إذا.

و«**منحصَرا**» ينبغي أن يضبط بفتح الصاد. اسم مفعول حذفت صلته.

والتقدير: منحصراً فيه ليخف الاعتراض، وهو حال من الهاء في استعماله.

وسوّغ مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف عاملاً في الحال على حد قوله تعالى ﴿**إليه مرجعكم جميعًا**﴾[1]، وهو أحد مسوغات مجيء الحال من المضاف إليه.

«**أو**» حرف عطف.

«**كان**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر.

و«**مسند**» خبر كان.

و«**لذي**» بكسر اللام متعلق بمسند أو ذي بمعنى صاحب نعت لمحذوف.

«**لام**» مضاف إليه باعتبار ما قبله، ومضاف أيضًا باعتبار ما بعده.

---

(١) سورة يونس آية (٤).

و«**ابتدا**» مضاف إليه لا غير.

«**أو لازم**» بالجر عطف على ذي على تقدير موصوف.

و«**الصدر**» مضاف إليه.

وجملة: «**أو كان...**» إلى آخرها معطوفة أيضًا على مدخول إذا فهي في موضع جر بإضافة إذا إليها.

«**كمن**» بفتح الميم مبتدأ.

و«**لي**» خبره.

و«**منجدا**» حال من الضمير المستتر في الخبر.

وجملة المبتدأ او خبره مقولة القول محذوف مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها في موضع الخبر لمبتدأ محذوف.

وتقدير البيت: أو كان الخبر مسندًا لمبتدأ صاحب لام ابتداء أو مسند المبتدأ لازم المصدر وذلك كقولك: «**من لي منجدًا**».

الشرح:

الأصلُ: تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، والعكس جائز ما لم يمنع منه مانع من الموانع الآتي ذكرها فيجوز عندي أزيد، كما تقول: زيد عندي.

ويمتنعُ التقديمُ في الأربعة التي ذكرها المصنف:

أحدها: إذا استوى الجزإن يعني: المبتدأ وخبره.

أما في التعريف نحو: زيد القائم.

وأما في التنكير نحو: أفضل منك أفضل مني.

يجوز تقديم الخبر لخوف التباسه بالمبتدأ مع عدم بيان ذلك بقرينة.

أما لو كان هناك قرينة تُعينُ المبتدأ مع التعريف نحو: أبو يوسف أبو حنيفة.

وكقوله:

بنونـــا بنُـــو أبْنائنَا و بناتُنَا   بنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجال الأَباعدِ[1]

---

(١) البحر: الطويل.

=

أو مع التنكير نحو: رجل صالح حاضرٌ.
وعملُ برٍ أمثل.
لم يمتنع تقديم الخبر لتميز المبتدأ مع التعريفِ لكونه المشبه لا المشبه به.
ومع التنكير لوجود المسوغ معه.
الثاني: أن يخاف التباسُه بالفاعل مثل أن تخبر عنه بفعل نحو: زيد قام.
﴿**والله خلق كل دابة**﴾[1].
فلو كان معه قرينة تميزه نحو: أخواك قاما، وزيد قام أبوه لم يمتنع التقديم.
الثالث: أن يكون الخبر محصورًا بإلا نحو: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾[2].
أو بإنما نحو: ﴿**إنما الله إله واحد**﴾[3].
فأما قوله: «**وهل إلاّ عليكَ المُعَّول**»[4] فضرورة.
الرابع: أن يكون الخبر مسندًا إلى ما يستحق التصدير لنفسه لكونه اسم استفهام نحو: «مَنْ لي مُنجدًا».
- ويجري مجراه كم الخبرية نحو: «**كَمْ عَبْدٌ لِي**».
واسم الشرط نحو: «مَن يقم أقم معَهُ».
أو موصولا دخلت الفاء في خبره نحو:
«**الّذي يأتيني فلهُ دِرهم**».
لكونه إذ ذاك لا شبيهًا باسم الشرط في العموم وطلب فعل مستقبل يكون سببًا لما بعدهُ.
- واقتضائه لفاء السبب، وما أضيف إلى شيء من ذلك نحو: غلام من

=

المصادر: مغني البيت ١٠٧(١٨٩)، همع الهوامع ١٣٨/٢، الدرر اللوامع ١٩٠/٢.
(١) سورة النور آية (٤٥).
(٢) سورة آل عمران آية ١٤٤
(٣) النساء آية ١٧١.
(٤) عجز بيت صدره: فيا ربُّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصرُ يُرْتَجى

عندك وغلام الذي يأتيني فله درهم، ومال كم رجل حُزنَ. وغلام من يقم أقم معه- أو اتصاله بلام الابتداء نحو: لزيد قائمٌ.

ونَحو عِنْدِي دِرْهم ولِي وطرْ ... مُلتزم فيه تَقَدُّمُ الخبرْ
كذَا إذَا عاد عَلَيْهِ مضْمرٌ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبينًا يُخْبَرُ
كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ... كأيْن مَنْ عَلِمْتُه نَصِيرَا
وخَبَرَ المحْصُورِ قَدِّمْ أَبدَا ... كَما لَنَا إلا اتِّباعُ أَحْمدا

الإعراب:

«**ونحو**» مبتدأ، مضاف إلى قول محذوف.

و«**عندي**» خبر مقدم.

و«**درهم**» مبتدأ مؤخر.

و«**لي وطر**» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملتان مقولتان لذلك المحذوف.

و«**مُلتزَم**» بفتح الزاي، اسم مفعول يحتمل أن يكون خبر نحو.

و«**فيه**» متعلق بملتزم.

و«**تقدم**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بملتزم.

و«**الخبر**» مضاف إليه، ويحتمل أن يكون ملتزم خبرًا مقدمًا، وتقدم الخبر مبتدأ مؤخر.

والجملة خبر نحو، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي.

وتقدير البيت، على هذا ونحو قولك عندي درهم، ولي وطر تقدم الخبر ملتزم فيه،لا يقال على هذا أن يتقدم معمول المصدر عليه، لأن الأصح أن المبتدأ عامل في الخبر لأنا نقول: إنما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه إذا عمل فيه بالحمل على الفعل.

أما من حيث كونه مبتدأ فلا. ا. هـ.

((**كذا**)) متعلق بمحذوف دلَّ عليه ما قبله أي كذا يلتزم تقدم الخبر.

و((**إذا**)) ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه.

و((**عاد**)) فعل ماض.

و((**عليه**)) متعلق بعاد وما موصول اسمي جارية على موصوف مقدر.

و((**به عنه**)) متعلقان بيخبر. والهاء من به تعود إلى الخبر، ومن عنه تعود إلى ((**ما**)).

و((**مبينا**)) بتخفيف الياء حال من الهاء في به العائدة إلى الخبر، وفيه فصل بين الحال وصاحبها بأجنبي.

و((**يخبر**)) فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة: صلة، والعائد عليها الضمير في عنه.

وجملة: عاد إلى آخر البيت في موضع جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف.

وتقدير البيت: كذا يلتزم تقدم الخبر على المبتدأ إذا عاد على ملابس الخبر مضمر من المبتدأ.

الذي يخبر عنه بذلك الخبر حال كون الخبر مبنيا أي مفسرًا للضمير العائد إليه من المبتدأ. قال الشاطبي، ما حاصله: وهذا القيد لابد منه حتى لو كان المفسر للضمير معمول الخبر نحو: نافع عمر أعلمه لا يلزم تقديم الخبر، وإنما يلزم تقديم المفسر فقط، ويبقى الخبر على الجواز الأصلي فتقول: عمر أعلمه نافع. ا. هـــ.

والظاهر أن هذا القيد مستغنى عنه، فإن قول الناظم إذا عاد عليه أي على الخبر مضمر لا يصدق على عوده إلى معمول الخبر حتى يكون هذا القيد مخرجًا بل هو موهم أنه مفسر للخبر نفسه كما يفيده مرجع الضمير،وإنما هو مفسر لبعض متعلق الخبر على القول الصحيح في الخبر أنه محذوف، ولبعض

الخبر على مقابله، ولو تنزلنا، وقلنا إن الخبر هو المجرور فقط أشكل بقول الشاعر: **ولكن ملء عين حبيبها**

فإن المجرور ليس خبرًا بل الجار اتفاقًا مع أنه من أفراد القاعدة.

«**كذا**» متعلق بمحذوف كما مر.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل: شرطه.

«**ويستوجب**» فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر.

و«**التصديرا**» مفعول يستوجب والألف للإطلاق، ووقوع المضارع بعد إذا الشرطية قليل بالنسبة إلى الماضي، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

«**وكأين**» مجرور الكاف قول محذوف كما مرَّ، وأين خبر مقدم.

و«**من**» بفتح الميم موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر.

«**وعلمته**» فعل وفاعل والهاء مفعول أول.

و«**نصيرا**» مفعول ثان والجملة الفعلية صلة من العائد إليها الضمير في علمته. وجملة المبتدأ والخبر مقول لذلك المحذوف،وذلك القول المجرور بالكاف خبر لمبتدأ محذوف.والتقدير: وذلك كقولك: أين من علمته نصيرًا.

و«**خبر**» مفعول مقدم بقدم.

و«**المحصور**» مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف ومتعلقه محذوف.

و«**قدم**» فعل أمر وأبدًا منصوب على الظرفية بقدم، والتقدير: وقدم خبر المبتدأ المحصور فيه أبدًا.

و«**كما**» مجرور الكاف محذوف كما مر وما نافية.

«**لنا**» خبر مقدم.

و «**إلا**» حرف استثناء.

و«**اتباع**» مبتدأ مؤخر.

و«**أحمدا**» مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية والوزن، وألفه للإطلاق.

الشرح:

هذه المسائل الأربعة مما يتعين الخروج فيها عن الأصل بإيجاب تقديم خبر المبتدأ عليه.

الأولى: إذا كان تقديمه مصححًا للابتداء بالنكرة كما في نحو: عندي درهم ولي وطر، فلو كان هناك مسوغ آخر نحو: ﴿**لهم أجر عظيم**﴾[1].

لم يكن التقديم واجبًا بدليل: ﴿**وأجل مسمى**﴾ [2] عنده.

الثانية: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ نحو: ﴿**أم على قلوبٍ أقفالها**﴾[3]، إذ تأخيره هَهُنا مفضٍ إلى عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

الثالثة: أن يكون الخبر مستوجبًا للتصدير لكونه اسم استفهام نحو: أين من علمته نصيرًا، أو أضيف إليه نحو: صبيحة أي يوم سفرك.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُحصورًا **بإلا** نحو: «**ما لَنَا إلا اتباعُ أحْمَدا**».

أو بإنما نحو: إنما عندك زيدُ.

وحذفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا تَقُولُ زيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكما
وفي جَوَاب كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ فزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عنْهُ إِذْ عُرِفْ

الإعراب:

«**وحذف**» مبتدأ.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

وجملة «**يُعلم**» بالبناء للمفعول صلة «**ما**» ومتعلقه محذوف.

---

(١) سورة الحجرات آية (٣).
(٢) سورة طه آية (١٢٩).
(٣) سورة محمد آية (٢٤).

و«**جائز**» خبر المبتدأ. والتقدير: وحذف الذي يعلم من مبتدأ وخبر جائز.

«**وكما**» الكاف حرف تشبيه وما مصدرية.

وجملة «**تقول**» صلتها، ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفيًّا، وهي وصلتها مؤولان بمصدر مجرور بالكاف. والكاف ومجرورها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك.

و«**زيد**» مبتدأ محذوف الخبر للعلم به أي عندنا، وهو وخبره مقول لذلك القول.

«**وبعد**» منصوب على الظرفية مضاف لقول محذوف منوي لفظه.

و«**من**» بفتح الميم: اسم استفهام في موضع رفع على الابتدائية.

«**عندكما**» خبر المبتدأ، ومضاف إليه. وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك: زيد، بعد قول السائل: من عندكما؟

«**وفي جواب**» متعلق بقل على حذف مضافين.

و «**كيف**» خبر مقدم، وهو اسم استفهام يستفهم به عن الأحوال.

و«**زيد**» مبتدأ مؤخر.

و«**قل**» فعل أمر.

و«**دنف**» بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره مقولان لقل.

والتقدير: قل هو دنف في جواب قول السائل كيف زيد.

«**فزيد**» مبتدأ على حذف مضاف.

و«**استغني**» فعل ماضي مبني للمفعول حذف متعلقه.

و«**عنه**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل به على تقدير مضاف بين الجار والمجرور.

وجملة استغني ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ.

و«**إذ**» للتعليل، وهي حرف أو ظرف، قولان.

و«**عرف**» ماض مبني للمفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى زيد

على تقدير المضاف المذكور، والتقدير: فضمير زيد استغني عن ذكره في الجواب إذ عرف من السؤال.

الشرح:

يعني: ما عُلم من المبتدأ أو الخبر جاز حذفه فمثال ذلك في الخبر: زيد، جوابًا لمن قال: من عندك؟ والأصل: زيد عندي. ومثله قوله تعالى: ﴿**أكلها دائم وظلها**﴾[1]، أي كذلك، ومثاله في المبتدأ قولك: دنفٌ، جوابًا لمن قال: كيف زيد؟ والأصل: زيد دنفٌ. فاستغني عن ذكر زيد للعلم به ومثله:

﴿**من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها**﴾[2]. أي عمله، وإساءته، فإن لم يعلم بقرينة دالة عليه لم يجز حذفه.

وبعْد لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الخبرْ ... حتْم، وفي نصِّ يمين ذَا استقرّْ
وبعْد واو عَيَّنَتْ مفهومَ مَعْ ... كمِثل كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعْ
وقَبْل حال لا يكُونُ خبَرا ... عنِ الّذي خبرهُ قدّ أُضْمِرَا
كَضَرْبِي العَبْدَ مُسيئًا، وَأَتَمّْ ... تبيينيَ الحقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ

الإعراب:

«**وبعد**» قال المكودي متعلق بحذف أو بحتم وقصره الشاطبي على الثاني، ويلزم عليهما تقديم معمول المصدر عليه لكن قال التفتازاني بعد أن قال إن محمول المصدر لا يتقدم عليه: والحق جواز ذلك في الظروف، لأنها مما تكفيه رائحة الفعل. انتهى.

وفصل ابن هشام في «**شرح بانت سعاد**» فقال ما حاصله: إن كان المصدر ينحل لأنه والفعل امتنع مطلقًا، وإن كان لا ينحل لأنه والفعل جاز مطلقًا.

---

(١) سورة الرعد آية (٣٥).

(٢) سورة فصلت آية (٤٦).

ثم قال: وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع تقديم معمول المصدر مطلقًا. انتهى.

و((**لولا**)) مضاف إليه.

و((**غالبًا**)) ظاهر حل المكودي والشاطبي أنه منصوب بنزع الخافض.

أما المكودي فقال: وحذف الخبر بعد لولا في الغالب أمرها، وأما الشاطبي فقال: وقوله ((**غالبًا**)) قيد في الحذف الواجب يريد أن حذف الخبر بعد لولا في الغالب واجب أي في غالب الكلام ومفهومه أنه في النادر غير واجب فهو إما جائز، وإما ممتنع ا. هـــ.

و ((**حذف**)) مبتدأ. و((**الخبر**)) مضاف إليه.

و((**حتم**)) خبر، والتقدير، وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها كما قاله المكودي، أو في غالب الكلام كما قاله الشاطبي.

((**وفي نص**)) متعلق باستقر، وفي بمعنى مع.

و((**يمين**)) مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها.

و((**ذا**)) اسم إشارة مبتدأ حذف تابعه.

وجملة: ((**استقر**)) في موضع رفع خبر المبتدأ، وإظهار استقر هنا للضرورة كما في قول الشاعر: **فأنت لدى بحبوحة الهون كائن**

لكونه كونًا مطلقًا، ويحتمل أن يراد بالاستقرار مضاد السكون في الشاهد الثبوت، وعدم التزلزل والانفكاك فيكون كونًا مطلقًا، ويحتمل أن يراد بالاستقرار هنا، والكون في الشاهد الثبوت، وعدم التزلزل والانفكاك فيكون كونًا خاصًا فيجوز ذكره وحذفه.

ونظير ما قاله أبو البقاء[1] وغيره في قوله تعالى:﴿**فلما رآه مستقرًا عنده**﴾[2].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (١٠٠٩/٢) وقال: ﴿مستقرًا﴾ أي ثابتًا غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق، إذ لو كان كذلك لم يذكر.

(٢) سورة النمل آية (٤٠).

إن هذا الاستقرار هنا معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص.

نقله عنه في «**المغني**» وقال: إنه الصواب.

«**وبعد**» معطوف على موضع الجار والمجرور المتعلق باستقر.

و «**واو**» مضاف إليه.

وجملة «**عينت**» نعت لواو.

و«**مفهوم**» مفعول عينت.

و«**مع**» مضاف إليه.

و«**كمثل**» الكاف زائدة، ومثل خبر لمبتدأ محذوف، وجارةٌ لقول محذوف.

و«**كل**» مبتدأ.

و«**صانع**» مضاف إليه.

و«**ما**» موصول معطوف على المبتدأ.

ويجوز في ما أن تكون موصولاً اسميًا، وأن تكون موصولاً حرفيًا وعليهما فجملة: «**صنع**» صلتها، والعائد محذوف على الأوّل دون الثاني، والخبر محذوف وجوبًا تقديره مقترنان.

وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول محذوف.

والتقدير: وذلك كمثل قولك: كل صانع والذي صنعه أو وصنعته مقترنان.

«**وقبل**» معطوف على بعد فهو متعلق باستقر أيضًا.

«**حال**» مضافً إليه.

و«**لا**» نافية.

و«**يكون**» مضارع كان الناقصة، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى حال، ويجوز في الضمير العائد إلى الحال إلى التذكير والتأنيث.

بـــ «**خبرًا**» خبر يكون.

و«**عن الذي**» متعلق بـــ «**خبرًا**»، والذي نعت لمحذوف تقديره على المبتدأ الذي.

و«**خبره**» مبتدأ وجملة.

«**قد أضمرا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة الذي، والرابط بينهما الضمير في خبره.

وجملة يكون وما بعدها نعت لحال، وتقدير المتعاطفات، وهذا الحذف الواجب استقر مع نص يمين، واستقر بعد واو عينت مفهوم مع واستقر قبل حال لا يصح أن يكون ذلك الحال خبرًا عن المبتدأ الذي خبره قد أضمرا.

«**كضربي**» مجرور الكاف قول محذوف.

وضربي مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و«**العبد**» مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف. مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر.

و«**مسيئًا**» حال منه.

وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير: وذلك كقولك ضربي العبد حاصل إذا كان أو إذا كان مسيئًا.

و«**أتم**» اسم تفضيل من التمام مرفوع على الابتداء.

و«**تبييني**» مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

و«**الحق**» مفعول تبييني وخبرًا أتم محذوف مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائدًا إلى الحق.

و«**منوطًا**» بمعنى متعلقًا حال من فاعل كان العائد إلى الحق.

«**بالحكم**» بكسر الحاء، وفتح الكاف متعلق بمنوطًا.

الشرح:

هذه المسائل الأربعةُ يجبُ فيها حذفُ الخبر.

الأولى: أن يسند إلى مبتدأ واقعٍ بعد لولا. وغالبُ ما يكون حينئذ كونًا مطلقًا نحو: ﴿**لولا أنتم لكنا مُؤمنينَ**﴾[1].

والتقدير: لولا أنتم موجودُون، فحذفُ حتمًا.

أما لو وقع مقيدًا نحو: «**لولا قومك حديث عهد بكفر لنقضت الكعبة**»[2].

تعينَ إثباته إن لم يدُلَّ عليهِ دليل، وجَاز مَع الدليل عليه الوجهان.

الثانية: أن يُسندَ إلى مبتدأ واقعٍ في نصّ يمين بأن يكون صريحًا في القسم، نحو: «**لعمرك، وأيم الله لأفعلن**».

التقدير: لعمرو قسمي (الما)* إذ دلّ المبتدأ على قسم و لم يكن صريحًا نحو: عهد الله أو ميثاقه لأفعلن جاز الإثبات نحو: عهد الله عليَّ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ واقعًا بعد واو المصاحبة، وهو المراد بقوله: عينت مفهوم مع نحو: «كل صانع وما صنع». لتقدير: مقرونان.

أما لو لم تكُن الواو العاطفة نصًّا في المعيْة نحو: زيد وعمرو قائَمانِ لم يَلزم الحذف.

الرابعةُ: أن يقع بَعد المبتدأ حال لا يصح الإخبارَ عنه بها والمبتدأ مصدر عامل في صاحبها أو مضافُ إلى مصدر وعاملٍ في صاحبها.

فالأوّل: كضربي العبد مسيئًا.

والثاني: كأتم تبيين الحق منوطًا.

والخبر المحذوف هنا يقدرُ بمصَدرٍ مضافٍ إلى صاحب الحال.

فتقدير الأوّل: ضرُبه مسيئًا.

وتقدير الثاني: منوطًا.

ولو قيل: إن الحال هنا سدت مسد الخبر، وأغنت عن تقديره كفاعل الوصف كان أوجَه.

---

(١) سورة سبأ آية (٣١).

(٢) حديث صحيح أخرجه البخاري (٤٣/١ طبعة الشعب).

* كذا بالأصل.

أما لو صلحت الحال للإخبار بها عن المسألة لم تجز المسألةُ، نحو: ضربي زيد شديدًا، بل يتعين رفعُ الحال، أو الإتيان بخبره.

وأَخبرُوا باثنين أَوْ بأَكْثَرا عنْ واحد كَهُم سُراةٌ شُعرَا

الإعراب:

«**وأخبروا**» فعل ماض، وفاعل، والضمير للعرب و«**باثنين**» متعلق بأخبروا.

و«**أو بأكثرا**» معطوف على باثنين، والألف للإطلاق.

و«**عن واحد**» متعلق أيضًا بأخبروا.

و«**كهم**» مجرور الكاف قول محذوف كما مر، وهم مبتدأ.

و«**سراة**» بفتح السين جمع سري بكسر الراء، وتشديد الياء بمعنى شريف خبر أوّل.

«**شعرا**» جمع شاعر خبر ثان.

وجملة المبتدأ وخبره مقولةٌ للقول المحذوف.

الشرح:

يجوز تعدد الخبر المستقبل بدون عَطفٍ مع كون المبتدأ واحدًا نحو: زيدُ كاتبُ شاعرُ.

قال تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد**﴾.

وتقدير المخالف مبتدأ لكل خبر لا دليل عليه.

أما ما لا يستقبل بالخبرية نحو: «**هذا حلو حامض**».

فيجوز بلا نزاع لأنهما معنى خبر واحد أي مُزٌّ. وكذلك ما تعدّد بعطفٍ نحو: ﴿**والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم**﴾ أو تعدد لتعدد المبتدأ نحو:

يداك يـــد خـــيرها يرتجى وأخـــرى لأعدائها غَايضَه

فالاستشهاد به على تعدد الخبر وَهْمٌ.

كان وأخواتها

الشرح:

لما كانت نواسخ الابتداء ثلاثة أقسام.

١- منها ما ينسخ الرفع في الجزأين كظن.

٢- ومنها ما ينسخه في الأوّل دون الثاني كإنّ

٣- ومنها ما ينسخه في الثاني دون الأوّل ككان.

((بدأ بهذا القسم لبقاء الذي هو العمدة فيه على مثل إعرابه ثم بالذي قبله لبقاء شيء من حكم الابتداء فيه، ثم بالأوّل لبطلان حكم الابتداء في إعرابه.

ترفَعُ كَانَ الُمْبتَدا اسمًا والخبر تَنْصِبُهُ ككان سيِّدًا عُمر

الإعراب:

((**ترفع**)) فعل مضارع.

و((**كان**)) فاعله.

و((**المبتدا**)) مفعوله.

و((**اسمًا**)) حال من المفعول لا تمييز ومتعلقه محذوف.

و((**الخبر**)) بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره تنصبه وبالرفع مبتدأ والأرجح في باب الاشتغال الأوّل لتقدم الجملة الفعلية على حد: ﴿**والأنعام خلقها لكم**﴾. بعد ﴿**خلق الإنسان من نطفة**﴾.

وجملة: ((**تنصبه**)) من الفعل والفاعل والمفعول على الأوّل لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة.

وعلى الثاني محلها رفع لأنها خبر المبتدأ.

وعلى الوجهين حذف حال المشتغل عنه مع متعلقه لدلالة الحال المذكورة عليه.

والتقدير: ترفع كان المبتدأ حال كونه اسمًا لها، وتنصب الخبر حال كونه خبرًا لها.

و«**ككان**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر، و«**كان**» فعل ماض.

و«**سيدًا**» خبرها مقدم.

و«**عمر**» اسمها مؤخر.

الشرح:

كان وأخواتها هي العوامل في الأواخر.

- فترفع المبتدأ لشبهه بالفاعل، ويسمى اسمها.

وتنصب الخبر،لشبهه بالمفعُول ويسمى خبرها نحو: كان عمر سَيًّدا.

«**وكان الله غفورًا**».

ككَانَ ظَلَّ بَاَتَ أَضحى أَصْبحا   أَمْسى وصارَ لَيْسَ زَال برِحا

فتئ وانْفكَّ، وهَذي الأَرْبعَةْ   لشبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنفْيٍ مُتَّبَعَهْ

ومِثْلُ كَانَ دام مسبوُقًا بـــ ما   كَأَعْطِ مادمْتَ مُصيبًا دِرْهُمًا

الإعراب:

«**ككان**» خبر مقدم.

و«**ظل**» مبتدأ مؤخر.

و«**بات أضحى أصبحا. أمسى وصار ليس زال برحا فتئ وانفك**».

معطوفات على ظل بإسقاط، حرف العطف فيما عدا صار وانفك.

و«**هذي**» مبتدأ.

و«**الأربعة**» عطف بيان،وقيل: نعت لهذي.

و«**لشبه**» متعلق بمتبعه.

و«**نفي**» مضاف إليه.

أو «**لنفي**» أو معطوف على لشبه نفي، وفيه تقديم وتأخير.

و«**متبعه**» خبر المبتدأ.

والتقدير: وهذه الأربعة متبعة لنفي أو لشبه نفي.

و«**مثل**» خبر مقدم.

و«**كان**» مضاف إليه.

و«**دام**» مبتدأ مؤخر، وهذا القول كما مرَّ، و«أعط» فعل أمر متعد لاثنين.

و«**ما**» ظرفية مصدرية.

و«**دمت**» دام فعل ماض مفتوح العين في الأصل نقل إلى باب فُعل بضم العين عند إرادة اتصال الضمير البارز به فصار دومت بضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فالتقى ساكنان الواو والميم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار دمت، والتاء اسمها.

و«**مصيبًا**» خبرها، وهو اسم فاعل من أصاب بمعنى وجد محذوف متعلقه.

و«**درهمًا**» مفعول ثان بأعط. ومفعوله الأوّل محذوف كحذفه من قوله تعالى: ﴿**حتى يعطوا الجزية**﴾.

والأصل: حتى يعطوكم الجزية، وفي الكلام تقديم وتأخير.

والأصل: أعط المحتاج درهمًا مدة دوامك مصيبًا له.

وقال الهواري: درهمًا مفعول بمصيبًا لأنه اسم فاعل.

ثم قال: والتقدير: مدة إصابتك درهمًا. انتهى.

الشرح:

هذه الاثنا عشر فعلاً هُنّ أخوات كان وقسمهَا المصنف ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما يعمل بلا قيد ككان وهي سبعة:

١- ظَلَّ: كقوله: ﴿**ظلت عليه عاكفًا**﴾[1].

٢- وبات نحو: بات زيدٌ مُصليًّا.

٣- وأضحى نحو: أضحى عمرو ملبيًّا

٤- وأصبح: نحو: أصبح خالد عروسًا.

٥- وأمسى: نحو: أمسى أخوك حزينًا.

---

(١) سورة طه آية ٩٧.

٦- وصار نحو: صار البسر تمرًا.

٧- وليس نحو: ليس الله غافلاً.

فيعمل في الإثبات كما مثل، وبعد النفي نحو: ﴿**وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون**﴾[١].

الثاني: ما يعمل مشروطًا بوقوعه بعد نفي، أو شبه نفي وهي أربعة:

١- زال نحو: ﴿**ولا يزالون مختلفين**﴾[٢].

٢- وبرح نحو: ﴿**لن نبرح عليه عاكفين**﴾.

٣- وفتئ نحو: **ما فتئ زيد قائمًا**.

٤- وانفك نحو: جراحيك لا ينفك إلا مناحه[٣].

والنفي المقدر كالملفوظ نحو: ﴿**تالله تفتؤ تذكر يوسف**﴾[٤].

إذ التقدير: لا تفتؤ والمراد بشبه النفي: النهي نحو:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو[٥] ....

والدعاء نحو: **وَلا زَالَ مُنْهلاًبِجَرْعَائِك الْقَطْرُ**[٦]

---

(١) الأنفال آية رقم ٣٣.

(٢) هود آية: ١١٨.

(٣) اللغة: جراحيك: أحزانك وآلامك، لا ينفك لا ينكشف ولا يزيل، إلا مناحه: بالبكاء. المعنى: بعد البكاء تخفف الجراح، وتبرد الأكباد.

(٤) يوسف آية ٨٥.

(٥) هذا شطر بيت وهو صدره أما عجزه فهو:

.... ت فنسيانه ضلالٌ مبينٌ

اللغة: «صاح» يا صاحِ، وهو ترخيم كلمة صاحبي، «شمر» اكشف عن ساعدك بالجسد والمعنى: اعمل بجد واجتهد للحياة ولا تنسى في نفس الوقت أن النهاية هي الموت، لأن نسيانه خسران وضلال واضح.

(٦) هذا عجز بيت وصدره: أَلا يَا اسْلَمِي، يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبَلَى

قائله: ذو الرمة، واسمه غيلان بن عقبة.

البحر: الوافر.

=

ومثله ما تضمن معنى النفي من اسمٍ كقوله:

عسير نوقتك الهَوى غَيْرُ بَارحٍ مُعَللا نفس بإخلاصة نَاظِرُ

أو فعل نحو:

فلما يبرح المطيع هواه رجلاً ذا كآبة وغرام.

الثالث: ما عمله مشروط يسبقه بما المصدرية الوقتية وهو دام كقولك: أعطِ مَا دُمتَ مُصيبًا.

التقدير: مدة دوامك مُصيبًا، ومثله: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالْصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حيًّا**﴾(١).

وغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

الإعراب:

و((**غير**)) مبتدأ.

=

المصادر: شرح ابن عقيل على الألفية رقم ٦٣، أوضح المسالك رقم ٨٢، شرح قطر الندى رقم ٤١ ص ١٧٨.

اللغة: ((البلى)) هو بكسر الباء، وفتح اللام، وتقول: بلي الثوب يبلى بلى، على وزن رضي يرضى رضي، إذا رث جديده. ((منهلا)) اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب. ((جرعائك)) الجرعاء- بفتح الجيم وسكون الراء — رملة مستوية لا تنبت شيئًا «القطر»: بفتح فسكون: المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته (مي) بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الشاهد فيه: قوله: ((ولا زال منهلاً بجرعائك القطر)) حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي. وفي البيت أيضًا: دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطًا بين الفعل واسمه.

(١) سورة مريم آية: (٣١).

و«**ماض**» مضاف إليه.

و«**مثله**» بالنصب حال من فاعل عملا مقدم على عامله لأنه فعل متصرف، وصحَّ ذلك لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف. وهو على تقدير مضاف.

وقال المكودي: مثله نعت لمصدر محذوف. وهو أيضًا على حذف مضاف بين مثل والهاء.

والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله. ا. هــ.

وجملة: «**قد عملا**» خبر غير، والألف فيه للإطلاق. والتقدير على الأول: غير ماض قد عمل حال كونه مماثلاً عمل الماضي.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط.

و«**غير**» اسم كان، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى غير الماضي، وهو ومرفوعه في موضع نصب خبر لكان. وجواب الشرط محذوف.

الشرح:

ماتصرف من هذه الأفعال إلى غير لفظ الماضي من مضارع، أو أمر ومصدر أو صفة عملت تصاريفه مثل عمله، وهي منقسمة في التصرف إلى ثلاثة أقسام:

١- تام التصرف: وهو أكثرها.

٢- وناقص التصرف: وهو زال وبرح، وفتئ، وانفك فإنه يستعمل منه المضارع، نحو: ﴿**فلن أبرح الأرض**﴾(١)، والوصف نحو:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً ... أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْعينَ(٢)

---

(١) سورة يوسف آية ٨٠.

(٢) قائله: الحسين بن مطير الأسدي، أبو العباس.

البحر: الطويل.

=

ولا يستعمل منها مصدر، ولا أمرٌ.

٣- عادي التصرف: وهو ليس اتفاقًا، و«دَامَ» عند أكثر المتأخرين.

وفي جميعها توسُّط الْخَبَر أَجِزْ، وَكلٌّ سبْقه دام حَظَرْ
كَذَاكَ سبْقُ خَبر ما النَّافيه فجىء بِهَا مَتْلُوَّةً، لا تَاليه
ومنْعُ سبْق خبَر لَيس اصْطَفِي وذو تَمام ما بِرفْع يكْتِفي

الإعراب:

«**وفي جميعها**» : متعلق بتوسط مع أن معمول المصدر لا يتقدم عليه إلا أن يقع بالاتساع في الظروف والمجرورات. وقد تقدم والأسلم أن يتقدم بـــ «أجز».

و«**توسط**» بضم السين المشددة مفعول مقدم بـــ «أجز».

و«**الخبر**» مضاف إليه.

و«**أجز**» بفتح الهمزّة أمر من أجاز.

والتقدير: وأجز توسط الخبر في جميعها.

و«**كل**» مبتدأ، والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه.

«**سبقه**» مفعول مقدم لحظر، وهو مصدر مضاف إلى فاعله العائد إلى الخبر.

و«**دام**» مفعوله.

و«**حظر**» بالظاء المشالة بمعنى منع. وفاعله مستتر فيه يعود إلى كل. والجملة خبر كل.

والتقدير: وكل النحاة أو العرب منع أن يسبق الخبر دام.

=

المصادر: زهر الآداب للحصري ٩٨٠، المقاصد النحوية: ١٨/٢، التصريح على التوضيح: ١٨٧/١، منهج السالك: ٢٣١/١، مجالس ثعلب: ٢٦٥/١ بولاق، ٢٢٠/١ هارون. قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١٨٧/١): فزائلاً اسم فاعل زال الناقصة، واسمه مستتر فيه تقديره: أنا وجملة «أحبك» خبره.

((**كذاك**)) خبر مقدم.

و((**سبق**)) مبتدأ مؤخر.

و((**خبر**)) بالتنوين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و((**ما**)) مفعول بـــ((سبق)).

و((**النافية**)) نعت لما والتقدير: سبق الخبر ما النافية.

كذاك أي مثل سبقه دام في المنع.

و((**فجيء**)) أمر من جاء.

و((**بها**)) متعلقه بـــ((جيء))

و((**متلوة**)) حال من الهاء في بها العائد على ((**ما**)).

و((**لا تالية**)) معطوفة على متلوة لا صفة لما قبلها لأن، لا إذا دخلت على مفرد، وهو صفة لسابق وجب تكرارها.

كقوله تعالى: ﴿**إنها بقرة لا فارض ولا بكر**﴾ (١).

((**ومنع**)) مبتدأ.

و((**سبق**)) مضاف إليه.

و((**خبر**)) بالتنوين مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و((**ليس**)) مفعول بـــ ((سبق)).

و((**اصطفي**)) مبني للمفعول، ونائب فاعله مستتر فيه، يعود إلى منع وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ.

و((**ذو**)) مبتدأ.

و((**تمام**)) مضاف إليه.

و((**ما**)) اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز العكس وهو أولى.

و((**برفع**)) بمعنى مرفوع أو بذي رفع، أو بعمل رفع متعلق بـــ((يكتفي)).

---

(١) سورة البقرة آية (٦٨).

وجملة: «**يكتفي**» صلة ما.

والتقدير: والذي يكتفي بمرفوع ذو تمام.

الشرح:

يجوز في أفعال هذا الباب توسط الخبر بين الاسم وبين العامل نحو: ﴿**وكان حقًا علينا نصر المؤمنين**﴾[1].

حتى في ليس كقراءة حمزة. ﴿**ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم**﴾[2].

وما دام نحو:

ما دامَ حَافَظٌ سِرّى مَنْ وثَقتْ بِهِ فَهُو الَّذي لَسْتَ عَنْهُ رَاغِبًا أبدًا[3].

وقد يكون التوسط واجبًا نحو: ﴿**ما كان حجتهم إلا أن قالوا**﴾[4].

وممتنعًا نحو: ﴿**وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية**﴾[5]. للحصر فيهما، ولا يجوز تقدم خبر ما دام عليها باتفاق النحاة فلا يجوز: قائمًا ما دام زيد. لازمًا في صلة المصدر يتقدم عليه، وكذلك لا يجوز تقديم خبر «**ما**» من أفعال هذا الباب بما عليه سواء كان مشروطًا في عمله تقدم النفي نحو: قائمًا ما زال زيد ولم يكن نحو: مسافرًا ما أصبح عمرو.

وابنُ كيسان [6] خصَّ الجمع بالثاني دون الأوّل، ثم سبب المنع إنما هو

---

(١) سورة الروم آية (٤٧).
التبيان لأبي البقاء العكبري (١/١٤٣)، معاني القرآن للفراء (١/١٠٣، ١٠٤)، المحتسب (١/١١٧، ١١٨).

(٢) سورة البقرة آية (١٧٧).

(٣) البحر: البسيط.
المصادر: التصريح على التوضيح (١/١٨٨).

(٤) سورة الجاثية آية (٢٥).

(٥) سورة الأنفال آية (٣٥).

(٦) محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي. أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم. كان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين، لأنه أخذ عن المبرد =

استحقاق «ما» للتصدير فيجب أن يؤتى بما متلوةً لجميع ما نلته لا تاليه لبعض، وكذلك لو توسط الخبر بين «ما» وبين العامل نحو:

«منطلقًا كان أخوك» جاز اتفاقًا.

فأما ما كان من أفعال هذا الباب مثبتًا أو منفيًا بغير «ما» فإنه يجوز تقديم خبره عليه كما يقتضيه مفهوم كلام المصنف، ولذلك تقدم معمول أخبارها على العامل في نحو: ﴿**وأنفسهم كانوا يظلمون**﴾[1].

وقوله: مَا إِنْ رَأَيته عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[2].

=

وثعلب. وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشيخين- يعني ثعلبًا والمبرد. ومزج بين النحويّين، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته، واطرد له قياسًا، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر. وصنف كتبًا كثيرة في هذا النوع، كلها جيد بديع، فيه غرائب القياسات.

مصادر ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/٥٧) ت (٥٨٦)، شذرات الذهب (٢/٢٣٢)، تاريخ بغداد (١/٣٣٥)، الفهرست (٨١)، النجوم الزاهرة (٣/١٧٨)، معجم الأدباء (١٧/١٣٧)، الوافي بالوفيات (٢/٣١).

(١) سورة الأعراف آية (١٧٧).

(٢) البيت بتمامه:

وَرَجِّ الفَتَى للخيرِ مَا إِنْ رأيتَهُ عَلَىَ السِّنِّ خَيْرًا لا يزالُ يَزيدُ

قائله: المعلوط بن بدل القريعي.

البحر: الطويل.

المصادر: الخصائص ١/١١٠، سمط اللآلئ للبكري ٤٣٤، الكتاب ٤/٢٢٢، همع الهوامع ١/١٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٠، المقرب ١٧- العيني ٢/٢٢، الأشموني ٢٣٤، شوح شواهد المغني ٣٢،٢٤٤، التصريح ١/١٨٩، الدرر اللوامع ١/٩٧.

قال سيبويه: وقد تُلغى «إنْ» مع «ما» إذا كانت اسمًا، وكانت حينًا ثم ذكره.

وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/١٨٩).

فقدم معمول الخبر على لا النافية، والأصل: لا يزال يزيد خيرًا ورجّ: أمر من

=

إلا ليسَ فإن المختار عند المصنف منع تقديم خبرها عليها موافقة لجمهور البصريين [1].

ولا حجة للمجيز في قوله: ﴿**الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهُم**﴾[2].

لاحتمال كون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل، أو لأن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وتسمي هذه الأفعالُ ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع فما يكتفى منها بالمرفوع سمي تامًا ككان بمعنى وجد ومنه قوله: ﴿**وإن كان ذو عُسرة**﴾[3]، وأصبح وأمسى وأضحى. بمعنى الدخول في هذه الأوقات نحو: ﴿**فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون**﴾[4].

وكدام بمعنى بقي نحو: ﴿**خالدين فيها ما دامت السموات والأرض**﴾[5].

=

الرجاء. والفتى: الشاب. يقال: فتى فهو فتى بالقصر، والسن هنا العمر.
وخيرًا: مفعول يزيد يعني أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيرًا كلما زاد عمره فرجه للخير.
ويحتمل أن تكون زائدة وإن شرطية وجوابها محذوف.

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية ص ٨٢: اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين – ومنهم المصنف- إلى المنع – وذهب أبو على الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول: قائمًا ليس زيْدُ واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدُّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم﴾ وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقديره: أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفًا» وقد تقدم على «وليس» قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل وانظر [مغني اللبيب (١/٢٢٧).

(٢) سورة هود آية (٨).

(٣) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٤) سورة الروم آية (١٧).

(٥) سورة هود آية (١٠٨).

وما سِوَاه نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءِ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

الإعراب:

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتدائية.

و«**سواه**» في موضع الصلة لما، والمضاف إليه يعود إلى ذو تمام.

و«**دائمًا**» حالٌ من مرفوع قفي المستتر فيه العائد إلى النقص.

و«**النقص**» خبر المبتدأ.

«**في فتيء**» قال المكودي: متعلق بقفى أو بالنقص والأوَّل أولى لأنه عمل المصدر المحلي بأن ضعيف.

و«**ليس زال**» معطوفان على فتيء باسقاط حرف العطف.

و«**قفى**» بمعنى تبع مبني للمفعول ومرفوعه مستتر فيه والجملة خبر النقص، والتَقدير: والنقص قفى دائمًا في فتئ، وليس وزال.

الشرح:

ما سوى المكتفى بالمرفوع يسمى ناقصًا كما سبق.

والنقص ملازم للأفعال الثلاثة المذكورة كما زعم المصنف هنا.

وذكر الصاغاني[1] في «نوادر الإعراب» أن فتيء تستعمل تامة بمعنى نسي وأما زال فإنما يلزمها النقص إذا كان مُضارعها يزالُ.

أما زَال التي مضارعها يزول بمعنى فارق، وزَال التي مضارعُها علم يزيل بمعنى ماز[2] فيلزمها التمام.

وذكر الفارسي مازال التي مضارعها يزال تستعمل تامة أيضًا.

---

(١) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العمري الإمام أبو الفضائل الصَّغاني بفتح الصاد المهملة، وتخفيف الغين المعجمة ويقال الصاغاني بالألف. الحنفي حامل لواء اللغة في زمانه قال الذهبي: ولد بمدينة لاهور سنة ٥٧٧ هـ. كان إليه المنتهى في اللغة. من مؤلفاته: العباب، مشارق الأنوار.. إلخ.
بغية الوعاة (٥١٩/١) ترجمة رقم (١٠٧٦).

(٢) قال في لسان العرب «ماز» «ماز أذىً فالحسنة بعشر امثالها» أي نحّاه وأزاله.

ولا يَلي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إلاَّ إذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حرْف جَر
ومُضْمَرَ الشأْن اسمًا انْوِ إنْ وقَعْ   موهم ما استبان أنه امْتَنعْ

الإعراب:

«**ولا**» نافية.

«**ويلي**» فعل مضارع منفي بـــ «لا».

و«**العامل**» مفعول مقدم على الفاعل.

و«**معمول**» فاعل يلي مؤخر.

و«**الخبر**» مضاف إليه.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**إذا**» ظرف مضمن الشرط.

و«**ظرفًا**» حال من فاعل أتى.

و«**أتى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى معمول الخبر.

«**أو حرف جر**» معطوف على ظرفا على حذف العاطف والمعطوف، وجواب إذا محذوف.

والتقدير: ولا يلي معمول الخبر العامل إلا إذا أتى المعمول ظرفًا أو حرف جر ومجرور فإنه يليه.

و«**مُضمر**» مفعول مقدم بـــ«انوِ».

و«**الشأن**» مضاف إليه.

و«**اسمًا**» حال من مضمر ومتعلقه محذوف.

و«**انو**» فعل أمر من نوى إذا قصد.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**قع**» فعل الشرط في موضع جزم بـــ «إن».

و«**موهم**» بالرفع فاعل وقع، لا بالنصب على الحال خلافًا للهواري.

و«**ما**» موصول اسمي أو حرفي أو نكرة موصوفة.

و«**استبان**» فعل ماض.

و«**أنه**» أن مصدرية للتوكيد والهاء اسمها.

وجملة: «**امتنع**» خبرها.

والجملة التي بعد أن صلتها، وأن وصلتها فاعل استبان على التأويل بالمصدر، واستبان وما بعده صلة ما على احتمالي الموصولية معًا فلا محل لها. وعلى الثالث صفة ما محلها الجر، وجواب الشرط محذوف.

وتقدير البيت: وانو مضمر الشأن حال كونه اسمًا للعامل إن وقع موهم الذي استبان امتناعه، أو استبانة امتناعه أو موهم شيء استبان امتناعه فانوه.

الشرح:

إذا كان معمول أخبار هذه الأفعال ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا جاز وقوعه بعد العامل مقدمًا على الاسم نحو: كان عِنْدَك زيد جالسًا، وكان فيك عمرُو راغبًا، وإن لم يكن أحدها لم يجز أن يليَ العامل سواء تقدم معه الخبر نحو: كان أخاك مُكْرمًا زيدًا.

ولم يتقدم نحو: كان طعامك زيد اكلا.

فإن وقعَ ما يوهم ذلك كقوله:

بِمَا كَانَ إِيَّاهمْ عَطِيَّةُ عوّدا[1]

(١) هذا عجز بيت صدره: قنافذ هَدَّا جُونَ حَوْلَ بُيُوتهم

قال البغدادي في خزانة الأدب (٢٦٨/٧) الشاهد رقم (٧٣٩): على أنّ «كان» في البيت عند البصريين إما شأنية وإمّا زائدة، فيكون عطية في الأوّل مبتدأ أو عودا فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير عطية، ومفعوله إيّاهم المتقدم على المبتدأ؛ والأصل عوَّدهم، فلمَّا تقدَّم انفصل، وجملة عوَّدهم خبر المبتدأ، والجملة الكبرى، أعني عطية عَوَّدهم، في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير الشأن. قال ابن هشام في «شرح الشواهد» يجوز أن يكون اسمُ كان ضميرًا مستترًا فيها عائدًا على ما الموصولة. أي بسبب الأمر الذي كان هو عطية عوَّدهم إياه، وجملة عطيّة عوَّدهم خبر كان، وحذف العائد لأنه ضمير منصوب. ويجوز أيضًا أن يكون عطيّة اسم كان، وتقديم معمول الخبر للضرورة. وهذا الجوابُ عندي أولى لاطّراده في نحو:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العجب

=

=

إذ الأصل: باتت ذات الخال سالبة فؤادي، ولا يجوز تقدير ذات مبتدأ، لنصب سالبة. واعتُرض على هذه الأوجه بأنّ الخبر الفعلي لا يسبق المبتدأ، فكذا معموله. والجواب: أن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الاسمية بالفعلية. وذلك مأمون مع تقدم المعمول. انتهى. وأوضحه في «المغني» بقوله ولانتفاء الأمرين، وهما تهيئة العامل للعمل مع قطعه، وإعمال الضعيف مع إمكان القوي، جاز عند البصريِّين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرًا، وإن لم يجز تقديم الخبر.

مواضع الشاهد: المقتضب ٤/١٠١، التسهيل ١٠٧، وهمع الهوامع ١/١٨ التصريح على التوضيح ١/١٩٠، ديوان الفرزدق ٢١٤ النقائض ٤٩٣.

وقال البصريون في نحو قوله: «بما كان إيَّاهم عطيَّة عوَّدا».

إن عطية مبتدأ، وإيَّاهم مفعول عوَّد، والجملة خبر كان. واسمها ضمير الشأن. وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدَّم الخبر. وقد بيَّنّا أن تقدم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقدم معموله. انتهى. وبهذه الأجوبة يُردُّ على الكوفيين قولهم: يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غيرُ الظرَّف. واحتجُّوا بهذين البيتين قال ابن الناظم:

فأصبحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسهمْ وليس كل النوى يُلقى للمساكين.

وهو لحميد الأرقط. وقد خطأه ابن هشام فيه بأنه لو كان المساكين اسمًا لكان يجب أن يقال يلقون أو تلقى. وإنَّما كان فيه عند الفريقين مسندة إلى ضمير الشَّأن.

والبيت من قصيدةٍ للفرزدق «مذكورة في النقائض»، هجا بها جريرًا وقوله: «قنافذ هدّاجون»: جمع قنفذ بالذال المعجمة والمهملة وهو حيوان معروف. يُضرب به المثل في سُرى اللَّيل، يقال: «أَسْرَى من قُنفذ» انظره في [جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٥٢٥)] وهو خبر مبتدأ محذوف، أي هم قنافذ، وهذا تشبيه بليغ كما حققه السعد التفتازاني، لا استعارة بالكناية كما توهَّم العيني مع اعتراضه بأنه خبر المبتدأ كما ذكرنا. هدّاجون: فعّالون من الهَدْج بالإسكان، والهَدَجان بالتحريك وهو السير السريع. وفعله كضرب ويروى: «درّاجون» من درج الصبيُّ والشيخ، وفعله كدخل، ومعناه تقارب الخطو بمنزلة مشي الصبي.

-وعطية: أبو جرير ويقول: إنّ رهط جرير، كالقنافد لمشيهم في الليل للسَّرقة والفجور.وإن أبا جرير هو الذي عودهم ذلك.

وقد هجاه الأخطل بمثل هذا أيضًا كما ورد في ديوانه (١٠٩) قال:

أما كليبُ بنُ يَرْبُوعٍ فليس لها عند التفاخر إيرادٌ ولا صَدَرُ
مخلفون ويَقْضِي النَّاسُ أمرَهُمُ وهم بغَيب وفي عَمْياءَ، ما شَعَرُوا
مثل القنافد هدَّاجونَ قد بلغت نجرانَ أو بَلَغتْ سوءاتهم هَجَرُ

قدّر اسم كان ضمير الشأن والجملة خبرها. فإن لم يكن ذلك لظهور النصب في الخبر نحو:

بَاتَتْ فُؤادي ذَاتَ الحالِ سَالبة ....[1]

حُمل على الضرورة.

وقيل: إنما هو بانت بالنون.

وقد تُزَادُ كَانَ في حَشْوٍ: كَمَا كَانَ أَصحُّ عِلْمِ مَنْ تَقَدَّمَا

الإعراب:

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**تزاد**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**كان**» نائب فاعل تزاد.

و«**في حشو**» متعلق بتزاد أو في موضع الحال من كان متعلق بمحذوف.

و«**كما**» بالكاف جارة القول محذوف،وما اسم تعجب في موضع رفع على الابتداء، وهي نكرة تامة عند سيبويه، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب.

و«**كان**» فعل ماض زائد بين ما التعجبية، وفعل التعجب للدلالة على مجرد الزمان.

و«**أصح**» فعل ماض على الأصح، فيه ضمير مستتر يعود إلى مرفوع على الفاعلية.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: فالعيشُ إن حُمَّ لِيَ عَيْشٌ مِنَ العْجبِ

البحر: البسيط.

المصادر: التصريح ١/١٩٠، المقاصد النحوية ٢/٢٨، منهج السالك ١/١٣٨.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/١٩٠): فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن لظهور نصب الخبر وهو سالبة، لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد حُمَّ بالبناء للمفعول بمعنى قدر، ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء، ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك.

و«**علم**» مفعول به لـــ «أصح».

و«**من**» اسم موصول في موضع جر بإضافة علم إليه.

وجملة «**تقدما**» صلة من والألف للإطلاق.

وجملة: «**أصح**» وما بعدها في موضع رفع خبر ما التعجبية المرفوعة المحل على الابتداء.

الشرح:

انفردت كان من أخواتها بجواز زيادتها إذا وقعت بلفظ الماضي في حشوٍ.

والمراد به أن يكون بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر نحو: «**مَا كَانَ أَصحُّ عِلم مَنْ تَقَدّمَا**».

ومن كلامهم لم توجد كان مثلهم، ونقل ذلك بين الجار والمجرور نحو:

.... عَلَى كَانَ المسوَّمة الْعِرابِ[1]

---

(١) هذا عجز بيت صدره هو:

سراةُ بني أبي بكر تسامى ....

مصادر هذا البيت: سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩ رقم (٧٢٨)، الأزهية ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، ١٠٠، الضرائر ٧٨، رصف المباني ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥ العيني ٤١/٢، شرح الكافية الشافية ٤١٢/١ المقتصد ٤٠٢، المفصل ٢٦٥، همع الهوامع ١٢٠/١، الأشباه والنظائر ٣١١/٢، حاشية الشيخ يس العليمي ١٩١/١، الأشموني على الألفية ٢٤١/١.

- قال البغدادي في الخزانة (٢٠٧/٩): على أنَّ «كان» فيه زائدة بين الجار والمجرور. وزيادتها عند الشارح قسمان:

أحدهما: زيادة حقيقية، تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التوكيد يكون وجودها في الكلام وعدمها سواء، لا تعمل ولا تدل على معنى.

ثانيهما: زيادة مجازية، تدل على معنى ولا تعمل. ومثل للأول بهذا البيت وبقوله تعالى: ﴿من كان في المهد صبيا﴾ (سورة مريم- آية ٢٩). وبقولهم: لم يوجد كان مثلُهُم. ومثل للثاني بما كان أحسن زيدًا، وبقولهم: إن من أفضلهم كان زيدًا، والبيت أيضًا، فجعله مترددًا بينهما وما ذكره أحد مذاهب ثلاثة. الأول: مذهب =

ابن السَّراج، واختاره ابن يعيش؛ قال والذي أراه أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء، وإليه ذهب ابن السَّراج، قال في أصوله: «وحق الزائد أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يحدث معنى التأكيد، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿كيف نكلِّم من كان في المهد صبيًا﴾ أن كان في الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لأن الناس كلهم في ذلك سواء، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة، فلم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة، ومن مواضع زيادتها قولهم: إن من أفضلهم كان زيدًا، فكان مزيدة لضرب من التأكيد، إذ المعنى أنه في الحال أفضلهم، وليس المراد أنه كان فيما مضى إذ لا مدح في ذلك، ولأنك لو جعلت لها اسمًا وخبرًا لكان التقدير: إن زيدًا كان من أفضلهم وكنت قد قدمت الخبر على اسم إنّ وليس بظرف وذلك لا يجوز. وقولُ الشاعر: على كان المسوَّمة العراب.. البيت.
كان فيه زائدة. وعند هذا القائل دلالتها على الزَّمان يستدعي كونها ناقصة.
الثاني: مذهب السيرافي، قال: لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، إنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان الماضي وفاعلها مصدرها وذلك كقولك: زيد قائم، تريد كان ذلك الكون، وقد دلّت على الزمان الماضي، ولو خلا منها الكلامُ لوجب أن يكون ذلك في الحال. وقول الشاعر: على كان المسوَّمة العراب.
كان ذلك الكون. وإذا قُدّر هذا التقدير كانت كان واقعة لوقوع شيء مذكور، وهو ذلك الكون. الثالث: قال ابن يعيش: ذهب قوم إلى أن كان زيدت على وجهين أحدهما أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها، والآخر أن تلغى عن العمل والمعنى معًا، إنما تدخل لضرب من التأكيد، والأوّل نحو قولهم: ما كان أحسن زيدًا، المراد أن ذلك كان فيما مضى، مع إلغائها عن العمل، ومعناه ما أحسن زيدًا أمس، فهي في ذلك بمنزلة ظننت منطلق ألا ترى أن المراد في ظنّي، وأما الثاني فنحو قوله: على كانَ المسَّومة العراب. ومنه قوله تعالى: ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبيًا﴾ ولو أُريد فيها المعَنى لَم يكَن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأنه لا اختصاص له بذلك الحكم دون سائر الناس. وقوله: «سَرَاة بني أبي بكر».. إلخ قيل هو جمع سَرِيّ، وقيل: اسم جمع له، وهو الشريف. قيل: ويحتمل أن يكون بالضم، جمع سار كقضاة جمع قاض. و«تسامى» تتسامى بتاءين، من السمو وهو العلو. و«المسَّومة»

وأما زيادتها بلفظ المضارع نحو:

أَنْتَ تكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ .... (١)

=

الخيل التي جعلت عليها سُومةٌ بالضم، وهي العلامة، وتركت في المراعي. العراب: الخيل العربية، وهي خلاف البراذين. «المعنى» أن سادات بني أبي بكر يركبون الخيل العربيّة. وروى «المطهَّمة» بدل المسومة. وهو التام الخلقة من كل حيوان وروي: «جياد بني أبي بكر»... إلخ. وهو جمعٍ جواد، وهو الفرس السريع العدو. والمعنى على هذه الرواية، أن خيل هؤلاء تفضلُ على خيول غيرهم. وقال ابن هشام في «شرح الشواهد» السَّريُّ: ذو السخاء والمروءة وروى: «جياد» فإن كان جمع جيِّد فهما متقاربان، أو جواد، فالممدوح خيلهم. والمعنى حينئذ: على المسوَّمة العراب من جياد غيرهم، وهذه الرواية وهذا التفسير أظهر إذ ليس بمعروفٍ تفضيلُ الناَس على الخيل، وكأنه فهم أن تسامى بمعنى التفاضل، وليس كذلك كما ذكرنا. ثم قال: وتسامى إمَّا مضارع، أو ماضٍ على حدِّ: الركب سار. ويؤيده أنه روي: «تساموا». وروى الفراء: «المطهمة الصلاّب» أي ذوات الصلابة أي الشدة. ثم قال البغدادي: وهذا البيت مع شهرته، وتداوله لم أقف على خبر له والله أعلم.

تتمة: ذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن زيادة كان في الشعر، وأنها تكون دالة على المضي دائمًا، وكلاهما خلاف المرضي. قال: ومنها زيادة كان للدلالة على الزَّمان الماضي نحو قول الفرزدق. في الجاهلية كان الإسلام.

وصدره: في لجة غمرت أباك بحورها.

وقول الآخر، أنشده الفارسيٌ:

في غُرف الجنَّة العلب التي وجبت لهم هناك بسعي كان مشكورُ

يريد: بسعي مشكور. وهو في ديوان الفرزدق ص ١٦٥، والضرائر ٧٧. وقول الآخر: أنشده الفراء: على ما كان المسوَّمةِ العرابِ... الخ.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... إذا تُهبُّ شَمْألُ بليل

ونسبه ابن عقيل في [شرح الألفية (ص ٨٤)] لأُمّ عقيل وهي أم علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، واسمها فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف.

مصادر البيت: التصريح على التوضيح (١/١٩١)، همع الهوامع (١/١٢٠). العيني (٢/٣٩). شرح الألفية للأشموني (١/٢٤١) خزانة الأدب (٩/٢٢٥، ٢٢٦).

قال البغدادي في الخزانة (٩/٢٢٥) وذهب ابن الناظم أيضًا في شرح الألفية إلى أن

=

فنادر.

ويَحْذفُونَها ويُبْقُون الخَبْر وبَعْدَ إنِ ولَوْ كثيرًا ذا اشتَهَرَ

الإعراب:

((**ويحذفونها**)) فعل وفاعل ومفعول على تقدير حذف المعطوف مع عاطفه.

و((**يبقون**)) فعل وفاعل.

و((**الخبر**)) مفعول يبقون. وأل خلف عن الضمير المضاف إليه. والتقدير: ويحذفون كان واسمها ويبقون خبرها.

و((**بعد**)) متعلق بـــ ((اشتهر)).

و((**إن**)) بكسر الهمزة، وسكون النون المخففة مضاف إليه.

((**ولو**)) معطوف على إن، ونعتها محذوف.

((**كثيرًا**)) حال مبنية لا مؤكدة من فاعل اشتهر، أو نعت لمصدر محذوف.

((**ذا**)) اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ ونعته محذوف وجملة: ((**اشتهر**)) خبره.

والتقدير: هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيرًا بعد إن ولو الشرطيتين.

الشرح:

مما اختصت به ((**كان**)) من أخواتها جواز حذفها مع اسمها وإبقاء الخبر على حاله منصوبًا واشتهر ذلك بعد إن الشرطية نحو قوله:

=

زيادة –كان– بلفظ المضارع يكون نادر.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/١٩١): أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك. فأنت مبتدأ، وماجد خبره، وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر، وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب، وبليل كقتيل بمعنى مبلولة.

لا تَقرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظالمًا أَبدًا وَإِنْ مَظْلُومًا[1]

أي إن كنت.

- أو لو بمعناها كما في الحديث: «**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[2].

---

(١) البيت لليلى الأخيلية.

كما في الكتاب لسيبويه (١/٢٦١) هذا باب: ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. قال: لا تستطيع أن تقول: إن كان فيه طويلُ أو كان فيه زيدُ، ولا يجوز على إن وقع. وذكره.

وهي تمدح قومها من بني عامر، وتنعتهم بالقوة، تقول: لا تقربنهم ظالمًا، فإنك لا تستطيعهم، ولا مظلومًا فيهم طالبًا للانتصار منهم، فإنك لا تستطيع مقاومتهم لعزهم ومنعتهم. قال الشنتمري: ويروى إلّ مطرف، وهو الصحيح.

والإل: العهد والحلف.

وقال السيوطي في همع الهوامع (١/١٢١): تختص كان أيضًا من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة، ولذلك أقسام الأوّل ما يجوز بكثرة، وذلك بعد إن، ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير علم من غائب أو حاضر مثاله بعد إن مع الغائب ثم ذكره.

وقال ابن الشجري في أماليه (١/٣٤١) فصل: قد مضى إضمار الفعل على شريطة التفسير، ويليه إضماره مع إن وذلك في قولهم:

«الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر» [لباب الإعراب ص ٣٥٠ فصل المقال (٩٠)، مجمع الأمثال (٢/٦٦، ٦٧)، المستقصى (٢/١٩١)].

التقدير: إن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شر، ومثله في إضمار كان قول ليلى الأخيلية ثم ذكره.

ثم قال: أي إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

الشاهد: نصب «ظالمً» و«مظلومًا» بإضمار فعل يقتضيه الشرط تقديره «كان».

(٢) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري ٦٧ – كتاب النكاح، ٤- باب: السلطان ولي، ومسلم ١٦- كتاب: النكاح ١٢- باب: الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك (٧٦)، وأبو داود (٢/٥٨٦، ٥٨٧) ٦- كتاب: النكاح، ٣١- باب: في التزويج على العمل يعمل (٢١١)، والترمذي كتاب: النكاح، باب: في مهور

أي ولو كان الملتمس.

أما الحذف دونهما نحو: «مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى اتْلائِهَا[1]» فنادر.

النساء (١١١٤) وصححه. والنسائي (١٢٣/٦) كتاب: النكاح، باب: هبة المرأة نفسها لزوجها بغير صداق، ومالك في الموطأ(٥٢٦/٢) ٢٨- كتاب: النكاح ٣- باب: ما جاء في الصداق والحياء (٨)، وأحمد في المسند (٣٣٦/٥)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨٨/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦/٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٦/٣١)، ومشكل الآثار (٣٣٦/٣).

(١) هذا البيت من الرجز المشطّر.

وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها، ولا تتمتها قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٢٦٤/١، ٢٦٥) هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول، لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد. ومن ذلك قول العرب... ثم ذكره.

ثم قال عقبه: نصب لأنه أراد زمانًا، والشّول لا يكون زمانًا، ولا مكانًا فيجوز فيه الجر... إلخ.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٢٤/٤) الشاهد رقم (٢٥٢). على أن «كان» قد تحذف بعد «لدُ» كما هنا.

والتقدير: من لدُ كانت شولاً.

قد ذكر الشارح في الظروف أنّ لدن بجميع لغاتها معناها أوّل غاية زمان أو مكان، وقلما يفارقها مِنْ، فإذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان، لأنّ ظروف المكان لا يضاف منها إلَى الجملة إلاّ حيث، ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري، لما لم يتمحَّض لدن في الأصل للزمان، فنصب هنا شولاً لأنه أراد بلدُ الزمانَ، ولدُ إنما يضاف إلى ما بعده من زمان يتصل به، أو مكان إذا اقترنت به «إلى» والشوّلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا، فلما لم يجز أن يُضاف لَدُ إليها نصبَهَا على أنها خبر لكان المقدرة.

و«الشَّول» بفتح الشين المعجمة وسكون الواو. اسم جمع شائلة بالتاء وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها، وأتى عليها من سبعة أشهر وثمانية. واسم كان المقيَّدة ضمير النوق في كلام تقدم قبلها، وأضمرت كان هنا لوقوعها في مثله كثيرًا،

=

وحذفت نون لدن لكثرة الاستعمال. وقيل: شَولاً هنا: مصدر شالت الناقة بذنبها، أي: رفعته للضراب، فهي شائلٌ بغير تاء، والجمع: شوَّل كراكع وركَّع، فيكون التقدير: من لدن شالت شولاً فليس فيه حذف كان مع اسمها بل هو من باب حذف عامل المصدر المؤكد. والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة، كجئتك صلاة العصر.

قال أبو علي الفارسي: الأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على فعلان، فلذلك لم يقوّه سيبويه.

قال ابن هشام في «شرح شواهده» وقد يرجح كونه من باب حذف عامل المصدر المؤكد.

وردَّ بأنه روي من لَدُ شول بالخفض، ولا يقال: من لدُ النون فإلى إتلائها ويجاب بأن التقدير شولانِ من شوْل، أو زمان شول، أو كون شول، فحذف المضاف. والتقدير الأخير أولَى ليتّحد المعنى في الروايتين، ولكن يحتاج على هذا التقدير إلى الخبر، أي موجودة، فإن قُدِّر الكون مصدر كان التامَّة لم يحتج إلى ذلك، ولكن لا يقع التوفيق بين الروايتين في التقدير. وقد يرجح الثاني برواية الجَرْمي «من لد شوْلاً» بغير تنوين على أن أصله شولاء، بالمد فقصره للضرورة. ولكن هذه الرواية تقتضي أن المحدَّث عنه ناقة واحدة. ومن الغريب أنَّ بعضهم زعم أن انتصاب شولاً بعد لدُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كانتصاب غدوة بعدها في قولهم لدن غدوة، وأنه لا تقدير في هذا البيت. وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة وأنه لم يسمع غدوة مع حذف النون من لدن. ا. هـ.

وتقدير الشارح المحقق كان بدون أن المصدرية هو الصوّاب خلافًا لسيبويه فإنه قال: التقدير من لد أنْ كانت شولاً.

قال ابن الدهان: الحامل له على هذا التقدير: أنَّ لدن لا تضاف عنده إلى الجمل، ورُدَّ هذا الحامل بلزوم أن يقدّر سيبويه أنْ في قوله لدُن شبَّ حتى شاب سود الذوائب. ونحوه، وهو كثير، وذلك بعيد.

واختلف في تقدير سيبويه: قال الشاطبي في «شرح الألفية» فقيل هو تقدير معنوي لا إعرابي، لأن شولاً يصير على ذلك التقدير من صلة أن والموصول لا يحذف، ويبقى بعد الصلة، نص عليه سيبويه في باب الاستثناء في قوله إلا الفرقدان وهو قطعة من بيت لعمرو بن معد يكرب، أو حضرمي بن عامر انظر الكتاب (١/٣٧١)، =

وبعْد أَنْ تَعْوِيضُ ما عنهَا ارْتكِبْ   كمِثْلِ أَمّا أَنْت برًّا فاقْتَرِبْ

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بارتكب أو بتعويض، وأيا ما كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر.

و«**أن**» بفتح الهمزة، وتخفيف النون الساكنة حرف مصدري مضاف إليه وحذف صفتها للعلم بها.

و«**تعويض**» مبتدأ.

و«**ما**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ونعتها محذوف.

و«**عنها**» متعلق بتعويض على تقدير حال من الضمير المجرور بعن العائد إلى كان.

و«**ارتكب**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه.

=

وحماسة البحتري (٢٣٤)، والكامل (٧٦٠)، والمؤتلف ٨٥، وأمالي المرتضى ٢/٨٨ والبيت بتمامه:

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك إلا الفرقدان

وإنما التقدير: من لد كانت، أي من لد كونها شولاً، لأن الجملة تقدر بالمصدر إذا أضيف إليها الظرف. هذا مأخذ ابن خروف، وابن الصائغ، وابن عصفور، وهو رأي الناظم. وظاهر السيرافي وجماعة أنه تقديرٌ إعرابيٌّ لأنه قدَّرها بأن كما قدرها سيبويه: من لد أنْ كانت شولاً.

قال: والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة نحو مقدم الحاج، وخلافة المقتدر، وصلاة العصر. وهذا رأي الشلوبين، وابن أبي غالب، قال ابن مالك: وعندي أن تقدير أن مستغنى عنها كما يستغنى عنها بعدُمذ. ا. هـ.

وفي القول الثاني نظر، فإنَّ الإشكال باق بحالهً ولم يجيبوا عنه فتأمل وقوله: «فإلى إتلائها» بكسر الهمزة هو مصدر أتْلت النَّاقةَ إذا تلاها ولدها أي تبعها فهي مُتْلية، والولد يتْلو، بكسر فسكون، والأنثى تلوة، والجمع أتلاء بالفتح.

والجملة: من الفعل، ونائب الفاعل في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتقدير: وتعويض ما الزائدة عن كان وحدها ارتكب بعد أن المصدرية.

و«**كمثل**» الكاف زائدة، ومثل خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف.

و«**أما أنت**» أصله أن كنت حذفت كان وحدها، وبقي اسمها فانفصل، وزيدت ما عوضًا عن كان، وأدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما.

و«**برًا**» خبر كان المحذوفة.

«**فاقترب**» فعل أمر وفاعل. وهذه الجملة مؤخرة من تقديم، وأصل التركيب فاقترب لأن كنت برًا فقدمت العلة على المعلول للاختصاص ثم حذفت لام العلة، وكان للاختصار، وزيدت ما عوضًا عن كان للاختصار.

الشرح:

إذا حذفت كان بعد إنْ الشرطية لم يُعوَّض عنها شيء مما سبق.

وإنْ حذفَتْ بعد أن المصدرية عُوض عنها ما.

نحو: «**مَا أَنْتَ بَرًا**» أصله: أن كنت برًا. ثم حذفت كان وعوض عنها «**ما**». وانفصل الضمير لعدم ما يتصلُ به.

ومثله: أَبا خراشَةَ أَمَّا أَنْت ذَا نَفرٍ[1]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... فَإِنَّ قَوْمي لم تأكلهم الضَّبُعُ

مواضع هذا الشاهد: الكتاب لسيبويه ١٤٨/١، الخصائص لابن جني ٣٨١/٢، المنصف لابن جني ١١٦/٣ أمالي ابن الشجري ٣٤/١، ٣٥٣، ٣٥/٢، الإنصاف ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٢، ١٣٢/١، وشرح شواهد المغني ٤٣، ٦٥، همع الهوامع ١٢٢/١، والعيني ٥٥/٢.

قال البغدادي في خزانة الأدب (١٣/٤) الشاهد رقم (٢٤٩): على أن أصل «أما أنت» لأنْ كنتَ.

وهذا البيت ونحوه اختلف في تخريجه أهل البلدين - البصرة والكوفة قال أبو على الفارسي في كتابه «المسائل البغداديات»: قال سيبويه سألته - يعني الخليل - عن

=

قوله: أما أنت منطلقًا أنطلقُ معك، فرفع، وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس، يريد أنه رفع أنطلقُ، و لم يجزمه على أنّه جزاء.

وحكى أبو عمر الجرْميّ عن الأصمعي فيما أظن المجازاة بأمّا المفتوحة الهمزة، وزعم أنه لم يحكه غيره. وهو الذي حكاه أبو عمرو يقَوّيه الذي ذكرنا وهو:

أبا خُراشة أمّا أنتَ ذا نفر.

لأنه ليس في البيت ما يُحمل عليه أن فيتعلّق به، كما أنها في قولهم: أما أنت منطلقًا أنطلق معك متعلق بأنطلق معك. فإن قلت: يكون متعلقًا بفعل مضمر يفسّره ما بعده، فالجواب ما يكون تفسيرًا لا يعطف به على المفسَّر، ألا ترى أنك تقول: إن زيدًا اضربته، ولا يجوز، إن زيدًا فضربته، فإذا لم يجز كانت الفاء في فإنّ قومي جواب شرط، وأنت مرتفع بفعل مضمر.

فإن قلت: قد تزاد الفاء كما حكى أبو الحسن. أخوك فوجده فأحملها في البيت على هذا ليصح إضمار الفعل المفسر، وفي حمل البيت تقوية لما ذهب إليه سيبويه من أن أمَّا في البيت إنما هي أن الناصبة ضمَّت إليها ما إلا أن القول بزيادتها ليس من مذهبي. ا. هـــ.

وقال ابن الحاجب في «أماليه» دخول الفاء هنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط، لأن قولك لأن كنت منطلقًا انطلقتُ، بمعنى قولك إن كنت منطلقًا انطلقت، لأن الأوّل سبب للثاني في المعنى، فلما كان كذلك دخلت دلالته على السببية كما تدخل في جواب الشرط، فلهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق والتعليل، وهي لهما جميعًا في المعنى. ا. هـــ.

وقال ابن خلف قال علي بن عبد الرحمن: عندي فيه وجه آخر، وهو أن تجعل الفاء جوابًا لما دلّ عليه حرف النداء المقدّر، من التنبيه والإيقاظ، كأنه قال: تنبه وتيقظ، فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع. وفيه نظر.

وقال بعض فضلاء العجم «في شرح أبيات المفصل» الفاء لتعليل «لم أذلّ» المقدَّر، والمعنى: لكونك ذا نفر لم أذل. فإن قومي. كذا في الإقليد. ويجوز أن تكون الفاء جزاء الشرط في قوله أما أنت، بناء على مذهب الكوفيين: من أن أصل أنْ في هذا إنْ المكسورة التي للجزاء، وأنها إنما تفتح إذا دخلت عليها ما، ليليهما الاسم ويجيزون أمَّا زيد قائمًا أقم معه بفتح الهمزة ا. هـــ.

وقال علي بن عبد الرحمن: وفي البيت عندي حذف يقوم من بقيته الدلالة عليه، وهو
=

بَطِرْتَ أو بغيت أو فخرت، وبه يتعلق الجارّ، ثم استأنف فقال: إن قومي.. إلخ.
وقوله: ((أبا خُراشة)) بضم الخاء منادى بحذف حرف النداء المقدر.
وأبو خراشة: كنيته، واسمه خُفاف ابن ندبة –بضم الخاء وتخفيف الفاء– وندبة بفتح النون، وسكون الدال بعدها موحّدة،وهي اسم: أمّه اشتهر بها وخُفاف صحابي شهد فتح مكة مع النبي ﷺ ومعه لواء بني سُليم، وشهد حنينًا، والطائف أيضًا، وهو ممن ثبت على إسلامه في الرِّدةَ، وهو أحد فرسان قيس وشعرائها وكان أسود حالكًا، وهو أحد أغربة العرب الثلاثة، وهو ابن عم الخنساء الصحابية الشاعرة.
و((أنت)) اسم لكان المحذوفة، و((ذا نفر)) خبرها.
وعند ابن جني هما معمولان لما الواقعة عوضًا من الفعل، ومُصلحة للفظ لتزول مباشرة أن على الاسم وهذه عبارته في [الخصائص ٢/٣٨١]. فإن قلت بم ارتفع وانتصب أنت منطلقًا؟ قيل: بما، لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب فعملت عمله من الرفع والنصب.
وهذه طريقة أبي علي وجل أصحابنا، من قبل أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، من ذلك الظرف إذا تعلق بالمحذوف فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه، ويعمل ما كان يعمله، من نصبه الحال والظرف. وعلى ذلك صار قوله: ((فاه إلى فيَّ)) من قوله: كلمته فاه إلى فيَّ، ضامنًا الذي كان في جاعلاً لّما عاقبه. ا. هـ.
قال ابن خلف: وعلى هذا يُلغَز فيقال: هل تعرف (ما) في كلام العرب رافعة للاسم وناصبة للخبر، وليست بالنافية التي يعملها أهل الحجاز بل هي موجبة لا نافية؟
وروى أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات وتبعه ابن دريد في الجمهرة :

أبا خُراشة كنت ذا نفر

وعليها فلا شاهد في البيت، وما زائدة. وهذه الرواية تؤيد قول الكوفيين القائلين: إنَّ أنْ المفتوحة شرطيةُ يجازى بها.
ومن الغرائب ما نقله صاحب ((نفحات الأرج في شرح أبيات الحجج)) عن الأصمعي أنّ العرب تجازي بأنت فتقول: ما أنت منطلق أنطلق معك، وهذا نادر، ولا يعتبر، فإن المجازاة لا تقع إلاّ على الفعل، وأما الأسماء فإنها لا يصحُ عليها المجازاة. كذا في ((شرح في أبيات الموشح)).
و((النفر)) قال الفرّاء: نفرُ الرجل: رهطه، ويقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وهذا هو المشهور.
و((الضَّبُعُ)) قال حمزة الأصبهاني في أمثاله التي على وزن أفعل عند قوله: ((أفسد من

ومِن مُضَارِعٍ لِكانَ مُنْجزِمْ تُحْذف نُونُ، وَهُو حذْفُ ما التُزِمْ

الإعراب:

«**ومن مضارع**» متعلق بتحذف.

و«**لكان**» نعت لمضارع. قاله الشاطبي. وقال المكودي: متعلق بمضارع، وعلى الأوّل متعلق بمحذوف.

و«**منجزم**» نعت لمضارع.

و«**تحذف**» مضارع مبني للمفعول.

و«**نون**» نائب الفاعل بتحذف.

«**وهو حذف**» مبتدأ وخبر.

و«**ما**» نافية.

و«**التزم**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى حذف.

وجملة: ما التزم نعت لحذف.

والتقدير: وهو حذف غير ملتزم.

الشرح:

يختصُ مضارع كان من بين الأفعال كلها بحذف آخره الصحيح

=

الضبع» إنما إذا وقعت في الضأن عاثت، و لم تكتفِ بما يكتفي به الذئب.
ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة فقالوا: أكلتنا الضبع.
وقال ابن الأعرابي: ليس يريدون بالضبع السنة، وإنما هو أنَّ الناس إذا أجدبوا ضعفُوا عن الانتصار،وسقطتُ قواهم فعاثت فيهم الضباع والذئاب فأكلتهم ومنه قوله:
أبا خراشة أما أنت ذا نفر.... البيت أي أن قومي ليسوا بضعافٍ تعيث فيهم الضباع والذئاب.
وإذا اجتمع الذئب، والضبع في الغنم سلمت الغنم، ومنه قولهم اللهم ذئبًا وضبعًا.
أي اجمعهما في الغنم؛ لأن كلا منهما يمنع صاحبه. ا. هـ.

لدخول الجازم المقتضي لسُكونه إلا أن هذا الحذف ليس بلازم وأكثر ما يُوجد إذا كان بعدها متحرك غير ضمير نحو:﴿**ولا تكُ في ضيقٍ مما يمكرون**﴾ في النحل[1] لا في النمل[2].

أما لو كان المتحرك بعدها ضميرًا لم يجز الحذفُ نحو: «**إن يكنه فلَنْ تسلَّط عليه**»[3].

ويقل إذا كان بَعدهَا سَاكنٌ نحو: «**إذا لَمْ تكُ الحاجاتُ مِنْ مُهمَّة الفَتَى**».

أما لو كان الجازم مقتضيًا للحذف نحو: ﴿**وتكونوا من بعده قومًا صالحين**﴾[4]. لم يجز حذفُ النونِ.

---

(١) سورة النحل آية (١٢٧).

(٢) سورة النمل آية (٧٠). وهي ﴿ولا تكن في ضيق مما يمكرون﴾

(٣) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري كتاب: الجنائز (٨٠)، كتاب الجهاد (١٧٨)،مسلم كتاب: الفتن (٩٥)، الترمذي كتاب: الفتن (٦٣).

(٤) سورة يوسف آية (٩).

فصل

في ما - ولا - ولات - وإن

المشبهات بليس

الشرح:

كان مقتضى القاعدة في هذه الحروف أن لا تعمل لعدم اختصاصها، فإنها تدخل على الأسماء. نحو: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾(١)، و﴿**لا ريب فيه**﴾(٢)، و﴿**إن أنت إلا نذير**﴾(٣)، وعلى الأفعال نحو: ﴿**وما كنا مُعذبين**﴾(٤)، ﴿**لا يذوقون فيها الموت**﴾(٥)، ﴿**فيما إن مكناكم فيه**﴾(٦).

لكنها قويت لشبهها بليس في الدلالة على النفي،والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال.

إعمَالُ ليس أُعْمِلَتْ ما دُون إنْ مَعَ بقَا النَّفي، وتَرْتيبُ زُكن
وسبق حْرفِ جرٍّ أو ظَرْفٍ كما بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجازَ العُلَمَا

الإعراب:

«**إعمال**» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بأعملت.

و«**ليس**» مضاف إليه.

و«**أعملت**» فعل ماض مبني للمفعول، والتاء فيه علامة للتأنيث.

و«**ما**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بأعملت على الإسناد إلى اللفظ.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٤٤).
(٢) سورة البقرة آية (٢).
(٣) سورة فاطر آية (٢٣).
(٤) سورة الإسراء آية (١٥).
(٥) سورة الدخان آية (٥٦).
(٦) سورة الأحقاف آية (٢٦).

و«**دون**» في موضع الحال أيضًا من ما.

و«**إن**» بكسر الهمزة، وتخفيف النون الساكنة مضاف إليه ونعتها محذوف.

و«**مع**» في موضع الحال أيضًا من ما.

و«**بقا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و«**النفي**» مجرور بإضافة بقا إليه.

و«**ترتيب**» مجرور بالعطف على بقا.

و«**زكن**» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترتيب وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لترتيب وزكن بالزاي بمعنى علم.

وتقدير البيت: أعملت ما إعمال ليس حال كونها مفارقة أن الزائدة مصاحبة بقاء نفي، ترتيب معلوم.

و«**سبق**» بالنصب مفعول مقدم بأجاز.

و«**حرف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وحذف مفعوله.

و«**جر**» مجرور بإضافة حرف إليه، وحذف المعطوف مع عاطفه.

و«**أو ظرف**» معطوف على حرف جر على تقدير حال محذوفة مستفاد من المثال.

و«**كما**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر غير مرة، وما نافية.

و«**بي**» جار ومجرور متعلق بمعنيًا.

و«**أنت**» اسم ما.

و«**معنيا**» خبرها، وهو اسم مفعول، أصله معنويًا اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة.

«**وأجاز العلما**» بالقصر للضرورة فعل وفاعل.

وتقدير البيت: أجاز العلماء سبق حرف جر ومجروره أو ظرف معمولَ ما حال كونهما متعلقين بخبر ما كقولك: ما بي أنت معنيا، والأصل: ما أنت

معنيًا بي، فقدم الجار والمجرور على الاسم، والخبر جميعًا، وذلك جائز نثرًا وشعرًا، وفصل بين سبق وعامله بالمثال، وهو أجنبي منه، ومثل ذلك مختص بالشعر.

الشرح:

أي تعمل «**ما**» النافية عمل ليس في رفع الاسم، ونصب الخبر عند الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن كقوله: ﴿**ما هذا بشرًا**﴾[١]، ﴿**ما هُنَّ أمهاتهم**﴾[٢].

وأما بنو تميم[٣] فلا يعملونها لكونها مشتركة بين الأسماء والأفعال بل يتركون الاسمين بعدها مرفوعين على ما كانا عليه من الابتداء والخبر وإنما يعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط.

أحدها: بقاء ضمها كما ذكر فلولا النقص بالإ بطل الإعمال. نحو: ﴿**وما مُحمد إلا رسول**﴾[٤].

ثانيها: أن لا يزاد بعدها «**إنْ**» فلو زيدت بطل الإعمال كقوله:

فمـــا إنْ طبُّـــنا جُبْـــنٌ ... منايانا و لدولة آخرينا[٥]

(١) سورة يوسف آية (٣١).

(٢) سورة المجادلة آية (٢).

(٣) مغني اللبيب (٢/٢، ٣، ٤).

(٤) سورة آل عمران، آية (١٤٤).

(٥) ذكره البغدادي شطره الأول في خزانة الأدب (١٤١/١١).
عند ذكر الشاهد (٩٠٦) وفيه: «ما» بدلاً من «فما».
وقال: جمع بين ما وإن وكلاهما بمعنى النفي، وهما كما ترى حرفان وقال: ليس إن حرف نفي، وإنما هي حرف يؤكد به، بمنزلة ما ولا والباء ومن وغير ذلك.
قيل قائله فروة بن مسيك أو الكميت.
ونسبه سيبويه في [الكتاب (١٥٣/٣)] هذا باب آخر من أبواب إنَّ. إلى فروة بن مُسيك.
قال سيبويه-رحمه الله-إنْ تكون في معنى «ما» قال الله عز وجل: ﴿إن الكَافِرُونَ إلا في غُرُورٍ﴾ (الملك: ٢٠) أي ما الكافرون إلاّ في غرور.
=

ثالثها: أن يترتب خبرها على اسمها نحو: ما عندك زيد جالسًا.

وقوله: فَمَا كُلّ حِيْن مَنْ تَوَالي مُوَالَيا[1]

أو جارًا ومجرورًا كما مثل به المصنف من قوله: «كَمَا بَي أَنْتَ مَعْنيا».

ونحو:

مَا الدهرُ إِلاَّ منجزنا بأهله[2] وبني خدانة ما إن أنتم ذهبا

=

وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إنْ زيدُ ذاهبٌ ثم ذكره.

يقول الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه (١٥٣/٣).

يقال: ما ذلك بطبي، أي دهري وعادني. والدولة: بالفتح الغلبة في الحرب، وبالضم تكون في المال، وقيل: هما بمعنى، اسم لقولك: تداول القوم الشيء، يكون في يد هؤلاء تارة، وفي يد أولئك أخرى.

ويروى «وطُعمة آخرينا» أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الحال عنا والدولة.

والشاهد فيه: زيادة «إن» بعد ما توكيدًا، وهي كافة لها عن العمل، كما كفّت «ما» إنّ عن العمل.

وقال سيبويه –رحمه الله– في موضع آخر من كتاب (٢٢١/٤) وقد ذكر الشطر الأول من الشاهد.

وعقب عليه بقوله: «وأما إنْ مع ما، في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما، في قولك: إنّما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها».

(١) صدره: بأهبة حزم لذو إن كنت آمنًا

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح ١٩٩/١، المقاصد النحوية ١٠١/٢، منهج السالك ٢٤٩/١.

قال الشيخ خالد في التصريح والأصل فما من توالي مواليًا كل حين فما نافية، ومن توالي اسمها، ومواليًا خبرها، وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا.

(٢) عجزه:

.... وما صاحب الحاجات إلا معذبًا.

=

على رواية ابن السكيت.

وأو: ما مثلهم بشر فمؤول.

ورفعَ مَعْطوف بلَكِنْ أَوْ بِبَلْ   مِنْ بعْدِ مَنْصُوب بما الزَمْ حيْثُ حَل

الإعراب

«**ورفع**» مفعول مقدم بالزم.

و«**معطوف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل.

و«**بلكن أو ببل**» متعلقان بمعطوف.

و«**من بعد**» قال المكودي: كذلك يعني متعلق بمعطوف، ويجوز أن يكون متعلقًا بالزم أو برفع. ا. هـــ.

و«**منصوب**» مضاف إليه.

و«**بما**» متعلق بمنصوب على أنه نائب الفاعل.

و«**الزم**» بفتح الزاي أمر من لزم يلزم من باب علم يعلم.

و«**حيث**» متعلق بالزم.

و«**حل**» بفتح الحاء فعل ماض، وفاعله مستتر فيه.

والجملة في موضع جر بإضافة حيث إليها.

وتقدير البيت: والزم رفعك معطوفًا بلكن أو ببل من بعد منصوب بما حيث حل قال المكودي: أي جاء.

الشرح:

إذا عطفت على خبر ما المنصوب، فإن كان العطف بلكن أو ببل نقص[1] وقع المعطوف لبطلان حكم النفي فيه بهما إذ كل منهم المقتضى يفيد النفي ضده فتقول: ما زيد مقيمًا بل ظاعن، وما عمرو صحيحًا لكن سقيم،

=

انظره: التصريح على التوضيح (١/١٩٧).

(١) كذا بالأصل.

فلو عطفت بغيرهما مما يقتضي التشريك فلك أن تنصب المعطوف اتباعًا للفظ نحو: ما زيد آكلا وشاربًا، ولك أن ترفعه اتباعًا على المحل نحو: ما عمرو مُسَافرًا فحاجٌ.

وبْعَدَ ما وَلَيْسَ جَرّ البا الْخَبَر وبعد لا وَنَفْي كانَ قد يُجَر

الإعراب:

«**و بعد**» متعلق بجر.

و«**ما**» مضاف إليه.

و«**ليس**» معطوفان على ما.

و«**جر**» بفتح الجيم فعل ماض.

و«**البا**» بالقصر للضرورة فاعل جر، ونعت الباء محذوف.

و«**الخبر**» مفعول جر، وأل في الخبر عوض عن المضاف إليه.

و«**بعد**» متعلق بيجر آخر البيت.

و«**لا**» مضاف إليه.

و«**نفي**» بالجر معطوف على لا.

و«**كان**» مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها، وإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

و«**قد**» حرف تقليل هنا.

و«**يجر**» مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

قال المكودي: عائد على الخبر المتقدم، وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتعدى معنى.

قلت: هو مما يفسره لفظًا لا معنى كقولهم: عندي درهم ونصفه. ا. هـ.

وتقدير البيت: وجر الباء الزائدة بعد ما وليس خبرهما، وقد يجر الخبر بالباء بعد لا، وبعد كان المنفية.

الشرح:

تدخل الباء على الخبر بعد ما وليس لتأكيد النفي تجره لفظًا نحو: ﴿**وما هم منها بمخرجين**﴾(١)، ﴿**أليس الله بكافٍ عبده**﴾(٢).

وله حيئنذ محلان:

أ- محل أصلي. وهو الرفع.

ب- ومحل ثان بعد دخول ما وليس وهو النصب. ولفظه مجرور ولذلك جاز إعراب المعطوف عليه بالحركات الثلاث.

وقد تدخل الباء على خبر «**لا**» كقوله:

وكُن لِي شَفيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعةٍ   بمُغْنٍ فَتيلاً عنْ سواد بن قَارب

وعلى خبر كان المنفية نحو:

وَإنْ مُدَّت الأَيْدِي إِلىَ الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِم، إِذْ أَجْشعُ القَوم أَعجل(٣)

---

(١) سورة الحجر آية (٤٨).

(٢) سورة الزمر آية (٣٦).

(٣) هذا البيت من كلام الشنفرى-بفتح الشين، وسكون النون وفتح الفاء والراء-الأزدي.

أنشده من المؤلفين:

ابن عقيل رقم ٧٨، والأشموني رقم (٢١٧).

وابن هشام في أوضح المسالك رقم (١١٣).

مغني اللبيب (٨١٣)، شرح قطر الندى ص ٢٦١ رقم (٧٦).

اللغة: «أجشع القوم» أشدهم جشعًا، والجشع- بفتح الجيم والشين –أشد الطمع، وفعله من باب فرح.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣/٣٤٣): وأعجل الأوّل بمعنى عَجِل بفتح فكسر، لا أنّه أفعل تفضيل كالثاني، لأنّ مراده أن ينفي العَجلَة عن نفسه إذا مدَّ القومُ أيديهم إلى الزاد، وليس في نفي زيادة العجلة كبيرُ مَدح.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماض، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التأنيث.

=

في التّكِرَاتِ أُعْمِلَت كلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لات وَ إِن ذا العَملا

الإعراب:

«في النكرات» متعلق بأعملت.

=

«الأيدي» نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

«إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد.

«لم» حرف نفي وجزم وقلب.

«أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا.

«بأعجلهم» الباء حرف جر زائد. أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه.

«إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب.

«أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف.

و«القوم» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

«أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه قوله: «مدت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه.

وأصل الكلام: مد القوم الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضمّ أول الفعل، وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل.

فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟

قلت: هو مقدر، لا يمنع من ظهوره، إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه، وأصله مدد –بضم الميم،وكسر الدال الأولى فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله: «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل، إذ المعنى لم أكن بالعجلان، لأن أجشع القوم العجلان.

ملحوظة قال البغدادي في الخزانة (٣/٣٤٣).

وقوله: «وإنْ مدت الأيدي» إلخ، وصف عدم شرهه على الطعام، وصبره على الجوع. وهذا مدح عند العرب.

و«**أعملت**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**كليس**» في موضع الحال من لا.

وقال المكودي: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها. ا. هـ.

و«**لا**» في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل لأعملت.

والتقدير: على الأوّل: أعملت «لا» في النكرات حال كونها مماثلة لليس في عملها وعلى الثاني: أعملت في «لا» في النكرات إعمالاً كإعمال ليس.

و«**قد**» حرف تقليل هنا.

و«**تلي لات**» فعل وفاعل.

«**و إن**» بكسر الهمزة، وسكون النون حرف نفي معطوف على لات.

و«**ذا**» اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول تلي.

و«**العملا**» عطف بيان أو نعت لذا والألف فيه للإطلاق.

الشرح:

«لا» تعمل عمل ليس بالشروط المتقدمة في عمل «ما» وتزيد على ذلك شرط كون معموليها نكرتين كقوله:

تعَزَّ فَلا شيء عَلَى الأَرضِ باقِيا .... (1)

(1) هذا صدر بيت عجزه:

.... ولا وزَرَ مِمَّا قضى الله واقِيا

لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

مصادره:

وقد أنشده الأشموني رقم (٢٢٦)، أوضح المسالك لابن هشام رقم (١٠٨)، وشذور الذهب لابن هشام رقم (٢٦)، وابن عقيل رقم ٧٩، شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٠٠ رقم (٥١).

اللغة: «تعز» تصبر وتجلد.

«وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان- وهو بفتح

إلا أن عملها أقل من عمل ((ما)) وأقل من عملهما عمل ((لات)). وعمل ((إن)) ومن عملها قرأ بعضهم. ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم**﴾[1].

على تقدير النفي أي ليسوا أمثالكم بل أنتم أكمل منهم[2].

=

كل من الواو والزاي من الحوادث.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء. وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: ((تعز)) فعل أمر مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ((فلا)) الفاء حرف دال على التعليل. لا نافية تعمل عمل ليس. ((شيء)) اسم مرفوع بالضمة الظاهرة. ((على الأرض)) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء أو متعلق بقوله ((باقيا)) الآتي. ((باقيا)) خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة. ((ولا)) الواو عاطفة، ولا: نافية: تعمل عمل ليس. ((وزر)) اسم ((لا)) مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ((مما)) من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله ((واقيا)) الآتي. ((قضى)) فعل ماض. ((الله)) فاعل قضى، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، وأصل الكلام: ولا وزر واقيًا مما قضاه الله. ((واقيا)) خبر لا النافية. منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: ((لا شيء باقيا))، وقوله: ((ولا وزر واقيا)).

حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله: ((شيء))، وقوله: ((وزر)). ونصب بها الخبر، وهو قوله ((باقيا)). وقوله ((واقيا)) على ما اتضح لك من إعراب البيت. وفي هذا البيت: دليل على أنه لا يجب حذف خبر ((لا)) لأن الخبر مذكور في الموضعين كما هو ظاهر، وقال قوم: بوجوب حذف الخبر. وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم إلا أن لهم أن يدعوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

(١) سورة الأعراف آية (١٩٤).

(٢) التبيان لأبي البقاء العكبري (١/٦٠٨).

وما لــ لات في سِوى حينٍ عَمل وحذْفُ ذِي الرَّفْع فَشَا، والعَكْسُ قَلّ

الإعراب

«وما» نافية.

و«للات» خبر مقدم.

و«في سوى» يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال من عمل لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال فيكون مستقرًا.

ويحتمل أن يكون متعلقًا بعمل فيكون لغوًا، والمصدر الذي لا ينحل إلى أن والفعل يجوز تقدم متعلقه عليه لا سيما إذا كان جارًا أو مجرورًا والفرق بين المستقر،واللغو من الظروف أن المستقر بفتح القاف ما كان متعلقًا عامًا وواجب الحذف كالواقع خبرًا أو صفة أو صلة أو حالاً سمي بذلك لاستقرار الضمير فيه، والأصل: مستقر فيه، حذف فيه تخفيفًا. وقيل: سمي مستقرًا لتعلقه بالاستقرار واللغو ما كان متعلقه خاصًا سواء ذكر أو حذف سمي بذلك لكونه فارغًا من الضمير فهو لغو وملغي. هذا محصل ما ذكره الدماميني في الفرق بينهما. وحين مجرور بإضافة سوى إليه على حذف مضاف.

و«**عمل**» مبتدأ مؤخر، والأصل وما للات عمل في سوى لفظ حين ويجوز أن يكون عمل فاعلاً للات لاعتماده على النفي والأول أرجح.

و«**حذف**» مبتدأ.

و«**ذي**» مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف باعتبار ما بعده.

و«**الرفع**» مضاف إليه لا غير.

وجملة «**فشا**» موضع رفع خبر المبتدأ.

و«**العكس قل**» مبتدأ و خبر.

الشرح:

لات قيلَ هي كلمة مُستقلة، وقيل: بل هي لا زيدت عليها التاء، وقيل: بل التاء داخلة على ما بعدها، وإنما تعمل في اسم زمان سواء كان

بلفظ الحين أو غيره كالأوان والساعة نحو: ﴿**ولات حين مناص**﴾[1].

وقوله: «ندِمَ البُغَاةُ وَلاتَ ساعةَ مَنْدمٍ ....»[2]

(١) سورة (ص) آية (٣).

(٢) صدر بيت عجزه:

.... والْبَغْيُ مَرتَع مُبْتغيه وخيمُ

هذا بيت من بحر الكامل، وقد نسبوا هذا الشاهد لرجل من طَيء، و لم يعيِّنوه.

وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التيمي، ويقال: محمد بن مهلهل بن مالك الكنائي.

مصادره: شرح الأشموني على الألفية (٢٥٦/١) رقم (٢٢٨)، شرح شذور الذهب ص ٢٥٤ رقم (٩٥)، همع الهوامع (٢٥٦/١). خزانة الأدب (١٦٨/٤) رقم (٢٨٠) وفيه بدلاً من «حين» «ساعة».

اللغة: «البغاة» جمع باغ، وهو الذي يتجاوز قدره. «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم. «مرتع» اسم مكان من رتع في المكان –من باب فتح– إذا جعله ملهًى، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ما شاءت، ثم استعير للإنسان، وفي القرآن الكريم في قصة يوسف. ﴿أرسله معنا غدًا يرتع ويلعب﴾ (سورة يوسف آية١٢).

الإعراب: «ندم البغاة» فعل وفاعل. «ولات» الواو واو الحال. لات: حرف نفي، يعمل عمل ليس، واسمه محذوف. «ساعة» خبر لات، وساعة مضاف.

و«مقدم» مضاف إليه، والجملة من لات واسمه وخبره في محل نصب حال.

و«البغي» الواو للاستئناف. والبغي مبتدأ أول. «مرتع» مبتدأ ثان، ومرتع مضاف ومبتغي من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى البغي مضاف إليه. «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه قوله: «ولات حين مندم» حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمان وهو حين. وللعلماء في إعمال لات رأيان: أحدهما: أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين.

والثاني: أنها تعمل فيه، وفيما رادفه من الساعة والأوان ونحوه.

وذكر البغدادي الشاهد في خزانة الأدب (١٦٨/٤) رقم (٢٨٠) بلفظ: «ولاَتَ سَاعةَ مَنْدَمٍ».

فقال: علىً أن الفراء قاله لا يختص عمل لات بلفظ الحين، بل تكون مع الأوقات =

=

كلها، وأنشد هذا الشعر.

أقول: لعل الفرَّاء قال ما نقله الشارح المحقق عنه في غير تفسيره، وأما في تفسيره فإنه لم يتعرَّض لهذا ولا لغيره أيضًا.

وروى هذا الشعر على أنّ لات فيه حرف جر. وهذه عبارته في سورة ص [معاني القرآن (٣٩٦/٢)] عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَنَادُوا ولاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (سورة ص آية ٣) يقول: ليس حين فرار. والنوّص: التأخر.

ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني. ولاتَ سَاعةِ مَنْدم.

ولا أحفظ صدره. وجاء بهامشه، قال الأستاذ/ محمد عليَ النجَاري تحقيقه لمعاني القرآن للفراء (٣٩٧/٢): روى ابن السّكيت في كتاب الأضداد رقم ٢٩٠ بيتًا هو:

ولتعرفنَّ خلائقًا مشمولةً ولتندمنَّ ولات ساعة مندم

ويحتمل أن يكون ما يعينه الفراء ....

وقد نقل عنه –أي الفراء– ابن هشام– في المغني– تبعًا لأبي حيّان في الارتشاف خلاف ما نقل الشارح المحقق، قال: اختلف في معمولها. فنصَّ الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، وهو ظاهر قول سيبويه. وذهب الفارسي وجماعة: إلى أنها تعملِ في الحين وفيما رادفه. ثم قال بعد هذا: زعم الفرّاء أنّ لات تستعمل حرفًا جارّاً لأسماء الزمان خاصّة.

– قال الدماميني: بين نقل ابن هشام، ونقل الرضيِّ عن الفراء تخالفُ. فإن قلت: هلا حملت نقل الرضي عن الفرّاء: أنها تكون مع الأوقات، علىٍ ما إذا كانت عاملة للجر كما نقله المصنف هنا، وحملت حكاية كلام المصنف أولاً أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين على ما إذاً كانت عاملة عمل ليس، فلا يكون بين النقلين تعارض.

قلت: لا؛ لأنّ الرضيَّ لما ذكر عنه أنها تعمل في الأوقات أنشد: ولاتَ ساعةَ مندم. والرواية فيه بنصب الساعة. فلم يبق إذا للتوفيق مجال. انتهى.

... قال البغدادي: إنهم قالوا «منهم ابن هشام في المغني»: إن لات لا تعمل في معرفة ظاهرة، فمفهومه أنها تعمل في معرفة مقدرة.

ونقل ناظر الجيش «في شرح التسهيل» عن شرح الكافية لابن مالك: لابدّ من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه أي يهربون أو يتأخرون، وليس المراد نفي جنس حين المناص، ولذلك كان رفع الحين الموجود شاذًا، لأنه محوج إلى تكلّف مقدر يستقيم به المعنى، مثل أن يقال معناه ليس
=

=

حين مناص موجودًا لهم عند تناديهم، ونزول ما بهم، إذْ قد كان لهم قبل ذلك حينُ مناص، فلا يصحُّ نفي جنسه مطلقًا بل مقيدًا.

ويقدر في الساعة نحو: لات ساعة مندم ساعةٌ لك.

وقدر الشارح المحقق في الآية تبعًا لأبي عليٍّ الفارسي في المسائل المنثورة أي لات حينُ مناص حاصلاً. وفيه أنهم قالوا: إن عمل لات مختص بالحين اسمًا وخبرًا.. ثم ذكر بيت ابن مالك هذا. وقال عبد القادر البغدادي عقبه: فالظاهر نحو ما قدره الشاطبي أي ولات حين مناص حينًا ينادون فيه، وقد جاء عمل لات في غير الحين شذوذًا في قول الحماسي. وهو عبد الله بن أيوب التيمي يرثي منصور بن زياد.

(انظر في الحماسة ٩٥٠ بشرح المرزوقي، وشرح شواهد المغني ٣١٣).

لهفي عليك بلهفة من خائفٍ ... ينبغي جوارك حين لات مجير.

ولا ينبغي حمل الآية على هذا.

مذاهب العلماء في حقيقة لات، اختلف العلماء في حقيقتها على أربعة مذاهب هي:

أحدها: أنها كلمة واحدة فعل ماض، وفيه قولان:

أحدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص، من قوله تعالى ﴿لا يلتكم من أعمالكم شيئًا﴾ (الحجرات: ١٤) فإنه يقال لاتَ يليت كما يقال ألت يألت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما أنَّ قلّ كذلك، قاله أبو ذر الخشني في شرح كتاب سيبويه، نقله عنه أبو حيان في «الارتشاف»، وابن هشام في «المغنى».

والقول الثاني: أن أصلها ليس أبدلت سينها تاء، كما لو قالوا: ست، والأصل سدس بدليل التصغير على سُدَيْس والتكسير على أسداس، فصارت ليت، ثم انقلبت اليَاء ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، إذ أصلها عندهم ليس بكسر الياء فصارت لات، فلمَّا تغيرت اختصت بالحين.

والمذهب الثاني: أنها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللفظ كما شرحه الشارح المحقق وهذا مذهب الجمهور.

والثالث: أنّها حرف مستقلّ ليس أصلُها ليس ولا لا.

نقله الشاطبي في شرح الألفية.

الرابع: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية، والتاء زائدة. في أول الحين. ونسب هذا إلى أبي عبيد، وابن الطراوة قال ابن هشام «المغني»: واستدل أبو عُبيد بأنه وجدها في الإمام. وهو مصحف عثمان بن عفان – مختلطة بحين في الخطّ، ولا

=

ولذلك أهملت في قوله: نَبْغي جِوَارك حِيْنَ لاتَ مُجير

ويجب حذف أحد معموليها، والأكثر حذف المرفوع منهما وهو الاسم، كما سبق وعكسه قليل وهو حذف المنصوب، وإبقاء المرفوع كقراءة بعضهم. ﴿ولات حينُ مناصٍ﴾ [1].

=

دليل فيه، فكم في الخطّ من أشياء خارجة عن القياس.
ويشهد للجمهور أنه يُوقف عليها بالتاء والهاء، ورُسمت منفصلة من الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى. مغني اللبيب (١/٢٠٣، ٢٠٤) ولو كان فعلاً ماضيًا لم يكن للكسر وجه. وأما الاختلاف في عملها ففيه أربعة مذاهب أيضًا:
«أحدها» أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول بفعل محذوف، وهو قول الأخفش.
والتقدير عنده في الآية: لا أرى حين مناص. وعلى قراءة الرفع. ولا حينُ مناص كائن لهم.
الثاني: أنها تعمل عمل لا التبرئة، وهو عمل إنَّ وهذا قول آخر للأخفش والكوفيين.
الثالث: أنها حرف جرّ عند الفراء على ما نقل عنه.
الرابع: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور قال أبو حيان في الارتشاف: والعطف على خبر لات عند من أعملها إعمال ليس كالعطف على خبر ما الحجازية، لات حين جزع، ولات حين طيش، ولات حين قلق بل حين صبر، تنصب في الأولى، وترفع في الثانية كما كان في ما ولا النافية. ثم قال: وقد جاءت لات غير مضاف إليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا ما رادفه في قول الأفوه الأوْديّ.

ترك النَّاسُ لنا أكنافَهُمْ   وتولَّوا لاتَ لم يُغن الفِرار

قال ناظر الجيش في «شرح التسهيل»: وهذا يدل على أن لات لا تعمل، وإنما هي في هذا البيت حرف نفي مؤكد بحرف النفي الذي هو لم. ولو كانت عاملة لم يجز حذف الجزأين بعدها، كما لا يحذفان بعد ما ولا العاملتين عمل ليس

(١) سورة ص الآية (٣).

أفعال المقاربة

الشرح:

لما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ما يدل على الشروع في الفعل كأخذ، وإلى ما يدُل على رجاء كعسى وإلى ما يدل على مقاربة ككاد، وكانت المقاربة مرتبة متوسطة بين الشروع في الفعل، وبين مجرد رجائه، جعلوها ترجمة الباب إذ الوسط دال على كل من الطرفين.

كَكَان كادَ وعَسى، لكِنْ نَدَرْ غيرُ مُضارعٍ لهذَيْنِ خَبَر

الإعراب:

«**ككان**» خبر مقدم.

و«**كاد**» مبتدأ مؤخر.

«**وعسى**» معطوف على كاد.

و«**لكن**» بالتخفيف حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة.

«**ندر غير**» فعل وفاعل.

و«**مضارع**» مضاف إليه.

و«**لهذين**» متعلق بخبر. وقال المكودي: متعلق بندر.

و«**خبر**» حال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز ضبط غير بالفتح على أن تكون حالاً، وخبر فاعل بندر إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال، وهو خبر. ا. هـ.

الشرح:

أي مثل كان في اقتضاء اسم مرفوع، وخبر منصوب كاد الدالة على مقاربة الخبر، وعسى الدالة على رجائه لكن يفارقانها في التزام كون خبرهما فعلاً مضارعًا، نحو: ﴿**كادوا يكونون عليه لبدًا**﴾ (١)، ﴿**فعسى الله أن يأتي بالفتح**﴾(٢).

---

(١) سورة الجن آية (١٩).

(٢) سورة المائدة آية (٥٢).

إلا في نادرٍ من الكلام لمجيئه مُفردًا في قوله:

فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبًا ....[1]

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

.... وكمْ مثلهَا فَارقتُها وَهيَ تَصْفرُ.

مصادره: خزانة الأدب (٣٧٤/٨) الشاهد رقم (٦٣٧)، الخصائص لابن جني (١/ ٣٩١)، الإنصاف لابن الأنباري (٥٥٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١١٣/٧، ١١٩، ١٢٥)، التصريح على التوضيح (٢٠٣/١)، همع الهوامع (١٣٠/١)، شرح الأشموني للألفية ٢٥٩/١، الحماسة بشرح المرزوقي (٨٣).

قال عبد القادر البغدادي في الخزانة (رقم ٦٣٧): على أن أصل خبر ((كاد)) الاسم المفرد كما في البيت. قال ابن جني: في ((إعراب الحماسة)): استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرعٌ وذلك أنَّ قولك: كدت أقوم، أصله كدت قائمًا، ولذلك ارتفع المضارع، أي لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض كما يُضطرُّ الشاعرُ إلى مراجعة الأُصول عن مستعمل الفروع، نحو صرف، ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتلِ، وما جرى مجرى ذلك. ونحو من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسي على أصله:

أكثرتَ في العذل مُلحًّا دائمًا لا تُكثِرَنْ إنِّي عسيتُ صائمًا.

[ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج(١٨٥)].

وهذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت، أعني قوله:

((وما كدت آيبا)). وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخطّ القديم، وهو عتيد عندي إلى الآن.

والمعنى عليه البَتّة. ألا ترى أَنَّ معناه فأُبت وما كدت أؤُوب، كقولك: سلَّمت وما كدت أُسلّم. وكذلك كُلُّ ما يلي هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلناه.

وأكثر الناس يروي: ((و لم أك آئبًا))، ومنهم من يروي: ((وما كنت آئبًا)). والصواب الرواية الأولى، إذ لا معنى هنا لقولك: وما كنت، ولا لِلَمْ أك. وهذا واضح انتهى.

وقال مثله ابن جني في ((الخصائص))، في باب: امتناع العَرب من الكلام بما يجوز في القياس.

قال: وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنَتْ بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه أو لأن قياسًا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم

وفي قولهم: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»(١).

=

إيَّاه، كاستغنائهم بكاد زيد يقوم عن قولهم: كاد زيد قائمًا أو قيامًا. وربَّما خرج ذلك في كلامهم قال تأبَّط شرًّا:

فأُبتُ إلى فهم وما كدتُ آئبًا

هكذا صحت رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره.

فأما رواية من لا يضبطه: «وما كنت آئبًا» و«لم أك آئبًا»، فلبعده عن ضبطه.

ويؤكده ما رويناه نحن مع وجوه في الديوان أن المعنى عليه ألا ترى أن معناه فأُبت وما كدت أؤوب. فأما «ما كنت» فلا وجه لها في هذا الموضع. انتهى.

ومراده من هذا التأكيد: الرد على أبي عبد الله النمري في «شرح الحماسة» وهو أول شارح لها، وقد تحرفت عليه هذه الكلمة، وهذه عبارته أوبت: رجعت. وفهم: قبيلة. والهاء في قوله: «وكم مثلها» راجعة إلى هذيل.

وقوله: «وهي تَصْفُرُ» قيل معناه: أي تتأسف على فوتٍ هذا كلامه. وقد ردَّ عليه أبو محمد الأعرابي أيضًا فيما كتبه على شرحه قال:

سألت أبا الندى عنه قال: معناه كم مثلها فارقتها. وهي تتلهف كيف أُفلتُ. قال: والرواية الصحيحة: «وما كدت آئبًا» والهاء راجعة في فارقتها إلى فهم قال: ورواية من روى «و لم أك آئبًا» خطأ. وفهم: ابن عمرو بن قيس عيلان. انتهى كلامه.

قال التبريزي: قد تكلم المرزوقي على اختيار ابن جني هذه الرواية ردًا عليه و لم ينصفه. وقال: قوله: «و لم أك آئبًا» أي رجعت إلى قبيلتي فهم وكدت لا أؤوب لمشارفتي التلف. ويجوز أن يريد: و لم أك آئبًا. في تقديرهم وظنهم.

ويروى: «و لم آلُ آئبًا» بمد الهمزة واللام، أي لم أدع جهدي في الإياب. والأوَل أحسن. انتهى. وقد أورد هذا البيت ابن عصفور في كتابه «الضرائر» قال: «ومنه وضع الاسم موضع الفعل الواقع في موضع خبر كاد، وموضع أن والفعل الواقع في موضع خبر عسى، نحو قول تأبط شرًا:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبًا... البيت.

وقول الآخر: لا تُكثرن إنِّي عسيت صائمًا.

(١) مصادر هذا المثل: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٣٠٠ رقم (٩٨٢)، مجمع الأمثال للميداني ٢/١٧. المستقصي للزمخشري ٢/١٦١، جمهرة الأمثال للعسكري ٢/٥٠. لسان العرب (بأس - غور) فصل المقال أبي عبيد البكري (٤٢٤).

=

=

الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٣١٦/٩): على أن المتأخرين استدلوا به على وقوع المفرد منصوبًا بعد مرفوع، على أنَّ أَنْ والفعل في قولهم: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر عسى [وهي تعمل عمل كان قاله سيبويه في الكتاب (٥١/١)].

اللغة: قال ابن هشام في شرح المثل: إن عسى للإشفاق: والغوير: ماءُ لكلب معروف. قال ابن الكلبي.وهو في الأصلُ مصغَّر غَوْر أوغار والأبؤُس: جمع بؤس، وهو الشدة.

أصل المثل: أن الزَّبَّاء لما قتلت جذيمة جاء قصيرُ إلى عمرو بن عدي فقال: ألا تأخذ ثأر خالك؟ فقال: كيف السبيل إلى ذلك. فعمد قصيرُ إلى أنفه فجدعها، فقيل: «لأمر ما جَدَعَ قصيرُ أَنْفَه»، وأتى الزباءَ، زعم أنَّه فرَّ إليها، وأنهم آذوه بسببها، وأقام في خدمتها مدة يتجر لها، ثم إنه أبطأ عنها في السفر فسألت عنه، فقيل: أخذ في طريق الغوير، فقالت: «عسى الغُويرُ أبؤُسا»، ثم لم يلبث أن جاء بالجمال عليها صناديق، في جوفها الرِّجال، فلما دخلوا البلد خرجوا من الصناديق وانضاف إليها الرجال الموكَّلون بالصناديق فقتلوا في الناس قتلاً ذريعًا، وقتلوا أهل الزَّبَّاء، وأسروها، وفقئوا عينيها، وأتوا بها عمرًا فقتلها: وقيل إنها امتصت خاتمًا كان معها مسمومًا.

المعنى: ومعنى المثل: لعل الشر يأتي من قبل الغُوير، يُضرب للرّجُل يتوقَّع الشر من جهة بعينها.

وجاء رجل إلى عمر بن الخطاب ﷺ يحمل لقيطًا فقال له عمر: «عسى الغوير أبؤُسًا» قال ابن الأعرابي عرض به، أي لعلّك صاحب اللقيط. ووهم ابن الخبَّاز في أصل المثل فقال: قالته الزُّباءُ حين ألجأها قصيرٌ إلى غارها. انتهى.

ناصب أبؤسًا. اختلف في ناصب أبؤسًا، فعند سيبويه في الكتاب (١٥٨/٣) وعبارته: «واعلم أن من العرب من يقول: عسى يَفعُل، يشبهها بكاد يَفْعُل، فَيَفْعَلُ حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا» فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان».

وقال ابن الأعرابي: «يصير» محذوفة. وقال الكوفيون: التقدير: أن يكون أبؤسًا...

وتلخص أنَّ أبؤسًا خبر لعسى، أو لكان، أو لصار، أو مفعول به، وأحسن من ذلك كله أن يقدَّر ييأس أبؤُسًا، فيكون مفعولاً مطلقًا، ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فطفق مسحًا﴾ (سورة ص آية ٣٣) أي يَمْسَحُ مسحًا.

وكَوْنُهُ بِدُون «أَنْ» بْعد عَسَى نوْرٌ، وكَاد الأَمْرُ فِيْهِ عُكسَا

الإعراب

«**وكونه**» مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصًا، وإلا فلا حذف.

«**وبدون أن بعد عسى**» متعلقان بخبر الكون على الأوّل وبنفس الكون على الثاني.

و«**نزر**» بالنون والزاي بمعنى قليل خبر المبتدأ.

والتقدير على الأوّل: وكون الخبر واقعًا بعد عسى بدون أن نزر.

«**وكاد**» مبتدأ أول.

و«**الأمر**» مبتدأ ثان.

و«**فيه**» متعلق بعكسا.

و«**عكسا**» ماض مبني للمفعول،ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والرابط بين المبتدأ الأوّل وخبره الضمير في فيه، والرابط بين الثاني وخبره الضمير في عكس المرفوع على النيابة عن الفاعل، والألف للإطلاق.

الشرح:

أي كون المضارع الواقع خبر لهذين الفعلين مجرد من أن بعد عسى قليل كقوله:

عَسَى فَرجٌ يأَتِي بهِ اللهُ إنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ في خليقتهِ أَمْرُ»[1]

---

(١) ذكره ابن ابن عقيل في شرحه على الألفية رقم (٨٨)، أبو العباس المبرد في الكامل (٣٩٣/١)، شرح شذور الذهب ص ٣٣٢ رقم (١٢٨).

هذا بيت من بحر الطويل. وقد نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل. وذكروا قبله بيتين، وهما قوله:

عَلَيْكَ إذَا ضَاقَتْ أُمورُكُ والْتَوتْ بصَبرٍ فَإنَّ الضِّيق مِفَتاحُهُ الصَّبْرُ

ولا تَشكونْ إلاّ إلى اللهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِه تَأَتِي الفَوائِدُ واليُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل رقم (٨٨)

=

ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بأن.

وأما كاد فبالعكس المشهور تجرّد خبرها من أن، ولم يرد في القرآن إلا كذلك، واقترانه بأن قليل كقوله.

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْه .... ِ(١)

=

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص. «فرج» اسم عسى. «يأتي» فعل مضارع. «به» جار ومجرور متعلق بيأتي. «الله» فاعل يأتي. والجملة خبر عسى. «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والصبر اسمه. «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «كل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف حال إما من أمر الآتي، وإما من ضميره المستتر في الجار والجرور، وكل مضاف، و«يوم» مضاف إليه. «في خليقته» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أيضًا صاحبه هو صاحب الحال السابق. وخليقته مضاف، والضمير مضاف إليه. «أمر» مبتدأ مؤخر. وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «عسى فرج يأتي به الله» حيث أتى بخبر عسى فعلاً مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... إذ غَدا حَشْوَ رَيْطَة وبُرُودِ

مصادره: أوضح المسالك رقم (١٢٧)، شرح ابن عقيل للألفية رقم (٨٩)، وشرح الأشموني للألفية رقم (٢٣٥)، شرح شذور الذهب ص ٣٣٥ رقم ١٣١.

هذا البيت من بحر الخفيف.

وهو لمحمد بن مناذر –أحد شعراء البصرة– يرثي في قصيدته رجلاً اسمه عبد الحميد، وقبل بيت الشاهد قوله:

إنَّ عَبْدَ الْحَميد يَوْمَ تُوُفِّيَ هَدَّ رُكنًا مَا كَانَ بالمَهْدُودِ

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودٍ

– وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد في كتاب أدب الكاتب ص ٣١٤، ونسبه ابن السيد البطليموسي لأبي زبيد الطائي يرثي اللجلاج الحارثي.

اللغة: «تفيض» من قولهم فاضت نفس فلان. ويروى: «تفيظ» بالظاء، وكل العلماء

=

وسرُّ ذلك أن إن تخلص الفعل للاستقبال.

=
يجيز لك أن تقول: فاظت نفس فلان إلا الأصمعي أبى إلا أن تقول: فاظ فلان من غير أن تذكر لفظ النُفس، أو تقول: فاضت نفس فلان، بالضاد.

ريطة: هو بفتح الراء المهملة، وسكون الياء المثناة الملاءة إذا كانت قطعة واحدة.

«برود» جمع برد – بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة – وهو الثوب،وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

الإعرب:

«كادت» كاد فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث. «النفس» اسم كاد. «أن» حرف مصدري ونصب. «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى النفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد. «عليه» جار ومجرور متعلق بتفيض. «إذ» ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض، مبني على السكون في محل نصب. «حشو» حال.وحشو مضاف و «ريطة» مضاف إليه. «وبرود» معطوف على ريطة. الشاهد فيه: قوله: «كادت النفس أن تفيض» حيث أتى بخبر كاد فعلاً مضارعًا مقترنًا بأن وهذا نادر في خبر ذلك الفعل.

قال سيبويه رحمه الله –في الكتاب (٣/١٦٠) هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدر: «وقد كاد أن يفعلِ في الشعر، شبهوه بعسى قال رؤبة:

قد كادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢، الإنصاف ٥٦٦، شرح المفصل لابن يعيش (١٢١/٧) المقرب (١٧)، خزانة الأدب (٣٤٨/٩)، اللسان «مصح».

وقال البغدادي في «خزانة الأدب»، ومثله لابن عصفور في ((الضرائر)) قال: ومن ذلك عند بعض النحويين دخول أنْ في خبر كاد، نحو قول رؤبة... وذكره ثم ذكر الشاهد وعقب عليه قائلا: والصحيح أَنَّ دخولها في خبر كاد ضرورة، إلا أنها مع ذلك ليست بزائدة، لعملها النصب، والزائدة لا تعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر، وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم: زيد إقبالٌ وإدبار. ا. هـــ.

مع ندرة وروده إلا أنه ورد في الصحيح إذ أخرج البخاري في صحيحه «وكاد أمية ابن أبي الصلت أن يسلم». وجاء في الحديث أيضًا: «كَادَ الفقرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا».

وكاد تدل على قربه من الحال كما سبق فالإثبات بأن بعدها مناقضة لمدلولها بخلاف عسى؛ فإن الجر بعدها مرجوّ لم يعلم قرب وقوعه.

وكَعسى حرى ولكن جُعلا حبُرهَا حَتْمًا بــ أَنْ مُتَّصلاً

الإعراب:

((**وكعسى**)) خبر مقدم.

و((**حرى**)) بفتح الحاء المهملة والراء مبتدأ مؤخر.

((**ولكن**)) الداخلة على الجمل حرف ابتداء واستدراك.

و((**جعلا**)) فعل ماض مبني للمفعول، والألف فيه للإطلاق.

و((**خبرها**)) مرفوع على النيابة عن الفاعل بجعلا، وهو مفعوله الأوّل.

و((**حتمًا**)) قال المكودي: حال من الضمير المستتر في متصلا، أو نعت لمصدر محذوف.

والتقدير: اتصالاً حتمًا أو واجبًا. ا. هـــ.

((**بأن**)) بفتح الهمزة متعلق بمتصلا.

و((**متصلا**)) مفعول ثان لجعلا.

وتقدير البيت: وحرى كعسى، ولكن جعل خبر حرى متصلاً بأن اتصالاً حتميا.

الشرح:

مثل عسى في الدلالة على الترجي، وفي العمل ((حرى))[1] إلا أن اقتران

---

(١) من الاستعمالات الصحيحة وقوع اللفظ: ((حَرّي)) اسمًا منونًا مع ملازمته الإفراد والتذكير في جميع حالاته؛ نحو: الصانع حري أن يُكْرمَ، الصانعان حري أن يُكرمَا، الصانعون حَري أن يكرموا- الصانعة حَرّي أن تُكرمُ، الصانعتان حري أن تكرما- الصانعات حري أن يُكرَمن. ولفظ ((حري)) في كل الاستعمالات السابقة مصدر، بمعناه جدير وحقيق، فهو مصدر بمعنى الوصف. والأحسن أن يكون مصدرًا لفعل تام منصرف ليس من ((أفعال الرجاء)) هو فعل: حَرَيَ-يَحْرَى-حَرىً.
- وقد يجيء من هذا الفعل التام المنصرف وصف مشتق على: ((حَرِيّ)).
=

خبرها بأن لازم نحو: حري زيد أن يفعل كذى.

وأَلزَمُوا اخْلَوْلَق «أَن» مِثل حَرى وبعد أَوْشَك انْتِفَا «أَن» نَزُرا

الإعراب:

«**وألزموا**» فعل ماض متعد لاثنين، والواو ضمير الفاعل، وهي راجعة إلى العرب.

و«**اخلولق**» مفعول ألزموا الأوّل على تقدير مضاف.

و«**أن**» بفتح الهمزة مفعوله الثاني.

قال المكودي: ويجوز العكس.

و«**مثل**» منصوب على الحال من اخلولق. ا. هـ.

ويحتمل أن يكون نعتًا لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين مثل ومجرورها.

و«**حرى**» مضاف إليه.

والتقدير: وألزموا اخلولق أن إلزاما مثل إلزام حرى، وقد مر له مثله.

«**وبعد**» متعلق بانتفاء أو بنـزار قاله المكودي. والظاهر تعين الفعل لأنه الأصل فلا يعدل عنه.

وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، ولأن بعضهم منع تقديم معمول المصدر عليه مطلقًا.

و«**أوشك**» مضاف إليه.

و«**انتفا**» بالفاء والقصر للضرورة مبتدأ.

و«**أن**» بفتح الهمزة مضاف إليه.

وجملة «**نزرا**» بضم الزاي بمعنى قل في موضع رفع خبر المبتدأ والألف للإطلاق.

=

«وزان: غَنِيّ»، وعلى: حَر وزان: صَد، بمعنى ظمآن» وهذان الوصفان هما صفتان مشبَّهتان، ولا يلتزمان صيغة واحدة، وإنما تلحقهما علامة التثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقال: المكافح حَرِيّ أو حَر أن يفوز – المكافحان حرِّيان أو حَرَيان أن يفوزا – المكافحون حَرِيُّون أن يفوزوا- المكافحة حريَّة أو حريةٌ. المكافحَتان حَرِيَّتان أو حَرِيَتان.. المكافحات حَرِّيات أو حَرِيَات.. [النحو الوافي (١/٦٢٩)].

والتقدير: وانتفاء أن نزر بعد أوشك.

الشرح:

«اخلولق» من أفعال الرّجاء أيضًا.

إلا أهم ألزموا خبرها الاقتران بأن كحرى.

نحو: اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ.

وأما «أوشك»: فمن أفعال المقاربة، إلا أها جرت في اقتران خبرها بأن مجرى عسى فكثر اقتران خبرها بأن كقوله:

إِذَا المَرءُ لَم يَغْشَ الكريهة أَوْشكَتْ   حبَالُ الهُوَيْنا بالْفَتى أَنْ تَقَطّعا(١)

---

(١) مصادر هذا البيت.

خزانة الأدب (١/٣٨٦) رقم (٦١)، الخصائص لابن جني ٣/٥٣، همع الهوامع ١/ ١٨٠، والنوادر ١٥٣، المفضليات ٣٢.

قال البغدادي في «خزانة الأدب»: بعد ذكر الشاهد على أن الاسم إن أعيد ثانيًا، ولم يكن بلفظ الأوّل لم يجز عند سيبويه، ويجوز عند الأخفش سواء كان في شعر أم في غيره، كهذا البيت.

قال ابن جني في إعراب الحماسة، عند قول أبي النَّشناش:

إذ المرءُ لم يَسرَحْ سراها ولم يُرِحْ   سَواما ولم تعَطف عليه أقاربُه

فللَموت خيرٌ للفتى من حياته   فقيرًا ومن مولى تدبَ عقاربُهُ

كان يجب أن يقول: فللموت خير له؛ فعدل عن المظهر والمضمر جميعًا إلى لفظ آخر كقوله: إذا المرء لم يغش الكريهة... (البيت).

وسبب ذلك أن هذا المُظهر المخالف للفظ المظهر قبله، قد أشبه عندهم المضمر، من حيث كان مخالفًا للفظ المظهر قبله خلاف المضمر له.

وقال ابن رشيق في «العمدة»: قوله: «بالفتى» حشو، وكان الواجب أن يقول: (به) لأن ذكر المرء قد تقدَّم؛ إلا أن يريد بالفتى معنى الزراية والأطنوزة —كذا— فإنه محتمل «ا. هـــ».

وهذا تخيل رقيق. و«الغشيان»: الإتيان، يقال غشيته من باب تعب: أتيته. و«الكريهة» الحَرب؛ وقيل: شدها، وقيل: النازلة. وهذا هو المراد هنا.
=

وتجرّده منها قليل كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه   فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوافِقُهَا(١)

=

و«أوشكت» قاربت ودنت. و«الحبال» جمع حَبْل بمعنى السبَب، استعير لكل شيء يتوصَّل به إلى أمر من الأمور. و«الهُويني»: الرفق والراحة، و عدَّه ابن دريد في «الجمهرة» (٤٤٨/٣) في الكلمات التي وردت مصغرة لا غير قال: والهوينى السكون والخفض.

- وقال السَّمين الحلبي في «عمدة الحفاظ».

يقال: فلان يمشي الهويني وهو مصغر الهُونى، والهُوني تأنيث الأهون كالفضلى تأنيث الأفضل. و«بالفتى» الباء للمصاحبة فيكون حالاً، أو بمعنى عَن فيتعلق بما بعدها، وجاز لأنه ظرف. - ومثله قوله تعالى: ﴿وتقطعت بهم الأسباب﴾.

قال السمين: في الباء أربعة أوجه:

أحدها: للحال أي تقطعت موصولة بهم الأسباب.

الثاني: للتعدية أي قطّعتهم الأسبابُ كقولهم: تفرّقت بهم الطرق أي فرقتهم.

الثالث: للسببية أي تقطّعت بسبب كفرهم الأسباب التي كانوا يرجون بها النجاة.

الرابع: بمعنى عَن، أي تّقَطَعت عنهم الأسباب الموصلات بينهم، وهي مجاز، والسبب في الأصل الحبل، ثم أطلق على كل ما يتوصل به إلى شيء، عينًا كان أو معنى. و«تقطعت» أصله تتقطع بتاءين وفاعله ضمير حبال.

وهذا البيت آخر أبيات للكلحبة العريني، ثم ذكرها فارجع إليها في «الخزانة».

(١) هذا البيت من بحر المنسرح

قائله ومصادره

نسبه أبو العباس المبرد في الكامل (٤٤/١) لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية. وقد نسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد (٤٤/١) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي. وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي [وانظر الكامل (٤٤/١، ٤٠١)]، وذكر معه ثلاثة أبيات.

- والبيت من شواهد ابن عقيل رقم (٩١)، وهو من أبيات سيبويه في الكتاب (٤٨٩/١). وأنشده ابن هشام في أوضح المسالك رقم (١٢٥)، شرح شذور الذهب ص ٣٣٣ رقم (١٢٩).

قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد -رحمه الله- في شرح شذور الذهب:

=

والصواب فيها التخيير لورود التجرد في قوله ﷺ: «**يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْحَدِيثُ مِنْ أَمْرِي**»[١].

=

وقد وجدت بيت الشاهد في ديوان شعر أمية بن أبي الصلت وقبله، وهو كلام تظهر فيه روح أمية، ويتفق مع المعاني التي كان يطرقها كثيرًا.

بَاتَتْ همومي سرى طوارقها ... أَكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعَ سَابِقَهَا

وَرَغْبَة النَّاسِ فِي الْحَيَاةِ، وَإِنْ ... عَاشَتْ طَوِيلاً فَالْمَوْتُ لاحِقُهَا

قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا ... كَانَ بَدِيئًا بالأمْسِ خَالِقُهَا

وَأَنَّ مَا جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا ... مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

اللغة: «غراته» بكسر الغين –جمع غرة، وهي الغفلة. «منيته» هي الموت.

المعنى: إن الذي يفر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته.

الإعراب:

«يوشك» فعل مضارع ناقص. «مَنْ» اسم موصول، اسم يوشك، مبني عل السكون في محل رفع. «فر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا. تقديره: هو يعود إلى من. والجملة: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر. ومنية مضاف والضمير مضاف إليه. «في بعض» جار ومجرور متعلق بيوافق الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف، والضمير مضاف إليه. «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى من، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به والجملة في محل نصب خبر يوشك.

الشاهد فيه: «يوشك من فر.. يوافقها» حيث أتى بخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلاً مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

(١) الحديث: صحيح.

أخرجه أبو داود (٥/١٠)، كتاب: السُّنة. ٦- باب: لزوم السُّنة رقم (٤٦٠٤).

الترمذي (٥/٣٧)- ٤٢ – كتاب العلم. ١٠- باب: ما نُهى عنه حديث النبي ﷺ (٢٦٦٤)، وقال أبو عيسى: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

–وابن ماجه (١/٣١ بتحقيقي) المقدمة، ٢- باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ

=

ومِثْلُ كَادَ في الأصح كَرِبَا وَتَرْكُ «أَن» مع ذي الشّروع وجَبا
كَأَنْشأ السَّائِق يحُدو وَطَفِق كَذَا جعَلْتُ وَأَخَذْتُ وعَلِق

الإعراب:

و«**مثل**» خبر مقدم.

و«**كاد**» مضاف إليه.

و«**في الأصح**» متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة.

و«**كربا**» بفتح الراء وكسرها مبتدأ مؤخر، والألف للإطلاق وهذا أولى من العكس الذي صدر به المكودي.

«**وترك**» مبتدأ.

و«**أن**» بفتح الهمزة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله.

=

والتغليظ على من عارضه (١٢)، والدارمي (١٥٣/١) المقدمة، ٤٩- باب السُّنة قاضية على كتاب الله (٥٨٦)، أحمد في مسنده (١٣١/٤، ١٣٢) الطبراني (٢٠/ ٦٤٩، ٦٦٩، ٦٧٠).

قال السندي: «يوشك الرجل» هو مضارع أوشك. قال ابن مالك: هو أحد أفعال المقاربة، ويقتضي اسمًا مرفوعًا، وخبرًا يكون فعلاً مضارعًا مقرونًا بأن.

ولا أعلم تجرده من أن إلا في هذا الحديث، وفي بعض الأشعار.

قال السيوطي: قلت: قد رواه الحاكم [في المستدرك (٢٠٩/١) كتاب: العلم] بلفظ: «يوشك أن يقعد الرجل على أريكته يحدث».

أراد السيوطي أن لفظ الحديث قد غيره الرواة، وإلاّ «فأن» موجودة فيه في الأصل كما في رواية الحاكم.

«متكئًا على أريكته»: أي جالسًا على سريره المزين.

والظاهر أنه حال من ضمير يحدث الراجع إلى الرجل، وهو على بناء المفعول، وجعله حالاً من الرجل بعيدٌ معناه. وهذا بيان لبلادته وسوء فهمه أي: حماقته وسوء أدبه، كما هو دأب المتنعمين المغرورين بالمال والجاه.

وقال الخطابي: أراد به أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا بالأسفار العلم من أهله.

و«**مع**» قال المكودي: متعلق بترك اهـ.

و«**ذي**» بمعنى صاحب مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف إلى الشروع.

و«**الشروع**» مضاف إليه.

وجملة: «**وجبا**» خبر ترك، والألف للإطلاق.

و«**كأنشأ**» خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها كما مرَّ وإدخال الكاف على مقوله.

والتقدير: وذلك كقولك أنشأ وأنشأ فعل ماض.

و«**السائق**» اسمها.

وجملة: «**يحدوا**» في موضع نصب خبرها.

و«**طفق**» بكسر الفاء وفتحها معطوفة على أنشأ.

و«**كذا**» خبر مقدم.

و«**جعلت**» مبتدأ مؤخر.

و«**أخذت وعلق**» معطوفان على جعلت.

الشرح:

كرب من أفعال المقاربة أيضًا.

وهي في اقتران خبرها بأن بمنزلة كاد. والأكثر تجرده.

نحو: «وقد كَربتُ مِنْ شِدّةِ الوْجدِ تَطلع».

وكقوله:

كَرُبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوب .... (1)

---

(1) هذا صدر بيت عجزه:

.... حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

بحره: الخفيف.

مصادره: شرح شذور الذهب ص ٣٣٤ رقم (١٣٠)، من شواهد ابن عقيل رقم ٩٢، أوضح المسالك رقم (١٢٦)، الأشموني رقم (٢٩٢). =

ويجوز اقترانه بأن في أصح قولي النحاة إلا أنه قليل كقوله:

وقَدْ كَربتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعا[1]

=

قائله: نسبه قوم إلى رجل من طئ، ولم يعينوه، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي، أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة: ((جواه)) الجوى شدة الوجد، ((الوشاة)) جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين الأحبة، والذي يستخرج أحاديث المحبين بلطف، ويروي في مكانه.

الإعراب: ((كرب)) فعل ماض ناقص، ((القلب)) اسمه، ((من جواه)) الجار والمجرور متعلق بيذوب، وجوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه، ((يذوب)) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره: هو يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر كرب، ((حين)) ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه قوله: يذوب أو قوله كرب، ((قال الوشاة)) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، ((هند)) مبتدأ. ((غضوب)) خبره. والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: ((كرب القلب. يذوب)) حيث جاء الشاعر بخبر كرب جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من ((أن)) المصدرية.

(١) عجز بيت صدره:

سقَاهَا ذَوُو الأحْلامِ سجلاً عَلَى الظَّمَا ....

وهو من بحر الطويل قائله: أبو زيد الأسلمي يهجو به إبراهيم بن هشام بن إسماعيل ابن هشام بن المغيرة والي المدينة. وكان قد مدحه قبل، فلم ترقه مدحته فلم يعطه، وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط. ومطلع هذه القصيدة.

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدى مَصَّتِ الثَّرى حَدِيثًا، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

مصادره:

شرح شذور الذهب ص ٣٣٦ رقم (١٣٢)، الكامل لأبي العباس المبرد ١/١٠٩، شرح ابن عقيل على الألفية رقم ٩٣، أوضح المسالك رقم ١٣٨، الأشموني رقم ٢٤١.

اللغة: ((عروقًا)) العروق: جمع عرق –بكسر فسكون– وأصله عرق الشجرة الضارب في الأرض. ((مصت الثرى حديثًا)) أراد أنها ذاقت طعم الغنى حديثًا،

=

ولم يذكر سيبويه فيها إلا التجرد.

وما استعمل من أفعال هذا الباب دالا على الشروع في خبره، وجب تجرد خبره مِنْ أن لمناقضتها لمدلوله.

وأفعال الشروع خمسة:

١-نحو «أنشأ» السائق يحدُو.

=

والثرى في الأصل: التراب، فأما الغنى فهو الثراء -ممدودًا- وعبر بالثرى لمناسبة العروق. «لم همم» تقول: هم فلان بأمر كذا، إذا اعتزم أن يفعله، وصمم على ذلك. «بأن تترعرعا» بأن تنمو وتزيد، يريد أها لم تكن على استعداد لذلك لضآلة أصلها. «ذوو الأحلام» أي أصحاب العقول -ويروى في مكانه:

«ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء.

ويعني بذوي الأرحام هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة، وكان إبراهيم بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت خاله.

«سجلا» بفتح السين وسكون الجيم: الدلو العظيمة المملوءة ماءً.

وقيل: هو ملؤها.

الإعراب:

«سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى العروق في البيت الذي أنشدناه مفعول به أول. «ذوو» فاعل سقى، مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم.

«ذوو» مضاف،«والأحلام» مضاف إليه. «سجلاً» مفعول ثان لسقى.

«على الظما» جار ومجرور متعلق بسقى. «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. «كربت» كرب فعل ماض ناقص. والتاء: علامة التأنيث.

«أعناقها» أعناق: اسم كرب، وأعناق مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه.

«أن» حرف مصدري، ونصب. «تقطعا» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي يعود إلى الأعناق. والألف للإطلاق. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كرب.

الشاهد فيه قوله: «كربت أعناقها أن تقطع» حيث جاء الشاعر بخبر كرب فعلاً مضارعًا مقترنًا بأن المصدرية، وهذا نادر في خبر هذا الفعل.

٢- و«**طفق**» كقوله تعالى:﴿**وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة**﴾[1].

وقد تفتح الفاء منها أو تبدل ياءً.

٣- **وجعل** نحو:

وقد جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلني ثَوبي .... [2]

---

(١) سورة الأعراف آية (٢٢) وسورة طه آية (١٢١).

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

.... ثَوبي فأَنْهَضُ نهض الشَّارب الثَّمِلِ

مصادره:

خزانة الأدب (٩/٣٥٥) رقم (٧٥٥)، لمقرب ١٠١/١، المغني ٥٧٩، العيني ١٧٣/٢، التصريح ٢٠٤/١، ٢٠٦، همع الهوامع ١٢٨/١، ١٣١، الأشموني ٢١٣/١ . قال البغدادي في «الخزانة»: على أنه قد يجيءُ خبر جعل جملة شرطية مصّدرة بإذا. فجملة «إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي» في محل نصب، على أنه خبر جعل. وهذا كقول همّام الرّقاشي:

وقد جعلت إذا ما حاجةٌ عرضَتْ ... بباب دارك أدلُوها بأقوامِ

[انظر البيان والتبيين ٣١٦/٢، ٣٠٢/٣، ٨٥/٤. فقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات منسوبة إلى همام الرقاشي. على حين وردت في الحماسة ١١٢٠، بشرح المرزوقي ١٢٩/٣، تبريزي منسوبة إلى عصام بن عبيد أو ابن عبيد الله الزماني]. أي أَوصلها إليك بأقوام، وكقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسل رسولاً». أخرجه البخاري كتاب: تفسير القرآن. في سورة الشعراء. وعلى هذا يكون ثوبي فاعلُ يثقلني، ويكون، وقوع الجملة الشرطية خبرًا لجعل موقع الفعل المضارع نادرًا. وقد تبع الشارحُ المحقق في هذا ابن مالك في التسهيل قال فيه: ورُبّما جاء خبر جعل جملة اسمية وفعلية، مصدرة بإذا، ولا يخفى أنّه إذا جاز تخريجُها على ما ثبت لها لا ينبغي العدولُ عنه إلى ادعاء الندرة. فإنه لا مانع من جعل يثقلني خبرًا لها، ويكون ثوبي بدل اشتمال من التاء في جعلتُ، وذلك بتقدير إذا ظرفية لا شرطية، وكذا الحال في البيت الثاني، وفي الأثر، ولكن فيه شذوذ وهو مجيء الماضي خبرًا، فلا يخرج هذا عن قوله سابقًا: «ويتعين في جميع أخبار أفعال المقاربة أن يكون فاعلُ أخبارها ضميرًا عائدًا إلى اسمها». وإليه ذهب ابن هشام في «المغني» قال: اشترطوا الإضمار في بعض المعمولات ومن ذلك مرفوع

=

خبر كاد وأخواتها إلاّ عسى. ومن الوهم قول جماعة في قول هدبة:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه .. البيت.

إنّ فرج قريب اسم يكون، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف،والجملة خبر يكون واسمها ضمير يكون، وأما قوله: وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي.. البيت. فثوبي بدل اشتمال من تاء جعلتُ لا فاعل يثقلني.اهـ. وقد أخرج المرزباني في الموشح(١١٨)، وابن أحمر في ملحقات ديوانه (١٨١) وهي

ما للكواعب يا عيساءُ قد جعلت ... تــزورُّ عنِّــي وتُطــوي دوني الحجــر
قــد كــنت فــرَّاج أبواب مغلقة ... دَبَّ الــرَّياد إذا مــا خــولس النَّظــر
فقد جعلت أرى الشخصين أربعة ... والــواحد اثــنين ممَّــا بُــورك النظــرُ
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً ... فصــرت أمشــي على رجلٍ من الشَّجر
وقــد جعلــت إذا ما قُمتُ يُثقِلُني ... ثــوبي فــأنهضُ نهــض الشارب السَّكرِ

وقوله: «إذا ماقمت» ما زائدة وزيادها بعد أداة الشرط جازمًا أو غير جازم مطردة حتى نظمها بعضهم بقوله:

خُذْ لك ذي الفائدة ... «ما» بعد إذا زائده

وزعم العيني أن ما مصدرية. وأنَّ التقدير حين قيامي. وقوله «يثْقلني» من أثقله الشيءُ: أجهده وأتعبه بجعله ثقيلاً. وقوله: «فأنهض» معطوف على يثقلني. فهو خبر بعد خبر لا على جعلت كما زعم العيني لوجهين: أحدهما: أن النهوض على هذا الوجه مسبب عن إثقاله الثَّوب لا عن الشروع في القيام. وثانيهما: تناسُب المتعاطفين في المضارعية وفي السببية؛ فإن كلا منهما سبب للآخر. وزعم العيني أن التحقيق فيه أنه أقام السبب، وهو الإثقال، مقام المسبب، وهو النهوض نهض الشَّارب هذا كلامه. وأنهض: أقوم، وله مصدران: أحدهما: ما في البيت. والثاني: النهوض. ونهض الشارب صفة مفعولٍ مطلق نائب عنه، أي فأنهض نهضًا كنهض الشارب. وقال العيني: نهض الشاربً منصوب على الإطلاق وهذا لا معنى له، وكأنه يريد على المفعول المطلق. والسَّكرُ: بكسر الكاف صفة مشبهة من السُّكر. وكذلك الثمل بكسر الميم صفة مشبَّهة وهو الذي أخذ الشراب قواه. وقافية هذا البيت، والَذي قبله فيهما إقواء، بخلاف ما قبلهما فإن قافيته مرفوعة. وقال العيني: قائل البيت الشاهد أبو حيَّة النمري، وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج الأسدي، وليس بصحيح لأنه لا يوجد في ديوانه.

٤- وأخذ نحو: فأخذتُ أسألُ والرّسوم تجيبني

٥- وعلق: كما جاء في الحديث.

«**فعلُقتْ به الأعرابُ يَسْألَونهُ**»[١].

واسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشكا

الإعراب:

«واستعملوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب.

و«مضارعًا» مفعول استعملوا.

و«كاد» معطوف على أوشكا.

و«لا غير» قال المكودي: لا عاطفة عطفت غير على أوشك، وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها من الإضافة.

والتقدير: لأوشك وكاد لغيرهما.

«وزادوا» فعل وفاعل.

و«موشكا» مفعول زادوا.

الشرح:

هذه الأفعالُ ملازمة لصيغة الماضي إلا كاد وأوشك فإنه قد استعمل منهما مضارع نحو: ﴿**يكاد زيتُها يضيء**﴾[٢].

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه ....[٣]

---

(١) الحديث: صحيح أخرجه البخاري حديث رقم (٢٩٧٩).

(٢) سورة النور آية (٣٥).

(٣) صدر بيت عجزه:

.... في بَعْضِ غِرَّاتِه يُوَافِقُهَا

هذا البيت من بحر المنسرح.

مصادره: الكامل للمبرد ٤٤/١، الكتاب لسيبويه ٤٨٩/١، شرح ابن عقيل للألفية رقم ٩١، شرح شذور الذهب ص ٣٣٣ رقم ١٢٩.

الشاهد فيه:

=

وهو في أوشك أكثر من الماضي.

وفي قوله: ((**لا غير**)) نظر فإن الأخفش حكى مضارع طفق المفتوحة الفاء على يطفق كضرب يضرب.

والكسائي[1] حكى مضارع جعل كقولهم:

((إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه)).

وزادوا في التصرفات استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله:

[2]........................ **فإنَّكَ مُوشِكُ أَنْ لاَ تَرَاها**

ولا يترتب استعماله من كادَ وكربَ

بعْد عسى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنى بـــ أَنْ يَفْعل عن ثَان فُقِدْ

الإعراب

((**بعد**)) متعلق بيرد.

و((**عسى**)) مضاف إليه.

=

((يوشك من فر.. يوافقها)).

حيث أتى بخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلاً مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (ص ٩٥) وحكى الجوهري مضارع ((طفق))، وحكى الكسائي مضارع ((جَعَل)).

(٢) صدر بيت عجزه:

.... وَنَعْدُو دُونَ غَاضرة العَوَادِي

قائله: كبير بن عبد الرحمن وقيل: كثير عزة.

البحر: الوافر.

المصادر: التصريح ٢٠٨/١، همع الهوامع ١٢٩/١، الدرر اللوامع ١٠٤/١، منهج السالك ٢٦٥/١.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٠٨/١) فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو: مضارع عدا إذا جاوز. غاضرة بغين فضاد. جارية أم البنين بنت عبد العزيز ابن مروان أخت عمر بن عبد العزيز و((والعوادي)) بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو.

«**واخلولق أوشك**» قال المكودي: معطوفان على عسى على حذف العطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لأن الكاف من أوشَك مدغمة في القاف بعد قلبه قافًا.

و«**قد يرد**» للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك.

و«**غنى**» فاعل بيرد.

و«**بأن يفعل عن ثان**» متعلقان بغنى لأنه مصدر.

و«**فقد**» بالبناء للمفعول في موضع للنعت لثان على حذف الموصوف.

والتقدير: قد يرد البيت، ولا يلي الخبر الذي قد نفي ولا الخبر الذي كرضى حال كونه من الأفعال هذه اللام ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول، وذلك جائز في الشعر.

الشرح:

تختص هذه الأفعال الثلاثة بجواز إسنادها إلى أن يفعله، وجعله مرفوعًا مغنيًا عن الخبر نحو: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئًا**﴾[1].

واخلولق أن تجيء، وأوشك أن يأتي.

فإن ذكر بعد الفعل اسم مرفوع نحو: عسى أن يجيء زيد. فلك أن تجعل ما بعد أن مسندًا إليه فارغًا من الضمير، ولك أن تجعله اسم عسى، وتجعل أن وبعدها الخبر رافعًا لضميره، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع فتقول على التقدير الأول: عسى أن يقوم الزيدان أو الزيدون.

وعلى التقدير الثاني: عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يقمن الهندات.

(١) سورة البقرة آية (٢١٦).

ومنع الشلوبين[1] من هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط أخبارها.

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

الإعراب:

«**وجردن**»: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ومتعلقه محذوف.

«**عسى**»: مفعول جردن، والمعطوف على عسى محذوف اكتفاءًا بالعطف السابق. و«**أو**»: حرف تخير هنا.

و «**أرفع**»: فعل أمر معطوف بأو على جردن.

و «**مضمرًا**»: مفعول أرفع.

و «**بها**»: متعلق بارفع.

و «**إذا**»: ظرف متضمن معنى الشرط، مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا.

و «**اسم**»: مرفوع لفعل محذوف، ويفسره ذكر على النيابة عن الفاعل حذف نعته.

و «**قبلها**»: متعلق بذكر.

و «**قد**»: للتحقيق.

و «**ذكرا**»: مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اسم وجواب إذ محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه.

وتقدير البيت: جردن عسى، واخلولق، وأوشك، من المضمر أو ارفع بها مضمرًا إذا ذكر قبلها إسم مسند إليه.

الشرح:

إذا وقع بعد عسى أن والفعل وقبلها اسمٌ هُو المُسند إليه في المعنى نحو: زيد عسى أن يقوم فلك أن تجعل عسى مسندة إلى أن يفعل مستغنى به

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٦٦.

عن الخبر فلا يكون فيها ضمير، ولك أن تجعلها مُسندة إلى ضمير الاسم السابق، وأن يفعل خبرها، ويظهر أثر الوجهين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الوجه الأوّل زيد عسى أن يقوم، وهند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والنسوة عسى أن يقمنَ.

وعلى الوجه الثاني: هندعستْ أنت تقوم، والهندات عسين أن يقمنَ.

والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا وبالأوّل نطق القرآن كقوله تعالى: ﴿**لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرًا منهم،ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرًا منهن**﴾[1].

والفتح والكسْر أَجز في السّين نحو عسيت وانتقا الفتح زُكِنْ

الإعراب:

«**والفتح**» مفعول مقدم بـــ «أجز».

«**والكسر**» معطوف على الفتح.

«**وأجز**» بقطع الهمزة أمر من أجاز يجيز.

و«**في السين**» متعلق بـــ «أجز».

و«**من نحو**» في موضع الحال من السين.

«**وعسيت**» مضاف إليه.

«**وانتقا**» بالقاف بمعنى اختيار مقصور للضرورة مبتدأ.

و«**الفتح**» مضاف إليه.

وجملة «**زكن**» بالبناء للمفعول بمعنى علم خبر انتقا.

وتقدير البيت: وأجز الفتح والكسر في السين حال كونها كائنة من نحو عسيت، واختيار الفتح معلوم.

---

(١) سورة الحجرات آية (١١).

الشرح:

إذا أسندت عسى إلى تاء الضمير بجميع فروعها، أو إلى ما يجري مجراها مما يسكن آخر الفعل المسند إليه كنا ونون الإناث، فالأشهر فيها بقاء فتح السين على حالها ويجوز كسرها.

وبه قرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُم إِنْ تَوَلّيْتُم﴾[1]، ومنع منه أبو عبيدة.

---

(١) سورة محمد آية (٢٢).

قال الفراء في معاني القرآن (٣/٦٢):

قرأها العوام بنصب السين.

[انظر إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٤، تفسير الطبري (٦/٣٣)].

وقرأها نافع المدني: ((فهل عَسِيْتُم)) بكسر السين.

ولو كانت كذلك لقال: عَسِيَ في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُستُم يُريدون لستُم. ثم يقولون: ليس وليسوا سواء، لأنه فعل لا ينصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس له يفعل. فلعله اجترئ عليه كما اجترئ على لستم.

وجاء بهامشه: وجّه أبو علي الفارسي قراءة نافع: فهل عسيتم بكسر السين قال: لأنهم قد قالوا: هو عسٍ بذلك، وما أعساه وأعس به، فقوله: عسٍ يقوي عسيتم، ألا ترى أن عسٍ كجر وشبحٍ، وقد جاء فعل وفعل في نحو: وترى الزند، ورري، فكذلك عسيتم وعسيتم. (لسان العرب: عسى).

إن وأخواها

الإعراب:

«**إن**» بكسر الهمزة وفتح النون المشددة.

«**وأخواها**» بالرفع عطف على محل «**إن**».

الشرح:

أعملت هذه الأدوات لاختصاصها بالأسماء، أو عَملت الرّفع وَالنصب لشبههَا بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر.

والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقدّم منصُوبَها على مرفوعها إشعارًا بالفرَعية.

لإنّ أنّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّ كأَنَّ —عكْسُ ما لِكَانَ منْ عمل

كإِنَّ زيدًا عالِمٌ بأنِي كفءٌ، ولِكنَّ ابْنهُ ذُو ضغْن

الإعراب:

«**لإن**» بالكسر خبر مقدم.

و«**ان**» بالفتح.

«**ليت لكن لعل كأن**» معطوفات على إن المجرورة باللام بإسقاط العاطف للضرورة.

و«**عكس**» مبتدأ مؤخر.

و«**ما**» اسم موصول مضاف إليه.

«**لكان من عمل**» متعلقان بفعل محذوف صلة ما.

وتقدير البيت: عكس الذي استقر لكان من عمل ثابت لإن المكسورة الهمزة، وأن المفتوحة، وليت ولكن ولعل وكأن المشددة.

«**كإن**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر غير مرة، وإِنَّ بكسر الهمزة، وتشديد النون، حرف توكيد ونصب.

و«**زيدًا**» اسمها.

و«**عالم**» خبرها.

والجملة مقولة للقول المحذوف. والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك إن زيدًا عالم.

و«**بأنى**» الباء متعلقة بعالم، وأن بفتح الهمزة حرف توكيد يسبك مع خبره بالمصدر، والياء اسمها.

و«**كفء**» خبرها.

و«**لكنّ**» بالتشديد حرف استدراك ونصب.

و«**ابنه**» بالنصب اسم لكن.

و«**ذو**» بمعنى صاحب خبرها.

و«**ضغن**» بكسر الضاد، وسكون الغين المعجمتين بمعنى حقد مضاف إليه.

الشرح:

هذه الأحرُف الستة [1] تعمل عكس عمل كان فتنصب منصُوبًا مُقدمًا يسمى اسمها. ومرفوعًا مُؤخرًا يُسمى خبرها وهي:

١- إنَّ: للتوكيد نحو: إنَّ زيدًا عالم.

ومثله في القرآن كثير.

٢- وأنَّ للتوكيد أيضًا: وتزيدُ بدلالتها على المصدر.

٣-وليت: للتمني نحو: ليت زيدًا حاضر.

٤- ولكن: للاستدراك. نحو: زيد يحبني لكنَّ ابنه ذو ضغنٍ عليَّ.

٥- ولعلَّ: للترجي[2] نحو: ﴿**لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا**﴾ [3].

وبعضهم قال: للتوقع ليدخل نحو: ﴿**لعلك باخع نفسك**﴾[1].

---

(١) في شرح ابن عقيل على الألفية ص ٩٧.
عدَّها سيبويه خمسة، فأسقط «أنَّ» المفتوحة لأن أصلها «إنَّ» المكسورة.

(٢) الترجي: يكون في الأمر المحبوب: «لعل الله يرحمنا».

(٣) سورة الطلاق آية (١).

إذ هو غير مترجى، والأكثرون عبروا عن الثاني بالإشفاق [٢].

٦- وكأن: للتشبيه المؤكد نحو: كأن زيدًا أسدٌ، بخلاف التشبيه بالكاف.

وراعِ ذا الترتيبَ إلاَّ في الَّذِي كليْتَ فيها – أَوْ هُنا –غَير البذِي

الإعراب:

((**وراع**)) فعل أمر من راعى يراعي بمعنى يلاحظ، وفاعله مستتر فيه.

و((**ذا**)) اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بـ ((راع))..

و((**الترتيب**)) بالنصب عطف بيان لذا أو نعت له على الخلاف في ذلك.

و((**إلا**)) حرف استثناء.

و((**في الذي**)) مستثنى من محذوف على تقدير حذف الموصوف بالذي.

و((**كليت**)) متعلق بمحذوف صلة الذي، وليت حرف تمني.

و((**فيها**)) جار ومجرور خبر مقدم.

و((**أو**)) حرف تخيير.

و((**هنا**)) ظرف مكان معطوف على فيها.

و((**غير**)) بالنصب اسم ليت مؤخر.

و((**البذي**)) بالباء الموحدة، والذال المعجمة مضاف إليه، والياء فيه بدل من الواو من قولهم بذوات على القوم إذا سفهت عليهم، والأصل البذو،وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها هذه هي المشهورة.

وقيل: الياء بدل من الهمزة من قولهم بذأ الرجل إذا سفه حذفت الهمزة على غير القياس أو أبدلت ياء كما في النبي ثم حذفت للساكنين عند عدم الإدغام. قاله الشاطبي.

وتقدير البيت: وراع هذا الترتيب في كل مثال إلا في المثال الذي يكون

=

(١) سورة الشعراء آية (٣).

(٢) الإشفاق: رغبة في الأمر المكروة مع تمني إبعاده مثل: لعل العدو يقدم.

كليت فيها غير البذي أو ليت هنا غير البذي.

الشرح:

تجب في هذه الأحرف مراعاة الترتيب الذي مثل به المصنف من تقديم الاسم على الخبر إلا إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا.

((**كليت فيها غير البذي**)).

-أوظرفًا كليت هنا غير البذي.

قال تعالى: ﴿**إن في ذلك لعبرة**﴾ [(١)]، ﴿**إن لدينا أنكالاً**﴾ [(٢)].

مواضع فتح همزة إن

وهْمزَ إنَّ افْتَحَ لسدِّ مصدر مسدهَا، وفي سِوى ذَاك اكْسِرِ

الإعراب:

((**وهمز**)) بالنصب مفعول مقدم بـــ ((افتح)).

و((**إن**)) بكسر الهمزة، وتشديد النون مضاف إليه.

و((**افتح**)) فعل أمر.

و((**لسد**)) متعلق بـــ ((افتح))، واللام للتعليل.

و((**مصدر**)) مضاف إليه.

و((**مسدها**)) منصوب بسد على تقدير حذف الواو ومعطوفها.

((**وفي سوى**)) متعلق بـــ ((اكسر))..

و((**ذاك**)) مضاف إليه.

و((اكسر)) فعل أمر وفاعل.

وتقدير البيت. وافتح همزة إن لسد مصدر مسدها، ومسد معموليها.

واكسر في سوى ذاك.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٣)، سورة النور آية (٤٤)، سورة النازعات آية (٢٦).

(٢) سورة المزمل آية ١٢.

الشرح:

((**يتعين أن**)) المفتوحة الهمزة إذا صحَّ تأولها مع معموليها بالمصدر وذلك إذا وقعت في موضع الاسم المفرد كوقوعها معموله لما يطلب مفردًا إما فاعلاً نحو: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب**﴾[1].

ومنه: ﴿**ولو أنهم إذْ ظلمُوا أنْفُسَهُم**﴾ [2].

إذ هو في تقدير: لو ثبت أنهم.

أو غائبًا عنه نحو: ﴿**قل أوحي إلي أنه استمع نفر** ﴾[3].

أو مفعولاً نحو: ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم**﴾[4].

أو مبتدأ نحو: ﴿**فلولا أنه كان من المسبحين**﴾ [5].

﴿**ومن آياته أنك ترى الأرض**﴾[6].

أو خبرًا عن اسم مسمى نحو: اعتقادي أنك عا لم.

أو مجرورة بحرف نحو: ذلك بأنهم أو بإضافة طالب مفرد نحو: ﴿**مثل ما أنكم تنطقون**﴾[7]، على تقدير: مثل نطقكم، أو تابعَةٌ لشيء من ذلك بعطف نحو: ﴿**اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم**﴾ [8].

أو بدل نحو: ﴿**وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم**﴾ [9].

وفي سوى ذلك يتعين الكسر.

---

(١) سورة العنكبوت آية (٥١).

(٢) سورة النساء آية (٦٤).

(٣) سورة الجن آية (١).

(٤) سورة الأنعام آية (٨١).

(٥) سورة الصافات آية (١٤٣).

(٦) سورة فصلت آية (٣٩).

(٧) سورة الذاريات آية (٢٣).

(٨) سورة البقرة آية (٤٧، ١٢٢).

(٩) سورة الأنفال آية (٧).

مواضع كسر همزة «إن»

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلهْ وحيثُ إن ليَمين مُكمله
أوحُكِيَتْ بالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ محل حَال، كَزُرْتُهُ ذو أَمَلْ
وكَسرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْل عُلّقَا باللامِ كعْلَمْ إنَّهُ لّذُو تقىَ

الإعراب:

«**فاكسر**» فعل أمر وفاعل ومفعوله محذوف على تقدير حال من مصدر الفعل. والتقدير: فاكسر همزة «**إن**» حال كون الكسر واجبًا.

«**في الابتدا**» متعلق بـــ «اكسر».

«**وفي بدء**» معطوف على «**في الابتدا**».

و«**صلة**» بكسر الصاد، وفتح اللام مضاف إليه.

«**وحيث**» قال المكودي معطوف أيضًا يعني على محل الجار والمجرور.

و«**إن**» مبتدأ.

و«**ليمين**» متعلق بمكمله.

و«**مكمله**» خبر المبتدأ، وحيث مضاف إلى الجملة. ا. هـــ. وإن بكسر الهمزة وتشديد النون.

«**أو حكيت**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أن والجملة معطوفة على مدخول حيث.

و«**بالقول**» متعلق بحكيت والباء بمعنى مع.

و«**أوحلت**» فعل ماض مبني للفاعل وفاعله مستتر فيه يعود إلى أن والجملة معطوفة على حكيت.

و«**محل**» مفعول فيه.

«**حال**» مضاف إليه.

و«**كزرته**» فعل ماض وفاعل ومفعول، مقول لقول محذوف مجرور

بالكاف والكاف وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك زرته.

((**وأني**)) الواو للابتداء وتسمى واو الحال أيضًا وهي مقدرة بإذ عند سيبويه وإن حرف توكيد ونصب والياء اسمها في محل نصب

و((**ذو**)) خبرها

و((**أمل**)) مضاف إليه وما بعد الواو في موضع الحال من فاعل زرته.

و((**كسروا**)) فعل وفاعل والضمير للعرب.

و((**من بعد**)) متعلق بـــ ((كسروا)).

و((**فعل**)) مضاف إليه.

و((**علقا**)) فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فعل وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لفعل والألف فيه للإطلاق.

و((**باللام**)) متعلق بعلقا.

و((**كاعلم**)) الكاف داخلة على قول طرح وبقي مقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، و((**اعلم**)) فعل أمر من علم المتعدية لاثنين.

و((**إنه**)) إن بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب والهاء اسمها.

و((**لذو**)) اللام للابتداء وتسمى اللام المعلقة وذو خبر إن.

و((**تقى**)) مضاف إليه وجملة إن وما بعدها في موضع نصب معلق.

الشرح:

تتعين إن المكسورة إذا لم يصح تأولها بالمصدر كوقوعها في موقع الجملة، وذلك في مواضع.

أحدها: أن تقع مستأنفة في ابتداء الكلام نحو: ﴿**إنا أنزلناه في ليلة القدر**﴾(١).

ومنه: ﴿**ألا إن أولياء الله** ﴾(٢).

---

(١) سورة القدر آية (١).

(٢) سورة يونس آية (٦٢).

لأن «ألا» لمجرد الاستفتاح. والجملة بعدها مستأنفة.

الثاني: أن تقع صلة للموصول نحو: ﴿**ما إن مفاتحه لتنوء**﴾ [1].

أما لو كانت بعض الصلة نحو: الذي عنده أنه فاضل لم يتعين الكسر.

ومثله قولهم: «لا أفعله ما إن جرى مكانه» ، إذ التقدير: ما ثبت.

ولذلك قال: «**وفي بدء**» أصله: أي في ابتدائها.

الثالث: أن يجاب بها القسم.

دخلت اللام في خبرها نحو: ﴿**والعصر إن الإنسان لفي خُسرٍ**﴾[2].

أو لم تدخل نحو: ﴿**حم والكتاب المبين إنّا أنزلناه**﴾[3].

الرابع: أن تقع محكية بالقول نحو: ﴿**قال إني عبد الله**﴾[4].

الخامس: أن يقع في موضع الحال نحو: ﴿**كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقًا من المؤمنين لكـــارهون**﴾ [5].

السادس: أن تقع بعد فعل معلق عن العمل باللام.

كما مثل المصنف من قوله: «**كأعلم أنَّه لذُو تُقى**».

ومثله: ﴿**والله يعلم إنك لرسوله**﴾[6].

ومن المواضع التي لا يصح تأولها فيها بالمفرد

- أما إذا وقعت بعد لازم الإضافة إلى الجملة كحيث وإذ نحو جلست حيث أنك جالسٌ،وجئتك إذ أنّك راكبٌ.

أو صفة لنكرة نحو: مررت برجل أنه فاضل.

---

(١) سورة القصص آية (٧٦).

(٢) سورة العصر آية (١، ٢).

(٣) سورة الدخان آية (١-٣).

(٤) سورة مريم آية (٣٠).

(٥) سورة الأنفال آية (٥).

(٦) سورة المنافقون آية (١).

أو خبرًا عن اسم نحو: زيد أنه عالم.

ومثله: ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾ [1].

مواضع جواز فتح همزة إن وكسرها

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لا لامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي
مَعْ تِلوِ فَا الْجَزَا، وذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

الإعراب:

«**بعد**» ظرف متعلق بنمي آخر البيت.

و «**إذا**» مضاف إليه.

و«**فجاءة**» مضاف إليه أو نعت إذا.

«**أو**» حرف عطف.

و«**أوقسم**» معطوف على إذا.

و«**لا**» نافية للجنس.

و«**لام**» اسمها مبني معها على الفتح.

و«**بعده**» خبرها وهي واسمها وخبرها في موضع جر نعت لقسم والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بعده.

و«**بوجهين**» جار ومجرور متعلق بنمي.

«**ونمي**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همز إن.

و«**مع**» معطوف بإسقاط العاطف على بعد.

و«**تلو**» مضاف إليه.

---

(١) سورة الأعراف آية (١٧٠).

و«**فا**» بالقصر للضرورة مجرورة بإضافة تلو إليه.

و«**الجزا**» مقصود للضرورة أيضًا مجرور بإضافة فا إليه والتقدير: نمي همز إن بوجهين بعد إذا الفجائية وبعد قَسَمٍ لا لام بعده ومع تلو فاء الجزاء.

و«**ذا**» مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وجملة.

«**يطرد**» خبره.

«**وفي النحو**» متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى قول محذوف.

«**خير**» مبتدأ.

و«**القول**» مضاف إليه.

و«**أني**» بفتح الهمزة وكسرها حرف توكيد ونصب والياء اسمها.

وجملة «**أحمد**» خبرها ومفعول أحمد محذوف وجملة إن ومعموليها خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره مقول للقول المحذوف المضاف إليه «**نحو**» والتقدير: وهذا يطرد في نحو قولك: خير القول إني أحمد الله.

الشرح:

إذا وقعت إن في موضع يصلح للمفرد والجملة جاز فتح همزتها وكسرها.

وذكر المصنف من ذلك أربعة:

الأول: أن تقع بعد إذا الفجائية[1] نحو: خرجت فإذا أن الشمس طالعة.

يجوز الفتح والكسر وهما روي.

.......................[2] إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

---

(١) الكتاب لسيبويه (١٤٤/٣).

(٢) هذا عجز بيت صدره.

كنت أرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدا.

مصادره: الكتاب (١٤٤/٣)، المقتضب (٥٣١/٢)، الخصائص (٣٩٩/٢)، شرح ابن عقيل على الألفية (٢٠٤/١) رقم (٩٨)، شرح المفصل لابن يعيش =

الثاني: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، وقد عُلم إرادة المصّنف هنا للفعل لما قدمه من تعيين الكسر في جواب القسم.

وبالوجهين روي:

أَوْ تَحْلِفي بِرَبّكِ الْعَلِيِّ أَنّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصبى[1]

=

(٩٧/٤، ٨، ٦١) خزانة الأدب (٣٠٣/٤)، شذور الذهب ٢٠٧. الأشموني (٢٧٦/١). وهذا البيت من الخمسين التي لا يعرف لها قائل في كتاب سيبويه.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة – بكسر الميم- وهي طرف الحلقوم، ويقال هي عظم ناتئ تحت الأذن. وقوله: «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة.

المعنى: كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس.

الإعراب: «كنت» فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. «أرى» بزنة المبني للمجهول، ومعناه أظن. فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه. «زيدًا» مفعوله الأوّل. «سيدًا» مفعول ثان. والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان. «إذا» فجائية. «إنه» حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه. «عبد» خبره. «القفا» مضاف إليه. «واللهازم» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «إذا أنه» حيث جاز في همزة إن الوجهان فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد، وإن كان هذا المفرد محتاجًا إلى مفرد آخر لتتم بماجملة على الراجح، وأما الكسر فتلقديرها مع معموليها جملة، وهي في ابتدائها.

(١) قبله:

لَتقعُدنَّ مَقْعَد القصى مِنِّ ذي الْقَاذُورَة المَقْلِيِّ

البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج.، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدًا فأنكره».

اللغة: «القصى»: البعيد النائي. «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه. «المقلي» المكروه، مأخوذ من قولهم: قلاة يقليه إذا أبغضه. واجتواه.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال.

وياء المؤنثة المخاطبة محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدين» فحذفت نون الرفع فرارًا من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت

=

فالكسر لكونها جواب قسم، والفتح، بتقدير على. فلو دخلت اللام في خبرها نحو: حلفت إن زيدًا لقائم تعين الكسر كما لو لم يذكر الفعل.

الثالث: أن تقع تالية لفاء الجزاء نحو: من يأتني فإنه مُكرم.

ولهما قرئ: ﴿**أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سوءا بجهالةٍ ثُم تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[1].

=

التقى ساكنان فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما، واكتفى للدلالة عليها بكسر ما قبلها، «مقعد» مفعول فيه، أو مفعول مطلق. «القصي» مضاف إليه. «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن أو بالقصي، أو بمحذوف حال. «ذي» نعت للقصي. «القاذورة» مضاف إليه. «المقلي»: نعت ثان للقصي. «أو» حرف عطف.
«تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. «بربك» الباء حرف جر، وربك اسم مجرور. والجار المجرور متعلق بالفعل تحلفي، والكاف: ضمير مخاطب مضاف إليه. «العلي» صفة لرب.
«أني» حرف توكيد ونصب، والياء اسمه. «أبوه» خبره. و«يالك» اسم إشارة مضاف إلى قوله أبو. واللام للبعد، والكاف: حرف خطاب. «الصبي»: بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت.
الشاهد فيه: قوله: «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها لمصدر مجرور بحرف جر محذوف.
والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي.
وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

(١) سورة الأنعام آية ٥٤:
قال الفراء في معاني القرآن (١/٣٣٦، ٣٣٧)
أنَّه: تكسر الالف من «أنّ» تريد: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل، ولك في «أنّ» التي بعد الفاء الكسر والفتح.
[فأما الكسر في أنَّ الأولى وإنَّ الثانية» قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي]
فأما من فتح فإنه يقول: إنما يحتاج الكتاب إلى «أنّ» مرة واحدة، ولكن الخبر هو
=

الرابع: أن تقع خبر لمبتدأ هي إيّاه في المعنى، ويكون خبرها، وما وقعت خبرًا عنه قولاً، والقائل واحد نحو:

خيرُ القول أنّى أحمدُ الله [1].

وأول قولي: أنّي أذكر اللّه.

فإن كان خبرها غير قول أني مؤمن أو كانت خبرًا عن غير قولٍ نحو: عملي أني أحمدُ الله.

واختلف القائل نحو قولي: إن زيدًا الحمد للهٍ.

تعين الكسر.

دخول لام الابتداء على خبر إن

وبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لاَمُ ابْتــدَاءِ، نحو: إِنِّي لَوَزَرْ

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بتصحب.

=

موضعها، فلما دخلت في ابتداء الكلام أعيدت إلى موضعها [الفتح في الموضعين قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب]. كما قال: ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا أنكم مخرجون﴾ (المؤمنون –٣٥) فلما كان موقع أنّ: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم دخلت في أوّل الكلام وآخره. ومثله: ﴿كتب عليه أنّهُ من تولاه فإنه يضله﴾ (الحج: ٤) بالفتح، ومثله: ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأنّ له نار جهنم﴾ (التوبة: ٦٣) ولك أن تكسر «إن» التي بعد الفاء في هؤلاء الحروف على الاستئناف.

[فتح الأولى وكسر الثانية قراءة نافع وأبي جعفر].

ألا ترى أنك قد تراه حسنًا أن تقول: ﴿كتب عليه أنه من تولاه فهو يضله﴾ بالفتح، وكذلك، وأصلح فهو غفور رحيم، لو كان لكان صوابًا. فإذا حسن دخول «هو» حسن الكسر.

(١) جاء في شرح ابن عقيل على الألفية (٢٠٧/١) ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله. «أول ما أقول أني أحمد الله».

و«**ذات**» بمعنى صاحبة مضاف إليه وهي جارية على موصوف محذوف.

و«**الكسر**» مجرور بإضافة ذات إليه.

و«**تصحب**» بفتح الحاء المهملة فعل مضارع.

و«**الخبر**» مفعول مقدم.

و«**لام**» فاعل تصحب مؤخر ويجوز العكس.

«**ابتداء**» مضاف إليه.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل محذوف.

و«**إني**» بكسر الهمزة إن واسمها.

و«**لوزر**» بفتح الزاي صفة مشبهة خبرها وهو بمعنى حصن قاله المكودي وقال الهواري: بمعنى معين وجملة أن ومعمولتيها مقولة المحذوف مجرور بإضافة نحو إليه وتقدير البيت: وتصحب لام الابتداء الخبر بعد أن ذات الكسر وذلك نحو قولك أني لوزر وحق لام الابتداء أن تدخل في أول الجملة لكنهم كرهوا اجتماع حرفي توكيد فخصوا أن بالاسم لقرنها بالعَمل واختصاصها به وخصوا اللام بالخبر تفرقة بينهما.

الشرح:

تختص إن المكسورة بدخول لام الابتداء على خبرها نحو: ﴿**إن الله لغني حميد**﴾[1].

ولا فرق بين أن يكون وصفًا كما مثل أو جامدًا نحو:﴿**إن هذا لرزقنا**﴾[2].

أو ظرفًا نحو: إن زيدًا لعندك.

أو جارًا ومجرورًا نحو: ﴿**إن الإنسان لفي خُسرٍ**﴾ [3].

---

(١) سورة البقرة آية (٢٦٧).

(٢) سورة ص آية (٥٤).

(٣) سورة العصر آية (٢).

أو فعلاً مضارعًا نحو: ﴿وإنَّ ربَّك ليحكم بينهم﴾ [1].
أو جملة اسمية نحو: ﴿وإنا لنحن الصافّون﴾ [2].
ولا تدخل عليه إلا مؤخرًا كما مُثِّلَ.
فلو قدم نحو: ﴿إن لدينا أنكالاً﴾ [3].
لم تصحبه اللام.

ولا يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلاَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
وَقَدْ يَلِيَها مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

الإعراب:

«**ولا**» نافية.

و«**يلي**» مضارع ولي.

و«**ذا**» وفي بعض النسخ وذي وكلاهما اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بيلي.

و«**اللام**» بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له.

و«**ما**» موصول اسمي في محل رفع فاعل يلي والمنعوت به محذوف.

وجملة «**قد نفيا**» بالبناء للمفعول الألف للإطلاق صلة ما.

و«**لا**» حرف عطف ونفي.

و«**من الأفعال**» متعلق بحال محذوفة من ما الثانية.

و«**ما**» موصول اسمي أيضًا معطوف على ما الأولى.

و«**كرضيا**» في موضع صلة ما الثانية والألف للإطلاق.

وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفي ولا الخبر الذي كرضي حال

---

(١) سورة النحل آية (١٢٤).
(٢) سورة الصافات آية (١٦٥).
(٣) سورة المزمل آية (١٢).

كونه من الأفعال هذه اللام ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر.

((**وقد**)) حرف تقليل هنا.

و((**يليها**)) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخبر الماضي المنصرف والهاء مفعول به ليلي وهو عائد إلى اللام المتقدمة.

و((**مع**)) في موضع الحال من فاعل يليها.

و((**قد**)) مضاف إليه.

و((**كإنَّ**)) بكسر الهمزة وتشديد النون خبر لمبتدأ محذوف حذف معه القول ودخلت الكاف على المقول وإن حرف توكيد ونصب.

و((**إذا**)) اسم إشارة في محل نصب على أنه اسم إن.

و((**لقد**)) اللام للابتداء وقد حرف تحقيق.

و((**سما**)) فعل ماض من سما يسمو وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا.

و((**على العدا**)) بكسر العين المهملة متعلق بسما.

و((**مستحوذا**)) بالذال المعجمة حال من فاعل سما وجملة لقد سما ..... إلخ. خبر إن والعدا الأعداء والمستحوذ على الشيئ هو الغالب عليه وتقدير البيت: وقد يلي الخبر الماضي المتصرف حاله كونه مع قد لام الابتداء وذلك كقولك أن هذا لقد سما على الأعداء حال كونه غالبًا عليهم.

الشرح:

شرط الخبر الذي يلي هذه اللام.

أن يكون مثبتًا. فلو كان منفيًا نحو: ﴿**إن الله لا يظلم الناس شيئًا**﴾[1].

﴿**إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئًا**﴾ [2].

---

(١) سورة يونس آية (٤٤).

(٢) سورة الجاثية آية (١٩).

لم يجز دخول اللام عليه، وقوله:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وتركًا   لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ[1]

(١) البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث العكلي، وعكل بضم العين وسكون الكاف: قبيلة.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. «أن» حرف توكيد ونصب. «تسليما» اسمه. و«تركا» معطوف عليه. «للا متشابهان» اللام زائدة. متشابهان: خبر أن. و«لا» الواو عاطفة. لا: نافية. «سواء» معطوف على خبر إن

الشاهد فيه: قوله: «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في خبر المنفي بلا وهو شاذ.

مصادر هذا البيت: المحتسب (٤٣/١)، والضرائر (٥٨)، العيني (٢٤٤/٢)، همع الهوامع (٨٨/١، ١٠٤)، خزانة الأدب ٣٣٠/١٠ رقم ٨٥٨، التصريح على التوضيح ٢٢٢/١، الأشموني ٢٨١/١.

جاء في خزانة الأدب (٣٣٠/١٠) شاهد رقم (٨٥٨). بعد ذكر هذا الشاهد، قال: على أن دخول اللام على حرف النفي شاذ.

قال ابن جني في سر صناعة الإعراب: إنما أدخل اللام، وهي للإيجاب على لا، وهي للنفي، من قبيل أنه شبهها بغير. فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبَّه الآخَر ما التي للنفي بما التي في معنى الذي، فقال:

لما أغفلتُ شكرك فاصطنعتني   فكيف ومن عطائك جُلُّ مالي

[الأصول (٣٥٠/١)، المغني (٦٨٠)، الدرر اللوامع (١١٦/١)].

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت من الشبه اللفظي. انتهى.

وظاهر كلام الشارح أنّ إنَّ في البيت مكسورة لوجود اللام، ولو كانت مفتوحة شذّ، لدخولها في خبر أنَّ المفتوحة، وعلى حرف النفي، فلمَّا لم يقل أشذَ عُرف أنها مكسورة وبه صرح ابن هشام في «شرح أبيات ابن الناظم» قال:

إن بالكسر لدخول اللام في الخبر ومثله: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾(المنافقون: ١).

والرواية فيه: فتح أنَّ، نقله ابن عصفور في كتاب الضرائر عن الفراء، فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين كما بيناه.

قال ابن هشام: تكرار لا هنا واجبٌ، لكون الخبر الأول مفردًا.

وإفراد سواء واجبٌ، وإن كان خبرًا عن متعدد، لأنه في الأصل مصدر بمعنى =

نادر، وقيل: اللام زائدة فتفتح إن.

ولا تدخل على الماضي المتصرف كرضي قال تعالى: ﴿**إنهم كانوا ظالمين**﴾. ﴿**إن الله اصطفى**﴾، فإن لم ينصرف جاز أن تقع بعدها نحو:

إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّهُ لَعسَى أَنْ يُكرِمَكَ [1].

فإن اقترن الماضي بقد جاز أن يقع بعد لام الابتداء. لكونه قد يقربه من الحال فيصير شبيهًا بالمضارع نحو: إن ذا لقد سما على العدا.

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَ اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

الإعراب:

«**وتصحب**» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى لام الابتداء.

و«**الواسط**» قال المكودي: مفعول تصحب.

و«**معمول الخبر**» بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر

=

الاستواء فحذف زائد، ونقل إلى معنى الوصف ومثله قول السموءل:

سلي إن جهلت النَّاسَ عنّا فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

وربما ثُنّي كقول قيس بن مُعاذ:

فيارب إن لم تقسم الحبَّ بيننا سواءين فاجعلني على حبِّها جالدًا

ومعنى البيت: أنَّ التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء. وكان حقُّه لولا الضرورة أن يقول: للا سواءٌ ولا متشابهان. انتهى.

قال العيني: وقد قيل إنّ المعنى: أعلم أنّ تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين. انتهى.

قال ابن جني في «المحتسب»: مفاد نكرة الجنس مُفاد معرفته من حيث كان في كلِّ جزءٍ منه ما في جملته.

ألا ترى إلى قوله: وأعلم أنَّ تسليمًا وتركا.. البيت.

فهذا في المعنى كقوله: إنَّ التسليم والترَّك لا متشابهان، ولا سواء. انتهى.

(١) في شرح ابن عقيل على الألفية (٢١٢/١) قال معلقًا على هذا المثل:
وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك.

والواسط حال منه على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ا. هـــ.وسكوته عن معمول الخبر إذا أعرب حالاً يدل على أنه نكرة مع الإضافة لكونه وصفًا وهذا لا ينهض في كل وصف مضاف لما بعده بل في الوصف المضاف لمعموله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو زيد مضروب العبد إذ أصله مضروب عبده بالرفع على النيابة عن الفاعل نحو الإسناد إلى ضمير الموصوف فانتصب ثم أضيف إلى مرفوعه المعنى ومعمول الخبر ليس كذلك فهو كقولهم مكتوب زيد ثم دعوى زيادة أل أو التأويل بالنكرة أولى من ارتكاب مذهب ضعيف ثم الأظهر من جهة الصناعة والمعنى أن يكون معمول الخبر بدلاً من الواسط لكن لا مطلقًا بل على معنى أنه كان منعوتًا آخر وصار تابعًا قال ابن مالك: لكن إذا تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل فإن المنعوت يصير بدلاً واستشهد له بقوله تعالى ﴿**إلى صراط العزيز الحميد الله**﴾[1] على رواية الخبر ومثله قولهم ما مررت بمثلك أحد.

و«**الفصل**» معطوف على مفعول تصحب بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل وضمير الفصل.

و«**اسمًا**» معطوف على الفصل.

و«**حل**» فعل ماض.

و«**قبله**» منصوب على الظرفية بحل.

و«**الخبر**» فاعل حل والجملة في موضع نصب نعت لاسم والرابط بينهما الضمير في قبله.

الشرح:

تدخل هذه اللام أيضًا على معمول الخبر الذي قدم عليه فتوسط بينه، وبين الاسم نحو: إن زيدًا لأخاك مكرم ومثله.

---

(١) سورة إبراهيم آيتان (١، ٢).

إِنَّ امْرَأً خصَّنِي عَمْرًا مَوَدَّتَه على التَّنَائي لعندي غيرُ مكفور[1]

فلو تأخر المعمُول عن الخبر نحو: إن زيدًا جالسٌ عندك لم يجز دخول اللام عليه.

ويشترط في المعمول أن لا يكونَ حالاً، وفي العامل أن يصلح لدخول اللام عليه فلا تدخل في نحو: إن زيدًا راكبًا يأتيك، وفي نحو: إن زيدًا عمرًا ضرب.

وتدخل أيضًا على ضمير الفصل نحو:﴿**إن هذا لهو القصص الحق**﴾[2].

(١) قائله: أبو زبيد الطائي. قاله يمدح الوليد بن عقبة ويذكر نعمة. أسبغها عليه على البعد.
البحر: البسيط.
مصادره: الكتاب لسيبويه (١٣٤/٢)، ديوانه (٧٨) شرح المفصل لابن يعيش (٦٥/٨). شرح شواهد المغني (٣٢٢)، سر صناعة الإعراب ٣٧٥/١، همع الهوامع (١٣٩/١) رصف المباني ص ١٢١، ٢٣٤، الأشموني (٢٨٠/٢) ، الدرر اللوامع (١١٦/١)(٥٩/٢)، مغني اللبيب ٦٧٦ (٣٢٢)، الإنصاف لابن الأنباري (٤٠٤).
اللغة: التنائي: البعد. مكفور: مجحود.
وأراد: خصني مودته، فنزع الخافض وأوصل الفعل.
الشاهد فيه: إلغاء الظرف «عندي» مع دخول لام التأكيد عليه.
قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١٣٣/١، ١٣٤). وتقول: إن زيدًا لفيها قائمًا، وإن شئت ألغيت لفيها، كأنك قلت: إنّ زيدًا لقائمٌ فيها.
ويدلك على أنّ لفيها يُلغى أنك تقول: إنّ زيدًا لَبك مأخوذٌ.
قال الشاعر: ثم ذكره.
ثم علّق عليه قائلاً: فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلا لغوًا عرفنا أنه يجوز في فيها، ويكون لغوًا لأنَّ فيها قد تكون لغوًا.
وقال السيوطي في همع الهوامع (١٣٩/١): ... والثالث: وهو الأصح عندي تبعًا للسيرافي، وابن عصفور الجواز إن لم تدخل على الخبر، والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أومع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة كقوله.. وذكره.
أما قوله: «لعندي غير مكفور» حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها.
فأصل الكلام هنا: لغير مكفور عندي.

(٢) سورة آل عمران آية (٦٢).

وعلى الاسم الواقع بعد الخبر نحو: ﴿**إنَّ علينا للهدى وإنَّ لنا للآخرة والأولى**﴾(١).

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعْمالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

الإعراب:

«**ووصل**» مبتدأ.

و«**ما**» مضاف إليه ونعتها محذوف تقديره: الزائدة.

و «**بذي**» متعلق بوصل وهي اسم إشارة.

و«**الحروف**» بالجر نعت لذي أو بيان لها.

و«**مبطل**» خبر المبتدأ وهو اسم فاعل معتمد على المبتدأ أو فاعله مستتر فيه يعود إلى وصل.

و«**إعمالها**» مفعول مبطل.

و«**قد**» حرف تقليل هنا.

و«**يبقى**» مضارع مبني لما لم يسم فاعله.

و«**العمل**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بيبقى والجملتان الاسمية والفعلية مستأنفتان.

الشرح:

إذا زيدت ما بعد شيء من هذه الحروف الستة أبطلت عمله.

ولهذا تسمى الكافة. واختصاصه بالاسم، ولهذا تسمى المهيئة لأنها هيئت للدخول على الفعل نحو: ﴿**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت**﴾(٢)، ﴿**كأنما يساقون إلى الموت**﴾ (٣).

وقوله: ولكنما تقضي فسوف يكون، وقَد يُبقى العمل، وهو متفق عليه بعد

---

(١) سورة الليل آية (١٢، ١٣).

(٢) سورة الأحزاب آية (٣٣).

(٣) سورة الأنفال آية (٦).

ليت لورود السماع به في قوله:

«أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا»[(1)].

---

(١) البيت بتمامه هو:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلى حَمَامِتنا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ.

قائله: النابغة الذبياني.

البحر: البسيط.

يعد هذا البيت من أحد أبيات المعلقة التي قالها النابغة ومطلعها.

يَا دَارَ مَيَّةَ بالْعَلْيَاءَ فَالسَّند   أَقْوتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ.

مصادر البيت: ديوانه ٢٤، الكتاب لسيبويه (١٣٧/٢)، قطر الندى رقم ٥٦. الأصول (٢٨٢/١)، الخصائص (٤٦٠/٢)، أوضح المسالك رقم (٩٣٨) الأزهية (١١٨، ١١٩)، الإنصاف (٤٧٩)، شرح شذور الذهب ٣٤٣.

شرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٨، ٥٨)، المغني (٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨) العيني: (٢٥٤/٢)، التصريح (٢٢٥٩/١، الهمع (٦٥/١) الأشموني (٢٨٤/١)، خزانة الأدب (٢٥١/١٠) رقم (٨٤٥).

اللغة: فقد ههنا: اسم فعل معناه يكفي، أو هو اسم بمعنى كافء.

سبب ورود البيت: هو من قصيدة للنابغة يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد ألقي إليه من الوشايات به.

الإعراب: «قالت» : قال: فعل ماض، التاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي يعود إلى فتاة الحي التي ذكرها في بيت سابق. «ألا» أداة استفتاح. «ليتما» ليت حرف تمن ونصب، و«ما» : زائدة. «هذا» ها: حرف تنبيه، و«ذا» اسم إشارة اسم ليت مبني على السكون في محل نصب. «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت. هذا كله على رواية نصب الحمام، وما عطف عليه. أما على رواية الرفع فما كافة لليت عن العمل، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والحمام: بدل منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. «إلى حمامتنا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وحمامة مضاف، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه. «أو» عاطفة بمعنى الواو. «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة. ويروى مرفوعًا أو منصوبًا. فهو علي

ثم من النحاة من قاس البواقي، ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها.

أما لو كانت ما موصولة غير زائدة لم تبطل عملها وأعربت بأنها اسمها، واحتاجت إلى خبر كما في الحديث من قوله ﷺ : « **إن ما تذكرون من جلال الله وتسبيحه لهنَّ حول العرش دوي كدوي النحل** »[1].

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إن بَعْدَ أَنْ تَسْتَكمِلاَ

الإعراب:

« **وجائز** » خبر مقدم.

و« **رفعك** » مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

و« **معطوفًا** » مفعول ومنعوته محذوف.

و« **على منصوب** » متعلق بمعطوفا.

و« **إن** » بكسر الهمزة وتشديد النون مضاف إليه.

و« **وبعد** » متعلق برفعك لا بجائز خلافًا للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدأ وهو أجنبي عن الخبر وقد مر مثله عند قوله بالجر.

=

الوجهين اللذين ذكرناهما، ونصف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه. «فقد» الفاء فاء الفصيحة. «وقد»: خبر لمبتدأ محذوف.
وتقدير الكلام: إن حصل ذلك فهو كاف لنا.
الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروي بنصب الحمام ورفعه.
أما النصب فهو على أن ليت عاملة، والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة.
وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة، واسم الإشارة، مبتدأ والحمام بدل منه على نحو ما قررناه في الإعراب، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها، ولم يجب إعمالها، بل يجوز فيها وجهان: الإعمال، والإهمال، بخلاف سائر أخواتها حيث لا يجوز في واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال، وهذا أمر في غاية الوضوح.

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/٣٤، ٤/٢٦٨، ٢٧١).

و«أَنْ» بفتح الهمزة وسكون النون مضاف إليه وهو حرف مصدري يسبك مع ما بعده بالمصدر.

و« **تستكملا**» فعل مضارع منصوب بأن ومفعوله محذوف والألف للإطلاق وتقدير البيت: ورفعك اسمها معطوفًا على منصوب إن بعد استكمال لها الخبر جائز.

الشرح:

اسم إن المنصُوب بها أصله المبتدأ كما سبق فهو في محل رفع.

ولهذا إذا عطفت عليه جاز لك في المعطوفِ النصبُ اتباعًا على لفظه مطلقًا، والرفعُ بشرط أن تكون قد استكملت عمل أن بالإتيان بالخبر قبل العطف نحو: ﴿**أن الله بريء من المشركينَ**﴾ [1]، قرئ بنصب المعطوف، ورفعه.

فأما نحو: ﴿**إن الذين آمنوا والذي هادوا والصابئون**﴾[2].

فعلى نية التقديم والتأخير، أي والصابئون كذلكَ.

وَأُلْحِـقت بـــإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ   مِـنْ دُونِ لَيْـــتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

الإعراب:

«**وألحقت**» فعل ماض مبني للمفعول.

«**بإن**» بكسر الهمزة متعلق بألحقت.

و«**لكن**» بفتح النون المشددة في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بألحقت.

و«**أن**» بفتح الهمزة وتشديد النون معطوف على لكن.

و«**من دون**» متعلق بألحقت.

و«**ليت**» مضاف إليه.

«**ولعل وكأنَّ**» بتشديد النون معطوفان على ليت.

---

(١) سورة التوبة آية (٣).

(٢) سورة المائدة آية (٦٩).

الشرح:

أُلحقت بأن في جواز رفعِ المعَطوف على اسمها بعد استكمال الخبر لكنّ كقوله: «**ولكنَّ عُمّي الطيبُ الأصل والحالُ**»

وأنّ كالقراءة المشهورة في: ﴿**أنَّ الله بريء من المشركينَ وَرَسولُهُ**﴾[1].

وخُصَّ بالإلحاق بها لمشاركتها لها في إبقاء معنى الجملة على ما كانت عليه قبل دخولهما من الإخبارِ إلى التمني[2]. ولعل نقلته إلى الترجي.

وكأن نقلتهُ إلى التشبيه.

ولا يصح احتجاج القراء على الجواز فيها بنحو:

يا ليتني وَأَنْتِ يا لَميسُ ... في بلدٍ لَيْسَ بِهِ أنيسُ[3]

---

(١) سورة التوبة آية (٣).

(٢) قال السمين الحلبي رحمه الله في الدر المصون (٦/٨) قرأ عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق «ورسوله» بالنصب. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة.

والثاني: أنه مفعول معه.. قاله الزمخشري [الكشاف ١٧٣/٢)].

وقرأ الحسن «ورسوله» بالجر وفيها وجهان.

أحدها: أنه مقسمٌ به أي: ورسوله إن الأمر كذلك، وحُذف جوابه لفهم المعنى.

والثاني: أنه على الجِوار، كما أهم نعتوا وأكّدوا على الجَوار... وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإبهام، حتى يحكى أن أعرابيًا سمع رجلاً يقرأ ورسوله بالجر فقال الأعرابي: إن كان الله قد برئ منْ رسوله فأنا بريء منه، فلببه القارئ إلى عمر رضي الله عنه فحكى الأعرابي الواقعة، فحينئذ أَمر عمر بتعليم العربية.

ويُحكى أيضًا هذا عن أمير المؤمنين عليّ وأبي الأسود الدؤلي. قال أبو البقاء: «ولا يكون عطفًا على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر وهذا من الواضحات» [إملاء ما من به الرحمن (١١/٢)].

(٣) قائله: جران العود وهو في ديوانه المطبوع (٥٢٩).

وهو من بحر الرجز.

ذكره سيبويه في الكتاب هكذا.

=

=

وبَلْدَة لَيْسَ بِهَا أَنيسُ.

-وهوَ في شرح شذور الذهب (ص ٣٢٧) رقم (١٢٥)

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس.

ونسبه لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، قال الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله في تعليقه على الشذور، ولكن الرواية في ديوانه هكذا.

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يا لَمِيسُ يعتس فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ

الذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدَ هَمُوسُ بسابسا لَيْسَ بِه أَنِيسُ

إلا الْيَعَافِيرُ وَ إِلاَّ العيس وَبَقَرُ مُلَمَّعُ كُنُوسُ

كأنما هن الجواري الميسُ

وهكذا ورد في خزانة الأدب (١٧/١٠).

مصادره: الكتاب لسيبويه ١٣٣/١، ٣٣٥. معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١. المقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤/٤. مجالس ثعلب ٣١٦، ٣٥٢. الإنصاف (٢٧١). شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٢، ١١٧، ٢١/٧، ٥٢/٨). العيني ١٠٧/٣، التصريح على التوضيح ٣٥٣/١. همع الهوامع ٢٢٥/١، ٤٤/٢. الأشموني ١٤٧/٢.

اللغة: لميس: اسم امرأة. «يعتسُّ» قال في الخزانة (١٧/١٠) يطلب بالليل ما يأكله فيذهب ويجيء بغية الوصول لغرضه. ومنه العسس-بفتح العين والسين المهملتين، وهم حراس الليل سموا بذلك لكثرة ما يذهبون ويجيئون. «الجروس» بالجيم فعُول من الجَرْس، وهو الصوت الخفي. والذئب: بدل من السَّبُع. و« ذو لبد»، ولبد — بكسر ففتح وهو ما بين كتفيه من الوبر المتلبّد. «هموس» خفيف الوطء. «بسابسا» جمع بسبس وهو القفر. «اليعافير» جمع يعفور بفتح الياء أو ضمها وهو الظبي الأعفر . أي الذي لونه لون العفر وهو التراب. «العيس» الإبل. «ملمع» فيها لمع بياض وسواد. «كنوس» أي: دخله في كنسها. والكنس: بضمتين جمع كناس، مثل كتاب وكتب، وهو بيت الظبي في الشجر.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رُبَّ. بلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة. «ليس» فعل ماض ناقص. «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه. «أنيس» اسم ليس. والجملة من ليس واسمه وخبره صفة لبلدة، وخبر المبتدأ —على هذه الرواية—

=

لاحتمال كون أنت مبتدأ خبره محذوف تقديره. وأنتِ معي.

وَخُفِّفَتْ إِن فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهمَلُ
ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِن بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتمِدًا

الإعراب:

«وخففت» مبني للمجهول.

و«إن» بكسر الهمزة وفتح النون المشددة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بخففت.

«فقلَّ» الفاء عاطفة، وقلَّ فعل ماض.

=

محذوف. وتقدير الكلام: سكنتها أو جبتها. «إلا» أداة الاستثناء. «اليعافير» بدل من أنيس. و«إلا» الواو عاطفة. إلا: أداة استثناء. «العيس» معطوف على اليعافير، فهو بدل أيضًا من أنيس.

الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير و إلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله: «أنيس» مع أنهما ليسا من جنس الأنيس أي الذي يؤنس به. لكن الذي ذهب إليه سيبويه أنه ينبغي إما التوسع في المستثنى منه، وهو الأنيس ههنا حتى يعم المستثنى وغيره فيصبح استثناء متصلاً، فكأنه قال: ليس شيء إلا اليعافير وإلا العيس. أو يتوسعٍ في المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس، أي ما يؤنس به، فيكون الاستثناء متصلاً أيضًا. والمقصود أنه يجعل هذا ونحوه من نوع الاستثناء المتصل، إما بالتجوز في المستثنى منه، وإما بالتجوز في المستثنى، وهذا ميل إلى استبعاد مجيء المستثنى المنقطع فافهم ذلك وتدبره والله يعصمك من الخطأ والزلل.

قال البغدادي في خزانة الأدب (١٠/١٨) وروايته أي ابن قتيبة في كتاب "أبيات المعاني" بخط أبي الفتح ابن جني، وعليه إجازة بخط أبي علي الفارسي، كتبها لابن جني لما قرأه عليه، وهو تأليف أبي عثمان الأشنانداني في سعيد بن هارون من رواية ابن دريد كذا.

يا ليتني وأنتِ يا لميسِ في بلدٍ ليس به أنيسُ
إلا اليَعافير وإلاّ العيس

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

و«**العمل**» فاعل قل.

و«**تلزم**» فعل مضارع.

و«**اللام**» بالرفع فاعل تلزم ومفعول تلزم ومتعلقه محذوفان.

و«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف.

و«**ما**» زائدة.

و«**تهمل**» فعل مضارع مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى أن والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ووقوع المضارع بعد إذا قليل بالنسبة إلى الماضي وتقدير الشرط وتلزم اللام الخبر في القياس إذا أهملت.

«**وربما**» حرف تقليل.

و«**استغني**» مبني للمفعول.

و«**عنها**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل باستغنى ومتعلقه محذوف.

و«**إن**» بكسر الهمزة حرف شرط.

و«**بدا**» فعل الشرط في محل جزم بإن.

و«**ما**» موصول اسمي في موضع رفع فاعل بدا وهو نعت لمحذوف.

و«**ناطق**» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فاعلاً في المعنى.

و«**أراده**» فعل وفاعله مستتر ومفعوله بارز وهذه الجملة في موضع رفع خبر ناطق وهو وخبره صلة ما والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المستتر في إرادة المرفوع على الفاعلية والرابط بين الصلة والموصول.

الهاء منصوبة على المفعولية.

و«**معتمدًا**» بكسر الميم حال من الفاعل ومتعلقه محذوف وبفتحها حال من المفعول وتقدير البيت: وربما استغني عن اللام في السماع أن ظهر المعنى الذي أراده ناطق معتمدًا عليه وإنما قيدنا اللزوم بالقياس والتقليل بالسماع جمعًا بين الكلامين.

الشرح:

إذا خففت إنَّ المكسورة فالأكثر إهمالها لعدم اختصاصها بالاسم كما يأتي

كقوله: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾[1]، ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [2]، وبَعضهم يُعملها ردًا إلى الأصل إلا أنه قليل. ومنه: ﴿وإن كُلاً لَّما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ [3]، في قراءة شاذة [4] وتلزم اللام في خبرها مع الإهمال

---

(١) سورة هود آية (١١١).

(٢) سورة يس آية (٣٢).

(٣) سورة هود آية (١١١).

(٤) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٣٩٧/٦)]: «.. أما في الشاذ فقد قرئ أربع قراءات أُخر.

إحداها: قراءة أُبيّ والحسن، وأبان بن تغلب. وإنْ كل بتخفيفها ورفع «كل» لما بالتشديد.

الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم: «لَمّاً» مشددة منونة. ولم يتعرضوا لتخفيف إنَّ «ولا لتشديدها» .

الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: ﴿وإنْ كلٌ إلا﴾ بتخفيف «إنْ» ورفع «كل» الرابعة قال أبو حاتم.

الذي في مُصْحف أبي «وإنْ مِنْ كلٍ إلا ليوفينهم» .

وقال أبو البقاء العكبري في كتابه «إعراب القراءات الشواذ (٦٧٢/١) قوله: «وإنَّ كُلاًّ» يقرأ بتخفيف النون ونصب «كل» انظر: معاني القرآن للأخفش (٥٨٤/٢) وتفسير الطبري (١٢٥/١٢): أهل المدينة وفي إعراب القرآن(٣٠٥/٢) نافع ونسبت في الكشف ٥٣٦/١، وتفسير القرطبي ١٠٤/٩، والبحر المحيط ٢٦٦/٥، والنشر ١١٩/٣،وتحبير التيسير ١٢٣، وفتح القدير ٥٢٩/٢ إلى نافع وابن كثير وأبي بكر، واقتصر في المبسوط (٢٤٢) والإتحاف ١٣٥/٢ على ابن كثير ونافع، وفي السبعة ٣٣٩ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية، وفي حجة القراءات ٣٥٠، وتفسير الفخر الرازي ٦٩/١٨، عدا أبا عمرو والكسائي وغير منسوبة في مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١.

ثم قال السمين في الدر المصون (٣٧٢/٦): على أنه أعمل إنْ مخففة كالمثقلة.

وعلق عليه الدكتور محمد السيد أحمد عزوز فقال كما جاء في إعراب القراءات الشاذة (٦٧٢/١) لأبي البقاء. هذا رأي البصريين وانظر: الكتاب ١٣٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٨٤/٢، وإعراب القرآن ٣٠٥/٢، ومشكل إعراب القرآن =

وتسمى اللام الفارقة لأنها تفرق بينها وبين إن النافية، وعند الكوفيين أنَّ إنْ نافية واللام بمعنى إلا وربما استغني عن اللام إن ظهر معنى الإثبات و لم تلتبس بالنفي إما بقرينة لفظية نحو إن زيد لن يقوّم أو معنوية كقوله:

أَنَا ابْنُ أُبَاةُ الضيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَت كِرَامُ المَعَادِنِ[1]

=

١/٣٧٥، والكشاف ٢/٢٩٥، والبيان ٢/٢٩، والتبيان ٢/٧١٦، وتفسير القرطبي ٩/١٠٤، البحر المحيط ٥/٢٦٦، وفتح القدير ٢/٥٢٩. وأنكر ذلك الكسائي والفراء في معاني القرآن ٢/٢٩، ٣٠، ونقله في إعراب القرآن ٢/٣٠٥. ثم قال أبو البقاء في إعراب القراءات الشاذة (١/٦٧٢): وهو جائز في العربية ووارِدٌ في الشعر: وجاء بهامشه: ومن ذلك قول ابن صريم اليشكري.

ويوما توافينا بوجه قسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم.

انظر: الكتاب ٢/١٣٤، ونسبه إلى علياء بن أرقم اليشكري ٤/٣٦٤، ٣٦٥ والشاهد في: المصنف ٢/١٢٨، وأمالي ابن الشجرى ٢/٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٦٦، والإنصاف ١/٢٢، شرح المفصل ٨/٧٢، أوضح المسالك رقم ١٥١، همع الهوامع ١/١٤٣، ١٨٢، المحتسب ١/٣٠٨.

ثم قال أبو البقاء العكبري: وبالرفع إما على إلغائها، وإما على حذف اسمها، وإما على أن تجعل بمعنى ما، ويكون لما بمعنى إلاَّ.

(١) البيت قائله الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، أبو نفر.

مصادره: شرح قطر الندى ص ٢٢٧. الأشموني رقم (٢٧٨). شرح ابن عقيل رقم (١٤٠). أوضح المسالك رقم ١٤٦. اللغة: «أُباة» بضم الهمزة جمع آب، مثل قضاة جمع قاض، وغزاة جمع غاز، ودعاة جمع داعٍ، ورماة جمع رام ، والآبي: اسم فاعل فعله أبى، ومعناه امتنع. «الضيم» الظلم. «كرام المعادن» طيبةُ الأصول.

«المعنى» يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قومًا كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ. «ابن» : خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف، «الضيم» مضاف إليه. «من» حرف جر. «آل» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه.

=

والْفِعْلُ إِنْ لَم يَــكُ ناسِخًا فلا تُلْفِيهِ غالبًا بإنْ ذي مُوصَلا

الإعراب:

«**والفعل**» مبتدأ.

و«**إن**» بكسر الهمزة حرف شرط.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يك**» مجزوم بلم وهو فعل الشرط واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل.

و«**ناسخًا**» خبره.

و«**فلا**» الفاء لمجرد ربط الجواب بالشرط ولا للعطف إذ لا يعطف الجواب على الشرط ولا نافية.

و«**تُلفيه**» بضم التاء مضارع ألفي المتعدي لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوبًا

=

و«إن» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل. «مالك» مبتدأ. «كانت» كان: فعل ماض ناقص. والتاء علامة التأنيث. واسم كان ضمير مستتر فيه جوزًا تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة.

«كرام» خبر كان، منصوب بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف، و«المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإن مالك.... إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعًا، وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكانًا على إفهام المعنى ووضوحه.

وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضًا لما سبق البيت له.

إذ يصير المعنى: وليس مالك كرام المعادن فيتعين حمل. «إن» على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له. وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه، فلم يأت باللام الفارقة.

ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال، «إن».

والهاء مفعوله الأول.

وجملة تلفيه خبر لمبتدأ محذوف والمبتدأ وخبره جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ الذي هو الفعل.

و«**غالبًا**» حال من الهاء في تلفيه قاله المكودي.

و«**بإن**» بكسر الهمزة وسكون النون متعلق بموصلا.

و«**ذي**» اسم إشارة بدل من إن أو نعت لها.

و«**موصلا**» بفتح الصاد مفعول ثان لتلفيه وتقدير البيت: والفعل إن لم يك ناسخًا فأنت لا تلفيه أي لا تجده موصلاً بأن هذه غالبًا.

الشرح:

إذا أهملت إن المخففة بطل اختصاصها بالاسم كما سبق إلا أنه لا يليها غالبًا من الأفعال إلا ناسخ الابتداء إما من باب كان نحو: ﴿**وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**﴾(١).

أو من باب عسى نحو: ﴿**إن كاد ليضلنا عن آلهتنا**﴾(٢).

أو من باب ظن نحو: ﴿**وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾(٣).

وسواء كان ماضيًا كما مثل أو مضارعًا نحو: ﴿**وإن يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقُونك**﴾(٤). ﴿**وإن نظنك لمن الكاذبين**﴾(٥).

ودخولها على فعل غير ناسخ للابتداء قليل، ومع ذلك فلم يسمع إلا مع الماضي نحو: «**شَلَّتْ يَمينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**»(٦).

---

(١) سورة البقرة آية (١٤٣).

(٢) سورة الفرقان آية (٤٢).

(٣) سورة الأعراف آية (١٠٢).

(٤) سورة القلم آية (٥١).

(٥) سورة الشعراء آية (١٨٦).

(٦) هذا صدر بيت عجزه:

=

=

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعمَّدِ ....

قائله: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ترثى زوجها الزبير بن العوام ﷺ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

مصادره: المحتسب ٢/٢٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧١، ٧٢، ٧٦، المقرب ١/١١٢، الإنصاف ٦٤١، المغنى ٢٤، العيني ٢/٤٧٨، التصريح ١/٢٣١، همع الهوامع ١/١٤٢، الأشموني ١/٢٩، ابن عقيل ١/٢١٨ رقم ١٠٥، خزانة الأدب ١٠/٣٧٣ رقم ٨٦٨.

اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت - بكسر العين.

حلت عليك أي نزلت. ويروى في مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» فعل ماض. والتاء للتأنيث. «يمينك» فاعل، والكاف مضاف إليه. «إن» مخففة من الثقيلة. «قتلت» فعل وفاعل. «لمسلمًا» اللام فارقة. «مسلما» مفعول. «حلت» فعل ماض، والتاء للتأنيث. «عليك» جار ومجرور متعلق بحلت. «عقوبة» فاعل. «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (١٠/٣٧٣) رقم (٨٦٨) بعد ذكره هذا الشاهد: على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول إنْ المخففة على غير الأفعال الناسخة. وهذا عند البصريين شاذّ، لأن مذهبهم إذا خففت إنْ أُهملت لا يليها غالبًا إلا فعل ناسخ، كما قال الشارح. ولم يقيده بالماضي كما قيده ابن مالك، لأن شراحه قالوا: ليس بصحيح لقوله تعالى: ﴿وإنْ نُظُنُّكَ لمَنْ الكاذبين﴾ (الشعراء: ١٨٦) وقوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليُزْلِقُونَك بأبصارَهم﴾ (القلم: ٥١). وأما الكوفيون غير الكسائي فلا يثبتون إنْ مخففة لا عاملة، ولا مهملة، وإنما هي عندهم إن النافية واللام بمعنى إلا.

وهي عند الكسائي مخففةٌ إن دخلتْ على اسم، ونافية إن دخلت على فعل.

فقوله: «إن قتلت لمسلمًا» عند جميع الكوفيين إنْ فيه نافية، واللام بمعنى إلاّ.

وعند البصريين مخففة مهملة. واللام فارقة، ومسلمًا مفعول قتلت.

وجملة «إن قتلت لمسلمًا» جوابُ القسم، وربُّك صفة لله.

وجملة: وجبت... إلخ استئناف بياني، كأنه قال:

=

وَإِنْ تُخفَّف أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ   وَالخبرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

الإعراب:

و«**إن**» بكسرة الهمزة.

و«**تخفف**» مجزوم بإن على أنه فعل الشرط وهو مبني للمفعول.

و« **أنَّ**» بفتح الهمزة وفتح النون المشددة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بتخفف.

« **فاسمها**» مبتدأ.

وجملة « **استكن**» بمعنى انحذف خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره جواب الشرط، ولهذا اقترن بالفاء.

و«**الخبر**» بالنصب مفعول مقدم عليه.

و«**اجعل**» فعل أمر من جعل المتعدي لاثنين.

و«**جملة**» مفعوله الثاني.

و«**من بعد**» متعلق باجعل.

« **وأن**» بفتح الهمزة مضاف إلى بعد والأصل من بعدها فأناب الظاهر عن المضمر الذي سهله أهما من جملتين مستقلتين.

الشرح:

إذا خففت أن المفتوحة بقي عملها لبقاء اختصاصها إلا أنها لا تعمل إلا في اسم مقدر غير ملفوظ به وهذا مراد المصنف بقوله: «استكن» لا الاستكنان الذي هو من صفات الضمير؛ لأنه يختص بالمرفوع منه كما سبق، والاسم هنا منصُوبٌ؛ إلا أنك إذا قدرته بضمير نحو: ﴿**وحسبوا أن لا تكون فتنة**﴾[1].

=

ما تأتي من قتل مسلم للتعظيم والتهويل.

وعقوبة المتعمد فاعل وجبَتْ، أي إنك تعاقبُ بما يعاقب به من تعمد قتل مسلم.

قلت: البيت في الخزانة صدره: «تالله ربِّك إن قتلت لمسلمًا» .

(١) سورة المائدة آية (٧١).

التقديرُ: أنه، وظهوره في قوله:

بَأنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ   وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ(١)

---

(١) قائله: جاء في خزانة الأدب (١٠/٣٨٤) قال السكري في شرح هذه القصيدة قال أبو عمرو: قالت هذه القصيدة عمرة بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي فيها أخاها عمرًا الملقب ذا الكلب.

مصادره: زهر الآداب للحصري (٧٩٥)، حماسة ابن الشجري (٧٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧٥)، - المغني (٣١)، التصريح على التوضيح (١/٢٣٢)، الأشموني (١/١٩١) رقم (٢٨١)، خزانة الأدب (١٠/٣٨٢) رقم (٨٦٩)، أوضح المسالك رقم (١٤٨)، الصناعتين (١٤٢)، شرح أشعار الهذليين (٢/٥٨٣)، شرح قطر الندى ص ٢١٦ رقم (٥٨)،

قبله: البيت التالي:

لَقَدْ عَلِمَ الضَيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ   إِذَا اْغبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالاً

اللغة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين. بمنزلة الربيع: كثير النفع واصل العطاء. و« غيث مريع» بفتح الميم أو ضمها خصيب. « الثمال» بكسر الثاء المثلثة الذخر والغياث.

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم،ويغيث الملهوف.

الإعراب: « بأنك» الباء حرف جر. وأن مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب. « ربيع» خبر أن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق. « وغيث» الواو عاطفة، و «غيث» معطوف على ربيع. «مريع» صفة لغيث. و «أنك» الواو عاطفة، وأن: مخففة من الثقيلة أيضًا. والكاف ضمير المخاطب اسمها. « هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب. « تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. « الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة. وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء.

والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعًا لهم وبكونك سندهم وملجأهم.

ضرورة وتجب كون خبرها جملة إما فعلية كما مُثّلَ، وإما اسمية نحو:

﴿وآخر دعواهم أن الحُمد لله رَبّ العالمين﴾[(١)].

وَإِنْ يُكنْ فِعْلاً وَ لَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فالأحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ او تَنْفيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يكن**» فعل الشرط مجزوم بإن واسم يكن ضمير مستتر فيها يعود إلى الخبر.

و«**فعلا**» خبر يكن.

«**ولم يكن**» جازم ومجزوم واسم يكن ضمير مستتر فيها.

و«**دُعا**» بضم الدال قصره للضرورة خبر يكن.

وجملة لم يكن دعا في موضع نصب على الحال من فعلا مرتبطة بالواو والضمير على وزان قوله تعالى ﴿**والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم**﴾[(٢)]. إلا أنه في الآية أحسن منه في النظم لأن صاحب الحال فيها معرفة وفي النظم نكرة بلا مسوغ ولا يصح جعلها نعتًا لاقترانها بالواو ولأن النعت لا

=

الشاهد فيه: قوله: «بأنك ربيع.. وأنك تكون الثمالا» . حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميرًا مذكورًا في الكلام، وخبرها في الأوّل مفرد، وهو قوله: ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفًا، ولا يكون الخبر حينئذ إلا جملة.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله في تعليقه على قطر الندى ص ٢١٧.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

(١) سورة يونس آية (١٠).

(٢) سورة النور آية (٦).

يعطف على المنعوت وبهذا رد على الزمخشري[1] حيث أعرب. جملة «**ولها كتاب**» نعتًا لقرية من قوله تعالى ﴿**وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم**﴾[2].

«**ولم يكن**» جازم ومجزوم.

و«**تصريفه**» اسم يكن.

و«**ممتنعًا**» خبرها وهذه الجملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

«**فالأحسن الفصل**» مبتدأ وخبر وهذه الجملة جواب الشرط ولهذا اقترنت بالفاء.

و«**بقد**» متعلق بالفصل.

و«**أو نفي – تنفيس أو لو**» معطوفات على قد.

«**وقليل**» خبر مقدم.

و«**ذكر**» مبتدأ مؤخر.

و«**لو**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله ومتعلقه محذوف والتقدير ذكر النحاة لو في الفواصل قليل.

الشرح:

إذا كان خبر إن المخففة فعلاً غير دعاء، ولا عادم التصرف فالأحسن أن يُفصل بينه وبينها بأحد الأشياء المذكورة وهي:

١- إما قد كقوله: ﴿**ونعلم أن قد صدقتنا**﴾[3].

٢- وإما بنفي بأحد حروفه، والمسموع من ذلك الفصل بلا نحو: ﴿**وحسبوا أن لا تكون فتنة**﴾[4].

٣- وبلن نحو: ﴿**علم أن لن تحصوه**﴾[5].

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٣٨٧/٢)ط دار المعرفة بيروت.

(٢) سورة الحجر آية (٤).

(٣) سورة المائدة آية (١١٣).

(٤) سورة المائدة آية (٧١).

(٥) سورة المزمل آية (٢٠).

٤- وبلم نحو: ﴿**أيحسب أن لم يره أحد**﴾ (١).

٥- وإما حرف التنفيس وهو السين نحو:﴿**علم أن سيكون منكم مرضى**﴾(٢).

٦- وسوف نحو: «**حسبت أن سوف يقوم زيد**».

٧- وإما «**لو**» كقوله تعالى: ﴿**وأن لو استقامُوا على الطريقة**﴾ (٣).

وليس بقليل كما زعم المصنفُ ليكون في القرآن نحو: ﴿**أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم**﴾(٤)، ﴿**أن لو كانوا يعلمون الغيب**﴾(٥).

إلا أن يكون مراده أن ذكر لو في هذه الفواصل قليل في كتب النُّحاةِ.

واستعماله بغير فصلٍ نادر كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ(٦)

---

(١) سورة البلد آية (٧).

(٢) سورة المزمل آية (٢٠).

(٣) سورة الجن آية (١٦).

(٤) سورة الأعراف آية (١٠٠).

(٥) سورة سبأ آية (١٤).

(٦) لم أقف على قائله.

تخريجه: أنشده الأشموني رقم (٢٨٤)، وابن عقيل رقم (١٠٨)، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (١٤٩)، وكذلك في شرح قطر الندى رقم (٥٧).

اللغة: «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول. وميمه مضعفة أي يرجوهم الناس. ويؤملون عطاءهم. «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة هو ما تسأله وتتمناه ومنه قوله تعالى في سورة طه آية (٣٦). ﴿قد أوتيت سؤلك يا موسى﴾.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أهم محل رجاء الناس ومعقد آمالهم، فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل ماض مبني على الضم، واو الجماعة فاعل. «أن» مخففة من الثقيلة،واسمها ضمير شأن محذوف. «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون. واو الجماعة نائب فاعله.

=

أما لو كان الفعل غير متصرف كليس وعسى أو مرادًا به الدعاء لم يحتج إلى فصل نحو: ﴿**وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم**﴾[1]. ﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾[2]. ﴿**والخامسة أن غضب الله عليها**﴾[3].

في قراءة بعضهم.

وَخُفِّفَتْ كأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي مَنْصُوبُها، وَثَابِتا أَيضًا رُوِي

الإعراب:

«**وخففت**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**كأن**» بفتح الهمزة وفتح النون المشددة نائب الفاعل بخففت.

=

والجملة: من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة.
«فجادوا» الفاء عاطفة، جادُوا. فعل ماض مبني على الضم، واو الجماعة فاعل.
والجملة المعطوفة على جملة علموا. «قبل» زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا.
«أن» مصدرية. «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون. واو الجماعة نائب فاعل. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم. «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف. و«سؤل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء. ولم يفصل بينه وبين أن بفاصل من الفواصل الأربعة.
هذا وقد زعم جماعة من النحاة أنَّ «أنْ» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع كما أهملت في قول الشاعر.

أن تقْرَآنِ على أَسْمَاءَ ويْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لا تُشعِرا أَحَدا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب، إذ يهمل هؤلاء أن المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضًا، وليس هذا الزعم صحيحًا من قبل أنك قد علمت أَنَّ «أَنْ» التي تقع بعد ما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجح أقوال النحاة.

(١) سورة الأعراف آية (١٨٥).
(٢) سورة النجم آية(٣٩).
(٣) سورة النور آية (٩).

و«**أيضًا**» مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذا عاد.

«**فنوي**» الفاء عاطفة ونوي مبني للمفعول.

و«**منصوبها**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بنوي.

«**وثابتًا**» حال من مرفوع روي.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق كما مر.

و«**روي**» مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأن والتقدير: وروي منصوبها ثابتًا أيضًا «لا التي لنفي الجنس».

الشرح:

إذا خُففَت كأن جازَ في منصوبَها أن يحذف وينوي نحو:

«**كأن ظَبية تعطوا إلى وارِق السَّلْمْ**»(١).

---

(١) هذا عجز بيت صدره: «ويومًا تُوافينا بوجه مقسَّمٍ».

قائله: هذا البيت قائله باغت بن صريم -بغين معجمة وتاء مثناة قاله سيبويه والنحاس والأعلم وابن المستوفي، ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علياء اليشكري قاله أبو علي القالي، وقال أبو عبيد البكري هو لراشد بن شهاب اليشكري.

البحر: الطويل.

مصادره: الكتاب لسيبويه (٢٨١/١، ٤٨١)، أوضح المسالك رقم (١٥١)، قطر الندى رقم (٥٩)، المبرد في الكامل (٥٠/١)، الأصول (٢٩٧/١)، أمالي أبو علي القالي (٢١٠/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، الإنصاف (٢٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٨، ٨٣)، المقرب (١١١/١)، (٢٠٤/٢)، الضرائر (٥٩، ٣١٠). المغنى (٣٣)، شذور الذهب (٢٨٤)، التصريح على التوضيح ٢٣٤/١، همع الهوامع (١/ ١٤٣ ١٨/٢)، الأصمعيات ١٥٧، الأشموني ٢٩٣/١، ٢٨٦/٣، لسان العرب مادة: ((قسم))، خزانة الأدب ٤١١/١٠، رقم ٨٧٤.

اللغة: «توافينا» تجيئنا. «بوجه مقسم» أراد بوجه جميل حسن، مأخوذ من القسام- بفتح كل من القاف والسين وهو الجمال. «تعطو» تمد عنقها. «وارق السلم» شجرة السلم المورق، فإضافة وارق إلى السلم من إضافة الصفة إلى الموصوف.

الإعراب: «يومًا» منصوب على الظرفية بتوافي التالي. «توافينا» توافي: فعل مضارع

على رواية من رفع ظبية، وأن يذكر كرواية من نصب ظبية، ومن رواه بالجر جعل إن زائدة بين الجار والمجرور[1].

=

مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. ونا: مفعول به. «بوجه» الباء حرف جر، ووجه اسم مجرور بالباء، وعلامة الجر الكسرة والجار والمجرور متعلق بالفعل توافي. «مقسم» نعت لوجه. «كأن» حرف تشبيه ونصب. «ظبية» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة. «تعطو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: طريقان. «إلى وارق» إلى: حرف جر، ووارق اسم مجرور بإلى وعلامة الجر الكسر، والجار والمجرور متعلق بتعطو ووارق مضاف و«السلم» مضاف إليه، وسكنه لأجل الوقف، وهذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية. وفيه رواية بالرفع وأخرى بالجر.

الشاهد: في قوله: «كأن ظبية تعطو- إلخ» حيث روي على ثلاثة أوجه اثنان منها يستدل بهما في هذا الباب.

الوجه الأوّل: نصب ظبية على أنه اسم كأن، والخبر محذوف.

الوجه الثاني: رفع ظبية على أنه خبر كأن واسمها محذوف.

والتقدير: كأنها ظبية، فدلت الروايتان معًا على أنه إذا خفف كأن جاز ذكر اسمه، وجاز حذفه. إلا أن الحذف أكثر من الذكر.

الوجه الثالث: جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور.

وفي خزانة الأدب (١٠/٤١٢) قال الأعلم: الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر، وحذف الاسم، والتقدير: كأنها ظبية. وكذا قال ابن الشجري وابن يعيش وغيرهم قال ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم: وفيه شذوذ لكون الخبر مفردًا مع حذف الاسم.

(١) وقد أورد هذه الأوجه الثلاثة في الكامل قال: حدثني التوزِّيُّ عن أبي زيدٍ قال: سمعت العرب: تنشد هذا البيت فتنصب الظبية وترفعها وتخفضها. أما رفعها فعلى الضمير، يريد: كأنها ظبية، وهذا شرط أنَّ وكأنَّ إذا خفّفتا، إنما هو على حذف الضمير. وعلى هذا: ﴿علِم أن سيكون منكم﴾ (المزمل:٢٠). ومن نصب فعلى غير الضمير، وأعملها مخفّفةً عملها مثقلة، لأنَّها تعمل لشبهها بالفعل، فإذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف، كقولك: لم يك زيدٌ منطلقًا، فالفعل إذا حذف يعمل عمله تامًا، فيصير التقدير: ((كأنَّ ظبيةً)) تعطو إلى وارق السَّلَم هذه المرأة وحذف الخبر لما تقدّم من ذكره. ومن قال: كأن ظبية جعل أن زائدة وأعمل

=

لا التي لنفي الجنس

الشرح:

١- إذا استعملت لا في النفي فتارة يُرادُ بها نفي الفرد.

٢- وتارة يُرادُ بها نفي الجنس ظاهرًا لا على سبيل التنصيص.

وفي هذين الوجهين تعمل عمل ليس.

٣- وتارة يُراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص في العموم فتعمل عمل إنَّ.

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ للاَ في نَكِرَه ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

الإعراب:

«**عمل**» مفعول أول مقدم بـ«اجعل».

و«**إنَّ**» بكسر الهمزة وفتح النون المشددة مضاف إليه.

و«**اجعل**» فعل أمر متعد لاثنين.

و«**للا**» بكسر اللام في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل».

و«**في نكره**» متعلق بـ«اجعل».

و«**مفردة**» حال من فاعل جاءتك العائد على لا.

و«**جاءتك**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازًا يعود إلى لا والتاء للتأنيث والكاف ضمير المخاطب في موضع نصب على المفعولية بـ«جاء».

و«**أو**» حرف عطف.

و«**مكررة**» معطوفة على مفردة.

«**فانصب**» فعل أمر وفاعله.

=

الكاف، أراد ظبية، وزاد أنْ. انتهى. [خزانة الأدب (٤١٣/١٠)].

و«**بها**» متعلق بانصب.

و«**مضافًا**» مفعول انصب.

و«**أو مضارعه**» بكسر الراء معطوف على مضافًا والهاء المضاف إليه يعود إلى مضافًا والمضارعة المشابهة.

«**وبعد**» متعلق باذكر.

و«**ذاك**» ذا اسم إشارة إلى نصب الاسم بلا مضاف إليه، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

و«**الخبر**» مفعول مقدم باذكر.

و«**اذكر**» فعل أمر من ذكر إذا نطق.

و«**رافعه**» حال من فاعل اذكر والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله فإضافته للتخفيف ولذلك صح جعله حالاً نحو قوله تعالى: ﴿**ثاني عطفه**﴾[1] والتقدير: وبعد ذاك النصب بلا للاسم اذكر الخبر حال كونك رافعًا له بها.

الشرح:

لا هذه تعملُ عملَ إنَّ من نصب الاسم ورفع الخبر كما ذكر المصنف، ولكنها لا تعمل إلا في نكرة تكون اسمًا لها، ولازم ذلك أن يكون الخبر نكرة لعدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا فرق من أن يقع النكرة بعدها مفردة نحو: ﴿**لا ريب فيه**﴾[2]. أو مكررة نحو: ﴿**فلا رفث ولا فسوق**﴾[3].

ثم إن كان اسمها مُضافًا أو مضارعًا له أي شبيهًا به من جهة تعلق ما

---

(١) سورة الحج آية (٩).

(٢) سورة البقرة آية (٢)، آل عمران (٩)، (٢٥)، النساء (٨٧)، الأنعام (١٢)، يونس (٣٧)، الإسراء (٩٩).

(٣) سورة البقرة آية (١٩٧).

بعده به فهو منصوب نحو: لا غُلاَم رَجُلٍ هُنا، ولا طالعًا جَبلاً، ولا محمودًا فعله، ولا خيرًا من زيد، ويُؤتى بالخبر بعد ذلك مرفوعًا.

إما لفظًا: نحو: لاً قبيحًا فعله محمود.

وإما محلاً نحو: لا غلام رجل عندك أو في الدار.

وَرَكِّبْ الْمُفرَدَ فَاتِحًا كلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّان اجْعَلاَ
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصوبًا أَوْ مُرَكَبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوّلاً لاَ تَنْصِبَا

الإعراب:

«**وركب**» فعل أمر وفاعل.

و«**المفرد**» مفعول ركب.

و«**فاتحًا**» حال من فاعل ركب ومتعلقه محذوف أي فاتحًا له.

و«**كلا حول**» خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها والتقدير: وذلك كقولك لا حول فلا نافية للجنس وحول اسمها مبني معها على الفتح وخبرها محذوف.

«**ولا**» نافية.

و«**قوة**» اسمها مبني معها على الفتح وخبرها محذوف وهذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى.

«**والثان**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسر مفعول أول باجعلا.

و«**اجعلا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا.

و«**مرفوعًا**» مفعول ثان باجعلا.

و«**أو منصوبًا أو مركبًا**» معطوفان على مرفوعًا.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**رفعت**» فعل الشرط.

و«**أولا**» مفعول رفعت.

و«**لا**» ناهية.

«**تنصبا**» مضارع مجزوم بلا الناهية والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة وجملة لا تنصبا جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة ومفعول تنصب محذوف أيضًا والتقدير: وإن رفعت الأوّل فلا تنصب الثاني.

الشرح:

إذا كان اسم لا نكرة مفردة، والمراد به ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا به بُني لتركيبه معها كخمسة عشر أو لتضمن معنى من.

ولا يختص بالبناء على الفتح كما ذكره المصنف، بل يبنى على ما يُنصب به. فإن نصب بالفتح بني عليه كالمفرد.

وجمع التكسير نحو: لا رَجل ولا رجال، وإن نصب بالياء بني عليها كالمثنى في قوله: «**تَعزَّ فَلاَ إِلْفَينَ بالْعَيْشِ مُتِّعا**»(١).

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: ولكِنْ لورَّاد المَنون تتابُعُ

مصادره: شرح شذور الذهب ص ١١٨ رقم (٢٨)، أوضح المسالك رقم (١٥٨)، الأشموني رقم (٢٩٤).

بحره: الطويل:

لا أعرف له قائل.

اللغة: «إلفين» مثنى إلف- بكسر الهمزة وسكون اللام- وهو الصاحب الأليف، وأصله مصدر. بدليل قول الشاعر:

زَعَمْتُم أَنَ إِخْوتَكَمْ قُرَيْش ... لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَفُ

ثم استعمل وصفًا مثل النقض والنكس، بكسر أولهما وسكون ثانيهما. «وراد» جمع وارد. «تتابُعُ» بضم الباء، مصدر تتابع الناس، إذا تتبع بعضهم بعضًا.

الإعـــراب: «تعـــز» فعل أمر، مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا نافـــية للجنس. و«إلفين» اسم لا، مبني على الياء في محل نصب. «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله. «تبع» الآتي. «متعا» متع: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثـــنين نائـــب فاعله. والجملة: في محل رفع خبر لا. «ولكن» الواو عاطفة، لكن حرف استدراك. «لوراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وراد مضاف، =

والجمع المذكر السالم في قوله:

يُحْشَرُ النَّاسُ لاَبَنِينَ وَلاَ آ بَاءَ إِلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ[1]

=

و«المنون» مضاف إليه. «تتابع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلفين» فإنه قد وقع اسمًا للا النافية للجنس، وهو مثنى، فبني على ما كان ينصب عليه، وهو الياء، ألا ترى أنك لو أدخلت عليه عاملا يقتضي نصبه لقلت «رأيت إلفين» مثلا؟

(١) مصادره: التصريح على التوضيح (١/٢٣٩)، همع الهوامع (١/١٤٦)، الدرر اللوامع (١/١٢٦)، شرح شذور الذهب ص ١١٩ رقم (٢٩)، أوضح المسالك رقم (٥٨)، منهج السالك للأشموني (٢/٧)، العيني (٢/٣٣٤).

البحر: الخفيف.

- لا يعرف قائله.

اللغة: «يحشر» أصل معنى الحشر الجمع، ومنه قولهم: حشر الأمير جنده أي جمعهم. والحشر في عرف الشرع: بعث من القبور. «عنتهم» أهمتهم: تقول: عناني أمرك يعنيني، وعناني يعنوني عناية -بكسر العين في المصدر أو فتحها- وعنيت به مبنيًا للمجهول أو بوزن رضي. كل هذا مستعمل وارد عن العرب. «شؤون» جمع شأن وهو الأمر والخطب.

الإعراب: «يحشر» فعل مضارع مبني للمجهول. «الناس» نائب فاعل. «لا» نافية للجنس. «بنين» اسم لا، مبني على الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وخبر لا محذوف «ولا» الواو عاطفة، لا. نافية للجنس أيضًا. «آباء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف أيضًا، وجملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها. «إلا» أداة استثناء. «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. «عنتهم» عني. فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغائبين مفعول به. «شؤون» فاعل عني، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال.

وتقدير الكلام: يحشر الناس لا بنين موجودون ولا آباء موجودون في حال من الأحوال إلا في الحال التي عنتهم وأهمتهم فيها شئون وأمور خطيرة تلهي كل واحد وتشغله بنفسه عن كل من عداه.

=

وفيما نُصبَ بالكسرة كجمع المؤنث السالم وجهان: الفتح والكسر وهما روي قوله:

إِنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ(١)

=

الشاهد فيه: قوله «بنين» حيث وقع اسم لا جمع مذكر سالمًا وهو قوله «بنين»، وبني معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كما كان ينصب بذلك لو كان معربًا. واعلم أن أبا العباس المبرد قد ذهب إلى أن اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعًا كان معربًا، لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فهما يعارضان سبب البناء، ألست ترى «أي» الشرطية والاستفهامية معربتان عند عامة العلماء، مع تضمنها معنى الحرف بسبب ما عارض شبه الحرف من ملازمتها للإضافة والتي هي من خصائص الأسماء. وهو قول مردود عليه. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف، والمجموع جمع مذكر سالمًا على الواو، مع وجود عارض البناء فيهما فهو لم يتخذ مذهبًا مطردًا، ولو أنه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا، لجعل المنادى معربًا، والجمهور سلكوا في البابين مسلكًا واحدًا. وما استدل لا ينهض دليلاً على ما ادعاه

(١) ذكره البغدادي في خزانة الأدب (٢٧/٤) رقم (٢٥٣). بلفظ: أَوْدَى الشبابُ.. إلخ. قائله: سلامة بن جندل السعدي من قصيدة عدهما اثنان وثلاثون بيتًا، وهي مسطورة في المفضليات.

البحر: البسيط.

مصادره: شذور الذهب (٨٥) رقم (٣٠)، العيني (٢٢٦/٢)، التصريح على التوضيح (٣٢٨/١)، همع الهوامع (١٤٦/١)، منهج السالك (٨/٢)، المفضليات (١٢٠)، - ديوان سلامة بن جندل (٧)، أوضح المسالك رقم (١٥٦)، شرح ابن عقيل على الألفية رقم (١١٠)، خزانة الأدب (٢٧/٤ رقم ٢٥٣).

اللغة: «أودي» أي ذهب واضمحل. «مجد عواقبه» المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة. «الشيب» جمع أشيب مثل بيض في جمع أبيض.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب. «الشباب» اسمه. «الذي» اسم موصول نعت الشباب. «مجد» خبر مقدم. «عواقبه» عواقب: مبتدأ مؤخر. وعواقب مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول. «فيه»

=

وإذا تكررت لا مع اسمها المفرد جاز فيها خمسة أوجه تضمنها كلام المصنف.

١ - فتحهما نحو ﴿**فلا رفث ولا فسوق**﴾.

ورفعهما إما على إعمال لا عمل ليس أو على إلغائها وجعلهما مبتدأين كقراءة الأكثرين:

﴿**لا بيعٌ فيه ولا خُلةٌ**﴾ [١]. وفتح الأوّل ورفع الثاني على إعمال الثانية عمل ليس، والأولى عمل إن[٢].

=

جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي: «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن. «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس. «لذات» اسم لا. وهو يروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب، ويروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة في محل نصب. «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة للذات. ويكون خبر لا محذوفًا. ولغة طيء تلتزم هذا الوجه، لأنهم لا يذكرون خبر «لا» أصلاً. ولهذا قيل في قول حاتم الطائي: «وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ».

إن حاتمًا قد فارق طائيته في هذا البيت حيث ذكر خبر لا، أو يكون «مصبوح» نعتًا لكريم على الموضع لأن لا واسمها مبتدأ. ويكون خبر لا محذوفًا على ما هو المطرد في لغة قومه.

الشاهد فيه: قال البغدادي في الخزانة (٢٧/٤) بعد ذكر الشاهد: على أن جمع المؤنث يبنى على الفتح مع لا، بدون تنوين، كَلَذّاتَ في البيت، فإنه مبني مع لا على الفتح، ورواه شراح الألفية بالفتح والكسر، كما يجوز مثله في الجمع المؤنث السالم المبني مع لا. مما سبق يتبين أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـــ«لا» جاز فيه أمران: البناء على الفتح، والبناء على الكسر نيابة عن الفتحة كما هو الحال حين يكون معربًا منصوبًا.

(١) سورة البقرة آية (٢٥٤).

(٢) قال أبو البقاء العكبري في التبيان(٢٠٢/١) لا بيع فيه: في موضع رفع صفة ليوم ولا خُلة: أي فيه، ولا شفاعةٌ: أي فيه. ويقرأ بالرفع والتنوين وقد مضى تعليله في قوله «فلا رفث» (١٦١/١) في قوله تعالى: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال﴾

=

كقوله: «لاَ أُمَّ لي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلاَ أَبُ»[1].

=

تقرأ بالرفع فيهن على أن تكون «لا» غير عاملة، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر ويجوز أن تكون «لا» عاملة عمل ليس، فيكون في الحج في موضع نصب.

وقرئ برفع الأولين وتدوينهما وفتح الأخيرة، وإنما فرق بينهما، لأن معنى فلا رفث ولا فسوق أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا. ومعنى لا جدال، أي لا شك في فرض الحج.

والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفس العموم [انظر: الكشف (١/٢٨٦)].

وقال ابن الأنباري في [البيان في غريب إعراب القرآن (١/١٦٨)]: ﴿لا بَيعٌ فيه ولاخُلةٌ ولا شفَاعَةٌ﴾. قرئ بالرفع والبناء على الفتح. فالرفع بالابتداء أو على أَنَ يجعل «لا» بمعنى ليس، وفيه الخبر والبناء على الفتح. ويجوز فيه في العربية عدة أوجه، والقراءة سُنّة متبعة وكل هذه الجمل في موضع الوصف المكرّر ليوم، والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء في «فيه».

(١) هذا عجز بيت صدره: هَذَا لَعمَرُكُمُ الصَّغَارُ بعينه.

قائله: ١- في الكتاب لسيبويه (٢/٢٩١، ٢٩٢) لرجل من مَذَحج.

٢- وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب.

٣- وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف.

٤- وقال الحاتم: هو لابن أحمر.

٥- وقال الأصفهاني: هو لضميرة بن ضمرة.

٦- وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم.

البحر: الكامل.

مصادره: الكتاب لسيبويه (٢/٢٩٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١١٠)، العيني (٢/٣٣٩)، لسان العرب «حيس»، شرح شواهد المغني (٣١١)، الأشموني (٢/٩) رقم (٢٩٨)، التصريح (١/٢٤١)، أوضح المسالك رقم (١٦١)، شرح ابن عقيل على الألفية رقم (١١٢).

اللغة: «الصغار» بفتح الصاد. بزنة سحاب. الذل والمهانة والحقارة.

الإعراب: «هذا» هاء: حرف تنبيه. واسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. «لعمركم» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف، والكاف مضاف إليه والميم علامة على جمع المخاطبين. وجملة هذا مبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره

=

وعكسُه وهُو رفع الأوّل وفتح الثاني نحو: فلا لغوٌ فيها ولاَ تَأْثِيمَ فيها.
وفتح الأوّل ونصب الثاني بالعطف على محله، وتقديره زيادة لا نحو:

لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّة   اتَّسَعَ الْخرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

=

الآتي. «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة. «بعينه» الباء حرف جر، وعين: اسم مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال. وقيل: الباء زائدة، وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف، والهاء ضمير الغائب عائد إلى الصغار مضاف إليه. «لا» نافية للجنس. «أم» اسمها. «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا. «إن» شرطية. «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل، فعل الشرط. «ذاك» ذا: اسم إشارة فاعل كان، والكاف حرف خطاب. «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. «أب» معطوف على محل لا مع اسمها، وهذا أحد ثلاثة أوجه في تخريج الرفع، وستعرف الوجهين الآخرين، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام. وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.
الشاهد فيه: قوله: «لا أم لي ولا أب» حيث عطف قوله. «أب» على ما قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء بالاسم الأول مبنيًا على الفتح على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إن، وجاء بالثاني مرفوعًا، وهذا المرفوع إما أن يجعل معطوفًا بالواو على محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد، ومحل لا مع اسمها رفع بالابتداء، وإما أن يجعل اسمًا للا الثانية على أنها عاملة عمل ليس وإما أن يجعل مبتدأ ولا التي قبله مهملة غير عاملة أصلاً، وعلى الوجهين.
الثاني والثالث: تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فهذه ثلاثة أوجه يخرج عليها رفع الاسم الواقع بعد لا الثانية إذا كان الاسم الواقع بعد لا الأولى مفتوحًا.

(١) قائله: أنس بن العباس بن مرداس، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس.
البحر: السريع.
اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تطلق على الصديق نفسه.
المعنى: يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة، لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.
مصادره: الكتاب لسيبويه (٣٤٩/١) بولاق، (٢٨٥/٢)، شرح المفصل لابـــن يعيش (١٠١/٢، ١١٣)، (١٣٨/٩)، شذور الذهب (٨٧م ٢٢٦) (٢٠٥-٢١٢)، المقاصد
=

أمَّا متى رُفع الأوّل لم يجز نصب الثاني لأنه لا وجه له.

ومُفْرَدَا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ
وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المفرد لاتَبنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقصدِ

الإعراب:

((**ومفردًا نعتًا**)) قال المكودي: مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخر العوامل وقدم مفردًا على نعتًا وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها.

و((**لمبني**)) متعلق بنعتًا.

و((**يلي**)) في موضع الصفة لمبني اهـ. ولم يتعرض لنعتًا والتنازع في المقدم

=

النحوية (٢/٣٥١، (٤/٥٦٧)، التصريح على التوضيح (١/٥٤١)، همع الهوامع (٢/١٤٤، ٢١١)، الدرر اللوامع (٢/١٩٨، ٢٣٨)، منهج السالك للأشموني (٢/٩)، شرح ابن عقيل على الألفية رقم (١١١)، أوضح المسالك رقم(١٦٤)، شرح شذور الذهب ص ١٢٣ رقم ٣٢.

الإعراب: ((لا)) نافية للجنس. ((نسب)) اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب. ((اليوم)) ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا. ((ولا)) الواو عاطفة. ولا: زائدة لتأكيد النفي. ((خلة)) بالنصب معطوف على محل اسم لا الأولى. ((اتسع)) فعل ماض. ((الخرق)) فاعله. ((على الراقع)) جار ومجرور متعلق باتسع.

الشاهد فيه: قوله: ((ولا خلة)) حيث عطف قوله: ((خلة)) بالنصب على محل اسم لا الأولى المبني على الفتح في محل نصب،وذلك بتقدير أن ((لا)) الثانية زائدة لتأكيد النفي. وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه: إن قوله: ((خلة)) اسم لا الثانية وهي عاملة عمل إن، فهذا الاسم مبني على الفتح في محل نصب، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين، وإنما هو تنوين الضرورة، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفًا يدل عليه خبر لا الأولى، وتقدير الكلام: لا نسب اليوم ولا خلة اليوم، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، بخلافها على التقدير الأول، فإنها عليه قد عطفت مفردًا هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى، فافهم هذا كله وتدبره.

لا يراه الناظم وقال الشاطبي قوله نعتًا مفعول بافتح وهو على حد قولهم زيدا فاضرب على معنى أما زيدًا فاضرب وقوله لمبني في موضع الصفة لنعتًا يلي صفة ثانية لنعتًا ومفردًا حال من نعتًا وكان الأصل في مفرد أن يجري على نعتًا صفة له لكن لما تقدم انتصب على الحال لتعذر جريانه صفة ويحتمل أن يكون مفردًا هو مفعول افتح ونعتًا بدل منه أو عطف بيان أو التقدير على الأول: افتح نعتًا تاليًا لاسم مبني والياء له حالة كون ذلك النعت مفردًا نعتًا لمبني والياء له ا.هـ والظاهر أن الشارحين معًا لم يستحضرا نص ابن مالك في المسألة ونصه فيها إذا تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحًا لأن يلي العامل فإن المنعوت يعرب بدلاً واستشهد له بقوله تعالى: ﴿**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللهِ**﴾[1] في قراءة الجر[2]، والعجب من الشاطبي فإنه نقلها عنه في باب النداء وحينئذ فلا ضرورة كما زعم المكودي.

و «**فافتح**» الفاء من جواب أما المحذوفة كما تقدم وافتح فعل أمر تقدم مفعوله عليه.

---

(١) سورة إبراهيم الآيتان (١، ٢).

(٢) قال الفراء في معاني القرآن (٦٧/١). قول الله عز وجل: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ الله الذي﴾ يخفض في الإعراب ويرفع، الرفع قراءة نافع وابن عامر، وأبي جعفر والخفض قراءة غيرهم الخفض على أن تُتبعه «الحميد» والرّفع على الاستئناف لانفصاله من الآية. كقول الله عز وجل [التوبة:١١١]: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ إلى آخر الآية. ثم قال: «التَّائِبُونَ»، وفي قراءة عبدالله: «التائبين» كل ذلك صواب.

وقال أبو البقاء في التبيان (٧٦٢/٢): قوله تعالى: «الله الذي»: يُقرأ بالجر على البدل، وبالرفع على ثلاثة أوجه: أحدها: على الابتداء، وما بَعْده الخبر.

والثاني: على الخبر، والمبتدأ محذوف؛ أي هو الله، والذي صفة.

والثالث: هو مبتدأ، والذي صفته، والخبر محذوف، تقديره: الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض العزيز الحميد. وحُذف لتقدم ذكره.

و «**أو انصبن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**وارفع**» أمر أيضًا وهما معطوفان على افتح ومفعولهما محذوف مماثل لمفعول افتح لما تقدر أن شرط التنازع عند الناظم أن يكون المتنازع فيه متأخرًا عن العوامل.

و«**تعدل**» مجزوم في جواب الأمر.

«**وغير**» مفعول مقدم بتبين.

و«**ما**» اسم موصول في محل جر بإضافة غير إليه.

وجملة «**يلي**» صلة ما.

و«**غير**» معطوف على غير الأولى.

و«**المفرد**» مضاف إليه.

و«**لا**» حرف نهي وجزم.

و«**تبن**» مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف الياء.

«**وانصبه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

و«**أو الرفع**» مفعول مقدم باقصد.

و«**اقصد**» فعل أمر معطوف على انصبه وأو في الجمع للتخيير.

وتقدير البيت: ولا تبن غير ما يلي وغير المفرد وانصبه أو اقتصد الرفع.

الشرح:

إذا نعت اسم لا المبني بمفرد يليه نحو: لا رجل كريم هنا، جاز ذلك في ثلاثة أوجه:

أ-فتحه على تقدير تركيبه مع المنعوت قبل دخول لا، فلما دخلت عليهما تُركا على حالهما.

ب-نصبُه إتباعًا على محل الاسم.

ج- رفعه إتباعًا على محل لا مع اسمها أو على محل اسمها قبل دخولها، وغير ما يلي المنعوت لوجود فاصل بينهما نحو: لا رجُل عندنا ظريفٌ.

-وغير المفرد من النعت المضاف أو الشبيه به نحو: لا رجل غلام سفر هنا، ولا رجل قبيحًا فعله عندنا يمتنع فيهما البناء.

لتعذر تركيب ثلاثة أشياء فأكثر ويجوز فيهما الرفعُ والنصبُ على ما تقدم من التوجيه.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ» احكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

الإعراب:

«**والعطف**» مبتدأ، وهو بمعنى المعطوف من إطلاق المصدر على اسم المفعول.

و«**إن لم تتكرر**» شرط.

و«**لا**» فاعل تتكرر.

و«**احكما**» جواب الشرط حذفت منه الفاء ضرورة والألف فيه بدل عن نون التوكيد الخفيفة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ويجوز أن يكون احكما خبر المبتدأ وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه والرابط بين المبتدأ وخبره الضمير في له ويجوز نصب العطف بفعل مضمر تعتبره احكما وهو أجود على حذر بدا أمر ربه.

و«**له بما**» متعلقان باحكما وما موصول اسمي جار به على موصوف محذوف.

و«**للنعت**» متعلق بانتمى.

و«**ذي**» بمعنى صاحب صفة للنعت.

و«**الفصل**» مضاف إليه.

و«**انتمى**» بمعنى انتسب صلة ما وفصل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة وذلك جائز في الموصول الاسمي خاصة غير الألف واللام والتقدير: والمعطوف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتسب للنعت ذي الفصل وما ذكرناه من جواز نصب العطف نص عليه المكودي وهو إنما يتمشى على تقدير حذف جواب الشرط كما يؤخذ من صنيعه مع ما فيه من الفصل بين المفسر والمفسر بجملة الشرط والجواب إما على تقدير جعل احكم جواب

الشرط فلا يصح النصب لأن جواب الشرط لا يعمل فيما قبل الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً له.

الشرح:

إذا عطفت على الاسم المركب مع لا، ولم تتكرر لا مع المعطوف نحو: لا رجل وامرأة جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول من الرفع والنصب وبهما روي.

فَلَا أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ(١)

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه قوله:

.... إِذَا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزرَا

قائله: لا يعلم قائله، وغاية ما قيل في نسبته إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة كذا قال ابن هشام في شواهده. خزانة الأدب (٤/٦٩)، وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع (٢/١٩٨): «قلت: ونسبه في شرح شواهد الكشاف للفرزدق» وأقول: ليس في ديوان الفرزدق، والذي فيه (٢٨٠)

فدى لهم حيا نزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

وفي (٢٩٥).

لقيتم بني أستاههن ابن حرة إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

-وفي العيني (٢/٣٥٥): أقول قائله هو رجل من بني عبد مناة بن كنانة فيما زعمه «أبو عبيد البكري».

مصادره: شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠١، ١١٠)، الكتاب لسيبويه (٢/٢٨٥)، خزانة الأدب (٤/٦٧) رقم (٢٦٣)، همع الهوامع (٢/١٤٣)، التصريح (١/٢٤٣)، العيني (٢/٣٥٥).

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم. «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان. «المجد» الكرم والشرف. «ارتدى وتأزر» كني بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يثنيه فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا» ارتكانًا على فهم السامع، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعًا، إذ كان الغرض مدحهما معًا.

المعنى: مدح مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة =

=
حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.
الإعراب: ((لا)) نافية للجنس. ((أب)) اسمها، مبني على الفتح في محل نصب. ((وابنا)) الواو حرف عطف. ابنا: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفًا على محل لا مع اسمها، فإنهما معًا في محل رفع على الابتداء. ((مثل)) يروى بالرفع، فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حينئذ محذوف. والتقدير: فلا أب، وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ومثل مضاف. ((مروان)) مجرور بإضافة مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية، وزيادة الألف والنون. ((وابنه)) الواو حرف عطف، وابن: معطوف على مروان، وابن مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه. ((إذا)) بمعنى إذ الدالة على التعليل. ((هو)) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده. والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. ((ارتدى)) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى مروان. والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة. و((تأزرا)) معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى مروان أيضًا.
الشاهد فيه: قوله: ((فلا أب وابنا)) حيث عطف ((ابنا)) بالنصب على محل اسم لا.
ويجوز فيه الرفع عطفًا على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعًا في محل رفع بالابتداء.
قال الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله: وقد بينا لك ذلك في الإعراب بيانًا لا تحتاج معه إلى شيء. وقال البغدادي في الخزانة (٦٧/٤) عند ذكر هذا الشاهد وهو رقم (٢٦٣): على أنه عطف الابن بالنصب على لفظ اسم لا المبني، ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل لا، واسمها، فإنهما في محل رفع على الابتداء، وإنما جاز الرفع لأن لا إذا لم تتكرر في المعطوف وجب فتح الأوّل، وجاز في الثاني النصب والرفع.
ملحوظة: قال أبو عليّ ((في المسائل البصرية)): مثل يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرًا. فإن جعلته صفة احتمل أمرين: يجوز أن تنصبه على اللفظ لأن اللفظ منصوب فتحمله عليه، وإن حملته على الموضع هنا كان أقبح منه في غير هذا الموضع، وذاك أنّك لما عطفت بالنصب فقد أنبأت أنه منصوب فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحًا،
=

وامتنع القبحُ لعدم لا التي تركب المعطوف معها وحكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح شاذ.

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الإِسْتِفْهَامِ

الإعراب:

«**وأعط**» بقطع الهمزة أمر من أعطى المتعدي لإثنين وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

و «**ولا**» مفعول الأوّل.

و«**مع**» في موضع الحال من لا.

و«**همزة**» مضاف إليه بالنسبة إلى مع، ومضاف بالنسبة إلى استفهام.

و«**استفهام**» مضاف إليه لا غير.

و«**ما**» اسم موصول نعت لمحذوف في محل نصب على أنه مفعول ثان لأعط.

وجملة تستحق صلة ما والعائد محذوف.

و«**دون**» في موضع الحال أيضًا من لا وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله .

«**والاستفهام**» مضاف إليه والتقدير: وأعط لا حال كونها مصاحبة همزة الاستفهام العمل الذي تستحقه في حال كونها مفارقة همزة الاستفهام قال الشاطبي : وجمعه بين استفهام والاستفهام في القافيتين ليس بإيطاء[1] عند جمهور

=

وكأنك حكمت برفعه بعد ما حكمت بنصبه، وهذا عندي أقبح من أن تحمل الأسماء المبهمة على المعنى ثم ترجع إلى اللفظ، لأنّ الاسم كما يعلم منه الإفراد فقد يعلم منه الجمع، فتكون دلالته على ذا كدلالته على ذا، ولا يعلم من الرفع النصب ولا من النصب الرفع. فلهذا يُستحسن حمل الصفة هنا على اللفظ. فإن قلت: فصفة أي الاسمين هو؟ فإنا لا نقول صفة أحدهما، ولكن صفتهما جميعًا، ألا ترى أنه قد أضيف إلى مروان وعطف ابن عليه، ألا ترى أن العطف بالواو نظير التثنية [خزانة الأدب ٦٧/٤، ٦٨].

(١) قال الجوهري: الصحاح (٨٢/١)، الإيطاء في الشعر: إعادة القافية.

أهل القافية لبانيهما بالتعريف والتنكير كقوله: يا رب سلم سر بهن الليلة. وليلةَ أخرى وكل ليلةِ.

الشرح:

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم تغيّر عملها عما كان عليه قبل دخولها سواء قصد الاستفهام عن النفي نحو:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ (١).

ونقل إلى معنى التوبيخ نحو: أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ(٢).

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

قائله: نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح.

ويروى: أَلاَ اصْطِبَارَ لليلى.. إلخ.

مواضعه: ديوان مجنون ليلى (٢٢٨)، شرح شواهد المغني للسيـــوطي (١٥)، العـــيني (٣٥٨)،خزانة الأدب (٤/٧٠).

اللغة: ((جلد)) تصبُّر وسلوان.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها.

الإعراب: ((ألا)) الهمزة للاستفهام. ولا: نافية للجنس. ((اصطبار)) اسم ((لا)) مبني على الفتح في محل نصب ((لسلمى)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ((لا)). ((أم)) عاطفة. ((لها)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. ((جلد)) مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة ((لا)) واسمها وخبرها. ((إذا)) ظرفية. ((ألاقي)) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. والجملة في محل جر بإضافة ((إذا)) إليها. ((الذي)) اسم موصول مفعول ألاقي. ((لاقاه)) فعل ماض، والهاء مفعول. ((أمثالي)) فاعل. وياء المتكلم: مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: ((ألا اصطبار)) حيث عامل ((لا)) بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان لعاملها قبل دخولها والمراد من الهمزة و((لا)) جميعًا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: وَآذَنتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

البحر: البسيط.

=

أو إلى معنى التمني كقوله: «أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ»[1].

=

قائله: لم ينسب في المراجع التي بين أيدينا.
مصادره: مغني اللبيب (٦٨) (٧٦)، المقاصد النحوية (٣٦٠/٢)، التصريح على التوضيح (٢٤٥/١)، همع الهوامع (١٤٧/١)، منهج السالك للأشموني (١٤/٢)، الدرر اللوامع (١٢٨/١).
اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء. وانكفاف.
الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام. ولا: نافية للجنس. وقصد بالحرفين جميعًا التوبيخ والإنكار. «ارعواء» اسم لا. «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. «لا» ومن: اسم موصول. « ولت» فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. «شبيبته» فاعل، والضمير مضاف إليه. والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «وآذنت» الواو عاطفة، وآذن: فعل ماض، والتاء وتاء التأنيث والفاعل ضمير مستتر. «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت. «بعده» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، والهاء مضاف إليه. «هرم» مبتدأ مؤخر. والجملة في محل جر صفة لمشيب.
الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها لأنه قصد التوبيخ والإنكار.

(١) هذا صدر بيت عجزه: فَيُرأبَ مَا أَثْأَت يَدُ الْغَفَلاتِ
قائله: الحطيئة الشاعر.
البحر: الطويل.
مصادره: مغني اللبيب (٦٩، ٣٨١، ٧٦، ٢٨٠)، المقاصد النحوية (٣٦١/٢، ٣/ ١٢٦)، التصريح على التوضيح (١٤٥/١)، منهج السالك (١٥/٢).
اللغة: «ولى» أدبر، وذهب. «فيرأب» يجبر، ويصلح. «أثأت» فتقت وصدعت، وشعبت.
الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظًا ولا تقديرًا. «عمر» اسمها. «ولى» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه. والجملة في محل نصب صفة ثانية لعمر. «فيرأب» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية. في جواب التمني، والفاعل مستتر فيه. «ما» اسم موصول مفعول. «أثأت» فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. «يد» فاعل. «الغفلات» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره أثأته.

=

وَشَاعَ فِي ذا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

الإعراب:

«**وشاع**» فعل ماض.

و «**في**» متعلق بشاع.

و «**الباب**» عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له على الخلاف في ذلك.

و«**إسقاط**» فاعل شاع.

و«**الخبر**» مضاف إليه.

و«**إذا**» ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية عل الأصح فعلى هذا.

و «**المراد**» فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وقال الشاطبي وثبت في بعض النسخ إذ المراد بإذ التي للمضي.

ومراده تعليل شيوع إسقاط الخبر ا.هـ. فعلى هذا المراد مبتدأ لأن إذ تضاف للجملتين.

و«**مع**» متعلق بظهر.

و«**سقوطه**» مضاف إليه.

وجملة «**ظهر**» خبر المراد على النسخة الثانية وعلى النسخة الأولى لا محل لها لأنها مفسرة وجواب إذا محذوف.

الشرح:

يكثر حذف خبر لا هذه إذا كان معلومًا نحو: ﴿**فلا فوت**﴾[1]، ﴿**قالوا لا ضير**﴾[2].

=

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع. «لا» مجرد التمني.

وهذا كثير في كلام العرب.

(١) سورة سبأ آية (٥١).

(٢) سورة الشعراء آية (٥٠).

وهو عند بني تميم لازم أما إذا جهل، و لم يظهر المراد مع سقوطه تعين إثباته نحو: «**لا أَحَد أَغْيَرُ منَ الله**»[1].

وتسمى الأفعال القلبية، وليس كلها قلبية لأن أفعال التصيير كجعل واتخذ ونحو: فيما من جملتها،ولا كل قلبي ينصب مفعولين بل منه لازم كفكر ونظر إذا كان بمعناه، وفطن، ومنه متعدٍ إلى واحد كفهم وزكن.

ظن وأخواتها

الإعراب:

بضم التاء بالعطف على موضع ظن.

انْصبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى خَالَ، عَلمْتُ وجَدَا
ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعمْتُ مَعَ عَدْ ... حَجَا، دَرَى وَجَعَلَ اللَّذ كاعْتَقَدْ
وَهَبْ، تَعلَّمْ، وَالِّتي كصيَّرَا ... أَيْضًا هِا انْصِبْ مُبْتَدأ وَخَبَرا

الإعراب:

«**انصب**» بتسكين الصاد فعل أمر من نصب ينصب من باب ضرب يضرب.

و«**بفعل**» متعلق بانصب.

و«**القلب**» مضاف إليه.

و«**جزأى**» مفعول انصب.

و«**ابتدا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه.

و«**أعني**» بفتح الهمزة مضارع عني يعني إذا أراد.

---

(١) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري كتاب: التفسير باب: تفسير ﴿ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ من سورة الأنعام، باب: تفسير ﴿إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ من سورة الأعراف، ومسلم كتاب: التوبة ٦-باب: غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش رقم (٣٣، ٣٤)، الترمذي ٤٩ كتاب: الدعوات باب (٩٦) رقم (٣٠٣٠) وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، أحمد في المسند (٤٣٦/١)، ابن أبي شيبة في مصنفه (٤١٩/٤) .

و((**رأى**)) مفعول أعني.

و((**خال علمت وجد**)) .

و ((**ظن حسبت وزعمت**)) معطوفات على رأي بإسقاط العاطف مع غير زعمت.

و((**مع**)) متعلق بأعني.

و((**عد**)) مضاف إليه.

و((**حجا دري وجعل**)) معطوفات على عد بإسقاط العاطف مع غير جعل.

و((**اللذ**)) بسكون الذال لغة في الذي موضعه خفض على أنه نعت لجعل.

و((**كاعتقد**)) متعلق صلة اللذ.

و ((**وهب تعلم**)) معطوفان على عد بإسقاط العاطف من تعلم.

و ((**والتي**)) مبتدأ.

و((**كصيرا**)) في موضع صلة التي.

و((**أيضًا**)) مفعول مطلق.

و ((**بها**)) متعلق بانصب.

وجملة ((**انصب**)) في موضع رفع خبر المبتدأ قال المكودي: ويجوز أن يكون التي في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ا.هـــ. فعلى هذا يقدر له عامل يصح تسلطه عليه ((على حد زيد أمر به)) وفيه عسر.

و((**مبتدأ**)) مفعول انصب.

و((**خبرا**)) معطوف على مبتدأ.

الشرح:

هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد استيفاء فاعلهما.

والقلبي منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يفيد في الخبر يقينًا.

الثاني: أن يفيد فيه ظنًا.

الثالث: أن يردَ بهما. فمن هذه الأفعال.

١- رأى: وهي من القسم الثالث إلا أن الغالب عليها إفادة اليقين وقد اجتمعا في قوله: ﴿**إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا**﴾[١].

٢- ومنها «**خال**» : وهو من هذا القسم أيضًا إلا أن الغالب عليه إفادة الظن نحو: بلغتَ صنع امرءٍ خالكه.

ومن مجيئها لليقين نحو قوله:

ما خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكم ظَمِئًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوّةَ الأَلَمِ[٢]

٣- ومنها علم: وهي بمنزلة رأى ومن ورودها لليقين ﴿**فاعلم أنه لا إله إلا الله**﴾[٣].

---

(١) سورة المعارج آية (٧) .

(٢) مصادره: لسان العرب «ضمن» (١٢٩/١٧)، العيني (٣٦٨/٢)، التصريح على التوضيح (٢٤٩/١)، شرح ابن هشام لبانت سعاد (٤٢)، ذكره البغدادي في خزانة الأدب (١٥٢/٩)، شرح التسهيل لابن مالك (٨١/٢).

البحر: المنسرح.

قائله: أنشده الجوهري عن خلف الأحمر، و لم يعزه إلى قائل معين، الصحاح.

ياء المتكلم في «خلتني» مفعوله الأوّل وضَمِنًا مفعوله الثاني، وهو — بفتح الضاد المعجمة، وكسر الميم، وبالنون- وفي نسخة «ظمئًا» بالظاء المشالة، والهمزة، وهو بمعنى مُشْتاق، قال في الصحاح «٦١/١ظمأ» : وظمئْتُ إلى لقائكم اشتقت. «وزلت بعدكم» معترض بين المفعولين، وخلتني معترض بين النّافي وهو «ما» والمنفي وهو «زِلتُ» و«ضمنًا» معترض بين اسم «زال» وهو التاء. وخبرها وهو أشكو «وبعدكم» متعلق بـــ «ضمنا» وجاز تقدمه على الصفة المشبهة، لأنه ظرفٌ. و«حُمُوَّة» بضم الحاء المهملة والميم، وتشديد الواو- الشدة وهو مفعول به لـــ «أشكو».

والتقدير: خلتُ نفسي ضمنًا بعدكم، ما زلت أشكو شدة الفراق.

(٣) سورة محمد آية (١٩).

- ومن ورودها للظنّ. ﴿**فإن علمتموهُن مؤمناتٍ**﴾[1].

٤- ومنها وجد: وهي من القسم الأوّل نحو:

﴿**تجدوه عند الله هو خيرًا**﴾[2].

٥-ومنها ظن: وهي بمترلة خال. ومن ورودها لليقين. ﴿**فظنوا أنهم مواقعوها**﴾[3].

٦- ومنها حسب: وهي بمترلتها أيضًا نحو: ﴿**ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم**﴾[4].

ومن ورودها لليقين نحو قوله: **حَسِبْتُ التُّقى وَالْحَمْدَ خَيْرَ تجَارَةٍ**[5].

٧- ومنها زعم: وهي من القسم الثاني نحو: ﴿**زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا**

---

(١) سورة الممتحنة آية (١٠)

(٢) سورة المزمل آية (٢٠).

(٣) سورة الكهف آية (٥٣).

(٤) سورة آل عمران آية (١٨٠).

(٥) هذا صدر بيت عجزه: رَبَاحًا إِذَا مَا المْرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلاَ .

قائله: لبيد بن ربيعة العامري ﷺ صحابي .

اللغة: ((رباحًا)) بفتح الراء: الربح ((ثاقلا)) ميتًا، لأن البدن يكون خفيفًا ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات.

الإعراب: ((حسبت)) فعل وفاعل. ((التقى)) مفعول أول. ((والجود)) معطوف عليه. ((خير)) مفعول ثان. ((تجارة)) مضاف إليه. ((رباحا)) تمييز. ((إذا)) ظرف لما يستقبل من الزمان. ((ما)) زائدة. ((المرء)) اسم لأصبح المحذوفة وتفسرها المذكورة بعد، والخبر محذوف أيضًا. والجملة في محل جر بإضافة ((إذا)) إليها. ((أصبح)) فعل ماض ناقص، واسمه مستتر فيه. ((ثاقلا)) خبره. والجملة لا محل لها من الإعراب جملة مفسرة.

الشاهد فيه: قوله: ((حسبت التقى خير. إلخ)) حيث جاء فيه ((حسبت)) بمعنى علمت، ونصب به مفعولين أولهما قوله: التقى وثانيهما قوله: خير تجارة على ما سبق في الإعراب.

أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [1].

٨-٩- **ومنها**: عد وحجى: وهما مثلهما أيضًا نحو.

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى ... وَلكنما الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ [2]

وقوله:

قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةً ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ [3]

---

(١) سورة التغابن آية (٧).

(٢) قائله: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي ﷺ صحابي.

مصادره: خزانة الأدب (٤٦١/١)، المقاصد النحوية (٣٧٧/٢)، التصريح على التوضيح (٢٤٨/١)، همع الهوامع (١٤٨/١)، الدرر اللوامع (١٣٠/١)، منهج السالك للأشموني (٢٢/٢).

اللغة: المولى: يطلق- في الأصل- على عدة معان سبق بيانها والمراد منه هنا الحليف أو الناصر. «العُدم» بضم العين وسكون الدال –الفقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية والفاء عاطفة. «تعدد» مضارع مجزوم بلا، وفاعله مستتر فيه. «المولى» مفعول أول. «شريكك» مفعول ثان، والكاف مضاف إليه. «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك. «ولكنما» حرف استدراك. و«ما»: كافة. «المولى» مبتدأ. «شريكك» خبر، والكاف مضاف إليه. «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من عدة بمعنى الظن، ونصب به مفعولين.

أحدهما «المولى»، والثاني: «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

(٣) قائله: نسبه ابن سِيْده في المحكم إلى رجل سماه أبا شتيل الأعرابي.

ونسبه ابن هشام إلى تميم بن أبي مقبل، وليس في ديوانه ولا في زيادته.

البحر: البسيط.

مصادره: شذرات الذهب (٣٥٧) شرح شذور الذهب (ص ٤٢٩ رقم ١٧١)، المقاصد النحوية (٣٧٦/٢)، التصريح (٣٤٧/١)، همع الهوامع (١٤٨/١)، منهج السالك (٢٣/٢)، شرح ابن عقيل للألفية رقم (١٠٦)، أوضح المسالك رقم =

١٠- ومنها درى:

وهي من القسم الأوّل ومن استعمالها في مثل قوله:

دُرِيتَ الْوَفى الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فاغْتَبِطْ [(١)].

=

(١٧٢)، الدرر اللوامع (١/١٣٠).

اللغة: ((أحجو)) أراد ههنا معني أظن. ((أخا ثقة)) يروى بتنوين أخا ونصب ثقة فهو من الوصف بالمصدر نظير قوله تعـــالى: ﴿إن أُصبح ماؤكم غورا﴾ ونظير قولهم زيد عدل ورضى.وقول الخنساء: فإنما هي إقبال وإدبار. ويروى بإضافة ((أخا)) إلى ثقة، فأخا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، لاستكماله شرط الإعراب بالحروف.

((ألمت)) نزلت. ((ملمات)) جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر. المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقًا يركن إليه في الشدائد، ولكن علمت أنه مَذَقَ الوداد فقد طوّحت بي طوائح الدهر فألفيته بعيدًا عني، غير آخذ بناصري.

الإعراب: ((قد)) حرف تحقيق. ((كنت)) كان فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه. ((أحجو)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا والجملة في محل نصب خبر كان. ((أبا)) مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف. و((عمرو)) مضاف إليه. ((أخا)) مفعول ثان لأحجو. ويروى بالتنوين فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة. ((ثقة)) من روى أخا بالتنوين نصبه على أنه صفة له. ومن روى ((أخا)) بغير تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه.

((حتى)) حرف غاية وجر. ((ألمت)) ألم فعل ماض. والتاء: علامة التأنيث. ((بنا)) جار ومجرور متعلق بألم. ((يومًا)) ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله ألم. ((ملمات)) فاعل ألم، وألم مع ما بعده في تأويل مصدر بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بأحجو.

الشاهد فيه: قوله: ((أحجو أبا عمرو أخا ثقة)) حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظن. ونصب به مفعولين: أحدهما ((أبا عمرو)) والآخر: ((أخا ثقة)).

اعلم أن العيني رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن ((حجا يحجو)) ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله تعالى، ثم تبعه مقلدوه وشارحوا كلامه.

(١) هذا صدر بيت عجزه: فَإِنْ اغْتِبَاطًا بِالْوَفاءِ حَمِيدُ .

البحر: الطويل.

=

١١- **ومنها جعل**: وهي من القسم الثاني نحو: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا**﴾[١].

أي اعتقدوهم، وقيدها بالتي بمعنى اعتقد ليخرج جعل بمعنى خلق فإنها إنما تتعدى إلى واحد نحو: ﴿**وجعل الظلمات والنور**﴾ [٢].

-والتي بمعنى صيّر فإنها ليست من القلبيات كما يأتي.

١٢- **ومنها هب**: وهي من هذا القسم أيضًا نحو: وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا[٣].

=

مصادره: شذور الذهب: ١٨٠، المقاصد النحوية (٢/٣٧٣)، التصريح (١/٢٤٧)، همع الهوامع (١/١٤٩)، وشرح ابن عقيل الدرر اللوامع (١/١٣٢)، أوضح المسالك رقم (١٣١) رقم ١٢٠، منهج السالك (٢/٢٣) رقم (٣٢٣).

اللغة: ((دُريت)) بالبناء للمجهول من درى إذا علم. ((عرو)) مرخم عروة، وهو علم على رجل. ((اغتبط)) أمر من الاغتباط،وأراد به السرور.

الإعراب: ((دريت)) درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعله، وهو المفعول الأول. ((الوفي)) مفعول ثان، وهو مضاف. و((العهد)) مضاف إليه ((يا)) حرف نداء. ((عرو)) منادى مبني على الضم المذكور أو الموجود على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب. ((فاغتبط)) الفاء حرف عطف، اغتبط فعل أمر،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ((فإن)) الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب. ((اغتباطًا)) اسم إن. ((بالوفاء)) جار ومجرور متعلق باغتباط. ((حميد)) خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: ((دريت الوفى)) حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ونصب به. مفعولين أولهما تاء المخاطب الواقعة نائبًا عن الفاعل.

وثانيهما: قوله ((الوفي)) وقد ظهر هذا من الإعراب.

(١) سورة الزخرف آية (١٩).

(٢) سورة الأنعام آية (١).

(٣) هذا عجز بيت صدره: فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خالد.

قائله: عبد الله بن همام السلولي.

البحر: المتقارب.

مصادره: الخصائص لابن جني (٢/١٨٦)، شذور الذهب (٣٦١) م(٥٩٤) (٣١٢)،
=

١٣- ومنها تعلم: بمعنى اعلَم وهُو من القسم الأوّل نحو: تعلم أَنَّ للصيدِ غِرَّةً(١).

=

شرح الشذور رقم (١٨٢)، المقاصد النحوية (٢/٣٧٨)، التصريح على التوضيح (١/٢٤٨)، همع الهوامع (١/١٣٩)، الدرر اللوامع (١/١٣١)، منهج السالك (٢/٢٤) رقم (٣٢٤)، أوضح المسالك رقم(١٧٤)، شرح ابن عقيل رقم (١٢٧).

اللغة: ((أجرني)) أصل معناه اتخذني لك جارًا تدفع عنه وتحميه وتغيثه، ثم استعمل في لازم ذلك فصار بمعنى أغثني مما نزل بي. ((أبا خالد)) وقع في بعض الروايات أبا مالك. وقوله: ((هبني)) معناه اعتقدني.

الإعراب: ((قلت)) فعل وفاعل. ((أجرني)) أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والنون للوقاية، والياء مفعول به. ((أبا)) منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف. و((خالد أو مالك)) مضاف إليه. ((وإلا)) الواو للاستئناف، إن: شرطية جازمة، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تجرني. ((فهبني)) الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. ((امرأ)) مفعول ثان لهب، منصوب بالفتحة الظاهرة. ((هالكًا)) صفة لقوله امرأ.

الشاهد فيه: قوله: ((فهبني امرأ)). حيث استعمل هب بمعنى اعتقد، ونصب به مفعولين أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله امرأ.

(١) هذا صدر بيت لزهير بن أبي سلمى وهو بتمامه.

فَقُلْتُ تَعلم أَنَّ للصيدِ غِرَّة وَإلا تضيعها فَإِنَّك قَاتِلُهُ

البحر: الطويل.

مصادره: المقاصد النحوية (٢/٣٧٤)، التصريح على التوضيح (١/٢٤٧)، منهج السالك (٢/٢٤)، ديوان زهير (١٣٤).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٢٤٧): تعلم هذا على أنَّ المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه كقوله وذكره ثم قال وعقبه: فإن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول، وللصيد خبرها مقدم وغر بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر، وأن وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وإلا إلى آخره جملة شرطية، والهاء في تضيعها عائدة على الوصية

=

-ولا يختص بالوقوع على أنَّ ومعمولها لقوله:

تَعَلَّمْ أَنْ شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا [١].

وما جاء من الأفعال بمعنى صيَّر فإنه يعمل عمل الأفعال القلبية أيضًا في نصب المبتدأ والخبر لجعل وردَّ، وترك، اتخذ، ووهب نحو: ﴿**فجعلهم جذاذًا**﴾ [٢]، ﴿**لو يردونكم**﴾ [٣]، ﴿**وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض**﴾ [٤].

﴿**لو شئت لاتخذت عليه أجرًا**﴾ [٥]. ﴿**واتخذ الله إبراهيم خليلا**﴾ [٦].

=

فيما قبله، والهاء في قاتله عائدة على الصيد.

(١) هذا صدر بيت عجزه: فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ والْمَكْرِ

قائله: زياد بن سيار بن عمرو بن جابرٍ.

مصادره: شرح شذور الذهب ص ٤٣٤ رقم (١٨٣)، مغني اللبيب ٥٩٤ (٣١٢)، المقاصد النحوية (٣٧٤/٢)، التصريح (٢٤٧/١)، همع الهوامع (١٤٩/١)، الدرر اللوامع (١٣٢/١)، منهج السالك (٢٤/٢) رقم (٣٢٥)، أوضح المسالك رقم (١٨٩)، شرح ابن عقيل رقم (١٢١).

اللغة: ((تعلم)) معناها اعلم واستيقن. ((شفاء النفس)) أراد به قضاء مآربها وإذهاب غيظها. ((لطف)) أراد به الرفق في الأمور والتأني لها. ((التحيل)) أخذ الشيء بحيلة.

الإعراب: ((تعلم)) فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ((شفاء)) مفعول أول، وشفاء مضاف و((النفس)) مضاف إليه. ((قهر)) مفعول ثان، وقهر مضاف وعدو من ((عدوها)) مضاف إليه وعدو مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه. ((فبالغ)) الفاء حرف عطف. بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. ((بلطف في التحيل)) جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببالغ. و((المكر)) معطوف على التحيل.

الشاهد فيه قوله: ((تعلم شفاء النفس قهر عدوها)) حيث ورد فيه تعلم ومعناه اعلم. وقد نصب به مفعولين أولهما: قوله: ((شفاء الناس)). وثانيهما: قوله: ((قهر عدوها)).

(٢) سورة الأنبياء آية (٥٨).

(٣) سورة البقرة آية (١٠٩).

(٤) سورة الكهف آية (٩٩).

(٥) سورة الكهف آية (٧٧).

(٦) سورة النساء آية (١٢٥).

ومن استعمال وهب قولهم: وهبني الله فداك.

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغاء مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ، والأَمْرَ هَب قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعلَّمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

الإعراب:

«**وخص**» يحتمل أن يكون فعل أمر وهو الأشبه بقوله ويجوز ويحتمل أن يكون ماضيًا مبنيًا للمفعول.

و«**بالتعليق**» متعلق بخص على الاحتمالين.

و«**والفاء**» معطوف على بالتعليق.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثاني وعليهما ما فهي نعت لمحذوف.

و«**من قبل**» متعلق صلة ما.

و«**هب**» مضاف إليه والتقدير: وخص بالتعليق والإلغاء الأفعال التي ذكرت من قبل هب.

و «**والأمر**» بالنصب مفعول ثان بالزم على حذف مضاف.

و«**هب**» مبتدأ.

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**ألزما**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى هب وهو المفعول الأول وجملة قد ألزما خبر هب. وهذا حاصل إعراب المكودي والألف للإطلاق، والأصل وهب قد ألزمه العرب صيغة الأمر فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول الأوّل ثم المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ففيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد مرَّ أنه لا يجوز إلاَّ في الشعر ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وجملة قد ألزما خبر ثاني وهو وخبره خبر الأول والعائد إلى المبتدأ الثاني الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر في ألزم والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف والتقدير: والأمر هب

قد ألزمه لسلم من هذا.

و «**كذا**» خبر مقدم.

و«**تعلم**» بتشديد اللام مبتدأ مؤخر.

و«**لغير**» من موضع المفعول الثاني باجعل.

و«**الماض**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه.

و«**من سواهما**» قال المكودي: في موضع الحال من غير ا.هـ. ويجوز أن يكون في موضع النعت لغير لأنها لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها.

و«**اجعل**» فعل أمر من جعل بمعنى صيَّر. يتعدى لاثنين.

و«**كل**» مفعوله الأول فتحته فتحة إعراب وتقدم مفعوله الثاني من الجار والمجرور قبله.

«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

و«**له**» متعلق بزكن.

و«**زكن**» بمعنى علم مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجملة: «**زكن**» صلة ما قاله المكودي، والأسهل في التقدير: أن تكون ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير: واجعل كل حكم معلوم للماضي ثابتًا لغير الماضي الجاري من سوى هب وتعلم.

الشرح:

يختص المنصرف من الأفعال القلبية وهي الأحد عشرة التي تضمنها البيتان الأولان بإبطال عملها بالتعليق والإلغاء والفرق بينهما[1]: أن التعليق

(١) جاء في ارتشاف الضرب لأبي حيان (٣/٧١).
تختص أفعال القلوب المنصرفة بالإلغاء والتعليق.
الإلغاء: هو ترك العمل لفظًا ومحلاً على سبيل الجواز.
والتعليق: ترك العمل لفظًا لا محلا على سبيل اللزوم. وجاء في شرح المفصل لابن يعيش (٧/٨٦) قال: الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين.
=

إبطال عمل الفعل المانع من غيره لمجيء ما له صدر الكلام بعده فيبطله لفظًا لا محلاً، ولذلك يسوغ العطف على محل المعمول المعلق عنه العامل بالنصب كقوله:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[(١)]

=

أحدهما: أن الإلغاء جائز لا واجب. والتعليق واجب.

الثاني: أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى.

وانظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (٢/٢٨٢). شرح الرضي (٢/٢٨٠،٢٧٩).

(١) قائله: كثير عزة.

البحر: الطويل.

مصادره: ديوان كثير (١/٢٧)، شرح شذور الذهب ص ٤٤١ رقم (١٨٧)، التصريح (١/٢٥٧)، منهج السالك (٢/٣٢) رقم (٣٣٨)، قطر الندى رقم (٧٤)، أوضح المسالك رقم (١٨٨).

الإعراب: ((ما)) نافية. ((كنت)) فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. ((أدري)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا والجملة في محل نصب خبر كان. ((قبل)) ظرف زمان منصوب بأدري. وقبل مضاف و((عزة)) مضاف إليه. ((ما)) اسم استفهام مبتدأ. ((البكى)) خبر المبتدأ. وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري. و((لا)) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. ((موجعات)) معطوف على محل جملة ((ما البكى)) منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة. موجعات مضاف و((القلب)) مضاف إليه. ((حتى)) حرف غاية وجر.((تولت)) تولى:فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. وقيل تولت: أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورًا بحتى والجار والمجرور متعلق بأدري.

الشاهد فيه: قوله: ((أدري ما البكى ولا موجعات)) فإن أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر. لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، وعمل في محلهما، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما قوله: ((موجعات)) بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب

=

بكسر التاء وضمها.

والإلغاء: إبطال عمل الفعل لمانع فيه كتأخره عن الجملة مثلا فيبطله لفظًا ومحلاً، ثم هذه الأفعال كلها متصرفة حتى جعل بمعنى صيّر، إلاَّ هب وتعلّم فإنهما لا يستعملان إلا بلفظ الأمر كما سبق.

- وما تصرف منها فلغير الماضي منه من المعنى والإعمال وجوازًا الإلغاء والتعليق ما للماضي نحو: ﴿**الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم**﴾[1]، ﴿**اعلموا أن الله يحي الأرض**﴾[2]، ﴿**الظانين بالله ظن السوء**﴾[3]، ﴿**إني جاعلك للناس إمامًا**﴾[4].

وتقول: في الإلغاء : زيدٌ منطلق اعلم.

وفي التعليق: أنا ظانّ ليقومن زيد.

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتَدا وانْوِ ضَميرَ الشان أو لام ابْتَدَا
فِي مُوهِمٍ إلغاءَ ما تَقَدَّمَا والْتَزِمِ التَّعليقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَ «إِنْ» وَ «لا» لامُ ابْتِداءٍ، أَوْقَسَمْ كذَا، والاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

الإعراب:

«**وجَوِّز**» بفتح الجيم وكسر الواو فعل أمر.

و«**الفاء**» مفعول جوز.

و«**لا**» حرف عطف ونفي.

=

أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه، كما هو معلوم لك.

فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب، ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبًا لفظًا ولا تقديرًا فإنا نثق بأنه منصوب محلاً، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة وبالشرح والإيضاح فافهم.

(١) سورة البقرة آية (٤٦).

(٢) سورة الحديد آية (١٧).

(٣) سورة الفتح آية (٦).

(٤) سورة البقرة آية (١٢٤).

و«**في الابتدا**» بالقصر للضرورة معطوف على محذوف والتقدير: وجواز الإلغاء في التوسط والتأخر لا في الابتداء.

و«**انو**» فعل أمر مبني على حذف الياء.

و«**ضمير**» مفعول انو.

و «**الشان**» مضاف إليه.

و«أو» حرف عطف وتخيير.

و«**لام**» معطوف على ضمير.

و«**ابتدا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه وليس قوله أولاً لا في الابتداء مع قوله ثانيًا أولام ابتداء بإبطاء لاختلافهما بالتعريف والتنكير ولأن المراد بالأول اللغوي وبالثاني الاصطلاحي والإيطاء تكرر كلمة الروي قاله الشاطبي.

و «**من موهم**» متعلق بأتو قاله المكودي وقال الشاطبي:متعلق بالتزم وهو سهو وزاد. على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لبيان المعنى أي في كلام موهم كذا وتردد هل هو من وهمت في الحساب بالكسر أوهم وهما إذا غلطت أو من وهمت إلى الشيء بالفتح أو هم وهمًا إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره واتفقا على أن: و «**الفاء**» مفعول موهم.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه واقعة على الفعل وجملة «**تقدما**» صلة ما والألف للإطلاق.

و«**التزم**» فعل أمر على الأنسب بما قبله وفي بعض النسخ ماض مبني للمفعول.

و«**التعليق**» مفعول به على الأول ونائب الفاعل على الثاني.

و«**قبل**» متعلق بالتزم.

و«**نفي**» مضاف إليه.

و«**ما**» مجرورة بإضافة نفي إليها وإضافة النفي إلى ما إما لأنه من فعلها أو من إضافة الصفة إلى موصوفها على أن المراد بالمصدر اسم الفاعل والتقدير: قبل ما النافية. و «**وإن**» بكسر الهمزة وسكون النون.

و «**ولا**» معطوفان على ما.

و«**لام**» بالرفع مبتدأ.

و«**ابتداء**» مضاف إليه.

و«**أو قسم**» معطوف على ابتداء ويجوز أن يكون معطوفًا على لام بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل أو لام قسم.

و«**كذا**» خبر المبتدأ وما عطف عليه ولا يصح أن يكون لام ابتداء أو قسم معطوفين على ما لفساد المعنى والصناعة فليتأمل.

و «**والاستفهام**» مبتدأ أول.

و«**ذا**» اسم إشارة مبتدأ ثان.

و«**له**» متعلق بانحتم.

وجملة «**انحتم**» في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بين الثاني وخبره الضمير المستتر في انحتم بين الأول وخبره الهاء من له .

الشرح:

ما تعلق به حكم الإلغاء من هذه الأفعال جاز استعماله مُلغًا غير عامل بل يكون المبتدأ والخبر معه على ما كان عليه من الرفع قبل دخوله وإنما تلغى هذه الأفعال إذا تأخرت عن المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ مقيم ظننت.

هُما سَّيدانا يَزْعُمانِ وَإِنَّما ... يسودانا أَنْ أيسرت غنماهما[1]

---

[1] نسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح على التوضيح (١/٢٥٤) لأبي سيدة الدبيري، وقبله:

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ... غنيين لا يجرى علينا غناهما

ثم قال: فأخر يزعم عن المبتدأ والخبر وإن حرف شرط حذف جوابها.

والمعنى: هذان شيخان يزعمان أهما سيدان، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألباها ونسلها، وأجرى علينا من ذلك.

أو توسطت بينهما نحو: زيد ظننت مقيم.

ومنه: وَفِي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤمُ وَالكَذِبُ[1].

ثم هذا الإلغاء جائز لا واجب كما ذكر المصنف إلا أنه مع التأخر

---

(١) والبيت بتمامه هو:

أَبِالأَرَاجِيزِ يَاابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالْخُورُ

قائله: منازل بن ربيعة المنقري.

مصادره: شرح قطر الندى ص٢٤٢ رقم (٧١)، التصريح على التوضيح (٢٥٣/١).

اللغة: «الأراجيز» جمع أرجوزة –بضم الهمزة– وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال: لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج وأبيه. وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعًا. انظر: [خزانة الأدب (٣٧٦/١١)]. «توعدني» تتهددني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال: «أو عده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شرًا.

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر والأراجيز: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي. «يا» حرف نداء. «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف «اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «توعدني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديرة أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به. «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره. «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة. و«الخور» معطوف على اللؤم والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله: «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط. «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة؛ فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

رجح، ومع التوسط بالعكس.

-أما إن ابتدئ بها قبل الجزأين لم يجز الإلغاء، فإن ورد ما يوهم: إلغاءها مع التقدم كقوله: أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ(١).

قُدر فيها ضمير الشأن يكون مفعولاً أولاً.

والجملة بعده في محل المفعول الثاني أو أنّ الفعل علق بلام الابتداء، والأصل لملاك الشيمة ثم حذفت اللام، وبقي التعليق على حاله.

وأما التعليق فيلتزم إذا اقترن بالمعمول ماله صدر الكلام وهو ستة أشياء.

---

(١) هذا عجز بيت صدره: كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

قائله: هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين و لم يعينه.

البحر: البسيط.

مصادره: المقرب لابن عصفور (٢٢)، خزانة الأدب (٤/٥ بولاق)، المقاصد النحوية (٤١١/٢)، التصريح على التوضيح (١٥٨/١)، همع الهوامع (١٥٣/١)، الدرر اللوامع (١٣٥/١)، منهج السالك (٢٩/٢)، ديوان الحماسة (١١٤٦).

اللغة: ((ملاك)) بزنة كتاب –قوام الشيء ما يجمعه. الشيمة: الخلق.

الإعراب: ((كذاك)) جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً مطلقًا لأدبت. والتقدير: تأديبًا مثل هذا التأديب أدبت. ((أدبت)) فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل. ((حتى)) ابتدائية. ((صار)) فعل ماض ناقص. ((من خلقي)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم. ((أني)) حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. ((وجدت)) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار. ((ملاك)) مبتدأ. ((الشيمة)) مضاف إليه. ((الأدب)) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: ((وجدت ملاك الشيمة الأدب)) فإن ظاهره أنه ألغى. ((وجدت)) مع تقدمه لأنه لو أعمله لقال: ((وجدت ملاك الشيمة الأدبا)) بنصب ((ملاك)) و((الأدب)) على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما. فقال الكوفيون: هو على الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم، جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك بل هو من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على ((ملاك)) والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذا التأويل.

أحدها: ما النافية نحو: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾ (١).

الثاني: إن الباقية نحو: ﴿**وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً**﴾ (٢).

الثالث: لا النافية نحو: حسبت لا زيد عندك ولا عمرو.

الرابع: لام الابتداء نحو: علمت لزيد قائمُ.

الخامس: لام القسم نحو : ﴿**ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق**﴾(٣)، إذ اللام الأولى هي الموطئة للقسم والثانية جوابه.

السادس: أداة الاستفهام سواء كانت حرفًا نحو: ﴿**وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون**﴾(٤)، أو اسمًا نحو: ﴿**لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدًا**﴾(٥).

لِعِلْمِ عِـــرْفانٍ وَظَـــنِّ تُهمَهْ ... تَعْـــــدِيَةٌ لِوَاحِـــدٍ مُلْتَزَمَه

الإعراب:

«**لعلم**» خبر مقدم وهو بكسر العين وسكون اللام.

و«**عرفان**» مضاف إليه على جهة التخصيص.

و «**وظن**» بكسر النون معطوف على علم.

و«**همه**» بفتح الهاء مضاف إليه على جهة التخصيص أيضًا.

و«**تعدية**» مبتدأ مؤخر وسوَّغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها أو تعلق لواحد بهَا أو نعتها بملتزمه.

و«**لواحد**» متعلق بتعدية كما مر لأنها مصدر عدى.

(١) سورة الأنبياء آية (٦٥).

(٢) سورة الإسراء آية (٥٢).

(٣) سورة البقرة آية (١٠٢).

(٤) سورة الأنبياء آية (١٠٩).

(٥) سورة الكهف آية (١٢).

و«**ملتزمه**» بفتح الزاي اسم مفعول تعدت. لتعدية ولو قال: تعدية لواحد ملتزمة. لعلم عرفان وظن تهمة لكان على الترتيب.

وقال الهواري: تعديه مبتدأ وسوغ الابتداء به نعته بالمجرور بعده وهو لواحد وللتزمه خبر المبتدأ لعلم عرفان متعلق بملتزمه ويحتمل أن تكون ملتزمه صفة لتعديه وتعديه مبتدأ وخبره في الجار والمجرور قبله وهو لعلم عرفان اهـ. وبهذا الأخير جزم المكودي وزاد ولواحد متعلق بتعديه.

الشرح:

ترد بعض هذه الأفعال لغير المعاني المتقدمة من الدلالة على الرجّحان فعمل عمل ما هي بمعناه من لزوم أو تعد إلى مفعول واحدٍ.

فمن ذلك ورود عَلم بمعنى عرف كقوله:

﴿**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا**﴾ (١).

وورود ظنّ بمعنى اتّهم نحو: «**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**» (٢). أي بمتهم.

فيلزم تعديتها إلى مفعول واحد ومثلهما: رأى من الرأي الذي هو المذهب نحو: رأي الشافعي حلّ الضبع (٣).

---

(١) سورة النحل آية (٧٨).

(٢) سورة التكوير آية (٢٤). وفي معاني القرآن للفراء (٣/٢٤٢) حدثنا أبو العباس قال: حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدثني قيس بن الربيع عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش قال: أنتم تقرءون: «بضنين» ببخيل، ونحن نقرأ، بظنين [وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ورويس الإتحاف ٤٣٤] بمتهم. وقرأ عاصم وأهل الحجاز وزيد بن ثابت «بضنين» احتجوا بأن على تقوِّي قولهم، كما تقول: ما أنت على فلان بمتهم، وتقول: ما هو على الغيب بظنين: بضعيف، يقول: هو محتمل له، والعرب تقول للرجل الضعيف أو الشيء القليل: هو ظنون. سمعت بعض قضاعة يقول: ربما دلك على الرأي الظنون، يريد الضعيف من الرجال، فإن يكن معنى ظنين ضعيفًا فهو كما قيل: ماءٌ شريب وشروب، وقروني، وقريني.

(٣) أباح الشافعية الضبع والثعلب كالسنجاب والفنك والسمور محتجين بأن أنيابها =

وحجى بمعنى قصد نحو: حجوت بيت الله.

فلما جاء بمعنى اللازم لم يتعد.

وجد بمعنى حزن أو حقد ويفترقان بالمصدر. فمصدر التي بمعنى حزن وجدًا، ومصدر الأخرى موجدة.

وَلِرَأى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طالِبَ مَفْعُولَيْنِ من قبْلُ انتمى

الإعراب:

«**ولرأى**» متعلق بانم.

و«**الرؤيا**» مضاف إليه.

و«**انم**» فعل أمر من نمى ينمى مبني على حذف الياء.

و«**ما**» موصول اسمي من محل نصب على أنه مفعول انم وهو نعت لمحذوف.

و«**لعلما**» متعلق بانتمى.

و«**طالب**» حال من علم وقال الهواري يجوز أن يكون حالاً من فاعل انم.

و«**مفعولين**» مضاف إليه.

و«**من قبل**» متعلق بانتمى.

وجملة «**انتمى**» صلة ما وهو مطاوع نمى المتعدى إلى واحد لأنمى اللازم يقال نمى الحديث إذا اشتهر ونميته أنا إذا أشهرته وأظهرته قال الشاطبي: وفسره المكودي بالانتساب والتقدير: على هذا أنسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم حال كونه طالبًا مفعولين لرأي الرؤيا.

=

ضعيفة. وقالوا في السنور الوحشي والأهلي، وابن آوى والنمس، والدلق إنها محرمة في الأصح. وقيل في هذه الخمسة الأخيرة كلها بالحل عندهم.

- نهاية المحتاج (١٤٣/٨، ١٤٤).
- الموسوعة الفقهية (١٣٤/٥) الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ سنة ١٩٨٤م
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية.

الشرح:

رأي الحُلمية التي مصدُرهَا الرويا مشاركة لعلم القلبية المتعدية إلى مفعولين وقيدها بذلك ليحترز من هذه القرينة التي بمعنَ عرف فتتعدى إلى مفعولين نحو: ﴿**إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ**﴾ (١).

فيأكلهن في محل نصب، لأنه مفعول ثان بدليل التصريح به في نحو:

أَرَاهُمْ رِفْقَــتِي حَتى إِذاَ ما   تَجَافَى اللّيْلُ وَانْخَزل انْخِزالا(٢)

---

(١) سورة يوسف آية (٤٣).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٧٣٣/٢): ((يأكلهن)) في موضع جر أو نصب على ما ذكرنا. ومثله ((خُضْر)) وقال الفراء في معاني القرآن (٤٦/٢) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أرى سَبْعَ بقرات﴾ هوَ من كلام العرب: أن يقول: إني أخرج إلى مكة وغير ذلك، فعُلم أنه للنوم، ولو أراد الخبر لقال: إني أفعل إني أقومك يُستدل على أنها رؤيا لقوله: أرى، وإن لم يذكر نومًا. وقد بينها إبراهيم عليه السلام فقال: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ (الصافات: ١٠٢).

(٢) وبعده كما في شرح ابن عقيل (٢٥٤/١).

إِذَا أَنَا كالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ   إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

وقبله:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ   وعَمَّارٌ، وَآوِنَةٍ أُثَالاَ

قائله: عمرو بن أحمد الباهلي.

البحر: الوافر.

مصادره: التصريح على التوضيح (٢٥٠/١)، همع الهوامع (١٥/١)، الدرر اللوامع (١٣٤/١).

اللغة: ((أبو حنش وطلق وعمار وأثال)) أعلام. ﴿تجافى الليل وانخزل انخزالا﴾ كنايتان عن الظهور وبيان ما كان مبهمًا من أمر هؤلاء. ((آل)) هو السراب وما نراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء. ((بلالا)) بزنة كتاب ما تبل به حلقك من الماء وغيره.

الإعراب: ((أبو حنش)) مبتدأ. وجملة: ((يؤرقني)) خبره. و((عمار)) وسائر الأعلام: معطوفات عليه وقد رخم. ((أثالا)) في غير نداء ضرورة. ((أراهم)) فعل مضارع،

وظاهر كلامه أن الرؤيا تختص بمصدر رأى الحُلمّية نحو: ﴿**هذا تأويل رؤياي من قبل**﴾[1]، ويرد عليه: ﴿**وما جعلنا الرؤيا التي أريناك**﴾[2].

مع قول ابن عباس أُريها رسول الله ﷺ هي رؤيا عين[3].

وَلاَ تُجِزْ هَنا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

الإعراب:

و((**لا**)) حرف نهي وجزم.

((**تجز**)) مضارع أجاز مجزوم بلا.

و((**هنا**)) ظرف مكان متعلق بتجز.

و((**بلا دليل**)) متعلق بتجز.

و ((**سقوط**)) مفعول تجز.

و((**مفعولين**)) مضاف إليه.

و((**أو**)) حرف عطف وتخيير.

=

وفاعله مستتر فيه، والضمير مفعول أول. ((رفقتي)) مفعول ثان.

الشاهد فيه: قوله: ((أراهم رفقتي)) حيث أعمل. ((أرى)) في مفعولين أحدهما الضمير المتصل به. والثاني قوله: ((رفقتي)). ورأى بمعنى ((علم)) وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها. لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه.

(١) سورة يوسف آية (١٠٠).

(٢) سورة الإسراء آية (٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب:مناقب الأنصار باب: المعراج رقم (٣٨٨٨)، كتاب التفسير باب: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ رقم(٤٧١٦)، وكتاب: القدر باب:﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ رقم(٦٦١٣)، والترمذي في جامعه. كتاب: تفسير القرآن باب: ومن سورة بني إسرائيل(٣١٣٤) كلاهما من طريق عمرو بن دينار، عن عكرمة. والنسائي (في الكبرى) كتاب: التفسير (٦٥٧/١) سورة الإسراء. ٢١١- قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس﴾ رقم (٣١٢) -تحفة الإشراف رقم (٦١٦٧).

و«**مفعول**» معطوف على مفعولين.

الشرح:

قد سبق أنَّ مفعولي هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر فلا يجوز حذف أي منهما إلا لدليل عليه، ويسمى الحذف لدليل اختصارًا.

ومنه في المفعولين. ﴿**أين شركائي الذين كنتم تزعمون**﴾ (١).

ومنه في أحدهما قوله:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ(٢)

---

(١) سورة القصص آية (٦٢)، (٧٤).

(٢) قائله: عنترة بن شداد العبسي.

من معلقته المشهورة.

البحر: الكامل.

مصادره: الخصائص لابن جني (٢/٢١٦)، المحتسب (١/٧٨)، المقرب لابن عصفور (٢١)، خزانة الأدب (١/٥٣٩)، شذور الذهب (٣٧٨)، المقاصد النحوية (٢/٢١٤)، التصريح (١/٢٦٠)، همع الهوامع (١/٢٥٢)، خزانة الأدب (٣/٢٢٧ ط الخانجي)، الدرر اللوامع (١/١٣٤)، حاشية يس على التصريح (١/١٢٦)، شرح ابن عقيل للألفية رقم (١٣٤)، الأشموني رقم(٤٣١)، أوضح المسالك رقم (١٩٢).

الإعراب: «قد» حرف تحقيق. «نزلت» فعل وفاعل. والجملة لا محلَّ لها من الإعراب جواب القسم. «فلا» الفاء عاطفة، و«لا» ناهية.«تظني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. «غيره» غير مفعول أول لتظن، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه، والمفعول الثاني لتظن محذوف. «مني» جار ومجرور متعلق بنزلت. «بمنزلة» الباء حرف جر. ومنزلة اسم مجرور بالباء وعلامة الجر الكسرة. والجار والمجرور متعلق بنزلت أيضًا. ومنزلة مضاف و«المحب» مضاف إليه. «المكرم» صفة للمحب.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لتظن اختصارًا، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعًا، وذلك الحذف جائز، خلافًا لابن ملكون.

ويسمى الحذف لغير دليل اقتصارًا، وهو ممتنع لأحد المفعولين باتفاقٍ. والصحيح جوازه فيهما خلاف ما ذهب إليه المصنف.

ومنه: ﴿**أعنده علم الغيب فهو يرى**﴾[1]. ﴿**وظننتم ظن السوء**﴾[2] مصدر.

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ ولي مُسْتَفْهَمًا بهِ ولَمْ يَنْفَصِلِ
بغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَل وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

الإعراب:

و «**كتظن**» مفعول ثان لاجعل ومتعلقه محذوف.

و«**اجعل**» فعل أمر.

و«**تقول**» بالتاء المثناة فوق مفعول أول باجعل.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**ولي**» فعل الشرط في محل جزم بإن وفاعل ولي مستتر فيه يعود إلى تقول.

و«**مستفهمًا**» بفتح الهاء مفعول ولي حذف المنعوت به.

و«**به**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل لمستفهمًا لأنه اسم مفعول.

وجملة «**ولم ينفصل**» في موضع الحال من المفعول ولا يبعد أن يكون من الفاعل أيضًا والرابط فيهما الواو والضمير وقد مر مثله.

«**بغير**» متعلق بينفصل.

و«**ظرف**» مضاف إليه.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**أو كظرف**» الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على غير وظرف مجرور به.

و«**أوعمل**» معطوف على غير أيضًا وهو مصدر بمعنى المفعول وجواب

---

(١) سورة النجم آية (٣٥) .

(٢) سورة الفتح آية (١٢) .

الشرط محذوف.

و«**وإن**» حرف شرط.

و«**ببعض**» متعلق بفصلت.

و«**ذي**» إشارة إلى الثلاث الظرف وشبهه والمعمول محله الجر بالإضافة ونعتها محذوف.

و«**فصلت**» فعل الشرط.

و«**يحتمل**» جواب الشرط وهو مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق وتقدير البيتين: واجعل تقول كتظن في نصب المبتدأ والخبر إن ولي تقول شيئًا مستفهمًا به ولم ينفصل منه بغير ظرف أو مثل ظرف أو معمول وإن فصلت ببعض هذه الثلاثية يحتمل الفصل.

الشرح:

أصل وضع القول لتحكى به الجمل فعلية كانت، نحو: ﴿**وَقَالُوا سَمِعْنَا وأطعنا**﴾[(١)]، أو اسمية نحو: ﴿**إن الَّذينَ قَالُوا ربُّنَا الله**﴾[(٢)]، فإنما ينصب به المفرد إذا كان من معناه نحو: ﴿**وقَالَ صَوَابا**﴾[(٣)]، ويجري مجرى الظن في نصب الجملة الاسمية مفعولين بشروط أربعة تضمنها كلام المصنف:

أحدها: أن تكون مضارعًا فلا يجوز ذلك في نحو: قلت خلافًا للسيرافي، ولا في نحو: قل خلافًا للكوفيين.

الثاني: أن يكون مفتتحًا بتاء الخطاب فلا يجري ذلك في أقول وغيره من أقسام المضارع.

الثالث: أن يتقدمه استفهام بحرفٍ أو اسمٍ.

---

(١) سورة البقرة آية (٢٨٥).

(٢) سورة فصلت آية (٣٠).

(٣) سورة النبأ آية (٣٨).

الرابع: أن يتصل بأداة الاستفهام، ولا يفصل بينهما بغير ما ذكر المصنف.

أما لو فصل بينهما بالظرف نحو أغدًا تقول زيدًا منطلقًا.

ومنه قوله: أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّار تَجْمَعُنَا[1].

- وبمثله، وهو الجار والمجرور نحو: عمرًا راغبًا.

أو بأحد معمول القول وهو مراده بقوله: أو عمل مقام المصدر كمقام

---

(١) البيت ورد هكذا.

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ ... فَمَتَى تَقُولُ الدَّار تَجْمَعُنَا

قائله: عمر بن أبي ربيعة.

البحر: الكامل.

مصادره: التصريح ٢٦٢/١، الكتاب لسيبويه (٦٣/١)، بولاق (١٢٢/١)، الهيئة المصرية، المقتضب ٢٤٩/٢، الجمل للزجاجي ٣١٤، شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٧)، خزانة الأدب (٤٢٣/١)، بولاق (٤٣٩/٢) الخانجي، المقاصد النحوية ٤٣٤/٢، ديوان عمر بن أبي ربيعة (٤١٣)، قال سيبويه رحمه الله: وكذلك جميع ما تصرَّف من فعله أي المتعدي لمفعولين: إلاّ «تقولُ» في الاستفهام شبهوها بتظنُّ،و لم يجعلوها كيظن وأظنّ في الاستفهام لأنه لا يكادُ يُستفهم المخاطب عن ظنّ غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنِّه، فإنما جعلت كتظنّ.. إلخ.

وقد روى البيت هكذا.

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً ... شَمْلي بِهِمْ؟ أَمْ تَقولُ الْبُعدَ مَحتُومًا

وهو من بحر البسيط.

وهو في: أوضح المسالك (١٩٧). الأشموني (٣٣٤).

الشاهد فيه: قوله: أبعد بعد تقول الدار جامعة حيث أعمل تقول عمل تظن، وهو مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب، ومسبوق بهمزة الاستفهام، وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعلق بتقول. وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن وذلك في قوله أم تقول البعد محتومًا. فإن تقول في هذه الجملة نصب مفعولين: أحدهما قوله: «البعدَ» وثانيهما قوله: «محتومًا» والفعل في هذه الجملة مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام وهذا يدل على أن معادل الاستفهام مثل الاستفهام في هذا الموضع.

المفعول نحو: أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ[1].

وقد اجتمعت الشروط في قوله:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُّصَ الرَّوَاسِمَا تَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[2]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: لعَمْرُ أَبِيكَ، أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

قائله: الكميت بن زيد الأسدي.

البحر: الوافر.

مصادره: الكتاب لسيبويه (٢/٤٣) بولاق، خزانة الأدب (٤/٢٣)، (١/٤٢٣)، همع الهوامع (١/١٥٧)، شذور الذهب (٣٨١)، التصريح (٢٩٣)، الدرر اللوامع (١/١٤٠)، منهج السالك (٢/٣٧) المقاصد النحوية(٢/٤٢٩).

الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام. جهالاً: مفعول ثان لتقول الآتي، تقدم عليه. «تقول» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف ولؤي مضاف إليه. «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا. والتقدير: لعمر أبيك قسمي، وعمر مضاف وأبي من «أبيك» مضاف إليه. وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه. «أم» حرف عطف. «متجاهلينا» معطوف على قوله جهالاً، يريد أهم جهال في الحقيقة أم هم يتصنعون الجهل؟

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل تظن، وهو مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب، ومسبوق بهمزة الاستفهام، وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين وهو قوله: «جهالاً».

(٢) قائله: هدبة بن خشرم العذري.

البحر: الرجز المصرع.

مصادره: شرح شذور الذهب (ص ٤٥٤) رقم (١٩٧)، أنشده ابن عقيل في شرحه للألفية رقم (١٣٥)، الأشموني في منهج السالك رقم (٢٤٣) (٢/٣٦)، الدرر اللوامع (١/١٣٩)، سيبويه (١/٣٣١)، المقاصد النحوية (٢/٤٢٧)، همع الهوامع (١/١٥٧)، الشعر والشعراء (٦٧٢)، الجمل للزجاجي (٣١٥)، المقرب (٦٤).

اللغة: «القلص: جمع قلوص - بفتح القاف —وهي الشابة الفتية من الإبل، ووزنه صبور وصبر وغفور، وغفر. «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسم، وهو ضرب من سير الإبل السريع.

=

وقوله:

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقي   إِذَا أَنَا لَم أَطْعَنْ إِذَا الْخَيلُ كَرَّت(١).

ومع استيفاء الشروط فالحكاية جائزة.

وَأُجْرِيَ القولُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا   عِنْدَ سُلَيمٍ نَحْوَ قُلْ ذَا مُشْفِقا

الإعراب:

«**وأُجْرِيَ**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**القول**» نائب عن الفاعل.

و«**كظن**» في موضع الحال من القول.

=

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب، لأنه ظرف زمان، والعامل فيه قوله تقول. «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «القلص» مفعول أول لتقول. «الرواسم» صفة للقلص. «يدنين» فعل مضارع، ونون النسوة فاعله. «أم» مفعول يدنين، وأم مضاف. و«قاسم» مضاف إليه. وجملة يدنين مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان لتقول. «وقاسما» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله: «تقول القلص يدنين» حيث أجرى تقول —وهو مفتتح بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، وقد سبقه استفهام متصل به— مجرى تظن، فنصب به مفعولين أحدهما قوله «القلص» وثانيهما جملة قوله «يدنين» ويرويه بعضهم: «متى تظن» وهذا مما يدل على جواز إعمال القول كالظن، لأن رواية كلمة في موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدًا.

(١) قائله: عمرو بن معديكرب.

البحر: الطويل.

المصادر: ديوانه ص ٧٢، خزانة الأدب ٤٣٦/٢، الدرر اللوامع ٢٧٤/٢، شرح التصريح ٢٦٣/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩، شرح شواهد المغني ص ٤١٨، لسان العرب ٥٧٥/١ قول، المقاصد النحوية ٣٦/٢، أوضح المسالك ٧٦/٢، شرح الأشموني، ١٦٤/١، مغني اللبيب ص ١٤٣، همع الهوامع ١٥٧/١.

الشاهد فيه: «علام تقوم الرمح» حيث نصب الرمح لكون «تقول» بمعنى تظنّ.

و«**مطلقًا**» حال أيضًا من القول فهي مترادفة.

و«**عند سليم**» بالتصغير متعلق بأجري والتقدير: وأجري القول حال كونه مشابهًا بظن عند سليم.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف.

و«**قل**» بضم القاف فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و«**ذا**» اسم إشارة في موضع نصب على أنه مفعول أول بقل.

و«**مشفقا**» مفعوله الثاني.

الشرح:

بنو سُليم من العرب يجيزون إجراء القول مجرى الظن بغير شيء من الشروط المذكورة فيقولون: قلتُ زيدًا قائمًا وعلى لغتهم جاء قوله:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينًا   هَذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينا[1]

وفتح إنَّ بعده نحو: إذا قلت أني آيب أهل بلدة.

---

(١) قائله: أعرابي صاد ضبًا فأتى به أهله فقالت له امرأته: «هذا لعمر الله إسرائيل» أي ما مسخ من بني إسرائيل.

البحر: الرجز.

مصادره: سمط اللآلئ للبكري (٦٨١)، المقرب لابن عصفور (٩٩)، التصريح (١٦٤/١)، همع الهوامع (١٥٧/١)، الدرر اللوامع (١٣٩/١)، اللسان: يمن، المقاصد النحوية (٤٢٥/٢)، المخصص لابن سيدة (٢٨٢/١٣).

الإعراب: «قالت» فعل ماضي، والتاء للتأنيث. «وكنت» الواو واو الحال، وكان فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. «رجلاً» خبره، «فطينًا» صفة. والجملة في محل نصب حال. «هذا» مفعول أول لقالت بمعنى ظنت. «لعمر» اللام لام الابتداء. «عمر» مبتدأ وخبره محذوف. «الله» مضاف إليه «إسرائينا» مفعول ثان لقالت.

الشاهد فيه: قوله قالت هذا... إسرائينا حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب بها مفعولين: أحدهما «هذا» والثاني: «إسرائينا» هكذا قالوا والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوبًا. وأنت إذا تأملت بعض التأمل لوجدت «هذا» مبتدأ و«إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرًا، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائينا».

ويقع بعده التعليق ويجوز معه الإلغاء نحو: قلت أزيد منطلق، وزيد منطلق.

قلت: هذه الهمزة الداخلة على هذين الفعلين سميت «همزة النقل» وسميت بذلك لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي نحو: خرج زيدٌ، وأخرجت زيدًا، ومن التعدي إلى مفعول واحد إلى التعدي إلى مفعولين نحو: فهم زيدٌ أمرك وأفهمته أمرك، ومن التعدي إلى اثنين إلى التعدي إلى ثلاثة كهذين.

أعْلَمَ وأرَى

إلى ثَلاثَةٍ رَأَى وعَلِما عَدَّوْا، إِذا صَارا أرَى وأعْلَما

الإعراب:

«**إلى ثلاثة**» متعلق بعد واو.

و«**رأى**» مفعول عدوا.

و«**علما**» معطوف على رأى والألف فيه للإطلاق.

و«**عدوا**» بفتح الدال فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط.

و«**صارا**» فعل ماض ناقص والألف اسمها وهو ضمير يعود إلى رأى وعلم.

و«**أرى**» في موضع نصب خبرها.

و«**أعلما**» معطوف على رأى والألف حرف إطلاق وجملة صار ومعمولها في موضع خفض بإضافة إذا إليها والجواب محذوف وهو الناصب لإذا عند الأكثرين وقيل شرطها إلا أنه متعلق بعدّوا خلافًا للمكودي لأن إذا لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا تجردت عن معنى الشرط للظرفية.

الشرح:

رأى وعلم المتعديان إلى مفعولين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل سواء كانا بلفظ الماضي نحو: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا وأريته أخاهُ مقيمًا أو تغيره من تصاريفه نحو:

﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكهم كثيرًا﴾[1].

أما الأوّل من هذه المفاعيل فيجوز حذفه نحو: أعلمت أخاك ذاهبًا، والاقتصار عليه نحو: أعلمت الناس.

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ والثَّالِثِ أَيضًا حقّقا

الإعراب:

«**وما**» اسم موصول مبتدأ.

و«**لمفعولي**» بفتح اللام متعلق بمحذوف صلة ما.

و«**علمت**» مضاف إليه.

و«**مطلقًا**» حال من فاعل الصلة.

و«**للثاني**» بحذف الباء والاكتفاء بالكسر متعلق بحققا.

و«**الثالث**» معطوف على الثان.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق وهو مصدر آض إذا عاد.

و«**حققا**» فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى ما ومتعلقه محذوف وجملة حققا في موضع رفع خبر ما الواقعة مبتدأ والتقدير: والذي حقق لمفعولي علمت مطلقًا حقق أيضًا للثاني والثالث من مفعولي أعلم وأرى ويجوز أن يقرأ حققا بفتح الحاء على أنه فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة وما مفعول مقدم بحقق والتقدير: وحقق أنت الحكم الذي ثبت لمفعولي علمت مطلقًا للثاني والثالث أيضًا.

الشرح:

للمفعول الثاني والثالث في هذا الباب من الأحكام كلها ما للأوّل والثاني من مفعولي علمت من جواز إلغاء الفعل عن العمل فيهما متوسطًا نحو: «**البركة أعلمنا الله مع الأكابر**»[2].

---

(١) سورة الأنفال آية (٤٣).

(٢) ورد الحديث بلفظ:

=

ورجحانه متأخرًا نحو: الحج واجب أعلمنا الله.

-وتعليق الفعل عن العمل فيهما لوجود أحد المُعلقات السابقة نحو: أعلمت زيدًا متى أبوك راحل.

ومن جواز حذفيهما أو أحدهما اختصارًا أو منعه في أحدهما اقتصارًا أو فيهما عند المصنف كما سبق.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ لَهمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاً
وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تعديا**» فعل الشرط.

و«**الواحد بلا همز**» متعلقان بتعديا.

«**فلاثنين**» الفاء رابطة لجواب الشرط ولاثنين.

و«**به**» متعلقان بتوصلا والهاء من به يعود إلى همز.

و«**توصلا**» فعل أمر والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ويحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا والألف فيه ضمير التثنية يعود إلى علم ورأى كما أن ألف تعديا كذلك وقد مقدرة قبل الفعل على هذا دون الأول وعلى الاحتمالين الجملة جواب الشرط والتقدير: وإن تعدى علم ورأى لواحد بلا همز فتوصل أنت بالهمزة لاثنين أو فقد توصلا بالهمزة لاثنين.

=

«البركة في أكابرنا فمن لم يرحم صغيرنا ويجلّ كبيرنا فليس منا».

عزاه السيوطي للطبراني عن أبي أمامة. كتر العمال (١٦٧/٣) رقم ٩٨٢ وعزاه العجلوني في كشف الخفاء (٣٣٦/١)رقم (٩٠٣) لابن حبان والحاكم في صحيحيهما عن ابن عباس مرفوعًا وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

ورواه البزار عن المبارك بلفظ: «الخير مع أكابركم». وذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية (٢٦٠/١).

«**والثان**» بحذف الياء استغناء بالكسر مبتدأ.

و«**منهما**» في موضع الحال من الضمير في الخبر وضمير منهما يعود إلى أعلم وأرى على تقدير مضاف بين الجار والمجرور.

و«**كثان**» خبر المبتدأ.

و«**اثني**» مضاف إليه.

و«**كسا**» في موضع جر بإضافة اثني إليه على تقدير مضاف التقدير: والمفعول الثاني من مفعولي أعلم وأرى كثاني مفعولي كسا.

«**فهو**» مبتدأ.

و«**به في كل** » متعلقان بائتسا.

و«**حكم**» مضاف إليه ونعته محذوف.

و«**ذو**».بمعنى صاحب خبر المبتدأ.

و«**ائتسا**» مضاف إليه وقصر للضرورة وهو بمعنى اقتداء والتقدير: والمفعول الثاني من أعلم وأرى صاحب اقتداء بالمفعول الثاني من باب كسا في كل حكم ثبت له.

الشرح:

إذا دخلتْ همزة النقل على علم المتعدي إلى واحدٍ لكونه بمعنى عرف، وعلى رأى المتعدي إلى واحد أيضًا لكونه من رؤية البصرٍ أو من الرأي تعديا إلى اثنين كقوله: ﴿**من بعد ما أراكم ما تحبونَ**﴾[(١)].

ولا أحفظ له شاهدًا في علم مع أن بعضهم قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنما انتقلت بالتضعيف ويكون حكم المفعولين بعده حكمها في باب كسى وأعطى في جواز حذفهما اختصارًا واقتصارًا، وحذف كل واحد منهما كذلك وفي وضع الإلغاء والتعليق على ما ذكره المصنف وفيه نظر لأن

---

(١) سورة آل عمران آية (١٥٢).

تعليقه بالاستفهام مسموع نحو: ﴿**رب أرني كيف تحيي الموتى**﴾[1].

وفي جواز نيابة الثاني منهما عن الفاعل المحذوف مع أمن اللبس، وفي أصالة سبق ما هو فاعل في المعنى منهما، وفي وجوبه عند خوف اللبس إلى غير ذلك من الأحكام.

وكأرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا ... حَدَّث أَنْبأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

الإعراب:

((**وكأرى**)) خبر مقدم.

((**والسابق**)) بالجر نعت أرى المجرورة بالكاف.

و((**نبا**)) بتشديد الباء الموحدة مبتدأ مؤخر.

و((**أخبرا حدث أنبأ**)) معطوفات على نبا بإسقاط حرف العطف.

و((**كذاك**)) خبر مقدم.

و((**خبرا**)) مبتدأ مؤخر.

الشرح:

هذه أفعال تضمنت معنى أعلم فتعدت تعديته إلى ثلاثة مفاعيل وهي: خبر وأخبر ونبأ وأنبا وحدّث، نحو:

وخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[2]

---

(١) سورة البقرة آية (٢٦٠).

(٢) قائله: العوام بن عقبة بن كعب بن زهير.

البحر: الطويل.

مصادره: المقاصد النحوية (٢/٤٤٢)، التصريح (١/٢٦٥)، همع الهوامع (١/١٥٩) الدرر اللوامع (١/١٤١)، منهج السالك للأشموني (٢/٤١).

اللغة: ((الغميم)) بفتح الغين المعجمة وكسر الميم اسم موضع في بلاد الحجاز [مراصد الإطلاع (٢/١٠٠٢)].

الإعراب: ((خبرت)) فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. ((سوداء)) مفعول ثان. ((الغميم)) مضاف إليه. ((مريضة)) مفعول ثالث. ((فأقبلت)) فعل وفاعل. ((من أهلي)) من حرف جر، وأهلي اسم مجرور بمن. =

وقوله:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أُخبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي[1]

وقوله:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسفاهة كاسمها يُهْدِي إلَيَّ غرائبَ الأشعار[2]

=

والجار والمجرور متعلق بأقبلت. «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل المضاف لياء المتكلم. «أعودها» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، وها: مفعول. والجملة في محل نصب حال من التاء في أقبلت. الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل. أحدها: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل. والثاني: سوداء. والثالث: مريضة.

(١) قائله: رجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام. البحر: البسيط. مصادره: المقاصد النحوية (٤٤٣/٢)، التصريح (٢٥٦/١)، همع الهوامع (١٥٩/١) والدرر اللوامع (١٤١/١)، منهج السالك (٤١/٢). اللغة: «دنفا» - بزنة كتف- هو الذي لازمه مرض العشق. «بعلك» : زوجك، ويُروى عجز البيت هكذا: «رَهْنَ الْمنيَّة يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي» . الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ. «عليك» متعلق بمحذوف خبر. «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط. «أخبرتني» فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأوّل، والنون للوقاية، والياء مفعول ثان. «ودَنفا» مفعول ثالث. «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في مَحل نصب حال. «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بعن محذوفة والتقدير في عيادتي. الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفا» حيث أعمل أخبر في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو تاء المخاطبة، والثاني: ياء المتكلم، والثالث: «دنفا» .

(٢) القائل: هو النابغة الذبياني من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو. البحر: الكامل. مصادره: مغني اللبيب (٤١/٢)، المقاصد النحوية (٤٣٩/٢)، التصريح (٢٦٥/١)، ديوانه (٣٤). الإعراب: «نبئت» فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأوّل. «زرعة» مفعول ثان. «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعده جملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة في محل نصب مفعول ثالث «إلى» جار ومجروره متعلق بيهدي. «غرائب» مفعول ليهدي «الأشعار» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله: «نبئت زرعة.... يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة: أحدها: النائب عن الفاعل وهو التاء والثاني: «زرعة» ، والثالث جملة: «يهدي» .

وقوله:

وَنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أُبْلِه كَمَا زَعمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليْمنْ[1]

الفاعل

الشرح:

تعريفه: هو ما صدر عنه حدثٌ، أو قام به، وأسند إليه من اسمٍ، أو ما في تأويله مقدّم عليه فارغٌ باقٍ على أصل صيغته فصدور الحدث نحو:

أكل زيد وقيامه. نحو: ظرف زيد ولا فرق في الحدث بين أن يكون بلفظ الفعل نحو: قام زيد، وبلفظ المصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمرا. أو اسم الفاعل نحو: أضارب أنت أم عمرو أو الصفة المشبهة به نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه أو اسم الفعل نحو: شتان زيدٌ وعمرو.

وما في تأويل الاسم مدخل لنحو: ﴿**أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب**﴾[2]، إذ هو في تأويل إنزال الكتاب، واشتراط تقديمه مخرج لنحو: زيد قام، وفارغ خرج لنحو: قائمان الزيدان. فإن «الزيدان» فيه مبتدأ لاشتغال الوصف السابق له بالضمير.

---

(١) قائله: الأعشى ميمون بن قيس يمدح قيس بن معد يكرب.

البحر: المتقارب.

مصادره: التصريح على التوضيح ١/٢٦٥، مجالس ثعلب ٢/٤١٤، تخليص الشواهد ص ٤٦٧، الدرر اللوامع ٢/٢٧٨، ديوان الأعشى ٧٥، همع الهوامع ١/١٥٩، شرح عمدة الحافظ ص ٢٥١، شرح ابن عقيل ص ٢٣٤، المقاصد النحوية (٢/٢٤٠).

المعنى: لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا. فبذلك أخبرت قيسًا.

الشاهد فيه قوله:ونُبِّئت قيسًا.. خير» . حيث تعدَّى الفعل «نبَّأ» إلى ثلاثة مفاعيل، أولها التاء النائب عن الفاعل، وهي مفعول أوّل في الأصل. وثانيها قوله: «قيسًا» . وثالثها قوله:«خير» .

(٢) سورة العنكبوت آية (٥١).

والقيد الأخير مخرج لما بني للمفعول نحو: ضُرب زيدٌ. فإن المرفوع بعده في الاصطلاح والمعنى ليس بفاعل.

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ «مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفْتَىَ»

الإعراب:

«**الفاعل**» مبتدأ.

و«**الذي**» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير حذف المضاف إليه.

و«**أتى**» فعل ماض.

و«**زيد**» فاعل أتى.

و «**منيرًا**» حال من زيد .

و«**وجهه**» فاعل منير لأنه اسم فاعل اعتمد على ذي الحال ومعناه الحال أو الاستقبال والجملة مقولة لقول محذوف والتقدير: الفاعل هو الذي أسند إليه عامل مقدم عليه بالأصالة وذلك كمرفوعي أتى ومنيرًا من قولك أتى زيد منيرًا وجهه.

«**ونعم الفتى**» فعل وفاعله، مستأنفة إن كان مرفوعي مثنى كما عليه جمهور الشارحين وإن كان جمعًا فيكون من جملة المقول ويضم إلى أتى ومنيرا نعم كما هو ظاهر في التوضيح وقال المكودي: الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصولٌ، صلته كمرفوعي وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول؛ والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيرًا وجهه بعد أن قال: نعم الفتى تتميم للبيت.

الشرح:

أي الفاعل هو ما ارتفع بالفعل نحو: أتى زيدٌ، وقال الله.

وإنما هو في تأويل الفعل كمنيرًا وجهه، ﴿**والظالم أهلها**﴾ (١)، ويفارق

(١) سورة النساء: آية (٧٥).

الرفع لفظًا لإضافة المصدر أو اسمه إليه نحو: ﴿**ولولا دفع الله الناس**﴾[1].

وما روي من قوله ﷺ: «**في قبلة الرجل امرأته الوضوء**»[2].

أو جره بحرف زائد. إمَّا الباء كقوله تعالى: ﴿**وكفى بالله حسيبًا**﴾[3].

وإما من نحو: ﴿**ما جاءنا من بشير**﴾[4].

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

الإعراب:

«**وبعد**» خبر مقدم.

و«**فعل**» مضاف إليه.

و«**فاعل**» مبتدأ مؤخر وسوغ ذلك تقديم الخبر لكن شرطه أن يكون الظرف مختصًا بأن يضاف لمعرفة أو عامًا فلا يجوز عند رجل مال فيحتاج إلى تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ليصح المعنى والصناعة والتقدير: وبعد كل فعل فاعل أو إلى دعوى حذف حرف التعريف للضرورة.

«**فإن**» حرف شرط.

و«**ظهر**» قال المكودي: بمعنى برز فعل الشرط ومتعلقه محذوف.

«**فهو**» الفاء رابطة للجواب وهو مبتدأ حذف خبره والجملة جواب الشرط.

«**وإلا**» حرف الشرط مقرون بلا النافية أدغمت النون في اللام للتقارب وفعل الشرط محذوف جوازًا.

---

(١) سورة البقرة (٢٥١).وسورة الحج آية: (٤٠).

(٢) في جامع الترمذي رحمه الله كتاب: الطهارة.

٦٣- باب: ما جاء في ترك الوضوء من القُبلة (٨٦). قال مالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي،وأحمد، وإسحاق: في القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين.

(٣) سورة النساء آية (٦).

(٤) سورة المائدة آية (١٩).

«**فضمير**» خبر لمبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف المبتدأ في الجواب أكثر من عكسه السابق.

وجملة «**استتر**» نعت ضمير والتقدير: وبعد الفعل فاعل فإن ظهر فهو ذلك وإلا يظهر فهو أي الفاعل ضميرًا مستترًا.

الشرح:

حكمُ الفاعل أن يقع بعد الفعل كما سبقَ، فإن ظهر نحو: ﴿**جاء الحق وزهق الباطل**﴾[1].

وإلا قدر ضميرًا مستترًا إما جوازًا نحو: ﴿**وإن ربك يحكم بينهم**﴾[2].

وإما وجوبًا نحو: ﴿**وقل الحق من ربكم**﴾[3]، فإن وقع قبل الفعل، ما يوهم أنه فاعله قدّر مبتدأ، والفاعل ضمير إن أمكن نحو: ﴿**وربك يخلق ما يشاء**﴾[4]، وإلا قدر مرفوعًا بفعل نحو: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾[5].

والتقدير: وإن استجارك. والوجهان جائزان فيما وقع بعد الاستفهام نحو: ﴿**أبشر يهدُوننا**﴾[6].

ولا حجة للكوفيين على جواز تقديمه على الفعل في قوله:

«**ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا**»[7].

---

(١) سورة الإسراء آية (٨١).

(٢) سورة النحل آية (١٢٤).

(٣) سورة الكهف آية (٢٩).

(٤) سورة القصص آية (٦٨).

(٥) سورة التوبة آية (٦).

(٦) سورة التغابن آية (٦).

(٧) هذا صدر بيت عجزه: أجندلا يحملن أم حديدًا

قائلته: الزباء ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف.

مصادره: التصريح (١/٢٧١)، أمالي الزجاجي (١٦٦)، مجمع الأمثال للميداني (١/٢١٦)، المقاصد النحوية (٢/٤٤٨)، همع الهوامع ١/١٥٩، الدرر اللوامع

لأنه ضرورة أو الخبر محذوف، وهو العامل في وئيدًا أي يظهر وئيدًا ولا للكسائي على جواز حذفه بنحو إذا كان غدا فأتني لأنَّ في كان ضميرًا يعود على ما يشاهد من الحال.

وَجَرِّدِ الْفعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ: «كَفَازَ الشهدا»
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا، وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ للظَّاهِرِ -بَعْدُ- مُسْنَدُ

الإعراب:

«**وجرد**» فعل أمر وفاعل.

و«**الفعل**» مفعول جرد ومتعلقه محذوف.

و«**إذا**» ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط منصوب لجوابه على الأصح.

=

(١٤١/١)، منهج السالك للأشموني (٤٦/٢).
قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» : وجه التمسك أن «مشيهًا» روى مرفوعًا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بوئيداً مقدمًا عليه فقد تقدم الفاعل على المسند،وهو المدعي. ووئيدًا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة. تحت فدال مهملة التوءدة قاله الجوهري وفي القاموس [(٣٥٥/١) وأد] الوئيد: الرزانة. وهو عند معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم. «أو مشيهًا مبتدأ حذف خبره» لسد الحال مسده، أي يظهر وئيدًا كقولهم حكمك مسمطًا...... قيل أو مشبهًا بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار. وذلك أن ما استفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره، وهو جار ومجرور، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما. وهذه التخريجات ضعيفة. أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال. وأما الابتدائية فتخريج على شاذ... وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفة ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية، وإذا بدل مشبهًا منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما في المغني... إلخ.

و«**ما**» زائدة.

و«**أسندا**» مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل والجملة في موضع جر بإضافة إذا إليها والألف للإطلاق.

و«**لاثنين**» متعلق بأسندا.

و«**أو جمع**» معطوف على اثنين وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير: وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جمع فجرده من العلامة.

«**كفاز**» الكاف جارة لقول محذوف وبقي مقولة وفاز فعل ماض.

و«**الشهدا**» بالقصر للضرورة فاعل فاز والجملة مقولة للقول المحذوف والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك فاز الشهداء.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و«**يقال**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**سعدا**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ.

«**وسعدوا**» معطوف على سعدا.

«**والفعل**» الواو للابتداء وتسمى واو الحال أيضًا وهي عند سيبويه بمعنى إذ والفعل مبتدأ.

و«**للظاهر بعد**» متعلقان بمسند وبعد مبنيٌ على الضم لقطعها عن الإضافة مع نية بمعنى المضاف إليه.

و«**مسند**» اسم مفعول مرفوع على أنه خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال من نائب الفاعل يقال وفاعل سعدا وسعدوا محذوف مدلول عليه بقوله مسند للظاهر وتقدير البيت: وقد يقال سعد الزيدان وسعدوا الزيدون والحال أن الفعل مسند للظاهر بعد.

الشرح:

إذا أُسند الفعل إلى اثنين أو جمع مذكرين أو مؤنثًا تُجرّدَ عن علامة دالةٍ

على حال فاعله كما يجردُ مع المفرد المذكر نحو: ﴿**قَالَ رجلان**﴾[1]، ﴿**إذ همت طائفتان** ﴾[2]. ﴿**وقال الذين أوتوا العلم**﴾[3]، ﴿**وقال نسوة**﴾[4].

وبعض العرب يلحق الفعل علامة دالة على حال الفاعل كما تلحقه تاء التأنيث الدالة على تأنيثه فتقول: سعد الرجلان نحو:

«وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيم»[5].

---

(١) سورة: المائدة آية (٢٣).

(٢) سورة آل عمران آية (١٢٢).

(٣) سورة القصص آية (٨٠) سورة الروم آية (٥٦).

(٤) سورة يوسف: آية (٣٠).

(٥) هذا عجز بيت صدره: (تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِه)

قائله: عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعَب بن الزَبير رضي الله عنهما.

بحره: الطويل.

مصادره: أنشده ابن عقيل في شرح الألفية رقم (١٤٣)، والأشموني في منهج السالك رقم (٣٥٦) ابن هشام في أوضح المسالك رقم (٢٠٩)، وفي شذور الذهب رقم (٨١).

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين. «مبعد» أراد به الأجنبي. «حميم» هو الصديق.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى مصعب المذكور في أبيات سابقة. «قتال» مفعول به لتولى، وقتال مضاف. «والمارقين» مضاف إليه. «بنفسه» الجار والمجرور متعلق بتولى، ونفس مضاف، والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه. «وقد» الواو للحال، وقد: حرف تحقيق. «أسلماه» أسلم: فعل ماض. والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب مفعول به. «مبعد» فاعل أسلم. «وحميم» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية، ومع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده. وهذه لغة جماعة من العرب، وليست الألف عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل، كما أن التاء في نحو: «قامت هند» علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب. قال الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله: والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل يشبهون هاتين العلامتين علامة التأنيث، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فكذلك تلحق =

وسعدوا الرجال نحو:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيــ ل أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[1]

وسعدت النسوة نحو:

نَتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[2]

=

الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعًا. وجمهور العرب يجدون بين التثنية والجمع علامة التأنيث فرقًا، فلذلك لا يقيسون إحداهما على الأخرى، ولا يعطون إحداهما حكم الأخرى. ومثل بيت الشاهد قول الشاعر.

أَسِيد حَاتِمٍ وَكَعْبٍ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) الإعراب: «يلومنني» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والياء مفعول به. «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم. «النخيل» مضاف إلى اشتراء. «أهلي» فاعل يلوم. «فكلهم» مبتدأ. هم:مضاف إليه. وجملة: «ألوم» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «يلومني.. أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

البحر: المتقارب.

قائله: أمية بن أبي الصلت.

المصادر: ديوانه ص ٤٨، المقاصد النحوية ٢/٤٦٠، الدرر اللوامع ٢/٢٨٣، همع الهوامع ١/١٦٠، شرح التصريح ١/٢٧٦، مغني اللبيب ٢/٣٦٥، سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩، شرح الأشموني ١/١٧٠، شرح شواهد المغني ٣/٧٨٣، شرح ابن عقيل ص ٢٣٩.

(٢) قائله: أبو فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني.

البحر: من مجزوء الكامل.

المصادر: شذور الذهب رقم (٨٢) ، شرح التسهيل ٢/١١٧، أوضح المسالك رقم (٢٠٨)، همع الهوامع ١/١٦٠، التصريح على التوضيح (٢/٢٦٥) رقم (٢٠٨)، الدرر اللوامع ١/١٤٢. وقبل هذا البيت:

=

والألف والواو والنون في ذلك علامة على حال الفاعل لا ضمائر.

ومن النحاة من لا[1] يجعلها ضمائر، ويجعل المرفوع بعدها بدلا منها أو مبتدأ مؤخرًا.

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا»؟

الإعراب:

«**ويرفع**» فعل مضارع.

=

يَاأَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذي أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ الْمَنَاقِبْ

وبعده:

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ

حَضَرَ الشَرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شَرْبُ الشّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبْ

ملحوظة: شعر أبو فراس ليس مما يحتج به على قواعد اللغة ومفرداهّا لأنه مولد.

اللغة: «نتج» هو ههنا فعل مبني للمعلوم، وفي كلام العرب فعل من هذه المادة ملازم للبناء للمجهول، تقول: نتج القوم الناقة بالبناء للمعلوم- وتقول: نُتجت الناقة – بالبناء للمجهول لا غير –فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنيًا للمعلوم، وإذا أردت معنى ولد جئت بالفعل مبنيًا للمجهول، وأسندته إلى الناقة وشبهها.

الإعراب: «نتج» فعل ماض مبني للمعلوم، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «والربيع» فاعل نتج. «محاسنا» مفعول به لنتج. «ألقحنها» ألقح: فعل ماض، والنون علامة على جمع الإناث، وضمير الغائب. العائد إلى المحاسن مفعول به. «غر» فاعل ألقح، وغر مضاف. «السحائب» مضاف إليه، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «ألقحنها غر السَّحائب» . فإن قوله: «غر» فاعل ألقح، وغر: جمع غراء، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث، وهي النون، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر الذي هو غر السحائب. وليست هذه النون هي الفاعل، وما بعدها بدل منها. لأن جمل النون علامة يجري على لغة جماعة مخصوصين من العرب، وهم الذين يلحقون بالفعل علامة التثنية والجمع، كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث.فإن جعلت النون فاعلاً. و«غر السحائب» بدلا منه كان ذلك جاريًا على لغة جمهور العرب، ولم يكن خاصًا بلغة قوم منهم.

(١) بالأصل «لا من»، والصواب من أثبتناه .

«**والفاعل**» مفعول مقدم.

«**وفعل**» فاعل مؤخر.

و«**جملة أضمرا**» بألف الإطلاق والبناء للمفعول في موضع رفع نعت لفعل.

و«**كمثل**» الكاف زائدة ومثل في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ومضاف لقول محذوف.

و«**زيد**» بالرفع فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ لأن السياق يخالفه وإن كان الابتداء أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية كما ذكره المكودي.

«**وفي جواب**» متعلق بالقول المحذوف المجرور بإضافة مثل إليه وجواب مضاف لمحذوف.

و«**من قرا**» مبتدأ وخبر مقول لذلك المحذوف والتقدير: وذلك مثل قولك قرأ زيد في جواب القائل من قرا.

الشرح:

يجوز حذف الفعل لفظًا وتقديره نية إذا دلَّ عليه دليلٌ مثل أن يقع في جواب استفهام سابق نحو: زيد في جواب من قرأ؟ إذ التقدير: قرأ زيد قال تعالى: ﴿**ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله**﴾[١] والمقدر منه كالموجود كقراءة ابن عامر: ﴿**يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال**﴾[٢].

إذ الإخبار بالفعل يستدعي الاستفهام عن فاعله، فالمعنى: يسبحه رجال، ويرد به نفي كقولك: بلى زيد لمن قال: ما جاء أحدٌ ومنْهُ:

تجلدتُ حتّى قِيْلَ لَمْ يعر قلبَهُ مِنَ الوَجْدِ شيء قلتُ: بَلْ أَعْظَم الوجد[٣]

أو يفسَّر بما بعده من لفظه نحو:﴿**وإنْ أحدٌ مِنَ الْمشركينَ اسْتَجَارَكَ**﴾[٤].

---

(١) سورة الزخرف آية (٨٧).

(٢) سورة النور آية (٣٦).

(٣) مصادره: التصريح على التوضيح ١/٢٧٣.

(٤) سورة التوبة آية (٦).

أو من لازمه نحو: «لا تجزعي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُه»[1].

التقدير: إن هلك منفس، أو دلّ عليه ما قبله كقوله:

غداةَ أحلت لابن أصرم طعنةٌ   حُصينِ عبيطاتُ السدائف والخمرُ[2]

=

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٧٤/١) فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك.

والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب لأن استجارك المذكورة كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض.

(١) وعجزه: وإذا هَلَكْتُ فعِنْد ذَلِكَ فاجْزَعي

البحر: الكامل.

قائله: النمر بن تولب.

المصادر: ديوانه ص٧٢، تخليص الشواهد ص ٤٩٩، خزانة الأدب ٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦/١١، شرح أبيات سيبويه ١٦٠/١ الكتاب ١٣٤/١، شرح المفصل ٣٨/٢، خزانة الأدب ٣٢/٣ شرح قطر الندى ص ١٩٥، الأزهية ص ٢٤٨، المقتضب ٧٦/٢ الأشباه والنظار ١٥١/٢، الجنى الداني ص ٧٢، مغني اللبيب ١٦٦/١ - ٤٠٣ الرد على النحاة ص ١١٤، شرح الأشموني ١٨٨/١.

الشاهد فيه: «إنْ مُنفسًا أهلكته حيث نصب «منفسا بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأنّ حرف الشرط يقتضي مظهرًا أو مضمرًا.

(٢) قائله: الفرزدق.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢٧٤/١) بعد ما ذكر هذا البيت فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت لابن أصرم أي: وحلت له الخمر لأن أحلت المزيد يستلزم حلت المجرد، وحكى أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال: بإضمار فعل أي وحلت الخمر. فقال يونس: ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» على جعل الفاعل مفعولاً نقله محمد بن سلام. «وغداة» نصب على الظرفية. و«طعنة» فاعل أحلت. و«حصين» بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه. وعبيطات مفعول أحلت، والعبيط - بالعين المهملة- الطري من اللحم.

=

أي وحلت الخمر، وإضمار الفعل في ذلك كله جائز إلا في القسم الثالث فإنه واجب.

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي، إذَا كَانَ لأُنْثَى، كَـ، «أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى»

«**وتاء**» مبتدأ.

و«**تأنيث**» مضاف إليه.

و«**تلي**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه.

و« **الماضي**» مفعول تلي قدرت فيه الفتحة على لغة قليلة والجملة الفعلية خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير في تلي.

و«**إذا**» ظرف للاستقبال متضمن معنى الشرط وجوابه عند الأكثرين.

و«**كان**» فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى الماضي وخبرها محذوف.

و« **لأنثى**» متعلق بذلك المحذوف وجواب إذا محذوف والتقدير إذا كان مسندًا لأنثى فأوله تاء التأنيث.

و« **كأبت**» الكاف جارة لقول طرح وبقي مقوله وأبت فعل ماض والتاء علامة التأنيث.

و«**هند**» فاعل أبت.

و« **الأذى**» مفعوله والجملة مقولة للقول المحذوف كما مر والقول ومحكيه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك: أبت هند الأذى.

الشرح:

يختص الفعل المسند إلى مؤنثٍ بلحاق علامة تدل على تأنيث فاعله.

=

و«السدائف» بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن، وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه، فلما طعنه وقتله أحلت الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري.

فإن كان ماضيًا لحقته تاء ساكنةٌ في آخره كأبتْ هند الأذى ومثله: ﴿**قالت امرأت العزيز**﴾[1]، فإن كان مضارعًا كانت الياء في أوله وحكمها في اللزوم والجواز والامتناع حكم الباء التي في آخر الماضي.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

الإعراب:

«**وإنما**» حرف حصر.

و«**تلزم**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى تاء التأنيث.

و«**فعل**» مفعول تلزم.

و«**مضمر**» مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

و«**متصل**» نعت لمضمر.

و«**أو**» حرف عطف لأحد الشيئين.

و«**مفهم**» بكسر الهاء اسم فاعل من أفهم معطوف على مضمر وفاعله مستتر فيه والمنعوت به محذوف.

و«**ذات**».بمعنى صاحبة مفعول مفهم.

و«**حِر**» مضاف إليه وهو بكسر الحاء المهملة الفرج.

وأصله حرح حذفت لامه وتقدير البيت وإنما تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمر متصل أو فعل فاعل ظاهر مفهم صاحبة فرج.

الشرح:

لا تلزم علامة التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنثه إلا في مسألتين:

الأولى: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً بالفعل، ولا يتصور ذلك إلا في المستتر نحو: ﴿**قالت إن أبي يدعوك**﴾[2].

---

(١) سورة يوسف آية (٥١).

(٢) القصص آية (٢٥).

فلو انفصل الضمير من الفعل برز، ولم تجب التاء، نحو ما قام إلا هي، بل حذفها أولى.

الثانية: أن يسند الفعل إلى حقيقي التأنيث متصل غير مراد به الجنس.

والمراد بالحقيقي التأنيث ماله فرج كما قاله المصنف أو مفهم ذات حر.

ومنه: ﴿**إذ قالت امرأت عمران**﴾[1]، ﴿**وقالت امرأت فرعون**﴾[2].

ونحوه كثير. ومنه قوله: «**فجاءته إحداهما تمشي**»[3].

وَقَدْ يُبِيحُ الْفصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْو أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِف

والْحذَفُ مَعْ فصلٍ بِإلا فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إِلا فَتَاةُ ابنِ الْعَلاَ

الإعراب:

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و«**يبيح**» فعل مضارع.

و«**الفصل**» فاعل يبيح.

و«**ترك**» مفعول يبيح.

و«**التاء**» مضاف إليه.

و«**في نحو**» متعلق يبيح ونحو مضاف لقول محذوف.

و«**أتى**» فعل ماض.

و«**القاضي**» مفعول أتى مقدم على فاعله.

و«**بنت**» فاعل أتى.

و«**الواقف**» مضاف إليه وجملة أتى إلى آخرها محكية بالقول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه والتقدير من نحو قولك أتى إلخ.

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٥.

(٢) سورة القصص آية (٩).

(٣) في الأصل: «قالت ... تمشي» والصواب: ما أثبتناه وهي آية (٢٥) من سورة القصص.

«**والحذف**» مبتدأ.

«**مع**» في موضع الحال من مرفوع فضلاً لا متعلق بالحذف.

و«**فصل**» مضاف إليه.

و«**بإلا**» متعلق بفصل.

و«**فضلا**» مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة خبر المبتدأ والتقدير: والحذف فضل حال كونه مع فصل بإلا.

و«**كما**» مجرور الكاف قول محذوف كما مر وما نافية.

و«**زكا**» فعل ماض.

و«**إلا**» حرف إيجاب.

و«**فتاة**» فاعل زكا.

و«**ابن**» مضاف إليه.

و«**العلا**» بالقصر للضرورة مجرورة بإضافة ابن إليه.

الشرح:

إذا لم يتصل الفاعل الحقيقي التأنيث بفعله زال لزوم الياء.

ثم إن كان الفصل بغير إلا فإلحاق الياء أجود نحو:

«**أتت النبي ﷺ امرأة**». ونحوه في الحديث كثير.

وقد يحذف نحو: «**أتى القاضي بنت الواقف**».

ومثله: «لقد ولد الأخيطل أم سوء»[1].

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: على باب استها صلب وشام

قائله: جرير الخطفي يهجو الأخطل.

البحر: الوافر.

مصادره: التصريح (١/٢٧٩)، ديوانه (٥١٥)، المقاصد النحوية (٢/٦٨)، الخصائص لابن جني (٢/٤١٤)، المقتضب ٢/١٤٨، ٣/٣٤٩.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٢٧٩) فترك التاء من ولدت جائز =

وإن كان الفصل بإلا فعدم اللحاق أحسن نحو:

ما حضره إلا امرأة.

وخصَّ الأخفش اللحاق بالشعر كقوله:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ[(١)]

وتجويز المصنف له في النثر مستشهدًا بنحو:﴿**لا يرى إلا مساكنهم**﴾[(٢)].

=

لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير، والصُلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى، والشام جمع شامة.

(١) قائله: لم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

البحر: الرجز أو بيتان من مشطوره.

مصادره: شرح شذور الذهب ص ٢٢٥ رقم ٨٠، الأشموني رقم ٣٦٦، أوضح المسالك رقم ٢١٤، التصريح (١/٢٧٩)، الدرر اللوامع (١/٢٢٦)، همع الهوامع (٢/١٧١). اللغة: «برئت» خلت. «ريبة» أصل الريبة الشك. «ذم» ما تعاب به.

الإعراب: «ما» نافية. «برئت» برئ فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث. «من ريبة» جار ومجرور متعلق ببرئ. «وذم» معطوف على ريبة «في حربنا» الجار المجرور متعلق ببرئ أيضًا وحرب مضاف، والضمير مضاف إليه، «إلا» أداة حصر. «بنات» فاعل برئ، وهو مضاف، «والعم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «مابرئت إلا بنات العم» حيث وصل الفعل بتاء التأنيث، مع كونه مفصولاً عن فاعله بإلا، ودخول التاء في هذه الحال مرجوح.

ومن الشواهد المماثلة لهذا الشاهد قول ذي الرُّمة.

طَوىَ النحزَ وَالأجْرَازُ مَا في غُرُوضهَا
وَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الضُلُوعُ الْجَرَاشِعُ

(٢) سورة الأحقاف آية (٢٥).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/١١٥٧، ١١٥٨): «لا ترى» بالتاء على الخطاب، وتسمية الفاعل. و«مساكنهم» مفعول به، ويقرأ على ترك التسمية بالياء، أي لا يرى إلا مساكنهم بالرفع وهو القائم مقام الفاعل، ويقرأ بالتاء على ترك التسمية، وهو ضعيف.

﴿**إن كانت إلا صيحة**﴾[1]، على قراءة من رفع، وهمٌ منه إذ ليس فيهما ما هو حقيقي التأنيث.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصلٍ، ومَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

الإعراب:

«**والحذف**» مبتدأ.

وجملة «**قد يأتي**» ومتعلقه خبره.

و«**بلا فصل**» متعلق بيأتي.

«**ومع**» متعلق بوقع.

و«**ضمير**» مضاف إليه.

و«**ذي**» بمعنى صاحب مجرور بإضافة ضمير إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

و«**المجاز**» مضاف إليه.

و«**في شعر**» متعلق بوقع.

وجملة «**وقع**» وفاعله معطوفة على خبر الحذف وتقدير البيت والحذف قد يأتي بلا فصل ووقع في شعر مع ضمير المؤنث ذي المجاز.

الشرح:

أي قد يحذف التاء مع الحقيقي التأنيث، وإن لم يفصل عن فعله.

ومنه ما حكاه سيبويه[2] «قال فلانة»: وكذلك قد يأتي الحذف مع

---

(١) سورة يس آية (٢٩، ٥٣).
قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/١٠٨١) «إن كانت إلا صيحة» اسم كان مضمر، أي ما كانت الصيحة إلا صيحة والغرض وصفها بالاتحاد.

(٢) قال سيبويه (٢/٤٥) هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها. وعبارة: «ومن قال ذهب فلانة قال: أذاهبٌ =

إسناد الفعل إلى ضمير المجازي التأنيث المستتر كقوله.

«وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا»[1].

وَالتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوىَ السَّالِمِ منْ مُذَكرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

الإعراب:

«**والتاء**» قال المكودي مبتدأ.

و«**مع جمع**» في موضع الحال منه.

و«**سوى السالم**» نعت لجمع.

و«**من مذكر**» متعلق بالسالم.

و«**كالتاء**» خبر المبتدأ. اهـــ فأبقاه على ظاهره وتجوز في بعضه وقد يدعي حذف المعطوف بالواو وإن كان خلاف الظاهر ليوافق اختيار مذهب

=

فلانةُ، وأحضر القاضي امرأةٌ. وقد يجوز في الشعر موعظةٌ جاءنا، وكأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء.

(١) هذا عجز بيت صدره:. فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها.

قائله: عامر بن جَوَيْن الطائي.

مصادره: الكتاب لسيبويه (٢/٤٦)، العيني (٢/٢٦٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٤) أمالي ابن الشجري (١/١٥٨، ١٦١)، همع الهوامع (٢/١٧١)، شواهد المغني ٣١٩

اللغة: «المزنة» السحابة. «الودق» المطر. «أبقل» أنبتت البقل.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس. «مزنة» اسمها، وجملة: «ودقت» وفاعله المستتر في محل نصب خبرها. «ودقها» منصوب على المفعولية المطلقة. «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «أرض» اسمها، وجملة «أبقل» وفاعله في محل رفع خبرها. «إبقالها»: مفعول مطلق.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث. ويروى: أَبْقَلَت إِبْقَالَهَا. بنقل حركة الهمزة من إبقالها إلى التاء في «أبقلت» وحينئذ فلا شاهد فيه.

جمهور البصريين في عدم جواز الوجهين في جمع المؤنث السالم والتقدير: سوى السالم من مذكر ومؤنث وحذف المقابل معهود ومنه قوله تعالى: ﴿**سرابيل تقيكم الحر**﴾[1] أي «**والبرد**».

و«**مع إحدى**» في موضع الحال من التاء.

و«**اللبن**» بكسر الباء الموحدة جمع لبنة مضاف إليه.

الشرح:

إذا أسند الفعلُ إلى دال على الجمعّية بلفظه كرجال أو بمعناه كقومٍ جاز إلحاق التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع سواء كان جمع تكسير كرجال أو اسم جمع مذكرٍ كقوم أو مؤنث كنسوة، أو اسم جنس كشجرٍ.

قال تعالى: ﴿**وقال نسوة**﴾ [2].

وتقول: أورقت الشجرة، وطاب الثمر، ودخل فيما يجوز فيه الوجهان جمع المؤنث السالم، ولا يصحُّ الاستدلال على عدم اللحاق فيه بقوله:

﴿**إذا جاءك المؤمنات**﴾[3]، لجواز كون الحذف لأجل الفصل بالضمير نعم يحج إليه بقوله: «وبكى بناتي شَجْوهنَّ وزوجتي»[4].

وقد يعتذر عنه بأن بناتي لم يسلم فيه بناء الواحد[5] فأشبه جمع التكسير

---

(١) سورة النحل آية (٨١).

(٢) سورة يوسف آية (٣٠).

(٣) سورة الممتحنة آية (١٢).

(٤) هذا صدر بيت وعجزه: «والطامعونَ إليَّ ثمَّ تصدَّعُوا».

قائله: عبدة بن الطبيب.

البحر: الكامل.

مصادره: مجالس العلماء للزجاجي ١٥٠ مجلس رقم ٩٥ وفيه: «فبكى»، الخصائص لابن جني ٣/٩٥، التصريح ١/٢٨٠، نوادر أبي زيد ٢٣، المقاصد النحوية ٤/٤٧٢، منهج السالك ٢/٥٤.

(٥) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٢٨٠). في قوله: «بناتي لم يسلم فيها

إذ التاء فيه ليست زائدة للتأنيث حتى تحذف للجمع.

وقد دخل هذا كله في تشبيه المصنف التاء بالجمع بالتاء مع إحدى اللبن، فإن إحدى اللبن لبنة، وهو مجازي التأنيث كالشمس والنار يجوز فيه اللحاق وتركه نحو: ﴿**إذا وقعت الواقعة**﴾[1]، ﴿**وجمع الشمس والقمر**﴾[2].

واستثنى المصنف جمع المذكر السالم من بين الجموع لأنه لا يجوز لحاق التاء لفعله نحو: ﴿**وقال الظالمون**﴾[3].ولا حجة لمجيز اللحاق فيه في نحو: ﴿**إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل**﴾[4].

لأن البنين لم يسلم فيه لفظ الواحد فجرى مجرى جمع التكسير أما المثنى فحكمه في اللحاق وعدمه حكم مفرده.

ونحو: «**تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا**»[5].

= لفظ الواحد» إذ الأصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه. قال الشاطبي: ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما أما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً.

(١) سورة الواقعة آية (١).

(٢) سورة القيامة آية (٩).

(٣) سورة الفرقان آية (٨).

(٤) سورة يونس آية (٩٠).

(٥) هذا صدر بيت عجزه: وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ ربيعَةَ أَوْ مُضَر

قائله: لبيد بن ربيعة.

البحر: الطويل.

مصادره: ديوانه ص ٢١٣، الأزهية ١١٧، الأغاني ٣٠٥/١٥، أمالي المرتضى ١٧١/١، ٥٥/٢ خزانة الأدب ٣٤٠/٤، ٦٨/١١، ٦٩، الدرر اللوامع ٢٧٠/٦، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، جواهر الأدب ٢١٢، شرح شذور الذهب ص ٢٢١، لسان العرب (٥٤/١٤) ابن، المعجم المفصل في شواهد النحو ٢٩٥/١. =

إما على إدغام إحدى التائين في الأخرى وإما على ما حكاه سيبويه من قال فلانة.

وَالْحَذْفَ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا   لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيْهِ بَيِّنُ

الإعراب:

«**والحذف**» بالنصب مفعول مقدم باستحسنوا وهذا هو الراجح ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة استحسنوا خبره والعائد محذوف والتقدير: والحذف استحسنوه في كذا.

و«**في نعم**» جوز المكودي أن يكون متعلقًا بالحذف أو باستحسنوا.

و«**الفتاة**» مؤنث فتى فاعل نعم.

و«**استحسنوا**» فعل وفاعل ضميره يرجع إلى العرب.

و«**لأن**» اللام للتعليل متعلقة باستحسنوا وأن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدري لتوكيد الجملة.

و«**قصد**» اسم أن.

و«**الجنس**» مضاف إليه.

و«**فيه**» متعلق ببين.

و«**بيِّن**» بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المكسورة بمعنى ظاهر خبر إن وتقدير البيت: واستحسن العرب الحذف في نحو نعم الفتاة لظهور قصد الجنس فيه.

الشرح:

إذا أسند الفعل إلى ما المقصود به الجنس دون العين جاز حذف التاءِ منهُ، وإن كان المُسند إليه حقيقي التأنيث متصلاً نحو: نعم الفتاة هنْد، وبئس

=

الشاهد فيه: «تمنى ابنتاى» والأصل: تمنَّت ابنتاى، لأن فاعله مؤنث حقيقي، وقد حُذفت التاء للضرورة شذوذًا. وقيل: الأصل: تتمنى، ولا شاهد فيه.

المرأة دعد.

والأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَصِّلاَ   وَالأصْلُ في المفعول أَنْ يَنْفَصِلا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأصلِ   وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قبْلَ الْفِعلِ

الإعراب:

«**والأصل**» مبتدأ.

و«**في الفاعل**» متعلق بالأصل.

و«**أن**» بفتح الهمزة حرف مصدري.

و«**يتصلا**» منصوب بأن وهي ومنصوها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ والتقدير: والأصل في الفاعل اتصاله والألف للإطلاق وإعراب «**والأصل في المفعول أن ينفصلا**» على وزن ما قبله وهو من جملة الأبيات التي استوى فيها إعراب الصدر والعجز حرفا بحرف وقد مر مثله.

و«**قد**» قال المكودي للتحقيق لا للتقليل اهـ والظاهر أنها للتقليل بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول لا مطلقًا.

و«**يجاء**» مضارع مبني للمفعول.

و«**بخلاف**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيجاء.

و«**الأصل**» مضاف إليه.

«**وقد**» للتقليل المطلق.

و«**يجي**» بترك المد للضرورة أو على لغة من يقول جا يجي وسا يسو بالقصر.

و«**المفعول**» فاعل يجي.

و«**قبل**» في موضع الحال من المفعول.

و«**الفعل**» مضاف إليه.

الشرح:

الفاعل مع الفعل بمنزلة جزء الكلمة منها، ولذلك لم يستغن الفعل عنه، ولم يجز تقديمه عليه كما سبق فاتصاله به هو الأصل، ثم يؤتى بالمفعول بعدهما

منفصلاً من الفعل لأنه فضلة يتم الإسناد دونه فمما جاء على الأصل.

﴿وكلَّم اللهُ مُوسى تكليمًا﴾[1]، ﴿وَورِثَ سُليمان دَاود﴾[2].

وقد يجاء بخلاف الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إما جوازًا.

نحو: ﴿ولقد جاء آل فرعون النُّذُر﴾[3]، وإما وجوبًا مثل كونه ضميرًا متصلاً فالفاعل ظاهر نحو:﴿وكَلَّمه رَبُّه﴾[4]، وكالمسألتين الآتي ذكرهما في النظم، ولكون المفعول ليس كالجزء من الفعل جاز تقديمه عليه إما جوازًا نحو: ﴿فريقًا هدى﴾[5]، وإما وجوبًا وذلك في مسألتين إحداهما: أن يكون مما له صَدرُ الكلام نحو: ﴿فأي آيات الله تنكرون﴾[6].

الثانية: أن تقع عاملة بعد الفاء نحو: ﴿وربك فكبر﴾[7].

﴿بل الله فاعبد﴾[8].

وَأخِّرِ الْمَفْعُولَ: إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ۞ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

الإعراب:

«**وأخر**» فعل أمر.

و«**المفعول**» مفعول أخر.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**لبس**» بسكون الباء الموحدة مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره حذر.

---

(١) سورة النساء آية (١٦٤).

(٢) سورة النمل آية (١٦).

(٣) سورة القمر آية (٤١).

(٤) سورة الأعراف آية (١٤٣).

(٥) سورة الأعراف آية (٣٠).

(٦) سورة غافر آية(٨١).

(٧) سورة المدثر آية (٣).

(٨) سورة الزمر آية (٦٦).

و«**حذر**» مبني للمفعول وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**أضمر**» فعل مبني للمفعول.

و«**الفاعل**» نائب فاعل والجملة معطوفة على التي قبلها.

و«**غير**» منصوب على الحال من الفاعل.

و«**منحصر**» مضاف إليه وتقدير البيت: وأخر المفعول إن حذر لبس أو أضمر الفاعل حال كونه غير منحصر.

الشرح:

يجب تقديم الفاعل على المفعول في مواضع منها:

١- أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو: ضرب مُوسى عيسى، وأكرم هذا الذي قام. ونحو ذلك. فإن وُجد قرينة لفظية أو معنوية تزيل اللبس لم يمتنع التقديمُ نحو: ضرَبتْ موسى سلَما، وأكل الكمثرى عيسى.

٢- ومنها أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً، وهو مراد المصنف، بقوله: منحصر «غير» لأنه إذا حُصر وجب تأخيره كما يأتي. وسواء كان المفعول ظاهرًا نحو: ﴿**وجاءوا أباهم**﴾[1]. أو ضميرًا نحو: ﴿**ولقد خلقناكم**﴾[2].

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّما انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَر

الإعراب:

«**وما**» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بأخر.

و«**بألا وبإنما**» متعلقان بانحصر.

وجملة «**انحصر**» صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في انحصر المرفوع

---

(١) سورة يوسف آية (١٦).

(٢) سورة الأعراف آية (١١).

على الفاعلية.

و«**أخر**» بكسر الخاء المشددة فعل أمر ومتعلقه محذوف والتقدير: وأخر الذي انحصر بإلا أو بإنما عن غيره.

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**يسبق**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل المستفاد من انحصر المقرون بإلا.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**قصد**» فاعل لفعل محذوف يفسره ظهر وجواب الشرط محذوف.

و«**ظهر**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد.

الشرح:

يجب تأخير المحصور من الفاعل والمفعول سواء كان الحصر بإلا أو بإنما، وسواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فمن ذلك في الفاعل:﴿**وما يهلكنا إلا الدهر**﴾(١).

﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماء**﴾(٢)، ﴿**لا يجليها لوقتها إلا هو**﴾(٣).

وإنما أكرم عمرًا أنا، ومنه في المفعول: «**إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**»(٤).

---

(١) سورة الجاثية آية (٢٤).

(٢) سورة فاطر آية (٢٨).

(٣) سورة الأعراف آية (١٨٧).

(٤) الحديث متفق عليه.

أخرجه البخاري ٢٣- كتاب الجنائز ٣٢- باب: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه (١٢٨٤). مسلم (٦٣٥/٢) ١١- كتاب الجنائز ٦- باب: البكاء على الميت (١١- ٩٢٣). وأبو داود (٤٩٢/٣) ١٥- كتاب: الجنائز ٢٢- باب: الأمر بالاحتساب والصبر عند نزول المصيبة (١٨٦٨، ١٨٦٩). ابن ماجه (٢٧٥/٢، ٢٧٦ بتحقيقي) ٦- كتاب: الجنائز ٥٣- باب: ما جاء في البكاء على الميت (١٥٨٨)، عبد الرزاق في مصنفه (٥٥١/٣) رقم (٦٠٧٠) البيهقي (٦٩/٤، ٦٨)،

وما ضرب زيد إلا عمرًا، وإنما ضربتُ إياك، وإنما أكرمت عمرًا وقد يسبق المحصور من الفاعل والمفعول إذا ظهر الحصرُ فيه مع السبق بأن يكون الحصر بإلا نحو: ما غاب إلا لئيم فعل ذي كرم.

وكقوله: ولما أتى إلا جماحًا فؤاده.

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوَ: زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

الإعراب:

«**وشاع**» فعل ماض.

و «**نحو**» فاعله وهو مضافٌ إلى قول محذوف.

و «**خاف**» فعل ماض.

و «**ربه**» مفعول مقدم.

و «**عمر**» فاعل مؤخر.

و «**شذ نحو**» فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة لمدخول نحو المحذوف وكذلك القول فيما قبلها.

والتقدير: وشاع نحو قولك: خاف ربه عمر، وشذ نحو قولك: زان نوره الشجر

الشرح:

إذا اتصل بواحدٍ من الفاعل أو المفعول ضمير يعود على الآخر فالوجه تأخير ما اتصل به الضمير منهما سواء كان الفاعل نحو: ﴿**وإذ ابتلى إبراهيم ربُّهُ**﴾[1].

والمفعول نحو: ﴿**واختار موسى قومه**﴾[2].

=

ابن الأعرابي في معجمه (٦٢٢).

(١) سورة البقرة آية (١٢٤) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٥٥).

ثم في هذه الصورة يكثر تقديم المفعول نحو: ((خافَ ربَّهُ عُمَرُ))[1].

ومنه: ((كما أتَى رَبَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرِ))[2].

وفي الصورة الأخرى يمتنع إلا أنه وردٌ في الشعر شاذًا نحو:

---

(١) شرح ابن عقيل (١/٢٧٩).

(٢) قائله:جرير بن عطية بن الخطفي يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان.

صدره: جاء الخِلافَةَ أَوْ كَانتْ لهُ قَدَراً.

البحر: البسيط.

مصادره: أوضح المسالك رقم ٢١٩، شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ رقم ٧٥، الأشموني رقم ٣٧٥، شرح ابن عقيل رقم ٢٩٣، مغني اللبيب ٦٢(٧٠)، المقاصد النحوية ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤، التصريح بمقاصد النحوية ٢٨٣/١، ديوان جرير ٢٧٥ ، الدرر اللوامع ١٨١/٢، منهج السالك ٥٨/٢.

اللغة: ((قدر)) بفتح القاف والدال – أي موافقة له أو مقدرة.

الإعراب: ((جاء)) فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، ((الخلافة)) مفعول به لجاء. و((أو)) حرف عطف بمعنى الواو. ((كانت)) كان فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الخلافة ((له)) جار ومجرور متعلق بقدر ((قدرًا)) خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ((كما)) الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري. ((أتى)) فعل ماض. ((ربه)) رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ((موسى)) فاعل أتى، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. ((على قدر)) جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف. وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتيانًا كإتيان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله: ((أتى موسى ربه)) حيث قدَّم المفعول به وهو رب على الفاعل – وهو موسى– مع كون المفعول به مضافًا إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة. وإن كان يعود على متأخر في اللفظ فهو عائد على متقدم في الرتبة بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

جَزَى بنوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ[١]

والفرق بينهما أن الفاعل وإن تأخر فرتبته التقديم فيعود الضمير على متقدم في الرتبة، وإن تأخر لفظًا بخلاف المفعول فإن رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

النائب عن الفاعل

الشرح:

يحذف الفاعل إما لسبب معنوي كالعلم به، والجهل به، وتعظيمه، وتحقيره، والخوف منه، والخوف عليه، وعدم تعلق الغرض بذكره نحو: ﴿**خلق الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[٢].

-ورُوي عن رسول الله ﷺ: «**ومَنْ بُلي منكم بشيء من هذه القاذورات**»[٣].

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزى سِنمارُ

قائله: سليط بن سعد.

البحر: البسيط.

مصادره: المقاصد النحوية ٢/٤٩٥، همع الهوامع ١/٦٦، الدرر اللوامع ١/٤٥، منهج السالك ٢/٥٩.

الإعراب: «جزى» فعل ماض، «بنوه» فاعل، ومضاف إليه. «أبا الغيلان» مفعول، ومضاف إليه. «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى. «وحسن فعل» حسن معطوف على كبر،وفعل: مضاف إليه. «كما» الكاف للتشبيه. ما: مصدرية. «يجزى» مضارع مبني للمجهول. «سنمار» نائب فاعل. و«ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.

الشاهد فيه: قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول، وهو «أبا الغيلان» عن الفاعل، وهو بنوه مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

(٢) سورة الأنبياء آية (٣٧).

(٣) في الموطأ (٢/٨٢٥) ٤١-كتاب: الحدود ٢- باب: ما جاء فيمن اعترف على

«وما أُوذِي أَحَدٌ مَا أُوذِيتُ» .

ونحو: صُودِر فُلان، وكُذِب الأمير وقوله تعالى: ﴿وإذا حُييتم بتحية﴾[1].

وإما لسبب لفظي كقصد الإيجاز نحو: ﴿ومن عاقب بمثل ماعُوقِب به ثم بُغي عليه﴾[2]، وكقصد موافقة لاحق بسابق نحو: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يُوحى﴾[3].

وكقصد تصحيح النظم كقوله:

علقتها عرضا وعلقت رجلاً غيري وعلق أخرى ذلك الرجل[4]

قال ابن مالك:

=

نفسه بالزنا (١٢) «... من أصاب من هذه القاذورات» وجاء بهامشه: القاذورات كل قول أو فعل يستقبح كالزنا والشرب والقذف سميت قاذورة لأن حقها أن تقذر فوصفت بما يوصف به صاحبها. وانظر: مسند أحمد (٤/٤٢٢)، (٦/٨٦، ٢٧٢)، أبو داود الفتن (٢)،ابن ماجه كتاب: الفتن (٢٢).

(١) سورة النساء آية (٨٦).

(٢) سورة الحج آية (٦٠).

(٣) سورة النجم آية (٣).

(٤) قائله: الأعشى ميمون بن قيس . قاله في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد.
البحر: البسيط.
مصادره: ديوانه ٤١، التصريح على التوضيح ١/٢٨٦، الخصائص لابن جني ١/٤٣، ٢/٤٧٤. قال الشيخ خالد الأزهري رحمه الله: «فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى لتصحيح النظم.
إذ لو قال: علقني الله إياها، وعلقها الله رجلاً غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم. والتعليق هنا المحبة، وعرضًا بالعين المهملة، وفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقًا عرضًا من غير قصد. انتهى. واسم هذه القنة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعًا أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره، وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها.

يَنوُبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيماَ لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

الإعراب:

«**ينوب مفعول**» فعل وفاعل.

و «**به**» متعلق بمفعول.

و «**عن فاعل فيما**» متعلقان بينوب وما موصول اسمي.

و «**له**» صلة متعلق بمحذوف مع متعلقه الآخر.

و«**كنيل**» بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف، والكاف جارة لقول حذف وبقى مقوله ودخلت الكاف على مقول القول ونيل فعل ماض مبني للمفعول.

«**خير**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بنيل.

«**نائل**» مضاف إليه.

وتقدير البيت: ينوب مفعول به عن فاعل في الذي استقر له من الأحكام وذلك كقولك: نيل خير نائل قال الشاطبي: وخير نائل يحتمل من جهة اللفظ أن يكون اسم مصدر كالنوال فإنه يقال نال زيد نوالاً ونائلاً ونولاً وليس بمراد هنا وإنما أراد بخير ما يراد به في قوله تعالى ﴿**وافعلوا الخير**﴾ ثم قال ونائل المضاف إليه هو صاحب الخير اسم فاعل لا اسم جامد كقولك: هذا نول نائل أي نيل خير من ينيل ومن عادته النوال ويقال نلته خيرًا وأنلته خيرًا بمعنى.

الشرح:

إذا حُذف الفاعلُ، وأُقيم المفعول به مقامه استحق ما له من الأحكام كّلها[1]: الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل

---

(١) يسميه كثير من القدماء «المفعول الذي لم يسم فاعله» أما تسميته نائب الفاعل فهو أحسن، لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولا به في أصله، وغير مفعول به؛ كالمصدر، والظرف، والجار مع مجروره، هذا والذي يحتاج لنائب =

علامة دالة على تأنيثه، واستحقاقه الاتصال بالفعل.

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْممنْ، وَالْمُتَّصِلْ　　بالآخِرِ اكْسرْ في مُضيٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مَنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا　　كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فيه يُنْتَحى
وَالثَّاني التَّاليَ تَا المطَاوَعهْ　　كَالأوَّلِ اجْعَلْهُ بلاَ مُنَازَعَهْ
وثالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ　　كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحِلي

الإعراب:

((**فأول**)) مفعول مقدم باضممن.

و ((**الفعل**)) مضاف إليه وهو صاحب حال محذوفة.

و ((**اضممن**)) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و ((**والمتصل**)) مفعول مقدم باكسر وهو نعت لمحذوف.

و ((**بالآخر**)) متعلق بالمتصل.

و ((**اكسر**)) فعل أمر.

و ((**في مضي**)) متعلق باكسر على تقدير مضاف.

و ((**كوصل**)) خبر لمبتدأ محذوف على حذف القول، ووصل فعل ماض مبني للمفعول.

وتقدير البيت فاضممن أول الفعل مطلقًا واكسر الحرف المتصل بالآخر في فعل مضي وذلك كقولك وصل.

و((**واجعله**)) فعل أمر وفاعل ومفعول أول والهاء عائدة على المتصل بالآخر.

و ((**من مضارع**)) في موضع الحال من الهاء فيتعلق بمحذوف، وقال المكودي: متعلق باجعله.

=

فاعل ويرفعه شيئان. أحدهما: الفعل المبني للمجهول، وقد يسمى أيضًا ((الفعل المبني للمفعول)). والتسمية الأولى أحسن. والآخر: اسم المفعول، فلابد لكل منهما من نائب فاعل. ويزاد عليهما المصدر المؤول في رأي[النحو الوافي(٢/٩٧)].

و «**منفتحًا**» مفعول ثان لاجعله والتقدير: واجعل المتصل بالآخر حال كونه من مضارع منفتحًا.

و «**كينتحي**» بكسر الحاء خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وذلك كينتحي.

و «**المقول**» بالجر قال المكودي تبعًا للمرادي: نعت لينتحي.

و «**فيه**» متعلق بالمقول.

و «**ينتحي**» محكي بالقول زاد المكودي ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحي ثم استأنف والتقدير: على هذا واجعله من مضارع كينتحي منفتحًا فالمقول فيه إذن على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي، فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي وبالأول جزم المرادي. اهـ.

قال الشاطبي: ومعنى ينتحي يعترض والانتحاء الاعتراض.

و «**والثاني**» مفعول أول بفعل محذوف يفسره اجعله على أرجح الوجهين في الاشتغال.

و «**التالي**» نعت للثاني وال فيه موصول اسمي والعائد إليها ضمير مستتر فيه مرفوع على الفاعلية.

و«**تا**» بالقصر للضرورة مفعول التالي.

و«**المطاوعة**» مضاف إليه.

و«**كالأول**» في موضع المفعول الثاني لاجعل.

و«**اجعله**» فعل أمر وفاعل والهاء مفعوله الأول.

و«**بلا منازعة**» متعلق باجعله.

وتقدير البيت: واجعل الحرف الثاني الذي يلي تاء المطاوعة كالحرف الأول في الضم بلا منازعة فحذف موصوف الوصفين ومتعلق الفعل.

و «**وثالث**» مفعول بفعل محذوف ويفسره اجعلنه.

و «**الذي**» مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف بالموصول.

و «**همز**» في موضع صلة الذي.

و «**الوصل**» مضاف إليه.

و «**كالأول**» في موضع المفعول الثاني لاجعلنه مقدم عليه.

و«**اجعلنه**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و «**كاستحلي**» خبر لمبتدأ محذوف ومجرور الكاف قول محذوف، واستحلى مبني للمفعول.

وتقدير البيت: واجعل ثالث الفعل الذي ابتدئ بهمزة الوصل مثل الأول.

الشرح:

تتغير صيغة الفعل إذا حذف فاعله، وأقيم المفعول مقامه، فيضم أوله مطلقًا.

ماضيًا كان نحو: ﴿**فَضُرِبَ بينهم بسور**﴾[1].

أو مضارعًا نحو: ﴿**ويُسْقَوْنَ فِيْهَا كَأْسًا**﴾[2].

ولا يجيء ذلك في الأمر، ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا كوُصِلَ ودُحْرِجَ، وانْطُلِقَ،واستُخْرِجَ.

وإن كان مُضارعًا فتح ما قبل آخره كيُطعم ويُنْتحى.

ثم إن كان الماضي مفتتحًا بتاء المطاوعة كتعلم مطاوع علم وتدحرج مطاوع دحرج، ضم ثانيه مع أوله نحو: يُعلِّمُ العلمَ.

ولا يختص ذلك بتاء المطاوعة بل كل تاء زائدة في أول الماضي.

يُضم معهَا ثانيه نحو: تُدُبِرَت الكتب وتتوزع في كذا، وإن كان الماضي مفتتحًا بهمزة وصل ضم ثالثه مع أوله كانطُلِقَ، واستُحْلِيَ.

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍ أُعِلْ ... عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا «كَبُوعَ» فَاحْتُملْ

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ... وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

---

(١) سورة الحديد آية (١٣).

(٢) سورة الإنسان آية (١٧).

الإعراب:

«**واكسر**» فعل أمر.

و «**أو**» حرف عطف وتخيير.

و «**اشمم**» بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فعل أمر معطوف على اكسر.

و «**فا**» بالقصر للضرورة مفعول اشمم، وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لا كسر على سبيل التنازع.

و «**ثلاثي**» مضاف إليه.

و«**أعل**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثي.

و «**عينًا**» تمييز محول عن نائب الفاعل والأصل أعلت عينه وجملة أعل عينًا نعت لثلاثي وثلاثي نعت لفعل محذوف.

و«**وضم**» قال المكودي: مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل.

وجملة «**جا**» بالقصر للضرورة خبره.

و «**كبوع**» في موضع الحال من فاعل جاء.

و «**فاحتمل**» معطوف على جاء واحتمل مبني للمفعول.

و «**وإن**» حرف شرط.

و «**بشكل**» متعلق بخيف والباء للسببية.

و «**خيف**» مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط.

و «**لبس**» مرفوع على النيابة من فاعل خيف.

و «**يجتنب**» مبني للمفعول مجزوم على أنه جواب الشرط ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل والشكل بفتح الشين التحريك.

و «**وما**» موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ.

و «**لباع**» متعلق بصلة ما على تقدير مضاف.

و «**قد**» حرف تقليل هنا.

و «**يرى**» مضارع مبني للمجهول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة

عن الفاعل يعود إلى ما وهو المفعول الأول.

و «**لنحو**» في موضع المفعول الثاني ليرى على تقدير مضاف أيضًا.

«**حب**» مضاف إليه.

وجملة «**قد يرى**» ومعموله في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما.

وتقدير البيت: وإن خيف لبس بسبب شكل يجتنب ذلك الشكل والذي ثبت لفاء باع من اللغات الثلاث قد يرى لفاء نحو حب.

الشرح:

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيًا معتل العين نحو: باع، وقال، وحَاك... ونحوها.

فالأشهر فيه أن يُكسر أولهُ بكسرة خالصة، ويبقى حرف العلة بعده على حاله ياء إن كانت أصله نحو: بيع، أو ينقلب إليها إن كان أصله الواو نحو: قيل، وفيه وجهان آخران:

أحدهما: إشمامُ الكسرة ضمًا. وجعل عينه ياء.

الثاني: ضم فائه، وإبقاء عينه واوًا، وإن كانت أصلها نحو: قُول، وقلبها إليها إن كانت ياء نحو: بوع، وهو أقلّها وصفة.

«لَيْتَ شَبَابا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ»[1].

---

(١) هذا عجز بيت صدره: لَيْتَ وَهَلْ يَنفَعُ شَيئًا لَيْتُ

قائله: رؤبة بن العجاج.

بحره: الرجز.

مصادره: شرح المفصل لابن يعيش (٧/٧٠)، مغني اللبيب (٣٩٣، ٢٧٧)، المقاصد النحوية (٢/٢٥٤)، التصريح على التوضيح (١/٢٩٤)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، الدرر اللوامع (١/٢٠٦، ٢٢٢)، منهج السالك (٢/٦٣)، ملحقات ديوان رؤبة (١٧١) .

الإعراب: «ليت» حرف تمنٍ ونصب. و «وهل» حرف استفهام معناه النفي. و «ينفع» فعل مضارع. و «شيئا» مفعول. و «ليت» قصد لفظه فاعل، والجملة لا محل

فإن خيف بكسر الفاء إلباس الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول اجتنب الكسر، وعُدل إلى الضم نحو: خفت في خافني. وكذلك إن حصل اللبس بالضم نحو: عقت في عاقني زيد، عدل إلى الكسر ولا إلباس مع الإشمام.

وأما الثلاثي المضعّف نحو: حبَّ، وشدَّ،وَرَدَّ فالمعروف ضم فائه نحو: ﴿**رُدَّتْ إلينا**﴾[1]، وقد يجيء في فائه من الوجوه ما جاء في فاء باع فيكسر بإخلاص كقراءة علقمة: ﴿**ردَّت إلينا**﴾[2]، وهي لغة لبعض بني تميم.

أو بإشمام وهو قياسٌ لا سَمَاع.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

الإعراب:

((**وما**)) مبتدأ وهو موصول اسمي.

و ((**لفا**)) بالقصر للضرورة متعلق بصلة ما.

و ((**باع**)) مضاف إليه.

و ((**لما**)) في موضع خبر المبتدأ وما المجرورة اسم موصول، نعت لمحذوف.

و ((**العين**)) مبتدأ .

وجملة ((**تلي**)) خبره وجملة العين تلي صلة ما المجرورة باللام والعائد محذوف.

و ((**في اختار**)) متعلق بتلي.

و ((**وانقاد وشبه**)) معطوفان على اختار وشبه مضاف لمحذوف .

=

لها من الإعراب معترضة. و ((ليت)) حرف تمن مؤكد للأوّل. و ((شبابًا)) اسمه. و ((بوع)) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر ليت. و ((فاشتريت)) فعل وفاعل.

الشاهد فيه: قوله: ((بوع)) فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه.

(١) السابق.

(٢) سورة يوسف آية (٦٥).

وجملة «**ينجلي**» نعت لشبه.

وتقدير البيت: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وشبههما كذا أعرب المكودي، وقال الشاطبي: ما مبتدأ موصولة صلتها المجرور وخبرها ينجلي، ولما العين تلي متعلق به، وفي اختار متعلق بتلي، وتقدير الكلام: ما استقر لفاء باع ينجلي لما تليه العين في اختار وانقاد وشبههما.

الشرح:

ما جاء من الماضي على افتعل أو انفعل معتل العين كاختار واصطاد، وَانقادَ، وانهال فلك فيما قبل العين منهُ، وهو الفاء في انقاد، وانهاكَ.

وفي تاء الافتعال أو بَدلها في اختار واصطاد الأوجه الثلاثة التي في فاء باع. ونحوه من الثلاثي المُعتلّ العين فيكسر فيها بإخلاص، وهو الأشهر نحو: اختير، واصطيد، وانقيد، أو بإشمام الضم والعين ياء في الوجهين أوبضمهما، وبقلب العين واوًا فتقول: اختور وانقودَ.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْمِنْ مَصْدَرٍ   أَوْ حَرْفِ جَرٍ بِنِيَابة حَري

الإعراب:

«**وقابل**» مبتدأ سوغ الابتداء به تعلق.

و «**من ظرف**» به قاله المكودي.

و «**أو من مصدر**» معطوف على من ظرف.

و «**أو حرف**» معطوف على مصدر.

و «**جر**» مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف والعاطف.

و «**بنيابة**» متعلق بحري ومتعلق نيابة محذوف.

و «**حري**» بتخفيف الياء للضرورة صفة مُشبهة بمعنى حقيقًا مرفوع بالخبرية عن قابل.

وتقدير البيت : وقابل من ظرف أو من مصدر أو من حرف جر ومجروره

حري بنيابة عن الفاعل.

الشرح:

ينوب عن الفاعل ثلاثة أشياء غير المفعول به، وهي: المصدر، والظرف،والجارّ والمجُرور لكن بشرط أن يكون الظرفُ، والمصّدُر قابلَين لذلكَ، فلو لم يقبلاه لعدم تصرفهما نحو: عندَك ومعك من الظروف نحو: سُبحانَ من المصادر، ولعدم اختصاصها كزمَانٍ ومكانٍ من الظروف لم يجُزْ إقامتها مقام الفاعل فلا يُقال جلس عندك، ولا سَبح سبحان الله، ولا سِيرَ زمانٌ، ولا سِيرَ سَيرٌ[1]، وأما الجار والمجرور فلا ينقسم إلى قابل وغيره.

ومن نيابتها عن الفاعل: صيم يومان، وقوله: ﴿**فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة**﴾[2]، ﴿**ولما سقط في أيديهم**﴾[3]، ويتعين في: ﴿**وقضي بينهم بالحق**﴾[4]، لكون الظرف،وما معه عين منصوب.

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ   فِي اللَّفظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

الإعراب:

«**ولا**» حرف نفي.

«**ينوب**» فعل مضارع منفي بلا.

«**بعض**» فاعل ينوب.

«**هذي**» اسم إشارة مضاف إليه.

«**إن**» حرف شرط.

«**وجد**» مبني للمفعول في موضع جزم بإن على أنه فعل الشرط.

«**في اللفظ**» متعلق بوجد.

---

(١) لباب الإعراب للإسفراييني ص ٢٤٢.

(٢) سورة الحاقة آية (١٣).

(٣) سورة الأعراف آية (١٤٩).

(٤) سورة الزمر آية (٧٥).

«**مفعول**» نائب الفاعل وجد.

«**به**» متعلق بمفعول وجواب الشرط محذوف.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

«**يرد**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق.

والتقدير: وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائبًا عن الفاعل مع وجود المفعول به وهذا أولى.

الشرح:

أي لا ينوب شيءٌ مِن هَذه الثلاثة إذا كانَ في اللفظ مفعولٌ به بل يتعين نيابة المفعول به سواء تقدم عَلَيْهَا نحو: ضُرِبَ زيدٌ يوم الخميسِ أو تأخر عنها نحو: ضُرِبَ ضربًا شديدًا زيدٌ، وقد يرد نيابة ذلك عن الفاعل، ويترك المفعول به منصوبًا كقوله: لَسُبَّ بذلك الجرو الكِلابا[1].

---

(١) قائله: جرير.

البحر: الوافر.

مصادره: همع الهوامع ١٦٢/١، ابن الشجري ٢١٥/٢، الخصائص ٣٩٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧، خزانة الأدب (١٦٣/١بولاق)، (٣٣٧/١ الخانجي) الشاهد رقم (٥١).

صدره: وَلَوْ وَلدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كَلْبٍ.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٣٧/١) على أن الكوفيين، وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح. وقال ابن جني في الخصائص (٣٩٨/١) بعد ذكر الشاهد: فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح. قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا. وبعض المتأخرين وهو على بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد. «وقُفيرة» بتقديم القاف على الفاء، وبالراء المهملة مصغرًا. اسم أم الفرزدق. وروي «فُكيهة» أيضًا على وزنه، وهو تحريف. و«الجرو» مثلث الجيم، ولد السباع، ومنها الكلب.

المعنى: ذم الشاعر قُفيرة بأنها لو ولدت جروًا لسُبَّتْ جميع الكلاب بسبب ذلك =

ولا يشترط مقدّمُهُ على المفعول به كما زعم الأخفش[1] لوروده مؤخرًا عنه في قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانُوا يَكسبُونَ﴾[2].

ولم يسمع ذلك إلا في الجارّ والمجُرور،وألحق به الآخران قياسًا.

=

الجرو، لسوء خَلقه وخُلُقه، وقال القالي في «شرح اللباب» انظر اللباب للإسفراييني ص ٢٤١). وقيل: الكلاب ليست مفعولَهُ، بل مفعول ولدت. وجرو نصب على النداء أو على الذم. وقيل: «الكلاب» نصب على النداء أو على الذمّ.

وهذا التخريج نقله ابن الحاجب في أماليه (٢/٢١٥) عن أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي في النحو عن أبي إسحاق الزجاج وقال: «معنى قوله تسُبَّ: لحصل السبّ بسبب ذلك الجرو» وهذا مستقيم.

وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، مطلعها:

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا

وقبل هذا البيت الشاهد:

وهل أم تكون أشد رعيًا وصرًّا من قُفَيرة واحتلابا

- وقد نقض هذه القصيدة عليه الفرزدق بقصيدة، وكلتاهما مسطورة في النقائض.

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (١/١٦٢).

اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين:

أحدهما: لا وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش، وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر: ﴿ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون﴾. وقرأ عاصم ﴿ننجي المؤمنين﴾ أي النجاة وذكر بيت جرير ثم قال: قال أبو حيان: ونقل الدهان أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به... اهـ.

(٢) سورة الجاثية آية (١٤).

قال الفراء في معاني القرآن (٣/٤٦).. قرأها الناس بعد ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ بالياء. وقد قرأ بعض القراء فيما ذُكر لي: لِيُجزى قَوْمًا. وهو في الظاهر لَحن، فإن كان أضمر في «يجزي» فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعطيَ بوابًا لِيُجزي ذلك الجزاء قومًا فهو وجه.

وفي [إتحاف فضلاء البشر ٣٩٠] وقرأَ أبو جعفر بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنيًا للمفعول مع نصب قومًا. والباقون بنون العظمة مفتوحة مبنيًا الفاعل.

وبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

الإعراب:

((**وباتفاق**)) متعلق بينوب.

((**قد**)) حرف تقليل.

((**ينوب**)) فعل مضارع.

((**الثان**)) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة فاعل ينوب.

((**من باب**)) في موضع الحال من الثان.

((**كسا**)) مضاف إليه.

((**فيما**)) متعلق بينوب، وما اسم موصول.

((**التباسه**)) مبتدأ وجملة.

((**أمن**)) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة ما والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة بالمبتدأ.

الشرح:

إذا بني للمفعُول: باب، أَعطَى، وكَسَي من الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل فالأشهر فيه أن يجعل الأوّل، وهُو الفاعل في المعنى منهما نائبًا عن الفاعل، ويترك الثاني على نصبه نحو:

﴿**وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات**﴾[1].

ويجوز عكسه إن أُمن اللبس سواء تقدم أو تأخر نحو: كُسَيِ زيدًا جبة، وكسيَ جبّة زيدًا.

- ولبس باتفاق كما ذكر المصنف بل من النحاة من منعه مطلقًا..[2].

في بابِ ظَنَّ، وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

---

(١) سورة إبراهيم آية (٢٣).

(٢) سطر بأعلى صفحة المخطوطة غير واضح.

الإعراب:

«**في باب**» متعلق باشتهر.

«**ظن**» مضاف إليه.

«**وأرى**» معطوف على ظن.

«**المنع**» بالرفع مبتدأ.

وجملة «**اشتهر**» خبره.

والتقدير: المنع اشتهر في باب ظن وأرى فقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو لا يجوز إلا في الضرورة لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أحرى.

«**ولا**» نافية.

«**أرى**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

«**منعًا**» مفعول أرى ولا ثاني له لأن من قولهم رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته من الرأي بمعنى المذهب.

«**إذا**» ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح فعلى هذا.

«**القصد**» فاعل لفعل محذوف يفسره ظهر.

«**ظهر**» فعل ماض، وهو وفاعله لا محل له من الإعراب لأنه مفسر.

الشرح:

إذا بني للمفعول بابُ ظنّ من المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فالأشهر عند النحاة تعين نيابة الأوّل منهما لشبهه بالفاعل من جهة كونه مبتدأ إليه بخلاف الثاني.

واختارَ المصنّفُ جواز إقامة الثاني إذَا ظهر القصد، ولم يخف لبسٌ موافقة لابن عصفور إلا أن ابن عصفور قيده بأن لا يكون جملةً فيجوز ظُنّ زيدًا قائم، وحُسبتِ الشمسُ بازغة.

أما لو حصل بإقامته لبس بحيث لم يعلم المخبر به من المخبر عنه، كما إذا كانا نكرتين نحو: حسبتُ رجلاً راكبًا أو معرفتين نحو علمتُ زيدًا أخاك تعينت إقامة الأول اتفاقًا.

أما باب أرى ونحوه من المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فالمشهور عند النحاة وجوبُ نيابة الأوّل أيضًا وبه ورد السماع كقوله:

ونبئت سوداء الغميم مريضة.

واختار المصنف جواز إقامة الثاني إن أمن اللبس باشتباه الفاعل في المعنى بغيره نحو: أنبأت زيدًا المرأة حاملاً. يجوز فيه: أنبئ زيدًا المرأة حاملاً.

- أما مع اللبس نحو: أنبأت زيدًا عمروا قادمًا فيتعين إقامة الأوّل ليُعلم أن الثاني هو المخبر عنه بالقدوم.

أما نيابة الثالث منها فذكر ابنه[1] الاتفاق على منعه، وليس كذلك بل قد ذهب بعضهُم إلى جوازه.

وَمَا سِوَى النائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

الإعراب:

«**وما**» موصول اسمي مبتدأ.

«**سوى النائب مما**» متعلقان بصلة ما وما المجرورة موصولة أيضًا جارية على محذوف.

وجملة «**علقا**» بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة والألف للإطلاق.

---

(١) في شرح ابن عقيل (١/٢٩١).
أما إقامة الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه، وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول:
أعلم زيدًا فرسك مسرج فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب «ظن وأعلم» فلا تقول: «ظن زيدًا عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أعلم زيدًا خالد منطلقًا».

«**بالرافع**» متعلق بعلقا.

«**النصب**» مبتدأ.

«**له**» خبره.

«**محققا**» حال من الضمير في الجار والمجرور الواقع خبرًا عن النصب وجملة النصب له خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت والرابط بينهما الضمير المجرور باللام.

وتقدير البيت: والذي استقر سوى النائب عن المعمول الذي علق بالرافع، النصب ثابت له محققا.

الشرح:

كل ما يتعلق بالفعِل فهُو منصُوب إما لفظًا، وإما محلاً إلا الفاعل، ونائبه؛ فإذا أخذ الفعلُ فاعله أو النائب عنه، وكلما يتعلق به منصوب نحو: ضرب زيدٌ راكبًا يوم الخميس ضربًا شديدًا إهانة له في دار عمرٍو إلا رحله.

اشتغال العامل عن المعمول

الشرح:

أن يكون المعمول السابق صالحًا لعمل ما بعده فيه مع تقدمه عليه فلو لم يصلح لذلكَ كالواقع قبل أفعل التفضيل أو فعلى التعجب، أو أسماء الأفعال لم يكن من هذا الباب فإن ورد ما يوهم نحو: ﴿**كِتابَ اللهِ عَليكم**﴾[1].

وقوله:

---

(١) سورة النساء آية (٢٤).

قال الفراء في معاني القرآن (١/٢٦٠) وقوله: ﴿كِتابَ الله عليكم﴾ كقولك: كتابًا من الله عليكم-وبهامشه: يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، فإن معنى «حرمت عليكم » كتبت عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: عليكم كتاب الله. والأوّل أثبته بالصواب وقلما تقول العرب: زيدًا عليك، أو زيدًا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله وقال الشاعر: ثم ذكر الشاهد التالي. اهـ.

قلت: قال أبو البقاء في التبيان (١/٣٤٦) «كتابُ الله» هو منصوب على المصدر بكتب محذوفه دلَّ عليه قوله: ﴿حُرِّمت﴾ لأن التحريم كتب.

وقيل: انتصابه بفعل محذوف تقديره: الزموا كتاب الله و«عليكم»: إغراء.

وقال الكوفيون: هو إغراء، والمفعولُ مُقدَّم، وهذا عندنا غيرُ جائز، لأنَّ عليكم وبابهَ عاملٌ ضعيف فليس له في التقديم تصرُّف. وقرئ ﴿كتب عليكم﴾ أي كتب اللهُ ذلك عليكم. وعليكم على القول الأوَّل متعلق بالفعل الناصِب للمصدر لا بالمصدر، لأَنَّ المصدر هنا فضلة.

وقيل: هو متعلّق بنفس المصدر، لأنه ناب عن الفعل حيث لم يذكر معه، فهو كقولك: مروا بزيد، أي أمرر. وانظر: [مشكل إعراب القرآن (١/١٨٦)] وتعقبه الزجاج في «تفسيره» قال: «في كتاب الله» منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن المعنى حرمت عليكم أمهاتكم، كتب الله عليكم هذا كتابًا. وقد يجوز أن يكون منصوبًا على جهة الأمر، ويكون عليكم مفسرًا له، فيكون المعنى: الزموا كتاب الله عليكم. ولا يجوز أن يكون منصوبًا بعليكم لأن قولك عليك زيدًا ليس له ناصب في اللفظ متصرِّف فيجوز تقديم منصوبه [خزانة الأدب (٦/٢٠١)].

يَا أَيُّهَا المائحُ دَلْوِي وما دُونَكا[1].

---

(١) هذا صدر بيت عجزه: إنِّي رأيت الناسَ يَحمدونَكا
قائله: راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.
انظر قصة هذا البيت في الخزانة (٦/٢٠٤).
البحر: الرجز المشطور.
اللغة: «يا» حرف نداء. «أيها» أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه. «المائح» نعت لأي مرفوع بالضمة الظاهرة. «ودلوي» دلو: مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده، أي، خذ دلوي.ودلو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. «دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ. وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، وهو فاعله. وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة الأمر، وفاعله أو مفسرة للفعل المحذوف العامل في دلوي.
الشاهد فيه: قوله: «دلوي دونكا» حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه، إذ الظاهر أن «دلوي» مفعول لقوله: «دونكا» وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائي، ووافقه ابن مالك في كتابه «التسهيل» على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرًا في مفعول متقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور، ويقع في التقدير قبل المعمول، لأن اسم الفعل لا يعمل، وهو محذوف أيضًا. ولكن هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل كما قدرنا الإعراب: ومن العلماء من قال: إن «دلوي» مبتدأ، و«دونك» اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت.
والجملة: من اسم فعل الأمر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل، وهو يعود على الدلو. وتقدير الكلام على هذا الوجه: دلوي دونكه. وكأنه قال: دلوي خذه، ولا محظور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية؛ لأن الراجح عن العلماء جوازه خلافًا لابن الأنباري.
مصادر الشاهد: العقد الفريد ٥/١١١، أمالي الزجاجي ٢٣٧، خزانة الأدب ٦/٢٠٠، الأشموني ٣/٢٠٦، أمالي القالي ٢/٢٤٤، التصريح ٢/٢٠٠، همع الهوامع ٢/١٠٥، المقرب ٢٧، شرح شذور الذهب ص ٤٨٥ رقم ٢١٧، لسان =

جعلا معمُولاً لفعل محذوف لدليل دلَّ عليه، أو مصدرًا إن أمكن ككتاب الله عليكم، أو مبتدأ إن لم يظهر فيه الإعراب كدلوي.

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِه أَوِ المَحَلْ

فَالسّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا

الإعراب:

«**إن**» حرف شرط.

«**مضمر**» فاعل بفعل محذوف يفسره شغل.

«**اسم**» مضاف إليه.

«**سابق**» نعت لاسم.

«**فعلا**» مفعول شغل.

«**شغل**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى مضمر والجملة مفسرة لا محل لها.

«**عنه بنصب**» متعلقان بشغل وضمير عنه يعود إلى اسم.

«**لفظه**» مضاف إليه والضمير فيه يعود إلى مضمر.

«**أو المحل**» معطوف على لفظه وأل فيه خلفًا عن الضمير المضاف إليه.

وتقدير البيت: إن شغل مضمر اسم سابق فعلاً عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر أو بنصب محله والمراد بنصب لفظ الضمير أن يصل إليه الفعل بنفسه وبنصب محل الضمير أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر قال الشاطبي ونصب اللفظ هنا معناه أن يطلبه ضمير نصب ولا يرد به أن يظهر فيه النصب لفظًا لأن ذلك متعذر في المضمرات وإنما يريد أنه لو كان عوضه ظاهرًا لظهر فيه النصب ونصب المحل أن يكون الضمير مجرورًا بحرف.

=

العرب، وتاج العروس، والمقاييس: «ميح».

وقال المكودي: والذي حمل الناظم كلامه عليه في شرح الكافية أن يكون الضمير في عنه ولفظه يعود إلى الاسم السابق والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه ملخصًا والتقدير على هذا: إن شغل مضمر اسم سابق فعلاً عن نصب الاسم السابق أو محله وجمهور الشارحين على الأول والتوضيح على الثاني.

«**فالسابق**» مفعول بفعل محذوف يفسره انصب على أرجح الوجهين فهو من باب الاشتغال.

«**وانصبه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

«**بفعل**» متعلق بانصبه.

وجملة «**أضمرا**» بالبناء للمفعول نعت لفعل والألف للإطلاق.

«**حتما**» مفعول مطلق على تقدير حذف الموصوف قال المكودي ويحتمل أن يكون حالا من الضمير في أضمرا.

«**موافق**» نعت ثان لفعل.

«**لما**» متعلق بموافق وما اسم موصول نعت لمحذوف.

وجملة «**قد أظهرا**» بالبناء للمفعول صلة ما والألف للإطلاق.

وتقدير البيت فانصب السابق بفعل قد أضمر إضمار حتمًا أو متحتمًا موافق للفعل الذي قد أظهر.

الشرح:

يعني إذا اشتغل ضمير الاسم السابق للفعل فعله، عن نصب الاسم السابق بنصبه للفظ الضمير أو محله نصب السابق بفعل واجب الإضمار، موافق للظاهر نحو: ﴿**والقمر قدرناه منازل**﴾[1].

التقدير: قدّرنا القمر.

---

(١) سورة يس آية (٣٩).

وسواء كان النصب للفظ الضمير كما مُثّل.

ولمحله نحو: زيد أمَررتَ به.

وموافقة الفعل العامل في الضمير للمقدر تارة يكون باللفظ كالمثال الأوّل.

ويكون تارة بالمعنى كالمثال الثاني، فإن التقدير فيه جاوزت زيدًا ومثله «**والظالمين أعدائهم**».

والنّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

الإعراب:

«**والنصب حتم**» مبتدأ وخبر.

«**إن**» حرف شرط.

«**تلا**» فعل الشرط في محل جزم بإن.

«**السابق**» فاعل تلا ومنعوته محذوف.

«**ما**» موصول اسمي أو نكرة موصوفة في محل النصب على أنها مفعول تلا.

وجملة «**يختص**» صلة ما على الأول أو صفة لها على الثاني.

«**بالفعل**» متعلق بيختص.

«**كإن**» بكسر الهمزة خبر لمبتدأ محذوف.

«**حيثما**» معطوف على إن.

والتقدير: والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل وذلك كإن وحيثما وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

الشرح:

الاسم السابق في باب الاشتغال منقسم إلى خمسة أقسام:

أحدها: مَا يجب نصبُه وَذلك إذا وقع بَعد ما يختص بالفعل كإن وحيثما وغيرهما من أدوات الشرط نحو: زيدًا إن رأيته فسلم عليه وعمروًا حيثما لقيته فاضربه.

ويكثر وقوع الاشتغال بعد «إذا» مُطلقًا، وبعد إن إذا كان الفعل ماضيًا كما مُثل، وأما وقوعه بعدها إذا كان الفعلُ مضارعًا نحو: إن زيدًا تلقه؛ فلم يسمع إلاَّ في الشعر، وكذا وقوعه بعد «غيرها» من أدوات الشرط.

ويرد على المصنف نحو: لا تَجزَعِي إنْ مُنفسٌ أَهْلَكتُهُ [1].

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

.... وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلك فَاجْزَعِي

قائله: النمر بن تولب. يجيب امرأته وقد لامته على التبذير.

مصادره: الكتاب لسيبويه ٦٧/١، العيني ٥٣٥/٢، شرح قطر الندى ص ٢٧١، رقم (٧٩)، أمالي ابن الشجري ٣٣٣/١، ٣٤٦/٢، شواهد المغني للسيوطي ١٦١، ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١، ٨٣/٢، خزانة الأدب (٣١٤/١)، رقم ٤٦، شرح ابن عقيل للألفية رقم ١٥٦.

وقبله:

قَالَتْ لتَعْذلَني مِنَ اللَّيلِ: اسْمَعِ سَفَهٌ تَبَيُّتُك المَلاَمَة فَاهْجَعِي.

اللغة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع: هو ضعف المرء عن تحمل مايترل به من البلاء «منفس» المراد به هنا المال الكثير.

«أهلكته» أراد أنفقته. «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألمي من إنفاقي المال، لأنني ما دمت حيًّا فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من بعدي ما يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «منفسًا» به لفعل محذوف يفسره ما بعده.

والتقدير: إن أهلكت منفسًا، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط. «أهلكت» أهلك: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة. «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط. «هلكت» فعل وفاعل. والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي. وعند مضاف =

فإن النصب فيه غير ممكن؛ لأن معمول الفعل لازم مطاوع لأهلكته.

التقدير: إن هلك منفس، وإنما الواجب بعد أن جعلَ الاسم معُمولاً لفعلٍ لا مبتدأ سواء اقتضى الفعل نصبه أو رفعه من الأدوات المختصة بالفعل أدوات التحضيض نحو: هلا زيدًا أكرمته.

وأدوات الاستفهام غير الهمزة: نحو: متى زيدًا لقيته إلا أن مثلهُ لم يُسمع إلا في الشعر، وأما الكلامُ فلا يقع بعد أدوات الاستفهام إلا صريح الفعل.

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بالابْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْه أَبدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

«**تلا السابق**» فعل وفاعل.

«**ما**» مفعول تلا وهي معرفة ناقصة أو نكرة ناقصة.

«**بالابتدا**» متعلق بيختص.

وجملة «**يختص**» صلة ما أو صفتها على وزن ما مر إلا أن في هذا الفصل

=

وذا من.«ذلك» اسم إشارة مجرورة محلاً بإضافة عند إليه مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. فاجزعي. الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي، فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط «إن».

الشاهد فيه: قوله: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل، وقد اختلفت النحاة في إعرابه: فمنهم من يجعله مبتدأ كما هو صريح عبارة ابن عقيل على الألفية (رقم ١٥٨) قبل إنشاده البيت، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف من لفظ المذكر بعده إن كان الذي بعده قد رفع ضميره على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت ومن الأول قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ وهذا هو الراجح.

بين الصفة والموصوف أو الصلة والموصول بمعمول الصلة أو الصفة.

«**فالرفع**» الفاء رابطة للجواب بشرطه والرفع مفعول بفعل محذوف يفسره التزمه على الراجح في هذا الباب.

«**التزمه**» فعل أمر وفاعل ومفعول.

«**أبدًا**» منصوب على الظرفية بالتزمه وجملة التزمه جواب الشرط.

وتقدير البيت وإن تلا الاسم السابق شيئًا يختص بالابتداء فالتزم رفعه أبدًا.

«**كذا**» متعلق بفعل محذوف يدل عليه ما قبله.

«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط هنا مختص بالجملة الفعلية على الأصح.

«**الفعل**» فاعل بفعل محذوف يفسره تلا.

«**تلا**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفعل.

«**ما**» نكرة موصوفة في موضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها الجملة التي بعدها إلى آخر البيت.

«**لن**» حرف نفي ونصب واستقبال وفي بعض النسخ «لم» وهي حرف نفي وجزم تقلب المضارع ماضيًا.

«**يرد**» فعل مضارع منصوب على النسخة الأولى ومجزوم على الثانية.

«**ما**» موصول اسمي في محل رفع على أنها فاعل يرد وهي جارية على موصوف محذوف.

«**قبله**» صلة ما والهاء في قبله عائدة على الفاعل قاله المكودي، وفي بعض النسخ قبل بالبناء على الضم.

«**معمولا**» حال من فاعل يرد.

«**لما**» متعلق بمعمولا وما المجرورة باللام موصول اسمي نعت لمحذوف.

«**بعد**» ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة متعلق بوجد.

وجملة «**وجد**» بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة وجواب إذا محذوف.

وتقدير البيت كذا يلتزم رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا الفعل المشغول

شيئًا لن يرد الاسم الذي قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده.

الشرح:

هذا هو القسم الثاني، وهو ما يجب فيه رفع الاسم السابق، وذلك في مسألتين:

أحديهما: أن يقع بعد أداة تختص بالابتداء كـ«ليتما»، وإذا الفجائية نحو: ليتما زيد لقيته، وخرجت فإذا زيد يضربُه عمرو.

الثانية: أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بالياء لما لا يجوز أن يرد ما قبله معمولاً لما بعده لاستحقاقه التصدير.

كلام الابتداء نحو: زيد لَيُكْرِمَنّه عمرو. وأدوات الاستفهام نحو: زيدٌ هل رأيته.

لما تقدم من أن شرط العامل المفسر في هذا الباب أن يصح تسليطه على المعمول وذلك ممتنع بالفصل بينهما بما له صدر الكلام، ولا حاجة بذكر هذا القسم في هذا الباب أصلاً لعدم صحة انطباق حد الاشتغال عليه[1].

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوّلا

الإعراب:

«**واختير**» فعل ماض مبني للمفعول.

«**نصب**» نائب الفاعل.

«**قبل**» متعلق باختير.

«**فعل**» مضاف إليه.

«**ذي**» نعت لفعل.

«**طلب**» مضاف إليه.

«**وبعد**» مضاف إليه.

(١) انظر النحو الوافي للأستاذ عباس حسن رحمه الله (٢/١٣٠)، مسألة رقم (٦٩).

((**ما**)) نكرة موصوفة بالجملة بعدها في موضع جر بإضافة بعد إليها.

((**إيلاؤه**)) قال المكودي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني.

((**الفعل**)) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافًا إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيرًا.

((**غلب**)) في موضع خبر لإيلاؤه وفاعل المصدر محذوف والتقدير وبعد شيء غالب أن يولوه الفعل.

((**وبعد**)) معطوف على بعد في البيت قبله.

((**عاطف**)) مضاف إليه.

((**بلا فصل**)) قال المكودي: متعلق بعاطف والظاهر أنه في موضع النعت لعاطف فيتعلق بمحذوف.

((**على معمول**)) متعلق بعاطف.

((**فعل**)) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف بالواو.

والتقدير: على معمول فعل وعامله.

((**مستقر**)) نعت لفعل.

((**أولاً**)) ظرف متعلق بمستقر.

الشرح:

هذا هو القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان إلا أن النّصب أرجحُ وذلكَ في مسائل:

أحدها: أن يكون الفعل المشتغل دالاًّ على الطلب.

أ- إما أمرًا نحو: زيدًا أكرمه.

ب- أو نهيًا نحو: أخاك لا تضربه.

ج- أو دعاءً نحو: زيدًا أدخله الله الجنة.

وإنما اتفق السبعة على الرفع في نحو: ﴿**والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا**

أَيْدِيَهُمَا﴾[1]؛ لأن تقديره عند سيبويه[2]: وفيما يتلى عليكم حُكم السارق.

وقيل: لأن الفاء بمعنى الشرط[3] فلا يصحُّ تسليط ما بعدها على العمل فيما قبلها.

الثانية: أن يقع الاسمُ بعد أداة تغلبُ وقوع الفعل بعدها على وقوع الاسم كهمزة الاستفهام نحو: ﴿**أبشرًا منّا واحدًا نتبعه**﴾[4].

وشرطه أن لا يفصل بين الهمز والاسم بغير ظرفٍ، فلو فصل بينهما بغير ظرف نحو أنت زيد ضربته فالمختار الرفع.

أما ًالفصلُ بالظرف نحو: أيوم الخميس زيدًا لقيته فلا يتخير الحكم وكما ولا النافيتين نحو: ما زيدًا لقيته ولا أخاك رأيته، وكحيث نحو: حيث زيدًا تلقاه فأكرمه.

الثالثة: أن يقع الاسم معطوفًا على معمول لفعل سابق، ولم يفصل بين المعطوف، وبين حرف العطف بإما سواء كان المعمُول المعطُوف عليه مرفوعًا

---

(١) سورة المائدة آية (٣٨).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/١٤٣) هذا باب: الأمر والنهي. وعبارته ﴿والسَّارقُ والسَّارقة﴾ كأنه قال: وفيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقة، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم. فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث.. إلخ».

(٣) قال الفراء في معاني القرآن (١/٣٠٦) وقوله: «والسَّارِقُ والسَّارِقَة» مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز؛ كما يجوز أزيد ضربته وأزيدًا ضربته، وإنما تختار العرب الرفع في السارق والسارقة، لأهما غير موقّتين، فوجِّها توجيه الجزاء، كقولك: مَنْ سرق فاقطعوا يده فـ«من» لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام.

وقال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/٤٣٥) في قوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَة﴾ محذوف تقديره عند سيبويه: وفيما يُتلى عليكم، ولا يجوز أن يكون عنده ﴿فاقطعوا﴾ هو الخبر من أجل الفاء، وإنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي وصلته بالفعل أو الظرف؛ لأنه يشبه الشرط، والسارق ليس كذلك.

(٤) سورة القمر آية (٢٤).

نحو: جاء زيد، وعمروًا لقيته، أو منصوبًا نحو: أكرمت زيدًا، وعمرو أهنته.

قال تعالى: ﴿**خَلَقَ الإنْسَانَ من نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ والأنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ**﴾[1]، ومثله: ﴿**وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالأرضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾[2].

- أما لو فصل بين المعطوف وَالعاطف بإما فالمختار الرفع نحو ضربت زيدًا، وأما عمرو فأهنته.

وَإِنْ تَلاَ الْمَعطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَن مُخَيَّرَا

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

«**تلا**» فعل الشرط في محل جزم بإن.

«**المعطوف**» فاعل تلا.

«**فعلا**» مفعوله.

«**مخبرا**» بفتح الباء نعت لفعل.

«**به عن اسم**» متعلقان بمخبرا على جعل أحدهما نائب فاعل.

«**فاعطفن**» الفاء لربط الجواب واعطفن أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والجملة جواب الشرط.

«**مخيرا**» بفتح الياء التحتانية حال من فاعل اعطفن.

الشرح:

هذا هو القسمُ الرابعُ، وهو ما يجوز فيه الوجهان على السواء، وهو ما إذا عطفت الجملة الثانية على جملة ذات وجهين قد ابتدئ فيها بالاسم، وأخبر عنه بالفعل وبهما قرئ في المتواتر: ﴿**والقمرَ قدرنَاهُ**﴾[3].

---

(١) سورة النحل آية (٤، ٥).

(٢) سورة النازعات آية (٢٩، ٣٠).

(٣) سورة يس الآية (٣٩).

بعد قوله: ﴿**والشمس تجري لمستقر لها**﴾[1]، وسواء عطفت بالواو كما مثّل أو بالفاء نحو: زيد جاء فنعم، وأكرمتُه.

أما لو كان الفعل السابق مخبرًا عن ما التعجبية نحو:

ما أحسن زيدًا وعمرو لقيته. فالوجه من الرفع.

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ　　فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ودَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

الإعراب:

«**والرفع**» مبتدأ.

«**في غير**» قال المكودي متعلق بالرفع والظاهر أنه متعلق برجح لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف.

«**الذي**» مضاف إليه.

وجملة «**مر**» صلة الذي.

وجملة «**رجع**» خبر المبتدأ.

«**فما**» الفاء عاطفة وما موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بافعل.

وجملة «**أبيح**» بالبناء للمعمول صلة ما.

«**افعل**» فعل أمر.

«**ودع**» فعل أمر بمعنى اترك.

«**ما**» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بدع.

وجملة «**لم يبح**» بالبناء للمفعول صلة ما.

وتقدير البيت والرفع رجح في غير الذي مر فافعل الذي أبيح ودع الذي لم يبح.

الشرح:

هذا هو القسم الخامس، وهو ما يجوز فيه الوجهان. لكن أرجحهما

---

(١) سورة يس الآية (٣٨).

الرفع ما عدا المواضع المذكورة: فزيد ضربته بالرفع أرجح منه بالنصب لسلامته من التقدير فإنه إذ ذاك مرفوع بالابتداء، وما بعده في محل خبره، وتكون الجملة حينئذ اسمية.

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإضافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

الإعراب:

«**وفصل**» مبتدأ.

«**مشغول**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه.

«**بحرف**» متعلق بفصل.

«**جر**» مضاف إليه.

«**أو بإضافة**» بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول معطوف على بحرف.

«**كوصل**» متعلق بيجري.

وجملة «**يجري**» خبر فصل.

وتقدير البيت: وفصلهم عاملاً مشغولاً بحرف جر أو بمضاف يجري كوصل.

الشرح:

يعني أن فصل المشغول عن العمل من الضمير الذي اشتغل بحرف جر نحو: إن زيدًا رغبت فيه أحبك، أو بإضافة نحو: هلا زيدًا ضربت غلامه بمنزلة وصل للضمير بالفعل في نحو: إن زيدًا لقيته أحبك، وهلا زيدًا ضربته.

لكن مع حرف الجر تقدر العامل في الأوّل من معنى الثاني لا من لفظه كما سبق.

وَسَوِّ في ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

الإعراب:

«**وسو**» بكسر الواو المشدودة فعل أمر.

«**في ذا**» متعلق بسو.
«**الباب**» عطف بيان لذا أو نعت له على الخلاف في ذلك.
«**وصفًا**» مفعول سو.
«**ذا**» بمعنى صاحب نعت لوصفًا.
«**عمل**» مضاف إليه.
«**بالفعل**» متعلق بسو.
«**إن**» حرف شرط.
«**لم**» حرف نفي وجزم.
«**يك**» فعل الشرط مجزوم بلم وأصله يكون، حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف.
قال المكودي: والظاهر أنها تامة.
«**مانع**» فاعل بها.
«**حصل**» في موضع الصفة لمانع وقال الشاطبي ناقصة ومانع اسمها وحصل خبرها ا. هـ. وجواب الشرط محذوف هنا للضرورة لكون فعل الشرط مضارعًا وتقدم التنبيه على ذلك.

الشرح:

ما كان من الأسماء وصفًا بلا عمل الفعل فهو بمنزلة الفعل في باب الاشتغال. فـ «زيدًا أنا ضاربُه، غدًا» بمنزلة «زيدًا أضربهُ غدًا» ما لم يمنع من ذلك مانع مثل:

كون الوصف في صلة الألف واللام نحو: زيد أنت الضاربه؛ لأن الصلة لا يعمل فيما قبل الموصُول وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، وكذلك يمتنع في الصفة المشبهة نحو: وجه الأب زيدُ حسنه؛ لأنها لا تعمل في ما قبلها لبعدها عن الفعل.

أما ما ليس وصفًا من الأسماء كالمصدر، واسم الفعل فلا يجوز فيهما ذلك. وإن كانا عاملين فلا يجوزُ زيدًا عليكه ولا ضربًا إيّاه وكذا ما لا يصح عمله من الوصف لكونه بمعنى المضي نحو: زيد أنا ضاربه أمس.

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسمِ الْوَاقِعِ

الإعراب:

«**وعلقة**» مبتدأ.

«**حاصلة**» نعت علقة.

«**بتابع**» متعلق بحاصلة.

«**كعلقة**» في موضع خبر المبتدأ.

«**بنفس**» متعلق بعلقة.

«**الاسم**» مضاف إليه.

«**الواقع**» نعت لاسم.

الشرح:

قد تقرر أنه لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل، وبين الاسم السابق بضمير متصل بالفعل أو مفصول عنه مما ذكر، وقد يكونُ معمُول الفعل اسمًا أجنبيًّا إلا أنه مُتبع بتابعٍ مشتملٍ على ضمير يرجع على الاسم السابق فيحصل العلقة بالتابع فيكون نظير حصولها بالاسم الواقع معمولاً للفعل، ويختص ذلك بالنعت، وعطف البيان، وعطف النسق بالواو خاصة نحو: زيدًا أكرم رجلاً أحبّه، وزيدًا ضربت عمروا أخاه، أو ضربت عمروا وأخاهُ.

وبعضهم أجازه في البدل أيضًا.

والمسألة مبنية على أن العامل في البدل هل هو العامل في المبدل منه أو غيره.

لا تختصر الأفعال في القسمين المذكورين بل منها ما لا يُوصف بتعدٍ، ولا لزوم، وهي الأفعال الناقصة ككان، وكاد وأخواهما ثم اللازم لا انقسامَ فيه. والمتعدي ينقسمُ إلى متعدٍ بحرف الجر نحو: مررتُ بزيدٍ.

وهو في الاصطلاح أكثرهم معدود في قسم اللازم، وإلى متعد بنفسه، إلى واحد نحو ضربت زيدًا، وإلى متعد إلى واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر نحو: أمرت زيدًا بالخير، وإلى متعدٍ بنفسه إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كأعطيتُ زيدًا درهمًا، وإلى متعدٍ إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، كعلمتُ زيدًا قائمًا، وإلى متعدٍ إلى ثلاثة كأبنان زيدًا عمروًا قائمًا.

تعدي الفعل ولزومه

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعدَّى أَنْ تَصِلْ ... «هَا» غيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

الإعراب:

«**علامة**» مبتدأ.

«**الفعل**» مضاف إليه.

«**المعدى**» بفتح الدال نعت للفعل.

«**أن**» بفتح الهمزة حرف مصدري.

«**تصل**» منصوب بأن وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة.

«ها» بالقصر للضرورة مفعول تصل.

«**غير**» مضاف إليه.

«**مصدر**» مجرور بإضافة غير إليه.

«**به**» متعلق بتصل.

«**نحو**» خبر مبتدأ محذوف.

«**عمل**» بكسر الميم مضاف إليه.

الشرح:

يُعرفُ المتعدي من اللازم بصحة اتصال هاء الضمير العائد إلى غير المصدر به نحو: رأيت الثوب الذي عمله زيد .

أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر نحو: عجبني القيام الذي قمته. لم يكن بذلك متعديًّا، ويُعرف أيضًا بصحة موضوع اسم مفعول تام منه.

فانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الكُتُب

الإعراب:

«**فانصب**» فعل أمر وفاعل.

«**به**» متعلق بانصب.

«**مفعوله**» مفعول انصب.

«**إن**» حرف شرط.

«**لم**» حرف نفي وجزم.

«**ينب**» فعل الشرط مجزوم بلم وجواب الشرط محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعًا.

«**عن فاعل**» متعلق بينب.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف.

«**تدبرت الكتب**» فعل وفاعل ومفعول والجملة مقولة للقول المحذوف. والتقدير وذلك نحو قولك تدبرت الكتب أي تأملتها.

الشرح:

حكم الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله نحو:

تدبرت الكتب إلا أن ينوب المفعُول عن الفاعل فيرفع نحو:

قرئ الكتابُ.

وَلاَزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايا كَنَهِم

الإعراب:

«**ولازم**» خبر مقدم.

«**غير المعدى**» مبتدأ مؤخر مضاف إليه.

«**وحتم**» فعل ماض مبني للمفعول.

«**لزوم**» نائب الفاعل بحتم.

«**أفعال**» مضاف إليه.

«**السجايا**» بالسين المهملة جمع سجية وهي الطبيعة مضاف إليه.

«**كنهم**» بكسر الهاء خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك كنهم.

الشرح:

إذا عُرف المتعدي بعلامته، فاللازم غيره، وهو ما لا يصح أن يتصل به هاء ضمير لغير المصدر، أو ما لا يصح صوغ اسم مفعولٍ تام منه.

ألا ترى أنك لا تقول في ذهب: مذهوبٌ، وإنما تقول مذهوبٌ به أو فيه أو إليه فلا يتم إلا بمتعلق، ويتعينُ اللزوم في أفعال تعرف تارة بالمعنى وتارة باللفظ فمما يعرف بالمعنى أفعال السجايا، والمراد بالسجية ما دلّ على وصفٍ مُلازم، ولم يكن حركة جسمٍ نحو نهم إذا اشتدت شهوته للطعام، وجبن، وشجع وقوي وضعف.

كَذَا افْعَلَلَّ، وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا   ومَا اقْتضى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضًا أَوْ طاوَعَ المُعَدَّى   لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

الإعراب:

«**كذا**» خبر مقدم.

«**افعلل**» مبتدأ مؤخر قال الشاطبي حذف فيه واو العطف على عادته أي وكذا افعلل ثم قال ابن جني أصله افعالل يعني بإسكان اللام الأولى كاطمأن أصل اطمأنن فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار اطمأن كما ترى ا. هـ.

«**والمضاهي**» معطوف على افعلل وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أن الموصولة به.

«**اقعنسسا**» مفعوله قال المكودي: ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ا. هـ.

«**وما**» موصول اسمي معطوف على المضاهي وجملة «**اقتضى نظافة**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه.

«**أو دنسا**» . «**أو عرضًا**» بفتح الراء معطوفان على نظافة.

«**أو طاوع**» معطوف على اقتضى.

«**المعدى**» مفعول طاوع.

«**لواحد**» متعلق بالمعدى.

«**كمده**» الكاف جارة لقول محذوف ومده فعل وفاعل ومفعول والجملة منصوبة بالقول المحذوف وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

«**فامتدا**» فعل وفاعل.

الشرح:

مما يتعين لزومه لمعنى لفظي فيه ما جاء على وزن افعلل كاقشعرَّ، واشمأز.

- وعلى افعنلل نحو: اقعنسس الجمل إذا أبا أن ينقاد.

وكذا ما ضاهاه بمجيئه على افعنل كاحرنبى الديك إذا تنفس للقتال.

ومما يتعيّنُ فيه اللزوم لأمر معنويّ:

١- ما دَلَّ على نظافة كنظف وطهُر، ووضوء.

٢- وما دلَّ على دنس نحو: نجس، وقذر.

٣- وما دلَّ على عرض، وهو ما لم يكن حركة جسم من وصفٍ غير ملازم كمرض، وشبع وحزن.

٤- وما دل على مطاوعة لفعل متعدٍ إلى واحدٍ نحو: مددت الحبل فامتدّ، وكسرت الإناء فانكسر، فلو طاوع المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة نقص تعديه واحدًا نحو: علمته الحساب فتعلمه، وأعلمت زيدًا عمروا قائمًا؛ فعلم زيد عمروا قائمًا.

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً، وفِي «أَنَّ» وَ «أَنْ» يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

الإعراب:

«**وعد**» بكسر الدال فعل أمر.

«**لازمًا**» مفعول عد على حذف المنعوت.

«**بحرف**» متعلق بعد.

«**جر**» مضاف إليه.

«**وإن**» حرف شرط.

«**حذف**» فعل ماض مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط وسكونه عارض للإدغام ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف الجر.

«**فالنصب**» الفاء لربط الجواب والنصب مبتدأ.

«**للمنجر**» خبره والجملة جواب الشرط.

«**نقلا**» مفعول مطلق لحذف أو في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف لا حال من الضمير في المنجر العائد على النصب خلافًا للهواري لمخالفته المنقول في المسألة وعدم التئامه مع ما بعده واقتصر المكودي على الحال و لم يبين صاحبها من هو.

«**وفي أن**» بفتح الهمزة والنون المشددة متعلق بيطرد.

«**وأن**» بفتح الهمزة وسكون النون معطوف على أن المشددة.

«**يطرد**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى حذف الجار.

«**مع**» متعلق بيطرد.

«**أمن**» مضاف إليه وهو أيضًا مضاف بالنسبة إلى ما بعده.

«**لبس**» مضاف إليه لا غير.

«**كعجبت**» الكاف جارة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وعجبت فعل ماض وفاعل.

((**أن**)) حرف مصدري وقبلها من مقدرة.

((**يدوا**)) مضارع ودي إذا أدى الدية منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وجملة عجبت وما بعدها في موضع نصب بذلك القول المحذوف.

والتقدير وإن حذف حرف الجر في حالة كون الحذف منقولاً فالنصب ثابت للمنجر.

ويطرد حذف حرف الجر في أَنَّ وأَنْ مع أمن لبس وذلك كقولك عجبت أن يدوا والأصل من أن يدوا.

الشرح:

الفعل اللازم إذا أُريد تعديته إلى مفعُولٍ عُدي إليه بحرف الجر نحو: غضبتُ على زيد، ومللت منه، فإن حذف حرف الجر انتصب المفعول كقوله: ((**تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا**))(1).

---

(1) هذا صدر بيت عجزه ((كَلاَمُكُمُ عَليَّ إِذًا حَرَامُ)).

قائله: جرير بن عطية الخطفي.

البحر: الوافر.

مصادره: شرح المفصل لابن يعيش (٨/٨)، (١٠٣/٩)، المقرب لابن عصفور (٢١)، (١١٥/١))، خزانة الأدب ٦٧١/٣ بولاق ١١٨/٩ شاهد رقم ٧٠٧، مغني اللبيب ١٠٢، ٤٧٣ (١٠٧)، المقاصد النحوية ٥٦٠/٢، همع الهوامع ٨٣/٢، الدرر اللوامع ١٠٧/٢، ديوان جرير ٥١٢، رصف المباني ٢٤٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ١٩٤، ٢٢٤/٤.

الإعراب: ((تمرون)) فعل وفاعل ((الديار)) منصوب على نزع الخافض. و((لن تعوجوا)) لن: أداة نصب، تعوجوا: فعل مضارع وفي رواية: ((و لم تعوجوا)) الواو للحال. لم: جازمة نافية.((تعوجوا)) فعل مضارع مجزوم بلم، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال. ((كلامكم)) مبتدأ، ومضاف إليه. ((عليَّ)) جار ومجرور بحرام. ((حرام)): خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٩/ ١١٨): على أنّ حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجارُّ المحذوف إما الباءُ وإما على، فإن المرور يتعدى بهما. أي

وتركه على جره في نحو: أَشَارَت كُلَيْبٌ بالأكُفِّ الأصَابِعُ [1].

شاذ، والنصب في ذلك يقتصر فيه على النقل الوارد منه إلا مع أنَّ، وإنَّ فإن الحذف مَعَهما مُطّرِدٌ إذا أمن اللبس لكون الحرف المحذوف معينًا كقوله: **﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾**[2]، **﴿بل عجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم﴾**[3].

إذ الأصل بأنه ومن إن جاءهم، ونحوه في القرآن كثير.

أما لو خيف اللبس بعدم تعين الحرف المحذوف نحو: دعيت في أن

=

أن قوله: «تمرون الديار» فيه حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام، «تمرون بالديار» وهذا قاصر على السماع، لا يجوز ارتكابه إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من أن المصدرية مع منصوبها. قال ابن هشام في المغني: وعن الأخفش في مررت بزيد أن المعنى مررت على زيد، بدليل ﴿لتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾(الصافات: ١٣٧). قال البغدادي: وأقول إنَّ كُلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مفضيًا إلى نفس المجرور، كأمسكت بزيد، وصعدت على السَّطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجازي كمررت بزيد، في تأويل الجماعة، أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه.

اللغة: «و لم تعوجوا» يقال: عاج رأس البعير، إذا عطفه بالزمام.

«وكلامكم» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أي كلامي إياكم.

(١) هذا عجز بيت صدره: إِذَا قِيلَ أَيّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ؟

قائله: الفرزدق.

المصادر: التصريح على التوضيح (١/ ٣١٢). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: «فحذف حرف الجر من كليب، وهو كليب بن يربوع بن خطفة أبو قبيلة جرير». و«الأصابع» فاعل أشارت. و«بالأكف» حال منها، والباء بمعنى مع أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف، فالإشارة وقعت بالمجموع. وقيل: هذا مقلوب، والأصل: أشارت الأكف بالأصابع. وعلق الدنوشري على عبارة الشيخ خالد «وبالأكف حال منها» فقال: يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت.

(٢) سورة آل عمران آية (١٨).

(٣) سورة ق آية (٢).

آتيك. لم يجز الحذف لاحتمال أن يقدر للمحذوف عن فيعكس المعنى، وإنما حُذف في قوله: ﴿**وترغبون أن تنكحوهن**﴾[1]، لظهور معنى في بالقرينة من السياق أو لإرادة التعميم فيكون كل من قولي المفسرين في الآية مرادًا، ومما يطرد معه حذف حرف الجر «كي».

نحو: ﴿**كيلا يكون دولة**﴾[2]. إذ التقدير: لكيلا.

وَالأَصلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

الإعراب:

«**والأصل**» مبتدأ.

«**سبق**» خبره.

«**فاعل**» مضاف إليه.

«**معنى**» منصوب بنزع الخافض.

«**كمن**» بفتح الميم خبر لمبتدأ محذوف.

«**من**» بكسر الميم جارة لقول محذوف ومتعلقه حال محذوفة.

«**ألبسن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة متعد لاثنين.

«**من**» بفتح الميم موصول اسمي في موضع نصب على أنه مفعوله الأول.

وجملة «**زاركم**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة من والعائد إليها فاعل زاركم المستتر فيه.

«**نسج**» مفعول ثان لألبسن.

«**اليمن**» مضاف إليه.

وتقدير البيت: والأصل سبق فاعل في المعنى وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك ألبسن من زاركم نسج اليمن.

---

(١) سورة النساء آية (١٢٧).

(٢) سورة الحشر آية (٧).

الشرح:

ما تعدى من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل فلابد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوته ثوبًا، والأصل: سبق ما هو الفاعل في المعنى بتقديمه على الآخر.

فإذا قلت: ألبس من زاركم نسج اليمن. فمن هو الفاعل في المعنى؛ لأنه اللابس. و«**نسج اليمن**» هو المفعول الثاني، ومع كونه أصلاً فليس بلازم بل يجوز أن يقول: ألبسْ نسج اليمن من زاركم. قال تعالى: ﴿**وَيُطعمُونَ الطَّعَامَ عَلى حُبِّه مِسْكِينًا**﴾[1]، ﴿**وآتى المالَ عَلى حُبِّه ذَوي القُربى**﴾[2].

ومما جاء على الأصل: ﴿**وآتُوا النِّساءَ صَدُقَاهُنَّ**﴾[3].

وَيَلْزَمُ الأَصلُ لِمُوجِبٍ عرا وَتَرْكُ ذَاكَ الْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

الإعراب:

«**ويلزم الأصل**» فعل وفاعل.

«**لموجب**» بكسر الجيم متعلق بيلزم.

وجملة «**عرا**» بمعنى عرض نعت لموجب.

«**ترك**» مبتدأ.

«**ذاك**» مضاف إليه.

«**الأصل**» عطف بيان لذا أو نعت له.

«**حتما**» حال من مرفوع يرى إن كانت بصرية ومفعول ثان لها إن كانت علمية.

«**قد**» حرف تقليل هنا.

---

(١) سورة الإنسان آية(٨).

(٢) سورة البقرة آية (١٧٧).

(٣) سورة النساء آية (٤).

«**يرى**» مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترك والجملة خبر المبتدأ.

الشرح:

أي يلزم البقاء على الأصل من تقديم ما هو فاعل في المعنى لعروض موجب لذلك، والموجب لذلك هو الأسبابُ الثلاثة المقتضية لتقديم الفاعل المفعول، وهي كونُه ضميرًا متصلاً نحو: ﴿**إنا أعطيناك الكوثر**﴾[1].

أو خيف التباس أحدهما بالآخر نحو: أعطيت زيدًا عمروا، أو كان الثاني محصورًا نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا.

ويجب ترك الأصل بتقديم غير الفاعل في المعنى للأسباب الثلاثة التي تقدم لأجلها المفعول على الفاعل، وهو كونه ضميرًا متصلاً، والفاعل ظاهر نحو: ارتجعت المال الذي وهبته زيدًا، وكون الفاعل في المعنى محصورًا نحو: ما أعطيت المال إلا زيدًا، واتصال الفاعل في المعنى بضمير يعود على الآخر نحو: «**أعطيت المال مالكه**».

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

الإعراب:

«**وحذف**» مفعول مقدم بأجز.

«**فضلة**» مضاف إليه.

«**أجز**» فعل أمر من أجاز يجز.

«**إن**» حرف شرط.

«**لم**» حرف جزم.

«**يضر**» بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر مجزوم بلم وجواب الشرط محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا.

---

(١) سورة الكوثر آية (١).

«**كحذف**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

«**سيق**» فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين قاله المكودي والأول منهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل.

«**جوابًا**» مفعوله الثاني وجملة سيق ومعموله صلة ما.

والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل والظاهر أن سيق متعد لواحد وجوابًا مفعول لأجله.

«**أو حصر**» بالبناء للمفعول معطوف على سيق.

وتقدير البيت: وأجز حذف فضلة إن لم يضر وذلك الحذف الضار كحذف ما سيق جوابًا أو حصر.

الشرح:

المراد بالفضلة: المفعول به. وحذفه جائز نحو: ﴿**فأما من أعطى واتقى**﴾[1].

ويكثر عند قصد الإيجاز نحو: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾[2].

وعند قصد التناسب نحو:﴿**طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى**﴾[3]، وعند احتقاره نحو:﴿**كتب الله لأغلبن أنا ورسلي**﴾[4]، وبالجملة فحذفه سائغ في اللسان ما لم يُضر باختلال الكلام بحذفه مثل ما سيق جوابًا كقولك: ضربتُ زيدًا لمن قال: من ضرب؟

ومثل المحصور في إنما: أكرمت زيدًا.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

---

(١) سورة الليل آية (٥).

(٢) سورة البقرة آية (٢٤).

(٣) سورة طه الآيات (١-٣).

(٤) سورة المجادلة آية (٢١).

الإعراب:

«**ويحذف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

«**الناصبها**» مرفوع على أنه نائب فاعل بيحذف وهو اسم فاعل مقرون بأل الموصولة لا يحتاج في عمله إلى شرط وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة إلى الفضلة.

«**إن**» حرف شرط.

«**علما**» فعل الشرط مبني للمفعول والألف فيه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى الناصب وجواب الشرط محذوف والتقدير: ويحذف العامل الذي نصب الفضلة إن علم.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

«**يكون**» مضارع كان الناقصة.

«**حذفه**» اسمها.

«**ملتزمًا**» بفتح الزاي خبرها.

الشرح:

كما تحذف الفضلة كذلك تحذف ناصبتها، وهو الفعل، ولكن بشرط العلم به، إما بدلالة لفظية كقولك: زيدًا لمن قال: من أكرم؟ أو حالية كقولك: الهلال، لمن تأهب لرؤيته، ومكة لمن تجهّز للسفر، والقرطاس لمن سدد سهمًا بتقدير: انظر، وتريد،وتصيب، وقد يكون حذف الفعل وبقاء مفعوله لازمًا، وذلك في باب الاشتغال كما سبق وفي الأمثال التي سمع فيها محذوفًا، فإن الأمثال لا تغير نحو: «**الكِلَابَ على البَقَر**»[1].

---

(١) ذكر هذا المثال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمثال (٢٨٤) رقم(٩١٩).
وقال: وأصله أن يُخَلَّى بين الكلاب، وبين بقر الوحش قال أبو عبيد: وهذا المثل مبتذل في العامَة، غير أنهم لا يعرفون أصله.
ومن المراجع التي ذكرت هذا المثل:
جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢/ ١٦٩، المستقصى للزمخشري ١/ ٣٤١، =

بتقدير أرسل وفي التحذير والإغراء كما يأتي.

التنازع في العمل

الشرح:

وهو مقابل لباب الاشتغال، لأن ذاك معمولان لم يظهر معهما إلا عامل واحد، وهذا عاملان لا يظهر معهما إلا معمول.

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

وَالثّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَه واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَه

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

«**عاملان**» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده.

«**اقتضيا**» فعل وفاعل.

«**في اسم**» متعلق باقتضيا قاله المكودي: والظاهر أنه متعلق بعمل وقدم عليه للضرورة.

«**عمل**» مفعول اقتضيا وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة.

«**قبل**» متعلق باقتضيا قاله المكودي: والظاهر أنه في موضع الحال من عاملان أو نعت لهما وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه.

«**فللواحد**» خبر مقدم.

«**منهما**» في موضع الحال من الواحد قاله المكودي ويحتمل أن يكون في

=

فصل المقال لأبي عبيد البكري ٤٠٠، لسان العرب «كرب، وكلب» ويروى الكرابُ على البقر ومعناه على هذه الرواية: أن الأرض لا تكرب إلا البقر، أي لا تقلب للحرث وتثار للزرع. وعلى رواية الكتاب-الأمثال-فالكلاب منصوب بفعل محذوف. تقديره: أرسل الكلاب. ويروى: الظباء على البقر».

موضع النعت للواحد لأنه معرف بأل الجنسية.

«**العمل**» مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

وتقدير البيت: إن اقتضى عاملان عملا في اسم حال كون العاملين كائنين قبل الاسم فالعمل للواحد حال كونه منهما.

«**والثان**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مبتدأ على تقدير مضاف.

«**أولى**» خبره والتقدير: وإعمال الثاني أولى.

«**عند**» متعلق بأولى.

«**أهل**» مضاف إليه.

«**البصرة**» مجرور بإضافة أهل إليه.

«**واختار**» فعل ماض.

«**عكسا**» مفعول اختار.

«**غيرهم**» فاعل اختار.

«**ذا**».بمعنى صاحب منصوب على الحال من غيرهم.

«**أسره**» بفتح الهمزة مضاف إليه وأسرة الرجل رهطه وعشيرته التي يشد بها ويقوى وأصل الأسر الشد.

الشرح:

الخلاف عند المصنف أن العاملين يشمل الفعلين نحو:﴿**آتوني أفرغ عليه قطرًا**﴾[1]، والاسمين المتضمنين معنى الفعل نحو: «**عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغنيًا مَن أجرته**»[2].

---

(١) سورة الكهف آية (٩٦).

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

«فلم أتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَك مَوْئِلاً».

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/ ٣١٦): فمغيثًا من الإغاثة بالمثلثة ومغنيًا من الإغناء ضد الإفقار تنازعًا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى علي

والاسم والفعل نحو: ﴿**هاؤم اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ**﴾[1].

ولا يتصور ذلك في حرف، ولا في اسم جامدٍ وقال: «**اقتضينا**» ليعلم أنه لابُدّ أن يكون مطلوبًا لكل من العاملين من حيث المعنى كما مُثل سواء اتفق طلبهما له في اللفظ بأن يطلب مرفوعًا أو منصوبًا كما مثل.

واختلف أن يطلبه أحدهما مرفوعًا وإلا منصوبًا نحو: أكرمتُ وأكرمني زيد، وقيَّدهما بأن يكونا قبل الاسم ليُعلمَ أن الاشتغال لا يصحُّ مع التقدم نحو: أيهم ضربتْ، وشتمت، ولا مع التوسط.

ولابد من اشتراط كون العاملين متصرفين فلو كانا أو أحدهما غير متصرف نحو: ما أحسن، وما أجمل زيدًا لم يكن من باب التنازع.

وشرط بعضهم اختلافهما في اللفظ فنحو:

«**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقَ وَأَهْلَهُ**»[2].

=

المفعولية، وأعمل الثاني لقربه، وأعمل الأوّل في ضميره وحذفه، والأصل مغيثه.
وعهدت مبني للمفعول مسند إلى تاء المخاطب. ومغِيثًا ومغنيا حالات منها.
والفِناء: الجوار والقرب، والموئل: الملجأ.

(١) سورة الحاقة آية (١٩).
قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/ ١٢٣٧): هاؤُمُ: اسم للفعل بمعنى خُذُوا.
و«كتابيه» منصوب بـــ«اقرءوا» عند البصريين، وبـــ«هاؤم» عند الكوفيين.
وانظر: لباب الإعراب للإسفراييني (ص ٢٣٧).

(٢) البيت بتمامه:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقَ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

قائله: جرير.
البحر: الطويل.
مصادره: أوضح المسالك رقم ٤٦١، وفي قطر الندى رقم (١١٤)، شرح شذور الذهب ص٤٧٩ رقم (٢١٢)، التصريح ١/٣١٨، ٢/١٩٩، ديوان جرير ٤٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٥، المقاصد النحوية ٣/٧، ٤/٣١١، همع الهوامع =

ليس هذا من الباب، وإنما هو تأكيد، وإذا وُجِد شرط الاشتغال فالعمل للواحد خاصة.

وعند بعضهم أنه لهما مُطلقًا إذا اتحدت جهة طلبهما، وليس ببعيد وخصص ذلك الفراء لطالبي الرفع. والجمهور على الأوّل، ثم أنت بالخيار في إعمال أيهما شئت اتفاقًا إلا أن الثاني أولى عند البصريين لقربه. والكوفيون عكسوا ذلك فاختاروا إعمال الأوّل لسبقه. وهذا القول عند المصنف ذو أسره أي ذو قوة.

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

=

٢/١١١، الدرر اللوامع ٢/١٤٥، الخصائص لابن جني ٣/٤٢، المقرب لابن عصفور ٢٦.

اللغة: «هيهات» بعد، ويروى في الأماكن الثلاث. «العقيق» اسم مكان، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم: عقيق اليمامة، وعقيق المدينة، وعقيق تهامة، وعقيق الفنان بنجد. «خل» بكسر الخاء المعجمة أي صديق.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. «هيهات» توكيد للأوّل. «العقيق» فاعل بهيهات «ومن» الواو عاطفة. «من» اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع. «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول . «وهيهات» الواو عاطفة، هيهات: اسم فعل ماض بمعنى بعد. «خل» فاعل بهيهات. «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل. «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا. تقديره: نحن، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله: «هيهات العقيق»، وقوله: «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً كما كان يرفعه لو أنه وضع موضعه بعد، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه. ومثل هذا البيت قول الشاعر:

إِلا كَدَارِكُمُ بذِي بَقَرِ الْحِمَى ... هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَارِ

كَيُحْسِنَانِ وَيُسيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

الإعراب:

«**وأعمل**» فعل أمر من مزيد الثلاثي.

«**المهمل**» نعت لمحذوف مفعول أعمل.

«**في ضمير**» متعلق بأعمل على تقدير مضاف.

«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة ضمير إليه والمنعوت به محذوف.

وجملة «**تنازعاه**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول الهاء من تنازعاه.

«**والتزم**» فعل أمر.

«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بالتزم وهي جارية على منعوت محذوف.

وجملة «**التزما**» بالبناء للمفعول والألف للإطلاق صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في التزما القائم مقام الفاعل ومتعلقات الصلة محذوفة.

وتقدير البيت: وأعمل العامل المهمل في محل ضمير المعمول الذي تنازعاه والتزم الحكم الذي التزم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة على تقدير إعمال الثاني ومن وجوب الإضمار مطلقاً على تقدير إعمال الأول ومن حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وغير ذلك فهو ليس بحشو.

«**كيحسنان**» الكاف جارة لقول محذوف ويحسنان فعل وفاعل.

«**ويسيء ابناكا**» فعل وفاعل وهذه الجملة معطوفة على التي قبلها وهذا المثال على اختيار البصريين في إعمال الثاني والإضمار في الأول.

«**وقد**» حرف تحقيق.

«**بغى**» فعل ماض.

«**اعتديا**» فعل وفاعل.

«**عبداكا**» فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيين في إعمال الأول والإضمار في الثاني، وجملة: «**يُحسنان**» إلى هنا في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: «يحسنان» إلخ، وألف ابناكا وعبداكا للإطلاق.

الشرح:

إذا أعملت أحد العاملين في المتنازع فيه أعملت المهمل الذي لم تعملهُ منهما في ضمير الاسم ملتزمًا ما التزمته العرب من مطابقة الضمير لمفسره إفرادًا وتثنية وجمعًا، فتقول على إعمال الثاني: يحسنان ويسيء ابناك.

قال الشاعر:

هويني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرف عنهن آمالي[1]

وتقول على إعمال الأوّل: قد بغى واعتديا عبداك.

ولاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

الإعراب:

«**ولا**» ناهية.

«**تجئ**» مجزوم بها.

«**مع**» متعلق بتجئ.

«**أول**» مضاف إليه ومنعوته محذوف.

وجملة «**قد أهملا**» بالبناء للمفعول نعت لأول والألف للإطلاق.

«**بمضمر**» متعلق بتجئ.

«**لغير**» متعلق بأوهلا.

---

(١) البحر: البسيط.

انظر: المقاصد النحوية ٣/٣١١، منهج السالك ٢/١٤ .

((**رفع**)) مضاف إليه.

وجملة ((**أوهلا**)) بالبناء للمفعول نعت لمضمر.

وتقدير البيت: ولا تجئ مع عامل أول قد أهمل بمضمر أوهلا لغير رفع بأن جعل أهلا للنصب والجر يقال أهلك الله للخير وأوهلك الخير أي جعلك له أهلا.

((**بل**)) للانتقال وهي هنا لعطف الجمل كما نقل المحلي عن ابن مالك من أن بل قد تعطف بها الجمل.

((**حذفه**)) مفعول مقدم بالزم.

((**الزم**)) بفتح الزاي فعل أمر.

((**إن**)) حرف شرط.

((**يكن**)) فعل الشرط واسمها مستتر فيها.

((**غير**)) خبرها.

((**خبر**)) مضاف إليه.

((**أخرنه**)) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله.

((**إن**)) حرف شرط.

((**يكن**)) فعل الشرط واسمها مستتر فيها.

((**هو**)) ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

((**الخبر**)) منصوب على أنه خبر يكن وجواب الشرطين محذوف للضرورة لفقد شرط حذفه وهو معنى الشرط.

الشرح:

إذا أعملت الثاني، وأهملت الأوّل فإن كان الأوّل يطلب الضمير مرفوعًا وجب إضماره فيه كما سبق لكون الفاعل لا يستغني عنه، وإن كان يطلبه منصوب اللفظ أو المحل لزم حذفه إن لم يكن أصله الخبر كالمفعول به نحو :

أكرمتُ وأكرمني زيد، ومررتُ ومرَّ بي زيد ولا تحتاج أن تقول: أكرمته ولا مررتُ به. لأن المفعُول فضلة سائغُ الحذف فلا يتعرض بإثباته إلى مخالفة الأصل من الإضمار قبل الذكر. فأما نحو:

«إِذَا كُنْتَ تُرْضيهِ ويُرْضِيكَ»[1]، فضرورة.

وينبغي أن يقيد وجوب الحذف بما إذا أمن اللبس، أما لو خيف لبسٌ وجب إثباته لكن مؤخرًا نحو: استعنت، واستعانَ عليّ زيد به، وإن كان أصله الخبر كالمنصوب في باب ظنَّ والثاني في باب ظن امتنع حذفه، ووجب إضماره مؤخرًا ليزول محذور حذف العمدة، ومحذور الإضمار قبل الذكر نحو: كنت وكان زيد صديقًا إياهُ، وظنني وظننتُ زيدًا قائمًا إيّاهُ.

والذي يتجه جوازًا لحذف فيما إذا أمن اللبس لوجود الدليل عليهما إذا

---

(١) البيت بتمامه:

إِذَا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جهَارًا فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحفَظَ لِلْعَهْدِ

وبعده

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْر هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

البيتان لا يعرف لهما قائل.

الإعراب: «إذا» للشرط. «كنت» فعل ماض ناقص،والتاء اسمه. وجملة: «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان. والجملة: في محل جر شرط إذا. «ويرضيك» فعل ومفعول. «صاحب» فاعل. والجملة: معطوفة على الجملة التي قبلها. «جهارًا» منصوب على الظرفية. «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط. كن: فعل أمر ناقص، واسمه مستتر فيه. «في الغيب» متعلق بمحذوف حال. «أحفظ» خبر كن. «للعهد» جار ومجرور متعلق به.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل من «ترضي، ويرضي» الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب». فإن الأوّل يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الأوّل في ضميره الذي هو الهاء.

انظر شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٣١٠، ٣١١ طبعة ثانية ١٣٥٤ هـ، ١٩٣٥م المكتبة التجارية الكبرى.

أخبر الباقي على عمديته لفظًا ومعنى يحذفُ بدليل فالذي انتخبت عمديته لفظًا أولى بذلك. أما إذا أعملتَ الأوّل تعين إعمال الثاني في ضميره يعدُ مرفوعًا كان أو منصوبًا أصله الخبر أو ليس كذلك فيجب ضربني وأكرمتهما الزيدان، ولا يحذف المفعول هنا وإن كان فضلة لما يؤدي إليه من تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه.

وَأَظْهِر انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِــقُ المفسِّرَا

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّــانِي أَخَا زَيدًا وَعَمْرًا أخَــوَيْنِ في الرَّخا

الإعراب:

«**وأظهر**» فعل أمر.

«**إن**» بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها حرف شرط.

«**يكن**» فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة لما مر قبله.

«**ضمير**» اسم يكن.

«**خبرا**» خبرها.

«**لغير**» متعلق بخبرا أو في موضع الصفة قاله المكودي.

«**ما**» اسم موصول مجرور المحل بالإضافة.

«**يطابق**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه.

«**المفسرا**» بكسر السين مفعوله.

«**نحو**» خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف وهو مضاف لقول محذوف.

«**أظن**» فعل مضارع يحتاج لمفعولين.

«**ويظناني**» فعل وفاعل ومفعول أول.

«**أخا**» مفعول يظناني الثاني وكان حقه أن يؤتى به ضميرًا لكنه تعذر الإضمار وذلك لأن «**زيدًا**» مفعول أول لأظن.

«**وعمرا**» معطوف عليه.

«**أخوين**» مفعوله الثاني فقد استوفى أظن مفعوليه وبقي يظنان محتاجًا إلى

مفعول ثان وهو خبر عن ياء المتكلم ومفسره أخوين وهما تثنية أخ فإن أضمر مفردًا ليطابق المخبر عنه وهو الياء خالف مفسره وهو أخوين وإن أضمر مثنى مطابقًا لمفسره خالف المخبر عنه وهو الياء فعدل به إلى الإظهار.

«**في الرخا**» متعلق بيظناني وهو مطلوب أيضًا لأظن وجملة يظناني أخا معطوفة على جملة أظن قبل استيفاء معمولها ولو لم تكن هذه المسألة من باب التنازع لما حسن هذا العطف إذ لا يغتفر العطف قبل تمام الجملة في غيره.

الشرح:

المضمر الذي لا يجوز حذفه، ويتعين إثباته مؤخرًا لكونه في الأصل خبره كما تقدم إذا لم يطابق مفسره لاختلافهما إفرادًا وتثنية وجمعًا يتعين الإتيان به اسمًا ظاهرًا فيقول في: ظنيي وظننتُ زيدًا قائمًا إياه ظنيي،وظننت الزيدين قائمين قائمًا.

ومثله: أظن ويظناني أخا زيدًا وعمروا أخوين. وإنما وجب الإظهار في ذلك؛ لأن المفعول الذي يحتاج إلى ذكره في المسألة الأولى خبر عن ياء المتكلم، ومفسره قائمين الذي هو المفعول الثاني لظننت.

فلو أضمر مفردًا لِيُطابق ما هو خبر عنه لزم مخالفته لمفسره أخا الذي عمل فيه الفعل الثاني، فلو أضمر مثنى لزم مخالفته لمفسره، ولو أضمر مفردًا لزم مخالفته لما هو خبر عنه فعدل إلى الإظهار.

وفي جعل هاتين المسألتين ونحوهما من باب التنازع نظر لأن شرط التنازع كما سبق اقتضاء كل من العاملين للمعمول المتنازع فيه.

والمتنازع فيه في المسألة الأولى قائمين ولا يطلبه ظنيي لكونه مثنى.

وفي المسألة الثانية أخًا ولا يطلبه أظن العامل في زيد وعمرو لكونه مُفردًا.

المفعول المطلق

الشرح:

وهو المصدر وسُمي مفعولاً مطلقًا لوجهين:

أحدهما: لأنه لا يقيد بشيء من حروف الجر، كما يقيد المفعول به، أو له، أو معه، أو فيه.

الثاني: أن جميع الأفعال المتصرفة تتعدى إليه لازمها ومتعديها تامها وناقصها.

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

الإعراب:

«**المصدر**» مبتدأ.

«**اسم**» خبره.

«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة اسم إليها، والمنعوت بها محذوف.

«**سوى**» في موضع صلة ما.

«**الزمان**» مضاف إليه.

«**من مدلولي**» بالتثنية قال المكودي: «في موضع الحال من الضمير المستتر في الصلة؛ ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف تقديره: أعني» ا. هـ والظاهر أنه متعلق بما تعلق به سوى.

«**الفعل**» مضاف إليه.

«**كأمن**» بسكون الميم خبر لمبتدأ محذوف.

«**من أمن**» بكسر الميم فيهما متعلق بمحذوف نعت لأمن.

وتقدير البيت: المصدر اسم الحدث الذي استقر سوى الزمان من مدلولي الفعل وذلك كأمن المفهوم من أمن.

الشرح:

أي المصدر اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل فإن الفعل يدل

على كل واحد من الحدث والزمان مطابقة بلفظه، وعلى أحدهما خاصة بالتضمن، وعلى الفاعل والمكان بالالتزام.

فالحدث: هو أحدُ مدلوليه اللذين يدل عليهما بالمطابقة، والمصدر: اسم ذلك الحدث، وسمي مصدرًا لأنه في الغالب صادر عن فاعله كضربا، وأكلا، وقد يكون قائمًا كالأمن والفرح، ولابد أن يكون جاريًا على الفعل قياسًا، فإن لم يجر عليه قياسًا نحو: اغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءًا، فهو اسم مصدر لا مصدرًا إذا المصدر منهما اغتسالاً وتوضيئاً.

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ

الإعراب:

«**بمثله**» متعلق بنصب.

«**أو فعل أو وصف**» معطوفان على مثله.

«**نصب**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر، وكذلك الهاء من مثله.

«**وكونه**» مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه.

«**أصلاً**» خبره من جهة نقصانه.

«**لهذين**» متعلق بأصلا والإشارة عائدة إلى الفعل والوصف.

وجملة «**انتخب**» بالبناء للمفعول بمعنى اختير في موضع خبر المبتدأ.

والتقدير: وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف اختير.

الشرح:

يعني أن عامل المصدر تارة يكون مصدرًا مثله موافقًا له في اللفظ نحو:

﴿**فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورًا**﴾(١).

أو مخالفًا نحو: ﴿**إلا قيلا سلامًا**﴾(٢).

---

(١) سورة الإسراء آية (٦٣).

(٢) سورة الواقعة آية (٢٦).

إذا جَعلنا الثاني معمولاً للأوّل، ويكون فعلاً.

وإما ماضيًا نحو: ﴿**وكلم الله موسى تكليما**﴾[1].

أو مضارعًا نحو: «**إن نظن إلا ظنًا أو أمرًا**».

ونحو: ﴿**فاصبر صبرًا جميلاً**﴾[2].

ويكون وصفًا: إما اسم فاعل نحو: ﴿**والصافات صفا**﴾[3].

أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، والمختار مذهبُ البصريين إنه أصل للفعل، والوصف، وكل منهما مشْتق منه لتضمن كل منهما على ما دلّ عليه المصدر من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة على الزمان، واسم الفاعل بالدلالة على الفاعل، واسم المفعول بالدلالة على المفعول فالصفة بالدلالة على أحدهما، إلا ما ذهب إليه الكوفيون من كون الفعل أصلاً لهما، وإلا ما ذهب إليه بعض البصريين من أن المصدر أصل للفعل خاصة، والفعل أصل للوصف.

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَينِ ذِي رَشَدْ

الإعراب:

«**توكيدًا أو نوعًا**» قال الشاطبي: «منصوبان على المفعولية بيبين» انتهى.

«**يبين**» مضارع أبان إذا أظهر، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر.

«**أو عدد**» منصوب بالعطف على توكيدًا أو نوعًا وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة.

«**كسرت**» الكاف جارة لقول محذوف، وسرت فعل وفاعل مقول لذلك المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

---

(١) سورة النساء آية (١٦٤).

(٢) سورة المعارج آية (٥).

(٣) سورة الصافات آية (١).

«**سيرتين**» مفعول مطلق مبين لذلك العدد.

«**سيرتين ذي رشد**» مفعول مطلق مبين للنوع ومضاف إليه.

الشرح:

يعني أن المصدر تارة يكون لمجرد توكيد عامله ليرتفع توسم المجاز نحو: ضربت ضربًا، وتارة يكون لبيان نوعه كالمختص بصفة أو إضافة نحو: سرتُ سيرًا شديدًا، وسير ذي رشد، وقد يكونُ لبيان العدد نحوً: سرت سيرتين.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ   كَجِدِ كُلّ الجدّ وافْرِحِ الجْذَلَ

الإعراب:

«**وقد**» هنا قال المكودي: «للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك» اهـ.

«**ينوب**» فعل مضارع.

«**عنه**» متعلق بينوب.

«**ما**» اسم موصول في محل رفع على الفاعلية بينوب وهي جارية على موصوف محذوف.

«**عليه**» متعلق بدل.

وجملة «**دل**» صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في دلّ المرفوع على الفاعلية، والضمير في عنه وعليه يعود إلى المصدر.

والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه.

«**كجد**» الكاف جارة لقول محذوف، وجد فعل أمر من جد في الأمر يجد جدًا إذا عزم عليه بضم الجيم وكسرها في المضارع، وفاعله مستتر فيه والجملة مقولة لذلك القول المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

«**كل**» مفعول مطلق نائب عن المصدر.

«**الجد**» مضاف إليه.

«**وأفرح**» فعل أمر وفاعل.

«**الجذل**» بالذال المعجمة بمعنى الفرح مفعول مطلق.

الشرح:

أي ينوب عن المصدر ما كان دالاً عليه،وذلك عشرة أشياء:

الأول: صفته نحو: ضربُته أشدَّ الضرب، أو ضرب الأمير اللص. وتقديره مثل: ضرب الأمير ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامَهُ.

الثاني: مرادفه نحو: شنئته بغضًا، وأفرح الجذل[1] لأن الجذل مصدر جذل بمعنى فرح.

الثالث: مشارك له في مادته من اسم مصدر نحو: ﴿**والله أنبتكم من الأرض نباتًا**﴾[2].

أو مصدر فعل آخر نحو: ﴿**وتبتل إليه تبتيلا**﴾[3]، وتبتيلا مصدر بتل.

الرابع: نوع من أنواع فعله كمشي الخطرى، وقعد القرفصاء.

الخامس: عدده نحو: ضربتهُ ثلاث ضربات.

السادس: الإشارة إليه نحو: ضربته ذلك الضربَ.

السابع: ضميرُه نحو: ﴿**لا أعذبه أحدًا من العالمين**﴾[4].

الثامن: كل نحو: جد كل الجد.

التاسعُ: بعض نحو: كل بعض الأكل.

العاشر: آلته نحو: ضربته سوطًا، ولا يعد في هذا مثل ولا غير نحو: ضربته مثل ضربك وغير ضربك؛ لأنهما داخلان في قسم الصفة.

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

الإعراب:

«**وما**» اسم موصول في محل نصب على المفعولية بوحد والموصوف بها محذوف.

---

(١) لسان العرب [(١/ ٥٧٧، ٥٧٨) جذل].

(٢) سورة نوح آية (١٧).

(٣) سورة المزمل آية (٨).

(٤) سورة المائدة آية (١١٥).

«**لتوكيد**» في موضع الصلة لما، والعائد إليها الضمير المنتقل من الفعل إلى الظرف.

«**فوحد**» بكسر الحاء المشددة فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

«**أبدًا**» منصوب على الظرفية متعلق بوحد.

«**وثن واجمع**» فعلا أمر معطوفان على وحد.

«**غيره**» منصوب باجمع وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى على سبيل التنازع والضمير المضاف إليه عائد على ما.

«**وأفردا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفًا ومفعوله محذوف مماثل للمذكور؛ لأن شرط المتنازع فيه أن يكون مؤخرًا عن طالبيه على الصحيح.

وتقدير البيت: فوحد المصدر الذي استقر لتوكيد وثن واجمع غيره، وأفرد غيره.

الشرح:

ما سيق لمجرد التوكيد فدلالته تزيد على دلالة الفعل؛ فلهذا عومل معاملة الفعل في أنه لا يثنى ولا يجمع، وإنما يكون مفردًا نحو: ضربتُه ضربًا، فلا يقال: ضربتين ولا ضُرُوبًا.

فإن ختم بالتاء نحو: ضربته زادت دلالته على دلالة الفعل بالتقييد بالمرة فيثنى ويجمع فيقالُ: ضربته ضربتين وضربات، وكذلك ما جيء به لبيان النوع نحو: قلت قولاً حسنًا، وقولين آخرين، وأقوالاً كثيرة

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امتنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

الإعراب:

«**وحذف**» مبتدأ.

«**عامل**» مضاف إليه وهو مضاف أيضًا بالنسبة إلى ما بعده.

«**المؤكد**» بكسر الكاف مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه.

وجملة «**امتنع**» خبر المبتدأ.

«**وفي سواه**» خبر مقدم على تقدير مضافين والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكد على حذف مضاف.

«**الدليل**» متعلق بحذف المقدر لا بمتسع لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه فاسمه أولى ولأن التعليق دائر مع المعنى.

«**متسع**» اسم مصدر ميمي على زنة المفعول مبتدأ مؤخر.

وتقدير البيت: وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع، وفي حذف عامل سوى المؤكد لدليل اتساع.

الشرح:

أي المصدر الذي أُتي به لمجرد تأكيد العامل يمتنع حذفُ عامله إذ التأكيدُ المقصود به تقوية المعنى وتثبيته، والحذف مناف لذلكَ ولا يَردُ عليه جواز الحذف في نحو: أنت سيرًا، ووجوبه في نحو: أَنت سيرًا سيرًا؛ لأن المصدر فيهما نائب عن الفعل لا معمول له.

أما المصدر المعدود المُبيّن للنوع فيجوز حذفُ عاملهما إذا دلّ عليه دليل إما لفظي كقولك: بل سيرًا شديدًا، لمن قال: مَا سرتَّ، ونعم ضربتين، لمن قال: هل ضربت عبدك؟

وإما حالي كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا، وضربًا شديدًا لمن تهيأ لضرب عبده.

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ ... مِنْ فِعْلِه كَنَدْلا اللَّذْ كَانْدُلاَ

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كإمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لاسم عَيْنٍ اسْتَنَدْ

الإعراب:

«**والحذف حتم**» مبتدأ وخبر.

«**مع**» متعلق بحتم لا بالحذف لأن عمل المصدر المقرون بأل ضعيف أو شاذ.

«**آت**» مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

«**بدلاً**» حال من الضمير في آت المستتر فيه.

«**من فعله**» متعلق ببدلا ومتعلقه الآخر محذوف، والتقدير: والحذف حتم مع مصدر آت حال كونه بدلا من فعله في اللفظ به.

«**كاندلا**» في موضع الخبر لمبتدأ محذوف وقال المكودي: «في موضع الحال من الفاعل آت» ا. هـ.

«**اللذ**» بسكون الذال وحذف الياء لغة في الذي وهو في موضع جر نعت لندلا.

«**كاندلا**» بضم الدال في موضع الصلة للذ والألف فيه بدلا من نون التوكيد الخفيفة ومتعلقه محذوف والتقدير: على ما اخترناه وذلك كاندلا الذي كاندل في الدلالة على الطلب والندل الخطف بسرعة.

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء لا في موضع جر عطفًا على ندلا خلافًا للشاطبي في تجويز ذلك والموصوف بها محذوف.

«**لتفصيل**» في موضع الصلة لما.

«**كإما**» قال المكودي: «في موضع الحال وعامله محذوف» ا. هـ، والظاهر أنه نعت لتفصيل.

«**منا**» مفعول مطلق وقسيمه محذوف.

«**عامله** » مبتدأ ثان.

وجملة «**يحذف**» بالبناء للمفعول خبره والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ما والعائد إلى المبتدأ الأول الهاء من عامله.

«**حيث**» متعلقة بيحذف.

وجملة «**عنا**» بمعنى عرض والألف للإطلاق في موضع جر بإضافة حيث إليها قال الشاطبي: «وفاعل عنا عائدًا على المصدر المذكور لا على العامل» اهـ.

وتقدير البيت على هذا: والمصدر الذي سيق لتفصيل كإما منا بعد وإما فداء عامله يحذف حيث عرض المصدر المذكور.

((**كذا**)) خبر مقدم.

((**مكرر**)) مبتدأ مؤخر حذف موصوفه.

((**وذو**)) معطوف على مكرر.

((**حصر**)) مضاف إليه.

وجملة ((**ورد**)) نعت للمبتدأ وما عطف عليه.

((**نائب**)) حال من فاعل ورد المستتر فيه.

((**فعل**)) مضاف إليه.

((**لاسم**)) متعلق باستند.

((**عين**)) مضاف إليه.

وجملة ((**استند**)) قال المكودي: ((نعت ثان للمبتدأ وما عطف عليه وكان حقه أن يقول وردا نائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبي فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر)) ا. هـــ. وهو نظير قوله:

فيها خُطُوطٌ من سَوَاد وبَلَقْ   كأنه في الجلد توليعُ البهقْ(١)

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه (ص ١٤٠) البلق بفتحتين والبلقة بالضم مثله، وهو سواد وبياض، والتوليع: استطالة البلق، قال الأصمعي: ((إذا كان في الدابة ضروبٌ من الألوان من غير بلق فذلك التوليع، يقال: ((برذون مولع)).

والبهق كما في المصباح المنير (ص ٨٩) بهق: بياضٌ مخالف للون الجسد وليس ببرص. وقال ابن فارس: ((سوادٌ يعترِي الجلدَ، أو لونٌ يُخالفُ لونه. وفعله من باب تعب. فالذكر أبهق والأنثى بهقاء)). مقاييس اللغة (١/ ٣١٠) بهق وجملة: ((فيها خطوط)) إما صفة ثالثة لقود، وإما حال منها، والرابط الضمير. وبه علم سقوط ما نقله: شارح شواهد التفسيرين خضر الموصلي من أن الضمير، راجع إما إلى بقرة يصفها كما في بعض الحواشي، أو إلى أفراس كما قال جماعة، أو إلى أتان كما قاله ابن دريد [جمهرة اللغة (١/ ٣٢٥) بهق] مع أنه لم يتقدّم ذكر شيء من بقر وأفراس.

أراد كأن ما ذكر والظاهر أن جملة استند لاسم عين نعت لفعل لا للمصدرين حقيقة، فليتأمل.

وتقدير البيت: ومصدر مكرر وذو حصر ورد نائبي فعل مسند لاسم عين كذلك في وجوب حذف عاملهما.

الشرح:

يحذف عامل المصدر في هذه المسائل الأربعة:

الأولى: يُؤتى به بدلاً من اللفظ بفعله إما لكون فعله مهملاً لم يستعمل نحو: ويله، ويحه «وبَلهُ الأكُفّ»(1).

=

قال ابن جني في المحتسب (٢/ ١٥٤) عقب هذا البيت: ... ولو قال قائل: إن الهاء في «كأنه» عائدة على «البلق» وحده لكان مصيبًا، لأن في البلق ما يحتاج إليه من تشبيه بالبهق، فلا ضرورة هناك إلى إدخال السواد معه.

(١) البيت بتمامه.

تذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْه الأُكفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخلَقِ

قائله: كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ : قالها في وقعة الأحزاب، خزانة الأدب (٦/ ٢١٦).

البحر: الكامل.

مصادره: السيرة النبوية (٧٠٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٧، ٤٨)، شرح شواهد المغني (١٢٢)، شذور الذهب (٤٠٠)، شرح شذور الذهب ص (٤٧٧)، رقم (٢١٠)، التصريح (٢/١٩٩)، همع الهوامع (١/٣٢٦)، ديوان كعب (٢٤٥)، الأشموني (٢/ ١٢١، ٣/ ١٠٣)، خزانة الأدب (٦/ ٢١١) رقم (٤٥٦).

اللغة: «تذر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي يعود إلى السيوف «الجماجم» مفعول به لتذر، «ضاحيًا» حال من المفعول به. «هاماتها» هامات فاعل لضاح، وهو مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه. «بله» اسم فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «الأكف» مفعول به لبله، «كأنها» كأن حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن. «لم» نافية جازمة. «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه

=

وإذا قدر عامل هذا فإنه يقدرُ من معناه لا من لفظه إذ تقديرُ ما تلفظ به العرب غير مستقيم وأما الاستغناء به عن فعله، وأكثر ما يكون ذلك سواء كان أمرًا كقوله تعالى: ﴿**فضرب الرقاب**﴾[1]، ونحو:

فندلا زريق المال ندل الثعالب[2] ....

=

السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الروي، ونائب الفعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي يعود إلى الأكف. وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله: «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر، ونصب به ما بعده على أنه مفعول به. واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: جر الأكف وتخريجها على أن «بله» مصدر بمعنى ترك، ولا فعل له من لفظه. «والأكف» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿فضرب الرِّقاب﴾ من سورة محمد من الآية(٤). الوجه الثاني: نصب الأكف، وتخرج هذه الرواية على أن «بله» اسم فعل أمر. «والأكف» مفعول به، وهذه الرواية هي التي عليها الاستشهاد بهذا البيت في هذا الموضع. الوجه الثالث: رفع الأكف، وتخريج هذه الرواية على أن بله اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والأكف مبتدأ مؤخر، وهذا وجه شاذ حكاه أبو الحسن الأخفش وقطرب، وأنكره أبو علي. (انظر مغني اللبيب ص ١١٥) شرح شذور الذهب رقم (٢١٠).

(١) سورة محمد آية (٤).

(٢) هذا عجز بيت صدره:

على حين ألهى الناس جل أمورهم

البحر: الطويل.

قائله: الأحوص، أو أعشى همدان أو جرير.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/ ١١٦)، التصريح على التوضيح ١/ ٣٣١، لسان العرب: «ندل»، ملحقات ديوانه ٢٨٩، الخصائص لابن جني (١/ ١٢١)، المقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٢٣، شواهد العيني على هامش الخزانة ٣/ ٤٨، فرحة الأديب رقم (٤٠). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/ ٣٣١): أي أندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب. وزريق-بزاي فراء مصغر-علم رجل، والمال مفعول به.

=

أو نهيًا نحو: قد زاد حزنك حتى قيل لا حزنًا.

أو دعاء نحو: سقياله ورعيا أو جدعا وعقراً.

أو يكثر أيضًا بعد الاستفهام والمراد به التوبيخ نحو:

.... ألومن[1] لا أبالك واغترابًا[2]

=

المعنى: يقول: يغتنمون فرصة شغل الناس عنهم بما هم فيه من شتى أمورهم فيسلبوهم، وذلك على أنهم لصوص، أو ينتهزون شغل الناس بما هم فيه من اختلاف أهواءهم ومنازعاهم في الكسب، وذلك على أنهم تجار، وندلا: أي اختطافًا، أو أخذًا باليدين.

وزريق-بالتصغير- قبيلة في الأنصار، وأخرى في طيء، ويقال في المثل: «أكسب من ثعلب» لأنه يدخر لنفسه، ويأتي على ما يعدو عليه من حيوان إذا أمكنه.

(١) كذا بالأصل وفي المراجع: ألؤما.

(٢) وصدره: أعبدًا حل في شعبى غريبًا.

قائله: جرير يهجو خالد بن يزيد الكنجي.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٣٩، ٣٤٤)، ديوانه (٦٢)، معجم البلدان: «شعبي»، خزانة الأدب (٢/ ١٨٣)، التصريح على التوضيح (١/ ٣٣١، ٢/ ١٧١، ١٨٩)، منهج السالك (٢/ ١١٨، ٣/ ١٤٥)، المقاصد النحوية (٣/ ٤٩، ٤/ ٢١٥، ٢٠٦).

قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١/ ٣٣٩) يقول: أتلؤم لُؤمًا وأتغترب اغترابًا، وحذف الفعلين في هذا الباب لأنهم جعلاه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب. وأما عبدًا فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أتفتخر عبدًا، ثم حذف الفعل.

وفي موضع آخر من الكتاب (٣٤٥/١) قال بعد أن ذكر العجز: فيكون على الوجهين: على النداء، وعلى أنه رآه في حال افتخار واجتراءٍ فقال: أعبدًا، أي أتفتخرُ عبدًا، كما قال: أتميمًا مرّةً .

وقال ابن خلف-تبعًا للنحاس-وقوله: أعبدًا، أجاز سيبويه أن يكون منادى منكورًا، وأن يكون منصوبًا على الحال كأنه قال: أتفخر في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبودية. اهـــ.

=

وفي التعجب كقوله ﷺ: «**عَجَبًا لِلمُؤْمِن**»[1].

وقد يأتي في الخبر المجرد عن ذلك كقولهم: شكرًا لا كفرًا، أو صبرًا لا جزعًا، وأفعله وكرامة. ومسرة، ولا أفعله ولا كيدًا.

الثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة فعل متقدم كقوله تعالى:

﴿**حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾[2].

الثالثة: أن يكون مكررًا، وعامل خبر عن اسم عين نحو: سيرًا سيرًا[3].

فلو تكرر نحو: أنت سيرًا[4]، كان الحذف جائزًا لا واجبًا إلا أن يكون المبتدأ مسبوقًا بأداة استفهام نحو: هل أنت سيرًا فيكون الحذف واجبًا.

=

وعلى هذا فالهمزة للاستفهام، وعبدًا، وجملة حلّ وغريبًا أحوال من ضمير تفخر، وعلى الأول فجملة: «حلّ» صفة للمنادى، وغريبًا حال من ضمير حلّ، وقيل: صفة أخرى للمنادى. وقد نقل ابن السيد في شرح أبيات الجمل الوجهين: النداء والاستفهام عن سيبويه.

و«اللؤم» بالهمزة ضد الكرم، وهو فعل الأمور الخسيسة الدنيئة وفعله من باب كرم.

وقوله: «لا أبالك» جملة معترضة،وهذا يكون للمدح: بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول النسب، وهذا هو المراد هنا. «شُعبى» بضم الشين والقصر والألف للتأنيث.

قال السكري في «أشعار تغلب»: هي جبال منيعة متدانية بين أيسر الشمال، وبين مغيب الشمس من ضرية، على قريب من ثمانية أميال، وقيل: جبل أسود، وله شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة.. إلخ. خزانة الأدب (٢/ ١٨٣-١٨٦) شاهد رقم (١١٢).

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤)، وابن الشجري في أماليه الحديثية (٢/ ٢٧٩).

(٢) سورة محمد آية (٤).

(٣) قال الشيخ خالد في التصريح (١/ ٣٣٢) نحو: أنت سيرًا سيرًا والتقدير: أنت تسير سيرًا فحذف تسير وجوبًا لقيام التكرير مقامه.

(٤) انظر السابق .

الرابعة: أن يكون محصورًا أو عامله خبر عن اسم عين أيضًا سواء كان الحصر بإلا نحو: ما أنت إلا سيراً[1]، أو بإنما نحو: إنّما أنت سيرًا[2].

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فالْمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا وَالثَّانِ كَـ ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

الإعراب:

«**ومنه**» خبر مقدم والضمير عائد إلى المصدر المحذوف العامل وجوبًا.

«**ما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء والمنعوت بها محذوف.

«**يدعونه**» فعل وفاعل ومفعول أول.

«**مؤكدا**» بكسر الكاف مفعول ثان لأن دعا بمعنى سمى يتعدى لاثنين.

«**لنفسه**» متعلق بمؤكد أو جملة يدعونه مؤكد لصلة ما والعائد إليها الهاء من يدعونه.

«**أو غيره**» معطوف على نفسه.

«**فالمبتدا**» مبتدأ.

«**نحو**» خبره والمضاف إليه محذوف.

«**له**» خبر مقدم.

«**عليَّ**» جار ومجرور في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور قبله وهو في الأصل نعت لألف فلما قدم عليه انتصب على الحال.

«**ألف**» مبتدأ مؤخر.

«**عرفا**» مفعول مطلق.

«**والثان**» مبتدأ أول.

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٣٢): «والتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً، وإنما أنت تسير سير البريد، فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير».

(٢) انظر السابق .

«**كابني**» خبر مقدم.

«**أنت**» مبتدأ ثان مؤخر والمبتدأ الثاني وخبره في موضع نصب لقول محذوف مجرور بالكاف والكاف ومجرورها في موضع خبر المبتدأ الأول.

والتقدير: والثاني كقولك أنت ابني.

«**حقًا**» مفعول مطلق.

«**صرفا**» نعت لحقا قال الشاطبي: «وحقا صرفا صالحان لتوكيد ما قبلهما على الانفراد فكأنهما مثالان في مثال واحد تقول: أنت ابني حقا وأنت ابني صرفا والصرف الخالص من كل شيء الذي لم يمتزج ولا اختلط بغيره» اهـ.

الشرح:

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما جيء به مؤكدًا لنفسه بأن يقع بعد جملة هي نص في معناه أو لغيره بأن يقع بعد جملة محتملة لمعناه أو لغيره فالمبتدأ بذكره، وهو المؤكد لنفسه نحو: له عليَّ ألف عرفًا أو اعترافًا، كأن كل واحد منهما لا ترتد دلالته على معنى الجملة التي قبله.

الثاني: أنت حقا، ولا أفعله البتة، إذ الأول محتمل للمجاز نحو: ﴿**وأزواجه أُمَّهاتهم**﴾(١).

والثاني: محتمل لاختصاص النفي ببعض الأحوال.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِي بكا بُكَاءً ذَاتِ عُضْلَهْ

الإعراب:

«**كذاك**» خبر مقدم.

«**ذو**» بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر، والمنعوت بها محذوف.

«**التشبيه**» مضاف إليه.

---

(١) سورة الأحزاب آية (٦).

«**بعد**» في موضع الحال من فاعل الظرف.

«**جمله**» مضاف إليه.

«**كلي**» الكاف جارة لقول محذوف، ولي خبر مقدم.

«**بكا**» مبتدأ مؤخر وقصره للضرورة؛ لأن البكاء بالمد ما كان معه صوت وهو المقصود هنا، والبكا بالقصر ما لم يكن معه صوت وإنما هو بمنزلة الحزن حكى ذلك النحاس في الكافيه عن الخليل، وقال الجوهري: «البكاء يمد ويقصر فإذا مددت أردت الصوت الذي يكون معه البكاء وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها». نقل ذلك الشاطبي.

«**بكاء**» بالمد مفعول مطلق مبين للنوع.

«**ذات**» مضاف إليه.

«**عضله**» مجرور بإضافة ذات إليه وهي التي تمنع من النكاح، قال الشاطبي: «البكا والبكاء لغتان ليست أحداهما من الأخرى؛ لأن بينهما اختلافًا»، ثم ذكر ما قدمناه عنه من الحكاية عن الخليل والجوهري، ثم قال: فكان من حق الناظم أن يأتي بأحدهما مكررًا كأن يقول: لي بكاء بكاء ذات عضلة أو يقول: لي بكا بكا ذات عضلة لاختلاف معنى اللفظين فإن ما أتى به يماثل قولك: لي بكا صراخ ذات عضلة وليس هذا مما يوضع في هذه الأمثلة اهـــ وفي قوله:

«أو» يقول: لي بكا بكا ذات عضلة نظر لأن وضع المسألة أن يكون المصدر علاجيًا، وليس في البكا المقصور علاج كما نقل هو عن الخليل والجوهري وهذا أيضًا لازم على قول المكودي أن الناظم استعمل البكا في المثال بالوجهين.

الشرح:

أي كذلك في وجوب حذف عامله ما أريد به التشبيه بعد جملة مشتملة عليه، وعلى صاحبه كاشتمال: لي بكاء على المصدر؛ والذي هو بكا

ذات عُضلة، وعلى صاحبه، وهو الياء في لي فلو لم يتقدمُه جملة نحو صوته صوت حمار، أو لم تشتمل الجملة على صاحبه نحو: مات فإذا عليه نوحُ نوحَ الحمام تعين الرفع فيهما، ويشترطان: أن يكون المصدر فعلاً علاجيًا كما مثل به المصنف، فلو كان معنويًا نحو: له ذكاء ذكا الحكماء تعين الرّفع أيضًا.

المفعول له

الإعراب:

«**ال**» في المفعول: اسم موصول بدليل عود الضمير من له إليها والمانع يرجعها إلى الموصوف باسم المفعول المحذوف.

الشرح:

ويسمى المفعول من أجله، وهو العلة التي لأجلها(١) صدر الفعل عن فاعله(٢) سواء كان سجية كقعد عن الحرب جبنا، أو عرضًا كضنى فلان حبًا.

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ جُدْ شُكْراً ودِنْ
وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيْه مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرفِ وَلَيْسَ يَمْتنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

الإعراب:

«**ينصب**» فعل مضارع مبني للمفعول.

---

(١) ومعنى ذلك أنه المصدر الذي يدل على سبب ما قبله: أي على بيان علته.
ملحوظة: ولأنه يبين علة ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله لكيلا يصير مصدرًا مؤكدًا لعامله، والشيء لا يكون علة نفسه، ولا معناه، ولا يبين نوعه، أو عدده، لأن هذا كله مناقض للتعليل الذي هو شرط أساسي في المفعول لأجله ومن أظهر أمثلة التعليل في المصدر كلمةُ:«شرفًا». في قول الشاعر:

إنا لقوم أبتْ أخلاقنا شرفًا أن نبتدي بالأذى من ليس يؤذينا

النحو الوافي[(٢/ ٢٣٧)].

(٢) ويشارك عامله في وقته، وفاعله...

«**مفعولا**» حال من المصدر.

«**له**» متعلق بمفعولا، قاله المكودي.

«**المصدر**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بينصب.

«**إنْ**» حرف شرط.

«**أبان**» بمعنى أظهر فعل الشرط وجوابه محذوف جوازًا.

«**تعليلاً**» مفعول أبان.

«**كجد**» الكاف جارة لقول طرح وبقي مقوله وجد بضم الجيم أمر من جاد يجود.

«**شكر**» مفعول له.

«**ودن**» بكسر الدال المهملة قال الشاطبي: «يحتمل أن يكون تكميلاً للمثال وهو أمر من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديدنا وعادة أي اجعل ذلك عادة لك فلا تزال تجود على الناس شكرًا لما أعطيت، ويحتمل أن يكون إشارة إلى مثال ثان حذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه كأنه قال: ودن: شكرًا ويكون أمرًا من دان له يدين إذا ذل وخضع كأنه يقول اخضع لمن أعطاك شكرًا له، أو من دنته إذا جازيته أي جاز من أعطاك شكرًا» له. اهـ

«**وهو**» مبتدأ.

«**بما**» متعلق بمتحد والباء بمعنى مع وما موصول اسمي.

وجملة «**يعمل**» صلتها.

«**فيه**» متعلق بيعمل.

«**متحد**» خبر المبتدأ.

«**وقتا وفاعلاً**» قال المكودي: «منصوبان على حذف الجار أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل».

والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الجمهور جوازه. اهـ

وفي قوله: إن التمييز هنا مقدم على عامله نظر؛ لأن العامل متعد وهو مقدم على التمييز على الأصل، وحذف الجار على الوجه الأول موقوف على السماع فلا حاجة إليه مع إمكان غيره وجملة المبتدأ والخبر ومتعلقه في موضع نصب على الحال من فاعل أبان أو من المصدر.

«**وإن**» حرف شرط.

«**شرط**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده.

«**فقد**» مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شرط.

«**فاجرره**» جواب الشرط وهو فعل أمر ولكونه طلبًا وجب اقترانه بالفاء، والهاء في اجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله.

«**باللام**» متعلق باجرر وفي بعض النسخ بالحرف وعليها شرح الشاطبي فقال: وإنما لم يقل فاجرره باللام لمشاركة غيره له في تلك الدلالة وفي الاستعمال في هذه المواضع كالبكاء ومن وفي ومثل لكل.

«**وليس**» فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق، وقال المكودي: «يعود إلى المفعول له» .

وجملة «**يمتنع**» في موضع نصب خبر ليس وفاعل يمتنع قال المكودي: «ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره» ا. هــ. فليجمع مع ما قبله وقال الشاطبي: «والضمير في ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف» ا. هــ.

و«**مع**» متعلق بيمتنع.

و«**الشروط**» مضاف إليه على حذف مضاف والتقدير: مع استكمال الشروط.

و«**كازهد**» الكاف جارة لقول محذوف والجار والمجرور بعدها متعلق بقنع.

و«**ذا**» اسم إشارة في محل رفع على الابتداء.

وجملة «**قنع**»-بكسر النون بمعنى رضي لا يفتحها بمعنى سأل-خبره، وفيه تقديم المفعول على عامله وما أظن أحدًا يجيز مثل ذلك نثرًا لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى وقول بعض الشراح: إن فيه

إشعارًا بجواز تقديم المعمول له على عامله صحيح لكنه مشروط بعدم المانع فقد نص الرماني في شرح الموجز على جواز قولك: مخافة شره جئته؛ لأن العامل متصرف في نفسه فيتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع طارئ كما نقله عنه الشاطبي والمانع هنا موجود كما ترى وإنما يجوز ذلك أن لو قال ذا لزهد قنع، ولم أر أحدًا تنبه لما قلنا في هذا المثال، بل حكموا فيه بالجواز مطلقًا والظاهر وقفه على الضرورة فليتأمل.

الشرح:

أي ينصب المفعول له بشروط أربعة:

الأول: أن يكون مصدرًا نحو: جئتك إكرامًا لك، وبشرط أن يكون من غير لفظ الفعل السابق نحو: جئتك مجيئًا، كان انتصابه على المصدرية، واشترط الأكثرون فيه أن تكون من مصادر الأفعال القلبية كالرغبة والإكرام فلا يجوز: جئتك ضرب زيد.

الثاني: أن يُراد به التعليل بأن يكون غرضًا للفاعل نحو: جُدْ شُكرًا .

الثالث: أن يتحد بعامله في الوقت، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ، بل يكفي عدم ظهُور المنافاة.

الرابع: أن يتحد به في الفاعل إذ هو علة لفعله فلا تصدرُ إلا عنه، ومتى فقد شرط من الشروط الأربعة كالمصدرية في نحو: جئتك السّمن[1] والعَسَل.

أو التعليل نحو: جلست عندك قعودًا.

أو الاتحاد في الوقت نحو: تأهبت السفر، وأكريت للحج.

أو الاتحاد في الفاعل نحو: زرتك مجيئك إياي، امتنع النصب على المفعول له.

وكان النصب في نحو: جلست عندك قعودًا للنيابة عن المصدر.

ووجب الجر في البواقي بحرفٍ دال على التعليل:

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٣٤).

إما اللام وهو الأكثر نحو: ﴿**خلق لكم ما في الأرض جميعًا**﴾[1].

﴿**والأرض وضعها للأنام**﴾[2].

وإما لفقد المصدرية نحو:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا[3] ....

---

(١) سورة البقرة آية (٢٩).

(٢) سورة الرحمن آية (١٠).

(٣) قائله: امرؤ القيس الكندي.

البحر: الطويل.

عجزه:

.... لَدَى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

المصادر: شذور الذهب (٢٢٢)، شرح شذور الذهب ص (٢٨٦) رقم (١٠٩)، همع الهوامع (١/١٩٤، ٢٤٧)، الدرر اللوامع (١/١٦٦، ٢٠٤)، التصريح على التوضيح (١/٣٣٦)، المقاصد النحوية (٣/٦٦، ٢٢٥)، منهج السالك (٢/١٢٤)، المقرب لابن عصفور(٣٣)، أوضح المسالك رقم (٢٥٢). قطر الندى رقم (١٠١).

اللغة: «نضت» بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون الفعل نضًا ينضو مثل دعا يدعو، أو مشددة فيكون الفعل نض ينض مثل شد يشد، ومعناه خلعت.

«لدى» أي: عند. «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل ويستعد للنوم.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو للحال قد: حرف تحقيق، «نضت» نَضّ فعل ماض والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والجملة في محل نصب حال: «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض. «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه. «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف. والعامل فيه «نض» ولدى مضاف، و«الستر» مضاف إليه. «إلا» أداة استثناء. «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها، ولبسة مضاف. و«المتفضل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل النوم والنض: الذي هو الخلع، شخص واحد، و«النوم» مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع لأنها تخلع قبل أن تنام، فلما لم يتحد الزمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو

وإما لفقد الاتحاد في الوقت.

ونحو:

وَإِنّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ[1]

لفقد الاتحاد في الفاعل.

وإما من نحو: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾[2].

وإما الباء نحو: ﴿فكُلا أخذنا بذنبه﴾ [3].

ولا يمتنعُ جره بالحرف مع استيفاء الشروط.

نحو:

مَنْ أَمَّكُم لِرَغْبَةٍ فيكُم جَبَرْ[1] ....

=

النوم وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل الشاعر ذلك.

(١) وعجزه:

كَمَا انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

قائله: أبو صخر الهذلي.

البحر: الطويل.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٢٨٧) رقم (١١٠)، أوضح المسالك رقم (٢٥٣)، قطر الندى رقم (١٠٢)، خزانة الأدب، التصريح على التوضيح (٣٣٦/١، ١١/٢)، همع الهوامع (١٦٦/١)، شرح ابن يعيش على المفصل (٦٧/٢)، البحر المحيط (٤٨٣/١)، الإنصاف (١١٤، ١١٦)، شرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢) لأبي سعيد السكري شرح ابن عقيل رقم (٢٠٤).

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى- بكسر الذال- التذكر والخطور بالبال. «هزة» بكسر الهاء أو فتحها حركة واضطراب. «انتفض» تحرك واضطرب. «القطر» المطر.

(٢) سورة البقرة آية (١٩).

(٣) سورة العنكبوت آية (٤٠).

وقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهيجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

الإعراب:

«**وقل**» فعل ماض.

«**أن**» بفتح الهمزة حرف مصدري.

وجملة «**يصحبها**» صلة أن وأن وصلتها في موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بقل والهاء من يصحبها مفعول عائد إلى اللام.

و«**المجرد**» فاعل يصحبها وفي بعض النسخ يصحبه بالتذكير، ولا فرق؛ لأن الحرف يجوز عود الضمير إليه بالتذكير على إرادة اللفظ وبالتأنيث على إرادة الكلمة ومتعلق المجرد محذوف والتقدير: المجرد من ال والإضافة.

«**والعكس**» مبتدأ.

و«**في مصحوب**» خبره.

و«**أل**» مضاف إليه.

و«**أنشدوا**» فعل وفاعل والضمير للنحاة ومفعوله قول محذوف.

«**لا**» نافية.

و«**أقعد**» فعل مضارع منفي بها.

و«**الجبن**».بمعنى الخوف مفعول لأجله.

=

(١) هذا صدر بيت عجزه:

.... وَمَنْ تَكُونُوا نَاصرِيهِ يَنْتَصِرِ.

وفي المخطوطة بدلا من «جبر» «ظفر».

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٣٦):

«فرغبة» مفعول له وهو مجرد من أل، وجاء مجرورًا، وفيه ردٌّ على الجزولي في منعه الجر، والأكثر فيه أن يكون منصوبًا، وإنما كان جر المجرد قليلاً بخلاف المقرون بأل؛ لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة.

و«**عن الهيجاء**» متعلق باقعد لا بالجبن خلافًا للمكودي لأن عمل المصدر المحلى بأل ضعيف.

«**ولو**» حرف امتناع.

و«**توالت**» فعل ماض والتاء للتأنيث.

و«**زمر**» فاعله.

و«**الأعداء**» مضاف إليه وجملة لا أقعد إلى آخر البيت مقولة لمفعول أنشدوا المحذوف.

والتقدير: وأنشد النحاة قول الشاعر لا أقعد إلخ، قال الشاطبي: «ومعنى البيت ظاهر يقول لا أقعد عن الهيجاء جبنًا وفزعًا ولو توالت وتتابعت علي الأعداء زمرًا بعد زمر يتلو بعضها بعضًا»، والهيجاء: الحرب يمد ويقصر وهي من هاج الشيء يهيج إذا ثار، الزمر: الجماعات واحده زمرة، وتوالت: تتابعت وأتت شيئًا بعد شيء يتبع بعضها بعضًا. انتهى.

الشرح:

قد تقرر أنه إذا أكملت شروط المفعول له لم يمتنع جره بالحرف إلا أن ذلك قليل في المجرد من ال كما سبق تمثيله.

وأما المصحُوبُ بها فالأكثر جره مع كمال الشروط نحو: جئت للأكل وللصلاة، ونصبه قليل كالبيت الذي أنشده المصنف.

ويستوي الوجهان في المضاف كذا قال المتأخرون مع غلبة الوارد منه منصوبًا نحو: ﴿**ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق**﴾[1].

﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت**﴾[2].

﴿**ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله**﴾[1].

---

(١) سورة الإسراء آية (٣١).

(٢) سورة البقرة آية (١٩).

المفعول فيه

وهو المسُمَّى ظرفًا

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنا   في بِاطِّرَادٍ كَهنَا امْكُثْ أَزْمُنا

الإعراب:

«**الظرف**» مبتدأ.

«**وقت**» خبره على تقدير مضاف.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**مكان**» معطوف على وقت.

و«**ضمنا**» فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين الأول منهما الألف في ضمنا النائبة عن الفاعل، ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مفرد مستتر في الفعل عائد على أحد الشيئين فإن الأكثر في العطف بأو إفراد الضمير، والجملة نعت وقت أو مكان.

و«**في**» في موضع نصب على أنها المفعول الثاني على تقدير مضاف.

و«**باطراد**» متعلق بضمنا ونعت اطراد محذوف كما تحذف الصفات المخصصة.

و«**كهنا**» الكاف جارة لقول محذوف وهنا ظرف مكان متعلق بامكث.

و«**امكث**» بضم الكاف أمر من مكث يمكث.

و«**أزمنا**» بضم الميم جمع زمن كجيل وأجيل متعلق بامكث أيضًا وامكث ومتعلقاه في موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف.

وتقدير البيت: الظرف اسم وقت أو اسم مكان ضمن معنى في باطراد

=

(١) سورة البقرة آية (٢٦٥).

غالب وذلك كقولك: امكث هنا أزمنا.

الشرح:

دخل بقوله: «**وقت، أو مكان**» قسما الظرف الزماني والمكاني وخرج بتضمين معنى في مَا نُصب من زمان أو مكان نصب المفعول به نحو: ﴿**يخافون يومًا**﴾[1]. ﴿**وأورثكم أرضهم**﴾[2].

وخرج أيضًا ما ضمن معنى في مما ليس زمانًا أو مكانًا نحو: زيد راكبًا، أي في حال ركوبه.

وباشتراط الاطراد في تضمين معنى في نحو: دخلت الدار، فإنه وإن صحَّ فيه تضمين معنى في، ولا يطرد ألا تراك لا تنصب الدار بعد صَليت، ونمتُ،وغيرهما من الأفعال.

فالنصب فيه ليس على الظرفية، وإنما هو بإسقاط حرف الجر توسعًا وقد اشتمل التمثيل على ظرف المكان وهُو هنا. وعلى ظرف الزمان، وهو أزمنا.

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَاً كَانَ وَإِلاّ فَانْوِهِ مُقدَّرَا

الإعراب:

«**فانصبه**» فعل أمر وفاعل ومفعول والضمير يرجع إلى الظرف.

و«**بالواقع**» متعلق بانصبه على تقدير حذف الموصوف وصفته ومعمول الصفة.

و«**فيه**» متعلق بالواقع .

«**مظهرا**» خبر كان مقدم عليها.

و«**كان**» فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الناصب المستفاد من انصبه، قال الشاطبي: «وكان في موضع نصب على الحال من باب لأضربنه ذهب أو مكث كأنه قال مظهرًا كان أو مضمرًا لكنه جاء بقسيم

---

(١) سورة النور آية (٣٧).

(٢) سورة الأحزاب آية (٢٧).

المظهر على المعنى)) ا. هـــ.

((**وإلا**)) حرف شرط مقرون بلا النافية أدغمت النون في اللام للتقارب وفعل الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

وجملة: ((**فانوه**)) جواب الشرط ولذلك اقترن بالفاء لكونه فعل أمر، والهاء مفعول به وهو ضمير يرجع إلى ناصب الظرف.

و((**مقدرًا**)) قال الشاطبي: ((حال مؤكدة فيما يظهر؛ لأن قوله فانوه يعطي معنى قدره في نيتك)) ا. هـــ.

وتقدير البيت: فانصب الظرف باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه مظهرًا كان الناصب وإن لا يكن الناصب مظهرًا فانوه مقدرًا وعبر عن الذكر بالإظهار وعن الحذف بالتقدير مجازًا.

الشرح:

حكم الظرف النصبُ، وناصبه ما دلَّ على الحدث،والواقع فيه من مصدر نحو: أعجبني سيرك يوم الخميس، أو فعل نحو: سافرت يوم الخميس.

أو وصف نحو: زيد مسافر يوم الخميس.

ثم الناصب له إن كان مظهرًا كما مثل فلا إشكال، وإن لم يكن مظهرًا قدر، ثم هذا المقدر تارة يقدر جوازًا مع إمكان الإتيان به نحو: فرسخًا، ويوم الخميس، لمن قال: كم ركبت؟ ومتى قدمت؟

وتارة يقدر وجوبًا لعامل الظرف الواقع خبرًا أو صفة أو صلة أو حالاً نحو: زيد عندك، وله غلام خلفك يضربُ الذي معك، يزينك من الناس. فإن العامل في ذلك كله: استقر أومستقرًا، وكأين فيما عدا الصلة، ولا يظهر إلا نادرًا نحو:

لك العز إن مولاك غزوان بهن فأنت ليس بجبوحة الهون كائن

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَات وَالْمقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رمَى

الإعراب:

«**وكل**» مبتدأ.

و«**وقت**» مضاف إليه ونعته محذوف.

و«**قابل**» بالباء الموحدة خبر المبتدأ.

و«**ذاك**» اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول قابل، ونعت اسم الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت.

«**وما**» نافية.

و«**يقبله**» فعل مضارع ومفعول والضمير للنصب المفهوم من الفعل.

و«**المكان**» فاعل يقبله على تقدير مضاف.

و«**إلا**» حرف استثناء مفيد للحصر.

و«**مبهما**» حال من المكان.

وتقدير البيت: وكل وقت مظهر لا مضمر قابل ذلك النصب وما يقبل النصب اسم المكان إلا في حالة إبهامه.

«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف.

و«**الجهات**» مضاف إليه.

«**والمقادير وما**» معطوفان على الجهات وما موصول اسمي.

وجملة «**صيغ**» بالبناء للمفعول صلتها، والعائد إليها الضمير المستتر في صيغ النائب عن الفاعل.

و«**من الفعل**» متعلق بصيغ ونعت الفعل محذوف.

و«**كمرمى**» خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كمرمى.

و«**من رمى**» متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين من ومجرورها على عادته.

والتقدير: والذي صيغ من الفعل الحقيقي كمرمى حال كونه مشتقا من مصدر رمى.

الشرح:

أي جميع أسماء الزمان تقبل الانتصاب على الظرفية مبهمًا كرمى، وزمان، وحين، ومختصها بعدد كيومين، أو إضافة كيوم الخميس، ولا يقبل الانتصاب على الظرفية من أسماء المكان إلا ما كان مبهمًا، وحقيقته ما افتقر إلى غيره في تصور مسماه كأسماء الجهات الست الضرورية بالنسبة إلى كل جسم وهي: أمام ومقابلها، ويمين ومقابلها، وفوق ومقابلها، وكذلك ما أشبهها في المشاع كمكان وناحية،وجانب، وحول، وقرب، وحدا؛ لأن كل ذلك لا يتصور مسماه إلا إذا أضيف إلى غيره بأن يقال فوق الأرض، وتحت السماء، وجانب المسجد، وحدا زيد، ونحو ذلك.

ومن ذلك المقادير كميل وفرسخ وبريد، ومن ذلك ما صنع للدلالة على المكان من فعل عامل فيه، أو مشارك للعامل فيه في مادته كذهبت مذهب زيدٍ، وأنا قاعد مقعده.

قال تعالى: ﴿**وقل ربِّ أدخلني مُدخل صدق وأخرجني مخرج صدق**﴾[1].

وَشَرْطُ كوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

الإعراب:

«**وشرط**» مبتدأ.

و«**كون**» مضاف إليه.

و«**ذا**» اسم إشارة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه.

و«**مقيسًا**» خبر كون ونعت اسم الإشارة محذوف.

و«**أن**» حرف مصدري.

---

(١) سورة الإسراء آية (٨٠).

و«**يقع**» صلتها وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر شرط.

و«**ظرفًا**» حال من فاعل يقع.

و«**لما**» متعلق بظرفا وما موصول اسمي نعت لمحذوف.

و«**في أصله معه**» متعلقان باجتمع وجملة.

«**اجتمع**» صلة ما.

وتقدير البيت: وشرط كون هذا المصوغ مقيسًا وقوعه ظرفًا للعامل الذي اجتمع معه في أصله.

الشرح:

شرط اطراد هذا النوع الذي يصح انتصابه على الظرفية لكونه مصوغًا من الفعل كمرمى ومَقعد أن يقع ظرفًا لأصله الذي هو المصدر نحو: أعجبني جلوسك مجلس زيد.

أو لما يجتمع معه في الاشتقاق من أصله، وهو الفعل والوصف كما تقدم.

فأما النصب في نحو:

هو مِنّي مَقْعَدَ القابلةِ[1].

---

(١) يقول سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤١٢/١، ٤١٣): هذا باب: ما شُبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن.

وذلك كقول العرب، سمعنا منهم: هو منّي منزلة الشغاف-غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب-وهو مني منزلةَ الوَلَد . ويدلك على أنه ظرف قولك: هو منّي بمنزلة الولد، فإذا أردت أن تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا، وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة.. وهو منك مناط الثريا. ثم قال: «وقال.. في المكان الذي يناط به الثُّريّا.. وأنت مني في المكان الذي تقعد فيه القابلة... ».

انظر: المقتضب ٣٤٣/٤، خزانة الأدب ٤١٩/١.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٤١٩/١): هو مني بمزجر الكلب إذا أردت هو مُهان مباعَد فإذا نصبت فالناصب استقر، وإذا رفعت فقلت: هو مني مقعدُ القابلة =

وقعدتُ مِنْهُ مَزجَرَ الْكَلب [1].

وَأَنا مِنْهُ مَنَاطَ الثريَاَ [2] فساد [3] إذ العامل فيه الاستقرار مقدرًا.

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْف فَذَاكَ ذُو تَصرُّف في العُرْف

وَغَيْرُ ذِي التَّصرفِ الَّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

الإعراب:

((**وما**)) موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و((**يرى**)) فعل مضارع مبني للمفعول يحتمل أن يكون قلبيا وأن يكون بصريا فعلى الأول يتعدى لاثنين الأول منهما ضمير مستتر قائم مقام الفاعل.

و((**ظرفًا**)) مفعوله الثاني وعلى الثاني يتعدى لواحد، وظرفًا حال من نائب الفاعل.

و((**غير**)) معطوف على ظرفا على الاحتمالين.

و((**ظرف**)) مضاف إليه وجملة يرى ظرفًا وغير ظرف صلة ما والعائد إليها ضمير يرى المستتر فيها ومتعلق يرى محذوف.

و((**فذاك**)) مبتدأ حذفت صفته.

و((**ذو**)) خبره.

و ((**تصرف**)) مضاف إليه.

و((**في العرف**)) متعلق بتصرف وجملة فذاك... إلخ خبر المبتدأ الذي هو ما وإنما اقترن خبر المبتدأ بالفاء؛ لأن المبتدأ متى كان اسمًا موصولاً وصلته فعل

=

جعلته بمنزلة قولك: هو قريب كمقعد القابلة. فإن قلت: هو مني مناطُ الثرّيا فكأنك قلت: هو بعيد وجاز أن تكون هذه الأشياء ظروفًا، لأنهم قد اتسعوا فيما هو من الأماكن أخصُّ من هذه فجعلوه ظرفًا ونصبوه.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) غير واضحة في المخطوطة.

أو ظرف أو جار ومجرور دخلت الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط لشبه الموصول باسم الشرط في عمومه وإبهامه وليست ما هنا شرطية والجملة جوابها خلافًا للمكودي لرفع المضارع بعدها إلا على لغة من يجعل علامة الجزم في المعتل حذف الضمة المقدرة في الحرف كقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

إذا لم يحمل على الضرورة قال الزجاجي: ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع ويفتحه في موضع النصب ويسكنه في موضع الجزم ثم استشهد بالبيت السابق.

وتقدير البيت: والذي يرى من أسماء الزمان والمكان ظرفًا وغير ظرف في الاستعمال فذاك المرئي صاحب تصرف في العرف أي عرف النحاة.

«**وغير**» مبتدأ.

و«**ذي**» مضافٌ إليه.

«**التصرف**» مجرور بإضافة ذي بمعنى صاحب إليه.

و«**الذي**» خبر المبتدأ ويجوز العكس.

و«**لزم**» فعل ماض.

و«**ظرفية**» مفعول لزم، وجملة لزم ظرفية صلة الذي.

و«**أو شبهها**» قال المكودي: معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عندي فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفًا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها أو على هذا التقسيم.

و«**من الكلم**» متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعًا على الظروف التي تستعمل ظروفًا أو شبهها انتهى.

وقال الشاطبي: «قوله من الكلم راجع إلى غير ذي التصرف حال منه» ا.هـ. ويجوز أن يكون متعلقًا بلزم ويكون الكلم واقعًا على الظروف التي

تستعمل ظروفًا أو شبهها.

الشرح:

الظرف نوعان:

متصرف: وهو ما يفارق الظرف إلى حالٍ لا يُشبهها بأن يستعمل فاعلاً، ومفعولا، ومبتدأ وخبرًا وغير ذلك من أحوال الكلم كاليوم من ظروف الزمان ومكان من ظروف المكان لأنك تقول:

جاء يوم الخميس، وأعجبني مكان زيد، وأخاف يوم القيامة، ورأيت مكان زيد، ويوم الخميس مبارك، ومكانك رحيب، والصوم يوم الخميس، وهذا مكان المنبر.

وغير متصرف: وهو ما يلزم الظرفية كعوض وقط، ويفارقها إلى مايشبهها من دخول أحرف الجر عليه كقبلُ وبعدُ وعند ولدن.

فلا يخرجه ذلك عن الحكم عليه بعد التصرف.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

الإعراب:

«**وقد**» حرف تقليل.

و «**ينوب**» فعل مضارع.

و«**عن مكان**» متعلق بينوب.

و «**مصدر**» فاعل ينوب .

«**وذاك**» مبتدأ.

و«**في ظرف**» متعلق بيكثر.

و«**الزمان**» مضاف إليه.

وجملة «**يكثر**» خبر المبتدأ.

الشرح:

من نيابة المصدر عن ظرف الزمان: أتيتك قدوم الحاج، وانتظرني حلب

ناقة، وأوافيك صلاة العصر .. وهو كثير.

ومن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جلست قرب زيد، وهو مني غلوة سهم[1]، ورمية حجر.

وينوب عن الظرف ستة أشياء غير المصدر:

الأول: عدده هو: صمت ثلاثين يومًا.

الثاني: ما دلَّ على جزء منه: كسرتُ بعض اليوم، ونمت نصف النهار.

الثالث: كل وما أدى معناهُ: نحو: سرت كل اليوم، جميع الفرسخ.

الرابع: صفته نحو: جلستُ طويلاً من النهار غربي المسجد.

الخامس: أسماء أعيان حذف الظرف المضاف إليها، وأقيمت مقامه نحو: لا أكلمه القارضين، ومعزى الغرر إذ هو في تقديره: مدة غيبة القارضين، ومدة غيبة معزى الغرر.

السادس: أشياء توسع فيها حتى ادُّعِيَ فيها النصبُ على الظرفية كقولهم: أحقًّا إنك ذاهب، هو عندهم منصوبٌ على الظرفية لتضمنه معنى في إذ التقدير: أفي حق لظهورها في نحو:

أفي الحق أني مغرم بك هائم

وهو عندهم نائب عن ظرف الزمان ولذلك لا يخبر به عن الحبث[2].

وكذلك قولهم:

«**غير شك أنك قائم**».

«**وجهد رأي أنّك ذاهبٌ**».

«**وظنًّا مني أنك قادمٌ**».

وفي ادعاء الظرفية في هذا كله نظر.

والصواب: أنه منصوبٌ انتصاب المصادر بأفعال مقدرة.

---

(١) خزانة الأدب (٢/٣٩١).

(٢) كذا بالأصل.

المفعول معه

الشرح:

هو اسمٌ(١)، فضلةٌ، تالٍ لواو تجعله بنفسها كتالي مع مسبوق بجملة متضمنة لفعْلٍ أو ما في معناه.

فالاسم: مخرج لنحو: ((**لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ**))(٢).

و((**فضلة**)) ليخرج نحو: اختصم زيد وعمرو.

و((**تال لواو**))(٣) ليخرج الاسم الواقع بعد مع نحو:

سرتُ مع القمر، وتجعله بنفسها أخيرًا من نحو: قرنت زيدًا وعمرًا إذ المعية مستفادة من الفعل لا من الواو و((المجرور)) مع احتراز من نحو: أنت ورأيك، «**ومتضمنة لفعل**» احترازًا من نحو: كل رجل وضيعته، أو ما في معناه مدخل نحو: أنا سائر والنيل، ((**وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصعة مِنْ ثَرِيدٍ**))(٤).

---

(١) وهو مفرد أي ما ليس جملة ولا شبهها.

(٢) قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥) في كتابه: ((علل النحو)) باب: الجواب بالفاء: ((.. واعلم أن الجواب بالواو يوجب أَنْ، لأن الواو للعطف، وقد بينا أن حُرُوف العطف لا تعمل شيئًا، وإذا وجَدْنا الفعل منصوبًا بعدها وجب أن يكون منصوبًا بغيرها وهو ((أن))، كما قلنا في الفاء، وأن تُقدر ما قبلها تقدير المصدر، كقولك: ((لا تأكل السمك وتشرب اللبن)) أي لا يكن منك أكْلٌ وشُرْبٌ، ومعناه: لا يجمع بينهما؛ لأن الواو معناها الجَمْعُ بين الشيئين، فعلى هذا يجري حُكمها. وانظر: المقتضب (٢/٢٥)، والفصول الخمسون (٢٠٦)، الكتاب لسيبويه (٣/٤٢)

(٣) هذه الواو تدل نصًّا على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث مع مشاركة الثاني للأوّل في الحدث أو عدم مشاركته. ومن هنا يتضح أنه إن لم يكن التنصيص بها على المصاحبة بسبب أن الاسم السابق منصوب، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذي بعدها مباشرة فهي للعطف وحده قطعًا نحو: قرأت المجلة والصحيفة [النحو الوافي (٢/٣٠٥)].

(٤) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١/٣٠٣) هذا باب: معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّل إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعًا على كلٍ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةْ

الإعراب:

((**ينصب**)) فعل مضارع مبني للمفعول.

و((**تالي**)) نائب الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء.

و((**الواو**)) مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

و((**مفعولاً**)) حال من تالي.

و((**معه**)) متعلق بمفعولا والهاء عائدة عليه.

و((**في نحو**)) خبر لمبتدأ محذوف ونحو مضاف لقول محذوف.

و((**سيري**)) بكسر السين فعل أمر للمخاطبة وياء المخاطبة فاعله.

((**والطريق**)) مفعول معه.

و((**مسرعة**)) حال من ياء المخاطبة، والجملة محكية بالقول المحذوف. والتقدير: وذلك في نحو قولك: سيري مسرعة، والطريق ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه.

=

حال ((المفعول معه)).

قال: ((.... وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدًا؛ لأن كنت وتكون يقعان هاهنا كثيرًا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمعنى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها هاهنا كثيرًا.

انظر: ارتشاف الضرب (١٤٨٨/٣)، همع الهوامع (٢٤٣/٣)، التوطئة (٣٤٤)، المساعد (٥٤٢/١)، شرح الكافية الشافية (٦٩٠/٢)، شرح الكافية للرضي (٤٤/٢)، لباب الإعراب (٢٨٩)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٩٩/٢)، شرح الألفية لابن الناظم (٢٨٢)، شرح التصريح على التوضيح (٣٤٣/١).

الشرح:

قد اشتمل تَمثله على القُيودِ المذكورة، فإن الطريقَ اسمٌ فضلةٌ، تالٍ لواو جعلته بنفسها كتالي مع مسبوق بجُملة، وهي الفعل والفاعل، ومسرعة حال من ياء المخاطبة.

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَق ... ذَا النَّصْبُ لاَ بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّْ

الإعراب:

((**بما**)) خبر مقدم وما موصول اسمي نعت لمحذوف.

و((**من الفعل**)) متعلق بسبق.

و((**شبهه**)) معطوف على الفعل.

و((**سبق**)) صلة ما والمفعول محذوف.

و((**ذا**)) اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر.

و((**النصب**)) عطف بيان لذا أو نعت له على الخلاف.

و((**لا**)) حرف نفي وعطف.

و((**بالواو**)) معطوف على بما.

و((**في القول**)) متعلق بالنصب وفي بمعنى على.

و((**الأحق**)) اسم تفضيل نعت للقول.

وتقدير البيت: هذا النصب حاصل بالعامل الذي سبق المفعول معه من الفعل أو شبهه لا حاصل بالواو على القول الأحق.

الشرح:

الناصب للمفعول معه ما سيق في الجملة من الفعل، أو ما تضمن معناه، وتعدى إليه بواسطة الواو، ولهذا كان يعمل فيه، ولو كان لازمًا نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وليس النصبُ بالواو كما ذهب الجرجاني.

وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أوْ كَيْفَ نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بنصب.

و«**ما**» مضاف إليه ومضاف أيضًا.

و «**استفهام**» مضاف إليه لا غير .

و«**أو**» حرف عطف.

و«**كيف**» معطوف على ما وحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه.

و«**نصب**» فعل ماض حذف مفعوله.

و«**بفعل**» متعلق بنصب.

و«**كون**» مضاف إليه.

و«**مضمر**» بمعنى محذوف نعت لفعل.

و«**بعض**» فاعل نصب.

و«**العرب**» مضاف إليه.

وتقدير البيت: ونصب بعض العرب المفعول معه بفعل مضمر يكون بعد ما استفهام أو كيف استفهام.

الشرح:

من كلامهم: ما أنت وزيدًا، و«**كيف أنت وقصعة من ثريد**»(١) وأكثر النحاة يروونه بالرفع عطفًا على الضمير المنفصل، وبعضهم يرويه بالنصب ووجهه أنه انتصب بفعل كون مضمر، والضمير فاعل لابتداء. والتقدير: ما يكون أنت وزيدًا،وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد، فيكون الفعل هو العامل.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمكنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النسقْ

---

(١) تم تخريجه في شرح البيت قبل السابق.

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ   أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الإعراب:

«**والعطف**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**يمكن**» فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة لكون الشرط غير ماض.

و«**بلا ضعف**» متعلق بيمكن.

و«**أحق**» خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون أحق خبر المبتدأ محذوف على إسقاط الفاء للضرورة، والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

والتقدير: والعطف إن يمكن بلا ضعف فهو أحق.

«**والنصب مختار**» مبتدأ وخبر.

و«**لدى**» بالدال المهملة بمعنى عند متعلق بالنصب.

و«**ضعف**» مضاف إليه.

و«**النسق**» مجرور بضعف على تقدير مضاف بينهما، والتقدير: والنصب عند ضعف عطف النسق مختار.

«**والنصب**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يجز**» فعل الشرط مجزوم بلم.

و«**العطف**» فاعل يجز.

و«**يجب**» قال المكودي: «خبر المبتدأ».

و«**أو اعتقد**» معطوف على يجب وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر؛ لأن يجب في معنى أوجب. اهـ

ويلزم منه حذف الجواب مع الشرط المضارع ووقوع ما هو بمعنى الطلب خبرًا والأول ممنوع منه إلا في الضرورة والثاني خلاف الأكثر ولو

جعل يجب جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ لسلم من هذا وعطف الإنشاء على الإخبار أجازه الصفار وجماعة ومنعه ابن مالكٍ في شرح التسهيل تبعًا للبيانيين.

و«**إضمار**» مفعول اعتقد.

و«**عامل**» مضاف إليه.

و«**تصب**» مجزوم في جواب الأمر على أنه جواب لشرط مقدر، وقيل: مجزوم بنفس الطلب على الخلاف في ذلك.

الشرح:

للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحوال:

أحدها: ترجيح عطفه على نصبه ذلك حيث أمكن عَطفُه بلا ضعفٍ نحو: جاء زيد وعمرو.

الثاني: ترجيح نصبه مفعولاً معه، على العطف وذلك حيث كان العطف ضعيفًا.

إما من جهة اللفظ كما في نحو: قمت وزيدًا،وحسبُك والضحاك سيف على اختيار المصنف فيهما، وإما من جهة المعنى كقوله:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[1]

---

(١) قائله: لا يعرف.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/١٥٠)، التصريح على التوضيح (١/٣٤٥)، همع الهوامع (١/٢٢٠، ٢٢١)، الدرر اللوامع (١/ ١٩٠)، شرح قطر الندى رقم (١٠٣) منهج السالك (٢/ ١٣٩)، المقاصد النحوية (١٠٢/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٨، ٥٠)، مجالس ثعلب (١٢٥)، الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٠)، أوضح المسالك رقم (٢٥٧).

اللغة: «الكليتين» تثنية كلية. بضم الكاف وسكون اللام وهي لحم أحمر لاصق =

الثالث: وجُوب نصبه على المفعول معه، وذلك حيث امتنع العطف لمانع لفظي كما في نحو: ما لك وزيدًا على قول من يرى امتناع العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، أو معنوي نحو: مات زيدٌ وطلوع الشمس؛ لعدم صحة نسبة الفعل إلى ما بعد الواو.

الرابع: امتناع كل منهما كما في نحو:

.... فَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا(١)

=

بعظم الصلب عند الخاصرتين.

الإعراب: ((كونوا)) فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع. ((أنتم)) ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل.. و((بني)) الواو واو المعية، بني: مفعول معه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من ((أبيكم)) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه مجرور بالياء، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب. ((مكان)) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و((الكليتين)) مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. ((من)) حرف جر. ((الطحال)) مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان، لاشتماله على رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله: ((وبني)) حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر، فلذلك ترجح النصب، ليدل على المعنى المراد.

(١) وصدره:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ....

قائله: الراعي النميري.

البحر: الوافر.

المصادر: تأويل مشكل القرآن (١٦٥)، شرح شذور الذهب ص (٣٠) رقم (١١٦)،

=

=

أوضح المسالك رقم (٢٥٩)، الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٢)، التصريح على التوضيح (١/ ٢٤٦)، همع الهوامع (١/ ١٢٢، ٢/ ١٣٠)، الدرر اللوامع (١/ ١٩١)، (٢/ ١٦٩)، منهج السالك (٢/١٤٠)، مغني اللبيب (٣٥٧) (٢٦٣)، الخصائص لابن جني ٢/ ٤٣٢، المقاصد النحوية (٣/٩١، ٤، ١٩٣).

مطلع القصيدة:

أَبَتْ آيَاتُ حُبي أَنْ تبينَا لَنَا خَبرًا وأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا

اللغة: «آيات حبي» الآيات: جمع آية، وهي العلامة، وأراد علامات دار الحبيب، وما بقي من آثارها، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم، ويسألوا الأطلال؛ إظهارًا لشدة جزعهم. «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال. «برزن» ظهرن. «زججن» رققن ودققن.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه. «ما» زائدة. «الغانيات» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي إذا برز الغانيات، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «برزن» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة. «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز. «وزججن» وبرواية المصنف فزججن، الواو أو الفاء كلاهما حرفان للعطف، وزججن: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات. «الحواجب» مفعول به لزججن. «والعيونا» الواو حرف عطف، العيونا: مفعول به لفعل محذوف والتقدير: وكحلن العيون، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب.

وجواب إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله:

أَنَخْنَ جِمالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَومِ يَمْهَدْنَ الكدُونَا

الشاهد فيه: قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها، عطف مفرد على مفرد؛ لانتفاء اشتراك المعطوف-وهو العيون-مع المعطوف عليه-وهو الحواجب-في العامل وهو زججن؛ لأن الترجيج الذي هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون. ولا يصلح قوله: «العيون» أن يكون مفعولا معه؛ لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئًا، ولذلك أوجب فيه المؤلف-تبعًا لجماعة

=

وقوله:

فَعَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا .... [1]

=

من النحاة —واحدًا من أمرين؛ فإما أن تضمن العامل —وهو زججن— معنى فعل آخر يصحُ تسليطه عليهما، مثل: حملهن وحسن نحوهما، وحيئنذ يكون الثاني معطوفًا على الأول، عطف مفرد على مفرد. وإما أن تجعل «العيون» مفعولا به لفعل محذوف على ما قررناه في إعراب البيت.

(١) وعجزه: حَتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا ....

قائله: ذو الرمة.

البحر: الرجز.

مصادره: خزانة الأدب (١/٤٩٩)، المقتضب (٤/٢٢٣)، الخصائص لابن جني (٢/٤٣١)، أمالي المرتضي (٢/٢٥٩)، شرح شذور الذهب ص (٢٩٩)، رقم (١١٥)، الدرر اللوامع (٢/١٦٩)، التصريح على التوضيح (١/ ٢٤٦)، همع الهوامع (٢/١٣٠)، لسان العرب: «قلد»، المقاصد النحوية (٣/١٠١)، (٤/١٨١)، الإنصاف لابن الأنباري (٩١٣)، منهج السالك (٢/١٤٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨)، مغني اللبيب ٦٣٢(٣١٤)، أوضح المسالك رقم (٢٠٨)، شرح ابن عقيل رقم (١٦٥).

اللغة: «علفتها» تقول: علفت الدابة — من باب ضرب —وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها. «تبنًا» هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة قصب الزرع بعد أن يجف ثم يداس. «همالة» صيغة مبالغة من قولهم. هملت عين فلان، إذا أرسلت دمعها إرسالاً.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول. «تبنًا» مفعول ثان. «وماء» الواو عاطفة عطفت جملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة. «باردًا» صفة لماء. «حتى» حرف غاية وجر. «غدت» غدا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «همالة» حال من فاعل غدت. «عيناها» عينا، فاعل غدت، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وعينا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوق بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بعلف. وتقدير الكلام: علفتها تبنًا، وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها.

=

لأن الثاني منصوب فيه بفعل مقدر أي: وكحلن، وسقيتها.

ويمتنع فيه العطف لانتفاء المشاركة في الفعل والمفعول معه لعدم فائدة الإخبار بالمعية في الأول، وتحقق انتفائها في الثاني وهذا هو الذي أشار المصنف إليه بقوله: «**أو اعتقد إضمار عامل تصب**».

وبقي له حال خامس لم يذكرها المصنف وهي:

=

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله.

وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونحوه:

أحدها: أن قوله «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولاً معه كما لا يجوز أن يكون معطوفًا على ما قبله عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب (ص ٢٩٩) وبناء عليه أعربنا البيت على مقتضاه، وهو قول أبي علي الفارسي، والفراء وجماعة، وإن لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولا معه لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه؛ لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل.

فأما ابن هشام في أوضح المسالك فقد أنكر ذلك، ووجه الإنكار أن كونه مفعولاً معه يقتضي أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية، وواو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبًا لما قبلها في انصباب العامل عليهما ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها، ولا شك أن ذلك منتف هاهنا ضرورة أنه يعطيها العلف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء.

والوجه الثالث: أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتها» معنى يصح أن يتسلط على المعطوف، والمعطوف عليه جميعًا. وهذا رأي الجرمي، والمازني، والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وتقدير الكلام عندهم:

أنلتها تبنًا وماءً، أو قدمت لها تبنًا وماءً، أو نحو ذلك.

فافهمه والله يرشدك ويتولاك.

وجوب العطف كما في نحو:

اشترك زيد وعمرو، وكل رجل وضيعته، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده.

الاستثناء

الشرح:

هو إخراج ما تضمنه الكلام السابق أو أدى إلى توهمه تحقيقًا، أو تقديرًا من حكمه بإحدى أدواته بشرط الفائدة.

فبالإخراج خرج ما سبقت فيه غيرًا، وإلا للوصف لا للاستثناء نحو:

﴿**صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم**﴾ (١).

﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله**﴾(٢)، وما تضمنه الكلام أعم من أن يكون تضمنه لفظًا، وهو الاستثناء التام نحو: ما قام إلا زيدًا.

أو تقديرًا وهو الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد .. ومعناه ما قام أحدًا إلا زيدٌ وقولنا: أو أدى إلى توهمه ليدخل الاستثناء المنقطع نحو: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، ووصف المستثنى منه بالسبق تحقيقًا أو تقديرًا مدخل لنوعي الاستثناء المؤخر عن المستثنى منه، وهو الأكثر.

والمتقدم عليه نحو:

فَهَلْ بِكَ إِلا النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ(٣)

---

(١) سورة الفاتحة آية (٧).

(٢) سورة الأنبياء آية (٢٢).

(٣) وأوله: فيا رب هل.. إلخ.

قائله: الكميت بن زيد.

البحر: الطويل

المصادر: التصريح على التوضيح (١/١٧٣)، همع الهوامع (١/١٠٢)، الدرر اللوامع (١/٧٦)، منهج السالك (١/٢١١)، المقاصد النحوية (١/٣٥٤).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح:

وكونه مخرجًا من حكمه أعم من أن يكون حكمه الإثبات فيكون خارجًا منه داخلاً في النفي أو النفي فيكون بالعكس، وتقييد الإخراج بكونه بأحد أدوات الاستثناء مخرج لنحو: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾(١)، ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ**﴾(٢).

و﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾(٣)، و﴿**تدمر كل شيء**﴾(٤).

فإن هذا كله مخرجه لغير المذكور لكن الأوّل مخرج بالاختصاص، والثاني بالوصف، والثالث بالشرط، والرابع بالفعل، وخرج باشتراط الفائدة نحو: قام قوم إلا رجلاً، فإن هذا التركيب ونحوه، ممَّا لا فائدة فيه ممتنع.

مَا اسْتَثْنَت الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وانْصِبْ مَا انقَطَعْ ... وَعَنْ تَميمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الإعراب:

((**ما**)) موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وهي نعت لمحذوف.

و((**استثنت**)) فعل ماض والتاء فيه للتأنيث.

و((**إلا**)) فاعل استثنت والجملة صلة ما والعائد محذوف، وأسند الاستثناء لـــ((إلا)) لكونها أداته أو لأن استثنت بمعنى أخرجت أو لإخراج إلا التي بمعنى

=

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بإلا معنى نحو: ﴿إنما أنت نذير﴾(هود: ١٢) فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه محصور فيه إلا معنى إذ التقدير: ما أنت إلا نذير، أو يقترن بإلا لفظًا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ (آل عمران: ١٤٤) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر.. فأما قول الكميت بن زيد وذكره فضرورة؛ لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظًا، والأصل: وهل المعول إلا عليك، وهل النصر إلا بك، ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام؛ لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى.

(١)سورة الفاتحة آية (٥).

(٢) سورة غافر آية (٢٨).

(٣) سورة الأنعام آية (١٦٠).

(٤) الأحقاف (٢٥).

غير فإنها تتبع الاسم الذي بعدها ما قبله.

و«**مع**» متعلق باستثنت.

و«**تمام**» مضاف إليه وفي بعض النسخ عن تمام.

وجملة «**ينتصب**» في موضع رفع خبر المبتدأ ومتعلقه محذوف والتقدير: الاسم الذي استثنته إلا مع تمام ينتصب بها.

قال المكودي: «ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزومًا ومرفوعًا، ووقف عليه بالسكون». اهـ

«**وبعد**» متعلق بانتخب.

و«**نفي**» مضاف إليه.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**كنفي**» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي.

و«**انتخب**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**إتباع**» مرفوع على أنه نائب الفاعل بانتخب.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة إتباع إليه والمنعوت بها محذوف.

وجملة «**اتصل**» صلة ما ومتعلقه محذوف.

و«**انصب**» معطوف على انتخب لكونه في معنى الطلب.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بانصب، والمنعوت بها محذوف أيضًا.

وجملة «**انقطع**» صلة ما ومتعلقه محذوف أيضًا.

«**وعن تميم**» متعلق بوقع على تقدير: مضاف.

و«**فيه**» خبر مقدم.

و«**إبدال**» مبتدأ مؤخر.

وجملة «**وقع**» في موضع النعت لإبدال.

والتقدير: وانتخب إتباع المستثنى الذي اتصل بالمستثنى منه بعد نفي أو مثل نفي، وانصب المستثنى الذي انقطع عن المستثنى منه وفيه إبدال وقع عن بني تميم.

الشرح:

«**إلا**» هي أُمّ باب الاستثناء(١)، وللمستثنى بها أحوال:

الأول: أن يكون قد استثنى بها بعد تمام الكلام، والمراد بتمام الكلام أن لا يكون ما قبلها طالبًا لما بعدها إعرابًا فيجب النصب، إن كان المستثنى منهُ موجبًا نحو: ﴿**فأنجيناه وأهله إلا امرأته**﴾(٢).

وأما الرفع في قوله:

وبالصَّرِيمةِ مِنْهم مَنزِلٌ خَلَقٌ عَافَ تَغيّر إلا النُّؤيُ وَالْوتَدُ(٣)

قلنا وتغير بلم يبق، وإن كان المستثنى منه منفيًّا أو شبيهًا بالمنفي، وهو ما دخل عليه حرف نهي أو أداة استفهام، انتخب فيه أي اختير إتباع ما بعد

(١) وقال المبرد في المقتضب (٢/ ٤٦) ((... وإلا أحق بالاستثناء)) وانظر: علل النحو للوراق (٢٧٥) بتحقيقي.

(٢) سورة الأعراف آية (٨٣).

(٣) قائله: الأخطل.

البحر: البسيط.

المصادر: التصريح (٣٤٩/١)، مغني اللبيب (٢٣٠)، المقاصد النحوية (١٠٣/٣)، منهج السالك (١٤٤/٢)، ديوان الأخطل (١٦٨).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح: رفع النؤي والوتد على الإبدال من الضمير المستتر في تغير، والقياس نصبهما؛ لأن الكلام موجب فحمل تغير في إفادة النفي على لم يبق على حاله لأنهما أي لأن تغير، ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد. و«الصريمة» بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل، و«خلق» بفتحتين بمعنى بال «وعاف» بمعنى دارس، يقال: عفا المنزل إذا عفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى. و«النؤي» بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل: حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر. و«الوتِد» بكسر التاء الخازوق يدق في الأرض.

إلا للمستثنى منه في الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرًّا على أنه بدل منه إن كان الاستثناء متصلاً بأن يكون المستثنى داخلاً في المستثنى منه نحو:

﴿**ما فعلوه إلا قليل منهم**﴾[1].

﴿**ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك**﴾[2].

﴿**ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون**﴾[3].

والنصب فيه عربي جيد إلا أنه أقلُ من الإتباع ومنه قراءة جماعة من السبعة: ﴿**إلا امرأتك**﴾[4].

وإن كان الاستثناء منقطعًا، وهو ما لم يكن المستثنى داخلاً في المستثنى منه، والمستثنى منه غير موجب فأكثر العرب يوجبون نصب المستثنى وبه جاء القرآن نحو: ﴿**لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتة الأولى**﴾[5].

---

(١) سورة النساء آية (٦٦).

(٢) سورة هود آية (٨١) .

(٣) سورة الحجر آية (٥٦).

(٤) سورة هود آية (٨١).

(٥) سورة الدخان آية (٥٦).

قال الزمخشري في الكشاف (٣/ ٥٠٧): قرأ عبيد بن عمير: لا يذاقون فيها الموت، وقرأ عبد الله لا يذوقون فيها طعم الموت، فإن قلت: كيف استثنيت الموتة الأولى المذوقة قبل دخول الجنة من الموت المنفي ذوقه فيها؟ قلت: أريد أن يقال: لا يذوقون فيها الموت البتة، فوضع قوله: إلا الموتة الأولى موضع ذلك؛ لأن الموتة الماضية محال ذوقها في المستقبل فهو من باب التعليق بالمحال كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى موضع ذلك؛ لأن الموتة الماضية محال ذوقها في المستقبل فهو من باب التعليق بالمحال كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل فإنهم يذوقونها. وفي الانتصاف وهو بهامش الكشاف لابن المنير في التعليق على هذه العبارة قال: قوله تعالى: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾ قال: إنما استثنيت الموتة الأولى المذوقة قبل دخول الجنة من الموت المنفي ذوقه فيها.. إلخ.

قال أحمد: هذا الذي ذكره مبني على أن الموتة بدل على طريقة بني تميم المجوّز فيها =

﴿ما هم به من علم إلا اتباع الظن﴾.

وبنو تميم يجوزون فيه الإبدال أيضًا كالمتصل إن أمكن تسليط العامل على المستثنى منه نحو:

وَبَلْدَة لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلا اليعَافِيرُ وإِلا العِيسُ(١)

=

البدل من غير جنس.

وأما على طريقة الحجازيين فانتصبت الموتة استثناء منقطعًا وسر اللغة التميمية بناء النفي المراد على وجه لا يبقي للسامع مطمعًا في الإثبات فيقولون: ما فيها أحد إلا الحمار، على معنى إن كان الحمار من الأحدين ففيها أحد، فيعلقون الثبوت على أمر محال حتمًا للنفي، وعليه حمل الزمخشري.. إلخ.

(١) قائله: جران العود وهو عامر بن الحارث.

البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/١٣٣)، (٣٦٥)، معاني القرآن (١/٤٧٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨٠، ١١٧)، أوضح المسالك رقم (٢٦١) (٧/٢١، ٨/٥٢)، خزانة الأدب ٤/ ١٩٧ بولاق (١٠/ ١٥) رقم (٨٠٤)، شذور الذهب (٢٦٥)، شرح شذور الذهب ص (٣٢٧) رقم (١٢٥)، التصريح (١/٣٥٣)، همع الهوامع (١/٢٢٥)، (٢/١٤٤)، الدرر اللوامع (١/١٩٢)، (٢/٢٠٢)، ديوان جران العود (٥٣)، مجالس ثعلب (٣١٦، ٣٥٢).

اللغة: «العيس» الإبل. «اليعافير» جمع يعفور-بفتح الياء أو ضمها-وهو الظبي الأعفر: أي الذي لونه لون العفر، وهو التراب.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رب. بلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ليس» فعل ماض ناقص. «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه. «أنيس» اسم ليس. والجملة من ليس واسمه وخبره صفة لبلدة، وخبر المبتدأ على هذه الرواية محذوف، وتقدير الكلام: سكنتها، أو جبتها. «إلا» أداة استثناء. «اليعافير» بدل أنيس. و«إلا» الواو عاطفة، و«إلا» أداة استثناء. «العيس» معطوف على اليعافير، فهو بدل أيضًا من أنيس.

الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله: «أنيس» مع أنهما ليس من جنس الأنيس أي الذي يؤنس به.

=

ودعوى الزمخشري(١) أن منه قوله:

﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾(٢) غير مستقيمة، أما لو لم يكن تسليط العامل على المستثنى منه نحو: ما نفع إلا ما ضر، فإن بني تميم يوجبون النصب أيضًا.

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَه اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

الإعراب:

«**وغير**» بالرفع مبتدأ.

و «**نصب**» مضاف إليه .

و «**سابق**» مجرور بإضافة نصب إليه.

و «**في النفي**» متعلق بيأتي.

وجملة «**قد يأتي**» في موضع رفع خبر عن غير، قال مكودي: «وثبت في

=

لكن الذي ذهب إليه سيبويه أنه ينبغي إما التوسع في المستثنى منه -وهو الأنيس هاهنا- حتى يعم المستثنى وغيره فيصبح استثناء متصلاً، فكأنه قال: ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس، أو يتوسع في المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس، أي ما يؤنس به، فيكون الاستثناء متصلاً أيضًا، والمقصود أنه يجعل هذا ونحوه من نوع الاستثناء المتصل. إما بالتجوز في المستثنى منه، وإما بالتجوز في المستثنى، وهذا ميل إلى استبعاد مجيء المستثنى المنقطع فافهم ذلك وتدبره والله يعصمك.

(١) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٥٦).

عبارة الزمخشري: فإن قلت: هلا زعمت أن الله ممن في السموات والأرض كما يقول المتكلمون: الله في كل مكان على معنى أن علمه في الأماكن كلها فكأن ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم، قلت: يأبى ذلك أن كونه في السماوات والأرض مجازًا، وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازًا غير صحيحة على أن قولك من في السموات والأرض وجمعك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته. اهـ.

(٢) سورة النمل آية (٦٥).

بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به، وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب على الحال من فاعل يأتي ونصب مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول.

والتقدير: قد يأتي سابق في النفي غير منصوب. اهـ

«**ولكن**» حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة.

و «**نصبه**» مفعول مقدم باختر.

«**اختر**» فعل أمر.

و «**إن**» حرف الشرط.

و «**ورد**» فعل الشرط وجوابه محذوف، ولو عبر بإذا لوافق الاستقبال السابق بل قال الشاطبي: «إن قوله نصبه اختر مع قوله إن ورد كالمتناقض».

الشرح:

تقدم المستثنى على المستثنى منه جائز، ثم إن سيق في غير النفي فلا خلاف في وجوب نصبه.

وإن سيق في النفي فهي مسألة الكتاب، فالمختار نصبه كقوله:

وَمَا لِيَ إلا آلَ أَحْمَدَ شِيعةٌ   وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشعَبَ الْحَقِّ مَشْعبُ[1]

---

(١) ويروى هكذا:

فَمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِيَ إلاّ مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ

قائله: الكميت بن زيد الأسدي- من قصيدة هاشمية -يمدح فيها آل الرسول ﷺ .

البحر: الطويل.

المصادر: خزانة الأدب (٢/٢٠٧)، شرح ابن عقيل رقم (١٦٦)، التصريح (١/٣٥٥)، الأشموني رقم (٤٤٨)، المقتضب (٤/٣٩٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٩)، الجمل للزجاجي (٢٣٨)، الإنصاف لابن الأنباري (٢٧٥)، شرح شذور الذهب ص (٣٣٤) رقم (١٢٤)، أوضح المسالك رقم (٢٦٢)، قطر الندى رقم (١٠٩). =

وحكى يونس [1] فيه الرفع اتباعًا كما في المتأخر، وعليه قوله:

=

مطلع هذه القصيدة:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّي، وذُو الشَّيبِ يَلْعَبُ

اللغة: «طربت»، الطرب: هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب. «البيض» جمع بيضاء، وأراد الحسان من النساء. «شيعة» هم الأنصار والأعوان. «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما»: نافية. «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «إلا» أداة استثناء. «آل» مستثنى مقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة. و«آل» مضاف، و«أحمد» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل. «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهذا هو المستثنى منه. «وما» الواو عاطفة، وما نافية. «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «إلا» أداة استثناء. مذهب أو مشعب مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، ومذهب مضاف، «والحق» مضاف إليه. «مذهب» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد». وقوله: «إلا مذهب أو مشعب الحق». حيث نصب المستثنى في الموضعي؛ن لأنه متقدم على المستثنى منه. وأصل نظم البيت وما لي شيعة إلا آل أحمد. وإنما لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو أن يكون بدلاً من المستثنى منه، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه؛ لأنه تابع، والتابع لا يكون إلا متأخرًا عن المتبوع، وحيث لم يجز في المستثنى المقدم على المستثنى منه أن يكون بدلاً لم يبق إلا النصب على الاستثناء؛ إذ ليس لنا في المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتباع، ويكون الإتباع حين تجيزه على البدلية، وكون إتباعه على البدلية هو مذهب البصريين، وهو الحق وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلا عندهم في بعض المواضع قد تكون حرف عطف.

(١) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي النحوي مولى لهم، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، كان يونس بارعًا في النحو، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله، وروى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في =

لأنَّهم يَرْجونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إذَا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النبِيُّون شَافِعُ[1]

=

النحو، ومذاهب ينفرد بها، وقد سمع منه الكسائي والفراء، وكان من الطبقة الخامسة، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء، وفصحاء الأعراب والبادية. وقال محمد بن إسحاق النديم: قرأت بخط أبي عبد الله بن مقلة: قال أبو العباس ثعلب: جاوز يونس المائة، وقد تفرّغ من الكبر. ومات في سنة ثلاث وثمانين ومائة.

مصادر ترجمته: إنباه الرواة (٤/ ٧٤) ت (٧٣٦)، أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٣)، الأعلام للزركلي (٩/ ٣٤٤)، هدية العارفين (٢/ ٥٧١)، البداية والنهاية (١/ ١٨٤)، كشف الظنون (١٦٧)، شذرات الذهب (١/ ٣٠١)، الكامل لابن الأثير (٥/ ١٠٩)، مرآة الجنان (١/ ٣٨٨)، المعارف لابن قتيبة ٥٤١، النجوم الزاهرة (٢/ ١١٣).

(١) قائله: حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (١/ ٣٥٥)، همع الهوامع (١/ ٢٢٥)، المقاصد النحوية (٣/ ١١٤)، الدر اللوامع (١/ ١٩٢)، ديوانه (٢٥٤).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/ ٣٥٥).

قال سيبويه: سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما لي إلا أبوك ناصر بالرفع، ثم ذكر بيت حسان.

ثم قال: بالرفع ووجهه أن العامل، وهو الابتداء في المثال: يكن التامة في البيت فرغ لما بعد إلا، وهو أبوك في المثال، والنبيون في البيت، وإن المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي أريد به خاص فصحَّ إبداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض.

الإعراب: «لأنهم» اللام للتعليل حرف توكيد ونصب. و«هم» اسمه. «يرجون» فعل وفاعل. والجملة في محل رفع خبر «إن» «منه» جار ومجرور متعلق بيرجون. «شفاعة» مفعول ليرجون. «إذا» ظرفية. «لم» نافية جازمة. «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بلم. و«إلا» أداة استثناء. «النبيون» مستثنى. «شافع» فاعل. «يكن» فعل مضارع، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام نفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه.

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلا لِمَا   بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الا عَدِمَا

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يفرغ**» بالبناء للمفعول فعل الشرط.

«**سابق**» نائب الفاعل بيفرغ والموصوف محذوف.

و«**إلا**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

و«**لما**» بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بيفرغ وما المجرورة باللام اسم موصول جارية على منعوت محذوف.

و«**بعد**» في وضع صلة ما وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه.

«**يكن**» بالجزم جواب الشرط واسم يكن ضمير مستتر فيها.

قال المرادي: «يحتمل أن يعود إلى السابق أو إلى ما،» واقتصر الشاطبي على الثاني، وقال المكودي: «يحتمل أن يكون عائدًا على الحكم المفهوم من الكلام أو على الكلام المشتمل على السابق».

و«**كما**» الكاف جارة لمصدر مؤول من لو المصدرية وصلتها، وما زائدة.

و«**لو**» حرف مصدري.

و«**إلا**» مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم.

و«**عدما**» فعل ماض والألف فيه للإطلاق.

وتقدير البيت: وإن يفرغ عامل سابق إلا للمعمول الذي بعدها يكن السابق لـ«إلا» أو الواقع بعدها أو الحكم أو الكلام كما لو عدمت إلا أي كعدمها.

الشرح:

الاستثناء المفرغ[1]، هو أن لا يذكر المستثنى منه، ويكون العامل السابق

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٢٠).

لـ«إلا» طالبًا لما بعدها إنما خبرا نحو: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾ [1].

أو فاعلاً نحو: ﴿**فما آمن لموسى إلا ذرية**﴾[2].

أو نائبًا عنه نحو: ﴿**هل يهلك إلا القوم الظالمون**﴾[3].

أو مفعولاً نحو: ﴿**ولا تقولوا على الله إلا الحق**﴾ [4].

أو متعلقًا نحو: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن**﴾ [5].

أو حالاً نحو: ﴿**وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله**﴾ [6].

وحكمه: أن تجعل إلا بمنزلة المعدومة ويُعطى الواقع بعدها من الإعراب ما يستحقه لفظًا أو محلا لو لم توجد إلا، ولا يقع التفريغ إلا في غير الإيجاب كما مثّل، فأما نحو:﴿**ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله**﴾ [7]، ﴿**ويأبى الله إلا أن يتم نوره**﴾ [8]، فإنما حصل التفريغ فيهما لتأويل الأول بلا يأمنون، والثاني: بلا يريد الله.

وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلا الْفَتَى إِلا الْعَلاَ

الإعراب:

«**وألغ**» بقطع الهمزة أمر من ألغى يلغي وفاعله مستتر فيه.

و«**إلا**» مفعوله.

و«**ذات**».بمعنى صاحبة حال من إلا.

و«**توكيد**» مضاف إليه.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٤٤).

(٢) سورة يونس آية (٨٣).

(٣) سورة الأنعام آية (٤٧).

(٤) سورة النساء آية (١٧١) .

(٥) سورة العنكبوت آية (٤٦).

(٦) سورة البقرة آية (١٠٢).

(٧) سورة آل عمران آية (١١٢).

(٨) سورة التوبة آية (٣٢).

و«**كلا**» الكاف جارة لقول حذف وبقي مقوله ولا ناهية.

و«**تمرر**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية.

و«**بهم**» متعلق بتمرر.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**الفتى**» مستثنى من الضمير المجرور بالباء ثم الأرجح أن يكون مجرورًا بدلاً من الضمير بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين.

و«**إلا**» هذه حرف توكيد.

و«**العلا**» بالقصر للضرورة بدل من الفتى عند الجميع بدل كل؛ لأنهما لمسمى واحد.

الشرح:

إذا كان المقصود من تكرار «**إلا**» تأكيد الأولى بالثانية بأن يكون الاسمُ المذكور بعدها لواحد نحو: لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلا الفَتَى إِلا العَلاَ.

والثانية ملغاة، وما بعد الثانية تابع لما بعد الأولى في الإعراب؛ لأنه بدل منه أو عطف بيان له، وحمله في هذا المثال على الجر لكون الاستثناء متصلاً من غير موجب أولى من حمله على النصب، ومما يراد بالثانية فيه التأكيد، أما إذا وقعت بعد عاطف كجاء، وإلا زيدًا، وإلا عمرو إلا أن الاستثناء عنها ممكن، وقد اجتمع تكرارها في الصورتين في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهُ ... إِلا رَسِيمُهُ وَإِلا رَمَلُه[1]

---

(١) قائله: غير معروف.

البحر: الرجز.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٣٧٤)، المقرب لابن عصفور (٣٥)، المقاصد النحوية (٣/١١٧)، التصريح (١/٣٥٦)، همع الهوامع (١/٢٢٧)، الدرر اللوامع(١/١٩٣)، منهج السالك للأشموني (٢/١٥١).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديمًا، وحديثًا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، =

إذ الرسيمُ من العمل، وبدل بعض من كل.

وإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدِ فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

الإعراب:

((**وإن**)) حرف شرط.

و ((**تكرر**)) فعل الشرط مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى إلا.

و((**لا**)) عاطفة.

و((**لتوكيد**)) معطوف على محذوف وفي بعض النسخ دون توكيد وموضعه نصب على الحال من مرفوع تكرر.

((**فمع**)) الفاء رابطة لجواب الشرط ومع متعلق بدع.

و((**تفريغ**)) مضاف إليه.

و((**التأثير**)) مفعول مقدم بدع.

و((**بالعامل**)) متعلق بالتأثير والعامل نعت لمحذوف.

=

ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله: ولكنا لم نقف على هذا المعنى في كتب اللغة الموثوق بها، ويترجح عندنا أنها شنجك بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، ورسيمه ورمله ضربان من السير.

المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سير وهما الرسيم والرمل.

الإعراب: ((ما)) نافية. ((لك من شيخك)) يتعلقان بمحذوف خبر مقدم. ((إلا)) أداة استثناء ملغاة. ((عمله)) مبتدأ مؤخر. ((إلا)) زائدة للتوكيد. ((رسيمه)) بدل من عمله بدل بعض من كل. ((وإلا)) الواو عاطفة، ((إلا)) زائدة للتوكيد. ((رملة)) معطوف على رسيمه.

الشاهد فيه: قوله: ((إلا رسيمه وإلا رمله)) حيث تكررت ((إلا)) في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وهل المراد بالعامل نفس إلا أو السابق عليها، ذهب المرادي والمكودي إلى الأول، وابن عقيل وصاحب «التوضيح» إلى الثاني.

و«**دع**» فعل أمر جواب الشرط.

«**في واحد**» متعلق بدع.

و«**مما**» نعت لواحد وما موصول اسمي.

و«**بإلا**» متعلق باستثني.

و«**استثني**» بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في استثنى المرفوع على النيابة عن الفاعل.

«**وليس**» فعل ماض.

و«**عن نصب**» متعلق بمغني.

و«**سواه**» مضاف إليه.

و«**مغني**» اسم ليس وخبرها محذوف، ويحتمل أن يكون اسم ليس مستترًا فيها، ومغني خبرها، ووقفت عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، قال المكودي: «والأول أظهر».

وتقدير البيتين: وإن تكرر إلا لغير توكيد لا لتوكيد فدع مع التفريغ التأثير بالعامل في واحد من الذي استثني بإلا وليس مغن عن نصب سواه موجودًا أو ليس ذلك مغنيًا عن نصب سواه.

الشرح:

إذا كررت إلا لقصد الاستثناء فله بالنسبة إلى المعنى صورتان:

أحدها: أن يكون المراد استثناء الجميع من الأول بنحو: جاء القوم إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا خالدًا.

الثانية: أن يراد استثناء كل من متلوه نحو: له عندي عشرة إلا ثلاثة إلا درهمًا.

وما ذكر المصنف من الأحكام اللفظية فإنما هو بالنسبة إلى الصورة الأولى وللمستثنيات فيها حالتان:

١- تفريغ ما قبل إلا لما بعد إلا، وعدمه، فمع التفريغ يترك التأثير بإلا في واحدٍ من المستثنيات، ولا يتعين كونه الأول، ويشتغل به العامل السابق، ويجب نصب البواقي نحو:

ما قام إلا زيد إلا عمرًا، إلا بكرًا، برفع الأول، ونصب الآخرين.

وإن يثبت برفع الثاني،ونصب الآخرين، ورفع الأول أرجح.

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والْتَزِمِ

الإعراب:

«**ودون تفريغ مع التقدم**» متعلقان باحكم.

و«**نصب**» مفعول بفعل محذوف يفسره احكم به قاله المكودي.

و«**الجميع**» مضاف إليه.

و«**احكم**» فعل أمر.

و«**به**» متعلق باحكم.

و«**التزم**» فعل أمر معطوف على احكم، قال الشاطبي: «وهو على حذف المفعول أي التزم الحكم بذلك أو النصب». اهـ

الشرح:

هذه هي الحالة الثانية من حالتي المستثنيات وهي أن تأتي دون تفريغ، ثم هي مقسمة إلى قسمين:

أحدهما: أن يتقدم على المستثنى منه، فيجب نصب جميعها سواء كان الاستثناء موجبًا نحو: قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا القوم.

أو غير موجب نحو: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ.

وَانْصبْ لِتأْخِيرٍ وَجِئْ لِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إِلا امْرُؤٌ إِلا عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

الإعراب:

«**وانصب**» فعل أمر.

و«**لتأخير**» متعلق بانصب.

و«**جيء**» فعل أمر معطوف على انصب.

و«**بواحد**» متعلق بجيء.

و«**منها**» في موضع جر صفة لواحد.

و«**كما**» قال المكودي: «في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، وما كافة».

و«**لو**» مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال.

و«**كان**» هنا تامة بمعنى وجد.

و«**دون زائد**» في موضع الحال.

والتقدير: وجئ بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه اهـــ.

«**كلم**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف ولم ومدخولها محكية بالقول المحذوف والتقدير وذلك كقولك لم ... إلخ .

و«**يفوا**» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير الفاعل.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**امرؤ**» بدل من الواو من يفوا بدل بعض من كل.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**علي**» منصوب على الاستثناء وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ويجوز أن يكون علي بدلاً من الواو في يفوا وامرؤ منصوب على الاستثناء والأول أولى.

«**وحكمها**» مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى المستثنيات.

و«**في القصد**» متعلق بحكمها.

و«**حكم**» خبر المبتدأ.

و«**الأول**» مضاف إليه بعد حذف الموصوف.

والتقدير: وحكم المستثنيات في القصد حكم المستثنى الأول.

الشرح:

هذا القسم الثاني من قسمي الحالة الثانية، وهو أن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه، فإنك تأتي بواحد منها كما يأتي به لو لم يكن معه زائدٌ من وجوب النصب في الإيجاب، وفي ضده مع الانقطاع ورجحان الاتباع عليه مع الاتصال فيما عدا الإيجاب، ولا يتعين ذلك في الأوّل من المستثنيات كما سبق في التفريغ بل هو في الأوّل أرجح نحو:

لم يفوا إلا امرؤٌ إلا عليًّا، إلا خالدًا.

وحكم المستثنيات في القصد حكم الأول فكلها مثبت له الحكم في نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا وكلها منفي عنه الحكم في نحو: قام زيدًا إلا عمروًا إلا خالدًا.

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلا نُسِبَا

الإعراب:

«**واستثن مجرورًا**» فعل وفاعل ومفعول.

و«**بغير**» قال المكودي: «متعلق باستثن».

و«**معربًا**» حال من غير.

و«**بما**» متعلق بمعربًا وما موصولة.

و«**لمستثنى**» متعلق بنسب.

و«**بإلا** » متعلق بمستثنى.

وجملة «**نسبا**» صلة ما، ونسب مبني للمفعول، والألف فيه للإطلاق، وما الموصولة جارية على محذوف.

والتقدير: واستثن بغير مجرورًا في حال كون غير معربًا بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

الشرح:

المستثنى مجرورًا بغير لازم الجر بالإضافة، أما غير فإنها تستحق من الإعراب ما يستحقه المستثنى بإلا لو وقعت في موضعها بما يقتضيه العامل السابق[1] إن كان مفرغًا في نحو: ما قام غير زيد، وما رأيت غير زيد، ويلزم نصبه في نحو: قام القوم غير زيد، ونحو: ما فيها أحدٌ غير حمار.

لأنه مستثنى من موجب في الأوّل، ومنقطع في الثاني، ويترجح الاتباع على النصب في نحو: ما قام أحدٌ غير زيد؛ لكونه متصلاً من غير موجب .

وَلِسِوى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

الإعراب:

«**ولسوى**» بكسر السين متعلق بمحذوف على أنه مفعول ثان لاجعلا مقدم عليه.

و«**سوى**» بضم السين والقصر.

و«**سواء**» بفتح السين والمد معطوفان بإسقاط العاطف على سوى المجرورة باللام.

و«**اجعلا**» أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا.

و«**على الأصح**» متعلق بجعلا.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول أول لاجعلا والمنعوت بها محذوف ومفعوله الثاني في الجار والمجرور قبله كما مر.

و«**لغير**» متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعلا.

و«**جعلا**» بالبناء للمفعول صلة ما والعائد إليها الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل وهو مفعوله الأول وتقدم مفعوله الثاني عليه في المجرور قبله كما مر.

---

(١) قال الوراق رحمه الله في علل النحو (٢٧٥) بتحقيقي: «فأما غير فإنما دخلت في الاستثناء؛ لأنها توجب إخراج من عدى المضاف إليها من الحكم المتقدم فعلها».

وتقدير البيت: واجعل الحكم الذي جعل مثبتًا لغير ثابتًا لسوى وسوى وسواء.

الشرح:

في سوى ثلاث لغات:

١- أشهرها كسر السين مع القصر.

٢- ثم سُوى بالضم والقصر.

٣- ثم سواء بالفتح مع المدّ، وحكى غيره بالكسر مع المد[1] أيضًا.

وحكم المستثنى بها الجر بالإضافة كالواقع بعد غير اتفاقًا.

وأما هي فالصحيح أن حكمها حكم غير في جواز التفريغ، وفي وجوب النصب في رجحان الاتباع عليه، ومن التفريغ قوله:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا[2]

ومذهب سيبويه[3] وأكثر أصحابه أنها لازمةُ النصب على الظرفية بدليل صحة وقوعها صلة تامة في نحو:

---

(١) انظر حكم سواء، الكتاب لسيبويه (٤٧٩/٣)، علل النحو للوراق (٢٧٤) بتحقيقي.

(٢) قائله: شهل بن سنان، وقيل: الغند الزماني.

البحر: المزج.

المصادر: الأمالي لأبي علي القالي (٢٦٠/١)، خزانة الأدب (٥٧/٢)، مغني اللبيب (٣١٩)، المقاصد النحوية (١٢٢/٣)، منهج السالك (١٥٩/٢)، الدرر اللوامع (١٧٠/١)، همع الهوامع (٢٠٢/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣/٥) .

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» بعد أن ذكر الشاهد: فجعلها فاعلاً في الشعر و«العدوان»: بضم العين المهملة الظلم الصريح. و«دناهم» بكسر الدال جازيناهم، ودانوا جازوا. ومنه: «كما تدين تدان». وقال الكوفيون: تستعمل سوى اسمًا وظرفًا فيجيزون في السعة أتاني سواك، قاله المطرزي.

وقال الرماني وأبو البقاء العكبري تستعمل ظرفًا غالبًا وكغير قليلاً.

(٣) الكتاب لسيبويه (٣٠٩/٢، ٣٤٧، ٣٥٠).

جاء الذي سواك، والقول بهذا مع اشتهار تصرفها في اللغة، ودخول العوامل اللفظية والمعنوية عليها ضعيف.

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لا

الإعراب:

«**واستثن**» فعل أمر.

و«**ناصبًا**» حال من فاعل استثن ومتعلقه محذوف.

و«**بليس**» متعلق باستثن.

«**وخلا**» معطوف على ليس.

و «**بعدا**» بالعين المهملة.

و «**بيكون**» معطوفان على بليس .

و«**بعد**» في موضع الحال من يكون.

و«**لا**» مضاف إليه ونعته محذوف.

وتقدير البيت: واستثن بليس وخلا وعدا ويكون مستقرة بعد لا النافية حال كونك ناصبًا للمستثنى.

الشرح:

هذه الأفعال الأربعة تقع أدوات استثناء فنصب المستثنى لزومًا بعد اثنين منهما وهما: ليس، ومن الاستثناء بها ما جاء في الحديث:

«**يطبع المؤمن على كل خلقٍ ليس الخيانة والكذب**»(١).

وتكون الواقعة بعد «**لا**» نحو:

(١) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٥/٥٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١٩٧)، ابن عدي في الكامل (١/٤٤، ٤/١٦٣٠)، ابن أبي عاصم في السنة (١/٥٣).
وانظر: الدر المنثور للسيوطي (٣/٢٩٠)، فتح الباري (١٠/٥٠٨)، الترغيب والترهيب (٣/٥٩٥)، إتحاف السادة المتقين (٧/٥١٨) كشف الخفاء للعجلوني (٢/١٦٠)، (٥٦٤).

جاء القوم لا يكون زيدًا.

والحق أن النصب بعدها على ما كان عليه قبل إرادة الاستثناء من الخبرية إلا أن اسمها في الاستثناء ضمير لا يظهر عائد على اسم فاعل الفعل السابق على المستثنى منه، أو على بعض المستثنى منه المدلول عليه بالكل. والتقدير: لا يكون القائم زيدًا، وليس بعض خلقه الخيانة.

وينصب جوازًا بعد الآخرين وهما خلا وعدا نحو:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلٌ ....[1]

---

(١) عجزه:

وكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلٌ

قائله: لبيد بن ربيعة العامري، الصحابي ﷺ.

البحر: الطويل.

المصادر: قطر الندى رقم (١١)، أوضح المسالك رقم (٢٦٧)، شرح شذور الذهب ص (٣٧١) رقم (١٢٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٢)، مغني اللبيب (١٣٣)، (١٩٦)، (١٣٤، ١٨٠)، الدرر اللوامع (١/٢، ١٩٣، ١٩٧)، منهج السالك (١/٢٨، ٢/١٦٤)، حاشية الشيخ ياسين (١/٣٥٥)، ديوان لبيد ٢٥٦، التصريح على التوضيح (١/٢٩، ٣٦٤)، همع الهوامع (١/٢٣)، المقاصد النحوية (١/١٣٤،١٥).

اللغة: «لا محالة» لا احتيال والمراد لا فرار، ولا مهرب من زوال كل نعيم.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه. «كل» مبتدأ. «شيء» مضاف إليه. «ما» مصدرية. «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو. «الله» منصوب على التعظيم. وفي الصناعة اللفظية مفعول به لخلا. والجملة من الفعل الذي هو خلا وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره. و«باطل» خبر المبتدأ. و«كل» الواو عاطفة. كل: مبتدأ. «نعيم» مضاف إليه. «لا» نافية للجنس. «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب وخبرها محذوف. والتقدير لا محالة موجودة والجملة: لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر. «زائل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

=

ونحو: عدا سُليمان و عدا أباها، وهو منصوب على المفعولية.

وفاعل الفعلين ضمير واجب الاستتار عائد على ما سبق في الضمير بعد «ليس، ولا يكون»(١) وهل هذه الجمل الأربعة التي هي الفعل وما عمل فيه مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، أو حال فيكون محلها النصب على قولين.

واجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ   وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ وانجِرارٌ قَدْ يَرِد

الإعراب:

«**واجرر**» فعل أمر.

«**بسابقي**» متعلق باجرر.

و«**يكون**» مضاف إليه.

و«**إن**» حرف شرط.

=

الشاهد فيه: قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد. «ما خلا» فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبًا، وذلك لأن ما هذه مصدرية. وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل. فإذا وجب أن يكون خلا في هذا الموضع فعلاً وجب أن يكون ما بعدها منصوبًا على أنه مفعول به، إذ أن فاعله واجب الاستتار، فإن ذهبت إلى أن «ما» ليست مصدرية- بل هي زائدة- لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلاً. بل يجوز على هذا أن يكون خلا حرفًا بسبب أن ما الزائدة لا تخص نوعًا من الكلمات دون نوع، وجاز حينئذ جر ما بعده.

(١) قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ت ٣٢٥هـ في كتابه علل النحو (٢٧٥) بتحقيقي طبع دار الكتب العلمية بيروت. فأما «ليس ولا يكون» فاستعملتا أيضًا في الاستثناء، لأن النفي يوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي، فإنه ثبت له معنى آخر فصار فيها معنى الانقطاع فدخلا في حكم الاستثناء فإنما خصًا بهذه الأفعال من بين سائر الأفعال، لأن ليس تضمنت معنى النفي. فلو استعمل غيرها احتيج إلى حرف آخر معها، فلو تضمنت معنى حرف النفي كانت أولى بالاستعمال، لنيابتها عن فعل وحرف إذ هي لتضمنها معنى الحرف تشبه بـ «إلا». انظر: الكتاب لسيبويه (٣٤٧/٢، ٣٤٩) شرح جمل الزجاجي (٢٦١/٢).

و«**ترد**» فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا.

و«**بعد**» متعلق بانصب.

و«**ما**» مضاف إليه.

و«**انصب**» فعل أمر.

«**وانجرار**» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فاعلاً في المعنى وقال المكودي: سوغ الابتداء به معنى التقسيم وجملة.

«**قد يرد**» خبره.

الشرح:

المراد بسابقي يكون عدا وخلا فيجوز الجر بهما كقوله:

أَبَحْنَا حَيَّهم قَتْلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغيرِ[1]

وقوله:

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وإِنَّما أَعُدُّ عِيَالي شُعْبَةً من عِيَالِكَا[2]

---

(١) قائله: لا يعرف له قائل.

البحر: الوافر.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/١٣٢)، الدرر اللوامع (١/١٩٧)، التصريح على التوضيح (١/١٩٧، ٣٦٣). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٦٣) القافية مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا، وهي أنثى الأشمط، وهو الذي يخالط سواد شعره بياض. و«حيهم» بالياء المثناة تحت مفعول. «أبحنا» من الإباحة. وهي فعل وفاعل. و«قتلاً» تمييز محول عن المفعول. و«أسرا» معطوف عليه «عدا» حرف جر. و«الطفل» معطوف على الشمطاء مجرور. و«الصغير»: صفة للطفل مجرورة.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجرّ بِهِ الشمطاء.

(٢) قائله: الأعشى.

البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/١٣٧)، التصريح (١/٣٦٣)، همع الهوامع (١/٢٢٦، ٢٣٢)، الدرر اللوامع (١/١٩٣، ١٩٧)،(٢/١٦٣) منهاج السالك (٢/١٦٣)، =

فإن تقدّمها ما تعين النصبُ بهما عند الجمهور؛ ولهذا دخلت نون الوقاية في نحو:

تُمِلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذي يَهْوَى نَدِيمي مُولَعُ[(١)]

=

حاشية الشيخ ياسين العليمي (١/٣٥٥)، لسان العرب حلا شرح ابن عقيل رقم (١٧٤).

اللغة: ((أعد)) أي: أحسب، ((عيالي)): العيال هم أهل بيت الإنسان، ومن يمونهم، ((شعبة)): طائفة.

الإعراب: ((خلا)) حرف جر. ((الله)) لفظ الجلالة مجرور بخلا. والجار والمجرور متعلق بأرجو. ((لا)) نافية ((أرجو)) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. ((سواك)) مفعول به، والكاف مضاف إليه. و((إنما)) أداة حصر. ((أعد)) فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. ((عيالي)) مفعول أول لأعد. ((شعبة)) مفعول ثان. ((من عيالكا)) من حرف جر، و((عيالكا)) اسم مجرور والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، والكاف: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: ((خلا الله)) حيث استعمل ((خلا)) حرف جر فجر به لفظ الجلالة، وهذا مما نقله الأخفش.

(١) البحر: الطويل.

المصادر: ابن هشام في شذور الذهب (٢٦٢)، شرح شذور الذهب ص (٣٢٢)، رقم (١٢٣)، التصريح (١/١١٠، ٣٦٤)، همع الهوامع (١/٢٣٣)، الدرر اللوامع (١/١٩٧)، منهج السالك (٢/١٦٤)، المقاصد النحوية (١/٣٦٣)، أوضح المسالك رقم (٢٦٨).

اللغة: ((الندامى)) جمع ندمان، وأصله الذي يجالسك على الشراب، ثم قد يعم كل صاحب، والنديم بمعناه. ((مولع)) مغرم، وفعله أولع، وهو ملازم للبناء للمجهول.

الإعراب: ((تمل)): فعل مضارع مبني للمجهول. ((الندامى)): نائب فاعل. ((ما)) مصدرية. ((عداني)) عدا فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به في موضع نصب. ((فإنني)) الفاء دالة على التعليل. إن: حرف توكيد ونصب. والنون: للوقاية، وياء المتكلم اسم إن. ((بكل)) جار ومجرور متعلق بقوله مولع في آخر البيت وكل: مضاف، و((الذي)) مضاف إليه.

=

وحكى الكسائي والجرمي الجر بهما بعد ما، وأنشد بعضهم البيت المذكور: يملُّ النَّدامَى مَا عَدَاي

بتحريك الياء من غير نون.

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلانِ

الإعراب:

«**وحيث**» اسم شرط هنا على رأي الفراء في إجازته المجازاة بها مجردة عن ما خلافًا للجمهور.

و«**جرا**» على هذا فعل الشرط وجملة «فهما حرفان» من المبتدأ والخبر جواب الشرط ولذلك قرنت بالفاء وأما على رأي غير الفراء فحيث ظرف مكان متعلقة بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما.

و«**كما**» متعلق بفعلان لأنه أيضًا في معنى محكوم بفعليتهما كذا وجهه المكودي.

=

«يهوى نديمي» فعل وفاعل. ونديم: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بيهوى. والتقدير: بكل الذي يهواه نديمي. «مولع» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «ما عداني» فإن عدا في هذا الموضع فعل.
والدليل على أن عدا ههنا فعل- وليست حرفًا – أمران:
أولهما: سبقها بما المصدرية. وثانيهما: مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلم.
وقد علم أن نون الوقاية لا تجيء إلا مع الأفعال، نحو: ضربني، ويضربني، واضربني.
فأما مع الحرف فإنها تمتنع إلا مع من، وعن خاصة تقول: لي، على، إلى، فلو أن الشاعر لحظ أن عدا حرف كهذه الحروف لقال: «عداي» فلما قال: «عداني» علمنا أنه اعتبره فعلا وهذا واضح إن شاء الله. وإذا ثبت أن «عدا» فعل، وكان من المسلم به أن فاعل هذا الفعل مستتر فيه وجوبًا على ما سبق إيضاحه كان الاسم الذي يقع بعده مفعولا، فيكون منصوبًا، وهو المطلوب.
والاسم هنا هو ياء المتكلم، فهي مفعول به مبني على السكون في محل نصب كما قررناه في إعراب البيت.

و«**هما**» مبتدأ.

«**إن نصبا**» شرط حذف جوابه.

و«**فعلان**» خبر المبتدأ ففصل بين المبتدأ وخبره بالجملة الشرطية.

الشرح:

إذا كان ما بعد خلا وعدا مجرورًا فهما حرفا جرٍ، وهما ومجرورهما في محل نصبٍ، وهل هو لتعلقهما بما قبلهما، أو عن تمام الكلام على قولين:

وعلى هذا فإذا جر بعدها فهي زائدة لا مصدرية لامتناع وصل الموصول المصدري بجارٍ ومجرور، وحيث نصبا فهما فعلان عادمي التصرف لوقوعهما موقع الحرف الذي هو إلا.

وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ، مَا وقِيْلَ حَاشَ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

الإعراب:

«**وكخلا**» خبر مقدم.

و«**حاشا**» مبتدأ مؤخر.

«**ولا**» نافية.

«**تصحب**» بفتح الحاء مضارع صحب بكسرها وفاعله مستتر فيه يعود إلى حاشا.

و«**ما**» مفعول تصحب ومتعلقه محذوف تقديره في القياس.

«**وقيل**» فعل ماض مبني للمفعول ومتعلقه محذوف.

و«**حاش**» نائب فاعل قيل على إرادة اللفظ.

«**وحشا**» معطوف على حاش.

و«**فاحفظهما**» فعل أمر وفاعل ومفعول والضمير يرجع إلى حاش وحشا.

والتقدير: وقيل في حاشا على وزن ماشى وحاش على وزن عاش وحشى على وزن مشى فاحفظ هاتين اللغتين.

الشرح:

في حاشا ثلاث لغات تضمنها النظم، وهي كخلا في نصب ما بعدها زيادة على أنها فعل نحو:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فضلهم ....[1]

وجره أخرى على أنها حرف نحو:

حَاشَاي إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُور[2]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه

.... عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

قائله: الفرزدق.

البحر: البسيط.

المصادر: المقاصد النحوية (١٣٧/٣)، همع الهوامع (٢٣٢/١)، الدرر اللوامع (١٩٦/١)، منهج السالك (١٦٥/٢)، (٢٣٢/١) ديوانه (٢٦٢، ٢٦٦).

الإعراب: «حاشا» فعل ماض دلَّ على الاستثناء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا يعود على البعض المفهوم من الكل السابق. «قريشًا» مفعول. «فإن» الفاء للتعليل. إن: حرف توكيد ونصب. «الله» اسم إن. «فضلهم» فعل ماض وفاعله مستتر فيه. «هم» مفعول. والجملة في محل رفع خبر. «إن» على البرية بالإسلام متعلقان بفضل والدين عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشًا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا، ونصب به ما بعده.

(٢) ذكره السيوطي في همع الهوامع (٢٣٢/١) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣٤٩/٢). «... و: أما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء». وبعض العرب يقول: ما أتاني خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإن قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا.وهي ما التي في قولك: أفْعَلُ ما فعلت، ألا ترى أنك لو قلت: أتوني حاشا زيدًا لم يكن كلامًا.

انظر: علل النحو للوراق: (٣٦) باب: الحروف التي يجر بها من حروف الاستثناء، شرح جمل الزجاجي (٢٥٩/٢)، المقتضب (٣٩١/٤)، أسرار العربية (٨٣).

لو كانت الياء في محل نصبٍ لدخلت نون الوقاية منها ويبنى الفعل إلا أنه لم يسمع دخول ما عليها.

وبعضهم أجازه كما يقتضيه كلام المصنف، وهو قياس وحكم فاعلها مع النصب، ومحلها في الحالتين على ما سبق في خلا.

الحال

الإعراب:

بالتذكير، ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث، وفي لفظها كذلك.

الشرح:

عبارة في المعنى عما أبان هيئة، لما علمت حقيقته من صادر عنه الفعل.

أو واقع عليه وحده اللفظي ما ذكر المصنف.

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ في حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

الإعراب:

«**الحالُ وصفُ**» مبتدأ وخبر.

و«**فضلة منتصب مفهم**» نعت للخبر قال المكودي: وليست من باب تعدد الخبر، لأنها فصول فهي نعوت للوصف اهـ.

و«**في حال**» متعلق بمفهم.

و«**كفردا**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وفردا حال من فاعل أذهب مقدمة على عاملها.

و«**أذهب**» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والجملة محكية بالقول المحذوف.

والتقدير: وذلك كقولك أذهب فردًا.

الشرح:

عرّفَ الحال بأربعة قيود:

أحدها: أن يكون وصفًا، فخرج بذلك نحو: مشى الخوزلي ورجع القهقهرى.

الثاني: أن يكون فضلة.

ليخرج نحو: زيد قائم.

الثالث: أن يكون لازمة النصب ليخرج نحو:

مررت بالرجل القائمُ. فإنه تابع لما قبله في إعرابه.

الرابع: أن يراد به بيان الهيئة.

وهو مراد بقوله: «**مُفْهم في حَالٍ**».

ليخرج التمييز فإنه مخرج لذات المميز لا لهيئته وقد اجتمعت القيود في قوله: «**فردًا أذهبُ**».

فإن فردًا حال من المستكن في أذهب. وهي وصف فضلة منتصبٌ لهيئة صاحبه.

وَكَوْنُــهُ مُنْتَــــقِلاً مُشْتَــقَّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

الإعراب:

«**وكونه**» مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه اسمه.

و«**منتقلاً**» خبره.

و«**مشتقًا**» خبر بعد خبر.

وجملة «**يغلب**» خبر المبتدأ.

و«**لكن**» حرف ابتداء واستدراك.

و«**ليس**» فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى كونه منتقلاً مشتقًا إن قرئ مستحقًا بفتح الحاء وإلى الحال إن قرئ بكسرها ولابد في هذا الوجه من حذف متعلق اسم الفاعل.

و«**مستحقًا**» خبر ليس.

والتقدير على الأول ليس كونه منتقلاً مشتقًا مستحقًا وعلى الثاني ليس الحال مستحقًا لكونه منتقلاً مشتقًا هذا حاصل ما أعرب به المكودي.

الشرح:

أي غالبُ ما يكونُ الحالُ وصفًا منتقلاً يتصور الذهن تجدده وزواله

كالضحك والركوب ونحوهما مشتقًا من المصدر نحو: قائمًا، وقاعدًا.

قال تعالى: ﴿**فاذكروا الله قيامًا وقعودًا**﴾[1]، وليس ذلك بلازم، بل قد يجيء الحال وصفًا لازمًا كالمؤكدة في نحو: ﴿**ويوم أبعث حيًا**﴾[2].

وكنحو قوله: ﴿**وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً**﴾[3].

وكقولهم: خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها[4].

فإن أطول حال من يديها، وهو وصف لازم.

ويكْثُرُ الْجُمُودُ في سِعْرٍ، وَفِي ... مُبْدي تَأَوُّلٍ، بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذا يَداً بِيدْ ... وكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

الإعراب:

«**ويكثر الجمود**» فعل وفاعل.

و«**وفي سعر**» بالسين المهملة.

«**وفي مبدي**» متعلقان بيكثر.

و«**تأول**» مضاف إليه.

و«**بلا تكلف**» متعلق بتأول.

---

(١) سورة النساء آية (١٠٣).

(٢) سورة مريم آية (٣٣).

(٣) سورة الأنعام آية (١١٤).

(٤) قال سيبويه-رحمه الله-في الكتاب (١/١٥٥). هذا باب: من الفعل يستعمل في الاسم. «ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يُوثق بعربيته يقول... وذكره.

وذكره ابن عقيل في شرح الألفية (١/٣٥٢). وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٦٨):الزرافة: بفتح الزاي أفصح من ضمها. «يديها» بدل من الزرافة بدل بعض من كل. «أطول» حال ملازمة. «من يديها ومن رجليها» متعلق بأطول لأنه اسم تفضيل. وعامل الحال خلق، وهو يدل على تجدد المخلوق.

قال أبو البقاء: وبعضهم يقول: يداها أطول بالرفع فيداها. مبتدأ، وأطول خبر، والجملة حالية اهـــ. ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معرفة بأل الجنسية.

و«**كبعه**» الكاف جارة لقول محذوف ومدخولها في اللفظ مع ما بعده محكي بذلك المحذوف وموضع القول رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وبعه فعل أمر ومفعول.

و«**مدا**» قال الشاطبي: حال من الهاء.

و«**بكذا**» بيان لمدا قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانًا أيضًا وهذا جار في الأمثلة التي فيها المجرورة اهـ. وقال المكودي: مدا منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه يؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالاً من الفاعل وأن يكون اسم مفعول فيكون حالاً من المفعول اهـ ملخصًا.

و«**يدًا بيد**» قال الشاطبي: إذا قلت بعته الثوب يدًا بيد قيدًا بيد حال في تأويل معاجلاً أو مناجزًا وهذا المثال دال على المفاعلة اهـ. وكذا قال المكودي: إنه مما يدل على المفاعلة.

«**وكَرَّ زيد**» فعل وفاعل.

و«**أسد**» حال من زيد.

و«**أي**» بفتح الهمزة وسكون الياء حرف تفسير على الصحيح وتاليها عطف بيان بالأجلى على الأخفى وتوافق ما قبلها في التعريف والتنكير قاله المرادي في باب عطف النسق وعليه يلغز فيقال لنا عطف بيان مع حرف وهو هذا.

و«**كأسد**» قال المكودي: ينبغي أن تكون الكاف اسمًا بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفًا ويجوز أن تكون حرفًا ويكون قد قصد تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها. اهـ.

الشرح:

أي يكثر مجيء الحال جامدة غير مشتقة في موضعين:

أحدهما: أن تكون دالة على سعر نحو: بعه مُدًّا بدرهم، واشتريت التمر صاعًا بدينار.

الثاني: أن يحسن تأولها بالمشتق، وذلك في مسألتين:
إحداهما: أن يدل على مفاعلة نحو: بعه يدًا بيدٍ، وكلمته فاه إلى فيّ.
لتأول الأول. بمتقابضين.
والثاني: بمتشافهين.
الثانية: أن يدل على تشبيه نحو: «كرّ زيد على العدو أسدًا».
أو بدت الجارية قمرًا لتأولهما بشجاع ومضيئة.
ومن كلامهم: «وَقعَ المُصْطَرِعَانِ عَدْلَيْ بَعِيرٍ»[1].
وهنا يمكن التأويل فيه بالمشتق ما دل على ترتيب كقولهم:
ادخلوا الأوّل فالأوّل إذ هو في تقدير تأويل مترتبين.
أما وقوعها جامدة غير مؤولة بالمشتق فقيل كالموطئة في قوله تعالى:
﴿**فتمثل لها بشرًا سويا**﴾[2]، وكقولهم: **هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا**[3].
وكقوله: ﴿**أأسجد لمن خلقتَ طينًا**﴾[1].

---

(١) في المخطوطة بعيد وفي التصريح شرح التوضيح (١/٣٧٠) عير.
قال الشيخ خالد الأزهري-رحمه الله-فعدلى بالتثنية حال جامدة من المصطرعان. و«عير» بفتح العين المهملة الحمار وحشيًّا كان أو أهليًّا مضافًا إليه. و«عدلي» مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما. وقيل هذا المثل على حذف مضاف والتقدير: مثل عدلي عير.
(٢) سورة مريم آية (١٧).
(٣) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١/٤٠٠) هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور. «وذلك كقولك: هذا بُسْرًا أطيب منه رُطبًا. فإن شئت جعلته حينًا قد مضى، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلاً. وإنما قال الناس هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستقبل، وإذا كان فيما يستقبل، وإذا كان فيما مضى لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان. ولو كان على إضمارِ كان لقلت: هذا التمر أطيب منه البُسْر، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال.

وَالحَالُ إِنْ عُرِّف لَفْظًا فاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

الإعراب:

((**والحال**)) مبتدأ.

((**إن**)) حرف شرط.

((**عرف**)) بتشديد الراء والبناء للمفعول فعل الشرط.

و((**لفظًا**)) تمييز محول عن نائب الفاعل لا على إسقاط في خلافًا للمكودي.

و((**فاعتقد**)) جواب الشرط والفاء فيه واجبة لكونه فعل أمر.

و((**تنكيره**)) مفعول اعتقد.

و((**معنى**)) تمييز أيضًا محول عن المضاف إليه وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ والأصل والحال إن عرف لفظه فاعتقد تنكير معناه.

و((**كوحدك**)) مجرور الكاف محذوف كما مر وهو في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ووحدك حال من فاعل اجتهد مقدم على عامله لكونه فعلاً متصرفًا.

و((**اجتهد**)) فعل أمر.

والتقدير وذلك كقولك اجتهد وحدك.

الشرح:

من أوصاف الحال أن يكون نكرة، فإن وقعت بلفظ المعرفة أوّلت بنكرة كالمضافة في قولهم: اجتهد وحدك، وقعدَ وحدَهُ.

وكالداخل عليها في قولهم: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [٢].

=

(١) سورة الإسراء آية (٦١).

(٢) البيت بتمامه هو:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشفِقْ عَلَى نَغَص الدِّخَالِ

قائله: لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه

المصادر: شرح ابن عقيل رقم (١٧٩)، التصريح (١/٣٧٣).

=

وجَاءُوا الْجُمَّاءَ الْغَفيرَ[1].

لتأول ذلك منفردًا ومعتركة ومجتمعين.

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

=

اللغة: ((العراك)) ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. ((يذدها)) يطردها. ((يشفق)) يرحم. ((نغص)) مصدر نغص الرجل-بكسر الغين-إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه. ((الدخال)) أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها، وذلك إذا كان البعير كريمًا أو شديد العطش أو ضعيفا.

الإعراب: ((فأرسلها)) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحمار المذكور في أبيات سابقة. والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول. ((العراك)) حال. ((ولم يذدها)) الواو عاطفة. لم: نافية جازمة، يذد: مضارع مجزوم بلم، والفاعل مستتر فيه، ها: مفعول، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة. ((ولم يشفق)). قوله: ((على نغص)) متعلق بيشفق. ((الدخال)) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: ((العراك)) حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة أي: أرسلها معتركة.

(١) قال سيبويه-رحمه الله في الكتاب (٣٧٥/١). هذا باب: ما يُجعلُ من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك. ((وهو قولك)) مررت بهم الجَمَّاءُ الغَفيرَ، والناس فيها الجماء الغفيرَ فهذا ينتصب كانتصاب العراك.

وجاء بهامشه تعليق السيرافي الآتي: واعلم أن الجماء هو اسم، والغفير نعت لها، وهو بمترلة قولك في المعنى: الجم الكثير، لأنه يراد به الكثرة. والغفير: يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرهم، من قولنا: غفرت الشيء أي غطيته. ونصبه في قولك: مررت بهم الجماء الغفير على الحال، والحال إذا كان اسمًا غير مصدر لم يكن بالألف واللام. فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا الجماء الغفير في موضع المصدر كالعراك. كأنك قلت: مررت بهم الجموم الغُفر على معنى مررت بهم جامِّين غافرين. وفي موضع ثان يقول سيبويه (٩١/٢): وبعض العرب يقول: هو لك الجماء الغفير، يرفع كما يرفع الخالص، والنصب أكثر، لأن الجماء الغفير بمترلة المصدر، فكأنه قال هو لك خلوصًا، فهذا تمثيل ولا يتكلم به.

وانظر الكتاب (١٠٧/٢)، لسان العرب: جمم (٦٨٨/١).

الإعراب:

«**ومصدر**» مبتدأ.

و«**منكر**» نعته وهو الذي سوغ بالابتداء به.

و«**حالاً**» منصوب على الحال من فاعل يقع.

وجملة «**يقع**» خبر المبتدأ وفاعل يقع ضمير مستتر يعود إلى مصدر.

و«**بكثرة**» متعلق بيقع.

و«**كبغتة**» مجرور الكاف محذوف وبغتة حال من طلع.

و«**زيد طلع**» مبتدأ وخبر.

والتقدير وذلك كقولك زيد طلع بغتة فقدم الحال على عاملها الذي هو المبتدأ ومثل ذلك لا يجيزه الأخفش لبعدها عن العامل وهو ظاهر لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى.

الشرح:

الحال شبيهة بالنعت والخبر، فلذلك يجب أن يكون هي نفس صاحبها في المعنى إذا كانت مفردة نحو: جاء زيد ضاحكًا، ولا يجوز: جاء زيد ضحكًا؛ لأن الضحك غيره إلا أنه قد كثر وقوع المصدر المنكر حالاً يقع لتأوله بالوصف كطلع زيد بغتة، وجاء ركضًا، وقتلته صبرًا، إذ هي في تأويل: راكضًا، ومباغتًا، وصابرًا، ومع كثرته فهو مقصور على السماع إلا أن المصنف ذكر أنه مطرد في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يقع بعد إمّا نحو: إما علمًا فعالم.

الثانية: أن يقع بعد مبتدأ اقترن خبره بأل المنبئة عن كماله نحو: أنت الرجل شجاعة.

الثالث: أن يقع بعد خبر دال على التشبيه نحو: هو زهيرٌ شعرًا.

أما وقوعها مصدرًا معرفًا فنادرٌ نحو: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ[1].

---

(١) جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري ﷺ تقدم تخريجه قريبًا.

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيِه كـَ: لاَ يبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ

الإعراب:

«**ولم**» حرف نفي وجزم .

و«**ينكر**» بتشديد الكاف والبناء للمفعول مجزوم بلم.

و«**غالبًا**» قال المكودي: حال من ذو الحال و«ذو الحال» نائب الفاعل بينكر.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يتأخر**» مجزوم بلم وهو فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا.

«**أو يخصص أو يبن**» مجزومان بالعطف على يتأخر.

«**من بعد**» متعلق بيبن.

و«**نفي**» مضاف إليه.

«**أو**» حرف عطف.

و«**مضاهيه**» معطوف على نفي والضمير المضاف إليه يعود إلى نفي.

و«**كلا**» مجرور الكاف محذوف كما مر ولا حرف نهي.

و«**يبغ**» مجزوم بلا الناهية.

و«**امرؤ**» فاعل يبغ.

و«**على امرئ**» متعلق بيبغ.

و«**مستسهلاً**» بكسر الهاء حال من امرئ الأول.

الشرح:

أصل صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه بمنزلة المبتدأ، ولا يقع في الغالب نكرة إلا لمسوغ من المسوغات الأربعة التي ذكرها المصنف.

الأول: أن يقدم عليه نحو: «لميّةَ مُوحِشًا طللٌ»(1).

(١) البيت بتمامه هو:

لمَيّة مُوحشًا طللٌ قديمُ ... عفاه كل أسحم مستديم

وتمامه كما في التصريح (١/ ٣٧٥) عند الأعلم.

يَلوحُ كأنّهُ خلَلُ

وكذا في خزانة الأدب (٣/ ٢١١).

مصادره: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢، ٦٤، خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩ رقم ١٩٥. قال البغدادي في خزانة الأدب (٢٠٩) شاهد رقم (١٩٥): على أنهم استشهدوا به لتقدُّم الحال على صاحبها المنكر. وفيه ما بينه الشارح المحقق.

قال ابن الحاجب في «أماليه» على أبيات المفصل: يجوز أن يكون «موحشًا» حالاً من الضمير في لَميّة، فجعلُ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدمة عليها، لأن هذا هو الكثير الشائع، وذلك قليل فكان أولى.

ومن استشهد بهذا البيت، على ما ذكره، ابن جني في شرح الحماسة عند قوله:

وهلا أعدُّوني لمثلي تفاقدوا ... وفي الأرض مبثوثًا شجاع وعقربُ

قال: من نصب مبثوثًا فلأنه وصفُ نكرة قدُّم عليها، فنصب على الحال منها كقوله: لعزّةَ موحشًا طللٌ قديم. ومنهم صاحب الكشاف. وأورده عند قوله تعالى: ﴿وجعلنا فيها فجاجًا سبلاً﴾(الأنبياء : ٣١). على أن فجاجًا كان وصفًا لقوله سُبلاً، فلما تقدم صار حالاً منه. ومنهم الجنيصي في شرحه لكافية الحاجبية، قال: قدّم الحال وهو موحشًا على ذي الحال وهو طلل، لئلا يلتبس بالصفة. قال شارح شواهده الكرماني: هذا لا يصلح لمطلوبه من وجوه: الأول: أنه محتمل غير منصوص، إذ لا نسلّم أنه حال من طلل، لجواز كونه حالاً من ضمير الظرف، فلا يكون ذو الحال نكرة. الثاني: أنه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة، لأن ذا الحال مرفوعٌ والحال منصوب. الثالث: أنه لا يجوز أن يكون حالاً من طلل، لأنه مبتدأ، والحال لا تكون إلا من الفاعل أو المفعول، أو ما في قوهما، وفي كل من الأخيرين نظر ظاهر. وقد تكلم السخاوي على هذا البيت في «سفر السعادة» بما يشبه كلام الشارح، إلا أن فيه زيادة تتعلق بمذهب الأخفش.

وهذا ملخصه: «قال النحاة: انتصب موحشًا على الحال من طلل، والعامل الجار والمجرور، وهذا كلام فيه نظر. لأن الجار والمجرور إما أن يقال فيه ما قال سيبويه، أو =

الثاني: أن يتخصص إما بوصف نحو:﴿**فيها يفرق كل أمر حكيم أمرًا**﴾[1].

-وإما بإضافة نحو: ﴿**في أربعة أيام سواء**﴾ [2].

الثالث: أن يتقدمه نفي: ﴿**وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه**﴾[3].

الرابع: أن يقع بعد مضاهي النفي، وهو النهي كمثال المصنف وكقوله:

=

ما قال الأخفش. وبين مذهب سيبويه وما يرد عليه من اختلاف العامل في الحال وذيها (صاحبها) ثم قال: وإن قلنا بقول الأخفش: فارتفاع طللٌ على أنه فاعل، والرافع له الجار والمجرور، ولا مرية-شك-على قول الأخفش أن العامل في الحال هو العامل في ذيها. فإذا كان العامل غير منصرف لم تتقدم الحال عليه ولا على صاحب الحال، ألا ترى أنه لا يجوز هذا قائمًا زيد، ولا قائمًا هذا زيد. والذي ينبغي أن يقال: العامل في الحال الجار والمجرور،وصاحب الحال الضمير الذي في الجار والمجرور اهـ.

اللغة: والطلل: ما شخص من آثار الدار. والموحش: من أوحش المترل: إذا ذهب عنه الناس، وصار ذا وحشة.وهي الخلوة، والهم، كذا في «الصحاح» . و«عفاه» بمعنى درسه وغيره وعفا يأتي متعديًا. يقال: عفت الريح المترل، ويأتي لازمًا، يقال: عفا المترلُ، إذا اندرس وتغيَّر. والأسحم: هو الأسود، والمراد هنا السَّحاب، لأنه إذا كان ذا ماء يُرى أسود لامتلائه.

و«المستديم» صفة كل، وهو السحاب الممطر مطر الديمة، والديمة: مطرةٌ أقلُّها ثلث النهار أو ثلث الليل. وهذا البيت، من روى أوّله «لعزة مُوحشا.. إلخ» قال: هو كثير عزة منهم أبو علي في التذكرة القصرية. ومن رواه «لمية مُوحِشا» قال: إنه لذي الرُّمَّة، فإن عزة اسم محبوبة كثير، ومية اسم محبوبة ذي الرُمَّة.

والشاهد المشهور في هذا المعنى هو: لمية موحشا طَلَلُ يلوح كأنّه خلَلُ

وقد قيل: إنه لكثير عزة. والخلل بالكسر جمع خَلَّة، قال الجوهري: الخلَة بالكسر: واحدة خلل السيوف، وهي بطائن يغشى بها أجفان السَيف منقوشة بالذهب وغيره.

(١) سورة الدخان آية (٤، ٥).

(٢) سورة فصلت آية (١٠).

(٣) سورة الأنبياء آية (٢٥).

لاَ يرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجَامِ يوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[(١)]

والاستفهام كقوله:

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ[(٢)]

---

(١) قائله: أبو نعامة قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي.
البحر: الكامل.
المصادر: شرح ابن عقيل على الألفية رقم (١٨٥)، المقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، التصريح ١/ ٣٧٧، همع الهوامع ١/٢٤٠، الحماسة بشرح المرزوقي ١٣٦، منهج السالك ٢/ ١٧٥، الدرر اللوامع ١/ ٢٠٠.
اللغة: «الإحجام» التأخر والإعراض، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه. «الوغى» الحرب. «الحمام» بكسر الحاء: الموت.
المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التولي متخوفًا من الموت.
الإعراب: «لا» ناهية. «يركنن» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. «أحد» فاعل. «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن. «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضًا. «الوغى» مضاف إليه. «متخوفًا» حال من أحد. «لحمام» متعلق بمتخوف.
الشاهد فيه: قوله: «متخوفًا» حيث وقع حالاً من النكرة وهي قوله: «أحد» والذي سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهي.

(٢) قائله: رجل من طيئ.
البحر: البسيط.
المصادر: المقاصد النحوية ٣/ ١٥٣، التصريح ١/ ٣٧٧، همع الهوامع ١/ ٢٤٠، الدرر اللوامع ١/ ٢٠١.
اللغة: «العذر» هو كل ما تنكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.
الإعراب: «يا» حرف نداء. «صاح» منادى مرخم. «هل» حرف استفهام. «حُمَّ» فعل ماض مبني للمجهول. «عيش» نائب فاعل. «باقيا» حال من عيش. «فترى» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. «لنفسك» متعلق بترى، وهو المفعول الثاني قدم على الأوّل. «العذر» مفعول أول لترى. «في إبعادها» جار ومجرور متعلق بالعذر وها مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. «الأملا» مفعول المصدر. =

أما تنكيره بلا شيء من هذه المسوغات كما ورد في الحديث: «**وصلّى خَلفَهُ قَوْمٌ قياماً**»[1]، وقولهم: عَلَيْه مائةٌ بَيْضًا [2] فقليل.

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

الإعراب:

«**وسبق**» مفعول مقدم بأبوا.

و«**حال**» مضافاً إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل.

و«**ما**» اسم موصول في محل نصب على أنه مفعول سبق وهو نعت لمحذوف.

و«**بحرف**» متعلق بجر.

و«**جر**» بضم الجيم فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة صلة ما والعائد إليها الضمير في جر ولا يجوز أن يكون جر فعل أمر لأن الطلب لا يوصل به الموصول.

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**أبوا**» فعل وفاعل والضمير للأكثرين من النحاة.

«**ولا**» حرف لنفي الاستقبال.

و«**أمنعه**» فعل مضارع مسند إلى المتكلم والهاء مفعول وهي عائدة على سبق حال.

و«**فقد**» الفاء للسببية وهو حرف تحقيق.

=

الشاهد فيه: قوله: «باقيا» حيث وقع حالاً من النكرة وهي قوله: «عيش» والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام.

(١) النسائي صلاة الخوف (١٥)، الإمامة (١٧).

(٢) قال سيبويه-رحمه الله في الكتاب (٢/ ١١٢): هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضًا والرفع الوجهُ وقال في موضع آخر (٢/ ١٥٩) هذا باب: كم. «ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانًا لك، لأنك لا تقول عشرون ثيابًا لك، إلا على وجه لك مائة بيضًا... ».

و«**ورد**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى سبق.

وتقدير البيت: قد أبى الأكثرون أن يسبق الحال صاحبها الذي جر بحرف ولا أمنع أنا السبق بسبب أنه قد ورد وما ذكرناه من أن ما مفعول بسبق مشى عليه المكودي وقال الشاطبي: حال مضاف إلى ما وهي موصولة صلتها جر وبحرف متعلق بجر.

والتقدير: قد أبوا يعني النحويين سبق حال الاسم الذي جر بحرف ثم قال ولم يذكر المسبوق ما هو إذ هو مفهوم أن المراد سبق الحال على صاحبها ا. هـ.

الشرح:

علم من مفهوم كلام المصنف أن سبق الحال لصاحبها المرفوع والمنصوب جائز نحو: ضاحكًا جاء زيد، ومُسرجًا ركبت الفرس.

أما سبقها لصاحبها المجرور فالمشهور عند النحاة منعه سواء كان مجرورًا بحرف نحو: مررت بزيد قائمًا.

- أو بإضافة نحو: فرحت بقدومك سالمًا.

واختار المصنف جوازه في المجرور بالحرف موافقة للفارسي وابن كيسان لوروده في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[1].

وفي قول الشاعر:

---

(١) سورة سبأ آية (٢٨).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/ ١٠٦٩):

قوله تعالى: ﴿إلا كافّة﴾ هو حال من المفعول في ﴿أرسلناك﴾ والهاء زائدة للمبالغة.

و﴿للناس﴾ متعلق به، أي وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصي.

وقيل: هو حال من الناس، إلا أنه ضعيف عند الأكثرين، لأن صاحب الحال مجرور، ويضعف هنا من وجه آخر، وذاك أنّ اللام على هذا تكون بمعنى إلى، إذ المعنى أرسلناك إلى الناس، ويجوز أن يكون التقدير: من أجل الناس.

تَسَلَّيتُ طُرّا عَنْكُم بَعْدَ بينكم[1] ....

أما المجرور بالإضافة فحيث جاز وقوع الحال منه لم يجز أن يتقدم عليه اتفاقًا.

وَلاَ تُجْزِ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

الإعراب:

((**ولا**)) ناهية.

و((**تجز**)) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله مستتر فيه.

و((**حالاً**)) مفعوله.

و((**من المضاف**)) متعلق بتجز ويحتمل أن يتعلق بمحذوف نعتًا لحالاً.

و((**له**)) متعلق بالمضاف وعداه باللام لأنها تأتي بمعنى إلى.

و((**إلا**)) حرف استثناء.

و((**إذا**)) ظرف للمستقبل.

و((**اقتضى**)) فعل ماض.

و((**المضاف**)) فاعل اقتضى.

و((**عمله**)) مفعول، قال الشاطبي: يعني أن يكون المضاف مقتضيًا أي طالبًا عمل المضاف إليه يريد عمله فيه فالعمل في الحقيقة للمضاف ونسبته للمضاف إليه من حيث كان واقعًا فيه اهـ فعلى هذا ضمير عمله يعود إلى المضاف إليه وظاهر شرح المكودي أنه يعود إلى الحال حيث قال في أعجبني

---

(١) عجزه: .... بذكراكم حتى كأنكم عندي.

البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية ٣/ ١٦٠، التصريح ١/ ٣٧٩، منهج السالك ٢/ ١٧٧.

قال الشيخ خالد الأزهري في ((التصريح)) فَطرًّا بمعنى جميعًا حال من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن. والحق أن هذا البيت نحوه ضرورة أو طرًا حال من عنكم محذوفة مدلولاً عليها بفيكم المذكورة.

ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب وضارب مقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه اهـ وهو في ذلك تابع للمرادي حيث قال الضمير في عمله يعود إلى الحال أي إذا اقتضى المضاف نصب الحال اهـ والمرادي تابع لابن الناظم ووافقهم على ذلك في التوضيح.

«**أو كان**» معطوف على اقتضى واسمها مستتر فيها يعود إلى المضاف.

و«**جزء**» بالنصب خبرها.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة جزء إليها.

و«**له**» متعلق بأضيف.

وجملة «**أضيفا**» بالبناء للمفعول صلة ما والألف فيه للإطلاق.

و«**أو مثل**» معطوف على جزء.

و«**جزئه**» مضاف إليه.

و«**فلا**» الفاء عاطفة ولا ناهية.

و«**تحيفا**» فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة والفعل مبني معها على الفتح.

الشرح:

لا يجوز وقوع الحال من المضاف إليه إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف هو العامل في الحال، وفي صاحبها نحو: ﴿**إليه مرجعكم جميعًا**﴾ (١).

الثانية: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو: ﴿**ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانًا**﴾ (٢).

الثالثة: أن يكون بمنزلة بعضه نحو: ﴿**أن اتبع ملة إبراهيم حنيفًا**﴾(٣).

---

(١) سورة يونس آية (٤).

(٢) سورة الحجر آية (٤٧).

(٣) سورة النحل آية (١٢٣).

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أو صفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفَا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

الإعراب:

«**والحال**» مبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**ينصب**» بالبناء للمفعول فعل الشرط مجزوم بإن.

و«**بفعل**» متعلق بينصب.

و«**صرفا**» بتشديد الراء والبناء للمفعول في موضع النعت لفعل.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**صفة**» بالجر معطوف على فعل.

وجملة «**أشبهت**» في موضع النعت لصفة والتاء في أشبهت علامة التأنيث والفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد إلى صفة.

و«**المصرفا**» مفعول أشبهت وهو نعت لفعل محذوف والتقدير: أشبهت الفعل المتصرف والألف فيه للإطلاق.

«**فجائز**» خبر مقدم.

و«**تقديمه**» مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ الذي هو الحال.

و«**كمسرعًا**» مجرور الكاف محذوف كما مر وهو في موضع الخبر لمبتدأ محذوف ومسرعًا حال من فاعل راحل المستتر فيه.

و«**ذا**» اسم إشارة في محل رفع بالابتداء.

«**راحل**» خبره.

والتقدير: وذلك كقولك هذا راحل مسرعًا فقدم الحال على المبتدأ ومثل ذلك لا يجيزه الأخفش معللاً ببعده عن العامل.

و«**مخلصًا**» حال من فاعل دعا مقدمة على عاملها.

و«**زيد دعا**» مبتدأ وخبر وفيه ما تقدم عن الأخفش ويزاد بأن عامل الحال هنا لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى ولو قال ذا مسرعًا راحل وزيد مخلصًا دعا لتم المراد واندفع الإيراد.

الشرح:

أي يجوز تقديم الحال على عاملها كان فعلاً متصرفًا كمخلصًا زيدٌ دعا، ومثله: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهم يَخْرجُون**﴾[1]، أو صفة تشبه الفعل المتصرف كمسرعًا ذا راحل، ومنه: نجوت، وهذا تحملين طليق؛ لأن تحملين حال من المستكن في طليق، وطليق عاملها، وقد يكون تقديمها واجبًا مثل قولك: كيف جاء زيد؟؛ لأن كيف لها صدر الكلام.

أما لو كان الفعل غير متصرف كفعل التعجب أو كانت الصفة لا تشبه المتصرف كأفعل التفضيل نحو: ما أحسنه ضاحكًا، وهو أحسن الناس ضاحكًا.

امتنع التقديم، وكذلك يمتنع إن اقترن بالفعل حرف مصدري أوما يمتنع عمل ما بعده فيما قبله كأسماء الشرط والاستفهام ولامي الابتداء والقسم والموصول.

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ
كَـ تِلْكَ وَلَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدرْ نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ

الإعراب:

«**وعامل**» مبتدأ وسوغ الابتداء به نعته بالجملة بعده.

و«**ضمن**» فعل ماض مبني للمفعول متعد لاثنين أولهما ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل.

و«**معنى**» مفعوله الثاني.

و«**الفعل**» مضاف إليه والجملة نعت لعامل.

و«**لا**» حرف عطف ونفي.

---

(١) سورة القمر آية (٧).

و«**حروفه**» منصوب بالعطف على معنى.

و«**مؤخرًا**» بفتح الخاء حال من فاعل يعمل.

و«**لن**» حرف نفي واستقبال.

و«**يعملا**» منصوب بلن والألف فيه للإطلاق وجملة يعمل في موضع رفع خبر عامل.

والتقدير: عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه لن يعمل مؤخرًا.

«**كتلك**» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كتلك.

و«**ليت وكأن**» بتشديد النون معطوفان على تلك بإسقاط العاطف من ليت وهي حروف تمن وكأن حرف تشبيه.

«**وندر**» فعل ماض.

و«**نحو**» فاعل مضاف لقول محذوف.

و«**سعيد**» مبتدأ.

و«**مستقرًا**» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور بعده.

و«**في هجر**» في موضع رفع خبر المبتدأ ويجوز في هجر الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة قال الزجاجي: في جملة والصرف أجود.

الشرح:

إذا كان العامل في الحال ما فيه معنى الفعل دون حروفه من الأسماء، والحروف والظرف والجار والمجرور نحو: ﴿**فتلك بيوتهم خاوية**﴾ [1].

﴿**وهذا بعلي شيخًا**﴾ [2].

وصه مستمعًا، وليت أباك عندنا مقيمًا.

وقوله [3]:

---

(١) سورة النمل آية (٥٢).

(٢) سورة هود آية (٧٢).

(٣) القائل: امرؤ القيس.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرَ رَطْبًا وَيَابِسًا   لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[1]

وزيد في الدار جالسًا، وأبوه عندك ضاحكًا، لم يجز تقديم الحال عليه لأن العامل ضعيف، وتقديم معموله عليه يزيده ضعفًا إلا أن التقديم على الظرف، والجار والمجرور قد ورد قائلاً نحو:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِئَ ذِلَّةً   لَديكُم فَلَمْ يُعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نصْرا[2]

وكقوله تعالى: ﴿**والسماوات مطويات بيمينه**﴾ [3].

ومثله «**سعيد مستقرًا في هجر**».

---

(١) البحر: الطويل.
المصادر: سر صناعة الإعراب (٢٢٠، ٢٢٧)، مغني اللبيب (٢١٨، ٣٩٢، ٤٣٩، ٢٠٣، ٢٧٧)، المقاصد النحوية(٣/ ٢١٦)، التصريح (١/٣٨٢)، ديوان امرئ القيس (٣٨)، المنصف لابن جني (٢/ ١١٧)، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (٦٦، ٣٣٩)، معاهد التنصيص (١/ ١٦١)، المصون للعسكري (٦٦).
قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/ ٣٨٣): فرطبًا ويابسًا حالان من قلوب، والعامل فيهما كان لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه.
فإن قلت: كيف يصح أن يكون رطبًا ويابسًا حالين من قلوب؟ قلت: على معنى قسمًا رطبًا، وقسمًا يابسًا، وليس المراد بالرطب واليابس الفرد. قاله الدماميني.
والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير، وشبه الرطب بالعناب، واليابس بالحشف البالي، وهو أردأ التمر اليابس،وهو تشبيه ملفوف، وهو أن يأتي بالمشبهين هما.

(٢) البحر: الطويل.
المصادر: المقاصد النحوية (٣/ ١٧٢)، منهج السالك (٢/ ١٨٢)، مغني اللبيب (٢٤٠، ٢٩٥) التصريح (١/ ٣٨٥). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح:
فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه، وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف.
وعوف فاعل عاذ–بالذال المعجمة–وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف.

(٣) سورة الزمر آية (٦٧).

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ من   عَمْرٍو مُعَافا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

الإعراب:

«**ونحو**» مبتدأ مضاف لقول محذوف وما بعده مقول لذلك المحذوف.

و«**زيد**» مبتدأ.

و«**مفردًا**» حال من الضمير المستتر في أنفع.

و«**أنفع**» خبر زيد.

و«**من عمرو**» متعلق بأنفع.

و«**معافًا**» حال من عمرو.

و«**مستجاز**» خبر نحو.

و«**لن يهن**» بكسر الهاء خبر بعد خبر وهو من وهن يهن وهنًا إذا ضعف وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

الشرح:

هذه المسألة مما يستثنى من تقديم الحال على عاملها الذي لا يتصرف مع كونه متضمنًا معنى الفعل، وحروفه وهو ما إذا وقع فعل التفضيل عاملاً في حالين.

إما لواحد قُصد تفضيل أحد حاليه على الأخرى.

نحو: هَذا بُسْرًا أَطْيبُ مِنْهُ رُطبًا.

وإما لاثنين قصد تفضيل أحدهما في تلك الحال على الآخر نحو:

زيد مُفردًا أنفع من عمروٍ معافًا.

فإن تقديم المفضل منهما واجب لا مستجاز كما ذكر المصنف.

وَالْحَالُ قَدْ يُجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ   لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

الإعراب:

«**والحال** » مبتدأ.

و«**قد يجيء**» خبر.

و«**ذا**» معنى صاحب منصوب على الحال من فاعل يجئ.

و«**تعدد**» مضاف إليه.

و«**لمفرد**» متعلق بتعدد.

«**فاعلم**» فعل أمر وفاعل مقدم من تأخير ومفعوله محذوف.

و«**غير**» معطوف على مفرد.

و«**مفرد**» مضاف إليه.

والتقدير: والحال قد يجيء صاحب تعدد لمفرد وغير مفرد فاعلم ذلك.

الشرح:

قد تقرر أن الحال من صاحبها بمنزلة الخبر من المبتدأ، وبمنزلة الصفة من الموصوف فلذلك تجيء متعددة مع كونها لواحد إما بعطف نحو:

﴿**إن الله يبشرك بيحيى مصدقًا بكلمة من الله وسيدًا وحصورًا**﴾[1].

وإما دونه نحو: «**عهدتُ مغيثًا مغنيًا من أجرته**»[2].

ثم هذا التعدد يكون جائزًا كما مُثل، ويكون واجبًا وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: بأن يدل مجموعهما على معنى واحدٍ نحو:

أكلت الرمان حلوًا حامضًا.

الثانية: أن يقع بعد إما نحو: ﴿**إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفوراً**﴾[3].

الثالثة: أن يقع بعد لا نحو: ﴿**فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى**﴾[4].

- أما تعددها مع كون صاحبها متعددًا فلا خلاف في جوازه وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما تعدد فيه لفظًا ومعنى كقوله:

---

(١) سورة آل عمران آية (١٣٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سورة الإنسان آية (٣).

(٤) سورة طه آية (٧٤).

وَإِنَّا سَوْفَ تُدْرِكُنَا المَنَايا مُقدَّرَةً لَنَا وَمُقدِرينا[1]

الثاني: ما تعددت فيه لفظًا وصاحبها معنى نحو: لقيت إخوتك راكبًا وماشيًا.

الثالث: عكسه نحو: ﴿**وسَخَّر لَكُم الشّمْسَ وَالقَمَرَ دَائبين**﴾[2].

وعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا في نَحْوِ لا تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدَا

الإعراب:

«**وعامل**» مبتدأ.

و«**الحال**» مضاف إليه.

و«**بها**» متعلق بأكدا.

وجملة «**قد أكدا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ والألف فيه للإطلاق.

و«**في نحو**» متعلق بأكدا ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف.

والتقدير: وذلك في نحو والمضاف إليه قول محذوف .

و«**لا**» حرف نهي.

و«**تعث**» مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الألف.

---

(١) خزانة الأدب (٣/١٧٧) رقم ١٨٨ .
قال البغدادي : على أنه يجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كما في هذا البيت. فإن مقدرة، حال من الفاعل، وهو «المنايا» و«مقدرينا» حال من المفعول، أعني ضمير المتكلم مع الغير أي تدركنا المنايا في حال كوننا مقدرين لأوقاتها، وكونها مقدرة لنا.
اللغة: «المنايا» جمع منية، وهي الموت، وسمي منية لأنه مقدر من منى له أي قدّر.
وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي التي مطلعها:
ألا هُبّي بصبحك فاصبحينا ولا تبقـي خمـور الأندرينـا
وقوله: «وإنا سوف تدركنا.. » الخ معنى هذا البيت في اتصاله بما قبله أنه لما قال لها هبي بصبحك، حثها على ذلك.
والمعنى: فاصبحينا من قبل حضور الأجل، فإن الموت مقدر لنا ونحن مقدرون له.

(٢) سورة إبراهيم آية (٣٣).

و«**في الأرض**» متعلق بتعث.

و«**مفسدا**» حال من فاعل تعث المستتر فيه مؤكدة لعاملها.

الشرح:

الأصل في الحال أن يكون مؤسسة يزيد دلالتها على دلالة العامل فيها.

وتأتي مؤكدة له مطابقة دلالتها لدلالته، إما في اللفظ والمعنى نحو: ﴿**وأرسلناك للناس رسولاً**﴾[1]، وإما في المعنى خاصة نحو: ﴿**ولا تعثوا في الأرض مفسدين**﴾[2]، وقد يأتي لتأكيد صاحبها نحو: ﴿**لآمن من في الأرض كلهم جميعًا**﴾[3].

وَإِنْ تُؤَكَّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تؤكد**» بالبناء للمفعول فعل الشرط.

و«**جملة**» مرفوع بالنيابة عن الفاعل.

و«**فمضمر**» بمعنى محذوف خبر مقدم.

و«**عاملها**» مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

«**ولفظها**» مبتدأ.

و«**يؤخر**» بالبناء للمفعول خبره.

الشرح:

إذا وردت الحال لتأكيد معنى جملة سابقة نحو:هذا أبوك عطوفًا فهي واجبة التأخير عن صاحبها وعاملها مقدر، ولا يجوز إظهار تقديره أعلمه. ونحوه:

---

(١) سورة النساء آية (٧٩).

(٢) سورة البقرة آية (٦٠)، الأعراف آية (٧٤)، هود آية (٨٥)، الشعراء آية (١٨٣)، العنكبوت آية (٣٦).

(٣) سورة يونس آية (٩٩) .

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِها نَسَبِي[1]

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَه   كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

الإعراب:

«**وموضع**» بالنصب على الظرفية متعلق بتجيء.

و «**الحال**» مضاف إليه.

---

(١) وعجزه:

وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

قائله: سالم بن دارة.

البحر: البسيط.

المصادر: سبيويه (١/ ٢٥٧)، الخصائص لابن جني (٢/ ٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠)، خزانة الأدب (٥٥٣)، شذور الذهب (٢٤٧)، وشرح شذور الذهب ص (٣٠٦) رقم (١١٨)، المقاصد النحوية (٣/١٨٦)، منهج السالك (٢/١٨٥) رقم (٣٩١)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٥)، شرح الألفية لابن عقيل رقم (١٨٩).

اللغة: «دارة» أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم وبيت الشاهد يؤكده.

ومن الناس من قال : دارة لقب جده، واسمه يربوع،وهو سالم بن مسافع بن يربوع، وقيل:مسافع بن عقبة بن يربوع.

الإعراب: «أنا» ضمير متكلم منفصل مبتدأ. «ابن» خبر المبتدأ. وابن مضاف و«دارة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث. «معروفًا» حال. «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف. «نسبي» نائب فاعل لمعروف، وهو مضاف،وياء المتكلم مضاف إليه. و«هل» حرف استفهام إنكاري. «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «يا» حرف نداء. «للناس» اللام لام استغاثة، وهي حرف جر، الناس: اسم مجرور باللام. والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه، وبنفس يا، على الخلاف المشهور. وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب. «من» حرف جر زائدة. «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة.

الشاهد فيه: قوله: «معروفًا» فإن هذه الكلمة حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

و «**تجيء جملة**» فعل وفاعل.

والتقدير: وتجيء جملة في موضع الحال.

و «**كجاء**» الكاف جارة لقول محذوف ومدخولها في اللفظ محكي به وجاء فعل ماض.

و «**زيد**» فاعل جاء.

«**وهو ناو**» مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال من زيد.

و «**رحله**» بكسر الراء بمعنى نقلة مفعول ناوٍ بمعنى قاصد .

الشرح:

يقع الحال: ١- مفردًا كثيرًا كما مثل.

٢- وظرفًا نحو: رأيتُ الهلالَ بين السحاب.

٣- وجار ومجرور نحو: ﴿**فخرج على قومه في زينته**﴾ (١).

٤- ويجيء في موضعها جملة: إما اسمية نحو :

﴿**ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف**﴾ (٢).

وإما فعلية نحو: ﴿**واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه**﴾ (٣)، ويشترط فيها: أن تكون خبرية غير مقترنة بما يدل على الاستقبال مرتبطة بصاحبها بما يذكر.

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ .

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبتَدَا لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

الإعراب:

و«**وذات**» بمعنى صاحبة مبتدأ.

و«**بدء**» مضاف إليه.

---

(١) سورة القصص آية(٧٩).

(٢) سورة البقرة آية(٢٤٣).

(٣) سورة الكهف آية (٢٨).

و«**بمضارع**» متعلق ببدء.

وجملة «**ثبت**» نعت مضارع.

وجملة «**حوت ضميرًا**» من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر ذات.

«**ومن الواو**» متعلق بخلت.

وجملة «**خلت**» معطوفة على جملة حوت، والجملتان خبران عن ذات كذا أعرب المكودي. وقال الشاطبي: قوله ومن الواو خلت جملة في موضع الحال من الضمير في حوت اهـ .

وتقدير البيت: وصاحبة بدء بمضارع مثبت حاوية للضمير وخالية من الواو.

«**وذات واو**» قال المكودي منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء.

و«**بعدها**» متعلق بانو.

و«**انو**» فعل أمر.

و«**مبتدا**» بالقصر للضرورة مفعول انو.

و«**له**» متعلق بمسندا.

و«**المضارع**» مفعول أول باجعل.

و«**اجعلن**» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة.

و«**مسندا**» مفعول ثان باجعل والهاء في بعدها عائدًا على الواو والضمير في له عائد على المبتدا، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل الضمير مسندا لذلك المبتدأ المنوي اهـ ووقع في الشاطبي نوع مخالفة لهذا مما يطول ذكره.

الشرح:

إذا كانت جملة الحال فعلية، مصدرة بمضارع، مثبت والأعرف ارتباطها بالضمير دون الواو نحو: ﴿**ولا تمنن تستكثر**﴾[1].

---

(١) سورة المدثر آية (٦).

ونحوه كثر وإن ورد منه شيء بالواو، ونحو:

عَلَقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلَ قَوْمَهَا[1] ....

قدر بعد الواو مبتدأ يكون الفعل خبرًا عنه، وتصير الجملة اسمية.

والتقدير: وأنا أقتل قومها. فإن اقترن المضارع بقد، وجب إدخال الواو عليه كقوله: ﴿**لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله**﴾[2].

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بواوٍ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الإعراب:

«**وجملة**» مبتدأ.

و«**الحال**» مضاف إليه.

و«**سوى**» منصوب على الظرفية أو على الاستثناء على الخلاف في ذلك.

و«**ما**» موصول اسمي في موضع جر بإضافة سوى إليه.

وجملة «**قدما**» بالبناء للمفعول صلة ما والألف فيه للإطلاق.

---

(١) عجزه

.... زَعْمًا لَعَمْرِ أبيكَ لَيْسَ بَمزْعَمِ

قائله: عنترة بن شداد العبسي.

البحر: الكامل.

المصادر: المقاصد النحوية (١٨٨/٣)، التصريح (٣٩٢/١)، منهج السالك (١٨٧/٢).

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» : فجملة: «واقتل قومها» حال من التاء في علقتها، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف في تخريجها: فقيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة لا واو الحال.. والمضارع مؤول بالماضي.

والتقدير: وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن واقعًا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع، وهذا القول منسوب في التلخيص «البياني» إلى الشيخ عبد القاهر.

وقيل: هي واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم.

(٢) سورة الصف آية (٥) .

و«**بواو**» في موضع خبر جملة.

«**أو بمضمر أو بهما**» معطوفان على بواو.

والتقدير: وجملة الحال سوى الذي تقدم مرتبطة بالواو أو بمضمر أو بالمضمر والواو.

الشرح:

جملة الحال غير المتقدم اختصاص ارتباطها بالضمير تشمل الاسمية المثبتة، ومن ربطها بالواو خاصة. ﴿**لئن أكله الذئب ونحن عصبة**﴾ [1].

ومن ربطها بالضمير خاصة: ﴿**اهبطوا بعضكم لبعض عدو**﴾[2].

ومن ربطها بهما: ﴿**وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون**﴾[3].

والمنفية فإنها قد ربطت بالضمير وحده في نحو:

﴿**والله يحكم لا معقب لحكمه**﴾[4].

وبالواو وحدها في نحو: دَهَم الشِّتاءُ ولَسْتُ أَمْلِكُ عدة

وبهما في نحو: ﴿**ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه**﴾ [5].

والفعلية المصدرة بماضٍ مثبتٍ فإنها ترتبط بالضمير وحده نحو: ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾ [6].

وبالواو وحدها نحو: أجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا[7]

---

(١) سورة يوسف آية (١٤).

(٢) سورة البقرة آية (٣٦).

(٣) سورة القلم آية (٤٣).

(٤) سورة الرعد آية (٤١).

(٥) سورة البقرة آية (٢٦٧).

(٦) سورة النساء آية (٩٠).

(٧) عجزه:

لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسةَ المُتفَضِّل

=

ويلزمها في هذه الحال قد، وهما نحو: ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم﴾[1]، والمصدر بمضارع منفي بلم، ومن ربطها بالواو فقط.

قوله:

ولقد خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلحربِ دَائرةٌ عَلَىَ ابْنِي ضَمْضَمِ[2]

ومن ربطها بالضمير فقط: ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرًا ﴾[3].

=

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي.

البحر: الطويل.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٢٨٦) رقم (١٠٩)، أوضح المسالك رقم (٢٥٢)، قطر الندى رقم (١٠١). قال البغدادي في خزانة الأدب (٥١/١١).

وقوله: «أتيت وقد نضت» ... إلخ. نضت بالضاد - المعجمة - يقال: نضا ثوبه ينضوه نضوا، إذا خلعه. ولبسة المتفضل: الذي يبقى في ثوب واحد لينام أو ليخفِّ في عمله. واسم الثوب المِفضل-بكسر الميم-وفُضُل أيضًا بضمتين ويقال للرَجل والمرأة فُضْلٌ أيضًا.

المعنى: يقول أتيتها، وقد خلعت ثيابها للنوم غير الثوب الذي تنام فيه. وقد وقفت لي عند الستر منتظرة. وإنما خلعت ثيابها لتُري أهلها أنها تريد النوم كذا قال الزوزاني وبه يرد على الباقلاني في قوله: «إن لدي الستر» حشو لا فائدة له.

الشاهد فيه: قوله: «النوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل النوم والنض : هو الخلع شخص واحد. والنوم: مصدر ولكن زمان النوم غير زمان الخلع: لأنها تخلع قبل أن تنام، فلما لم يتحد زمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو النوم وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل الشاعر ذلك.

(١) سورة البقرة آية (٧٥).

(٢) البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته وبعده:

الشَّاتمي عِرضي وَلَمْ أشْتمهما ... والنَّاذرَيْن إِذا لَمْ أَلقهما دمي

(٣) سورة الأحزاب آية (٢٥).

ومن ربطها بهما: ﴿**أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر**﴾[1].

ويرد على كلام المصنف مواضع يمتنع دخول الواو فيها وهي: الجملة المؤكدة لمضمون جملة سابقة نحو: هذا الحق لا شك فيه.

والمصدرة بماض واقع بعد إلا كقوله: ﴿**ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزءون**﴾[2]، أو متلو بــ «أو» بما نحو: لأضربنه ذهب أو مكث.

والواقعة بعد عاطف نحو: ﴿**فجاءها بأسنا بياتًا أو هم قائلون**﴾[3].

والمصدر بمضارع منفي بما كقوله: «**عهدتُك ما تصبُوا وفيك شبيبة** »

أو بلا نحو: ﴿**ما لكم لا تناصرون**﴾[4].

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيها عَمِلْ ... وَبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

الإعراب:

«**والحال**» مبتدأ وجملة. «**قد يحذف**» بالبناء للمفعول إلى آخرها خبر المبتدأ.

و«**ما**» موصول اسمي في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيحذف والمنعوت بها محذوف.

و«**فيها**» متعلق بعمل وجملة.

«**عمل**» بكسر الميم صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر والتقدير والحال قد يحذف العامل الذي عمل فيها.

«**وبعض**» مبتدأ أول.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه وجملة.

«**يحذف**» بالبناء للمفعول صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في يحذف النائب عن الفاعل.

---

(١) سورة آل عمران آية (٤٧).

(٢) سورة يس آية (٣٠).

(٣) سورة الأعراف آية (٤).

(٤) سورة الصافات آية (٢٥).

و«**ذكره**» مبتدأ ثان وجملة.

«**حظل**» بالظاء المشالة والبناء للمفعول بمعنى منع خبر المبتدأ الثاني والرابط بينهما الضمير في حظل النائب عن الفاعل والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول والرابط بينهما الضمير المجرور بإضافة ذكر إليه.

الشرح:

عامل الحال يحذف جوازًا لدليل لفظي، كقولك: بلى راكبًا .

لمن قال: ما جاء زيدٌ؟

ومثله: ﴿**بلى قادرين**﴾[1] أي نجمعها قادرين أوحالي كقولك:راشدًا: لمن هيأ للسفر، ومأجورًا لمن قدم من حج.

ويحذف وجوبًا في أربع مسائل.

الأولى: عامل الحال المؤكدة لمضمون جملة كما تقدم.

الثانية: عامل الحال المغنية عن الخبر. وقد سبق ذكرها في باب الابتداء.

الثالثة: ما دلَّ على تدريج.

- إما في زيادة نحو: اشتريته بدرهم فصاعدًا.

وإما في نقصٍ نحو: بعته بدرهم فسافلا.

الرابعة: الحال المأتي بها للتوبيخ نحو: قاعدًا وقد قام الناس.

وقولهم: تميميًّا مرة، وقيسيًّا أخرى.

---

(١) سورة القيامة آية (٤).

التمييز

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

الإعراب:

«**اسم**» قال المكودي: «خبر مبتدأ مضمر تقديره هواسم أي المميز اسم».

و«**بمعنى**» في موضع الصفة لاسم.

و«**من**» مضاف إليه.

و«**مبين**» نعت لاسم.

و «**نكرة**» نعت بعد نعت.

و «**ينصب**» جملة مستأنفة.

و«**تمييزًا**» منصوب على الحال.

و«**بما**» متعلق بينصب، وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر.

و«**قد فسره**» في موضع الصلة لما، والضمير العائد على الموصول الهاء من فسره، وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب إلى آخر الجملة خبر له والأول أظهر اهـ واقتصر الشاطبي على الاحتمال الثاني المقتصر عليه، وفي «التوضيح» ما يعطي أن مبين نعت لمن لا لاسم.

الشرح:

ذكر في حد التمييز أربعة أوصاف:

أحدها: كونه اسمًا، فلا تمييز بفعل، ولا حرف.

الثاني: كونه نكرة فلا تمييز بمعرفة، ولذلك كان نحو: زيد حسن وجهه، منصوب على التشبيه بالمفعول به بخلاف حسن وجهًا.

وحكم بزيادة أل في نحو: وطبت النفس كما سبق.

الثالث: كونه بمعنى من، فخرجت الحال لأنها بمعنى في.

الرابع: كونه مبنيًا لما أبهم من اسم كرطل زيتًا، أو جملة كطاب زيدٌ

نفسًا، فخرج به نحو: أستغفر الله ذنبًا.

ونحو: ﴿**لا ريب فيه**﴾[1] إذ هما في تقدير: من إلا أنهما ليسا لبيان ما أبهم.

والتمييز منصوب والعامل فيه ما فسره من المبهم قبله. فإن كان المبهم اسمًا فهو العامل فيه، وإن كان جملة فالعامل فيه ما هو المسند فيها من فعل أو شبهه.

كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقفيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ[2] عَسَلاً وَتَمْرًا

الإعراب:

«**كشبر**» في موضع الحال من ما الموصولة فلا يتوجه إليه النقض بمثل طاب زيد نفسًا وزيد طيب أبوه مما التمييز فيه لبيان النسبة، فإن الناصب له المسند من فعل أو شبهه وإنما خص المفرد بالذكر؛ لأنه في الغالب يكون جامدًا فربما يتوهم أنه لا ينصب التمييز.

و«**أرضا**» تمييز.

«**وقفيز**» معطوف على شبر.

و«**برا**» تمييز.

«**ومنوين**» معطوف على ما قبله.

و«**عسلا**» تمييز.

«**وتمرًا**» معطوف على عسلاً، قال الشاطبي: «والبر معروف، والقفيز مكيال بقدر ثمانية مكاكيك، والمكوك ثلاث كيلجات، والكيلجة منا، وسبعة أثمان منا والمنا مفرد المنوين، وهو رطلان وهو المن أيضًا انتهى.

الشرح:

هذا تمثيل لمبين الاسم المبهم الدال على مقدار، وينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: ما دلَّ على مساحة كشبر أرضًا وذراعٍ خزا.

---

(١) سورة البقرة آية (٢).

(٢) منوين: مكيال كقولهم: السمن منوان بدرهم. أي منه.

الثاني: ما دلَّ على كيل كقفيز بُرا، ومكولٍ أرزًا.

الثالث: ما دلَّ على وزن كمنوين عسلاً ورطل زيتًا.

الرابع: العدد ولم يذكره المصنف هنا؛ لكونه أفرد له بابًا ويلتحق بالمقدار ما أشبهه من قوله تعالى: ﴿**مثقال ذرة خيرًا**﴾(١).

وقوله: ﴿**ولو جئنا بمثله مددًا**﴾(٢)، وقوله ﴿**فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا**﴾(٣)، وقولهم:

عِنــــدِي رَاقُـــــود خَــــلا وَ إِنَّ لَنَــا عَصــيرُها إِبلا

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَـــ مُدُّ حِنْطَةٍ غِذا

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق باجرره.

و«**ذي**» مضاف إليه.

و«**شبهها**» مجرور بالعطف على ذي.

و«**اجرره**» فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء عائدة إلى التمييز.

و«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط.

و«**أضفتها**» فعل وفاعل ومفعوله، والهاء عائدة إلى المذكورات ونحوها، وجواب إذا محذوف هو ومتعلق أضفتها والتقدير، واجرر التمييز بعد هذه المذكورات ونحوها إذا أضفتها إليه.

و«**كمد حنطة**» قال المكودي: «مبتدأ ومضاف إليه».

و«**غذا**» خبره، وهو على حذف القول تقديره: كقولك مد حنطة غذاء اهـــ. وقال الشاطبي: و«غذا» في قوله: «كمد حنطة إذا» بدل أوحال اهـــ.

---

(١) سورة الزلزلة آية (٧).

(٢) سورة الكهف آية (١٠٩).

(٣) سورة آل عمران آية (٩١).

الشرح:

لك في غير العدد أن تجر مميز الاسم بإضافته إليه فتقول: شبر أرض، وقفيز بُر ، ومَنوا عَسَلٍ، وصَاعًا تمر، وراقود خلّ.

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

الإعراب:

«**والنصب**» مبتدأ.

و«**بعد**» متعلق به.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه والمنعوت بها محذوف.

وجملة «**أضيف**» بالبناء للمفعول صلة ما، ومتعلق أضيف محذوف.

وجملة «**وجبا**» بألف الإطلاق في موضع رفع خبر المبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وفي كان ضمير مستتر يعود إلى المضاف المستفاد من أضيف أو إلى ما الموصولة.

و«**مثل**» خبر كان.

و«**ملء الأرض**» قال المكودي: «مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك ملء الأرض ذهبًا» اهـ.

و«**ذهبًا**» تمييز.

وتقدير البيت: والنصب واجب بعد المبهم الذي أضيف لغير التمييز إن كان المضاف مثل ملء من قولك: «ملء الأرض» في كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه.

الشرح:

هذا مستثنى من التمييز الذي يجوز جره بإضافة الاسم إليه، وهو ما كان الاسم فيه مُضافًا قبل تمييزه نحو: ﴿**ملء الأرض ذهبًا**﴾.

﴿مثقال ذرة خيرًا يره﴾[1]، فإنه يتعين نصب التمييز فيه، ولا يجوز جره بالإضافة.

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً: كَـ أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

الإعراب:

«**والفاعل**» مفعول مقدم بانصبن، وهو جار على موصوف مقدر.

و«**المعنى**» قال المكودي: «منصوب على إسقاط الخافض أي من المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافًا إلى المعنى» اهـ وظاهر كلام شرح الشاطبي أن المعنى مضاف إليه من إضافة الصفة إلى فاعلها، وأل فيه عوض عن الضمير المضاف إليه حيث قال: «وأصل الكلام وانصب التمييز الفاعل معناه بأفعل حال كونك مفضلاً به»، ثم قال: «وإنما نسب الفاعلية إلى المعنى مجازًا، ومراده الفاعل في المعنى» اهـ ولا يخلو من تكلف على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه إلا أن يجعل فاعل صفة مشبهة.

و«**انصبن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**بأفعلا**» متعلق بانصبن، وأفعل اسم تفضيل غير منصرف للعلمية والوزن، والألف فيه للإطلاق.

و«**مفضلا**» بكسر الضاد المعجمة حال من فاعل انصبن.

و«**كأنت**» الكاف جارة لقول محذوف ومدخولها في اللفظ وما بعده محكي بذلك المحذوف، وموضع القول رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وأنت مبتدأ.

و«**أعلى**» خبره.

و«**منـــزلاً**» تمييز وهو فاعل في المعنى بعد صيرورة أفعل التفضيل فعلاً.

والتقدير: أنت علا منـــزلك.

الشرح:

إذا جيء بالتمييز بعد أفعل التفضيل نُصبَ إن كان هو الفاعل في

(١) سورة الزلزلة آية (٧).

المعنى[1] نحو: «**أنت أعلا الناس منـــزلاً، وأكرمهم حسبًا**» ، لأن أصله منزلة، وكرم حسبك، فإن لم يكن فاعلاً في المعنى جر بالإضافة نحو:

«أنت أزهد عالم، وأشجع مقاتل».

ويستثنى من ذلك ما كان أفعل التفضيل فيه مضافًا، فإنه ينتصب تمييزه، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى نحو: «هو أكرم الناس رجلاً».

وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا مَيِّزْ كـــ أُكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بميز.

و«**كل**» مضاف إليه.

و «**ما**» نكرة موصوفة بالجملة بعدها، ومحلها الجر بإضافة كل إليها.

و«**اقتضى**» فعل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما.

و«**تعجبا**» بالنصب مفعول باقتضى على حذف مضاف.

و«**ميِّز**» فعل أمر من ميز يميز، ومتعلقه محذوف.

والتقدير: ميز بالنصب بعد كل شيء اقتضى معنى تعجب.

و«**كأكرم**» الكاف جارة لقول محذوف كما مر، وأكرم فعل تعجب على صورة الأمر ومعناه الخبر.

و«**بأبي**» الباء زائدة لازمة، وأبي فاعل أكرم على الصحيح، ولكونه على صورة الأمر لزمته الباء كراهة أن يرفع الاسم الظاهر بعد ما يشبه صيغة الأمر للمفرد المخاطب.

و«**بكر**» مضاف إليه.

و«**أبا**» تمييز.

---

(١) انظر المراجع الآتية: همع الهوامع (٤/ ٦٨، ٦٩)، شرح التسهيل (٢/٣٨٢)، تعليق الفرائد للدماميني (٢/ ٣٤٢).

الشرح:

التمييز ما دلَّ على التعجب من أقسام تمييز الجملة لا من تمييز الاسم سواء كان بعد ما أفعل نحو: ما أحسن زيدًا أخًا، أو بعد أفعل نحو: أكرم بأبي بكر أبًا، وبعد غيرهما مما يدلُ على التعجب. نحو: لله درّهُ فارسًا[1]، وواهًا له رجلاً، ويل أُمة مسعر حرب[2].

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمُغْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

الإعراب:

«**واجرر**» فعل أمر.

و«**بمن**» متعلق باجرر.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**شئت**» فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه.

و«**غير**» مفعول اجرر.

و«**ذي**» مضاف إليه والمنعوت بها محذوف.

و«**العدد**» مضاف إليه.

«**والفاعل**» مجرور بالعطف على ذي، على تقدير موصوف أيضًا.

و«**المعنى**» قال المكودي: «منصوب على إسقاط في» اهـ.

والتقدير: واجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في

---

(١) أي لله نفعه.

الدر: يستعمل لإدرار اللبن عند حلب البقرة أو الشاة.

(٢) الحديث: صحيح.

أخرجه البخاري (٢٤١)، كتاب الجهاد باب : ناقة النبي ﷺ تعليقًا، كتاب: الشروط باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، أبو داود (٣/ ٢٠٩) ٩- كتاب: الجهاد (١٦٨)- باب: في صلح العدو (٢٧٦٥)، أحمد في المسند (٤/٣٣١)، البيهقي (٩/٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨)، دلائل النبوة له (٤/ ١٠٧، ٦٧٣)، عبد الرزاق في مصنفه (٩٧٢٠).

المعنى إن شئت فاجرره.

و«**كطب**» مجرور الكاف قول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف وطب فعل أمر وفاعل.

و«**نفسًا**» تمييز.

«**وتفد**» مجزوم في جواب الأمر قال الشاطبي: ومعناه تعطي الفائدة من أفاد يفيد اهـــ.

الشرح:

يجوز جر التمييز إن كان تميزا بمن للاسم نحو: عندي رطل من زيت، وذراع من كتانْ، وراقود من خلٍ، إلا في الدال على العدد نحو: عشرون درهمًا، فلا يدخل فيه من.

وأما تمييز الجملة فلا يجوز جره بمن إن كان فاعلاً في المعنى سواء كان محولاً عن الفاعل في جملة متضمنة للفعل كطاب زيدٌ نفسًا، فإن أصله طابت نفس زيد كما سبق أو في جملة يمكن ردها إلى الفعل، وجعل التمييز فاعلاً نحو: زيد أكثر مالاً، لأنك تقول كَثُرَ مَاله، أما الفاعل في المعنى الذي لا يمكن رده إلى الفاعل صناعة نحو: لله دَرّهُ فارسًا، وأبرحت جارًا، ونعم زيد رجُلا ، فإنه يجوز جره بمن نحو: نعم المرء من رجل.

ومما يرد على إطلاق المصنف التمييز المحول في المعنى عن مفعول نحو: ﴿**وفجرنا الأرض عيونًا**﴾[١]. فإنه لا يجوز جره بمن.

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

الإعراب:

«**وعامل**» مفعول مقدم.

و«**التمييز**» مضاف إليه.

---

(١) سورة القمر آية (١٢).

و«**قدم**» بكسر الدال فعل أمر وفاعل.
و«**مطلقًا**» حال من المفعول المقدم.
«**والفعل**» مبتدأ.
و«**ذو التصريف**» نعت له.
و«**نزرًا**» حال من الضمير في سبق العائد إلى الفعل.
وجملة «**سبقا**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق، و«النـــزر» القليل.

الشرح:

عامل التمييز مؤثر فيه فتقدمه عليه هو الأصل(١)، ثم هذا الأصل لازم إن كان العامل اسمًا أو فعلاً غير متصرف كفعلي التعجب ونعم وبئس، وغالب إن كان فعلاً متصرفًا كطاب زيد نفسًا وغرست الأرض نخلاً.

وقد يتقدم التمييز عليه قليلاً نحو: وَمَا كَانَ نَفْسَاً بالْفِراقِ تطيبُ(٢)

(١) راجع مسألة تقديم التمييز على عامله المراجع الآتية: المقرب لابن عصفور (٢/٢٨٣-٢٨٥)، شرح الكافية للرضى (١/٢٠٤، ٣٢٣)، الأصول لابن السراج (١/٢٧٠، ٢٧١)، أوضح المسالك (٢/٣٧١، ٣٧٣)، الخصائص (٢/٣٨٤)، الكافية الشافية (٢/ ٧٧٥- ٧٨٠)، التبصرة (١/ ٣١٨-٣٢٠)، المساعد (٢/٦٦-٦٧)، الإيضاح لابن الحاجب (١/٣٥٦)، المقتصد (٢/٦٩٣- ٦٩٦)، ملحة الإعراب (١٤٩)، شرح ابن عقيل (١/٦٦٩-٦٧٣)، الإنصاف ص (٨٢٨- ٨٣٣) مسألة ٢٠، أسرار العربية (١٩٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٣-٧٤) ،الأشباه والنظائر (٢/٢٤٢- ٢٤٣)، شرح التسهيل (٢/٣٨٩)، همع الهوامع (١/ ٢٥٢)، شرح عيون الإعراب ص (١٥٢، ١٥٣)، المقتضب (٣/٣٦)، الكتاب لسيبويه (١/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٢) قائله: المخبل السعدي، وقيل: لأعشى همدان، وقيل: لقيس بن الملوح العامري.
البحر: الطويل.
المصادر: سيبويه (١/١٨٨)، شرح الجمل للزجاجي (٢٤٦)، شرح ابن يعيش للمفصل (٢/٧٣، ٧٤)، المقاصد النحوية (٣/٣٤٥)، همع الهوامع (١/ ٢٥٢)، الدرر اللوامع (١/ ٢٠٨)، منهج السالك (٢/٢٠١)، الإنصاف (٨٢٨).
صدره:
=

واختار المصنف أنه لا يختص بالضرورة.

حروف الجر

الشرح:

لا يقع حرفُ الجر إلا متعلقًا بفعل أو ما في معناه إما ظاهـــرًا كـــ﴿**أنعمت عليهم**﴾[١]، وإما مقدرًا تقديرًا لازما كالواقع خبرا أو صفة أو صلة أو حالا، أو تقديرا جائزًا كما في نحو: ﴿**بسم الله**﴾[٢] ويستثنى من ذلك الجار الزائد في نحو: ﴿**كفى بالله** ﴾[٣] «**وما فيها من أحد**» ، فإنه يتعلق بشيء. و«لعل» على لغة من جرّ بها. والصحيح أن كاف التشبيه يصح تعلقها بالعوامل خلافًا للأخفش وكذلك رُبّ خلافًا للرماني.

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلاَ ، حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

=

أتْهجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها، وتتباعد عنه، وعهدي بها، والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق، ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للاستفهام الإنكاري. «تهجر» فعل مضارع «ليلى» فاعل. «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر. «حبيبها» مفعول تهجر.وها: مضاف. و«ما» الواو للحال، ما: نافية. «كان» فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الشأن. «نفسًا» تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله «تطيب» الآتي. «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب. «تطيب» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. والجملة في محل نصب خبر «كان» .

الشاهد فيه: قوله: «نفسًا» فإنه تمييز عامله قوله: «تطيب» . وقد تقدم عليه. والأصل: تطيب نفسًا. وقد جوز ذلك التقديم الكوفيون، والمازني، والمبرد، وتبعهم ابن مالك. وهو عند الجمهور ضرورة فلا يقاس عليه. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد. «وَمَا كَانَ نَفْسي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ» . وعلى هذا فلا شاهد فيه.

(١) سورة الفاتحة آية (٧).

(٢) سورة هود آية (٤١).

(٣) سورة الرعد آية (٤٣).

مُذْ مُنْذ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَـــا وَلَعَــلَّ وَمَتَــى

الإعراب:

((**هاك**)) ها بالقصر هنا وقد تمد اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب يتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع في التذكير والتأنيث ونظيرها في ذلك الكاف اللاحقة لاسم الإشارة، والكاف من أرأيتك وأخواته على مذهب البصريين.

و((**حروف**)) مفعول هاك.

و((**الجر**)) مضاف إليه.

((**وهي**)) مبتدأ.

و((**من**)) بكسر الميم وما عطف عليها خبر المبتدأ.

و((**إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو**)) معطوفات على من بإسقاط حرف العطف.

و((**تا والكاف والبا ولعل ومتى**)) معطوفات مع ذكر حرف العطف.

الشرح:

ذكر من حروف الجر هنا عشرين حرفًا منها ثلاثة سبق الكلام عليها في الاستثناء وهي: خلا، وحاشا، وعدا وبقيتها يأتي الكلام عليها مفصَّلاً حيث يذكره إلا ثلاثة لم يذكرها في التفصيل الندور الجر بها وهي:

١- كي : ومعناها: التعليل، ولا تجر إلا ثلاثة أشياء:

أحدها: أن المصدرية، وصلتها نحو:

.... كَيمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا (١)

(١) البيت بتمامه.

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانحًا لِسانَكَ كيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

قائله: جميل بن عبد الله.

=

فما زائدة، وأن وصلتها في محل جر بكي، ولو باشرت الفعل نحو: أردت كي يقوم زيد، فهل هي جارة، وأن مقدرة بعدها أو مصدرية ناصبة، واللام مقدرة قبلها؟ على قولين:

الثاني: ما المصدرية نحو:

.... فَإِنَّما يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ [1]

=

البحر: الطويل.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٩/ ١٤- ١٦)، خزانة الأدب (٣/ ٥٨٤)، مغني اللبيب (١٨٣)، (١٧٣)، شذور الذهب (٢٨٩)، المقاصد النحوية (٣/٢٤٤، ٤/ ٣٧٩)، التصريح (٢/٣، ٢٣١، ٢٣٠)، همع الهوامع (٢/٥)، الدرر اللوامع (٢/٥)، منهج السالك (١/٢٧٩، ٢/٢٠٤)، ديوانه (٢٥)، أوضح المسالك رقم(٤٩١).

الإعراب: «فقالت» الفاء حرف عطف، وقال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي. «أكل» الهمزة للاستفهام، كل: مفعول أول لقوله: «مانحًا» الآتي، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وكل مضاف، و«الناس» مضاف إليه. «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص. وتاء المخاطب: اسمه. «مانحًا» : خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله. «لسانك» لسان: مفعول ثان لمانح، ولسان: مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه. «كيما» كي حرف تعليل، وما زائدة. «أن» حرف مصدري ونصب. «تغر» فعل مضارع منصوب بأن وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. «وتخدعا» الواو عاطفة، تخدع معطوف على تغر، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت هو فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «كيما أن تغر» أدخل كي على أن، فلزم اعتبار كي حرفًا دالاً على التعليل، واعتبار أن مصدرية ناصبة، ولا يجوز اعتبار كي مصدرية، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد، وهو غير مرضي.

(١) البيت بتمامه:

إذا أَنْتَ لَمْ تنْفَع فَضر فَإِنَّما يُرَاد الفتى كَيْمَا يَضُر وَيَنْفَعُ

قائله: النابغة، وقيل قيس بن الخطيم.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/٣)، خزانة الأدب (٣/٥٩١)، بولاق، (٨/٤٩٨) رقم

الثالث: ما الاستفهامية منه كقوله: كيمه في السؤال عن العلة، ولعل والجر بها لغة عقيلية وهي على بابها من الترجي ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر وبهما روي:

لَعلّ اللّهَ فَضَلكُم عَلَيْنَا ....(١)

=

(٦٥٦)، المغني (١٨٢) (١٣٣)، المقاصد النحوية (٣/٢٤٥، ٤/٣٧٩)، منهج السالك (٢/٢٠٤، ٣/٢٧٩)، ملحقات ديوان قيس (١٧٠). قال البغدادي في الخزانة الشاهد (٦٥٦).

الشاهد فيه: على أنَّ «يضر» بالرفع، وما كافة، وقيل: مصدرية، وكي جارة، أي لمضرته ومنفعته. وهذان الوجهان أجازهما أبو علي الفارسي في «التذكرة القصرية» وفي «البغداديات» وكذا قال ابن هشام في «مغني اللبيب» وقال العيني: إن دخول كي على المصدرية نادر.

ورأيت في «طبقات النحاة» لأبي بكر محمد بن الشَّهير بالتاريخي عند ترجمة يونس ابن حبيب، أن يونس قال: كان عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فصيحًا، وهو الذي يقول:

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفع فَضُرَّ فَإِنَّما يُرجى الفتى كَيْمَا يضر وَيَنْفَعا

فعلى هذه الرواية: ما زائدة، ويضر منصوب بكي، واللام مقدرة، وأنت فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي إذا لم تنفع الصديق فضر العدو.

وإنما قدر الفعل واقعًا على هذا المفعول، لأن العاقل لا يأمر بالضر مطلقًا، وحسن المقابلة اقتضى تعيين الأول. و«يرجى» بتشديد الجيم المفتوحة، أي إنما يرجى الكامل في الفتوة لضرر من يستحق الضرر، ونفع من يستحق النفع وقيل: يمكن حمل البيت على أنَّ المراد الحثّ على النفع بالأمر بالضرر، لا على أنه مراد، ولا يقدر للفعل متعلق بملاحظة أن الإنسان إنما يقصد ويكثر رجاؤه لوصف فيه لا لذاته.

وروي: «يراد» بدل «يرجى». قال العيني: البيت للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم ذكره البحتري في حماسته اهـ. ونسبه الإمام الباقلاني في كتاب: «إعجاز القرآن» لقيس بن الخطيم بنصب يضر وينفع والله أعلم.

(١) وعجزه:

.... بشيء إنَّ أُمَّكُم شَرِيمُ

=

=

وفي (خزانة الأدب) لعاء بدل لعل.

المصادر: المقرب (١/١٩٣)، العيني (٣/٢٤٧)، التصريح (٢/٢)، الأشموني (٢/٢٠٤).

وقال البغدادي في خزانة الأدب (١٠/ ٤٢٢) رقم (٨٧٦):

على أن لعاء لغة في لعل كما في البيت، ولم أرَ من أنشده كذا إلا ابن الأنباري في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف».

قال: «إنما حذفت اللام الأولى من لعل كثيرًا في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلقبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: لعلّ، ولعلن، ولعن بالعين غير المعجمة».

قال الراجز:

حتَّى يَقُولُ الرَّاجز المنطِّقُ   لَعَنَّ هذا مَعَهُ معلق

وَرَعَنَّ، وعَنَّ، وَغَنّ، ولغَلّ، وغَلّ، ولَعَاءَ.

فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام، وكان حذف اللام أولى من العين، وإن كان أبعد من الطرف، لأنه لو حذف العين لأدى إلى اجتماع ثلاث لامات. انتهى.

والهمزة من «لعاء» مفتوحة كما في لعل، ولفظ الجلالة في البيتين منصوب على إعمال العاء عمل إنّ ، ولا يجوز جرها، فإن الجارة إنما هي: لعل ، وعل بفتح لامهما وكسرها والمشهور في إنشاد البيت: «لعل الله فضلكم علينا» . وكذا أنشده ابن السكيت بكسر لام لعل، وجر لفظ الجلالة وكذا رواه المرادي في الجنى الداني وابن الناظم، وابن عقيل وابن هشام في شروحهم للألفية. واللغات العشرة التي ذكرها الشارح المحقق، غير لعاء، ذكرها ابن مالك في «التسهيل» وزاد عليها المرادي في الجنى الداني لغة أخرى، وهي رعلّ بالراء بدل اللام الأولى. وأورد ابن الأنباري في لغاتها «لعلن» بإبدال اللام الثالثة نونًا، وأورد صاحب القاموس أيضًا في لغاتها لون بفتح اللام والواو وتشديد النون المفتوحة فتصير لغاتها أربع عشرة لغة وقد اختلف أهل المصرين في اللغة الأصلية، فقال البصريون: الأصل «عَلّ» . وقال الكوفيون: الأصل لَعَلَّ. ونقل ابن الأنباري دليل الفريقين، ورجح قول الكوفيين، ولا بأس بإيراده مختصرًا ، وقال: ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية، وقالوا: لأنها حرف وحروف الجر كلها أصلية، لأن حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال، والذي يدل على ذلك أيضًا أن اللام خاصة لا تكاد تزاد بما تجوز فيه الزيادة إلا شاذًا نحو. زيدل وعبدل، وفحجل في كلمات معدودة.

=

٢- **ومتى** : وهي بمعنى من الابتدائية، والجر بها لغة هذيلية.

ومن كلامهم: أخرجها متي كمه، أي من كمه.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ والْوَاوَ وَرُبَّ وَالتّا

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

الإعراب:

«**بالظاهر**» متعلق باخصص.

و«**اخصص**» فعل أمر.

و«**منذ**» مفعول اخصص.

و«**مذ وحتى والكاف والواو ورب**» بضم الراء.

و«**التا**» بالتاء المثناة فوق معطوفات على منذ بإسقاط العاطف من أولها.

و«**ما**» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

وجملة «**رووا**» من الفعل والفاعل صلة ما، والعائد محذوف، ومتعلق رووا محذوف وفاعله ضمير يرجع إلى النحاة.

و«**من نحو**» متعلق برووا و«نحو» مضاف لقول محذوف يرجع للنحاة.

و«**ربه**» بضم الراء جار ومجرور واختار في المعنى أن رب لا تتعلق بشيء؛ لأنها ليست معدية وفاقًا للرماني وابن طاهر وقال الجمهور : إنها حرف جر معد

=

وذهب البصريون إلى أنها زائدة، وقالوا: لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرًا عارية عن اللام، ولهذا حكمنا بزيادة اللام في عبدل ونحوه، لأن عبدًا أكثر استعمالاً منه.

والذي يدل على زيادتها أنها مع أخواتها إنما عملت النصب والرفع لشبهها بالفعل، لأن مثل مذ، وليت مثل ليس، ولكن أصلها كن ركبت معها لا كما ركبت لو مع لا، وكأن أصلها أن أدخلت عليها كاف التشبيه فلو قلنا أن لعل أصلية لأدى ذلك إلى أن لا تكون على وزن من الأفعال الثلاثية والرباعية.

والصحيح مذهب الكوفيين. الشريم: وكذلك الشروم: المرأة المفضاة وهي التي صار مسكاها واحدًا.

ورده في المغني وتختص من بين سائر حروف الجر بأن لها صدر الكلام.

و«**فتى**» تمييز للضمير المجرور بها، وهي وما بعدها هاهنا مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه.

و«**نزر**» بمعنى قليل خبر المبتدأ الذي هو ما، وهذا بناء على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقًا، وفصل قوم فقالوا: إن عاد إلى جائز التنكير نحو: جاءني رجل فأكرمته فهو معرفة وإن عاد إلى واجب التنكير كما هنا فهو نكرة والمشهور الأول.

وتقدير البيت: والذي رواه النحاة عن العرب من نحو قولهم: ربه فتى قليل.

و«**كذا**» خبر مقدم.

و«**كها**» مبتدأ مؤخر.

«**ونحوه**» مبتدأ.

وجملة «**أتى**» خبره.

الشرح:

هذه الأحرف السبعة تختص بأنها لا تجر إلا الأسماء الظاهرة دون الضمائر، إلا أن «رب» قد سمع دخولها على ضمير الغائب بصيغة الإفراد والتذكير مفسرًا بنكرة بعده مطابقٌ للمعنى نحو:

.... وَربّة عَطِبًا أَنْقَذتُ مِنْ عَطَبِه(1)

---

(1) وصدره:

واه رأَبتُ وشيكًا صَدْعَ أَعظُمه. ....

هذا مما أنشده ثعلب و لم يعزه لقَائل.

اللغة: «رأبت» أصلحت وشعبت. «وشيكا» سريعًا. «عطبا» هو صفة مشبهة، أي هالكًا. «من عطبة» هو مصدر.

المعنى: رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط فجبرت كسرة ورشت جناحه.

الإعراب: «واه» هو على تقدير «ب» مبتدأ. «رأبت» فعل وفاعل، والجملة في محل

إلا أنه شاذ من وجهين:

أحدهما: دخولُ ربَّ على المضمر.

الثاني: تأخر مفسر الضمير عنه، وكذلك جاء في الشعر كها ونحوه من دخول الكاف على الضمير كقوله: فَإِنْ كَانَ أَنْسا مَاكَهَا الأنس تَفْعل

وكقوله:

ولاَ تَرَىَ بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَ لا كَهُنَّ إِلا حَاظِلاً[1]

وقد ندر دخول حتى على المضمر أيضًا نحو: إليك حتى بلغت حتاك.

واخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبْ مُنْكَـرًا، وَالتَّـاءُ للهِ وَرَبْ

الإعراب:

«**واخصص**» فعل أمر أيضًا.

و«**بمذ**» متعلق باخصص.

و«**ومنذ**» معطوف على مذ.

و«**وقتًا**» مفعول اخصص.

=

رفع خبر. «وشيكًا» مفعول مطلق رأبت، أي: رأبت رأبًا وشيكًا. «صدع» مفعول لرأبت. «أعظمه» مضاف إليه. «وربه عطبًا» رب حرف شبيه بالزائد، والضمير في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء. «عطبًا» تمييز. «أنقذت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو المجرور برب. «من عطبه» متعلق بأنقذ.

الشاهد فيه: قوله «وربه عطبًا» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ.

(١) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حمارًا وأتنه.

اللغة: «بعلاً» زوجًا. حلائلا: زوجات. حاظلاً: مانعًا.

الإعراب: «ولا» نافية. «ترى» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. «بعلا» مفعول أول. «ولا» مفعول أول. «ولا» الواو عاطفة. «حلائلا» معطوف على قوله «بعلا» السابق. «كه» متعلق بمحذوف حال من «بعلاً. «ولا كهن» متعلق بمحذوف حال من «حلائلا» . «إلا»: أداة استثناء ملغاة. «حاظلاً» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله: «كه» و«كهن» حيث جر الضمير بالكاف، وهو شاذ.

«**وبرب**» بضم الراء معطوف على بمذ.

و«**منكر**» معطوف على وقتًا من العطف على معمولين لعامل واحد. ومثل ذلك جائز اتفاقًا قال في المغني: «أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن زيدًا ذاهب وعمرًا جالس» انتهى.

و«**التاء**» مبتدأ.

«**لله**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

«**ورب**» معطوف على لفظ الجلالة.

الشرح:

الأحرف السبعة المختصة بالظواهر: منها ثلاثة تدخل على جميع الظواهر معرفها ومنكرها من أسماء الله أو من غيرها من مراد به الوقت أو غيره. وهي: الكاف والواو، وحتى، والأربعة الباقية منها اثنان تختص بهما ظروف الزمان من الظواهر فلا يجران غيرها وهما مُنذ ومُذ، ويأتي الكلام عليهما.

وواحد يختص به النكرات دون المعارف، وهو رُبَّ، وواحد يختص باسم الله تعالى وربّ وهو التاء في القسم: نحو ﴿**تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك**﴾[1].

ولا تجرر رُبّ إلا مضافًا إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم نحو: ترب الكعبة، وتربي، وحكى بعضهم تالرحمن، وتحاجك لأفعلن، وإن ثبت فهو في غاية الندور، أما السبعة الباقية من حروف الجر وهي:

مِنْ، وإلى، وفي، وعن، وعلى، والباء، واللام فتجر الظاهر والمضمر، ولا يمتنع من شيء من الظواهر نحو: ﴿**منك ومن نوح**﴾[2] ومثلها ظاهر.

بعضْ وَبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَةْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

---

(١) سورة النحل آية ٦٤.

(٢) سورة الأحزاب آية (٧).

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ نَكِرَةً كَـ مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ

الإعراب:

«**بعض**» بكسر العين المشددة فعل أمر.

«**وبين**» بكسر الياء مع التشديد.

«**وابتدئ**» فعلا أمر معطوفان على بعض.

و«**في الأمكنة**» متعلق بابتدئ.

و«**بمن**» بكسر الميم متعلق بابتدئ أيضًا، وهو مطلوب من جهة المعنى أيضًا لبعض، وبين على جهة التنازع فأعمل الأخير لقربه، وحذف من الأولين ضميره؛ لأنه فضلة والأصل بعض بها وبين بها وابتدئ بمن.

«**وقد**» هنا حرف تقليل.

و«**تأتي**» فعل مضارع وفاعله ضمير يعود إلى من.

و«**لبدء**» متعلق بتأتي.

و«**الأزمنة**» مضاف إليه.

«**وزيد**» بكسر الزاي ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى من.

و«**في نفي**» متعلق بزيد.

و«**شبهه**» معطوف على نفي.

و«**فجر**» الفاء عاطفة وجر فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى من.

و«**نكرة**» مفعول جر.

و«**كما**» الكاف جارة لقول محذوف وما نافية.

و«**لباغ**» خبر مقدم.

و«**من**» زائدة.

و«**مفر**» مجرور بها وهو في موضع رفع مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب بالقول المحذوف والقول ومحكيه خبر لمبتدأ.

والتقدير: وذلك كقولك ما لباغ من مفر.

الشرح:

ذكر لمن خمسة معان تضمنه هذان البيتان منها أربعة:

أحدها: التبعيض، ويعرفُ بصحة وقوع بعضٍ موقعها نحو: ﴿**خذ من أموالهم صدقة**﴾ (1).

الثاني: بيان الجنس ويعرف بصحة الإخبار بما بعدها عما قبلها نحو: ﴿**أساور من ذهب**﴾(2).

الثالث: ابتداء الغاية بلا خلاف في المكانية نحو: ﴿**أنزل من السماء ماء**﴾ (3).

وتأتي لابتداء الغاية الزمانية على الأصح نحو:﴿**ولقد أرسلنا من قبلك**﴾(4).

الرابع: تأكيد النفي بإرادة التنصيص على عموم المنفي بأن تزاد بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام بهل نحو: ﴿**ما يأتيهم من رسول**﴾(5).

وتقول: لا تضربْ من أحد، ﴿**هل من خالق غير الله**﴾ (6).

ولا تجر في هذه الحال إلا نكرةً، ولا تكون النكرة إلا فاعلاً أو مفعولاً، أو مبتدأ كالمثل السابقة.

الخامس: البدل، وقد ذكر في البيت الذي بعده، ويعرف بصحة وقوع بدل في موضعها نحو: ﴿**أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة**﴾ (7).

---

(١) سورة التوبة آية (١٠٣).

(٢) سورة الكهف (٣١)، الحج آية (٢٣)، فاطر (٣٣).

(٣) سورة الروم آية (٤٧).

(٤) سورة البقرة آية (٢٢).

(٥) سورة الحجر آية (١١)، يس (٣).

(٦) سورة فاطر آية (٣).

(٧) سورة التوبة آية(٣٨).

ومن معانيها المشهورة الظرفية نحو: ﴿**إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة**﴾[1].

والتعليل نحو: ﴿**مما خطيئاتهم أغرقوا**﴾[2].

لِلانْتِهَا حَتَّى، وَلامٌ وَإِلى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

الإعراب:

«**للانتها**» خبر مقدم.

و«**حتى**» مبتدأ مؤخر.

«**ولام وإلى**» معطوفان على حتى.

«**ومن**» بكسر الميم مبتدأ.

«**وباء**» بالمد معطوف على من وجملة.

«**يفهمان بدلا**» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ وما عطف عليه.

الشرح:

هذه الأحرف الثلاث وهي: إلى، وحتى، واللام تستعمل لانتهاء الغاية نحو: ﴿**فسقناه إلى بلد**﴾[3]، و﴿**سلام هي حتى مطلع الفجر**﴾[4]، و﴿**كل يجري لأجل مسمى**﴾[5].

إلا أن إلى يختص بذلك، وحتى هو الغالب فيها، وتفارق إلى فيه بأن المجرور بها لا يكون إلا آخرًا كما مثل أو متصلا بالآخر.

سرنا الليلة حتى السحر، ولم يسمع من كلامهم: سرنا الليلة حتى نصفها، وتستعمل للتعليل أيضًا نحو: ﴿**لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا**﴾[6].

---

(١) سورة الجمعة آية (٩).

(٢) سورة نوح آية (٢٥).

(٣) سورة فاطر آية (٩).

(٤) سورة القدر آية (٥).

(٥) سورة الزمر آية (٥).

(٦) سورة المنافقون آية (٧).

إذ هي الجارة داخلة على أن المصدرية مقدرة، أما اللام فلها معان كثيرة غيره، واستعمال من للبدلية سبق تمثيله، واستعمال الباء فيه يأتي.

وَاللامُ لِلْمِلْكِ، وَشِبهِهِ وَفي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ والظَّرْفِيَةَ استبَنْ بِبَا وَفي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وعَنْ بِهَا انْطِقِ

الإعراب:

«**واللام**» مبتدأ.

و«**للملك**» خبره.

«**وشبهه**» معطوف على الملك.

«**وفي تعدية**» متعلق بقفي.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق.

و«**وتعليل**» معطوف على تعدية.

و«**قفي**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام.

«**وزيد**» مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اللام أيضًا.

«**والظرفية**» بالنصب مفعول مقدم باستبن.

و«**استبن**» فعل أمر.

و «**ببا**» متعلق باستبن.

«**وفي**» معطوف على با.

«**وقد**» حرف تقليل هنا.

و «**يبينان**» فعل وفاعله ضمير تثنية يعود إلى الباء وفي.

و «**السببا**» مفعول يبينان، والألف في السببا للإطلاق.

«**بالبا**» بالقصر للضرورة متعلق باستعن.

و «**استعن**» فعل أمر.

((**وعد عوض ألصق**)) أفعال أمر معطوفات على استعن بإسقاط العاطف من الأخيرين ومتعلقاها محذوفة، والأصل وعد بالباء وعد بالباء وألصق بالبا وليست من باب التنازع في المتقدم فإن الناظم لا يراه.

((**ومثل**)) بالنصب على الحال من الهاء في بها.

و((**مع**)) مضاف إليه.

((**ومن وعن**)) معطوفان على مع.

و((**بها**)) متعلق بانطق والضمير في بها للباء.

و((**انطق**)) فعل أمر.

والتقدير: وانطق بالباء حال كونها مماثلة مع ومن عن في المعنى فقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، وهو في ذلك تابع لأبي على الفارسي وابن جني وابن كيسان خلافًا للجمهور.

الشرح:

اشتملت هذه الأبيات على ذكر جملة من معاني الحروف الثلاثة اللام، وفي، والباء، **وأما اللام فذكر لها ستة معاني:**

أحدها: انتهاء الغاية كما سبق.

الثاني: الملك، وهو أغلب معانيها نحو: ﴿**وله من في السماوات**﴾(١).

الثالث: شبه الملك، ويدخل فيه التمليك نحو: وهبته لك، والاختصاص نحو: السرج للدابة. والإباحة نحو: ﴿**خلق لكم ما في الأرض**﴾(٢).

الرابع: التعدية نحو: ما أضرب زيدا لعمرو، ويشبهها تقوية العامل الذي ضعف عن العوامها (٣).

---

(١) سورة الحج آية (١٨).

(٢) سورة البقرة آية (٢٩) .

(٣) كذا بالأصل المخطوط.

إما لكونه نوعًا نحو: ﴿مصدقًا لما بين يديه﴾ [1]، وإما لتأخيره نحو: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [2]، وهي وسط بين المعدية والزائدة.

الخامس: التعليل وهو كثير مع أن المصدرية، إما ظاهرة نحو: ﴿**لئلا يكون للناس على الله حجة**﴾ [3]، وإما مقدرة نحو: ﴿**لينذر بأسًا شديدًا**﴾ [4].

مع كي نحو: ﴿**لكيلا تأسوا على ما فاتكم**﴾ [5]، وأما في غير ذلك فقليل نحو:

وَإِنِّي لتَعْرُونِي لِذِكْرَاك هِزَّة .... [6]

---

(١) سورة البقرة آية (٩٧)، آل عمران (٣)، المائدة (٤٨)، الأحقاف (٣٠).

(٢) سورة يوسف آية (٤٣).

(٣) سورة النساء آية (١٦٥).

(٤) سورة الكهف آية (٢).

(٥) سورة الحديد آية (٢٣).

(٦) وبقيته «عجزه»: .... كمَا انْتَفضَ الْعَصْفُورَ بَلَّلهُ القطرُ

قائله: أبو صخر الهذلي.

البحر: الطويل.

المصادر: الإنصاف (٢٥٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢)، شذور الذهب (٢٢٩)، المقاصد النحوية (٦٧/٣، ٢٧٨)، خزانة الأدب (٥٥٢/١)، التصريح (١/ ٣٣٦، ١١/٢)، همع الهوامع (١/ ١٩٤)، الدرر اللوامع (١٦٦/١)، شرح السكري لأشعار الهذليين (٩٥٧)، منهج السالك (١٢٤/٢، ٢١٥)، أوضح المسالك رقم (٢٥٣)، قطر الندى رقم (١٠٢)، شرح ابن عقيل رقم (٢٠٤).

اللغة: «تعروني» تنـزل بي وتصيبني، «ذكراك» الذكرى – بكسر الذال- التذكر والخطور بالبال، «هزة» بكسر الهاء أو فتحها – حركة واضطراب، «القطر» المطر.

الإعراب: «إني» إن حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه. «لتعروني» اللام هي اللام المزحلقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. «لذكراك» اللام جارة، ذكرى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بتعرو. وذكرى مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام، لذكرى إياك. =

ويلتحق بها لام الصيرورة نحو: لدو للموت وابْنُوا للخرابِ

السادس: أن تكون زائدة للتوكيد نحو: ﴿**ردف لكم**﴾ [1].

ومن معانيها المشهورة التعجب نحو: لله دره فارسًا.

والظرفية نحو: ﴿**ونضع الموازين القسط ليوم القيامة**﴾ [2].

=

«هزة» فاعل تعرو، «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية. «انتفض» فعل ماض. «العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة. وتقدير الكلام: هزة كائنة كانتفاض العصفور. «بلله» بلل فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به. «القطر» فاعل بلل. والجملة من الفعل والمفعول والفاعل في محل نصب حال.والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقد، فتقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر، أو بقد والواو جميعًا، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة وقد خلت من قبلهم المثلات﴾ (سورة الرعد الآية: ٦). ونحو قوله جل ذكره: ﴿والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي ﴾ (سورة الأحقاف من الآية ١٧). وقوله سبحانه: ﴿واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه﴾ (سورة الأحقاف أيضًا)، الآية (٥١) أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا﴾ (سورة آل عمران الآية ١٦).

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجر به الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى وفاعل العامل. وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لعرو الهزة، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل العرو-الذي هو العامل-هو قوله: هزة، فلما اختلف فاعل المصدر -الذي هو علة- وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف الدال على التعليل، ولم يجز له أن ينصبه مفعولاً لأجله، وهكذا فعل.

المعنى: يصف ما يحدث له عند تذكره إياها. ويقول: إنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه المطر، فإنه يضطرب ليدفعه عن نفسه.

(١) سورة النمل آية (٧٢).

(٢) سورة الأنبياء آية (٤٧).

﴿ **أقم الصلاة لدلوك الشمس**﴾[1]، إذ هي بمعنى عند أو بعد، وكلاهما ظرف، والاستعلاء نحو: ﴿**يخرون للأذقان**﴾[2]، وأما في فذكر لها معنيين: الظرفية: وهي أشهر معانيها نحو: ﴿**في أربعة أيام**﴾[3]، ﴿**وهم في الغرفات**﴾[4]، ومثلها: ﴿**ادخلوا في أمم**﴾[5].

الثاني: السببية: نحو: ﴿**فذلكن الذي لمتنني فيه**﴾[6]، ومن معانيها المشهورة المصاحبة نحو:﴿**لو خرجوا فيكم**﴾[7]، **والاستعلاء**: نحو:﴿**لأصلبنكم في جذوع النخل**﴾ [8]، وأما الباء فذكر لها عشرة معان:

أحدها: البدل : كقول كعب بن مالك:

«**ما يَسُرنّي أَنْ شَهِدتُ بَدْرًا بالْعَقبةِ**» . أي بدلها.

الثاني: الظرفية. نحو: ﴿ **نجيناهم بسحر**﴾[9].

﴿**ولقد نصركم الله ببدر**﴾ [10].

الثالث: السببية.

نحو: ﴿**فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم**﴾[11].

---

(١) سورة الإسراء آية (٧٨).

(٢) سورة الإسراء آية (١٠٧، ١٠٩).

(٣) سورة فصلت آية (١٠).

(٤) سورة سبأ آية (٣٧).

(٥) سورة الأعراف آية (٣٨).

(٦) سورة يوسف آية (٣٢).

(٧) سورة التوبة آية (٤٧).

(٨) سورة طه آية (٧١).

(٩) سورة القمر آية (٣٤).

(١٠) سورة آل عمران آية (١٢٣).

(١١) سورة النساء آية (١٦٠).

الرابع: الاستعانة. نحو: كتبت بالقلم. ﴿**ولا طائر يطير بجناحيه**﴾[1].

الخامس: التعدية: نحو: ﴿**ذهب الله بنورهم**﴾[2]، إذ المعنى أذهبه.

السادس: التعويض. والفرق بينه وبين البدلية إذ المتروك والمأخوذ في التعويض يقصد فيه اختيار المعوض على المعوض منه نحو: ﴿**وشروه بثمن بخس**﴾[3]، ﴿**اشتروا بآيات الله ثمنًا**﴾[4].

بخلاف البدلية. فإن المتروك فيها غير مقصود الترك ولا يرد ﴿**أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة**﴾[5]. لأنهم لما تعاطوا أسباب التفويت نزلوا منزلة من اختار العوض على المعوض منه.

السابع: الإلصاق. نحو: ﴿**وامسحوا برؤوسكم** ﴾ [6].

الثامن: المصاحبة. بأن تؤدي معنى مع. نحو: ﴿**وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به**﴾[7].

التاسع: التبعيض مراد به معنى من كقوله: ﴿**عينًا يشرب بها عباد الله**﴾ [8].

العاشر: المجاوزة: بمعنى عن نحو: ﴿**فاسأل به خبيرا**﴾ [9] أي عنه.

ومن معانيها المشهورة:

الاستعلاء نحو: ﴿**ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار**﴾[10].

---

(١) سورة الأنعام آية (٣٨).

(٢) سورة البقرة آية (١٧).

(٣) سورة يوسف آية (٢٠).

(٤) سورة التوبة آية(٩).

(٥) سورة البقرة آية (٨٦).

(٦) سورة المائدة آية (٦).

(٧) سورة المائدة آية (٦١).

(٨) سورة الإنسان الآية (٦).

(٩) سورة الفرقان آية (٥٩).

(١٠) سورة آل عمران آية (٧٥).

والزيادة نحو: ﴿وكفى بالله شهيدًا﴾[1]، ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[2].

عَلَى للاسْتِعْلا ومَعْنَى في وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدِ وَ عَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا

الإعراب:

((**على**)) قصد لفظه: مبتدأ.

((**للاستعلا**)) قصر للضرورة متعلق بمحذوف خبر.

و((**معنى**)) معطوف على الاستعلاء.

((**في**)) قصد لفظه: مضاف إليه.

((**وعن**)) معطوف على ((**في**))،

((**بعن**)) جار ومجرور متعلق بقوله عنى الآتي.

((**تجاوزا**)) مفعول مقدم لقوله ((**عنى**)) الآتي.

و((**عنى**)) بمعنى قصد فعل ماض.

و((**من**)) بفتح الميم اسم موصول في محل رفع على أنه فاعل عنى.

وجملة ((**قد فطن**)) صلة من ومتعلق فطن محذوف.

والتقدير: عنى من قد فطن من النحاة عن العرب بعن تجاوزا قال الشاطبي: ((والفطنة كالفهم يقال فطنت الشيء بمعنى فهمته)) اهـــ.

((**وقد**)) حرف تقليل.

((**وتجي**)) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عن.

و((**موضع**)) بالنصب على الظرفية بتجي.

و((**بعد**)) بكسر الدال والتنوين مضاف إليه.

---

(١) سورة النساء آية (٧٩، ١٦٦).

(٢) سورة البقرة آية (١٩٥).

«**وعلى**» معطوف على بعد.

و«**كما**» الكاف جارة وما مصدرية.

و«**على**» مبتدأ.

و«**موضع**» منصوب على الظرفية بجعلا.

و«**عن**» مضاف إليه.

وجملة «**قد جعلا**» بالبناء للمفعول في موضع رفع خبر المبتدأ، وألف جعلا للإطلاق، وجملة المبتدأ والخبر صلة ما المصدرية، والكثير وصلها بالجمل الفعلية، والموصول وصلته في موضع جر بالكاف وتقدير البيت: وقد تجئ عن في موضع بعد على كجعل على في موضع عن.

الشرح:

ذكر لعلى ثلاثة معان: **أحدها**: الاستعلاء، وهو أشهر معانيها. ويكون ذاتيًا نحو: ﴿**واستوت على الجودي**﴾[1].

ومعنويًا نحو: ﴿**وكتبنا عليهم**﴾[2].

الثاني: الظرفية بمعنى في نحو: ﴿**ودخل المدينة على حين غفلة**﴾[3].

الثالث: المجاوزة بمعنى عن نحو: إِذَا رضِيَتْ عَليَّ بَنُو قُشَيْرٍ[4]

---

(١) سورة هود آية (٤٤).

(٢) سورة المائدة آية (٤٥).

(٣) سورة القصص آية (١٥).

(٤) عجزه: لعمر الله أعجبني رضاها.

قائله: القحيف العقيلي من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري.

المصادر: خزانة الأدب (٤/ ٢٤٧)، مغني اللبيب (١٤٣، ٦٧٧، ١٤٢، ٣٢٢)، الدرر اللوامع (٢/٢٢)، منهج السالك (٢/٢٢٢)، التصريح (٢/١٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٠)، الإنصاف (٦٣٠)، الخصائص لابن جني (٢/٣١١)، النوادر لأبي زيد الأنصاري (١٧٦)، المحتسب (١/٥٢)، المقرب لابن عصفور (٢/٣٢٠)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٩).

=

وذكر «**لعن**» ثلاث معان أيضًا أشهرها: المجاوزة نحو: ﴿**لنذهب عنكم**﴾[1].

الثاني: استعملوها بمعنى بعد نحو: ﴿**لتركبن طبقًا عن طبق**﴾[2].

الثالث: الاستعلاء بمعنى على، كما وقعت على في موضعها في المجاوزة كقوله تعالى: ﴿**ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه**﴾[3].

ومن معانيها المشهورة البدلية نحو: ﴿**لا تجزي نفس عن نفس شيئًا**﴾[4].

والتعليل نحو: ﴿**وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك**﴾[5].

شَبِّهْ بِكافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوكِيدٍ وَرَدْ

الإعراب:

«**شبه**» بكسر الباء المشددة فعل أمر.

=

اللغة: «قشير» بزنة التصغير هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. «رضيت» فعل ماض، والتاء للتأنيث. «علي» متعلق رضي. «بنو» فاعل رضي. «قشير» مضاف إليه. والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «لعمر» اللام للابتداء، عمر: مبتدأ خبره محذوف وجوبًا. «الله» مضاف إليه. «أعجبني» فعل ماض، والنون للوقاية، والياء للمفعول. «رضاها» فاعل، والضمير مضاف إليه، وأنثه مع أن مرجعه مذكور وهو بنو قشير لتأولهم بالقبيلة. وجملة «أعجبني رضاها» جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «رضيت علي» فإن علي فيه بمعنى «عن» يدلك على ذلك أن رضي إنما يتعدى بعن كما في قوله تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ و﴿لقد رضي الله عن المؤمنين﴾. وقد حمل الشاعر رضي على ضده، وهو «سخط» فعداه بالحرف الذي يتعدى به ضده، وهو «عن» وليس في ذلك شيء، فإن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

(١) سورة الأنفال آية (١١).

(٢) سورة الانشقاق آية (١٩).

(٣) سورة محمد آية (٣٨).

(٤) سورة البقرة آية (٤٨، ١٢٣).

(٥) سورة هود آية (٥٣).

و«**بكاف**» متعلق بشبه.

«**وبها**» متعلق بيعنى.

و«**التعليل**» مبتدأ.

وجملة «**قد يعنى**» بالبناء للمفعول خبره.

«**وزائدًا**» حال من الضمير في ورد.

و«**لتوكيد**» متعلق بزائد واللام للتعليل.

و«**ورد**» فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى الكاف.

وتقدير البيت: شبه بكاف والتعليل قد يعنى بها وورد الكاف زائد للتوكيد فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة، وأنت ضمير الكاف تارة، وذكره أخرى إشعارًا بجواز الأمرين في الحرف.

الشرح:

ذكر للكاف ثلاثة معان:

أحدها: التشبيه. وهو أشهرها نحو: ﴿**وتكون الجبال كالعهن**﴾[1].

الثاني: التعليل نحو: ﴿**واذكروه كما هداكم**﴾[2].

الثالث: الزيادة للتأكيد نحو: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[3].

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مَنْ دَخَلاَ

الإعراب:

«**واستعمل**» فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الكاف.

و«**اسمًا**» حال من الضمير المستتر في استعمل.

«**وكذا**» خبر مقدم.

---

(١) سورة المعارج آية (٩).

(٢) سورة البقرة آية (١٩٨).

(٣) سورة الشورى آية (١١).

و«**عن**» مبتدأ مؤخر.

«**على**» معطوف على عن.

و«**من أجل ذا عليهما**» متعلقان بدخلا.

و«**من**» مبتدأ جملة.

«**دخلا**» خبره والألف فيه للإطلاق.

والتقدير: من أجل هذا الاستعمال دخل عليهما من .

الشرح:

وقع في حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية، والفعلية والحرفية، وما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية، وما لفظه مشترك بين الحرفية والفعلية، ولم يذكر المصنف إلا القسم الوسط، وذكر منه خمسة:

عن وعلى إذا دخلت عليهما من نحو:

فَلَقَدْ أَرَانِي للرماحِ دريئة مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمامِي[1]

---

(١) قائله: قطري بن الفجاءة.

البحر: الكامل.

المصادر: الكتاب (٢/٢٢٩، ٢٥٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٠)، خزانة الأدب (٤/٢٥٨)، مغني اللبيب (١٤٩، ١٥٠، ١٥٢)، المقاصد النحوية (٣/٥٠)، التصريح (٢/١٩)، همع الهوامع (١/١٥٦، ٢/٣٦)، منهج السالك (٢/٢٢٦)، الحماسة (١٣٦، ١٣٨)، سر صناعة الإعراب (١/١٦).

اللغة: «دريئة» هي حلقة يدمي فيها المتعلم ويطعن.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والجلادة، ورباطة الجأش، والصبر على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال، وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يولي، ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام، لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر لا يمكن الفارس منه أحدًا.

الإعراب: «أراني» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والنون للوقاية والياء مفعول أول. «للرماح» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريئة» الآتي. دريئة» مفعول =

وكقوله:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمؤُها ....(١)

=ثان لأرى، وهي علمية، ومن أجل هذا صحّ أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد، وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب. فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافًا محذوفًا، وأصل الكلام عليه. أرى نفسي. ((من)) حرف جر. ((عن)) اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام، أي: تجيئني من جهة يميني.. إلخ. ((يميني)) مضاف إلى ((عن)) السابق. ((تارة)) منصوب على الظرفية، ويرد في مكانه مرة. وقوله: ((وأمامي)) معطوف على يميني.

الشاهد فيه: قوله ((من عن)) حيث استعمل ((عن)) اسمًا بمعنى ((جهة)) ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر.

(١) عجزه:

.... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْض بزَيزاء مَجْهَلِ

قائله: مزاحم العقيلي يصف قطاة.

البحر: الطويل.

المصادر: الكتاب (١/ ٤٠)، شرح ابن يعيش على المفصل (٨/ ٣٧، ٣٨)، التصريح (١٩/٢)، همع الهوامع (٣٦/٢)، الدرر اللوامع (٣٦/٢)، منهج السالك (٢/ ٢٢٦)، مغني اللبيب (١٤٦، ١٤٥، ٥٣٢) خزانة الأدب (٤/ ٢٠٣)، شرح الجمل للزجاجي (٧٣)، المنصف (١/ ١٦٣).

اللغة: ((غدت)) هنا بمعنى ((صار)) فلا يختص بزمان دون زمان كما تقول ((غدا على أميرًا)) أي صار أميرًا، فلو لم يكن بمعنى ((صار)) اختص حدوث معناه بزمان الغداة. ((من عليه)) أراد ((من فوقه)) فعلى-هنا-اسم، ولذلك دخل عليه حرف الجر. ((ظمؤها)) -بكسر فسكون-زمان صبرها عن الماء. ((تصل)) تصوت، وإنما يصوت حشاها، لأنه يبس من العطش، ولكنه نقل الفعل إليها من قبل أنها إذا صوت حشاها فقد صوتت. ((قيض)) بفتح القاف: قشر البيضة الأعلى. ((بزيزاء)) بزاء مفتوحة أو مكسورة بعدها مثناة تحتية فزاي ثانية هو ما ارتفع من الأرض. ((المجهل)) الذي ليس له أعلام يهتدي بها. المعني: يقول: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعدما تمت مدة صبرها عن الماء حال كونها تصوت أحشاؤها لبعد عهدها بالماء وطارت بيضها الذي وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدي بها.

الإعراب: ((غدت)) فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى ((كدرية)) في بيت سابق. ((من)) حرف جر ((عليه)) اسم بمعنى فوق مجرور محلاً بمن=

فعن وعلى اسمان وهما بمعنى جانب وفوق.

الثالث: الكاف في قوله:

يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ[1] المنضد

=

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ((غدت)) ((بعد)) ظرف متعلق بغدت ((ما)) مصدرية. ((تم)) فعل ماض ((ظمؤها)) فاعل، والضمير مضاف إليه ((تصل)) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل نصب حال ((وعن قيض)) جار ومجرور معطوف على قوله ((من عليه)) فهو من متعلقات ((غدت)) أيضًا. ((بزيزاء)) متعلق بمحذوف صفة لقيض. ((مجهل)) صفة لزيزاء.

الشاهد فيه: قوله: ((من عليه)) حيث ورد ((عن)) اسمًا بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر عليه كما أوضحنا لك.

(١) قائله: العجاج

البحر: الرجز.

المصادر: خزانة الأدب (١٠/ ١٦٦)، رقم (٨٣٠)، المخصص (٩/١١٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٤٢، ٤٤)، المغني (١٨٠)، العيني (٣/ ٢٩٤)، التصريح (٢/١٨)، همع الهوامع (٢/٣١)، الأشموني (٢/١٢٥)، ملحقات ديوان العجاج (٨٣).

وفي الخزانة: بدلا من ((المنضد)): ((المنهم))

الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (١٠/ ١٦٦): على أن الكاف يتعين اسميتها إذا انجرّت. فالكاف اسمٌ بمعنى مثل، صفة موصوف محذوف، أي عن ثغر مثل البرد قال أبو حيان في ((ارتشاف الضرب)): واختلفوا هل تكون اسمًا في الكلام، وقد كثر جرها بالباء، وعلى، وعن، وأضيف إليها وأسند فاعله ومبتدأه ومفعوله، لكن كلُّ هذا في الشعر. وذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسمًا إنما يجوز في ضرورة الشعر انتهى.

اللغة: ((البرد)) حبُّ الغمام، وهو شيء ينزل من السحاب يشبه الحصى، ويسمى حب المزن. و((المنهم)) : الذائب. قال الجوهري: انهمَّ البرد والشحم: ذاب. وهمَّه: أذابه. شبَّه ثغر النساء بالبرد الذائب في اللطافة والجلاء. والثَّغر: أصله المبسم، ويطلق على الثنايا. لكن مسألة حرفية واسمية الكاف: ذكر هذا الموضوع بالتفصيل ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/٢٨٣)، وابن عصفور في الضرائر الشعرية (٣٠١)، ونقل البغدادي في خزانة الأدب (١٠/ ١٧٤، ١٧٥)، عن أبي على الفارسي نصوصًا من كتابيه: ((المسائل البغداديات)) ، و((المسائل البصريات)) . فلتراجع

وأما: «وصالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفينْ»[1].

---

(١) قائله: خطام المجاشعي.
البحر: السريع.
المصادر: الكتاب لسيبويه (١/١٣، ٢٠٣، ٢/٣٣١)، شرح شواهد الشافية (٥٩)، العيني (٤/٩٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤٢)، مجالس ثعلب (٤٨)، شرح شواهد المغني (١٧٢)، الخصائص (٢/٣٦٨).
موضع الشاهد فيه: قال البغدادي في خزانة الأدب (٢/٣١٣) رقم (١٣٥) على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى، قياسًا على اللامين في البيت الذي قبله، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية. ثم قال البغدادي رحمه الله: وهي قصيدة من بحر السريع، وربما حسب من لا يحسن العروض أنها من الرجز كما توهَّمه بعضهم؛ لأن الرجز لا يكون فيه معولات فيردّ إلى فعولات.
ومثله: قد عرَّضت أرْوى بقولٍ إفنادْ، وهو: مستفعلن مستفعلن فعولات. وأولها:

حَي ديارَ الحيِّ بَيْنَ السَّهبينْ   وطَلْحةٍ الدَّوم وقد تعفين
لم يَبْقَ مِنْ آيٍ بها يُحَلَّيْنْ   غيرَ حُطامٍ ورمَادٍ كَنْفَيْنْ
وغيرَ نؤْيٍ وحجاجَيْ نؤيين   وغيرَ ودٍّ جاذلٍ أو وَدَّ بن
وصالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَينْ

ومنها:

ومَهْمَهَين قَذَفين مَرَّتَيْنْ   ظَهْراهُما مِثْلُ ظهر التُرسَينْ
جُبتُهما بِالنَّعْت لا بالنَّعتيْن   على مُطارِ القَلبِ سامي

اللغة: «صاليات» : أراد بها الأثافي؛ لأنها صليت بالنار أي أُحرقت حتى اسودّت، وهي معطوفة على حُطام، أي وغير أثافي صاليات، وليست الواو واو رُبَّ، خلافًا لابن يسعون، وبدليل أنه روي بدلها: «وغيرُ سُفْعٍ» : جمع أسفَع، أراد بها الأثافي أيضًا؛ لأنها قد سفَعتْها أي سوَّدتْها وغيّرتْ لونها. وروي أيضًا: «وماثلات» أي منتصبات. و«الأثافي» جمع أثفية، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدْر. و«ما» في قوله: «ككما» قال أبو على الفارسي في كتاب «التذكرة القصرية»: يجوز أن تكون مصدرية، كأنه قال: مثل الإثفاء، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي كقول =

فالأولى حمله على زيادة إحدى الكافين أو على التأكيد اللفظي نحو: ولا للما بهم ألما أدوا.

الرابع والخامس: ومذ ومنذ، ويأتي الكلام عليهما، ومن القسم الأول على، وفعليتها مشهورة: «علاه بالسيف».

ومن القسم الثالث خلا وعدا وحاشا كما سبق ومنه «مِنْ» فإنها

=

أشهب بن رميلة (الخزانة ٢/٥٠٧).

«فإن الذي حانت بفَلْج دماؤهم» اهـ.

والكاف الأولى جارة والثانية مؤكدة لها كما قال الشارح، وهذا مأخوذ من الكشاف. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى-١١): لك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال وذكر الشاهد، ثم قال: وإذا كان من باب التأكيد جاز أن يكون الكافان اسمين أو حرفين فلا يكون دليل على اسمية الثانية فقط. وقال ابن السيد في شرح أدب الكاتب «الاقتضاب ٤٣٠».

«أجرى الكاف الجارة مُجرى مثل، فأدخل عليها كافًا ثانية، فكأنه قال: كمثل ما يؤثفين.وما مع الفعل بتقدير المَصدر كأنه قال: كمثل إثفائها أي إنها على حالها حين أثفيت. والكافان لا يتعلقان بشيء، فإن الأولى زائدة والثانية قد أجريت مجرى الأسماء لدخول الجارّ عليها، ولو سقطت الأولى وجب أن تكون الثانية متعلقة بمحذوف صفة لمصدر مقدَّر محمول على معنى الصاليات لأنها نابت مناب مُثفيات؛ فكأنه قال: ومثفيات إثفاء مثل إثفائها حين نصبت للقدر، ولابد من هذا التقدير ليصح اللفظ والمعنى. أما قوله: «يؤثفين» فقد اختلف النحويون في وزنه، فقال قوم: يؤفْعَلن، والهمزة زائدة فكان يجب أن يقول يثفين، لكنه جاء على الأصل ضرورة كما قال الآخر «فإنه أهلٌ لأن يؤكرما» . وعلى هذا فأثفيّة أُفعولة، فأصلها أُثْفوَية، قلبت الواو ياء وأُدغمت وكسرت الفاء لتبقى الياء على حالها، واستدلوا على زيادة الهمزة بقول العرب: ثَفيْت القدر، إذا جعلتها على الأثافي.

وقال قوم: ووزنه يُفَعْلَين، فالهمزَة أصل، ووزن أثفية على هذا فُعْلية، واستدلوا بقول النابغة:

لا تقذِفَنّي برُكن لا كفاءَ له وإن تأثفك الأعداءُ بالرَمذِ

فقوله: تأثّفك وزنه تفعلك، لا يصح فيه غيره، ولو كان من ثفيت القدر لقال شَفّاك. ومعناه: صار أعدائي حولك كالأثافي تظافرا.

تستعمل أمرًا من المين وهُو الكذبُ.

ورُبّ فإنها تستعمل ماضيًا مبنيًّا للمفعول من ربَّه إذا قام بمصاحبة.

ومُذْ، ومُنْذُ اسمانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ: كَـ جِئْتُ مُذْ دَعا

وَإِنْ يَجُرّا في مُضيٍّ فَكَمِنْ هُما، وفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

الإعراب:

«**ومذ**» مبتدأ.

«**ومنذ**» معطوف عليه.

و«**اسمان**» خبر المبتدأ وما عطف عليه.

و«**حيث**» ظرف مكان.

وجملة «**رفعا**» من الفعل والفاعل في موضع خفض بإضافة حيث إليها.

وجملة «**أوليا**» بالبناء للمفعول معطوفة عل جملة رفعا والألف في أوليا في محل رفع على النيابة عن الفاعل وهو مفعول أول.

و«**الفعل**» مفعوله الثاني.

و«**كجئت**» الكاف جارة لقول محذوف وجئت فعل وفاعل.

و«**مذ**» ظرف متعلق بجئت.

و«**دعا**» فعل وفاعل.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يجر**» فعل الشرط.

و«**في مضي**» متعلق بـــ«يجرا».

و«**فكمن**» الفاء رابطة وكمن خبر مقدم.

و«**هما**» مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء والأصل فيهما كمن.

و«**في الحضور**» متعلق باستبن.

و«**معنى**» مفعول مقدم باستبن.

و«**في**» مضاف إليه.

و«**استبن**» فعل أمر ومتعلقه محذوف.

والتقدير: واستبن بهما معنى في الحضور.

الشرح:

مذ ومنذ مما يشترك لفظه بين الاسمية والحرفية فيكونان اسمين في موضعين[1].

أحدهما: أن يقع بعدهما اسم مرفوع نحو:

ما رأيته مذ يومان، ومنذ يوم الجمعة.

وهل هما مبتدآن وما بعدهما خبرهما أو بالعكس على قولين.

الثاني: أن يليهما الفعل نحو: جئت مذ دعى.

وقوله: «مَا زالَ مُذْ عَقدتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ»[2]، وهما حينئذ ظرفان.

وكذلك إن دخلا على جملة اسمية نحو:

مَا زِلْتُ أَبْغي المالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ[3]

---

(١) انظر مسألة مذ ومنذ في المراجع الآتية: الإنصاف (١/ ٣٨٢، ٣٩١)، ارتشاف الضرب (٢/٢٤١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨، ٤٥)، المقتضب (٢/٣٠٠)، شرح الكافية للرضى (٢/١١٨)، الكتاب (٣/ ٤٥٠)، همع الهوامع (١/٢١٦)، شرح التسهيل (٢/٢١٥).

(٢) هذا صدر بيت عجزه

فَسَما فَأَدْرَكَ خَمْسة الأَشْبَارِ

قائله: الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب.

البحري: الكامل.

المصادر: التصريح (٢/٢١)، الجمل للزجاجي (١٢٩)، ديوانه (١/٣٠٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٦، ٣٣)، المغني (١/٣٣٦)، الجنى الداني (١٢٢)، الارتشاف (٢/ ٢٤٢)، أوضح المسالك (٢/١٥٣).

الشاهد فيه: في قوله: «مُذ عَقَدتْ يداه إزَارهُ». حيث أضيف «مُذْ» إلى الجملة الفعلية.

(٣) هذا صدر بيت عجزه: «وليدًا وكهلا حين شبت وأمردا».

=

وإذا كان حرفي جر لم يدخلا على اسم زمان، ولهما معنيان:

أحدهما: أن يكون لابتداء الغاية بمعنى من وذلك إذا كان الزمان ماضيًا نحو: ما رأيته مذ شهرٍ ومُنذ سنةٍ.

لمن الديار تقنه الحجرً أقوين مذحج ومذ دهر

وقال آخر: وربع عفت آثاره منذ أزمان.

الثاني: الظرفية: وذلك إن كان الزمان حاضرًا نحو:

ما رأيته مُذ يَوْمَنَا، وَمُنْذُ شَهْرِنا

وَبَعْدَ «مِنْ، وَعنْ، وَبَا» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَد عُلِمَا

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ، وَ«الكافِ» فَكَفّْ وَقَدْ تليهما وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بزيد.

و«**من**» بكسر الميم مضافًا إليه.

=

قائله: ميمون الأعشى.

البحر: الطويل.

المصادر: مغني اللبيب ٣٣٦ (٢٥٧)، أوضح المسالك (٢/ ١٥٤)، المقاصد النحوية (٣/٣٢٦)، ارتشاف الضرب (٢/٢٤٢)، التصريح (٢/٢١)، المقرب (٢٢٢)، همع الهوامع (١/٢١٦)، مغني اللبيب (١/٣٣٦)، الدرر اللوامع (١/١٨٥)، الجنى الداني (١٢١)، منهج السالك (٢/٢٢٨)، ديوان الأعشى (١٠٢).

قال الشيخ خالد الأزهري: فأدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة. يقال: يفع وأيفع فهو يافع، ولا يقال: موفع قاله الفيروزآبادي في «القاموس» . والوليد: الصبي، والكهل: ما بعد الثلاثين،وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين. والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبات فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي.

«**وعن وباء**» معطوفان على من.

و«**زيد**» بكسر الزاي فعل ماض مبني للمفعول.

و«**ما**» نائب الفاعل بزيد.

و«**فلم يعق**» جازم ومجزوم وفاعل يعق ضمير يعود إلى ما الزائدة.

«**عن عمل**» متعلق بيعق.

وجملة «**قد علما**» بالبناء للمفعول في موضع النعت لعمل والألف فيه للإطلاق.

«**وزيد**» بكسر الزاي فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما.

و«**بعد**» متعلق بزيد.

و«**رب**» بضم الراء مضاف إليه.

«**والكاف**» معطوف على رب.

«**فكف**» الفاء عاطفة وكف فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما ومفعوله محذوف.

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**تليهما**» فعل مضارع وفاعله مستتر يعود إلى ما وضمير التثنية مفعول به يرجع إلى رب والكاف.

«**وجر**» مبتدأ وسوغ ذلك وقوعه بعد واو الحال.

وجملة «**لم يكف**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: وزيد ما بعد رب والكاف فكف جرهما وقد يليهما ما والحال أن الجر لا يكف.

الشرح:

تزاد «**ما**» بعد حروف الجر فتقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يزيل اختصاصها فلا تبطل عملها، وذلك كزيادتها بعد

الأحرف الثلاثة التي تضمنها البيت الأوّل، نحو: ﴿**مما خطاياهم**﴾ (١).

﴿**عما قليل**﴾ (٢)، ﴿**فبما نقضهم**﴾ (٣).

الثاني: أن تزيل اختصاصها فيبطل عملها، وتدخل على الجملة الفعلية والاسمية كزيادها بعد رُبَّ والكاف نحو: ﴿**ربما يود الذين كفروا**﴾ (٤).

﴿**كما أخرجك ربك**﴾ (٥)، وقوله: «كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مضَارِبه» (٦)، وقوله: «**رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ**» (٧).

---

(١) سورة نوح آية (٢٥)، وهي قراءة أبي عمرو وحده.

(٢) سورة المؤمنون آية (٤٠).

(٣) سورة المائدة آية (١٣)، وسورة النساء آية (١٥٥).

(٤) سورة الحجر آية (٢).

(٥) سورة الأنفال آية (٥).

(٦) هذا عجز بيت صدره: «أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ» .

قائله: نهشل بن جري يرثي أخاه.

البحر: الطويل.

المصادر: التصريح (٢/٢٢)، (٢/ ٨٥)، رقم (٣٠٩)، شرح المرزوقي (٨٧٢)، مغني اللبيب (١٧١، ٢٤٥)، المقاصد النحوية (٣/٣٣٤)، همع الهوامع (٢/ ٣٨)، الدرر اللوامع (٢/ ٤٢). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/ ٢٢): فسيف مبتدأ. و لم تخنه: خبره، والكاف: مكفوفة بما الزائدة. وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي ﷺ. وأراد بعمرو عمرو بن معدي كرب. وسيفه هو الصمصامة. و«المشهد» مصدر ميمي، ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه، وجمعه على حد شابت مفارقه، وإنما للإنسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد.

(٧) هذا صدر بيت عجزه:

وَعَنَا جيجُ بَيْنَهُنّ الْمهَارُ

القائل: أَبو داود الإيادي.

البحر: الخفيف.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/٢٤٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٧٢)،

وقد يبقى العمل بعدها إلا أنه قليل.

ومنه: «رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صقيل»(١).

شرح المفصل لابن يعيش (٨/٣٠،٢٩) الأزهية (٢٧٥) خزانة الأدب (٤/١٨٨، ١٨٩)، مغني اللبيب (١٠،٣١٠،١٣٧)، (١٣٩)، ديوانه ص (٣١٦)، المقاصد النحوية (٣/ ٣٢٨)، ابن الناظم (٣٧٤)، التصريح (٢/٢٢)، (٣/ ٨٧) رقم (٣١١)، ارتشاف الضرب (٢/٤٥٦)، همع الهوامع (٢/٣٠٨،٦)، الدرر اللوامع (٢/٤١،٢٠)، شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٣٣)، منهج السالك (٢/٢٣٠)، الرضى (٢/٣٣٢)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٠٥).

اللغة: «المجامل» القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه. «المؤبل» بزنة المعظم: المتخذ للقنية. تقول: إبل مؤبلة إذا كانت متخذة للقنية. «عناجيج» جمع عنجوج، وهي من الخيل الطويل العنق. «المهار» جمع مهر –والواحدة بهاء– وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقنية. وجياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها.

الإعراب: «ربما» رُبَّ: حرف تقليل وجر. ما: زائدة كافة. «المجامل» : مبتدأ. «المؤبل» صفة. «فيهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. و«عناجيج» الواو عاطفة، عناجيج: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله. والتقدير: وعناجيج فيهم، مثلاً. «بينهن» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والضمير مضاف إليه. «المهار» مبتدأ مؤخر. والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله: عناجيج السابق وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشاهد فيه: قوله «ربما المجامل فيهم» حيث دخلت «ما» الزائدة على «رب» فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها. وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ودخول «رب» المكفوفة على الجمل الاسمية شاذ عند سيبويه لأنها عنده تختص بالجمل الفعلية. وعند المبرد لا تختص بجملة دون جملة، فليس في البيت شذوذ عنده.

(١) عجزه: «بَيْنَ بُصْرَى، وَطَعْنَة نَجْلاَءِ»

قائله: عدي بن الرعناء الغساني.

البحر: الخفيف.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/٢٤٣)، الأزهية (٨٠)، مغني اللبيب (١٣٧، ٣١٢)، (١٣٨، ٢٤٧)، المقاصد النحوية (٣/ ٢٤٣)، الجنى الداني (٤٢٩)، منهج السالك

وقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[1]

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّت بَعْد بَلْ ... وَالفَا وَبَعْدَ الواوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

الإعراب:

«**وحذفت**» فعل ماض مبني للمفعول والتاء للتأنيث.

و«**رب**» نائب الفاعل.

«**فجرت**» الفاء عاطفة وجر فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير

=

(٢/٢٣١)، همع الهوامع (٢/ ٣٨)، التصريح (٢/٢١)، الخزانة (٤/١٨٧)، الدرر اللوامع (٢/٤١). قال الشيخ خالد الأزهري-رحمه الله-في «التصريح» : فجرَّ برب ضربة مع اقترانها بما، و«طعنة» مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة. وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أي أماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران.

(١) قائله: عمرو بن براقة.

المصادر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٢٧).

- هذا البيت من قصيدة مطلعها :

تَقُولُ سُلَيْمَى: لاَ تَعَرَّضْ لِقَتْلِهِ ... ولَيْلُكَ مِنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ

اللغة: «جارم» جان.

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويجنى عليه.

الإعراب: «ننصر» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه. «مولانا» مفعول والضمير مضاف إليه. «ونعلم» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر. «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمه. «كما» الكاف حرف جر. ما: زائدة. «الناس» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر. وجملة «أن» واسمها وخبرها سدت مسد مفعول. فقوله: «عليه» واقع موقع نائب الفاعل. و«جارم» معطوف على مجروم.

الشاهد فيه: قوله: «كما الناس» حيث زيدت «ما» بعد الكاف و لم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

مستتر فيه يعود إلى رب والجملة معطوفة على حذفت.

و«**بعد**» متعلق بجر.

و«**بل**» مضاف إليه.

«**والفا**» معطوف على بل.

«**وبعد**» متعلق بشاع.

و«**الواو**» مضاف إليه.

و«**شاع**» فعل ماض.

و«**إذا**» فاعل.

و«**العمل**» نعت لاسم الإشارة أو عطف بيان له على الخلاف في ذلك.

والتقدير: وشاع هذا العمل بعد الواو.

الشرح:

تحذف رُبَّ، ويبقى عملها بعد بل قليلاً نحو:

«بَلْ بَلَدٍ يَعْلُو الْفِجاجِ قَتَمُهْ»[1].

---

(١) وفي روايات أخرى بدل من يعلو «ملء».

وعجزه: «لا يُشْتَرَى كتّانُه وَجَهْرَمُه».

قائله: رؤبة بن العجاج.

البحر: الرجز المشطور.

المصادر: شرح الألفية لابن عقيل (٢/٢٨) رقم (٢١٦)، أمالي ابن الشجري (١/١٤٤)، الإنصاف (٥٢٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٠٥) مغني اللبيب (١١٢، ١٢٠)، شذور الذهب (٣٢٣)، المقاصد النحوية (٣/٣٣٥)، همع الهوامع (٢/ ٣٦)، الدرر اللوامع (٢/ ٣٨)، منهج السالك (٢/ ٢٣٢ رقم ٥٧٤)، ديوانه (١٥٠)، لسان العرب: «جهرم».

اللغة: «الفجاج» جمع فج، وهو الطريق الواسع. ومنه قوله تعالى: ﴿يأتين من كل فج عميق﴾. «قتمه» أصل قتامه، فخففه بحذف الألف. والقتام-بزنة سحاب: الغبار. «الكتان» معروف. والجهرم – بزنة جعفر- البساط. الإعراب: «بل» حرف

وبعد الفاء هو أكثر منه نحو:

«فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ»[(١)].

=

نائب عن رُبَّ «بلد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي هو رب المحذوف. «ملء» مبتدأ ثان. و«ملء» مضاف والفجاج مضاف إليه. «قتمه» قتم خبر المبتدأ الثاني. ويجوز في هذه الجملة العكس فيكون قتم مبتدأ، ومثل خبره مقدمًا، وقتم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه. وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صلة لبلد. «لا» نافية. «يشتري» فعل مضارع مبني للمجهول. «كتانه» كتان: نائب فاعل يشتري، وكتان مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة يقع بعد البيت الشاهد بكثير (انظر ديوان أراجير: العرب ص ١٥٠).

الشاهد فيه: قوله: « بل بلد» حين: حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل. ومثل قوله رؤبة بن العجاج أيضًا. [بَلْ مَهْمَة قَطَفْتُ إِثْرَ مَهْمَةٍ]. وهذا بيت من مشطور الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص ٦٦، وله أو للعجاج في العيني ٣/ ٣٤٥، وشرح شواهد الشافية ٢٠٢. فجر «مهمةٍ» بُربَّ المحذوفة بعد «بل» و«المهمة» المفازة البعيدة الأطراف.

(١) عجزه: فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة.

البحر: الطويل.

المصادر: شذور الذهب (٣٢٢)، شرح شذور الذهب ص (٣٩٠) رقم (١٦٢)، مغني اللبيب (١٣٦، ١٦١و ١٣٧، ١٥٨)، التصريح (٢/٢٢)، همع الهوامع (٢/ ٣٦)، الدرر اللوامع (٢/ ٣٨)، منهج السالك (٢/ ٢٣٢)، أوضح المسالك رقم (٣١٣).

اللغة: «طرقت» جئت ليلاً. «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم. «محول» اسم فاعل من قولهم: احول الصبي إذا أتى ولادته حول.

الإعراب: «فمثلك» الفاء حرف نائب عن رب، مثل: يروى هذا اللفظ منصوبًا، ويروى مخفوضًا. وعلى الروايتين جميعًا يجوز أن يكون مفعولاً مقدمًا على عامله، وهو قوله: طرقت الآتي، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف

=

وبعد الواو، وهو كثير شائع نحو:

«وَلْيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ مُرْخي سُتُورهُ»(١).

=

الجر الشبيه بالزائد. ومثل مضاف، وضمير المخاطبة مضاف إليه. «حبلى» بدل من مثلك أو نعت له. «قد» حرف تحقيق. «طرقت» فعل وفاعل. «مرضع» معطوف على حبلى، ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعًا بضمة مقدرة،وجملة قد طرقت في محل رفع خبر، والرابط محذوف.

والتقدير: قد طرقتها، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب؛ لأن حذف الرابط مما اختلف النحاة في تجويزه. «فألهبتها» الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به. «عن ذي» جر ومجرور متعلق بألهى، وذي مضاف، و«تمائم» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع. «محول» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه: قوله: «فمثلك» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إنما يتم على رواية جر «مثل» سواء أجعلت «مثل» مفعولاً به تقدم على عامله – وهو الأرجح- أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي بعده مع ما في هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه كذا قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله. ومن العلماء من ذكر أن «رب» لم تعمل بعد الفاء إلا في بيتين، أحدهما هذا البيت على اختلاف في روايته كما ذكرنا لك عند الكلام على نسبته وتخريجه والآخر قول الشاعر:

فَحُورٍ قَدْ لَهَوت بِهِنَّ عِينٍ   نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ

(١) وروي هكذا:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من معلقته.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٣٨٩) رقم (١٦٠)، أوضح المسالك رقم (٣١٤)، أمالي الزجاجي (٢٧٣)، مغني اللبيب (٣٦١)، (٢٦٥)، شذور الذهب (٣٢١)، التصريح (٢/٢٢)، منهج السالك (٢/ ٢٣٣).

الإعراب: «وليل» الواو واو رُبَّ «ليل»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. «كموج» الكاف حرف =

وأما حذفها دون ما ذكر فنادر.

نحو: «**رَسْمِ دَارٍ وَقفْتُ في طَلَلِه**»(١).

=

جر، وموج اسم مجرور، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف، والبحر مضاف إليه. «أرخى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الليل. «سدوله أو ستوره» سدول أو ستور: مفعول به لأرخى، وسدول أو ستور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه. «علي بأنواع» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى، وأنواع مضاف، والهموم مضاف إليه. «ليبتلي» اللام لام التعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد اللام، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء، منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة؛ لأن الفتحة خفيفة على الياء.

الشاهد فيه: قوله: «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله بعد الواو وذلك كثير جدًا.

(١) وعجزه: «كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ».

قائله: جميل بن معمر العذري.

البحر: الخفيف.

المصادر: منهج السالك (٢/ ٢٣٣)، لسان العرب «جلل»، ديوانه (١٨٧)، أمالي القالي (١/٢٤٦).

اللغة: «الرسم» ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه. «والطلل» ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه. «من جلله» له معنيان: أحدهما: أن يكون من قولهم: «فعلت هذا من جلل كذا». والمعنى: فعلته من عظمة في نفسي، حكاه أبو على القالي. والثاني: أن يكون من قولهم: «فعلت كذا من جلك وجلالك». والمعنى: من أجلك، وسببك.

الإعراب: «رسم» مبتدأ مرفوع تقديرًا. «دار» مضاف إليه. «وقفت» فعل وفاعل. «في طلله» متعلق بوقفت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم. «كدت» كاد فعل ناقص، والتاء اسمه. «أقضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. «الحياة» مفعول، والجملة من الفعل والفاعل ومفعوله في محل نصب خبر «كاد». وجملة «كاد» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «رسم دار» حيث جر قوله «رسم» برب محذوفة من غير أن

=

ولم يتعرض المصنف لمعنى رُبّ وأشهر معانيها التكثير، كقوله ﷺ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1].

كقوله:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ[2]

=

يكون مسبوقًا بأحد الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ.

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٤ طبع دار ابن كثير).

٣- كتاب: العلم.

٤- باب: العلم والعظة بالليل رقم (١١٥).

«كاسية في الدنيا» ظاهرها التقوى والصلاح، أو تلبس الثياب الرقيقة والتي لا تستر.

«عارية يوم القيامة» أي معاقبة بفضيحة التعري أو عارية من الحسنات.

(٢) وبعده كما في التصريح (٢/١٨):

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حَرِّ وَجْهِهِ ... مجللة لا تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تسع وخمس شبابه ... ويهرمُ في سبع معًا وثمانِ

وقبل توضيح الشاهد أذكر ما ذكره الشيخ خالد الأزهري في التصريح على البيتين الآخيرين في «التصريح» قال: وعن الفارسي أن عمر الخشني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال: يريد بذلك عيسى وآدم -عليهما الصلاة والسلام- والقمر، ويلده بسكون اللام وفتح الدال، وضمها، وأصله لم يلده بكسر اللام، وسكون الدال تشبيهًا لها بتاء كتف، فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعًا لفتحة الياء أو الضم اتباعًا لضمة الهاء، «والشامة» الحال، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها. وفي رواية شامة غراء، وهو غير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء، والشامة سوداء، والحر من الوجه ما بدأ من الوجنة وهو ما ارتفع من الحد، قاله الدماميني. و«مجللة» أي ذات عز وجلال، وروي مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة. «ويهرم» أي يشيب قاله الحلبي.

قائل الشاهد: عمرو الجنبي أو رجل من أزد السراة.

البحر: الطويل.

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٢/١، ٣٤١/ ٢٥٨)، الخصائص لابن جني =

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ، لَدَى حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

الإعراب:

«**وقد**» حرف تقليل.

و«**يجر**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**بسوى**» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيجر.

«**رب**» مضاف إليه.

و«**لدى**» بالدال المهملة بمعنى عند متعلق بيجر.

و«**حذف**» مضاف إليه.

«**وبعضه**» مبتدأ ومضاف إليه.

و«**يرى**» فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه وهو المفعول الأول.

و«**مطردا**» مفعوله الثاني على تقدير أن يكون يرى قلبيه، وعلى تقدير البصرية تتعدى لواحد، ومطردًا حال من مرفوع يرى، والجملة خبر بعضه.

الشرح:

من حذف حرف الجر غير رُبّ، وبقاء عمله، وقالوا: كيف أنت؟ فقلت: خير.

=

(٢/٢٣٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨)، (٩/١٢٣، ١٢٦)، المقرب لابن عصفور (٤٢)، خزانة الأدب (١/٣٩٧)، مغني اللبيب (١٢٦،١٣٥)، المقاصد النحوية (٣/٣٥٤)، التصريح (٢/ ١٨)، همع الهوامع (١/٥٤، ٢/٢٦)، الدرر اللوامع (١/ ٣١)، (٢/١٨)، منهج السالك (٢/٢٣٠).

موضع الشاهد: من هنا يتضح أن موضع الشاهد في قوله: «يلده» أراد: لم يلده بسكون الدال، فلما التقى ساكنان اللام والدال حرك الدال بحركة أقرب المتحركات إليها، وهي الياء، وهي الفتحة، لأن الساكن جاز غير حصين. لذا قال سيبويه رحمه الله: وزعم الخليل-رحمه الله-: إنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السراة. .. ثم ذكره. ثم قال: جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه، فهذا كأين وكيف.

وقوله: أَشَارتْ كُلَيْبٍ بالأَكْفِ الأَصَابعُ[1].

ويطرد حذف الجر ، وبقاء عمله في مواضع:

أحدها: أن يكون المجرور جوابًا متضمن للحرف نحو: بلى زيد، لمن قال: ما مررت بأحد؟

الثاني: أن يعطفً على مجرور بمثل المحذوف نحو: في الدار زيد، والحجرة عمرو.

الثالث: في القسم، نحو: والله لأفعلن.

الرابع: بعد كم الاستفهامية إذا جرت بحرفٍ نحو: بكم درهم اشتريته، التقدير: بكم من درهم.

الخامس: أن يقع بعد حرف مجازاة.

نحو: مررت برجل أن لا صالح فطالحٍ.

تقديره: أن لا أمر بصالح؛ فقد مررت بطالح.

---

(١) صدره:

.... إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبلةٍ.

قائله: الفرزدق يهجو جريرًا.

البحر: الطويل.

المصادر: خزانة الأدب (٣/٦٦٩، ٤/٢٠٨)، مغني اللبيب ١١، ٦٤٣ (٣)، المقاصد النحوية (٢/٥٤٢، ٣/٣٥٤)، ديوانه (٨١٥)، التصريح (١/٢١٢)، همع الهوامع (٢/ ٣٦، ٨١)، الدرر اللوامع (٢/ ٣٧، ١٠٦)، منهج السالك (٢/٩٠، ٣٣).

اللغة: «قبيلة» واحدة قبائل العرب.«كليب» بزنة التصغير-أبو قبيلة جرير. والباء في قوله «بالأكف» للمصاحبة بمعنى مع.

الإعراب: «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط. «قيل» فعل ماض مبني للمجهول. «أي» اسم استفهام مبتدأ. «الناس» : مضاف إليه. «شر» أفعل تفضيل، حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال وهو خبر المبتدأ. «قبيل» مضاف إليه.والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل. قيل: «أشارت» : فعل ماض، والتاء للتأنيث. «كليب» مجرور بحرف جر محذوف. والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بأشارت. «بالأكف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه. «الأصابع» فاعل أشارت.

الشاهد فيه: قوله: «أشارت كليب» حيث جر قوله «كليب» بحرف جر محذوف كما بيناه في الإعراب. والجر بالحرف المحذوف شاذ.

الإضافة

الشرح:

وهي نسبة تقييدية بين اسمين أو ما في تأويلهما مقتضية لجر الثاني منهما لزومًا فـــ «نسبة» جنس تشمل جميع التراكيب.

و«تقييدية»: مخرج للمبتدأ أو الخبر.

و«بين اسمين» مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل وقولنا: «أو ما في تأويلهما» مُدخل لما أضيف إليه من حرف مصدري، وصلته ومقتضيه لجر الثاني لزومًا مخرج للنعت والمنعوت، ونحوهما من التابع والمتبوعة.

نُونًا تَلي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

الإعراب:

«**نونًا**» مفعول مقدم باحذف.

و«**تلي**» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى نونًا.

و«**الإعراب**» مفعول تلي على تقدير مضاف والجملة نعت لنونا.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**تنوينًا**» معطوف على نونا.

و«**مما**» متعلق باحذف وما موصول اسمي جارية على موصوف مقدر.

وجملة «**تضيف**» صلة ما والعائد محذوف.

و«**احذف**» فعل أمر.

و«**كطور**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**سينا**» بالقصر للضرورة مضاف إليه وطور سينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضًا طور سينين.

وتقدير البيت: احذف نونًا تلي حرف الإعراب أو تنوينًا من الاسم الذي تضيفه أي تريد إضافته وذلك كطور سينا.

الشرح:

إذا أضيف الاسم خفف بحذف التنوين منه: نحو: ﴿**رب العالمين**﴾[1].

ويقدر الحذف فيما لا تنوين فيه لقيام مانع الصرف به نحو: ﴿**وعنده مفاتح الغيب**﴾[2].

أو بحذف النون إن كان مثنى نحو: ﴿**تبت يدا أبي لهب**﴾[3].

أو ملحقًا به نحو: ﴿**كلتا الجنتين**﴾[4]، أو جمع مذكر سالم نحو: ﴿**غير محلي الصيد**﴾[5]. أو ملحقًا به نحو: ﴿**وأولوا الأرحام**﴾[6]. وقيد النون بكونها بعد الإعراب احترازًا من النون السابقة للإعراب نحو: سلاطين ورياحين فإنها لا تحذف للإضافة.

وَالثَّانِي اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إلاّ ذَاكَ، وَاللاّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ، وَاخْصُصْ أَوَّلاَ ... أَوْ أَعْطِهِ التّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ

الإعراب:

«**والثاني**» مفعول مقدم باجرر.

و«**اجرر**» فعل أمر.

«**وانو**» فعل أمر معطوف على اجرر.

و«**من**» بكسر الميم مفعول انو على تقدير مضاف.

و«**أو**» حرف عطف وتقسيم.

و«**في**» معطوف على من.

---

(١) سورة الفاتحة آية (٢).

(٢) سورة الأنعام آية (٥٩).

(٣) سورة المسد آية (١).

(٤) سورة الكهف آية (٣٣).

(٥) سورة المائدة آية (١).

(٦) سورة الأنفال آية (٧٥).

و«**إذا**» ظرف متضمن معنى الشرط.

و«**لم**» حرف نفي وجزم.

و«**يصلح**» فعل مضارع مجزوم بلم.

و«**إلا**» حرف استثناء.

و«**ذاك**» اسم إشارة في محل رفع على أنه فاعل يصلح على الاستثناء المفرغ ونعت الإشارة محذوف.

و«**اللام**» مفعول مقدم بـــ«خذا» على تقدير مضاف.

و«**خذا**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفًا.

«**لما**» بتخفيف الميم متعلق بـــ«خذا» وما موصول اسمي نعت لمحذوف.

و«**سوى**» في موضع الصلة لما.

و«**ذينك**» مضاف إليه وهو اسم إشارة لمثنى ونعته محذوف.

والتقدير: واجرر الثاني وانو معنى من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك المعنى وخذ اللام للمعنى الذي سوى ذينك المعنيين.

و«**اخصص**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و«**أولا**» مفعوله على تقدير حذف المضاف إليه.

و«**أو**» حرف عطف وتقسيم هنا.

و«**أعطه**» فعل أمر متعد لاثنين معطوف على اخصص والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و«**التعريف**» مفعوله الثاني.

و«**بالذي**» الباء للسببية متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لـــ «اخصص» والذي نعت لمحذوف.

و«**تلا**» صلة الذي والعائد محذوف.

والتقدير: واخصص أول المتضايفين بالمنكر الذي تلاه أو أعطه التعريف بالمعرف الذي تلاه.

الشرح:

«**الأول**» هو المضاف و«**الثاني**» هو المضاف إليه.

فأما الأول فلا تؤثر الإضافة في إعرابه شيئًا، وأما الثاني:فحكمه الجر بالمضاف نفسه ثم الإضافة منقسمة إلى ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون بمعنى «**مِنْ**».

وضابطها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، ويصحُّ الإخبار عنه به نحو: خاتم حديد[١].

الثاني: أن تكون بمعنى «**في**».

وضابطها: أن يكون الثاني ظرفًا للأوّل نحو: ﴿**بل مكر الليل**﴾[٢].

و﴿**يا صاحبي السجن**﴾[٣].

وهي أقل من التي بمعنى «**مَنْ**».

الثالث: أن يكون بمعنى اللام وهي أكثرها.

وضابطها: ما لا يصلح فيه ما ذكر من النوعين السابقين نحو: ﴿**رسول الله**﴾[٤]. و﴿**ناقة الله**﴾[٥].

ثم المضاف إليه يختص بالثاني. وهو ما أضيف إلى نكرة كغلام رجل وإلى ما يتعرف به، وهو المضاف إلى معرفة كـــ «**قوم نوح**»[٦]، إلا أنه يستثنى من هذا النوع ما كان المضاف إليه متوغلاً في الإبهام كمثل، وغير، وشبه إذا قصد بها مطلق المماثلة والمغايرة، فإنها لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة.

---

(١) وقد ورد في قوله ﷺ: «التمس ولو خاتمًا من حديد» على تقدير: ولو كان الملتَمس.

(٢) سورة سبأ آية (٣٣).

(٣) سورة يوسف آية (٤١، ٤٩).

(٤) سورة النساء آية (١٥٧)، التوبة (٨١).

(٥) سورة هود (٦٤)، الشمس آية (١٣).

(٦) سورة هود آية (٨٩).

وكذلك يوصف بها النكرة نحو: خذ درهمًا.

غير لو قصد بها كمال المماثلة بأن وقعت بين متنافرين تعرفت بالإضافة.

وكذلك وصفت بها المعارف في نحو:﴿**صراط الذين أنعمت عليهم**﴾[1].

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ «يفْعَلُ» وَصفًا فَعَنْ تنكيرِه لا يُعْزَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**يشابه**» فعل الشرط وكسر لالتقاء الساكنين.

و«**المضاف**» فاعل يشابه.

و«**يفعل**» مفعوله.

و«**وصفا**» حال من المضاف قاله المكودي ومتعلقه محذوف.

و«**فعن تنكيره**» متعلق بـــ«يعزل».

و«**لا**» نافية.

و«**يعزل**» فعل مضارع مبني للمفعول خبر لمبتدأ محذوف.

وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم على أنها جواب الشرط ولذلك جيء بالفاء. والتقدير: وإن يشابه المضاف حال كونه وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال يفعل فهو لا يعزل عن تنكيره.

«**كرب**» بضم الراء والكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع لمبتدأ محذوف ورب حرف جر مختص بالنكرة وما بعدها إلى آخر البيت محكي بالقول المحذوف.

و«**راجينا**» اسم فاعل مجرور برب والضمير البارز المتصل به مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله وفاعله مستتر فيه.

---

(١) سورة الفاتحة آية (٧).

و«**عظيم**» بالجر نعت لراجينا.

و«**الأمل**» مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها في المعنى.

و«**مروع**» معطوف على عظيم بإسقاط العاطف أو نعت ثان لـــ«راجينا».

و«**القلب**» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه.

و«**قليل**» معطوف على مروع بإسقاط العاطف أو نعت ثالث لـــ«راجينا».

و«**الحيل**» بكسر الحاء المهملة وفتح الياء آخر الحروف جمع حيلة مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها.

الشرح:

من الإضافة نوع لا يفيد في الأول تخصيصًا، ولا تعريفًا، وهو ما كان المضاف فيه وصفًا يشبه الفعل المضارع في دلالته على الحال والاستقبال سواء كان اسم فاعل كـــ«راج»، أو اسم مفعول كـــ«مروع»، أو صفة مشبهة كـــ«عظيم الأمل»، و«قليل الحيل». فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف بترع ما في الأول من نون تثنية أو جمع نحو: ضاربًا زيد و﴿**محلي الصيد**﴾، أو تنوين ظاهر أو مقدّر نحو: ﴿**مستقبل أوديتهم**﴾[1].

وضوارب زيد.

- أو رفع القبح نحو الحسن الوجه.

إذ في رفع الوجه قبح من جهة خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح من جهة إجراء الوصف اللازم مجرى وصف المجاز فعدل إلى الجر تخلصًا منها؛ ولذلك امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع باسمًا للصفة على ضمير الموصوف، والحسن وجه لعدم قبح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأوّل سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمُثُل المذكورة.

(١) سورة الأحقاف آية (٢٤).

ولبقاء التنكير مع إضافته إلى المعرفة دخلت عليه رُبَّ في نحو:

«يارُبَّ غَابِطنا لَوْ كَانَ يَطْلُبَكُم»[١].

وانتصبت على الحال نحو: ﴿ثَانِي عِطْفِه﴾[٢].

ووصفت به النكرة نحو: ﴿هذا عَارِضٌ مُمطِرُنا﴾[٣].

وإنما قلنا أن الإضافة لم تفد فيه تخصيصًا لكون التخصيص موجودًا قبلها، فإن الأصل في نحو: ضارب زيدٍ ضاربٌ زيدًا، وفي مروع القلب، مروع قلبه.

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُـــهَا لَفْظِيّة وَتِلْـــكَ مَحْضَـــةٌ وَمَعْنَوِيَّـــة

الإعراب:

«**وذي**» إشارة إلى إضافة الوصف إلى معموله في محل رفع على الابتداء.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:
«لاقى مُبَاعدةً منْكُم وحِرْمانًا».
قائله: جرير يهجو الأخطل.
البحر: البسيط.
المصادر:الكتاب (١/٢١٢) بولاق (١/٤٢٧ هارون) وفيه بدل من يطلبكم يعرفكم، المقتضب (٣/٢٢٧)، (٤/١٥٠، ٢٨٩)، شرح الجمل للزجاجي (١٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٥١) مغني اللبيب (٥١١، ٢٩٨)، المقاصد النحوية (٣/٣٦٤)، التصريح (٢/٢٨)، همع الهوامع (٢/٤٧)، الدرر اللوامع (٢/٥٦)، منهج السالك (٢/٢٣٠)، ديوانه (٥٩٥). قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١/٤٢٧): فُربّ لا يقع بعدها إلا نكرةٌ، فذلك يدلك على أنّ «غابطنا» نكرةٌ.
المعنى: يقول لصاحبته: رب من يغبطنا، أي يتمنى مثل ما لنا منك فيما يزعمه ويظنه، لو عرف الحق، وحاول الوصل، لقى منك المباعدة والحرمان كما لقينا نحن منك.
الشاهد فيه: جر «غابطنا» برب، وهي لا تجر إلا النكرات، فهو دليل على أنه لم تكتسب تعريفًا.

(٢) سورة الحج آية(٩).

(٣) سورة الأحقاف آية (٢٤).

و«**الإضافة**» بالرفع نعت لذي أو عطف بيان على الخلاف في ذلك.

و«**اسمها**» مبتدأ ثان.

و«**لفظية**» خبر اسمها واسمها وخبره خبر ذي والرابط بين الأول وخبره الهاء من اسمها.

«**وتلك**» بكسر التاء اسم إشارة إلى ما تقدم من إضافة الصفة إلى معمولها، واللام حرف للبعد، والكاف حرف خطاب ومحل تي وحدها رفع على الابتداء ولا محل للام والكاف لكونهما حرفين.

و«**محضة**» خبر المبتدأ.

«**ومعنوية**» معطوف على محضة.

الشرح:

الإضافة المفيدة للتخفيف أو لرفع القبح تسمى لفظية لأنها لم تفد إلا تخفيف اللفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف والتخصيص تسمى محضة أي خالصة من تقدير الانفصال، وتسمى معنوية لأنها أفادت أمرًا معنويًا، وهو التعريف أو التخصيص.

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ: كَـ الْجَعْدِ الشَّعَرْ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَـ زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

الإعراب:

«**ووصل**» مبتدأ.

و«**أل**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله.

و«**بذي**» متعلق بوصل.

و«**المضاف**» عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له.

و«**مغتفر**» خبر المبتدأ.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**وصلت**» بالبناء للمفعول فعل الشرط والتاء حرف تأنيث ونائب الفاعل ضمير يرجع إلى المستتر في الفعل وجواب الشرط محذوف جوازًا.

و«**بالثان**» متعلق بوصلت.

و«**كالجعد**» خبر لمبتدأ محذوف.

و«**الشعر**» بفتح العين المهملة مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها.

«**أو بالذي**» معطوف على بالثاني.

و«**له**» متعلق بأضيف.

و«**أضيف**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**الثاني**» مرفوع على النيابة عن الفاعل بأضيف، وجملة أضيف مع مرفوعه صلة الذي.

و«**كزيد**» الكاف جارة لقول محذوف وزيد بالرفع مبتدأ.

و«**الضارب**» خبر.

و«**رأس**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وفاعله مستتر فيه يعود إلى زيد.

و«**الجاني**» مجرور بإضافة رأس إليه وجملة المبتدأ والخبر محكية بالقول المحذوف الواقع خبرا لمبتدأ محذوف.

والتقدير: وذلك كقولك زيد الضارب رأس الجاني.

«**وكونها**» مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى ال اسمها.

و«**في الوصف**» في موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف.

و«**كاف**» خبره من حيث ابتدائيته، والتقدير: وكون ال ثابتة في الوصف

كاف قال المكودي والظاهر أن كونها مصدر كان التامة أي وجوده وفي الوصف متعلق به وكاف خبره.

و«**أن وقع**» في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير: وجوده أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعًا على حده اهـ.

وقال الشارح: وكونها مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول اهـ وقال الهواري: وكونها مرفوع بالابتداء وكاف خبره وإن من قوله إن وقع بكسر الهمزة شرطية والضمير الفاعل بوقع عائد على الوصف.

و«**مثنى أو جمعًا**» حال من الضمير في وقع والضمير في سبيله عائد إلى مثنى.

و«**سبيله**» مفعول مقدم باتبع والضمير الفاعل باتبع عائد إلى قوله جمعًا.

والجملة من «**اتبع**» وفاعله في موضع الصفة لجمعا.

والتقدير: أو جمعًا متبعًا سبيل المثنى اهـ كلام الهواري وعلى هذا جواب الشرط محذوف وعلى الأولين لا حذف فإنهما أعربا أن مصدرية.

الشرح:

المضاف إضافة معنوية لا يجوز دخول ال عليه إلا في أربع صور:

أحدها: أن يكون المضاف إليه متلبسًا بها نصًّا كالجعد الشعر﴿**وَالمقيمي الصلاة**﴾[1].

الثانية: أن يضاف الثاني إلى متلبس بها كالضارب رأس الجاني ومثله:

لَقَد ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِية المعدا بِمَا جَاوَزَ الآمَال مِنَ الْقَتِل وَالأسْرِ[2]

(١) سورة الحج آية (٣٥).

(٢) البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٢٩):

فالزوار: جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة إلى أقفية، جمع قفا وأقفية مضافة إلى العدا المقرونة بأل والآمال بالمد جمع أمل، وهو الرجاء. والأسر أصله من الأسر =

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى نحو:

«أَنْ يُغْنيا عَنِّي المُسْتَوطنا عدن»[1].

الرابعة: أن تكون جمعًا اتبع سبيل المثنى في سلامة لفظ واحدة في قوله:

لَيْسَ الاخلاءُ بِالْمُصغي مَسَامِعُهم إلى الوشاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ[2]

ويجوز أيضًا في صورة خامسة وهو أن يضاف إلى ضمير متلبس بالألف واللام نحو: «الودُّ أَنْتَ المُسْتحقّه صَفُوةَ»[3].

فحذفت نون من على لغة زبيد، وبني خثعم من قبائل اليمن.

(١) عجزه: فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُما بِغنى.

البحر: البسيط.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٣٩٣)، التصريح (٢/٢٩)، همع الهوامع (٢/٤٨)، الدرر اللوامع (٢/٥٧)، منهج السالك (٢/٢٤٦). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٣٠): فالمستوطنا صفة مثناة مضافة إلى عدن، ولذلك حذفت النون منها، ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والألف فيه علامة التثنية على لغة «أكلوني البراغيث» والمستوطنا فاعله، وهي جملة شرطية وجوابها فإنني لست.

والمعنى: أن يستغن عني المستوطنا عدن فإني لست غنيا عنهما يوما من الأيام.

(٢) البحر: البسيط.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٣٩٤)، التصريح (٢/٣٠)، همع الهوامع (٢/٤٨)، الدرر اللوامع (٢/٥٧). قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في التصريح (٢/٣٠). فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم لذلك حذفت النون منها. والأخلاء، الأصدقاء. و«الوشاة» جمع واشٍ، وهو النمام بين الأخلاء و«الرحم»: القرابة.

(٣) عجزه: منّي، وإِنْ لَمْ أُرْجَ مِنْكَ نَوَالا.

البحر: الكامل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٣٩٢)، التصريح على التوضيح (٢/٢٩)، همع الهوامع (٢/٤٨)، الدرر اللوامع (٢/٥٧)، منهج السالك (٢/٢٤٦)، حاشية الشيخ يس (٢/٢٨). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صفو، وصفو مضاف إلى ضمير ما فيه أل، وهو الود بضم الواو، =

أجازه الفراء حيث كان المضاف إليه معرفة نحو:
المكرمك، والضارب زيد.
وخصصه المبرد بالضمير.وعند صاحب الكتاب أن الضمير الظاهر فهو منصوب في المكرمك، مخفوض في مكرمك.

وَرُبَّما اكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ تَأْنِيْثًا ان كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

ملحوظة: في المطبوعة: ورُبَّما.

الإعراب:

«**وربما**» رب هنا حرف تقليل وما كافّة.

و«**اكسب**» فعل ماض متعد لاثنين.

و«**ثان**» فاعله.

و«**أولاً**» مفعوله الأول.

و«**تأنيثًا**» مفعوله الثاني على حد قوله فاكسبني مالا وأكسبته حمدًا أنشده ابن الأعرابي.

و«**إن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه واسم كان مستتر فيها يعود إلى المضاف.

و«**لحذف**» متعلق بموهلاً.

و«**موهلاً**» بفتح الهاء خبره كان وهو اسم مفعول من أوهله بمعنى أهله لكذا إذا جعله أهلاً له والمعنى إن كان المضاف أهلاً للحذف.

الشرح:

إذا أضيف مُذكر إلى مؤنث أو بالعكس فالأصل بقاء كل واحد منهما على حاله من التذكير والتأنيث.

والنوال: العطاء. ومنع المبرد هذه الأخيرة.

وربما اكتسب المضاف بالمذكر التأنيث من المضاف إليه لكن بشرط صلاحية التركيب لحذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وهذا مرادُ المصنف بقوله: «إن كان لحذف موهلا». ومنه قراءة بعضهم: ﴿**تلتقطه بعض السَّيَّارة**﴾(١). وقوله:

لَمَّا أتى خَبَرُ الزُّبير تَوَاضَعَتْ   سُوُر المَدِينة والجِبالُ الخُشَّعُ(٢)

وأقل منه اكتساب المؤنث التذكر من المضاف إليه بالشرط المذكور ومنه على أحد التخاريج. ﴿**إن رحمة**(٣) **الله قريب**﴾(٤).

---

(١) سورة يوسف آية (١٠).

قال الفراء في معاني القرآن (٢/٣٦): «يلتقطه بعض السيارة» قراءة العامة بالياء لأن بعض ذكروا وإن أضيف إلى تأنيث وقد قرأ الحسن فيما ذكر عنه ذكروا «تلتقطه» بالتاء، وذلك أنه ذهب إلى السيارة والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث، وهو فعل له، أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير. وفي التصريح (٢/٣١) أنها قراءة الحسن رضي الله عنه.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص (٢٥٩)، الكتاب (١/٥٢)، ارتشاف الضرب (٢/٧٣٥). باب: العلامات التي تلحق الفعل، الأشباه والنظائر ٢/١٠٥، خزانة الأدب (٤/ ٢١٨)، جمهرة اللغة ص (٧٢٣)، سمط اللآلئ ص (٣٧٩) الخصائص (٩٢٢)، الصاحبي في فقه اللغة ص (٢٦٧)، المقتضب (٤/١٩٧) رصف المباني ص (١٦٩).

قال: الثاني أن يكون بعض المؤنث، ولا يكون مؤنثًا.

البحر: الكامل.

الشاهد فيه: تواضعت سور المدينة، حيث أنث الفعل لإسناده إلى مذكر مضاف إلى مؤنث؛ فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه.

(٣) رسم المصحف: «رحمت».

(٤) سورة الأعراف الآية (٥٦).

قال الفراء في معاني القرآن (١/٣٨٠): «ذكرت قريبًا لأنه ليس بقرابة في النسب».

قال: «ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكروا وأنثوا، وذلك أن القريب في المعنى، وإن كان مرفوعًا فكأنه في تأويل هي من مكان قريب فجعل القريب خلفا من المكان.. إلخ».

=

وقوله: «إِنَارَةُ الْعَقْلِ مكْسُوفٌ بطَوْعِ هوى»[1].

أما لو لم يصلح المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه امتنعا، فلا يجوز: قامت زوج هند، ولا جاء جاريتك.

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتّحَدْ مَعْنىً، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

الإعراب:

«**ولا**» حرف نفي.

و«**يضاف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

و«**اسم**» نائب الفاعل.

و«**لما**» متعلق بيضاف، وما: موصول اسمي.

و«**به**» متعلق باتحد.

وجملة «**اتحد**» صلة ما، وفصل الموصول الاسمي غير أل من صلته بمعمولها جائز بخلاف الحرفي.

و«**معنى**» قال المكودي: «منصوب على التمييز أو على إسقاط في» اهـ.

«**وأول**» بكسر الواو المشددة فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و«**موهما**» بكسر الهاء مفعوله، والموهم من أوهم غيره إيهاما إذا جعله

وانظر: البيان لابن الأنباري (٣٦٥/١)، التبيان (٥٧٥/١)، التصريح (٣٢/٢).

(١) عجزه:

.... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

قائله: أحد المولدين.

البحر: البسيط.

المصادر: خزانة الأدب (١٦٩/٢)، مغني اللبيب (٥١٢)، (٢٩٨)، المقاصد النحوية (٣/ ٣٩٦)، التصريح (٣٢/٢)، منهج السالك (٢٤٨/٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٣٨). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٣٢/٢): «فذكر مكسوف مع أنه خبر عن مؤنث، وهو إنارة إلا إنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل».

يهم، وهو منقول من وهم الرجل في الشيء إذا غلط، فكأنه يقول أول ما يوقع الناظر في الوهم والغلط قاله الشاطبي، وقال المكودي: «وموهم مفعول بأول وحذف معموله أي معمول موهم لاقتضاء المعنى له»، وتقديره: موهمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه اهـ.

و«**إذا ورد**» شرط حذف جوابه.

والتقدير: إذا ورد ما يوهم جواز إضافة الشيء إلى ما اتحد به فأوله.

الشرح:

لقد تقرر أن المضاف متعرف بالمضاف إليه أو متخصص به، والمعرف غير المتعرف، والمخصص غير المتخصص، فلذلك لا يضاف اسم إلى مماثل له في المعنى سواء كان مرادفًا كليث أسدٍ، وصفة أضيفت إلى موصوفها كفاضل رجل أو بالعكس كرجل صالح، فإن ورد ما يوهم ذلك أول بما يصرفه عنه، فمن المترادفين قولهم: سعيد كرز، ومن إضافة الموصوف إلى الصفة قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ومن عكسه «جَرد قطيفة»[1]، وسحق[2] عمامة.

ففي القسم الأول يؤول المضاف بالمسمى، فالمضاف إليه بالاسم، كأنك قلت: جاءني مسمى هذا الاسم، وفي الثاني يقدر الأوّل مُضافًا إلى موصوف حذف، وأقيمت صفته مقامه كأنك قلت مسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى.

وفي الثالث يؤول الأول بالنوع الثاني بالجنس، والتقدير: جَرد هذا الجنس.

وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَــافُ أَبَدَا   وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

الإعراب:

«**وبعض**» مبتدأ.

---

(١) تم تخريجه سابقًا بفتح الجيم وسكون الراء، وفتح القاف وكسر الطاء.

(٢) سحق: بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين، وانظر: التصريح (٢/٣٤).

و«**الأسماء**» مضاف إليه.

وجملة «**يضاف**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ.

و«**أبدا**» منصوب على الظرفية بيضاف.

«**وبعض**» مبتدأ.

و«**ذا**» مضاف إليه.

وجملة «**قد يأت**» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة على حد قوله تعالى: ﴿**يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه**﴾ خبر المبتدأ.

و«**لفظًا مفردا**» قال الشاطبي: يحتمل أن يكون على ظاهره؛ فلفظًا حالا، ومفردًا صفته، أي مفردًا عن ذكر الإضافة، ويحتمل أن يكون لفظًا حالاً مقدمًا على صاحبه وهو الضمير في مفردًا أي مفردًا لفظًا لا معنى اهـ وقال المكودي: مفردًا حال من الضمير المستتر في يأتي، ولفظًا منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز نصبه على التمييز اهـ.

الشرح:

الأصل في الإضافة أن تكون جائزة، وقد خرج عن الأصل من الأسماء ظرفان:

أحدهما: إما امتنعت إضافته كالموصولات، وأسماء الإشارة، والمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام سوى أي، والأعلام الباقية على علميتها.

الثاني: ما أشار إليه المصنف هنا وهو ما الإضافة فيه لازمة، ثم هي منقسمة إلى قسمين: لازمة الإضافة إلى المفرد، ولازمة الإضافة إلى الجملة، والأول هو مراد المصنف بهذا البيت، ثم هو منقسم إلى لازمة الإضافة لفظًا ومعنى، وإلى ما يلزمها في المعنى مع أنه قد يفرد في اللفظ.

فالأول: كلا وكلتا، وعند، ومع، ولَدُن.

والثاني: ككل، وبعض، وأي، فإنها وإن قطعت عن الإضافة في اللفظ

نحو: ﴿وكل أتوه داخرين﴾[1]. ﴿ورفع بعضهم فوق بعض﴾[2].
﴿أياما تدعوا﴾[3].

فإن المضاف إليه مراد في المعنى.

والتقدير: وكلهم فوق بعضكم أي اسم.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّىْ وَدَوَالَىْ سَعْدَىْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّى

الإعراب:

«**وبعض**» مبتدأ.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه.

وجملة «**يضاف**» بالبناء للمفعول صلة ما.

و«**حتمًا**» مفعول مطلق.

و«**امتنع**» فعل ماض.

و«**إيلاؤه**» فاعله، وهو مصدر أولى المتعدي لاثنين، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.

و«**اسمًا**» مفعوله الثاني، وفاعله محذوف.

و«**ظاهرًا**» نعت اسمًا.

و«**حيث**» متعلق بامتنع.

وجملة «**وقع**» مضاف إليه، وجملة امتنع وما بعده في موضع رفع خبر بعض.

«**كوحد**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كوحد.

و«**لبى ودوالى سعدى**» معطوفات على وحد بإسقاط العاطف مع الأول والأخير.

(١) سورة النمل آية (٧٨).

(٢) سورة الأنعام آية (١٦٥).

(٣) سورة الإسراء آية (١١٠).

«**وشذ إيلاء**» فعل وفاعل.

و«**يدى**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد حذف فاعله.

و«**للبى**» مفعوله الثاني، واللام لتقوية العامل لضعفه عن العمل لكونه مصدرًا، والمصدر فرع الفعل في العمل، قال في «التوضيح»: وليست المقوية زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينها اهـــ.

الشرح:

اللازم الإضافة لفظًا ومعنى منقسم إلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر نحو: كلا، وما ذكر معها، وإلى مضاف إلى المضمر دون الظاهر، وهو الذي أشار إليه المصنف هنا وذلك ألفاظ:

أحدها: وحد: ويضاف إلى ضمائر الجر كلها متكلمها نحو: سافرتُ وحدي، ومخاطبها كقولك: بتُّ تلبي وحدك، وغائبها نحو: ﴿ **إذا دعي الله وحده**﴾[(١)].

الثاني: «لبى» وهو مصدر مثنى في اللفظ معناه التكرار، ولا يضاف إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى الظاهر في قوله:

دَعَوْتُ مِشورًا فَلَبَّى ... فَلبَّى يَدَىْ[(٢)] **مِسْوَرِ**

---

(١) سورة غافر آية (١٢).

(٢) ذكر هذا البيت ابن عقيل في شرح الألفية (٢/٤١) هكذا:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا ... فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

البحر: المتقارب.

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/١٧٦ بولاق)، (١/٣٥١ هارون)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٩)، خزانة الأدب (١/٢٦٨، ٥٧٨)(٣٠٧) ، المقاصد النحوية (٣/٣٨١) التصريح (٢/٣٨)، همع الهوامع (١/١٩٠)، الدرر اللوامع (١/١٦٥)، منهج السالك (٢/٢٥١)، لسان العرب (لبب). قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١/٣٥١): وزعم يونس أن لبيك اسم واحدُ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك، لأنا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض =

شاذ. وقد سمعت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله:

«لَقُلتُ لَبَّيْهِ لَمَنْ يَدْعُوني»[1].

العرب يقول: لب: فيجريه مجرى أمس وغاق، ولكن موضعه نصب، وحواليك بمنزلة حنانيك، ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك، وإليك، لأنك لا تقول: لَبّى زيدٌ وسعدى زيد.

الإعراب: «دعوت» فعل وفاعل. «لما» اللام للتعليل، ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت. «نابني» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول. والجملة لا محل لها صلة الموصول. «مسورا» مفعول لدعوت. «فلبى» معطوفة على جملة «دعوت مسورًا». وقوله: «فلبى يدى مسور» الفاء للتعليل. ولبى: مصدر منصوب على المفعولية.

الشاهد فيه:قوله: «فلبى يدى مسور» حيث أضاف. «لبى» إلى اسم ظاهر، وهو قوله «يدى» شذوذًا.

(١) وقبله: إنكَ لَوْ دَعَوْتَني وَدُوني زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

البحر: الرجز.

المصادر:مغني اللبيب (٣٠٧)، المقاصد النحوية (٣/٣٨٣)، التصريح (٢/٣٨)، همع الهوامع (١/١٩٠)، الدرر اللوامع (١/١٦٣)، منهج السالك (٢/٢٥٢)، لسان العرب (لبب، بين).

اللغة: «زوراء»-بفتح فسكون-الأرض البعيدة الأطراف. «مترع» ممتد، «بيون» بزنة صبور البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الأرجاء. وقيل: لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس، الضيقة الأسفل. «لبيه»: في هذا اللفظ الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني، وأمامي أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد.

الإعراب: «إنك» حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه. «لو» شرطية غير جازمة. «دعوتني» فعل ماض، وفاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول، والجملة شرط «لو»، و«دوني» الواو للحال، ودوني: خبر مقدم. «زوراء» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. «ذات» صفة لزوراء. «مترع» مضاف إليه. «بيون» صفة لمترع. «لقلت» اللام واقعة في جواب «لو»، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب =

الثالث: دوالي.

وهو مصدر بمعنى التداول مثنى في اللفظ، ومعناه: التكرار أيضًا.

ومن استعماله:

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرِدِ مِثْلُهُ   دَوَالَيْكَ حتَّى كُلُّنا غَيرُ لابسٍ[1]

الرابع: سعدي، وهو في اللفظ كلبى، ولا يستعمل إلا بعده نحو: لبيك وسعديك.

ولم يسمع فيه ولا في دواليك[2] الإضافة إلى غير ضمير المخاطب.

«لو». وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات.

الشاهد فيه: قوله: «لبيه» حيث أضاف «لبى» إلى ضمير الغائب وذلك شاذ.

(١) قائله: سحيم بن الحسحاس.

البحر: الطويل.

المصادر:أمالي الزجاجي (١٣١)، الكتاب لسيبويه (١/٣٥٠)، جمل الزجاجي (٢٩٧)، المنصف (٣/٤٥)، المخصص لابن سيدة (١٣/٢٣٢)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤/٤٤١)، خزانة الأدب (١/٢٧١)، التصريح (٢/٣٧)، همع الهوامع (١/١٧٩)، الدرر اللوامع (١/١٦٢)، صبح الأعشى للقلقشندي (١/٤٠٧)، نهاية الإرب للنويري، ديوانه ١٦، لسان العرب: «دول». كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودهما، ولم تفسد. والبرد: الثوب، ويروى ما لذا البرد لابس. وفي البيت إقواء لأنه من أبيات مكسورة الروي. وروى: حتى كلنا غير لابس. وعلى هذه فلا إقواء.

الشاهد فيه: «دواليك» نصبت على المصدر الموضوع الحال، وثنى لأن المداولة من اثنين، والكاف للخطاب، لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً. قال ابن سيدة في المخصص (١٣/٢٣٢): وقال دواليك، لأن المداولة على معنى المداومة موضع مبالغة وتعظيم، كأنه قال: مداولتك، وجعل دواليك في موضعه.

فأما قول النحويين سيبويه وغيره: أنه في موضع الحال؛ فإنهم يعنون أنه متعلق يشق بالبرد مداولة، فالمعنى على هذا، ووجه نصبه على ما فسرنا من الفعل المتروك إظهاره.

(٢) الكتاب (١/٣٥٣، ٣٥٤) هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وفي خزانة الأدب (٢/٩٩) الشاهد رقم (٩٤) قال البغدادي: على أن «دواليك» منصوب بعامل محذوف. قال: «يقال دواليك أي تداول الامر دوالين»؛ ظاهره أن دواليك بدل من فعل الأمر، اعلم أن دوالين مثنى دوال، والدوال بالكسر مصدر داولت الشيء مداولة ودوالاً، وبالفتح: اسم =

ومن الأسماء اللازمة للإضافة قسم ثالث، وهو ما يضاف إلى الظاهر دون المضمر كأولى، وأولات، وذي، وذات.

وَأَلْزَمُوا إِضَـــافَةً إِلـــى الْجُمَلْ   حَيْثُ وَإِذْ وإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرادُ إِذْ وَمَا كَإِذْ مَعْنى كَإِذْ   أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حَيْنَ جَا نُبِذْ

الإعراب:

«**وألزموا**» فعل ماض متعد لاثنين، والواو ضمير الفاعلين وهم العرب.

«**إضافة**» مفعول ألزموا الثاني مقدم من تأخير.

و«**إلى الجمل**» متعلق بإضافة لا بألزموا خلافًا للمكودي.

و«**حيث**» مفعوله الأول.

«**وإذا**» معطوف على حيث، والتقدير: وألزموا حيث وإذ إضافة إلى الجمل.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**ينون**» بالبناء للمفعول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إذ.

و«**يحتمل**» بالبناء للمفعول جواب الشرط.

و«**إفراد**» نائب الفاعل بيحتمل.

و«**إذ**» مضاف إليه، والأصل وإن ينون إذ يحتمل إفراده فأناب المظهر عن المضمر والذي سهله كونهما في جملتين، وتباعد ما بين الظاهرين.

مصدر، وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره (ص ١١٥) لضباب بن سُبيع بن عوف الحنظلي:

جزوني بما ربيتهم وحملتُهم   كذاك ما أن الخطوب دوال

والتداول: حصول الشيء في يد هذا تارة، وفي يد ذاك أخرى، والاسم الدولة بفتح الدال وضمها، ومنهم من يقول: الدولة بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، ودالت الأيام دارت وزنًا ومعنى. و«دواليك» معناه مداولة بعد مداولة، وثنى لأنه فعل اثنين. قال الشاطبي: «ولا تجوز إضافته إلى الظاهر. ولا تقول: دوالي زيد». وقال الأعلم: «الكاف للخطاب وذلك لم يتعرف بها ما قبلها».

«**وما**» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بأضف وهي جارية على موصوف مقدر.

و«**كإذ**» في موضع صلة ما.

و«**معنى**» منصوب بإسقاط الخافض، والمضاف إليه محذوف.

و«**كإذ**» قال المكودي: (متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها).

والتقدير: إضافة كإضافة إذ اهـــ.

فليتأمل ما فيه والأوجه أن تكون الكاف اسمًا بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور.

و«**أضف**» فعل أمر.

و«**جوازًا**» مفعول مطلق.

والتقدير: أضف الزمن المبهم الذي كاد في معنى المضي إضافة كإضافة إذ إلى الجمل جوازًا.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف ومضاف إلى قول محذوف.

و«**حين**» اسم زمان مبهم مبني على الفتح على الراجح لإضافته إلى المبني والعامل في محله نبذ.

و«**جا**» بالقصر للضرورة فعل ماض، وحكى الشاطبي فيه القصر على لغة قليلة، وفاعل جا ضمير مستتر فيه.

و«**نبذ**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه.

قال الشاطبي: «والنبذ الإلقاء من اليد، وقد يكون حقيقة نحو: نبذت الثوب والخاتم، وقد يكون مجازًا نحو نبذت فلانًا إذا طردته وأبعدته منك، وهذا منه أي حين جاء طرد وأبعد».

والتقدير: أضف الزمن المبهم الذي كاد في معنى المضي إضافة كإضافة إذ إلى الجمل جوازًا.

و«**نحو**» خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف ومضاف إلى قول محذوف.

و«**حين**» اسم زمان مبهم مبني على الفتح على الراجح لإضافته إلى المبني والعامل في محله نبذ.

و«**جا**» بالقصر للضرورة فعل ماض، وحكى الشاطبي فيه القصر على لغة قليلة، وفاعل جا ضمير مستتر فيه.

و«**نبذ**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه.

قال الشاطبي: «والنبذ الإلقاء من اليد، وقد يكون حقيقة نحو: نبذت الثوب والخاتم، وقد يكون مجازًا نحو نبذت فلانًا إذا طردته وأبعدته منك، وهذا منه أي حين جاء طرد وأبعد».

الشرح:

أخذ في ذكر القسم الثاني من اللازم الإضافة، وهو ما يلزم إضافته إلى الجمل، ثم هو منقسم إلى ما يضاف إلى الجمل مطلقًا، وإلى ما يضاف إلى جمل الأفعال خاصة.

فالأول: كحيث، وإذ وأكثر ما يضافان إلى الجمل الفعلية نحو: ﴿**ومن حيث خرجت**﴾[1] ، ﴿**وإذ أخذ ربك**﴾[2].

ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية نحو:

أَمَا تَرَىَ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا[3]. ....

---

(١) سورة البقرة آية (١٤٩، ١٥٠).

(٢) سورة الأعراف آية (١٧٢).

(٣) عجزه:

.... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لاَمِعًا

البحر: الرجز المشطور.

=

نادر.

وتختص إذ بجواز إفرادها عن الإضافة لفظًا معوضًا عن الإضافة بالتنوين، ولا يكون ذلك غالبًا إلا مع إضافة اسم الزمان إليها كيومئذ وحينئذ.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/٩٠)، خزانة الأدب (٣/١٥٥)، مغني اللبيب (١٣٣، ١٣٤)، شذور الذهب (١٢٩)، المقاصد النحوية (٣/٢٨٤)، همع الهوامع (١/٢١٢)، الدرر اللوامع (١/١٨٠)، منهج السالك (٢/٢٥٤)، حاشية الشيخ ياسين (٢/٢٩).

اللغة: ((سهيل)) نجم ينضج الفواكه عند طلوعه. ((الشهاب)) الشعلة من النار.

الإعراب: ((أما)) أداة استفتاح. ((ترى)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. ((حيث)) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وعامله قوله ترى، وحيث مضاف، وسهيل مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. ((طالعًا)) حال من سهيل المجرور بالإضافة، ومجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الثلاثة المحفوظة قليل؛ ولكنه يقع في الشعر. ((نجمًا)) منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره: أمدح. ((يضيء)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم. ((كالشهاب)) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله: يضيء، أو هو متعلق بيضيء. ((لامعًا)) حال من فاعل يضيء.

الشاهد فيه: قوله: ((حيث سهيل)) فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية، وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد، واستدل بهذا الشاهد.

ويقول الآخر:

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... ببِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِم

ونحوهما، ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذي رواه المؤلف عليه، تبعاً للكسائي، فرواه ((حيث سهيل طالع)) على أن قوله ((سهيل)) مبتدأ، وقوله طالع خبره، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره، ولكن نصب المصراع الثاني يبعد هذه الرواية فافهم ذلك، والله يرشدك.

وأما نحو: وأَنْتَ إِذْ صحيح، فنادر.

وما تضمن معنى إذ في الدلالة على زمان ماض فهو كإذ في الإضافة إلى الجمل نحو: جئتك يوم ولد أبيك، ويوم أنت أمير، وحين جاء الحاج، وحين الركب قادم، وزمن كان أبوك مسافرًا، وزمن أنت ذو مال.

إلا أن إضافة نحو ذلك إلى الجمل غير لازم لجواز أن تقول: يوم ولادة أبيك، ويوم أمرتك، وكذلك البواقي.

وابْنِ أَوَ أعْرِبْ مَا كَإذْ قَدْ أُجْرِيا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتدا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يفَنَّدَا

الإعراب:

«**وابن**» فعل أمر.

و«**أو اعرب**» معطوف على ابن، وأو «فيه للتخيير».

و «**ما**» موصول اسمي في محل نصب بأعرب لقربه وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لابن على سبيل التنازع.

و«**كإذ**» قال المكودي: «متعلق بأجريا».

و«**قد أجريا**» صلة ما ا. هـ.

«**واختر**» فعل أمر.

و«**بنا**» بالقصر للضرورة مفعول اختر.

«**متلو**» مضاف إليه.

و«**فعل**» مجرور بإضافة متلو إليه.

وجملة «**بنيا**» بالبناء للمفعول نعت لفعل وألف بنيا للإطلاق.

«**وقبل**» متعلق بأعرب.

و«**فعل**» مضاف إليه.

و«**معرب**» نعت لفعل.

و«أو» حرف عطف وتقسيم.

و«**مبتدأ**» معطوف على فعل.

و«**أعرب**» فعل أمر ومفعوله محذوف.

والتقدير: وأعرب ما كان قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ.

«**ومن**» اسم شرط في موضع رفع على الابتداء.

و«**بنى**» فعل الشرط في محل جزم وحده، وهو وفاعله جملة في موضع رفع على أنها خبر المبتدأ على الأصح.

و«**فلن**» الفاء لربط الجواب ولن حرف نفي ونصب.

و«**يفندا**» بالبناء للمفعول فعل مضارع، وهو ونائب فاعله جملة في موضع جزم جواب الشرط، ولنفيها بلن دخلت عليها الفاء، كقوله تعالى: ﴿**وما يفعلوا من خير فلن يكفروه**﴾، وألف يفندا للإطلاق، والتفنيد اللوم وتضعيف الرأي، وأصله من الفند وهو ضعف الرأي من الهرم، ويقال أفند في الكلام إذا أخطأ. وأفندته إذا أخطأته قال الشاطبي.

الشرح:

ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذ في إضافته إلى الجمل فلك أن تبقيه على إعرابه؛ لكون افتقاره إلى الجملة غير لازم، ولك أن تبنيه لشبهه بإذْ إلا أن البناء هو المختار إن أضيف إلى فعل مبني سواء كان ماضيًا نحو: على حين ألهى الناس جل أمورهم، أو مضارعًا قام به مانع من الإعراب نحو قول الشاعر:

.... على حِينَ يَسْتَصبين كُلَّ حليم[1].

---

(١) صدره:

لاجتذبن منهن قلبي تحلما ....

البحر: الطويل.

المصادر: مغني اللبيب (٥١٨) (٢٩٨)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٥٥)، =

وإن أضيف إلى جملة اسمية أو فعلٍ معرب فالمختارُ إعرابهُ وبه قرأ الأكثرون: ﴿**هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم**﴾ [(١)].

وتقول: أُحِبّكَ مِنْ يَوْمِ حِلْمِكَ وَافِرٌ.

وليس هذا الإعراب لازمًا عند المصنف موافقة للكوفيين لورود البناء في نحو: ﴿**هذا يَوْمَ ينفع الصادقين**﴾[(٢)] على قراءة نافع [(٣)].

المقاصد النحوية (٤١٠/٣)، المغني (٥١٨/٢)، التصريح (٤٢/٢)، همع الهوامع (٢١٨/١)، ارتشاف الضرب (١٨٢٩/٤)، الدرر اللوامع (١٨٧/١)، منهج السالك (٢٥٦/٢). قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٢/٢): يروى بخفض حين على الإعراب، وفتحه على البناء لكونه مضافًا إلى مبني، وهو يستصبين، فإنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، وماضيه استصبيت فلانًا إذا أعددته صبيًا أي جعلته في عداد الصبيان.

(١) سورة المائدة آية (١١٩). قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (١١٧/٣): «هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقومُ زيدٌ، وآتيك يومَ يقولُ ذاك، وقال الله عز وجل: ﴿هذا يوم لا ينطقون﴾ (المرسلات: ٣٥) و﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ (المائدة: ١١٩) وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز الفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابن، وإنما أصله للفعل وتصريفه» وانظر المقتضب (١٧٦/٢)، الأصول (١٩٥/١)، التصريح (٤٢/٢).

(٢) سورة المائدة آية (١١٩).

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٢/٢) في فصل: ويجوز في الزمان المحمول على إذ وإذا. إن كان ما وليه فعلاً مضارعًا معربًا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح من البناء عند الكوفيين والأخفش؛ وواجب عند جمهور البصريين، لعدم التناسب، واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع ﴿هذا يوم ينفع﴾ بالفتح على البناء لا على الإعراب؛ لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا. والتوفيق بين القراءتين أليق. وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في صمت يوم الخميس؛ والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، =

وفي قوله:

تذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمى   عَلَى حِينَ التَّوَصُلُ غَيْرُ دَانِي[1]

وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه.

(١) البحر: الوافر

المصادر: أوضح المسالك رقم (٣٣٧)، الأشموني في باب الإضافة رقم (٦٢١)، شرح شذور الذهب ص (١١٤) رقم (٢٦)، التصريح (١٦٤/٣) تحقيق د/عبد الفتاح بحيري، الدرر اللوامع (١٨٧/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٦/٣)، همع الهوامع (٢١٨/١)، المطالع السعيدة (٧٥)، ارتشاف الضرب (١٨٢٧/٤).

الإعراب: ((تذكر)) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. ((ما)): اسم موصول بمعنى الذي، مفعول به لتذكر، مبني على السكون في محل نصب. ((تذكر)) فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا هو فاعله. والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وأصله ضمير منصوب بتذكر الثاني. والتقدير: تذكر الذي تذكره. ((من سليمى)) جار ومجرور متعلق بتذكر، أو بمحذوف حال من ما الموصولة. ((على)) حرف جر. ((حين)) يروى بالجر على أنه معرب، ويروى بالفتح على أنه مبني، وعلى كل حال هو مجرور بعلى إما لفظًا، وإما محلا، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول. ((التواصل)) مبتدأ. ((غير)) خبره،وغير مضاف. و((داني)) مضاف إليه، وهذه الياء متولدة عن إشباع الكسرة، لأن ياء المنقوص للنون تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر إضافة حين إليها.

الشاهد فيه: قوله: ((على حين التواصل غير داني)) حيث روي لفظ حين على وجهين: الأول: الجر على أنه معرب تأثر بالعامل الذي قبله، وهو حرف الجر. والثاني: الفتح على أنه مبني على الفتح في محلِ جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي في محل جر بإضافة حين إليها، فدلّ ذلك على أن لفظ ((حين)) وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحال أرجح من البناء، وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه علماء الكوفة، وذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز فيه في مثل هذه الحال إلا الجر لفظًا على الإعراب.

معاني المفردات: ((التواصل)) المواصلة، وترك القطيعة والهجر. ((غير دان)) ليس قريبًا.

ووجه الاعتراض على البصريين: أن الرواية قد وردت بفتح حين على أنه مبني على الفتح، مع كونه مضافًا إلى جملة اسمية، فدل ذلك على أنه قد يبنى في هذه الحال مع

وَأَلْزَمُــوا إِذَا إِضَــافَةً إِلَــــى جُمَلِ الأفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

الإعراب:

«**وألزموا**» فعل وفاعل.

و«**إذا**» مفعول أول.

و«**إضافة**» مفعول ثان.

و«**إلى جمل**» متعلق بإضافة.

و«**الأفعال**» مضاف إليه.

و«**كهن**» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وهن بضم الهاء أمر من هان يهون ضد صعب.

و«**إذا**» ظرف للمستقبل.

وجملة «**اعتلى**» في موضع خفض بإضافة إذا إليها، قال الشاطبي: «ومعنى هن إذا اعتلى اخفض له من نفسك وأعطه من جانبك اللين»، وفي المثل:إذا عز أخوك فهن[1] يقال بضم الهاء وكسرها.

الشرح:

هذا القسم من اللازم الإضافة إلى الجمل، وهو ما يضاف إلى جمل الأفعال خاصة، كإذا غير الفجائية، سواء أخلصت للظرفية نحو: ﴿**والليل إذا سجى**﴾[2].

أن البصريين يوجبون الإعراب في هذه الحال، ويمنعون البناء. قال يس في حاشيته على التصريح ٢/٤٢: «ويجاب بأنه على إضمار كان الثانية واسمها» ا.هـ.

(١) تخريج المثل: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٥٥ رقم ٤٤٣، الفاخر للضبي (٦٤)، جمهرة الأمثال للعسكري (١/٦٥)، مجمع الأمثال للميداني (١/٢٣)، المستقصى للزمخشري (١/١٢٥)، البكري في أمثاله (٢٣٥)، لسان العرب (هين).

(٢) سورة الضحى آية (٢).

أو تضمنت معها معنى الشرط، كما هو الغالب عليها نحو: ﴿**إذا جاء نصر الله والفتح**﴾ [1].

فإن وقع بعدها الاسم المرفوع كما في نحو: ﴿**إذا السماء انشقت**﴾ [2].

قدر له فعل رافع يفسره ما بعدها.

والتقدير: **إذا انشقت السماء.**

وأما دخولها على الجملة الاسمية في نحو:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ [3]. ....

فمقدر بحذف كان مع بقاء عملها.

---

(١) سورة النصر آية (١).

(٢) سورة الانشقاق آية (١).

(٣) عجزه: لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المدرَّعُ

قائله: الفرزدق.

البحر: الطويل.

المصادر: مغني اللبيب (٩٣، ٩٤)، المقاصد النحوية (٤١٣/٣)، التصريح (٤٠/٢)، (١٥٦/٣ الزهراء)، همع الهوامع (٢٠٧/١)، الدرر اللوامع (١٧٤/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٢١٣/٢)، منهج السالك (٢٥٨/٢)، الكامل (٦٥١)، ديوانه (٥١٤، ٤١٦/١) طبعة أخرى. قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٠/٢، ٤١): أما قول الفرزدق.. الشاهد فهو مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى إضمار كان، وباهلي مرفوع بها، والجملة بعده خبرها، والتقدير: إذا كان باهلي تحته حنظلية، وقيل: حنظلية فاعل باستقر محذوفًا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في الحنظلية، ورد بأن فيه حذف المفسر، ومفسره جميعًا، ويسهله أن الظرف يدل على ما المفسر فكأنه لم يحذف. والباهلي: منسوب إلى باهلة بن قيس عيلان – بالعين المهملة .... والحنظلية: منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، والمدرع الذي يكسى الدرع- بالدال المهملة – يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه، وقال الدماميني: «والظاهر أن المذرع – بالذال المعجمة – وهو الذي أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة. انتهى.

فالظرف وما بعده في محل نصب.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرّفٍ بِلاَ تَفرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

الإعراب:

«**لمفهم**» متعلقة بأضيف.

و«**اثنين**» مضاف إليه.

و«**معرف**» بفتح الراء المشددة نعت لمفهم.

و«بلا تفرق» قال المكودي: «متعلق بأضيف ولا زائدة بين الجار والمجرور» ا.هـ

وقال الشاطبي «متعلق باسم فاعل محذوف وهو صفة لمفهم».

والتقدير : أضيف كلتا وكلا لاسم مفهم اثنين معرف ، كائن بلا تفرق ا.هـ.

و«**أضيف**» فعل ماض مبني للمفعول.

و«**كلتا**» نائب الفاعل به.

«**وكلا**» معطوف على كلتا.

الشرح:

شرط ما يضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة، دالاً على اثنين غير متفرق بعطف نحو: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ**﴾[1]. وكلاهما أخوك ولا يجوز كلا ثوبين اشتريت، ولا كلا الناس أكرمت، ولا كلا زيد وعمرو عندي، لعدم التعريف في الأوّل، وعدم التثنية في الثاني، والتفريق بالعطف في الثالث. ونحو:

---

(١) سورة الكهف آية (٣٣).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٤٣): أجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو: كلاي وكلاك محسنان، ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الإفراد نحو: ﴿كلتا الجنتين آتت﴾.

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا[1]. ....

فضرورة. وأما:

كِلاَنا غَنِي عَنْ أخيهِ حَيَاتُهُ[2] ....

---

(١) عجزه: في النَّائبات وَإِلْمَام الْمُلمَّات

قائله: أبو الشعر العلالي نسبه إلى هلال بن عامر بن صعصعة.

البحر: البسيط.

المصادر: مغني اللبيب (٢٠٣)، (١٨٨)، المقاصد النحوية (٣١٩/٣)، شرح الكافية الشافية (٩٣١/٢)، التصريح (٤٣/٢)، (١٦٨/٣ الزهراء)، شرح شواهد المغني للبغدادي (٢٦٠/٤)، همع الهوامع (٥٠/٢)، الدرر اللوامع (٦١/٢)، منهج السالك (٢/ ٢٦٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٢٤١/٣)، شرح ابن عقيل على الألفية (٦٠/٢).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٣/٢): بإضافة كلا إلى متفرق، وهما أخي وخليلي فمن نوادر الضرورات، والخليل من «الخلة» وهي كما قال أبو بكر بن فورك: صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الأسرار. وقال غيره: أصل الخلة المحبة، و«العضد» بمعنى الساعد ، وهو من المرفق إلى الكتف، وكني به عن الإعانة والتقوية، فإن العضد قوام اليد، وبشدها تشتد، و«النائبات» المصائب. و«الإلمام» النزول، و«الملمات» جمع ملمة، وهي نوازل الدهر وكلا مبتدأ. و «واجدي» بكسر الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول، وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ، وعضد مفعوله.

المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجدني عونًا له وناصرًا عندما تنزل به نازلة، أو تنتابه محنة.

الإعراب: «كلا» مبتدأ. و «أخي» مضاف إليه. «وصديقي» معطوف عليه. «واجدي» خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وأفرد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد، ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه. «عضدا» مفعوله ثان لواجد. «في النائبات» جار ومجرور كلاهما متعلق بواجد. و«إلمام» معطوف على النائبات. «الملمات» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف كلا إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(٢) عجزه: وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانياَ

قائله: عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، أو قيل، المغيرة بن حبناء.

البحر: الطويل.

=

فلاشتراك «نا» في الدلالة على المفرد والمثنى والمجموع.

أما قوله:

«إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىً[1]. وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ»

فلأن ذا قد يشار به على المثنى كقوله تعالى:

﴿**لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فافعلوا**﴾[2].

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيّاً وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

= المصادر: مغني اللبيب (٢٠٤، ١٨٩)، الحماسة الشعرية (٢٥٣/١)، التصريح (٤٣/٢)، الكامل (٢٧٧)، منهج السالك (٢٦٠/٢)، همع الهوامع (٥٠/٢)، لسان العرب: غنا، شرح شواهد المغني للبغدادي (٢٦٦/٤: ٢٧١).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٤٣/٢):

«فإن كلمة «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، فلذلك صحَّ إضافة كلا إليها».

(١) قائله: عبد الله بن الزبعري، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها –وهو مشرك– في يوم أحد.

البحر: الرمل

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣)، مغني اللبيب (٢٠٣، ١٨٧، التصريح (٤٣/٢)، همع الهوامع (٥٠/٢)، الدرر اللوامع (٦١/٢)، منهج السالك (٤٣/٢)، المقرب لابن عصفور (٤٥).

اللغة: «مدى» غاية ومنتهى. «وجه» جهة. «وقبل» – بفتحتين – له عدة معان، منها المحجة الواضحة. المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وكل منهما أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب. «للخير» متعلق بمحذوف. خبر «إن» مقدم على اسمه. «وللشر» معطوف على للخير. «مدى» اسم «إن» مؤخر. «وكلا» مبتدأ. «ذلك» مضاف إليه. «وجه» خبر المبتدأ. و «قبل» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظًا وهو «ذلك»؛ لأنه مثنى في المعنى لعوده على اثنين.

(٢) سورة البقرة آية (٦٨).

أَوْ تَنْوِ لاجْزَا واخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَةْ　　مَوْصُولَةً أَيًا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطا أَوْ اسْتِفْهَامَا　　فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلامَا

الإعراب:

«**ولا**» حرف نهي.

و«**تضف**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية.

و«**لمفرد**» متعلق بتضف.

و«**معرف**» نعت لمفرد.

و«**أيا**» مفعول تضف قاله المكودي.

«**وإن كررتها**» شرط.

و«**فأضف**» جوابه، وحذف مفعول فأضف، والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفه للمعرفة.

«**أو تنو**» معطوف على كررتها فهو شرط، والتقدير: وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها للمعرفة، وفيه نظر، لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أرَ فيما وقفت من كلام النحاة مثل هذا التركيب ونظيره إن قام زيد فأكرمه أو يقعد على أن الإكرام مترتب على الفعلين، ويتخرج على أن يكون حذف إن الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك، فيكون التقدير: وإن تنو الأجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه، فإن قلت مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف إن كقوله:

«إنسان عيني يحسر الماء تارة»، فيبدو قلت يجوز أن يكون تنو مرفوعًا واكتفي بالكسرة عن الياء، كقوله تعالى: ﴿**والليل إذا يسر**﴾ في قراءة من حذف الياء، أو يكون حذف الياء في تنو لالتقاء الساكنين، على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل انتهى. ويمكن دفع النظر بأنه محمول على التقديم

والتأخير لتصحيح النظم، والأصل وإن كررها وإن تنو الأجزاء فأضف كما قال ابن خالويه «إن في قوله تعالى ﴿**فذكر إن نفعت الذكرى**﴾ تقديمًا وتأخيرًا أي إن نفعت الذكرى فذكر، وإنما أخر لرءوس الآي ا. هـ أو بأنه جرى على مذهب من يجيز تقديم الجواب على الشرط، أو بأنه يغتفر مع التابع.

و«**الأجزا**» مفعول تنو.

«**واخصصن**» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

و«**بالمعرفة**» متعلق به.

و«**موصولة**» حال من أيا.

و«**أيا**» مفعول اخصص.

«**وبالعكس**» خبر مقدم.

و«**الصفة**» مبتدأ مؤخر.

«**وإن**» حرف شرط.

و«**تكن**» فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى أي.

و«**شرطًا**» خبرها.

«**أو**» حرف عطف وتقسيم هنا.

و«**استفهاما**» معطوف على شرطا.

«**فمطلقا**» قال المكودي «حال من أي يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة» ا. هـ وفيه نظر لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه، وقال الشاطبي: «ومطلقًا حال من التكميل المفهوم من قوله كمل على حد قولهم ضربته شديدًا يعني أن أيا الشرطية، وأيا الاستفهامية يكمل فيهما الكلام بالإضافة مطلقًا أي سواء كانت الإضافة إلى معرفة أو نكرة فالضمير في بها عائد على الإضافة المتقدمة الذكر» انتهى.

و«**كمل**» فعل أمر وفاعل، والجملة جواب الشرط، ولكونه طلبًا حقه أن يقترن بالفاء، وإنما دخلت في متعلقه لتقدمه عليها محافظة على تصدير الفاء.

و«**بها**» متعلق بكمل.

و«**الكلاما**» مفعول كمل، والألف فيه للإطلاق.

الشرح:

تضاف أي إلى النكرة مطلقًا، وتضاف إلى المعرفة المثناة نحو: ﴿**فأي الفريقين أحق**﴾ [1].

والمجموعة نحو: ﴿**أيهم أشد**﴾ [2].ولا تضاف إلى معرفة مفردةٍ إلا في موضعين:

أحدهما: أن تكرر بعطف مثلها عليها بالواو نحو:

.... أَيِّي وَأَيُّكَ فارسُ الأحزابِ [3].

الثاني: أن ينوي بها السؤال عن الأجزاء نحو: أي زيد أحسن، بمعنى أي أجزائه. ثم ذكر لأي أربعة معانٍ:

---

(١) سورة الأنعام آية (٨١).

(٢) سورة مريم آية (٦٩).

(٣) وصدره: فَلَئِنْ لَقَيْتَ خاليْنِ لتعْلَمَنْ

البحر: الكامل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٤٣٢)، المحتسب (١/٢٥٤)، التصريح (٢/٤٤، ١٣٣، ١٣٨)، مغني اللبيب ص (١٤١)، همع الهوامع (٢/٥١)، أوضح المسالك (٣/١٤٢)، الدرر اللوامع (٢/٦٣)، منهج السالك (٢/٢٦١).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٤٤): «إذ المعنى أينا فارس الأحزاب».

الشاهد فيه: قوله: «أيي وأيك» حيث أضاف لفظ «أي» إلى مفرد؛ لأنه تكرر، ولولا هذا التكرير لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

أحدها: «الموصولة»[1]. **نحو**: ﴿**ليبلوكم أيكم أحسن عملاً**﴾[2].

الثاني: أن تكون صفة لنكرة. نحو: مررت برجل أي رجل.

الثالث: الشرطية، نحو: ﴿**أيما الأجلين قضيت**﴾[3].

الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿**أيكم يأتيني بعرشها**﴾[4].

فالموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، والصفة بالعكس لا تضاف إلا إلى النكرة، والشرطية والاستفهامية يكمل بها الكلام مُطلقًا فيضافان إلى المعرفة كما مثل، وإلى النكرة نحو: أي رجل جاءك فاكرمه.

وقوله: ﴿**فبأي حديث بعده يؤمنون**﴾[5].

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّْ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

الإعراب:

«**وألزموا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**إضافة**» مفعول ثان لألزموا.

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/١٩٩): «ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه «أيّ» مضافة إلى معرفة لفظًا، كقولك: أقصد أيهم هو أكرم، ولا يلتزم استقبال عامله، ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره»، وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ (مريم- ٦٩)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/١١٥، ١١٦).

(٢) سورة هود آية (٧)، سورة الملك آية (٢).

(٣) سورة القصص آية (٢٨).

قال سيبويه –رحمه الله–في الكتاب (٢/٤٠٤): «هذا باب أي مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلا بصلة، فمن ذلك قولك: اضربْ أيُّ من رأيت أفضلُ... ».

وانظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص (٣٦٢)، والهروي في الأزهية ص (١٠٦)، والسيوطي في همع الهوامع (٤/٢٨٧)، الأنصاف (٢/٧١٢)، شرح التسهيل (١/٢٣٤)، الجني الداني للمرادي ص (٢٥٠).

(٤) سورة النمل آية(٣٨).

(٥) سورة الأعراف آية (١٨٥).

«**ولدن**» مفعوله الأول مؤخر من تقديم.

و«**فجر**» الفاء عاطفة، وجر فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى لدن، ومفعوله محذوف.

«**ونصب**» مبتدأ.

و«**غدوة**» مضاف إليه.

و«**بها**» متعلق بنصب.

و«**عنهم**» متعلق بندر.

وجملة «**ندر**» -بالدال المهملة- خبر المبتدأ.

وتقدير البيت: وألزم العرب لدن إضافة فجر المضاف إليه ونصب غدوة بلدن ندر عنهم.

الشرح:

لدن من ظروف المكان بمعنى عند، وهي من الأسماء اللازمة الإضافة للمفرد فتجره، نحو: ﴿**فهب لي من لدنك وليًا**﴾[1].

وإضافتها إلى الجملة في قوله:

.... لدُنْ شَبَّ حتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائبِ[2].

---

(١) سورة مريم آية (٥).

(٢) صدره: صَرِيع غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَه

قائله: القطامي.

البحر: الطويل.

المصادر: أمالي بن الشجري (٢٣٣/١)، مغني اللبيب (١٥٧، ١٥٦)، خزانة الأدب (١٨٨/٣، ١٨٩)، المقاصد النحوية (٤٢٧/٣)، التصريح (٤٦/٢)، همع الهوامع (٢١٥/١)، الدرر اللوامع (١٨٤/١)، منهج السالك (٢٦٣/٢)، ديوانه (٥٠).

قال البغدادي في خزانة الأدب (٨٦/٧) الشاهد رقم (٥١٢): «على أن «لدن» مجرورة بمن مضمرة، أي من لدن شبَّ، وأضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان».

أول هذه القصيدة:

=

نادر:

وكذلك نصب «**غدوة بها**» على التمييز.

وعلى التشبيه بالمفعول في قولهم: «**أَتَيْتُكَ مِنْ لَدُنْ غَدْوةٍ**».

نادر:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

نأتكَ بليلى نية لم تقارب وما حبٌّ ليلى من فؤادي بذاهب

ومعنى: «نأتك بليلى نية» أي بعدت عنك.

والنية: فاعل نأت، وهي الوجه الذي ينويه الإنسان، والمراد السفرة، ومثلها النَّوى.

اللغة: «صريع غوان» بالجر بدلٌ من مستهلك، ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ ضمير المستهلك، «والصريع»: المصروع، وهو المطروح على الأرض، يريد أنه قد أُصيب من حبهن حتى لا حراك به. «والغواني»: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، وقيل: هي التي غنيت بزوجها عن غيره، وقيل: هي التي غنيت في بيت أبويها ولم تتزوج، أي أقامت. «لدُن شبَّ» أي من عند وقت شبابه إلى وقت شيبه، فدلَّ على إضمار من بدليل حتى، لأنها بمعنى إلى. و«الذوائب» الضفائر من الشعر، جمع ذؤابة، ولقد لقب القطامي صريع الغواني بهذا البيت وهو أوّل من لقب به، وقد ذكر في الأوليات، ثم لقب به مسلم بن الوليد، وهذه القصيدة هجو امرأة من بني مُحارب. حكى أبو عمرو الشيباني أن القطامي نزل في بعض أسفاره بامرأة من محارب بن قيس فاستقراها، فقالت: أنا من قوم يشتوون القدَ من الجوع، قال: ومن هؤلاء ويحك؟ قالت: محارب، ولم تقره، فبات عندها بأشر ليلَة، فقال هذه القصيدة.

وقال الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح (٤٦/٢): «لدن شب» تنازعه العوامل الثلاثة قبله أي هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت. «حتى شاب» قال الزرقاني «غاية أي فانتفت الأمور الثلاثة حينئذ، وذلك لأنهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه، فيعرض عنهن قهرًا إليه، وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما في شرح الشواهد للعيني، وذلك لأنهن إذا شابت ذوائبهن السود ينقل إلى غيرهن، وهكذا قاله بعض شيوخنا. «سود الذوائب» من إضافة الصفة إلى الموصوف. «والصريع»: المصروع. ففي البيت تشبيه الغوان بالجاني الذين يصرعون الناس، أو بالشخص الذي يصرع غيره.

الإعراب:

«**ومع**» بفتح العين معطوف على لدن.

و«**مع**» بالسكون مبتدأ.

و«**فيها**» متعلق بقليل.

و«قليل» خبر المبتدأ.

والتقدير: وألزموا لدن مع إضافة ومع أي بالسكون قليل في مع بالفتح.

و«**نقل**» بالنون والقاف فعل ماض مبني للمفعول.

و«**فتح**» نائب الفاعل به.

«**وكسر**» معطوف على فتح.

و«**لسكون**» متعلق بكسر لقربه وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لفتح على سبيل التنازع، وجملة «**يتصل**» نعت لسكون.

الشرح:

من ظروف المكان اللازمة للإضافة مع، وإذا لاقت متحركًا فالأشهر فيها الفتح نحو: ﴿**وهو معكم**﴾[1].

والإسكان قليل كقوله:

فَرِيشِي منكمْ وهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيارتُكُم لِمامًا[2]

---

(١) سورة الحديد آية (٤).

(٢) قائله: جرير، وقيل الراعي.

البحر: الوافر.

المصادر: الكتاب (٢/٤٥)، أمالي بن الشجري (١/٢٤٥، ٢/٢٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٨)، (٥/١٣٨) المقاصد النحوية (٣/٤٣٢)، التصريح (٢/٤٨، ١٩٠)، منهج السالك (٢/٢٥٦)، ديوان جرير (٥٠٦). قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٣/٢٨٧): وسألت الخليل عن معكم ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة وذلك قولك جاءا معًا،وذهبا =

وهي لغة ربيعة.

وهي على هذه اللغة مبنية، وإن لاقت ساكنًا فهي على اللغة المشهورة باقية على فتحها نحو: ﴿**مع الذين أنعم الله عليهم**﴾[1]. وعلى لغة الإسكان يجوز الفتح تخفيفًا، والكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تقطع عن الإضافة فتنصب حالاً نحو: جاء زيد وعمرو معًا.

وَاضْمُمْ –بِنَاءً– غيْرًا انْ عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا ما عُدِمَا

معًا، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام.

وقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/٤٧، ٤٨): «مع» الغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفًا، وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، ومرادفة عند، فتجر بمن، كقراءة بعضهم: ﴿هذا ذكر من معي﴾ بكسر ميم من، وحكاية سيبويه ذهبت من معه الجر، وهي اسم بدليل جرها بمن، وتنوينها عند تجردها عن الإضافة نحو: جاءا معًا معرب، لأنه ثلاثي الأصل إلا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، وغُنْمْ بن ثعلب بن وائل أبوحي فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة، وضع أم لم يوضع قاله الشاطبي، الرواية بتسكين عين معكم، و لم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة، وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في كلام نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك، وجئت مع أبيك بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. و الريش اللباس الفاخر، أو المال ونحوه. و«لماما» بكسر اللام، وتخفيف الميم وقتًا بعد وقت.

الإعراب:

«فريشي» مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه. «معكم» متعلق بمحذوف خبر. و «هواي» : مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «وإن» الواو واو الحال، إن قال العيني وغيره: زائدة.«كانت» فعل ماض، والتاء للتأنث. «زيارتكم» اسم كان، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. والفاعل محذوف. أي زيارتي إياكم. و«لماما» خبر كان.

الشاهد فيه: قوله: «معكم» حيث سكن العين من «مع».

(١) سورة النساء آية (٦٩).

الإعراب:

«**واضمم**» فعل أمر.

و«**بناء**» قال المكودي مصدر في موضع الحال أي بانيا.

و«**غيرا**» مفعول باضمم.

و«**ان عدمت**» بفتح التاء شرط.

و«**ما**» مفعول بعدمت.

«**له**» متعلق بأضيف.

و«**أضيف**» صلة ما والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد إلى غير.

و«**ناويًا**» حال من الفاعل في اضمم أو من التاء في عدمت.

و«**ما**» مفعول بناويا وهي واقعة على المضاف إليه.

و«**عدما**» صلتها.

الشرح:

«**غير**» من الأسماء اللازمة الإضافة إما لفظًا وإما معنى.

فإن أضيف لفظًا فهو مُعربٌ نحو: ﴿**غير المغضوب عليهم**﴾(1). [سورة الفاتحة: آية ٧]. وإن قطعت عن الإضافة للعلم بالمضاف إليه بنيت على الضم ردًا إلى مقتضى شبهها بالحرف. فإن غير شبيهة بالحرف في الأحكام اللفظية والمعنوية.

أما اللفظية فلأنها جامدة لا تثنى، ولا تجمع، ولا ينعت ولا يضاف إليها، ولا ينسب إليها.

وأما المعنوية فلافتقارها إلى غيرها في تمام معناها لكن عارض هذا لزوم

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤٧٩/٣)، المقتضب (٣٩١/٤، ٤١٠)، علل النحو للوراق بتحقيقي (٢٧٤)، شرح الجمل للزجاجي (٢٥٩/٢).

الإضافة التي من خصائص الأسماء. فلا زالت الإضافة في اللفظ صارت بمنزلة المعدومة فعمل شبه الحرف مقتضاه [(١)].

ولم يُسمع قطعُها عن الإضافة لفظًا إلا بعد ليس.

حكى الفراء: قبضت عشرة ليس غير [(٢)].

أما قوله: الفُقَهَاء لا غير، فلم يرد به سماع.

قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ، وَالجِهَاتُ أَيْضا، وَعَلُ

الإعراب:

((**قبل**)) مبتدأ.

و((**كغير**)) خبره ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة، وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به ا. هـ.

---

(١) يرى أبو علي الفارسي عدم تعرف ((غير)) بإضافتها إلى المعرفة. المقتصد في شرح الإيضاح (٤/١) كما ذهب إليه ابن السراج، إذ يقول: وما غيرك فصار نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك الأصول (١٥٣/١).

فأما مثل وغير وسوى: إنهن إذا أضفن إلى المعرفة ليتعرفن لأنهن لم يخصصن شيئًا بعينه (الأصول (٥/٢).

(٢) قال ابن هشام في المغني (١٣٦/١): ويقال: قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم أي ليس المقبوض غيرها. وليس غير بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضًا، وحذف المضاف إليه لفظًا. ونية ثبوته كقراءة بعضهم: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾. بالكسر من غير تنوين. فقال المبرد والمتأخرون إنها ضمة بناء لا إعراب، وإن غير أشبهت بالغايات كقبل وبعدِ. فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا.

وانظر قول الأخفش وابن خروف في المغني. وانظر: التصريح (٤٩/٢)، معاني القرآن للفراء (٧/١).

و«**بعد حسب أول ودون والجهات**» معطوفات على قبل بإسقاط العاطف مع الثلاثة الأول. وقال الشاطبي بعد وما عطف عليها مبتدأ وخبرها محذوف لدلالة قوله كغير عليه.

والتقدير: وبعد وحسب وهكذا غير ا. هـــ.

و«**أيضًا**» مفعول مطلق.

«**وعل**» بضم اللام معطوف على ما قبله.

الشرح:

جرى مجرى «غير» في لزوم الإضافة معنى لا لفظًا وفي البناء على الضم إذا قطع عنها لفظًا للعلة التي لأجلها بني غير أسماء منها:

«**قبل**» ، و «**بعد**» كقوله تعالى: ﴿**لله الأمر من قبل ومن بعد**﴾[1].

ومنها «**حسب**» تقول: عندي درهم حسبُ، أي لا غير.

ومنها «**أول**» كقوله: «**عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ**»[2].

---

(١) سورة الروم آية (٤).

(٢) صدره: لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ.

قائله: معن بن أوس.

البحر: الطويل.

المصادر: المقتضب (٣/٣٤٦)، أمالي ابن الشجري (١/٣٢٨، ٢/٢٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٨٧، ٦/٩٨)، خزانة الأدب (٣/٥٠٥)، المقاصد النحوية (٣/٤٣٩)، شرح التصريح (٢/٥١)، منهج السالك (٢/٢٦٨)، المقتضب (٣/ ٢٤٦)، حاشية الشيخ ياسين (٢/٥٢)، ديوانه (٣٩، ٥٧)، جمهرة اللغة ص (٤٩٣)، المنصف لابن جني (٣/٣٥)، ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١١٢٦)، أمالي القالي (١/٢١٨)، ديوان الحماسة لأبي تمام (٢/٧)، أوضح المسالك رقم (٣٤٨)، قطر الندى رقم (٦)، شرح شذور الذهب ص (١٤٢)، رقم (٤٥).

اللغة: «لعمرك» بفتح العين ليس غير كلمة يستعملها العرب في اليمين بمعنى وحياتك ومنه قوله تعالى: ﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾ فإذا لم يكن =

ومنها «دون» ومنها الجهات الست وهي: فوق وتحت، وما رادفها كأسفل وخلف وما رادفها كوراء وأمام وما رادفها كقدام ويمين وشمال، وما رادفها كـــ «يسار» نحو: رأيت الجيش والمطر من فوق، والرحل من تحت والرّجالة من خلف، والأمير من قدام، والمغانم عن يمين، والأسرى عن شمال.

ومنها عل وهي مثل فوق معنى واستعمالاً نحو: **وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُلَيْب مِنْ عَلُ**(١).

استعمالها في اليمين فتحوا العين أو ضموها، ومعناه حياتك. أوجل: يحتمل أن يكون فعلاً مضارعًا بمعنى أخاف، وأن يكون الأفعل التفضيل بمعنى أشد خوفًا. «تعدو» بالعين المهملة، أي تسطو، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة، وأصل معناه: تجيء وقت الغداة. المنية: الموت.

الإعراب: «لعمرك» اللام لام الابتداء. عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا. وعمر مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه. «ما» نافية. «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. «وإني» الواو واو الحال. إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه. «لأوجل» اللام هي اللام المزحلقة. و«أوجل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. والجملة في محل رفع خبر. و«على» حرف جر. «أينا» أي مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتي. وأي مضاف، والضمير مضاف إليه. «تعدو» فعل مضارع. «المنية» فاعل تعدو. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بأدري. «أول» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه تعدو.

الشاهد فيه: قوله: «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم على البناء؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه، ونوى معناه.

(١) صدره: وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّة

قائله: الفرزدق يهجو جريرًا.

البحر: الكامل.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٤)، المقاصد النحوية (٤٤٧/٣)، التصريح (٢/ ٥٤) همع الهوامع (٢١٠/١)، الدرر اللوامع (١٧٧/١)، ديوانه (٧٢٣)، شذور الذهب (١٠٧)، شرح شذور الذهب (١٤٦) رقم (٤٩)، أوضح المسالك رقم (٣٤٩).

=

هذا كله إذا نويت معنى المضاف إليه دون لفظه، فإن نويت لفظ المضاف إليه بقي الإعراب، وترك التنوين على حالهما كقراءة من قرأ.
﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[1].

اللغة: «ثنية» بوزن قضية ، هي الطريق مطلقًا ههنا. وأصله الطريق في الجبل، ونحوه، ويطلق على الطريق الوعر، وجمعه ثنايا، مثل قضايا ومنه قول الشاعر «سحيم بن ونبل» من الوافر.

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثنايَا. مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

الشعر والشعراء (٢/٦٤٧)، مجالس ثعلب (١/٢١٢)، جمهرة اللغة (ص ٤٩٥، ١٠٤٤)، الاشتقاق ص (٢٢٤)، الأصمعيات ص١٧ الكتاب (٣/٢٠٧)، الدرر اللوامع (١/٩٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٢). ويريد بقوله: «سددت عليك كل ثنية» أنه ضيق عليه الخناق و لم يمكنه من الإفلات. «بني كليب» هم قوم جرير ابن عطية الذي يهجوه، ويريد بأنه أتاهم من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يعملون له حسابًا.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم. وقد: حرف تحقيق. «سددت» فعل وفاعل. والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. «عليك» على حرف جر والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل سد. «كل» مفعول به لسد، وكل مضاف و«ثنية» مضاف إليه. و«أتيت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت. «فوق» ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه أتى. وفوق مضاف و«بني» مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم. و«بني» مضاف و«كليب» مضاف إليه. «من» حرف جر «عل» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله: «من عل» فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت بالضم فدل ذلك على أنها مبنية، لكون المراد بها معينًا، وإذا كان المراد بها معينًا فإنه يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف، وهو منوي من حيث المعنى؛ إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين، فيكون كأنه قد قال: أتيت نحو بني كليب من فوقهم.

(١) سورة الروم آية (٤).

قال الفراء في معاني القرآن (٢/٣١٩)، وقوله: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ القراءة بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة.
=

لإرادته من قبل ذلك، كما أنك تعربُ ذلك كله إذا أتيت بلفظ المضاف إليه نحو: ﴿**وإن كانوا من قبل أن يترل عليهم من قبله**﴾ (١).

﴿**وأنشأنا من بعدهم**﴾(٢).

وكذلك سائرها إلا أن عل لم يسمع فيه التصريح بما تضاف إليه.

وحكاية الجوهري: أتيته من عل الدار لم يتابع عليه وكذلك حسبُ لا يضاف لفظًا بالمعنى الذي له إذا أضيف نية، وإنما المضافُ منه لفظًا بمعنى كافٍ نحو: ﴿**حسبهم جهنم**﴾ (٣).

ومررت برجل حسبك من رجل.

وأعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا   قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

الإعراب:

«**وأعربوا**» فعل وفاعل والضمير للعرب.

و«**نصبا**» قال المكودي: مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبًا على حذف الجار أي بنصب ا. هـ.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و«**ما**» زائدة.

و«**نكرا**» فعل ماض مبني للمفعول والألف فيه للإطلاق ونائب الفاعل

فلما دنا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه. وقال أبو البقاء في التبيان (١٠٣٦/٢): ﴿من قبلٍ ومن بعد﴾ مبنيان على الضم في المشهور، ولقطعهما عن الإضافة. وقرئ شاذًا فيهما على إرادة المضاف إليه. ويقرأ بالجر والتنوين على إعرابهما كإعرابهما مضافين، والتقدير: من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء.

(١) سورة الروم آية (٤٩).

(٢) سورة المؤمنون آية (٤٢).

(٣) سورة المجادلة آية (٨).

ضمير مستتر فيه يعود إلى قبلا والإضمار قبل الذكر جائز في الشعر وجملة نكرا مجرورة المحل بإضافة إذا إليها والجواب محذوف.

و((**قبلا**)) مفعول أعربوا قال المكودي: ولا يجوز فيه الضم.

((**وما**)) موصولة معطوفة على قبل.

و((**من بعده**)) متعلق بذكر.

و((**قد ذكرا**)) صلة ما ا. هـــ.

وتقدير البيت: وأعربوا قبلا إذا نكر والذي قد ذكر من بعده نصبًا.

الشرح:

إذا نكرت هذه الأسماء وقصد بها الإبهام قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنًى، وعاد إليها التنوين لزوم الإضافة المقتضية لحذفه لفظًا وتقديرًا وأعربت كقوله.

فما شربُوا بعدًا على لذةٍ خمرًا.

وقوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغصُّ بِالمَاءِ الزُّلال(١)

---

(١) قائله: يزيد بن الصعق.

البحر: الوافر. برواية ((الحميم)) بدلا من الزلال.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٨٨/٤)، خزانة الأدب (٢٠٤/١)، (٣٥/٣)، شذور الذهب (١٠٤).

الإعراب: ((فساغ)) فعل ماض. ((لي)) جار ومجرور متعلق به. ((الشراب)) فاعل. ((وكنت)) الواو للحال. كان: فعل ماض ناقص. والتاء: اسمه. ((قبلاً)) منصوب على الظرفية يتعلق بكان. ((أكاد)) فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر. ((أغص)) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. والجملة في محل نصب خبر ((أكاد)) . وجملة ((أكاد)) واسمها وخبرها في محل نصب خبر ((كان)) . وجملة: ((كان)) واسمها وخبرها في محل نصب حال. ((بالماء)) جار ومجرور متعلق بقوله: ((أغص)) ، و ((الحميم)) أو ((الزلازل)) صفة للماء.

=

ولا يختص إعرابها بالنصب كما ذكر المصنف كقراءة بعضهم: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ (١).

وقوله: «**كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ**» (٢).

الشاهد فيه: قوله: «قبلا» : حيث أعرب منونًا؛ لأنه قطع عن الإضافة لفظًا ومعنى.

(١) سورة الروم آية (٣).

(٢) قائله: امرؤ القيسي

صدره: مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا.

البحر: الطويل.

المصادر:الكتاب لسيبويه (٣٠٩/٢)، شرح المفصل لابن يعيش ، شرح شذور الذهب ص (١٤٧) رقم (٥٠)، التصريح (٥٤/٢)، همع الهوامع (٢١٠/١)، الدرر اللوامع (١١٧/١)، حاشية الدمنهوري (٨١)، المقرب لابن عصفور (٤٦)، المحتسب لابن جني.

اللغة: «مكر» أي: أنه يصلح للكر والإقدام به. «مفر» أي: أنه يصلح للفر والهرب به من وجوه الأعداء والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدًّا. «مقبل» أي: أنه حسن الإقبال. «مدبر» أي: حسن الإدبار. «معًا» أي عنده هذا إن أردته منه. «حطه السيل» أي: حدره.

الإعراب: «مكر مفر مقبل مدبر» هذه نعوت أربعة للفرس، وهي مجرورة تبعًا للمنعوت، وهو منجرد، ومعناه قصير الشعر في قوله:

وَقَدْ أغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكنَاتِها   بِمُنْجَرِد قَيْدِ الأَوَابدِ هَيْكَلِ

«كجلمود» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي هو كائن كجلمود، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لمنجرد. جلمود مضاف و «صخر» مضاف إليه. «حطه» حط: فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به. «السيل» فاعل حط. والجملة في محل جر صفة لجلمود. «من عل» جار ومجرور متعلق بحط.

الشاهد فيه: قوله: «من عل» فإن كلمة «عل» قد وردت في هذا البيت مجرورة بدليل القوافي، فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها، وذلك بسبب أنه لا يقصد علوًا خاصًّا، وإنما يقصد علوًّا أي علو كما هو واضح من معنى البيت، فتنبه لذلك والله يرشدك ونظير هذا البيت كلمة «عل» في قول أبي النجم الفضل ابن قدامة العجلي يصف فرسًا.

مُوثَّق الأعْلَى أمِينِ الأسْفَلِ   أَقَبَّ مِنْ تَحْت عَرِيضٍ مِنْ عَلِ

ولم يسمع ذلك في حسب بمعنى لا غير نعم التي بمعنى كافٍ قد ذكر الجوهري انتصابها على الحال مع بقاء الإضافة لفظًا نحو: مررت بعبد الله حسبك من رجل.

وَمَا يَلِي الُمضَافَ يأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

الإعراب:

«**وما**» موصول اسمي في محل رفع بالابتداء والمنعوت به محذوف

وجملة «**يلي المضاف**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما

وجملة «**يأتي**» خبر المبتدأ.

و«**خلفًا**» قال المكودي: منصوب على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما.

و«**عنه**» متعلق بخلفا.

و«**في الإعراب**» متعلق بيأتي.

و«**إذا**» متعلق بخلفا أو بيأتي ا. هـــ.

و«**ما**» زائدة

وجملة «**حذفا**» بالبناء للمفعول في موضع خفض بإضافة إذا إليها وألف حذفا للإطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المضاف وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفًا عنه في الإعراب إذا حذف المضاف.

الشرح:

إذا عُلم المضاف جاز الاستغناء عنه بحذفه، ويخلفه في الإعراب ما يليه، وهو المضاف إليه نحو: ﴿**واسأل القرية**﴾ (١).

أي أهل القرية، هذا هو الغالب.

---

(١) سورة يوسف آية (٨٢).

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذي أَبْقَوْا كَمَا　　قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ　　مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

الإعراب:

«**وربما**» حرف تقليل.

و«**جروا**» فعل ماض وفاعله ضمير يرجع إلى العرب.

و«**الذي**» مفعوله وهو نعت لمحذوف

وجملة «**أبقوا**» صلة الذي والعائد محذوف.

و«**كما**» الكاف جارة وما موصول اسمي، كما في قوله تعالى: ﴿**اجعل لنا إلها كما لهم آلهة**﴾ قيل تقديره: كالذي هو آلهة لهم، نقله ابن هشام في إعراب بانت سعاد.

و«**قد**» حرف تحقيق.

و«**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى المضاف إليه.

و«**قبل**» في موضع خبرها.

و«**حذف**» مضاف إليه، وجملة قد كان صلة ما المجرورة بالكاف.

و«**ما**» موصول اسمي في محل جر بإضافة حذف إليه نعت لمحذوف.

وجملة «**تقدما**» صلة ما والألف للإطلاق ومتعلقه محذوف وتقدير البيت: وربما جر العرب المضاف إليه الذي أبقوه كالجر الذي قد كان قبل حذف المضاف الذي تقدم على المضاف إليه.

«**لكن**» حرف استدراك.

و«**بشرط**» قال الشاطبي: متعلق باسم فاعل محذوف هو حال من الذي أبقوه أي ملتبسًا بشرط كذا أو حال من فاعل جروا أي: ملتبسين بشرط كذا. ا.هـ.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدري.

و«**يكون**» منصوب بها.

و«**ما**» اسم موصول في محل رفع اسم يكون

وجملة «**حذف**» بالبناء للمفعول صلة ما.

و«**مماثلاً**» خبر يكون وأن وصلتها في موضع جر بإضافة شرط إليها.

و«**لما**» بالتخفيف متعلق بمماثلا وما موصول اسمي.

و«**عليه**» متعلق بعطف

وجملة «**قد عطف**» بالبناء للمفعول صلة ما المجرورة باللام والتقدير: بشرط كون الذي حذف مماثلاً للذي قد عطف عليه.

الشرح:

أي ربما حذف المضاف، فترك المضاف إليه على ما كان عليه من الجر بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله نحو:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِنَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا[1]

---

(١) قائله: أبو داود الايادي.

البحر: المتقارب.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٣/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٣، ٢٧، ٧٩، ٢٩، ١٤٢/٥، ٥٢/٨، ١٠٥/٩)، مغني اللبيب (٢٩٠، ٢٣٩)، المقرب لابن عصفور (٥١)، خزانة الأدب (٢٥٣/٢)، التصريح (٥٦/٢)، التبيان في إعراب القرآن (٦٣٢/٢)، همع الهوامع (٥٢/٢)، المحتسب (٢٨١/١)، الدرر اللوامع (٦٥/٢)، منهج السالك (٢/ ٢٧٣)، ديوانه (٣٥٣)، أمالي ابن الشجري (٢٩٦/١)، الإنصاف (٧٤٣/٢)، الكامل للمبرد (١٦٣، ٤٩٨).

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام الإنكاري. كل: مفعول أول لتحسبين مقدم عليه. «امرئ» مضاف إليه. «تحسبين» فعل وفاعل. «امرأ» مفعول ثان. «ونار» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف. والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إلى ذلك المعطوف المحذوف وذلك المعطوف معطوف على «كل امرئ» المتقدم. «توقد» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى نار، والجملة صفة لنار. «بالليل» =

أما مع عدم العطف فلا يجوز الحذف، وقد يوجد قليلاً كقراءة بعضهم: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ﴾[1].

أي عمل الآخرة.

وليس المضاف المحذوف معطوفًا، وإنما المعطوف الجملة المتضمنة له.

وَيُحْذَفُ الثَّاني فَيبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِـهِ إذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلَى مِثْلِ الَّذي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

الإعراب:

«**ويحذف**» فعل مضارع مبني للمفعول.

متعلق بتوقد. «نارًا» معطوف على قوله. «امرأ» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله: «ونار» حيث حذف المضاف، وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت، وأبقى المضاف إليه مجرور، كما كان قبل الحذف لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو «كل» في قوله: «أكل امرئ» ، وإنما لم تجعل «نار» معطوفا على «امرئ» المجرور لأنه يلزم على ذلك أن يكون الكلام مشتملاً على شيئين، وهما: «نار»، «ونارا» معطوفين على معمولين وهما «امرئ» ، و«امرأ» لعاملين مختلفين وهما «كل» العامل في «امرئ» المجرور، و «تحسبين» العامل في «امرأ» المنصوب، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، لكنا لما جعلنا «نار» مضافًا إلى معطوف محذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفًا على «كل» لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو «تحسبين» إذ هو عامل في «كل» ، وفي «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان بهما، وهذا واضح بعد هذا البيان.

(١) سورة الأنفال آية (٦٧).

قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٦٣٢/٢): ﴿والله يريد الآخرة﴾ الجمهور على نصب الآخرة على الظاهر، وقرئ شاذًا بالجر، تقديره: والله يريد عرض الآخرة، فحذف المضاف وبقي عمله. وقال ابن جني في [المحتسب (٢٨١/١)] ومن ذلك قراءة ابن جمّاز: ﴿والله يريد الآخرة﴾ يحملها على عرض الآخرة. قال أبو الفتح: وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره –أنه لما قال: ﴿تريدون عرض الدنيا﴾ فجرى ذكر العرض فصار كأنه أعاده ثانيًا، فقال: عرض الآخرة، ولا ينكر نحو ذلك ألا ترى إلى بيت الكتاب وذكر الشاهد السابق.

و«**الثاني**» نائب الفاعل.

و«**فيبقى الأول**» فعل وفاعل.

و «**كحاله**» قال المكودي: في موضع الحال من الأول.

و«**إذا**» متعلق بالاستقرار العامل في كحاله.

و«**به**» متعلق بيتصل.

و«**يتصل**» في موضع جر بإضافة إذا إليها.

و«**بشرط**» متعلق بيحذف.

و«**عطف**» مضاف إليه.

و«**إضافة**» معطوف على عطف.

و«**إلى مثل**» متعلق بإضافة.

و«**الذي**» مضاف إليه.

و«**له**» متعلق بأضفت

وجملة «**أضفت الأولا**» من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذي والعائد الضمير المجرور باللام.

الشرح:

كما يجوز الاستغناء عن المضاف إذا علم، كذلك يجوز الاستغناء عن المضاف إليه إذا كان معلومًا، وقد سبق منه ما يتغير المضافُ فيه عن إعرابه، وما لا يتغير عن إعرابه لكن يُعادُ إليه التنوين عوضًا عن المضاف إليه، وهذا القسم هو الذي يبقى المضاف فيه على حاله من الإعراب ونزع التنوين، إلا أن ذلك لا يوجد في الغالب إلا بشرط أن تعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف نحو: خذ نصف وربع ماله [1].

---

(١) في التصريح (٥٦/٢) بدلا من «ماله» «ما حصل» والأصل خذ ربع ماله ما حصل ونصف فحذفوا ما حصل «وماله» الأوّل المضاف إليه لدلالة ما حصل =

ولا يشترط أن يكون المعطوف مضافًا كما ذكر المصنف بل يكفي كونه عاملاً كقوله: «**بِمثلِ أَوْ أَنْفَع من وَبْلِ الدِّيَمِ**»[1].

وقد يوجد ذلك بدون العطف كما سبق ذلك فيما إذا نويت لفظ المضاف في قبل، وما معه.

ومنه: «**سُبْحَانَ منْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ**»[2].

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولاً أوْ ظَرْفًا أَجِز، وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بنعتٍ، أَوْ نِدَا

الإعراب:

«**فصل**» مفعول قدم بأجز.

و«**مضاف**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

و«**شبه**» نعت مضاف.

و«**فعل**» مضاف إليه.

«ماله» الثاني المضاف إليه نصف، وأبقوا المضاف الأوّل وهو ربع على حاله فلم ينون لأن المضاف إليه منوي لفظه، وعطف عليه نصف، وهو اسم مضاف عامل فيما حصل «مال» الجر بالإضافة إليه، وما حصل «ماله» المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظًا ومعنى.

(١) صدره: «عَلَّقْتُ آمَالي فَعمت النِّعم» .

البحر: الرجز.

المصادر: التصريح (٢/٥٧)، المقاصد النحوية (٣/٤٥١).

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» :

«فمثل مضاف إلى محذوف عليه المذكور، والأصل بمثل، وبل الديم من الأول لدلالة الثاني عليه، والعامل أنفع، وهو غير مضاف، وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت، والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد. و«الديم» بكسر الدال جمع ديمة، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق.

(٢) المخصص لابن سيده (١٧/١٦٣).

و«**ما**» قال المكودي: موصولة واقعة على الفاصل.

و«**نصب**» صلة ما والضمير العائد إلى الموصول محذوف تقديره: نصبه وهي فاعل بفصل.

و«**مفعولاً أو ظرفًا**» حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولاً أو ظرفًا ا.هـ.

و«**أجز**» فعل أمر.

و«**لم**» حرف جزم.

و«**يعب**» مضارع مبني للمفعول مجزوم بلم.

«**فصل**» نائب الفاعل بيعب.

و«**يمين**» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله ومتعلقه.

والتقدير: ولم يعب أن يفصل اليمين المضاف من المضاف إليه.

و«**اضطرارًا**» مفعول لأجله مقدم على عامله من تقديم العلة على المعلول.

«**وجدا**» معلل به وهو فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع المحل على النيابة عن الفاعل ومرجعه الفصل.

و«**بأجنبي**» متعلق بوجدا.

و«**أو**» حرف عطف وتقسيم هنا.

و«**بنعت**» معطوف على بأجنبي.

و«**أو ندا**» بالقصر للضرورة معطوف على نعت.

والتقدير: ووجد الفصل بأجنبي أو بنعت أو بنداء اضطرارًا.

الشرح:

اتصال المضاف بالمضاف إليه هو الأصل، وفصله منه واقع.

وهو ينقسم إلى قسمين جائز في السعة، ومخصوص بالضرورة؛ فالجائز

في السعة شيئان:

أحدهما: أن يكون المضاف شبيهًا بالفعل إلى العمل فيفصل بينه وبين المضاف إليه ما نصبه من مفعول أو ظرف، فمن الفصل بالظرف قوله:

كَنَاطِحٍ يَوْمًا صَخْرَةً لِيُزِيلَهَا [(١)].

وشبه الظرف كالظرف.

ومنه قوله ﷺ: «**هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي**»[(٢)].

وأما الفصل بالمفعول فله صورتان:

أحديهما: أن يكون العامل فيه مصدرًا مضافًا إلى الفاعل، كقراءة ابن

---

(١) في رواية: ليوهنها.
عجزه: فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ» .
البحر: البسيط.
قائله: أبو بصير الأعشى: ميمون بن قيس.
مصادره: أوضح المسالك رقم (٣٧١)، من شواهد ابن عقيل في شرحه على الألفية رقم (٢٥٤)، شرح شذور الذهب ص(٤٦٥) رقم (٢٠٥)، التصريح (٦٦/٢)، منهج السالك (٢٩٥/٢)، ديوانه (٤٦).
اللغة: «ليزيلها» ليمحوها، وفي رواية: «ليوهنها» ليضعفها. «الوعل» بفتح فكسر — هو تيس الجبل.
الإعراب: «كناطح» الكاف حرف جر، وناطح اسم مجرور بالكاف. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف أي هو كائن كناطح... إلخ. وفي ناطح ضمير مستتر هو فاعله.

(٢) الحديث: صحيح.
أخرجه البخاري ٦٥- كتاب: التفسير. باب: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعًا الذي له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون﴾ رقم (٤٦٤٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦/١٠)، ابن أبي عاصم في السنة (٥٧٦/٢) بلفظ «مرائي» بدلا من «صاحبي» . أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨١/٣)، الطبراني (٤٨/١٨، ٥٠)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٣٣٧/١).

عامر: ﴿**قتل أولادهم شركاؤهم**﴾ [1].

فإن كانت الإضافة إلى المفعول الفاصل والفاعل نحو: ولا عدمنا قهر وجدٌ صبّ.

فهو من المختص بالضرورة.

الثانية: أن يكون العامل وصفًا أضيف إلى مفعوله الأول، وفصل بينهما بالمفعول الثاني كقراءة بعضهم: ﴿**فلا** [2] **تحسبن الله مخلف وعده**

---

(١) سورة الأنعام آية (١٣٧).

قال الفراء في معاني القرآن (٣٥٧/١): إن بعضهم يقرأ: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم﴾. فيرفع القتل إذا لم يسم فاعله. ويرفع «الشركاء» بفعل ينويه؛ كأنه قال: زيّنه لهم شركاؤهم. ومثله قوله: ﴿يُسبحُ لَهُ فِيهَا بالغُدُوِّ والأصال﴾. ثم قال: ﴿رجال لا تلهيهم﴾.

وجاء بهامشه: أنها قراءة ابن عامر، وأبي بكر عن عاصم. وأول الآية: ﴿وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين﴾. قال أبو البقاء العكبري في التبيان (٥٤٠/١، ٥٤١): قوله تعالى: ﴿وكذلك زين﴾ يقرأ بفتح الزاي، والياء على تسمية الفاعل، وهو: شركاؤهم، والمفعول قتل، وهو المصدر مضاف إلى المفعول. ويقرأ بضم الزاي، وكسر الياء على ما لم يسم فاعله، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل. وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل، وشركائهم بالجر على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول،وهو بعيد، وإنما يجيء في ضرورة الشعر. ويقرأ كذلك إلا أنه بجرِّ أولادهم على الإضافة، وشركائهم بالجر أيضًا على البدل من الأولاد، لأنَّ أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشهم وغيرهما. ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء، وفيه وجهان: أحدهما: أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال: من زينه؟ فقال: شركاؤهم، أي زينه شركاؤهم، والقتل في هذا كله مضافٌ إلى المفعول. والثاني: أن يرتفع شركاؤهم بالقتل؛ لأن الشركاء تعتبر بينهم بالقتل قبله، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة. انظر المراجع الآتية:- المحتسب (٢٢٩/١)، البيان (٣٤٢/١)، الكشف (٤٥٣/١).

(٢)في المخطوطة : «ولا» .

رسله﴾ (١).

الثاني: من الجائز في الشعر الفصل بالقسم نحو: هذا غلام —والله- زيد.

المخصوص بالضرورة ثلاثة أشياء:

أحدها: الفصل بمعمول غير المضاف وهو الأجنبي سواء كان مفعولاً كقوله(٢):

---

(١) سورة إبراهيم الآية (٤٧).

قال سيبويه في الكتاب (١/١٧٥) [هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعلِ المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أولت أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منونًا].ثم قال: «.... إن جئت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى مفعولين، وذلك قولك: هذا معطي زيد درهمًا وعمرو، إذا لم تجر على الدرهم، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله. وتقول: هذا معطٍي زيد وعبد الله. والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى، لأنك قد فصلت بينهما؛ وإن لم ترد بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجريته مُجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعول في التنوين وترك التنوين وأنت تريد معناه. وفي النصب والجر وجميع أحواله، فإذا نونت فقلت: هذا معط زيدًا درهما لا تبالي أيهما قدمت، لأنه يعمل عمل الفعل. وإن لم تنون لم يجز هذا معطي درهمًا زيد، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم، فإذا نونت انفصل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلا في قول هذا معطي درهم زيدًا، كما قال تعالى جده: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾.

وقال الفراء في معاني القرآن (٢/٧٩): «أضيفت مُخلف إلى الوعد ونصبت الرسل على التأويل وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب وأدخلتك الدار فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً. ومُدخلُه الدار. ويجوز: هو كاسي الثوب عبد الله، ومدخل الدار زيدًا. جاز ذلك لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله فتقول: أدخلت الدار وكسوت الثوب.

وقال أبو البقاء العكبري في التبيان (٢/٧٧٤): قوله تعالى: ﴿مخلف وعده رسله﴾ الرسل: مفعول أول، والوعد: مفعول ثاني وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع، والأصل مخلف رسله وعده، ولكن ساغ ذلك لما كان كلٌّ واحد منهما مفعولاً.

(٢) جرير.

تُسقَى امْتِياحًا ندى المِسَواكِ ريقتها [1].

أو فاعلاً نحو:

أَنْجَبَ أيَّام والِداهُ بِهِ إِذ نجلاهُ فِنعَم مَا نجلا[2]

---

(١) المتح: جذبك رِشاءَ الدلو تمدُّ بيد وتأخذ بيدٍ على رأس البئر... وقيل المتح: كالنزع. غير أن المَتح بالقامة، وهي البكرة.
وقال الجوهري: الماتح المُستقى وكذلك المتوح [لسان العرب (٦/٤١٢٦ متح)].
عجزه: كما تضمنَ مَاءِ المُزبةِ الرَّصفُ.
البحر: البسيط.
المصادر: العيني (٣/٣٧٤)، التصريح (٢/٥٨)، الهمع (٢/٥٢)، الدرر (٢/٦٦)، الأشموني (١/٢٧٧)، ديوانه (٣٨٦).
قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح»: فتسقى مضارع سقى مقعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمر في البيت الذي قبله، وندى مفعوله الأول، وهو مضاف و«ريقتها» مضاف إليه، والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف إليه أي تسقى ندى ريقتها «المسواك» والمسواك أجنبي من ندى لأنه ليس معمولاً له، وإن كان عاملهما واحد هو تسقى. والامتياح: بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك. والمزنة: السحاب. والرصف بفتحتين جمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف: أرقى وأصفى.

(٢) قائله: الأعشى.
النجل: النسل المحكم النجلِ الولد. وقد نجل به أبوه ينجل نجلا ونجله أي ولده. وقال أبو علي الفارسي معلقًا على البيت: معنى والداه به كما أبالله وبك والناجل الكريم النجل وأنشد هذا البيت. وقال: أنجب والداه به إذا نجلاه في زمانه. والكلام مقدم ومؤخر. والانتجال: اختيارُ النجل [لسان العرب (٦/٤٣٥٥ نجل)].
البحر: المنسرح.
المصادر: العيني (٣/٤٧٧)، التصريح (٢/٥٨)، الهمع (٢/٥٣)، الدرر (٢/٦٧)، الأشموني (٢/٢٧٧)، ديوانه (١٧٥). وقال الشيخ خالد الأزهري: فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله، وبه متعلق بأنجب، وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب، وهو مضاف، وإذ مضاف إليه، ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره.

أو ظرفًا كقوله:

كَما خُطّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[1]

الثانية:

الفصل بنعت المضاف كقوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بِلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[2]

---

(١) قائله: أبو حية النميري، يصف رسم دار.
البحر: الوافر.
المصادر: الكتاب (١/٩١ بولاق)، (١/١٧٩ هارون)، المقتضب (١/٢٣٧، ٤/ ٣٧٧)، المقاصد النحوية (٣/٤٧٠)، التصريح (٢/٥٩)، همع الهوامع (٢/٥٢)، الدرر اللوامع (٢/٦٦)، منهج السالك (٢/٢٧٨)، لسان العرب «عجم»، الإنصاف (١/٤٣٢، ٢٥١)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٣، ٢/٢٥٠)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٥٠)، العيني (٣/٤٧٠).قال سيبويه في الكتاب (١/١٧٨، ١٧٩): ومما جاء في الشعر قد فُصِلَ بينه وبين المجرور... ثم ذكر البيت. وعلق عليه قائلاً: وهذا لا يكون فيه إلا هذا؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل.
اللغة: «يهودي» : إنما خصَّ اليهود لأنهم أهل الكتابة حينذاك. «يقارب» أي: يضم بعض ما كتبه إلى بعض. «أو يزيل» يفرق بين كتابته. المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك لكتابة اليهودي كتابا جعل بعضه متقاربًا، وبعضه متفرقًا.
الإعراب: «كما» الكافة حرف تشبيه وجر، ما: مصدرية. «خط» : فعل ماض مبني للمجهول. «الكتاب» نائب فاعل. «بكف» جار ومجرور متعلق بخط. «يومًا» منصوب على الظرفية، يتعلق بخط أيضًا. «يهودي» مضاف إلى كف، وقد فصل بينهما الظرف. و«ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب... إلخ. وجملة: «يقارب» وفاعله المستتر العائد على اليهودي في محل جر صفة ليهودي وجملة «يزيل» معطوفة عليها.
(٢) نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.
البحر: الطويل.
=

الثالثة:

كَــأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَــامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ(١)

المصادر: المقاصد النحوية (٤٧٨/٣)، التصريح (٥٩/٢)، همع الهوامع (٥٢/٢)، الدرر اللوامع (٦٧/٢)، منهج السالك (٢٧٨/٢).

اللغة: «المرادي» : نسبة إلى مراد، وهي قبيلة باليمن. يريد قاتل أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم. «شيخ الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه رقاق الحصى. وأراد بالأباطح مكة. وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول الله ﷺ ووالد علي ﷺ . وكان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها.

الإعراب: «نجوت» فعل وفاعل. «وقد» الواو واو الحال. قد: حرف تحقيق. «بل» فعل ماض. (المرادي» فاعل. «سيفه» مفعول، والضمير مضاف إليه. «من ابن» جار ومجرور متعلق ببلَّ. «أبي» مضاف إلى ابن. «شيخ الأباطح» نعت لأبي، ومضاف إليه. طالب: مضاف إلى أبي.

الشاهد فيه: قوله: «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف وهو أبي، والمضاف إليه، وهو طالب، بالنعت، وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(١) قائله: لم ينسبه النحاة.

المصادر: شرح ابن عقيل للألفية (٦٦/٢) رقم (٢٤١).

اللغة: «برذون» من الخيل ما ليس بعربي.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب. «برذون» اسمه. «أبا» منادى حذف منه حرف النداء، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة. «عصام» مضاف إليه. «زيد» مضاف إلى برذون. «حمار» خبر كأن. «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل رفع نعت لحمار. «باللجام» متعلق بدق.

الشاهد فيه: قوله: «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف، وهو «برذون» ، والمضاف إليه وهو «زيد» بالنداء، وهو قوله: «أبا عصام» ، وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام. تقديره: عندهم كأن برذون زيد يا أبا عصام. وجملة: «على أن أبا» مجرور على لغة من يُعربه إعراب المقصور. وجعل زيد بدلاً منه، أو عطف بيان أولى.

المضاف إلى ياء المتكلم

الشرح:

ياء المتكلم من جملة الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، ولكن أفردت بالذكر لخفاء الإعراب المضاف فيها، ولزوم كسره، وتغير آخره بسببها بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر.

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كرامٍ وَقَذَا
أوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ، فَذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

الإعراب:

«**آخر**» مفعول مقدم باكسر.

و«**ما**» موصول اسمي مضاف إليه جارية على منعوت محذوف.

وجملة «**يضاف**» وفي بعض النسخ أضيف بالبناء للمفعول فيهما صلة ما.

و«**لليا**» متعلق بالصلة، ولام الجر بمعنى إلى، ولام التعريف للعهد المتقدم في الترجمة.

و«**اكسر**» فعل أمر.

و«**إذا**» ظرف مضمن معنى الشرط.

و«**لم يك**» جازم ومجزوم، واسم يك مستتر فيها يعود إلى ما.

و«**معتلا**» خبرها، والجملة في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف للضرورة.

و«**كرام**» خبر لمبتدأ محذوف.

«**وقذا**» بالذال المعجمة معطوف على رام.

«**أو يك**» معطوف على يك من قوله إذا لم يك واسمها مستتر فيها.

و«**كابنين**» بفتح النون خبرها.

«**وزيدين**» بكسر الدال معطوف على ابنين.

و«**فذي**» اسم إشارة مبتدأ أول.

و«**جميعها**» توكيد له.

و «**اليا**» مبتدأ ثانٍ.

و«**بعد**» ظرف مبنيٌ على الضم.

و«**فتحها**» مبتدأ ثالث.

و«**احتذي**» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل عائد على فتحها، والثالث وخبره خبر الثاني الذي هو الياء، والعائد إليها الهاء من فتحها، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد إليه محذوف مجرور بإضافة بعد إليه.

والتقدير: فهذه الأربعة جميعها الياء بعدها فتحها احتذى، هذا حاصل إعراب المكودي، وقال الشاطبي: «ذي مبتدأ أول وجميعها مبتدأ ثان والياء مبتدأ ثالث وفتحها مبتدأ رابع خبره احتذى، والعائد إليه ضمير احتذى القائم مقام الفاعل، والجملة خبر الثالث والعائد عليه منها هاء فتحها، والياء وما بعدها خبر جميعها، وجميعها وما بعدها خبر ذي، فصار هذا الكلام على وزان قولك: فرسك سرجها فضة أكثرها مخرق، واحتذى معناه التزم من قولك: احتذيت مثال كذا أي اقتديت به تبعته فلم أخالفه، وإذا كان كذلك فهو ملتزم إذ لو جاز غير الفتح لم يكن الفتح مقتدي ويجوز الانصراف إلى غيره» ا. هـــ.

الشرح:

يجب كسر آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مما يعرف بحركاتٍ ظاهرةٍ نحو: ﴿**قل هذه سبيلي**﴾ [1]. ﴿**ربنا وتقبل دعاء**﴾[2].

---

(١) سورة يوسف آية (١٠٨).

(٢) سورة إبراهيم آية (٤٠).

وَعَجِبْتُ مَنْ رَمَى حَالَ عَدُوي حَاملاً صبيتي.

وحكم الياء فيه السكون ويجوز فتحها، ويمتنع الكسر من آخره في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يكون معتلاً، إما بالياء كرامٍ، وإما بالألف كقذى

الثاني:أن يكون مثنى كابنين.

الثالث: أن يكون مجموعًا كزيدين.

فهذا كله آخرها ساكن عند الإضافة إلى الياء، ويلزم فتح الياء فيها نحو: ﴿**فمن اتبع هداي**﴾ (1).﴿**وقال يا بني**﴾(2). ﴿**لما خلقت بيدي**﴾(3).

وتقول: مررت بقاضي، وبنو يربوع يجيزون تسكين الياء فيه.

وعليها قرأ حمزة: ﴿**بِمُصْرِخِيِ**﴾(4).

وقرأ نافع: ﴿**وَمَحْيَايَ**﴾(5).

---

(1) سورة طه آية (١٢٣).

(2) سورة يوسف آية (٦٧).

(3) سورة ص آية (٧٥).

(4) سورة إبراهيم آية (٢٢).

انظر معاني القرآن للفراء (٢/٧٥)، التبيان (٢/٧٦٧).

في الكشف (٢/٢٦) قوله: «بمصرخي» قرأه حمزة وحده بكسر الباء.

قال: وقد عد هذه القراءة بعض الناس لحنًا، وليست بلحن، وإنما هي مستعملة.

(5) سورة الأنعام آية(١٦٢).

قال أبو البقاء في التبيان (١/٥٥٣): الجمهور على فتح الياء، وأصلها الفتح؛ لأنها حرف مضمر، فهي كالكاف في رأيتك، والتاء في قمت.

وقرئ بإسكانها كما تسكن في أي ونحوه، وجاز ذلك وإن كان قبلها ساكن، لأن المدة تفصل بينهما. وقد قرئ في الشاذ بكسر الياء على أنه اسم مضمر كُسر لالتقاء الساكنين، وفي تفسير القرطبي (٧/١٥٢) قرأ أهل المدينة: ومحياي بسكون الياء في =

وَتُدْغَمُ اليَا فيهِ وَالواوُ وَإنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَألِفا سَلّمْ وَفي المَقصُور عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلابُها يَاءً حَسَنْ

الإعراب:

«وتدغم» مضارع مبني للمفعول.

و«اليا» نائب الفاعل.

و«فيه» متعلق بتدغم، والضمير من فيه يعود إلى ياء المتكلم.

«والواو» معطوف على الياء.

«وإن» حرف شرط.

و«ما» اسم موصول في محل رفع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره ضم.

و«قبل» في موضع صلة ما.

و«واو» مضاف إليه.

و«ضم» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ما.

و«فاكسره» جواب الشرط.

و«يهن» بضم الهاء مجزوم في جواب الطلب، وهل الجازم له نفس الطلب أو محذوف تقديره: إن تكسره يهن قولان، ويهن من هان يهون هونًا إذا خف وسهل، ولا يصح كسر الهاء على أنه من وهن يهن إذا ضعف لفوات المراد.

«وألفا» بكسر اللام مفعول مقدم بسلم.

الإدراج، والعامة تفتحها لأنه يجتمع ساكنان. قال النحاس: لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس، وإنما أجازه لأن قبله ألف، والألف المدة التي فيها تقوم مقام الحركة.

و«**سَلّم**» أمر من سلم بتشديد اللام.

«**وفي المقصور عن هذيل**» قال المكودي: «متعلقان بحسن» ا. هـ.

و«**انقلابها**» مبتدأ وهو مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدي لاثنين فيتعدى لواحد، فتقول: قلبت الألف ياء فانقلب الألف ياء، والضمير المضاف إليه العائد إلى ألف المقصور فاعله.

و«**ياء**» مفعوله وقال المكودي: «وياء منصوب على إسقاط لام الجر».

و«**حسن**» خبر انقلابها ا. هـ وقال الشاطبي: «وفي المقصور متعلق بانقلابها وهو شذوذ؛ لأن انقلاب مصدر موصول فلا يتقدم عليه ما في صلته لكن يقال بجوازه في ﴿**وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ وعن هذيل متعلق باسم فاعل حال من الانقلاب» ا. هـ وفيه شذوذ أن مجيء الحال من المبتدأ أو تقديمها عليه.

الشرح:

إذا فتحت ياء المتكلم المضاف إليها الاسم فإن كان قبلها ياء كالمنقوص، والمثنى، وجمع المذكر السالم في حال الجر والنصب، أو واو كجمع المذكر السالم في حال الرفع أدغمتا في ياء المتكلم نحو:

جاء قاضي يبتاع ثوبي بحضور بنيّ فمنعُه مُحي أصله محيوي.

والمعروف عند أهل الصناعة أن الواو قلبت ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم لاما، قاله المصنف، من أن الواو نفسها أدغمت في الياء، ثم ما قبل الياء باقٍ على حاله من فتح كابْنيَ، أو كسر كبِنَي وقاض وما قبل الواو وإن كان مفتوحا ترك على حاله.

كقولك في مصطفون مصطفى، وإن كان مضمومًا قلبت الضمة كسرة لثقلها قبل الياء.

فتقول: جاء بنيَّ.

وإن كان قبل الياء ألفًا كالمقصور والمثنى في حال رفعه سلمت الألف

فلم تقلب نحو: ﴿هي عصاي﴾ [1].

وجاء غلاما

وهذيل تقلب ألف المقصور خاصة ياء، وتدغمها في عمل ياء المتكلم.

قال شاعرهم: «**سَبَقُوا هَوَيَّ أَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ**» [2]. أما ألف لدى.

---

(١) سورة طه آية (١٨).

(٢) عجزه:

.... فَتُخُرِّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ.

قائله: أبو ذؤيب الهذلي، يرثي أبناءه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة.

البحر: الكامل.

المصادر: أمال ابن الشجري (٢٨١/١)، المقرب (٤٦)، التصريح (٦١/٢)، الدرر اللوامع (٦٨/٢)، منهج السالك (٦١/٢)، ديوان الهذليين (٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٣)، المقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، المفضليـــات للضبي (٤٢١)، المحتسب.

اللغة: «هوى» أصله هواي بألف المقصور وياء المتكلم، فقلبت ألف المقصور ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم. والهوى: ما تهواه النفس، وترغب فيه، وتحرص عليه. «أعنقوا» بادروا، وسارعوا مأخوذ من الأعناق وهو كالعنق- بفتحتين- ضرب من السير فيه سرعة. «فتخرموا» بالبناء للمجهول، أي استؤصلوا، وأفنتهم المنية. «جنب» هو ما تحت الإبط. «مصرع» مكان يصرع فيه.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه، ويرغبون فيه، وهو الموت، وجعله هوى لهم مشاكلة وليس هذا مختصًا بهم وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

الإعراب: «سبقوا» فعل وفاعل. «هوى» مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه. «وأعنقوا» فعل وفاعل. «لهواهم» الجار والمجرور متعلق بأعنقوا، وهم: مضاف إليه. «فتخرموا» فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل. «ولكل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. «جنب» مضاف إليه. «مصرع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «هوى» حيث قلب ألف المقصور ياء ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله «هواي» على ما بيناه لك وهذه لغة هذيل.

فمتفق على قلبها ياء لأنها شبيهة بعلى، وإلى في البناء، وعمل الجرّ، ولذلك لا تختص قلبها ياء بإضافتها إلى ياء المتكلم بل هي بمنزلة على وإلى في قلب الألف ياء مع جميع الضمائر.

نحو: ﴿**ولدينا مزيد**﴾[1].

إعمال المصدر

الشرح:

قد تقدم حد المصدر في بابه، وإعماله بطريق الأصالة لا بالنيابة عن الفعل لما تقرر من كونه أصل الفعل، ولذلك عمل مرادًا به الحال والاستقبال والمضي.

بفعلِهِ المصدَرَ أَلْحِقْ في العَمَلْ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ ألْ

الإعراب:

«**بفعله**» متعلق بألحق.

و«**المصدر**» مفعول مقدم بألحق.

و«**ألحق**» بفتح الهمزة فعل أمر من ألحق.

و«**في العمل**» متعلق بألحق أيضًا.

و«**مضافًا أو مجردًا أو مع أل**» أحوال من المصدر.

الشرح:

أي حكم المصدر في العمل حكم فعله فيرفع فاعلاً فقط إن كان فعله لازمًا نحو: عجبتُ مِنْ ضربِ زيدٍ عمرًا.

ومفعولين إن كان متعديًا إلى اثنين نحو: عجبتُ من إعطائك زيدًا درهمًا، وَظُنِّكِ عمرًا صديقًا.

وثلاثة: مفعولين إن تعدى الفعل إليها نحو: عجبتُ مِنْ إعْلامِكَ زَيْدًا

---

(١) سورة ق آية (٣٥).

عمرًا قائمًا.

وأكثر ما يعمل مضافًا نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ (١).

وعمله منكرًا مجردًا من أل والإضافة نحو: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة﴾ (٢).

أقيس لقربه من الفعل.

وعمله متلبسًا بأل قليله نحو:

فَإِنَّك وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينا إِلَيْهِ شَوَارِعُ(٣)

---

(١) سورة البقرة آية (٢٥١)، سورة الحج آية (٤٠).

(٢) سورة البلد آية (١٤).

(٣) البحر: الطويل.

المصادر: المقاصد النحوية (٣/٥٢٤)، منهج السالك (٢/٢٨٤)، لسان العرب وقع.

بعده:

كالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة: «التأبين» مصدر ابن الميت، إذا أثنى عليه، وذكر محاسنه. و«أل» فيه عوض عن المضاف إليه. «عروة» اسم رجل. «شوارع» جمع شارعة، وهي الممتدة المرتفعة. «الحادي» سائق الإبل. «تلع الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس. «أواقع» جمع واقعة، وأصله وواقع فقلب الواو ألفًا.

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة، والثناء عليه بعد أن استغاثته بك، ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيوفنا إليه، تشبه حال رجل يحدو إبله، ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس، والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «فإنك» حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه. و«التأبين» يجوز أن يكون معطوفًا على اسم إن فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، فالواو واو المعية. «عروة» مفعول للتأبين. «بعد» ظرف متعلق بالتأبين. «ما» مصدرية. «دعاك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى عروة، والكاف مفعوله. و«ما» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور مضاف إلى بعد. و«أيدينا» الواو واو الحال. «أيدي»: مبتدأ و «نا»: مضاف إليه. «إليه» جار ومجرور متعلق بشوارع.
=

إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلاِسْمِ مَصْدَرِ عَمَلْ

الإعراب:

«**وإن**» حرف شرط.

و«**كان**» فعل الشرط وجوابه محذوف.

و«**فعل**» اسم كان.

و«**مع**» في موضع النعت لفعل.

و«**أن**» بفتح الهمزة وسكون النون مضاف إليه.

و«**أو**» حرف عطف وتقسيم.

و«**ما**» معطوف على أن ونعتها محذوف

وجملة «**يحل**» في موضع نصب خبر كان.

و«**محله**» مفعول فيه وقال المكودي: «منصوب على المصدرية».

«**ولاسم**» خبر مقدم.

و«**مصدر**» مضاف إليه.

و«**عمل**» مبتدأ مؤخر.

الشرح:

عمل المصدر مشروط بأن يقبل الفك إلى الفعل مع أن نحو: يعجبني ضربك زيدًا أمس وغدًا.

فإن الأوّل يقبل الفك إلى أن ضربت.

والثاني: إلى أن تضرب.

«شوارع» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وخبر «إن» في البيت الذي أنشدناه هو متعلق قوله: «كالرجل» .

الشاهد فيه: قوله: «والتأبين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل وهو «التأبين» مفعولا، وهو عروة.

وكذلك أن قبل الفك إلى الفعل، وحرف مصدري يحل محل أن نحو:

يُعْجِبُنِي ضربُكَ زيدًا الآن.

فإنه مؤول بما تضربُ.

واسم المصدر يطلق على ثلاثة أشياء:

أحدها: ما لم يجز على فعله قياسًا بأن يكون فعلهُ غير ثلاثي، وجاء هو بزنة مصدر الثلاثي كوضوءٍ من توضأ وغُسلٍ من اغتسل،ونباتٍ من أنبت.

الثاني: ما بدء بميم زائدة غير دالة على المفاعلة كمضرب، ومَقتلٍ، وَمَدخلٍ، ومخرج.

الثالث: ما استعمل علمًا: كفجار ويسار، فالثالث منهُ لا يعمل اتفاقًا، والثاني يعمل اتفاقًا كقوله:

أَظَلُومَ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً   أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ(١)

---

(١) قائله: الحارث بن خالد المخزومي، ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعًا للحريري.

البحر: الكامل.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٤٨٩) رقم (٢١٨)، أوضح المسالك رقم (٦٩٦)، الأشموني رقم (٨٦٣).

اللغة: «أظلوم» أصله مبالغة ظالمة، وقد يكون باقيًا على أصل معناه وهو الوصف، وقد يكون منقولاً إلى اسم امرأة. «مصابكم» بضم الميم أوله مصدر ميمي بمعنى الإصابة.

الإعراب: «أظلوم» الهمزة للنداء، ظلوم منادى مبني على الضم في محل نصب. «إن» حرف توكيد ونصب. «مصابكم» مصاب: مصدر ميمي، وهو اسم إن، ومصاب مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. «رجلا» مفعول به للمصدر الميمي. «أهدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى رجل. «السلام» مفعول به. «تحية» مفعول مطلق عامله أهدى، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله. «ظلم» خبر إن، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله في محل نصب صفة لرجل.

الشاهد فيه: قوله: «مصابكم رجلاً» حيث أعمل المصدر الميمي الذي هو مصاب عمل الفعل، فرفع به الفاعل الذي هو ضمير المخاطب، ونصب به المفعول، وهو =

وأما الأول فالكوفيون يجيزون إعماله وهو الحق.

ومنه:

قول رجلاً. ملحوظة: لهذا البيت حكاية شهيرة مروية في كتب عديدة للأدب، ذكر ذلك فضيلة الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله في شرحه لشذور الذهب ص (٤٩٠) عند ذكر الشاهد رقم (٢١٨) وهي بحروفها: روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازني كان فقيراً مملقًا، ذا حاجة، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمي، وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه في النحو، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك، وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال فعاتبه على امتناعه، فأجابه بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من القرآن الكريم، وأنه لا يستطيع أن يمكن الذمي من قراءة هذه الآيات. ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسي بهذا البيت، فنصبت «رجلا» وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت، ويقال: بل كان بالمجلس اليزيدي أحد أبناء أبي محمد مؤدب المأمون، فأنكر على الجارية على النصب، وقالت: إنني هكذا تلقيته عن شيخي أبي عثمان المازني، فأمر الواثق بإشخاص أبي عثمان إليه من البصرة. فلما حضر أقرَّ الجارية على ما قالت، وفسر بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة، ورجلاً: مفعول، فاستحسن ذلك الواثق، وأمر له بألف دينار، فلما رجع إلى البصرة قال لتلميذه المبرد: «تركنا مائة لله فعوضنا الله منها ألفًا». قال أبو رجاء: واعلم أولاً: أن هذه الحادثة تروى باختلاف يسير في كثير من كتب الأدب منها: درة الغواص للحريري، ومنها ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي (ص ٢)، ومنها حلبة الكميت للنواجي (٤٩ بولاق)، ومنها أدب النديم لكشاجم، ومنها وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمة أبي عثمان المازني ترجمة رقم (١١٥). واعلم ثانيًا: أن وجه ما ذكره اليزيدي أو ابن السكيت من رفع رجل يتأتى على أن يكون «مصاب» اسم مفعول فعله أصاب، وهو اسم إن، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه، ورجل بالرفع خبر إن، وجملة: «أهدى السلام تحية» في محل رفع صفة لرجل، وظلم في آخر البيت خبر مبتدأ محذوف. وتقدير الكلام: إن الذي أصبتموه بتجنيكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى إليكم السلام، وهذا ظلم، ولا شك أن فيه تكلفًا، فضلاً عن أن يكون متعينًا كما كان يذهب إليه اليزيدي على ما يفهم من حاله في تشبثه وتخطئته للجارية المغنية.

.... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمائَةَ الرِّتَاعَا[1].

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

الإعراب:

«**وبعد**» متعلق بكمل.

---

(١) صدره:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ....

قائله: القطامي – عمير بن شييم – ابن أخت الأخطل من كلمة له يمدح فيها زفر ابن الحارث الكلابي.

البحر: الوافر.

المصادر: أمالي ابن الشجري (٢/١٤٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٠)، شذور الذهب (٤١٢)، المقاصد النحوية (٣/٥٠٥)، التصريح (٢/٦٤)، همع الهوامع (١/١٨٨، ٢/٩٥)، الدرر اللوامع (١/١٦١، ٢/١٢٧)، منهج السالك (٢/٢٨٨)، ديوان القطامي (٤١)، الخصائص لابن جني (٢/٢٢٣).

اللغة: «كفرا» أراد به جحود النعمة وإنكارها. «الرتاع» أي التي ترتع، وهي التي ترعى حيث شاءت، وكنى بذلك عن سمنها، لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت.

المعنى: يقول: أأجحد نعمتك علي، وأنكر يدك التي أسديتها إلي، بعد أن رفعت عني الموت وهو يهم بالوقوع علي، وبعد أن أعطيتني التي تضن بها النفوس، وهي مائة ناقة سمينة!

الإعراب: «أكفرًا» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفرًا: مفعول به لفعل محذوف أي أأضمر كفرًا؟!. «بعد» ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر، وبعد مضاف. و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف. و«الموت» مضاف إليه. «عن» جار ومجرور متعلق برد. «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف، وعطاء من «عطائك» مضاف إليه، وعطاء مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. «المائدة» مفعول به لعطاء الذي هو اسم مصدر. «الرتاعا» صفة للمائة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله عطاء عمل الفعل؛ فنصب به المفعول الذي هو قوله المائة بعد إضافته إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب.

و«**جره**» مضاف إليه وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

و«**الذي**» مفعوله.

وجملة «**أضيف**» بالبناء للمفعول صلة الذي، ونائب الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد على المصدر.

و«**له**» متعلق بأضيف، والضمير في له عائد إلى الموصول وبه يحصل الربط.

و«**كمل**» فعل أمر من كمل بتشديد الميم.

و«**بنصب**» متعلق بكمل.

و«**أو**» حرف عطف.

و«**برفع**» معطوف على بنصب.

و«**عمله**» مفعول كمل.

الشرح:

إذا كان المصدر مما تجاوز فاعله فأضيف، فالأكثر أن يضاف إلى الفاعل، ثم يؤتى بالمفعول بعده منصوبًا نحو: ﴿**ولولا دفع الله الناس**﴾ (1).

وعكسه قليل كقوله:

.... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأبَارِيقِ(2).

---

(1) سورة البقرة آية (٢٥١).

(2) صدره:

أَفْنَى تلاَدي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نشَبٍ ....

قائله: الأقيش الأسدي.

البحر: الطويل.

المصادر: المقتضب (٢١/١)، المؤتلف والمختلف (٥٦)، الإنصاف (٢٣٣)، شذور الذهب (٣٨٣)، شرح شذور الذهب (ص ٤٥٨) رقم (٢٠٠)، مغني اللبيب (٥٣٦، ٣٠١)، المقاصد النحوية (٥٠٨/٣)، التصريح (٦٤/٢)، منهج السالك (٢٨٩/٢)، لسان العرب: قفز، الجمل للزجاجي (١٣٤).

=

اللغة: «تلادي» التلاد- بكسر التاء- المال القديم، ومثله التالد والتليد. «نشب» - بفتح النون والشين- الثابت من الأموال كالدور والضياع ونحوها.
الإعراب: «أفنى» فعل ماض. «تلادي» تلاد: مفعول به، وتلاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على تلاد، مبني على السكون في محل نصب. «جمعت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف. والتقدير: الذي جمعته. «من نشب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة. «قرع» فاعل أفنى. «القواقيز» مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله. «أفواه» فاعل قرع، وأفواه مضاف. «الأباريق» مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: «قرع القواقيز أفواه» حيث أضاف المصدر الذي هو قوله: «قرع» إلى مفعوله وهو قوله: «القواقيز» ثم أتى بعد ذلك بفاعله وهو قوله «أفواه» . قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله في شرح شذور الذهب ص (٤٥٨): «وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع «أفواه» ، أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك المفعول، على عكس الأول، وهو واضح»
ومن إضافة المصدر إلى الفاعل ومجيء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطنابة:

أَبتْ لِي هِمَّتِي وَأَبِى بَلاَئِي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بالثَّمنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِي عَلَىَ الْمَكْرُوه نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ الْمشِيحِ

مصادر بيتي عمرو بن الإطنابة: عيون الأخبار (١/١٢٦)، العمدة (١/٢٩)، حماسة الظرفاء (١/٥٧)، لباب الآداب (٢٢٣، ٢٢٤)، جمهرة أشعار العرب (١/٣٨) المزهر (٢/٣١٠)، الاختيارين (١٥٩)، الدرر اللوامع (٢/٩) وقعة صفين (٤٠٤)، الوحشيات(٧٧)، ديوان المعاني (١/١١٤)، الزهرة (٢/٢٠٩)، شرح كتاب نهج البلاغة (٢/٢٨٦)، تاريخ الطبري (٦/٣٣٠)، الحماسة البصرية (١/٣-٤)، المصون في الأدب (١٣٧،١٣٦)، التذكرة السعدية (١٥٦) شروح سقط الزند (٢/٦٨١)، شرح الشواهد الكبرى (العيني) (٤/٤١٥) — نظام الغريب (٨٨) شرح شواهد المغني (٥٤٦)، سمط اللآلئ (٥٧٤). حماسة البحتري (١)، كتاب بغداد لابن طيفور (١٣٥) كتاب: من اسمه عمرو من الشعراء (٢٩/٧٥) ص ٧٤٩) من مجلة العرب، العقد الفريد (١/١٠٤، ١٠٥)، الأمالي للقالي (١/٢٥٨)، معجم الشعراء «كرنكو» (٢٠٣، ٢٠٤)، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (١/١٠٥).
وفي هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناهما من أجله، ومثل ذلك قوله بعض الأزارقة:
وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي يصف صبره وجلده:
=

وليس منه

﴿**ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**﴾[1].

لأن فيه بدل من الناس.

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَن

الإعراب:

«**وجر**» فعل أمر وفاعله مستتر فيه.

و«**ما**» اسم موصول في محل نصب على المفعولية بجر، وقال الشاطبي: «ويجوز أن يكون «جر» مبنيًا للمفعول، وما نائب الفاعل» ا. هـــ. والأول أنسب بكمل.

وجملة «**يتبع**» صلة ما.

و«**ما**» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بيتبع.

و«**جر**» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما الثانية، والجملة صلتها، ولا يجوز في جر هذا أن يكون فعل أمر، لأن الطلب لا يوصل به الموصول، ومتعلق جر محذوف.

والتقدير: وجر الذي يتبع الذي جر بالإضافة.

«**ومن**» بفتح الميم اسم شرط في محل رفع على الابتداء.

و«**راعى**» فعل ماض في محل جزم على أنه فعل الشرط، وفاعله ضمير

وَسَائلَةٍ بالْغَيْبِ عَنِّي وَلَوْ دَرَتْ مُقَارَعَتِي الأَبْطَالَ طَالَ نَحيبُهَا

أَعاذِلَ عُدَّتِي بَزِّي وَرُمحي وكلُّ مُقلَّصٍ سَلِسِ القِيَاد

ومثل ذلك ما أنشده ابن الأعرابي:

أَعاذِلَ، إِنَّمَا أَفْنَى شَبَابي إجَابَتي الصَّرِيخَ إلى المُنَادي

يَطْوُونَ أَعْرَاضَ الفِجَاجِ الغُبْرِ طَيَّ أَخِي التَجْرِ بُرُودَ التَجْر

(١) سورة آل عمران آية (٩٧).

مستتر فيه يعود إلى من.

و«في الاتباع» متعلق براعى.

و«المحل» مفعول راعى، وجملة راعى وفاعله ومفعوله في محل رفع على أنها خبر عن المبتدأ على الأصح.

«فحسن» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو حسن، والجملة جواب الشرط.

الشرح:

إذا أتبع ما أضيف إليه المصدر من مرفوع أو منصوب؛ فالأحسن إتباعه بالجر على اللفظ، ولك أن تراعي في الإتباع المحل؛ فترفع التابع إن كان المصدر مضافًا إلى الفاعل نحو: طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّه الْمَظْلُومُ[1].

---

(١) قائله: لبيد بن ربيعة الصحابي ﷺ

صدره: حتّى تَهجَّرَ في الرواح وهاجَها

البحر: الكامل.

المصادر: الهمع (٢/١٤٥)، أمالي ابن الشجري (١/٢٢٨)، ٢/٣٢)، الخزانة (٢/ ٢٤٠ رقم ١٢٢)، العيني (٣/٣١٥)، منهج السالك (٢/٢٩٠)، الإنصاف (١/ ٣٣١، ٣٣٢)، الدرر اللوامع (٢/٢٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٤، ٤٦، ٦/٦٦)، ديوان لبيد (١٢٨).

قبله:

بُوفي يرتقب النّجِادَ كأَنَّهُ ذُو إربةٍ كلَّ المَرَام يَرومُ

وبعده:

قَرَبًا يَشُجُّ بهَا الحُزونَ عَشّيةً رَبذٌ كمقلاءِ الوليد شَتيمُ

ذكر هذا الشاهد أبو الفتح ابن جني في المحتَسب (٢/١٣) عند ذكر قراءة ابن سيرين لقوله تعالى: ﴿وإن عَقَبْتُم فَعَقّبُوا﴾ (النحل: ١٢٦).

وقال معناه- أي الآية- إن تتبعتم فتتبعوا بقدر الحق الذي لكم، ولا تزيدوا عليه. وعلّق على البيت الشاهد قائلاً: أي هاجه طلبًا مثل طلب المعقب حقه المظلوم، أي عاده، ومنعه المظلوم، فـ«حقه» على هذا فعل: حَقَّه يَحُقُّه، أي لواهُ حقه، ويجوز طلب المعقّب حقه، فتنصب «حقّه» بنفس الطلب، مع نصب «طلب» كما تنصبه، أي الحق مع رفعه، أي الطلب. والمظلوم صفة المعقّب على معناه دون لفظه، أي أن طلبَ المعقب المظلومُ حقه في الموضعين جميعًا. وقال البغدادي في خزانة الأدب (٢/ =

وينصب إن كان مضافًا إلى المفعول كقوله: [(١)]

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسّانًا مَخَافَةَ الإفْلاَسِ واللَّيَّانَا[(٢)]

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله «إعمال اسم الفاعل».

=٢٤٣): وقوله: ((طلب المعقب حقَّه)) يجوز أن يكون حقَّه مفعول المصدر وهو الطلب، ويكون المفعول المعقب محذوفا، وأن يكون مفعول المعقب، لأنه بمعنى الطالب والمقتضي، ويكون مفعول المصدر محذوفا على التنازع، وإلى هذا جنح الفارسي. وقال: فلو قدّم المظلوم على حقّه لم يجز، لأنك لا تصف الموصول، وهو ((أل)) هنا، حتى يتم بصلته، وصلته لم تتم بعد، لأن حقه من صلة المعقب ومن تمامه. وقال أبو حاتم السجستاني: ((المظلوم جارٍ على الضمير الذي في المعقب))، يريد أنه بدلُ كل من الضمير لتساويهما في المعنً، وقال العيني: ((هو بدل اشتمال من الضمير)). وفيه أنّ بدل الاشتمال لابدّ له من ضمير. وذهب أبو على الفارسي في المسائل البصرية والقصرية: إلى أن المظلوم يكون فاعل المصدر، ويكون المصدر مضافًا لمفعوله، والمعقب حينئذ معناه المماطل، يقال: عقبني حقي أي مطلني، وعلى هذا فحقه مفعول المعقب لا غير، وحينئذ لا يجوز تقديم المظلوم عليه على ما تقدم. وكأنه قال: طلب المظلوم الماطل حقه، فتكون الهاء راجعة إلى المظلومٍ على نحو: ضرب غلامه زيد، لأنها متصلة بالمفعول، أي طلب المدين الماطل حقه أي حقَّ المدين، فإن الحقّ له لا للمستدين. وقد يجوز أن تكون راجعة للمستدين، يريد حقه أي الذي يجب عليه الخروج منه... إلخ.

(١) القائل: زياد العنبري، ونسبوه في كتاب سيبويه إلى رؤبة بن العجاج.

(٢) البحر: الرجز المشطور.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/٣، ٦٧/٤، ١٤٣- ٥٦/٦)، الكتاب لسيبويه (١٩١/١)، العيني (٥٢٠/٣)، الدرر اللوامع (٤٩/١)، منهج السالك (٩٠/١)، ملحقات ديوانه رؤبة (١٩٧)، همع الهوامع (٤٩/١)، المقرب لابن عصفور (٨٠)، خزانة الأدب (٣٣٦/٣)، التصريح (٧٨/١)، شرح ابن عقيل للألفية (٨٠/٢)، رقم (٢٥٢).

اللغة: ((داينت بها)) أخذتها بدلاً عن دين لي عنده، والضمير يعود إلى أمة. ((الليانا)) بفتح اللام وتشديد الياء المثناة المطل واللي. المعنى: يقول: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان، بدلاً عن دين لي عنده لمخافتي أن يفلس أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: ((قد)) حرف تحقيق. ((كنت)) فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. ((داينت)) فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان. ((بها)) متعلق بداين. ((حسانًا)) مفعول لداين. ((مخافة)) مفعول لأجله. ((الإفلاس)) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله. ((والليانا)) معطوف على محل الإفلاس، وهو النصب. الشاهد فيه: قوله: ((والليانا)) بحيث عطفه بالنصب على الإفلاس المضاف إلى المصدر، نظرًا إلى محله.

فهرس الموضوعات